

# تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧

17300

## الدولة

## في عالم متغير

World Development Report  
1997  
The State in a Changing World

FILE COPY

مؤشرات مختارة للتنمية الدولية



حقوق التأليف © ١٩٩٧ البنك الدولي للإنشاء والتعمير/  
World Bank 1818 H Street, N.W.,  
Washington, D.C 20433, U.S.A

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أى جزء من  
هذا المطبوع أو تخزينه فى نظام للاسترجاع، أو نقله فى  
أى شكل أو بآى وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، أو  
بالتصوير أو بالتسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن  
مسبق من البنك الدولي.

التصميم الداخلى لبارتون ماثيسون ويلسى وورثنجتون.

الطبعة الأولى حزيران / يونيه ١٩٩٧.

هذا المجلد نتاج عمل موظفى البنك، والأحكام الواردة فيه  
لا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك، أو البلدان  
التي يمثلها. والبنك لا يضمن دقة البيانات المدرجة فى هذا  
المطبوع ولا يتحمل أى مسؤولية كانت عن أى نتائج تترتب  
على استخدامها. والحدود والألوان والمسميات وغير ذلك  
من المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد، لا  
تعنى إصدار أى حكم من قبل البنك الدولي بصدد المركز  
القانونى لأى إقليم أو التصديق على هذه الحدود وقبولها.

ISSN 0163-5085



أعد الترجمة العربية: مركز الأهرام للترجمة والنشر  
طبع بمطابع الأهرام التجارية - قليوب  
مؤسسة الأهرام  
شارع الجلاء  
القاهرة  
جمهورية مصر العربية

# تهديد

## تقرير

عن التنمية فى العالم ١٩٩٧، وهو العشرون فى هذه السلسلة السنوية، مخصص لدور الدولة وكفائها: ما ينبغى للدولة أن تفعله؟ وكيف ينبغى أن تفعله؟ وكيف تستطيع أن تفعله بشكل أفضل فى عالم يتغير بسرعة؟

وهذه القضايا تشغل مكانا متقدما فى جدول أعمال البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء. وقد رأى الكثيرون أن الدرس المستفاد فى السنوات القليلة الماضية هو أن الدولة لم تستطع أن تفى بوعودها: فالاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال اضطرت إلى إجراء تحول حاسم نحو اقتصاد السوق، واضطر كثير من بلدان العالم النامى إلى مواجهة فشل استراتيجيات التنمية التى تسيطر عليها الدولة. وحتى الاقتصادات المختلطة فى العالم الصناعى رأت فى مواجهة فشل التدخل الحكومى أن تتجه بقوة فى اقتصادها المختلط نحو آليات السوق. ورأى الكثيرون أن نقطة النهاية المنطقية لكل هذه الإصلاحات هى أن تقوم الدولة بأقل دور ممكن. فمثل هذه الدولة لا تترتب عليها أضرار، وإن كانت أيضا لا تحقق خيرا كثيرا.

ويوضح التقرير لماذا يتعارض هذا الرأى المتطرف مع شواهد قصص النجاح فى التنمية العالمية، سواء كان ذلك فى التطور خلال القرن التاسع عشر لما أصبح اليوم الاقتصادات الصناعية أو «معجزات» النمو فى شرقى آسيا فى فترة ما بعد الحرب. فهذه النماذج لم تأخذ بنهج الدولة التى تلعب أقل دور ممكن، بل أثبتت أن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة، تقوم بدور الحافز والميسر للتطور، وتشجع أنشطة الأفراد وبوائر الأعمال الخاصة وتكملها. ولاشك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت. ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة - وهى رسالة تصل إلينا بوضوح تام من خلال معاناة سكان الدول التى انهارت مثل ليبيريا والصومال. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف بل هى ضرورة حيوية.

فبدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى.

وقد علمنا التاريخ، وكذلك التجربة قريبة العهد، أن التنمية ليست مجرد الحصول على المدخلات الاقتصادية والتقنية الصحيحة، وإنما تعنى أيضا البيئة المؤسسية الداعمة لها: أى القواعد والأعراف التى تحدد كيفية استخدام تلك المدخلات. وكما يبين هذا التقرير، فإن فهم الدور الذى تقوم به الدولة فى هذه البيئة - مثل قدرتها على إنفاذ حكم القانون لتعزيز المعاملات فى السوق - لا غنى عنه حتى تتمكن الدولة من الإسهام فى التنمية بقدر أكبر من الفاعلية.

والمسالك المؤدية إلى الدولة الفعالة كثيرة ومتنوعة. ولا يحاول هذا التقرير أن يطرح وصفا واحدة لإصلاح الدولة على امتداد العالم. لكنه يهيم إطارا لتوجيه تلك الجهود فى صورة استراتيجية ذات شقين:

■ الأول: تركيز أنشطة الدولة على المجالات التى تتلاءم مع قدرتها، إذ أن كثيرا من الدول تحاول أن تفعل أكثر مما تستطيع وبموارد غير كافية وقدرة محدودة. فى حين أنه إذا تحسن تركيز جهد الحكومات على الأنشطة العامة التى لا غنى عنها للتنمية فإن ذلك يزيد من فاعليتها.

■ والثانى: هو البحث مع مرور الزمن عن وسائل لتحسين قدرة الدولة، وذلك عن طريق تنشيط المؤسسات العامة. ويوجه التقرير اهتماما خاصا للآليات التى تبعث فى الموظفين العموميين الحافز على أداء عملهم بصورة أفضل وبمزيد من المرونة، ولكنها تضع أيضا الضوابط التى تحول دون السلوك التحكمى والفساد.

ويعتمد التقرير على أمثلة من الدول التى حققت النجاح والتى لم تحققه، ونماذج إصلاح الدولة فى مختلف أنحاء العالم، ليشرح

وأن تتسع عن طريق إجراء الإصلاح على خطوات متعاقبة، وإيجاد الآليات الكفيلة بتعويض الخاسرين. وحتى في أسوأ الظروف، يمكن للخطوات الصغيرة للغاية نحو دولة أكثر فاعلية أن تحدث أثراً كبيراً فيما يتعلق بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي. ونحن إذ نتقدم صوب القرن الحادي والعشرين، نجد أن التحدي المتعلق بالدولة لا يتمثل في إنقاص دورها بحيث يغدو قليل الأهمية، ولا في توسيعه بحيث تسيطر على الأسواق، بل يتمثل في البدء في اتخاذ تلك الخطوات الصغيرة.



جيمس د. ولفنسون  
رئيس البنك الدولي

٣٠ أيار / مايو ١٩٩٧

هذه الاستراتيجية ذات الشقين، ويبين كيف أنها يمكن أن تنفذ من خلال عدد من نقاط البداية. ومن المهم أنه على الرغم من التنوع الشديد في الظروف والأحوال، فمن الواضح أن الدولة الفعالة لها بعض السمات المشتركة. منها طريقة تحديد الحكومة للقواعد التي تدعم المعاملات الخاصة وتعزز المجتمع المدني بشكل أوسع. ومن السمات الأخرى، موقف الحكومة نفسها من القواعد الموضوعية، وتصرفها بطريقة يمكن التعويل عليها والتنبؤ بها وتساعد في مكافحة الفساد.

ولن يكون من السهل بناء دولة أكثر فاعلية تعمل على دعم التنمية المستدامة وتسعى للحد من الفقر. ففي كل وضع من الأوضاع سيكون هناك أناس عديدون لهم مصلحة قوية في إبقاء الدولة كما هي، مهما بلغت تكلفة ذلك بالنسبة لرخاء البلد في مجموعه. ويحتاج التغلب على مقاومة هذه الفئات إلى وقت وإلى جهد سياسي. ولكن التقرير يبين كيف يمكن أن تتاح الفرص للإصلاح

أعد هذا التقرير فريق يقوده أجاي شيبير ويضم سيمون كوماندر، أليسون إيفانز، هارلد فور، الشيخ كين، تشاد ليكور، برايان ليفي، سانجاي براوان، بياتريس ويدر، وتلقى الفريق مساعدة قيمة من جان بول عزام، إيد كامبوس، حامد داوودي، كاثلين نيولاند، كينيثي أونو، داني رودريك، سوزان روز اكرمان، أستري سورك، دوجلاس ويب. وتلقى الفريق مساعدة من ريتو باسو، جريجوري كيسونكو، أون لي، كلوديا سيولفيدا، آدم مايكل سميث. وكانت ستيفاني فلاندرز هي المحررة الرئيسية. وتم العمل في ظل التوجيه العام للمرحوم مايكل برونو، ولين سكواير، وجوزيف ستيجلتز.

وتلقى الفريق مشورة مفيدة من هيئة موقرة من الخبراء من خارج البنك تضم ماساهيكو أوكي، ايلاهات، كويس بوتشوي، بيتر إيفانز، أتول كولي، كلاوس كونيج، سيمور مارتين لبست، دوجلاس نورث، ايمار روتشيلد، جراهام سكوت، فيتو تانزي. وقدم الكثيرون غيرهم من داخل البنك وخارجه تعليقات مفيدة، أو كتبوا أوراق معلومات أساسية وغير ذلك من الإسهامات، وشاركوا في اجتماعات التشاور. وقد وردت أسماء هؤلاء المساهمين والمشاركين في المذكرة الجغرافية. وأسهمت دائرة الاقتصاديات الدولية في التذييل الخاص بالبيانات، وكانت مسئولة عن إعداد مؤشرات التنمية الدولية المختارة.

وضمت هيئة العاملين في إنتاج التقرير أمي بروكس، فاليري شيزهولم، كاترين كلايندال، جويس جيتس، ستيفاني جيرار، جيفري ن. ليكسل، مايكل تردواي، وقامت ربيكا سوجوي بدور المساعد التنفيذي للفريق، وقام دانيال اتشيسون، واليزابت ديلما، ومايكل جيلر، وتوماس زوراب بدور الموظفين المساعدين. وعملت ماريا أميل كمسؤول إداري.

وهذا التقرير مهدى إلى ذكرى مايكل برونو النائب الأول لرئيس البنك الدولي وكبير الباحثين الاقتصاديين في البنك في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ الذي كان العمل الذي كرس له حياته - بما في ذلك إسهاماته في نسخة هذا العام والعام الماضي من تقرير عن التنمية في العالم - مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين فهمنا للتنمية.



# المحتويات

١	..... نظرة عامة
	<b>الباب الأول إعادة التفكير فى الدولة - فى كل أنحاء العالم</b>
٢١	..... الفصل الأول : دور الدولة يتطور
٣٢	..... الفصل الثانى : تجدد التركيز على كفاءة الدولة
	<b>الباب الثانى الموازنة بين الدور والقدرة</b>
٤٥	..... الفصل الثالث : تأمين الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية
٦٨	..... الفصل الرابع : تدعيم الأسواق : التحرير والتنظيم والسياسة الصناعية
	<b>الباب الثالث بعث الحيوية فى القدرة المؤسسية</b>
٨٧	..... الفصل الخامس : إنشاء مؤسسات لقطاع عام قادر
١٠٨	..... الفصل السادس : الحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة
١١٩	..... الفصل السابع : جعل الدولة أكثر قربا من الناس
١٤٢	..... الفصل الثامن : تسهيل العمل الجماعى الدولى
	<b>الباب الرابع إزالة العقبات من أمام التغيير</b>
١٥٦	..... الفصل التاسع : التحدى المتمثل فى الشروع فى الإصلاحات واستدامتها
١٧١	..... الفصل العاشر : جدول أعمال لإحداث التغيير
١٨٤	..... ملاحظة تقنية
١٩٣	..... مذكرة بيبليوغرافية
٢١٣	..... تنزيل : مؤشرات مختارة بشأن المالية العامة
٢٢١	..... مؤشرات مختارة للتنمية الدولية
	<b>الإطارات</b>
٣	..... ١ الطريق إلى دولة أكثر كفاءة
٥	..... ٢ المصداقية والاستثمار والنمو
١٥	..... ٣ جدول الأعمال الإقليمى
٢٢	..... ١ - ١ الدولة والحكومة : بعض المفاهيم
٢٣	..... ١ - ٢ إجراءات اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لدعم تنمية السوق : بعض الأمثلة

- ٢٧ ..... ١ - ٣ تطور دور الدولة في الهند : السنوات الخمس الماضية
- ٢٨ ..... ١ - ٤ المبرر الاقتصادي لتدخل الدولة وبعض التعاريف
- ٣٤ ..... ٢ - ١ إنشاء شبكة الأنترنت : مثال عصري للتفاعل المثمر بين القطاعين العام والخاص
- ٣٦ ..... ٢ - ٢ قياس الدولة - حجمها ، سياساتها ، وكفاءتها المؤسسية
- ٤٦ ..... ٣ - ١ أوجه الضعف في الأساسيات تضر بالشركات في كل أرجاء العالم
- ٤٨ ..... ٢ - ٢ التصدي للجريمة في كالي ، كولومبيا
- ٥١ ..... ٣ - ٢ التعاقد والنظام القضائي في البرازيل
- ٥٢ ..... ٣ - ٤ السجلات الدولية لحالات العجز المالي والتضخم
- ٥٨ ..... ٢ - ٥ الالتزام في مواجهة المرونة في منطقة الاتحاد المالي الأفريقي
- ٦١ ..... ٣ - ٦ الخدمات الاجتماعية التي يوفرها القطاع الخاص من وجهة نظر تاريخية
- ٦٥ ..... ٣ - ٧ مخطط شيلي الجديد للتأمين ضد البطالة
- ٦٧ ..... ٢ - ٨ الإقلال من الفقر في أندونيسيا - كيف تتكامل المساعدة الاجتماعية مع النمو المستند إلى قاعدة عريضة
- ٧٠ ..... ٤ - ١ المسؤول المكلف بإلغاء القيود التنظيمية في المكسيك
- ٧٢ ..... ٤ - ٢ الاعتراضات الستة على الخصخصة وكيفية معالجتها
- ٧٥ ..... ٤ - ٣ كيف استطاع الإشراف الحكومي تجنب حدوث كارثة مالية في ماليزيا
- ٧٩ ..... ٤ - ٤ تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في جامايكا
- ٨٠ ..... ٤ - ٥ التحرك لحماية البيئة في يوكوهاما ، اليابان
- ٨٢ ..... ٤ - ٦ دفعة اليابان الكبيرة في الصناعات المعدنية في فترة ما بعد الحرب
- ٨٨ ..... ٥ - ١ إرساء ركائز الجهاز البيروقراطي : إصلاحات نورث كوت - ترينيداد في المملكة المتحدة
- ٩٠ ..... ٥ - ٢ آليات استراليا لرسم سياسات تتسم بالشفافية والتنافسية والتوجه للنتائج
- ٩٥ ..... ٥ - ٣ تضخم حكومة بنغلاديش
- ٩٧ ..... ٥ - ٤ مستندات القيد واختيار المدرسة
- ٩٨ ..... ٥ - ٥ التعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتحسين التعليم المدرسي في بوليفيا
- ١٠٤ ..... ٥ - ٦ غرس الأفضل والأروع : نظم المدرسين مقابل النظم المفتوحة
- ١٠٦ ..... ٥ - ٧ بناء روح الإخلاص بين العمال : حكومة جيدة في ولاية سيريا بالبرازيل
- ١١٠ ..... ٦ - ١ كيف أدت المشاركة الشعبية إلى تعزيز حقوق الملكية وتيسير حل المنازعات في بيرو
- ١١٥ ..... ٦ - ٢ إصلاح الأجهزة السياسية الحضرية في الولايات المتحدة
- ١١٥ ..... ٦ - ٣ محاربة الفساد في أوغندا
- ١١٧ ..... ٦ - ٤ لجنة هونغ كونغ المستقلة لمحاربة الفساد
- ١٢٠ ..... ٧ - ١ الرأي العام والدولة
- ١٢٢ ..... ٧ - ٢ إدارة المجتمعات متعددة الأعراق في ماليزيا وموريشيوس
- ١٢٥ ..... ٧ - ٣ هل يهم رأس المال الاجتماعي؟
- ١٢٧ ..... ٧ - ٤ مسوح للعملاء للبحث على تحسين الخدمات في الهند وأوغندا ونيكاراجوا
- ١٢٨ ..... ٧ - ٥ هل تحسن المشاركة أداء المشاريع؟
- ١٣٦ ..... ٧ - ٦ محاذير في العلاقة بين مستويات الحكم : تجربتا البرازيل والصين
- ١٣٧ ..... ٧ - ٧ حساب المنح المالية المقدمة لتحقيق المساواة
- ١٤٥ ..... ٨ - ١ منظمة التجارة العالمية - آلية دولية لتوفير المصدقية للسياسة القومية
- ١٤٨ ..... ٨ - ٢ كيف تفيد الأبحاث الزراعية الدولية الجهات المانحة أيضا؟
- ١٤٩ ..... ٨ - ٣ تغير المناخ العالمي وتحدياته للتعاون الدولي
- ١٥٠ ..... ٨ - ٤ اقتسام عبء حماية البيئة

١٥٠	٨ - ٥ ما مقدار الربح من السلام العالمى؟
١٥٨	٩ - ١ الموازنة بين التكاليف السياسية للإصلاح ومنافعه
١٦٢	٩ - ٢ دولة النهب فى ظل أسرة دوقالييه فى هايتى
١٦٣	٩ - ٣ الإصلاح تحت وطأة تهديد خارجى : نهضة الميجى فى اليابان
١٦٩	٩ - ٤ موثيق مونكلوا فى أسبانيا
١٦٩	٩ - ٥ برنامج الإصلاح لعام ١٩٨٩ فى فنزويلا وانعكاس اتجاهه
١٧٤	١٠ - ١ انهيار الدولة وما بعده فى الصومال
١٧٤	١٠ - ٢ الركائز الاقتصادية للصراع : حالة ليبيريا

## أشكال النص

٢	١ حجم الدولة يزداد فى كل مكان
٨	٢ طائفة من الآليات التى يمكن أن تعزز قدرة الدولة
٩	٣ العوامل المرتبطة بالفساد
١٠	٤ كلما زاد عدد الموظفين الحكوميين كان معنى ذلك غالبا انخفاض أجورهم
١٤	٥ البلدان التى تتبع سياسات اقتصادية جيدة ولديها قدرة مؤسسية قوية تنمو أسرع من غيرها
٢٣	١ - ١ عالم واحد، ودول تزداد عددا
٢٥	١ - ٢ توسعت الحكومات فى كل أنحاء العالم منذ ١٩٦٠
٢٥	١ - ٣ زادت التحويلات ومدفوعات الفائدة
٢٣	٢ - ١ الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية
٣٥	٢ - ٢ الحكومة الجيدة هى التى تفسر الفجوة القائمة فى الدخل بين شرق آسيا وأفريقيا
٣٨	٢ - ٢ المؤسسات الموثوق بها تحقق للدول مصداقيتها
٤٠	٢ - ٤ المصداقية المكتسبة والأداء الاقتصادى يسيران جنبا إلى جنب
٤٧	٣ - ١ أعراض الاستهانة بالقانون
٤٧	٣ - ٢ التفاوض مع المسؤولين الحكوميين قد يكون عملية شاقة
٥٤	٣ - ٣ تكتشف البلدان الآن مزايا ضريبة القيمة المضافة
٥٥	٣ - ٤ أدارت أندونيسيا كسبها الفجائى الأخير من النفط بحكمة على عكس نيجيريا
٥٦	٣ - ٥ تساعد مؤسسات الميزنة جيدة التصميم فى تجنب حدوث عجز كبير
٥٩	٣ - ٦ تتحرف منافع الرعاية الصحية بالمستشفيات فى فييتنام لصالح الفئات الأيسر حالا
٦٢	٣ - ٧ التوازن بين التعليم الخاص والتعليم العام يختلف اختلافا ضخما على نطاق العالم
٦٤	٣ - ٨ تصاعد الخط البيانى للمعاشات والتحويلات الأخرى فى البلدان الصناعية
٦٦	٣ - ٩ يعجز دعم الإسكان فى البلدان النامية عن الوصول فى معظمه إلى المحتاجين
٧٦	٤ - ١ أزمات البنوك منتشرة وتنتطوى على تكلفة هائلة
٩٣	٥ - ١ الأهداف التى تحددها سياسة غينيا وأوجه توزيع الانفاق لا يتفقان
٩٤	٥ - ٢ المسؤوليات المتداخلة تعرقل اتخاذ القرار فى أوكرانيا
٩٥	٥ - ٣ معظم الشركات تقدر أن الخدمات الحكومية ضعيفة، ولكن بعض الخدمات يكون أداؤها أفضل من غيرها
٩٦	٥ - ٤ ثلاث استراتيجيات لتحسين توفير الخدمات من قبل الحكومة
١٠٢	٥ - ٥ التعيين والترقية على أساس الجدارة يحسن قدرة الجهاز البيروقراطى
١٠٣	٥ - ٦ عدم الاستناد إلى الجدارة وضعف الرواتب فى الخدمة المدنية فى الفلبين أدى إلى خفض القدرة
١٠٥	٥ - ٧ فى أفريقيا، زاد عدد الموظفين، وانخفضت الأجور
١١٢	٦ - ١ الفساد المرتفع وغير المتوقع يضر بالاستثمار

- ٦ - ٢ بعض العوامل المرتبطة بالفساد ..... ١١٣
- ٧ - ١ أصبح العالم أكثر ديمقراطية منذ ١٩٨٠ ..... ١٢١
- ٧ - ٢ المنظمات القائمة على الحدود المشتركة بين الدولة والأسواق والمجتمع المدني ..... ١٢٦
- ٧ - ٣ القواعد الرأسية والحوافز الأفقية تشكل قدرة الحكومة المحلية ..... ١٣٣
- ٨ - ١ يخفف كثير من البلدان القيود على رؤوس الأموال الدولية ..... ١٤٦
- ٨ - ٢ فيضان اللاجئين يغمر أفريقيا، وآسيا، وأوروبا ..... ١٥١
- ٨ - ٣ السياسات السيئة تلغى أثر المعونة ..... ١٥٢
- ٩ - ١ العمال كبار السن يخسرون من إصلاح المعاشات ولكن صغار السن يكسبون ..... ١٥٩
- ٩ - ٢ نقاط الاعتراض (الفيتو) المتعددة ساعدت البلدان على مقاومة الضغط من أجل التوسع في المساعدة الاجتماعية ..... ١٦١

### جداول النص

- ١ - ١ مهام الدولة ..... ٣٠
- ٢ - ١ التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والبرامج الموجهة لمكافحة الفقر في البلدان النامية : الخصائص والدروس المستفادة ..... ٦٣
- ٣ - ٢ الديون الضمنية للمعاشات في بلدان مختارة ..... ٦٤
- ٤ - ١ تقديرات مكاسب الرفاهية نتيجة لإلغاء القيود التنظيمية في الولايات المتحدة ..... ٦٩
- ٤ - ٢ مجموعة متنوعة من التجارب التنظيمية ..... ٧٥
- ٥ - ١ آليات لتحسين أداء الخدمات ..... ٩٦
- ٧ - ١ التغيير في التمويل دون القومي في بلدان مختارة ..... ١٣١
- ٧ - ٢ خصائص طلب وعرض السلع العامة المحلية والقومية ..... ١٣٢
- ٧ - ٣ التخصيصات الممكنة للضرائب والمصروفات حسب مستوى الحكم ..... ١٣٨
- ٧ - ٤ المبادئ وأفضل الممارسات في تصميم المنح ..... ١٣٩
- ٧ - ٥ موازنة استراتيجية تحقيق اللامركزية مع القدرة الحكومية ..... ١٤٠
- ٩ - ١ الموازنة بين جماعات المصالح، والتكاليف السياسية، والتسلسل التكنيكي للإصلاحات حسب نوع الإصلاح ..... ١٥٧
- ٩ - ٢ مكاسب الكفاءة المقدر من خصخصة المرافق العامة في الأرجنتين ..... ١٥٩
- ٩ - ٣ إصلاحات الجيل الأول والجيل الثاني ..... ١٦٥

### التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

المجموعة، إلا فيما أشير لخلاف ذلك. واستخدام لفظة «بلد» للإشارة إلى الاقتصادات لا يعني أى حكم من قبل البنك الدولي عن الوضع القانوني أو غيره لإقليم معين. وتشمل الإحصاءات المقدمة عن «البلدان النامية» اقتصادات تمر بمرحلة انتقال من التخطيط المركزي إلا فيما أشير لخلاف ذلك. الأرقام بالدولارات هي بالدولارات الأمريكية مالم ينص على خلاف ذلك. المليار يعنى ١٠٠٠ مليون، والتريليون يعنى ١٠٠٠ مليار.

البلدان المدرجة في المجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل المستخدمة في هذا التقرير (فيما عدا تلك المستخدمة في مسح القطاع الخاص) واردة في جداول تصنيف الاقتصادات في نهاية مؤشرات التنمية الدولية. وتستند تصنيفات الدخل إلى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وقد توجد العتبات (الحدود) المستخدمة في تصنيفات الدخل في هذه الطبعة في مقدمة مؤشرات مختارة للتنمية الدولية. ومتوسطات المجموعات الواردة في الأرقام والجداول هي متوسطات غير مرجحة للبلدان المدرجة في



للسوق بالازدهار وللناس بأن يعيشوا حياة أكثر صحة وسعادة. وبدون هذه الدولة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي. وقد قال أشخاص كثيرون كلاما مماثلا قبل خمسين عاما، ولكن هذه الأقوال كانت تعنى في ذلك الحين أن التنمية مهمة يجب أن تضطلع بها الدولة. وقد اختلفت الرسالة المستمدة من الخبرة التي تحققت منذ ذلك الحين، فقد صارت: أن للدولة دورها المحورى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بوصفها الجهة التي تقوم مباشرة بتحقيق النمو بل بوصفها شريكا وعاملا محفزا، أى أداة تعمل على تيسير التطورات.

وتختلف العوامل التي تحقق فاعلية الدولة اختلافا كبيرا عبر البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية. فما يصلح في هولندا أو نيوزيلندا مثلا قد لا يصلح في نيبال. وحتى بين البلدان التي في نفس المستوى من الدخل، فإن الاختلاف في الحجم والتكوين العرقى والثقافة والنظام السياسى يجعل من كل دولة كيانا فريدا له ملامحه الخاصة. ولكن هذا التنوع ذاته يزيد من غنى البحث الذى يتضمنه هذا التقرير عن *لماذا* وكيف تحقق بعض الدول نتائج أفضل من غيرها في استدامة التنمية، والقضاء على الفقر، والاستجابة للتغيير.

### إعادة التفكير في الدولة - فى كل أنحاء العالم

إن العالم يتغير، وتتغير معه أفكارنا عن دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويزكرنا الاهتمام الشديد اليوم بدور الدولة بفترة سابقة، عندما كان العالم خارجا لتوه من ويلات الحرب العالمية الثانية، وكان جانب كبير من العالم النامى لا يزال فى خطواته الأولى نحو الاستقلال. ففي ذلك الحين بدا أن التنمية تمثل تحديا تسهل مواجهته وهو فى الأساس تحد تقنى. وكان التصور السائد أن المستشارين الأكفاء والخبراء التقنيين

**فى** كل أنحاء العالم، توضع الدولة الآن تحت الأضواء الكاشفة. فالتطورات بعيدة المدى فى الاقتصاد العالمى تدفعنا إلى إعادة النظر فى الأسئلة الأساسية المتعلقة بالحكومة: ماذا ينبغى أن يكون دورها؟ وما الذى تستطيع أو لا تستطيع أن تفعله؟ وما أفضل الوسائل لأن تفعله؟

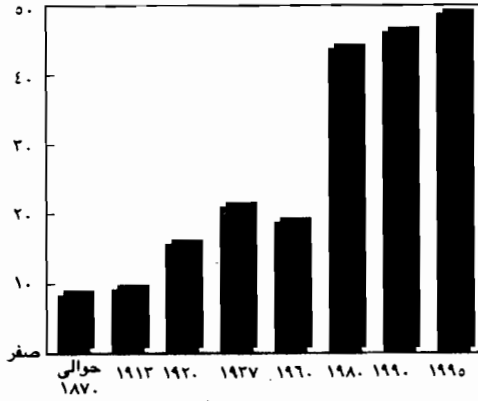
وقد بينت السنوات الخمسون الماضية بوضوح أن للعمل الحكومى منافع كما أن له حدوده، ولاسيما فى تعزيز التنمية. فقد ساعدت الحكومات فى تحقيق تحسن ملموس فى مجالات التعليم والصحة والحد من التفاوت الاجتماعى. ولكن الأنشطة الحكومية أدت أيضا إلى بعض النتائج غير المشجعة. وحتى حينما قامت الحكومات بعمل طيب فى الماضى يخشى الكثيرون أنها لن تستطيع الآن أن تتواءم مع مطالب الاقتصاد العالمى المتجه نحو العولة.

ومصادر القلق الجديدة والأسئلة المتعلقة بدور الدولة كثيرة ومتشعبة، ولكن هناك أربعة تطورات حديثة زادت من هذا القلق بشكل خاص:

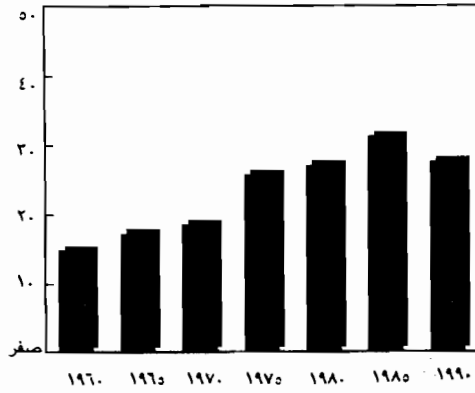
- انهيار اقتصاد الأوامر والسيطرة فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الوسطى والشرقية.
- الأزمة المالية التى تواجهها دولة الرفاهية فى معظم البلدان الصناعية المستقرة.
- الدور المهم الذى اضطلعت به الدولة فى الاقتصادات «التي حققت المعجزة» فى شرقى آسيا.
- انهيار بعض الدول وانفجار طوارئ إنسانية فى مناطق مختلفة من العالم.

وهذا التقرير يبين أن العامل المحدد فى هذه التطورات المتضاربة هو فاعلية الدولة. فوجود الدولة الفعالة ضرورى لتوفير السلع والخدمات - وكذلك القواعد والمؤسسات - التى تسمح

## الشكل ١ حجم الدولة يزيد في كل مكان

إجمالي النفقات الحكومية  
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

## بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

نفقات الحكومة المركزية  
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

## البلدان النامية

ملاحظة: البيانات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي البيانات المتعلقة بالحكومات المركزية والمحلية، بما في ذلك نفقات التأمينات الاجتماعية، والاطلاع على التفاصيل انظر الملاحظة التقنية. المصدر: تانزي وشوكنشت ١٩٩٥، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: سنوات مختلفة، صندوق النقد الدولي: سنوات مختلفة (ب).

المجالات التي كان يبدو من قبل أنها تحقق فيها أداء طيباً، ويجد كثير من البلدان الصناعية الآن أنه يتعامل مع دولة للرعاية باتت غير سهلة القيادة، وأن عليها أن تتخذ خيارات صعبة بشأن الخدمات والمنافع التي يتوقع المواطنون أن توفرها لهم. وعندما ضاقت الأسواق - الداخلية والعالمية - وضائق المواطنون بضعف الدولة، أصبحوا يتمسكون، وذلك غالباً عن طريق المنظمات القاعدية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، بضرورة الشفافية في سلوك الحكومة، وبضرورة إحداث تغييرات أخرى تزيد من قدرة الدولة على الوفاء بالأهداف الموكولة إليها.

سيضعون سياسات جيدة، ثم تقوم الحكومات الجيدة بتنفيذها لتحقيق خير المجتمع. وكان التدخل الذي تقوده الدولة يبرز فشل الأسواق، ومنع الدولة دوراً محورياً في تصحيح ذلك الفشل. ولكن الافتراضات المؤسسية المتضمنة في هذه الرؤية للعالم كانت، كما نعرف الآن، مفترطة في التبسيط. وقد أتيت في وقتها كل الإمكانيات للمرونة في تنفيذ السياسات التي يرسمها التكنوقراطيون، ورؤى أن المسألة عن طريق المراجعات والموازنات عمل معقد ومرهق لا موجب له.

وقد حدث في عدد قليل من البلدان أن سارت الأمور فعلاً بدرجة أو بأخرى على النحو الذي توقعه التكنوقراطيون، ولكن النتائج اختلفت عن ذلك في كثير من البلدان، إذ شرعت الحكومات في تنفيذ مشاريع أقرب إلى الخيال، وكف المستثمرون من القطاع الخاص أيديهم بسبب عدم اطمئنانهم إلى السياسات العامة أو عدم يقينهم بأن القادة سيتمسكون بسياساتهم. وأخذ القادة الأقوياء في التصرف كما يتراءى لهم. وأصبح الفساد متوطناً. وتعثرت التنمية، واستمر الفقر.

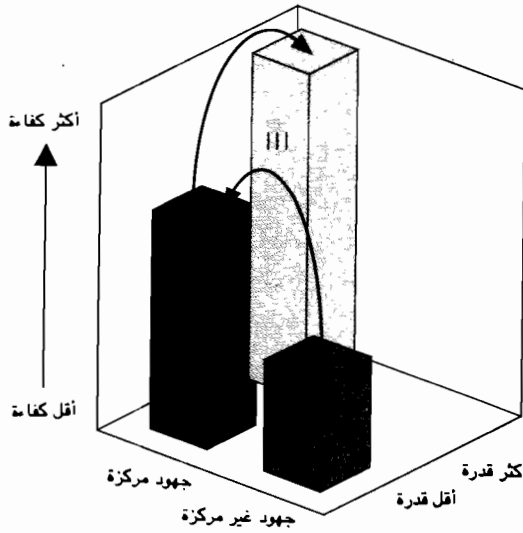
وخلال القرن الماضي اتسع حجم الحكومة ونطاقها اتساعاً هائلاً، ولاسيما في البلدان الصناعية (الشكل ١). وكان التوسع الذي حدث قبل الحرب العالمية الثانية مدفوعاً، بين عوامل أخرى، بالحاجة إلى التصدي للثمن الباهظ الذي تحمله النظامان الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما سمي «الكساد العظيم»، وتولد عن الثقة بالحكومات بعد الحرب أن أصبحت مطالبة بتحقيق المزيد. وعمدت الاقتصادات الصناعية إلى توسيع نطاق دولة الرفاهية، وتبنى جانب كبير من العالم النامي استراتيجيات التنمية المعتمدة على سيطرة الدولة. وكانت النتيجة توسعاً هائلاً في حجم الحكومة ومجالات عملها في كل أنحاء العالم. وبلغ إنفاق الدولة الآن ما يقرب من نصف إجمالي الدخل في البلدان الصناعية المستقرة، وحوالي الربع في البلدان النامية. غير أن هذه الزيادة نفسها في نفوذ الدولة أدت أيضاً إلى انتقال التركيز من الجوانب الكمية إلى الجوانب النوعية، من حجم الدولة في حد ذاته ونطاق تدخلها إلى فاعليتها في تلبية احتياجات الجمهور.

وكما كان الحال في الأربعينيات، فإن الاهتمام المتجدد اليوم بدور الدولة نبع من أحداث مثيرة في الاقتصاد العالمي، أسفرت عن تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدولة. وقد أدى التكامل العالمي للاقتصادات، وانتشار الديمقراطية، إلى تضيق نطاق السلوك التحكيمي والعشوائي. وأصبح من الواجب أن تكون الضرائب وقواعد الاستثمار والسياسات الاقتصادية أكثر تجاوباً مع مؤشرات الاقتصاد العالمي الذي اكتسب طابعاً كونياً. وقد أتاح التغير التكنولوجي فرصاً جديدة لتجزئة الخدمات والسماح بدور أكبر للأسواق. وكان معنى هذه التغييرات وجود دور للحكومة جديد ومختلف - فهي لم تعد المورد الوحيد للخدمات بل غدت ميسرة لها ومنظمة لتقديمها. وخضعت الدولة للضغط حتى في

## الإطار ١ الطريق إلى دولة أكثر كفاءة

قد تكون الدولة الأكثر قدرة هي دولة أكثر كفاءة، ولكن الكفاءة والقدرة ليسا شيئا واحدا. فوصف القدرة عندما يطلق على الدولة يعنى قدرتها على أن تنفذ وتدعم الأعمال الجماعية بكفاءة - مثل الحفاظ على القانون والنظام، ورعاية الصحة العامة، وإنشاء البنية الأساسية الضرورية. أما الكفاءة فهي نتيجة استخدام هذه القدرة لتلبية طلب المجتمع على تلك السلع والخدمات. وربما تكون الدولة قادرة ولكنها لا تتسم بالكفاءة إذا كانت لا تستخدم قدرتها لصالح المجتمع.

والطريق إلى دولة أكثر كفاءة، وإن لم يكن طريقا خطيا، يرجع أن يكون عملية تتم على مرحلتين: في الأولى: ينبغي أن تركز الدولة ما تملكه من قدرة على إنجاز المهام التي تستطيع النهوض بها. وينبغي لها أن تنهض بها. ويعد ذلك يمكن أن تركز جهودها على بناء المزيد من القدرة. وكما يوضح الشكل فإن البلدان الواقعة في «المنطقة الأولى» تقوم بنطاق واسع من الأنشطة بطريقة غير مركزة بالرغم من ضعف قدرة الدولة، ولا تحقق جهودها كفاءة تذكر. لكن البلدان لا تستطيع أن تنتقل إلى «المنطقة الثالثة» بين عشية وضحاها - لأن بناء القدرة يحتاج إلى وقت. والطريق المؤدى إلى مزيد من الكفاءة يمر أولا بالتركيز على المهام الجوهرية وتعزيز القدرة المحدودة للدولة عن طريق المشاركة مع مجتمع دوائر الأعمال والمجتمع المدني (المنطقة الثانية). وعند ذلك تستطيع البلدان أن تنتقل بالتدريج إلى «المنطقة الثالثة» لتعزيز قدرتها بمرور الوقت.



الدولة وقدرتها، فحيثما تكون قدرة الدولة ضعيفة، ينبغي أن تحدد بعناية كيفية تدخلها - ومجالات تدخلها. ويسعى كثير من الدول إلى القيام بأعمال أكثر من طاقتها وبموارد

ووصلت المطالبة بزيادة الكفاءة الحكومية إلى حد الأزمة في كثير من البلدان النامية، حيث أخفقت الدولة في توفير بعض المطالب الأساسية للجمهور، مثل حقوق الملكية، والطرق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم. ونشأت حلقة مفرغة: فقد رد المواطنون ودوائر الأعمال على تدهور الخدمات العامة بالتهرب من الضرائب، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في الخدمات. وفي الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الوسطى والشرقية كان عدم وفاء الدولة بوعودها على مدى فترة طويلة هو الذي أدى في نهاية الأمر إلى الإطاحة بها. ولكن سقوط التخطيط المركزي خلق مشاكل خاصة به، فقد حرم المواطنون في بعض الأحيان بسبب ما نشأ عن ذلك من فراغ - من المستلزمات العامة الأساسية، مثل فرض القانون والنظام. وفي الحالات المتطرفة، كما حدث في أفغانستان وليبيريا والصومال، انهارت الدولة في بعض الأحيان انهيارا كاملا، وتركت الأفراد والوكالات الدولية تعمل جاهدة على تجميع الأجزاء المتناثرة.

### استراتيجية من شقين

كيف نستطيع أن نجد طريقنا وسط أكداش الأسئلة والضغوط التي تواجه دول العالم الآن؟ إننا لا نقدم هنا وصفا من مقاس واحد تناسب الجميع، تحدد كيف تصبح الدولة فعالة، إذ أن نطاق الاختلاف بين الدول واسع للغاية وكذلك نقاط البداية لكل منها. وإنما يقدم هذا التقرير إطارا رحبا لمعالجة مسألة كفاءة الدولة على النطاق العالمي. وهو يشير إلى عدد من الوسائل لتضييق الفجوة التي تزداد اتساعا بين المطالب المفروضة على الدولة وقدرتها على الوفاء بها. وسيكون إقناع المجتمعات بقبول تعريف جديد لمسؤوليات الدولة جزءا من الحل. وسيتضمن ذلك اختيارا استراتيجيا للتصرفات الجماعية التي تحاول الدولة تعزيزها، مقترنة ببذل جهود أكبر لرفع العبء عن كاهل الدولة، عن طريق إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في توفير السلع والخدمات الجماعية الجوهرية.

لكن إنقاص دور الدولة أو تخفيفه لا يمكن أن يكون نهاية القصة. فحتى مع المزيد من الانتقائية والمزيد من الاعتماد على المواطنين وعلى المؤسسات الخاصة، فإن الوفاء بنطاق واسع من الاحتياجات المختارة وفاء أكثر فاعلية سوف يتطلب أيضا السعي لأن تؤدي المؤسسات المركزية للدولة عملها على نحو أفضل. وحتى يمكن تحقيق المزيد من الرفاه للبشر لابد من زيادة قدرة الدولة - التي تعرف على أنها القدرة على القيام بالأجراءات الجماعية وتشجيعها بفاعلية.

هذه الرسالة الأساسية تترجم إلى استراتيجية من شقين حتى تصبح كل دولة شريكا أكثر مصداقية وفاعلية في تنمية بلدنا:

■ العنصر الأول في هذه الاستراتيجية هو التوفيق بين دور

الآن أن ثمة تكاملاً بين الأسواق والحكومات: فلا غنى عن الدولة في إرساء الركائز المؤسسية اللازمة للأسواق. كما أن مصداقية الحكومة - أي إمكانية التنبؤ بما تتبعه من قواعد وسياسات وتطبيقها بصورة مطردة لا تقل أهمية عن محتوى تلك القواعد والسياسات في اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

وقد أُجرى مسح، طلب خصيصاً من أجل هذا التقرير، على منظمي المشروعات المحليين (في القطاعين الرسمي وغير الرسمي) في تسعة وستين بلداً، أكد ما كان معروفاً بشكل غير مؤكد من قبل من أن كثيراً من البلدان تفتقر إلى الركائز المؤسسية الجوهرية لتطوير السوق (الإطار ٢). ويجتمع ارتفاع عدد الجرائم والعنف الشخصي والشك في الأحكام القضائية لإحداث ما يسميه هذا التقرير «أعراض الخروج على القانون». وكثيراً ما تؤدي مؤسسات الدولة الضعيفة والتحكمية إلى زيادة تفاقم المشكلة بسلوكها غير المتسق والذي يتعذر التنبؤ به، فمثل هذه التصرفات لا تساعد على نمو الأسواق بل تهدر مصداقية الدولة وتضر بتطور الأسواق.

وحتى تكون التنمية مستقرة ومستدامة، يجب ألا تغيب الأساسيات الاجتماعية عن عين الدولة، إذ أن الخروج على القانون كثيراً ما يكون مرتبطاً بشعور المرء بأنه قد دفع إلى الهامش: بل إن انتهاك القانون ربما يبدو لمن يضعهم المجتمع على الهامش كما لو كان هو الوسيلة الوحيدة لإسماع صوتهم. ويمكن للسياسات العامة أن تضمن للأفراد المشاركة في النمو، وأن يحقق هذا النمو إسهاماً في الحد من الفقر والتفاوت. ولكن ذلك لا يتحقق إلا إذا وضعت الحكومات الأساسيات الاجتماعية في موقع متقدم بين أولوياتها.

وكثيراً ما تؤدي السياسات والبرامج إلى تحويل الموارد والخدمات بعيداً عن المواطنين الذين تمس حاجتهم إليها. ويترتب على القوة السياسية للمواطنين الأكثر ثراءً في المجتمع، في بعض الأحيان أن تنفق الحكومة على تلاميذ الطبقة الفنية والمتوسطة في الجامعات أضعاف ما تنفقه على التعليم الأساسي للأغلبية والمنح الدراسية للأقل ثراءً. ويلاحظ في كثير من المناطق أن الفقر والتفاوت كثيراً ما ينحازان ضد الأقليات العرقية أو النساء أو ضد المناطق المحرومة جغرافياً. وعندما توضع هذه المجموعات على الهامش في المناقشات العامة وتستبعد من الاقتصاد الأوسع والمجتمع الأوسع، فإنها تكون أرضاً خصبة للعنف وعدم الاستقرار، وهو ما يشهده الآن كثير من أنحاء العالم بصورة مضطردة.

ولا يجوز أن يكون هدف السياسات والبرامج العامة مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، بل أن يكفل اقتسام منافع النمو الذي تقوده السوق، وخاصة عن طريق الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية الأساسية. ويجب أن تضمن تلك السياسات والبرامج أيضاً حماية المواطنين من انعدام الأمن المادي والشخصي. وحيثما ينبع الفقر والتهميش الاقتصادي من الفروق العرقية

محدودة وقدرة ضئيلة، وغالباً ما تفوق الأضرار الناتجة عن ذلك الفوائد المتحققة. ومن شأن زيادة التركيز على الجوانب الجوهرية، أن تتحسن الفاعلية (الإطار ١) غير أن المسألة هنا ليست مجرد اختيار ما تفعله الدولة وما لا تفعله - بل أيضاً مسألة كيف تفعله.

■ ولكن القدرة ليست قدراً مقضياً. ولذا فإن العنصر الثاني في الاستراتيجية هو زيادة قدرة الدولة عن طريق بعث الحيوية في المؤسسات العامة. وهذا يعني وضع قواعد وقيود فعالة، للحد من تصرفات الدولة التحكمية ومكافحة الفساد المتفعل، كما يعني إخضاع مؤسسات الدولة لمزيد من المنافسة من أجل زيادة كفاءتها، ويعني تحسين أداء مؤسسات الدولة، وتحسين المرتبات والحوافز، ويعني أن تصبح الدولة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وجعل الحكومة أقرب إليهم عن طريق توسيع المشاركة واستخدام اللامركزية. ومن ثم فإن التقرير لا يكفي بتوجيه الانتباه إلى إعادة توجيه دور الدولة، بل يبين أيضاً كيف تستطيع البلدان أن تبدأ عملية إعادة بناء قدرة الدولة.

### التوفيق بين الدور والقدرة

والتوفيق بين دور الدولة وقدرتها ليس رسالة بسيطة مؤداها تفكيك كيان الدولة. فهناك مجالات عديدة تحتاج بشدة إلى مزيد من التركيز حتى تتحسن الفاعلية: فمن الأمور الحاسمة اختيار ما ينبغي عمله وما لا ينبغي عمله. لكن ذلك يتطلب أيضاً اختيار كيفية عمل الأشياء - كيفية توفير الخدمات الأساسية، وإنشاء البنية الأساسية وتنظيم الاقتصاد - وليس مجرد القيام بها أو عدم القيام بها. والاختيارات هنا عديدة ويجب إعدادها بحيث تكون مطابقة لظروف كل بلد.

### المهمة الأولى للدولة: ضمان الأساسيات

هناك خمس مهام جوهرية تعتبر محور رسالة أية حكومة، وبدونها يتعذر تحقيق التنمية المستدامة التي يستفيد الجميع بمنافعها، والتي تؤدي إلى الإقلال من الفقر:

- إرساء أساس القانون.
- إقرار بيئة للسياسات لا تشويه فيها، تشمل استقرار الاقتصاد الكلي.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الضرورية.
- حماية الضعفاء.
- حماية البيئة.

ورغم القبول على نطاق واسع بأهمية هذه الأساسيات منذ أمد طويل، فهناك رؤية جديدة تتضح بشأن المزيج المناسب من أنشطة السوق وأنشطة الحكومة في تحقيقها. وأهم شيء أننا نرى

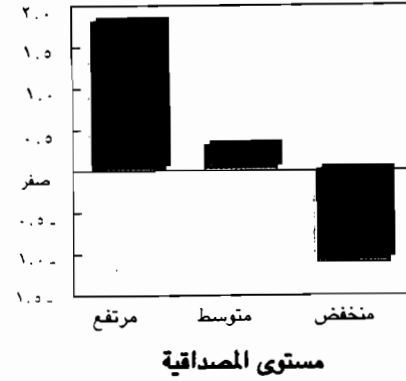


## الإطار ٢ المصدقية والاستثمار والنمو

إجمالي عن مدى إمكان التعويل على الإطار المؤسسي (والقياس هنا ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع) على النحو الذي يراه منظمو المشروعات من القطاع الخاص والذي نسميه المصدقية. وبين الشكلان الآخران أنه عند مراعاة الفروق في الدخل والتعليم والتشويه في السياسات، يتبين وجود ارتباط قوي بين تصنيف البلد من حيث المصدقية وسجله في النمو والاستثمار. وينبغي تصنيف المصدقية على رؤية المستثمرين. ولكن هذه الرؤية هي التي تحدد السلوك الاستثماري.

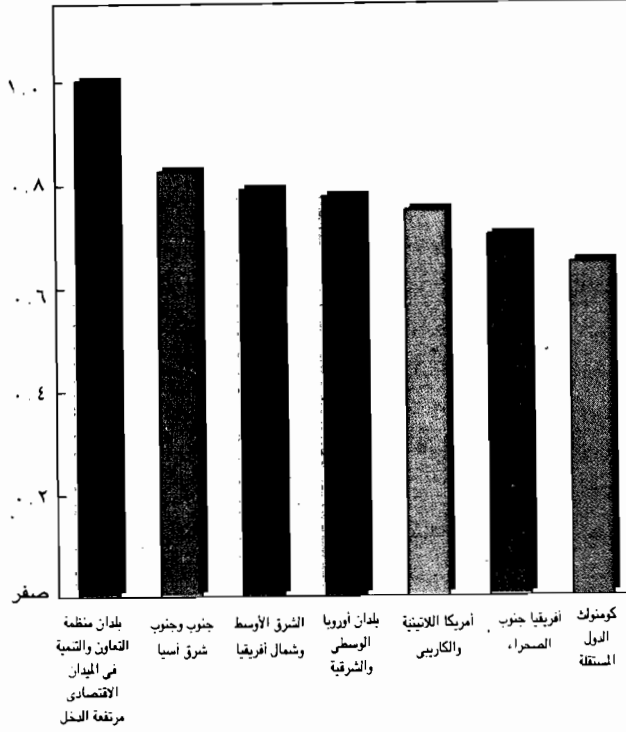
أجرى بحث على منظمي المشروعات المحليين في تسعة وستين بلدا، تبين منه أن كثيرا من الدول تؤدي وظائفها الجوهرية بصورة سيئة. إذ تفشل في ضمان سيادة القانون والنظام، وحماية الممتلكات، وتطبيق القواعد والسياسات على نحو يمكن التنبؤ به. ويرى المستثمرون أن هذه الدول لا تتمتع بالمصدقية، ونتيجة لذلك يتأثر النمو والاستثمار. وقد قدم في الدراسة للشركات عدد من المؤشرات، وطلب منها أن ترتبها حسب أهميتها ابتداء من واحد (مشكلة جسيمة) إلى ستة (لا مشكلة). وعند استخراج متوسط الإجابات بالنسبة لكل إقليم من أقاليم العالم، كما هو مبين في الجزء الأيسر من الرسم) نحصل على مؤشر

نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
(نسبة مئوية في السنة)

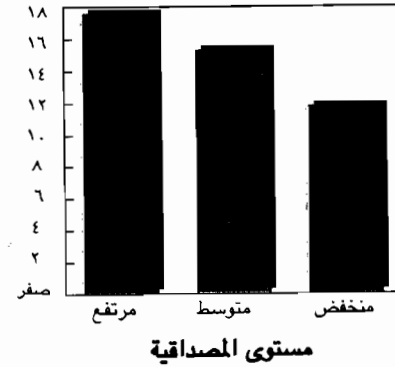


### الرقم القياسي للمصدقية

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل = ١.٠



الاستثمار الإجمالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



ملاحظة: الرقم القياسي للمصدقية (الشكل الأيسر) هو مؤشر موزج يجمع المقياسين الواردين في الشكل ٢ - ٣. وكل عمود في الشكلين الموضوعين ناحية اليمين هو المتوسط بالنسبة لمجموعة من البلدان. والرسم البياني معتمد على انحدار نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٨٤ - ١٩٩٣ (اثنان وثلاثون بلدا) والاستثمار (ثلاثة وثلاثون بلدا) بالنسبة لهذا الرقم القياسي مع مراعاة الدخل والتعليم وتشويه السياسات. وقد تم تمثيل جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وكذلك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال ثلاثة اقتصادات فقط. المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام بيانات من المسح الذي أجرى على القطاع الخاص من أجل هذا التقرير، والأوراق الأساسية لبرونيتي وكيسونكو وويلدر.

فهناك الآن مجموعة كبيرة من الحوافز المبتكرة والمتسمة بالمرونة لدفع المتسببين في التلوث إلى تنظيف ما يترتب على أفعالهم. وبالرغم من أنه ليس هناك بديل عن وضع أطر تنظيمية قوية ونشر

والاجتماعية يجب أن تصمم السياسات بعناية لمواجهة تلك الفروق، كما فعلت ماليزيا وموريشيوس. وليس التنظيم الحكومي هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة التلوث.

التصميم أن تساعد المجتمعات في التأثير على النتائج التي تحددها السوق من أجل تحقيق الأغراض العامة. ويمكن أن يساعد التنظيم الإداري على حماية المستهلكين والعمال والبيئة، كما يمكنه أن يعزز المنافسة والتجديد بينما يحد من سوء استخدام السلطة الاحتكارية. ويفضل الإصلاحات التنظيمية التي بدأتها شيلي في أوائل الثمانينيات تمتعت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية باستثمارات مستمرة من القطاع الخاص، وتحسين نوعية الخدمة والمنافسة، وتخفيض الأسعار. وعلى النقيض من ذلك، فإلى حين اتخاذ بعض مبادرات الإصلاح التي بدأت مؤخرا، أدى التنظيم السيئ الباعث على الخلل لصناعة الاتصالات في الفلبين - والتي كانت مملوكة للقطاع الخاص منذ أمد طويل - إلى عدم تحقيق الاستثمارات اللازمة. وكانت النتيجة خدمة سيئة وأسعارا مرتفعة في كثير من الأحيان، مما فرض تكلفة عالية على المواطنين وعلى الشركات الأخرى. وسوف يعتمد تحقيق أفضل استخدام للخيارات الجديدة الناشئة عن قيام القطاع الخاص بتوفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، عادة على وجود إطار تنظيمي جيد.

**السياسة الصناعية :** عندما تكون الأسواق غير متطورة بما فيه الكفاية، تستطيع الدولة في بعض الأحيان أن تحد من مشاكل التنسيق والفجوات في المعلومات وأن تشجع على تطوير السوق. وكثير من أقدم الاقتصادات الصناعية قد استخدمت في مراحلها الأولى من التنمية آليات شتى لحفز نمو الأسواق. وفي وقت أقرب استخدمت اليابان والجمهورية الكورية وغيرها من بلدان شرق آسيا مجموعة متنوعة من الآليات لتنشيط السوق، بالإضافة إلى ضمان تحقيق الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وبلغت هذه التدخلات مدى واسعا في بعض الأحيان: الاستخدام الاستراتيجي بدرجة كبيرة للدعم على سبيل المثال. وفي أوقات أخرى كانت التدخلات أقل اتساما بالطابع الاقتحامي، حيث اتخذت شكل ترويج الصادرات، وتوفير حوافز خاصة للبنية الأساسية. ولكن القدرة على حسن الاختيار بين هذه التدخلات واستخدامها بكفاءة أمر حاسم، إذ أن السياسات غير المتروية بشأن التجارة والائتمان والصناعة يمكن أن تكلف البلاد ثمنا غاليا، وقد حدث ذلك بالفعل. فقد اتبع كثير من البلدان النامية سياسات لتنشيط الصناعة لم تدرس دراسة وافية، وكانت نتائجها سيئة. ولم يكن في وسع البلدان التي نجحت في اتباع سياسة لتنشيط الصناعات أن تحقق ذلك بدون أن تتوافر لديها قدرة مؤسسية قوية.

**إدارة الخصخصة :** يمكن للتنظيمات المصممة بعناية، وغيرها من المبادرات الإيجابية للحكومة، أن تعزز نمو الأسواق. لكن ذلك يتطلب وقتا في كثير من البلدان، لأن المبادرة الخاصة مازالت رهينة لتراث ثقيل من علاقات التعارض بين الدولة والأسواق. كما أن المنشآت الحكومية ضعيفة الأداء كثيرا ما تمثل استنزافا

المعلومات عن البيئة، فإن هذه الأدوات الجديدة - التي تعتمد على الإقناع والضغط الاجتماعي وقوى السوق للمساعدة في تحسين الأداء البيئي - تستطيع في كثير من الأحيان أن تنجح حيث لا تنجح اللوائح والتنظيمات الإدارية. وتستخدم البلدان بعض هذه الأدوات التي حققت نتائج مبشرة في أربعة مجالات:

- استخدام قوة الرأي العام.
- جعل التنظيمات الإدارية أكثر مرونة.
- تطبيق آليات تعتمد على التنظيم الذاتي.
- اختيار أدوات فعالة ومعتمدة على السوق.

**فيما عدا الأساسيات: ليس من الضروري أن تكون الدولة هي المورد الوحيد**

هناك إدراك متزايد بأن الهيئات العامة التي تحتكر توفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وغيرها من السلع والخدمات، لا يتوقع منها في كثير من البلدان أن تؤدي عملها بصورة طيبة. وفي نفس الوقت، فإن المبتكرات التكنولوجية والتنظيمية خلقت فرصا جديدة لمن يقدمون تلك الخدمات من القطاع الخاص ويصوّر تنافسية في مجالات ظلت حتى الآن مقصورة على القطاع العام. وحتى تستفيد الحكومات بهذه الفرص الجديدة - وتحقق تخصيصا أفضل للقدرة العامة الشحيحة - بدأت في الفصل بين تمويل البنية الأساسية والخدمات وبين تقديمها وشرعت في الفصل بين الأقسام التنافسية لأسواق المرافق العامة والأقسام الاحتكارية. كما يتجه دعاة الإصلاح إلى فصل برامج التأمينات الاجتماعية الرامية إلى معالجة مشاكل الصحة وتوفير الأمن الوظيفي للجميع، عن برامج المساعدة الاجتماعية التي لا تهدف إلا لمساعدة أفقر فئات المجتمع.

**معالجة انعدام الأمن داخل الأسرة :** أصبح من المسلم به الآن أن الدولة تستطيع أن تساعد الأسر على مواجهة بعض الأخطار التي يتعرض لها أمنها الاقتصادي: فهي تستطيع أن تؤمن من العوز عند تقدم السن عن طريق المعاشات، ومن المرض المهلك عن طريق التأمين الصحي، ومن فقد الوظيفة عن طريق تأمينات البطالة. ولكن الفكرة القائلة بأن الدولة يتعين عليها وحدها أن تتحمل هذا العبء أخذت تتغير. وحتى في كثير من البلدان الصناعية أخذت دولة الرفاهية تتخذ شكلا جديدا. وإن تتمكن الاقتصادات الناشئة، من البرازيل إلى الصين، من الوفاء ولو بصورة مصغرة من النظام الأوروبي، خاصة وأن تقدم عمر السكان فيها يرتفع بسرعة. وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة تشارك فيها دوائر الأعمال والعمال والأسر وفئات المجتمع المحلي لتحقيق مزيد من الأمن بتكلفة أقل. وذلك أمر مهم بشكل خاص للبلدان النامية التي لم تربط نفسها بعد بحلول باهظة التكاليف.

**التنظيم الفعال :** تستطيع نظم الضبط والتنظيم حسنة

بين مؤسسات القطاع الخاص وبعضها البعض. وفي مجال التنظيم المالي يمكن أن تهبط لمسئولي البنوك الحوافز للعمل بصورة تراعى التحوط. وتستطيع أن تستخدم في مجال التنظيم البيئي نشر المعلومات لتشجيع المبادرات «من أسفل إلى أعلى» من جانب المواطنين.

وتواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تحديا خاصا: فليست الأدوار وحدها هي التي تتغير نتيجة للأخذ بالأنظمة المعتمدة على السوق، بل تتغير القدرات أيضا. ويتوافر لدى بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال قدرات موروثية في صورة أشخاص مؤهلين ومعدات قابلة للاستعمال، ولكنها ليست منظمة بطريقة تمكنها من الأداء الجيد لدورها الجديد. وتوجد أحيانا جزر من الأداء المتميز في بلدان لا تتحقق فيها الكفاءة بوجه عام. وتكون مهمة تحسين الفاعلية في هذه الحالة أسير من بعض النواحي وأصعب من نواح أخرى: أسير لأن القدرة لا تبدأ من قاعدة منخفضة، وأصعب لأن إعادة بناء القدرة تعني تغيير المواقف، لأن الإصلاح ليس مجرد تكليف الناس بمسؤوليات جديدة.

### بحث الحيوية في مؤسسات الدولة

إن الاعتراف بالقدرات الحالية للدولة، والتي قد تكون ضئيلة، لا يعني قبول بقائها على حالها على مر الزمن. فالمهمة الجوهرية الثانية لإصلاح الدولة هي زيادة قدرتها المؤسسية، عن طريق توفير حوافز للموظفين العموميين لتحسين أدائهم مع الحد من تصرفاتهم التحكيمية.

وتصارع البلدان لبناء مؤسسات قطاع عام فعال. والأسباب السياسية هي من بين الأسباب التي تجعل هذه المهمة صعبة. فقد تنشأ مصالح قوية مثلا للحفاظ على الأوضاع القائمة غير المتسمة بالإنصاف والكفاءة، في حين لا يستطيع من يخسرون بسبب هذا الترتيب ممارسة ضغط فعال من أجل التغيير.

غير أن مشكلة استمرار انعدام الفاعلية، أو استمرار الفساد، ليست مسألة سياسية بالكامل، إذ غالبا ما يكون لدى رجال السياسة وغيرهم من المسؤولين العموميين حوافز قوية ورغبة مخرصة في إصلاح أداء القطاع العام. ولكن إدارة جهاز حكومي كبير مهمة معقدة لا تستجيب بسهولة للحلول الواضحة التي لا لبس فيها. والواقع أن بناء المؤسسات اللازمة لوجود قطاع عام فعال يحتاج إلى التصدي لحشد من العوامل السلوكية المتأصلة، تعمل على تشويه الحوافز، وتسفر في نهاية المطاف عن نتائج هزيلة. ويمكن استخدام ثلاث آليات أساسية للحوافز، في ظل تشكيلة متنوعة من الأوضاع لمكافحة هذه المشاكل، الأكثر عمقا وتحسين الكفاءة (الشكل ٢):

- قواعد وقيود فعالة لكبح الجماع.
- مزيد من الضغط التنافسي.
- زيادة الاستماع إلى صوت المواطنين ومشاركتهم.

شديدا المالية الدولة. وتقدم الخصخصة حلا ظاهرا لهذه العيوب. ومن الأسهل بوجه عام بيع الأصول الحكومية عندما تتوافر بيئة مساندة لتنمية القطاع الخاص. ولذا ارتأت اقتصادات مثل الصين وكوريا وتايوان (الصينية) ألا تعطى الأولوية العليا للخصخصة، بل أن تسمح للقطاع الخاص بأن يتطور حول قطاع الدولة. بيد أن هذا الخيار قد لا يكون متاحا عندما يكون العبء المالي مرتفعا للغاية، وعندما يؤدي وجود منشآت حكومية ضعيفة الأداء إلى عرقلة ما تمس إليه الحاجة من إعادة هيكلة الاقتصاد بصورة شاملة.

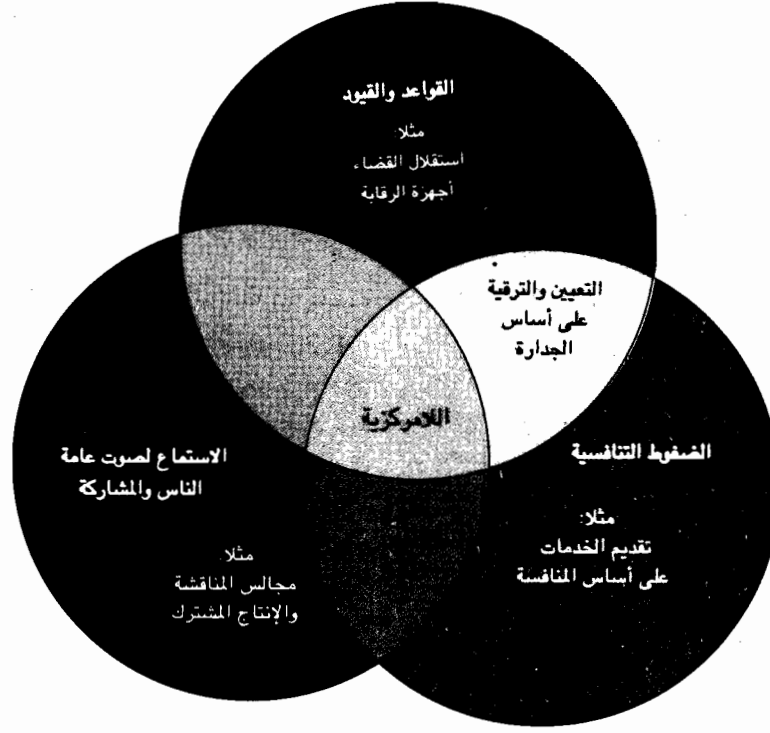
وقد بينت التجربة أن طريقة إدارة الخصخصة لها أهمية قصوى في تحديد النتيجة النهائية. والعوامل الرئيسية في هذا الصدد هي شفافية العملية، وكسب موافقة العاملين، وتوليد ملكية عريضة القاعدة، وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية الملائمة. وحيث تمت إدارة الخصخصة بعناية بدأت تحقق بالفعل نتائج إيجابية. وذلك مثلا في شيلي وفي الجمهورية التشيكية. وقد تتفاوت أهمية الخصخصة في استراتيجيات تعزيز الأسواق. ولكن بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي تسعى لتحجيم الدولة التي امتدت خطوطها إلى أبعد من اللازم، يجب أن تبقى الخصخصة في المكان الأول من الاهتمام، لأن عملية الخصخصة التي تدار بعناية تحقق منافع اقتصادية ومالية إيجابية للغاية.

### معرفة حدود الدولة

يتمثل مفتاح تنفيذ السياسة على نحو يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق في التوفيق الجيد بين القدرات المؤسسية للدولة وأعمالها. ففي الدول التي حققت تطورا جيدا تكون القدرة الإدارية قوية في العادة، وتؤدي الضوابط والتوازنات المؤسسية إلى الحد من التصرفات التحكيمية. بل وتوفر للمنظمات الحكومية المرونة اللازمة للنهوض بمسؤولياتها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول التي مازالت مؤسساتها ضعيفة ربما تحتاج إذا أخطأت لأن يكون خطؤها في اتجاه قدر أقل من المرونة وقدر أكبر من القيود. ويمكن أن يتحقق ذلك بوسيلتين:

- عن طريق وضع قواعد للضبط الذاتي، تحدد بدقة محتوى السياسة وترتبط بآليات يكون من الصعب العدول عنها. ومن الأمثلة على هذه الآليات في ميدان السياسة النقدية، ترتيبات العملة الموحدة الإقليمية، مثل منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، أو مجالس العملة كما في الأرجنتين. وتؤدي نفس الوظيفة في مجال تنظيم المرافق العامة، عقود «الأخذ أو الدفع»، التي تبرم مع الجهات المستقلة لإنتاج القوى الكهربائية.
- العمل من خلال المشاركة مع الشركات والمواطنين. ففي السياسة الصناعية مثلا تستطيع الدولة أن تنشط التعاون

الشكل ٢ طائفة من الآليات التي يمكن أن تعزز قدرة الدولة



### قواعد وقيود فعالة لكبح الجماع

يتطلب تعزيز الخضوع للمساءلة في المدى الطويل وجود آليات رسمية لكبح الجماع، تمتد جذورها إلى مؤسسات الدولة الرئيسية، فالسلطة يمكن تقسيمها سواء بين الفروع القضائية والتشريعية والتنفيذية أو بين السلطات المركزية والإقليمية والمحلية. وكلما كان فصل السلطات أوسع نطاقاً زاد عدد نقاط النقض (الفيتو) التي يمكن أن تحد من تصرفات الدولة التحكيمية. ولكن تعدد النقاط التي لها حق النقض سلاح ذو حدين: فقد يجعل من الصعب تغيير القواعد الضارة بقدر ما يجعل من الصعب تغيير القواعد المفيدة.

ويلاحظ في كثير من البلدان النامية أن إشراف السلطين التشريعية والقضائية على السلطة التنفيذية ضعيف. ويكون تحديد الأهداف وارتباطها بالسياسات اللازمة لتحقيقها غائماً وموزعاً بين أكثر من جهة أحياناً، وتشكو الأجهزة التشريعية من قلة ما يصل إليها من معلومات ومن ضعف قدرتها، وتتهدد المخاطر استقلال الأجهزة القضائية. واستقلال القضاء أمر لا غنى عنه لضمان أن تظل السلطان التشريعية والتنفيذية خاضعتين تماماً

للمساءلة بمقتضى القانون، ولتفسير أحكام الدستور والإلزام بتنفيذها. إن صياغة القوانين هي الجزء السهل من المهمة، إذ أن إنفاذها هو المهم إذا أريد للبلد المعنى أن يتمتع بمناافع مصداقية سيادة القانون. وتحتاج هذه المؤسسات الكابحة إلى وقت حتى تستقر سلطاتها، ولكن آليات الالتزام الدولي - مثل التحكيم الدولي أو الضمانات التي تقدمها الوكالات الدولية يمكن أن تكون بديلاً في الأجل القصير.

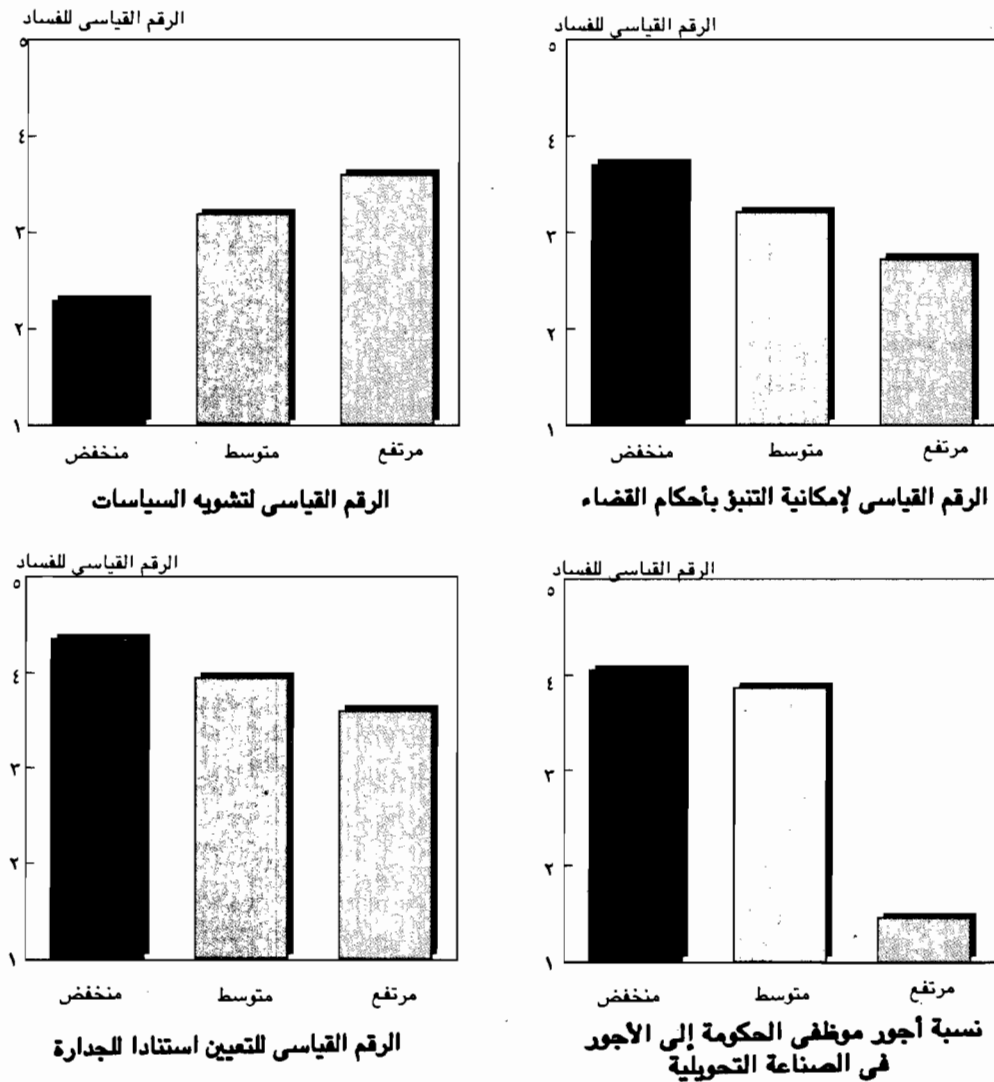
وسيكون الحد من فرص الفساد من الجوانب الرئيسية لأية استراتيجية فعالة لتنشيط القطاع العام؛ ويتحقق ذلك عن طريق تقليل فرص الفساد بالحد من السلطات غير الخاضعة للمراقبة والتي لها حرية الاستئناس. ومن شأن السياسات التي تخفض القيود على التجارة الخارجية وتزيل الحواجز التي تمنع القطاع الخاص الصناعي من الدخول إلى مختلف المجالات، وخصخصة الشركات الحكومية بطريقة تكفل المنافسة - من شأنها كلها أن تساعد على مكافحة الفساد (الشكل ٣). وينبغي ألا تكون هذه الإصلاحات مفتقرة للحماس أي أنها تفتح الباب أمام القطاع الخاص للدخول إلى القطاعات المغلقة في الاقتصاد، ولكنها تجعل



السياسية، وتحسين مرتبات الموظفين، تساعد في الحد من الفساد بأن توفر للموظفين العموميين حوافز أكبر للعمل وفقا للقواعد والنظم. وحيثما تكون للفساد جذور راسخة بصورة عميقة يحتاج الأمر إلى جهود أكبر لاجتثاثه من جذوره. وينبغي أن تنصب هذه الجهود على تحقيق متابعة أفضل للنشاط الحكومي - سواء من

فرصة الدخول تلك خاضعة لرأي الموظفين العموميين بدلا من تحديد إجراءات معلنة وتنافسية، فذلك أيضا يترك مجالا واسعا للفساد. كما أن الضوابط والتوازنات الرسمية يمكن أن تساعد في الحد من الفساد الحكومي، ولكن نادرا ما تكون كافية. وقد تبين أيضا أن إصلاح الخدمة المدنية، والحد من المحاباة

الشكل ٣ العوامل المرتبطة بالفساد

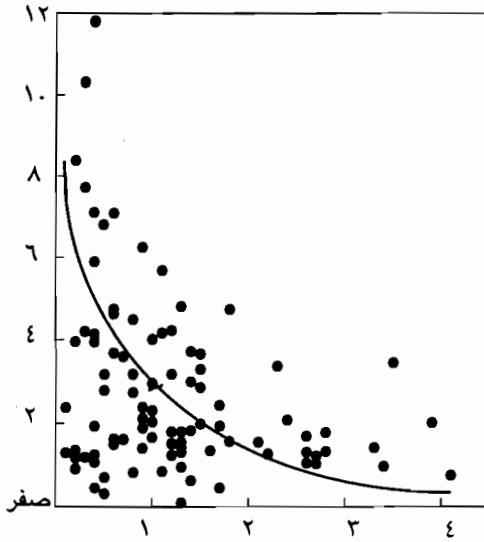


ملاحظة: كل رقم قياسي هو المتوسط لمجموعة من البلدان. انظر التفاصيل في الملاحظة التقنية وكذلك تعريف الأرقام القياسية. والأرقام الأعلى في الرقم القياسي للفساد تعني فسادا أكبر. والأمر مماثل بالنسبة للمتغيرات الأخرى. والشكل الأعلى إلى اليسار يعتمد على الارتباط البسيط بالنسبة لتسعة وثلاثين بلدا صناعيا وناميا خلال الفترة ٨٤ - ١٩٩٣ (بالنسبة للرقم القياسي لتشويه السياسة) والسنة ١٩٩٦ (بالنسبة للفساد). والشكل الأعلى إلى اليمين يعتمد على الانحدار باستخدام بيانات من تسعة وخمسين بلدا صناعيا وناميا خلال سن ١٩٩٦. والشكل الأسفل إلى اليسار يعتمد على الانحدار باستخدام بيانات عن خمسة وثلاثين بلدا ناميا خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٠. والشكل الأسفل إلى اليمين يعتمد على ارتباط بسيط لعشرين بلدا صناعيا وناميا في أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات، وبيانات الأجور هي متوسط حسابي. المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي.

التي تطبق أساليب للتعين والترقية تقوم على المنافسة والجدارة والتي تدفع أجورا أعلى هي أكثر كفاءة. وهناك بلدان عديدة مثل (كينيا والفلبين) ينتشر فيها على نحو راسخ التعين على أساس سياسي، في حين أن بلدانا أخرى مثل كوريا، استفادت من الاعتماد على التعين على أساس التنافس، وتطبيق نظام للترقية لا يعترف إلا بالجدارة. وتقوم عملية الإصلاح الجارية الآن في الفلبين ببحث هذه القضايا في محاولة لتحسين قدرة الجهاز البيروقراطي. وبوجه عام، فإن البلدان التي لا توجد فيها غير أدوات ضعيفة للمراجعة والموازنة تحتاج إلى الاعتماد بدرجة أكبر على أنظمة أكثر شفافية واستنادا إلى المنافسة. كما تبين تجربة بعض الاقتصادات ذات الأداء المرتفع في شرقي آسيا أن الاعتماد على حكم الجدارة والإثابة على طول أمد الخدمة الوظيفية يساعدان على خلق روح الفريق أو الالتزام المتبادل بتحقيق الأهداف الجماعية. ويقلل ذلك من تكاليف فرض القيود الداخلية، ويساعد على بناء المشاركة الداخلية والولاء.

#### الشكل ٤ كلما زاد عدد الموظفين الحكوميين كان معنى ذلك غالبا انخفاض أجورهم

متوسط الأجور السنوية لموظفي الحكومة المركزية  
كمضاعف لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



موظفو الحكومة كنسبة من السكان (في المائة)

ملاحظة: البيانات عن ستة وثلاثين بلدا صناعيا وناميا في سنوات مختلفة خلال أوائل التسعينيات. انظر الملاحظة التقنية. المصدر: Schiavo-Campo, DE Tommaso, and Mukherjee, Background Paper

جانب المؤسسات الرسمية أو من جانب المواطنين الأفراد - ومعاقبة المخالفين عن طريق المحاكم. وقد أقيمت في هونغ كونج (الصين اعتبارا من أول تموز / يولييه ١٩٩٧) لجنة مستقلة لمناهضة الفساد تعتبر من النماذج الناجحة لهذا النهج. وكذلك تضمنت الإصلاحات الأخيرة في أوغندا العديد من عناصر استراتيجية مكافحة الفساد الموضحة هنا، وحققت نتائج مشجعة. ويمكن تطبيق آليات مماثلة في كافة أنحاء العالم: فالفساد، بالرغم مما يقال بعكس ذلك، ليس مرتبطا بثقافات معينة. ويتطلب الحد منه نهجا متعدد الجوانب، يجب أن يشترك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني على نطاق أوسع. والراشئ يتحمل مسؤولية لا تقل عن مسؤولية المرتشي، ويجب أن تكون العقوبات الفعالة المفروضة على دوائر الأعمال المحلية والدولية جزءا من الحل.

#### إخضاع الدولة للمزيد من المنافسة

تستطيع الحكومات أن تحسن قدرتها وفعاليتها عن طريق إدخال المزيد من المنافسة في مجالات متنوعة: في التوظيف والترقية، وفي رسم السياسة، وفي طريقة أداء الخدمات.

#### زيادة التنافس داخل نطاق الخدمة المدنية: سواء كان

الموظفون يرسمون السياسة، أو يؤدون الخدمات، أو ينفذون العقود، فإنهم إذا اتسموا بالقدره وتوافر الدافع، يمثلون دم الحياة للدولة الفعالة. ويمكن حفز الموظفين المدنيين لأداء عملهم بكفاءة عن طريق الجمع بين آليات مختلفة لتشجيع التنافس الداخلي:

- نظام للتعين يقوم على أساس الجدارة، وليس المحاباة
- نظام داخلي للترقية على أساس الجدارة
- المكافأة المناسبة.

وبدء من القرن التاسع عشر، استخدمت كل البلدان الصناعية المستقرة اليوم هذه المبادئ من أجل إنشاء أجهزة بيروقراطية مهنية حديثة. وفي وقت أقرب، طبقت هذه المبادئ في كثير من البلدان في شرقي آسيا، فساعدت على تحويل الأجهزة البيروقراطية الضعيفة التي ينتشر فيها الفساد والمحاباة إلى أنظمة تعمل بكفاءة بدرجة معقولة. ولكن الكثير من البلدان النامية ليست في حاجة حتى إلى النظر إلى ما وراء البحار أو إلى التاريخ للعثور على نموذج تقتدى به: فتلك النماذج موجودة لديها في الداخل. فالبنوك المركزية مثلا ما فتئت تعمل بكفاءة وتحافظ على جدارتها حتى عندما تدهورت كل المؤسسات الأخرى. وهذه الجهات تؤدي عملها بصورة جيدة لكل الأسباب المذكورة آنفا، ولأنها أقل خضوعا للتدخل السياسي، ولديها أهداف محدودة العدد ولكنها واضحة، وتتوافر لها الموارد الكافية والتدريب المناسب. كما أن العاملين بها يحصلون عادة على مكافآت أعلى من زملائهم في أجهزة الحكومة الأخرى.

وتبين الشواهد من البلدان المختلفة أن الأجهزة البيروقراطية

فيها الضوابط الكافية، والتي تتسم بضعف القدرة. إذ أن إعطاء مديري الهيئات العامة في هذه البلدان قدراً أكبر من المرونة سيؤدي إلى زيادة قدرتهم على التصرفات التحكيمية والفساد دون أن يصحب ذلك قدر مكافئ من التحسن في الأداء. كما تتطلب صياغة العقود وتنفيذها، ولاسيما بالنسبة للمنتجات متعددة الجوانب، مهارات متخصصة لا تتوافر على نطاق واسع في كثير من البلدان النامية. وتحتاج هذه البلدان أولاً إلى تعزيز الامتثال للقواعد والخضوع للمساءلة المالية (وهو ما فعلته الأرجنتين وبوليفيا) داخل القطاع العام، وتحقيق قدر أكبر من وضوح الهدف والمهام، وتطبيق مقاييس الأداء (كما حدث في أوغندا وكولومبيا والمكسيك). وقد يوفر تعزيز الأخذ بأساليب قياس الناتج وتشدد الرقابة اللاحقة على المدخلات للوكالات المزيد من المرونة مقابل المزيد من خضوعها للمساءلة عن النتائج.

#### تقريب الدولة من الشعب

تكون الحكومات أكثر فاعلية عندما تستمع إلى دوائر الأعمال وإلى المواطنين، وتعمل بالمشاركة معهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات. وعندما تفتقر الحكومات إلى آليات للاستماع فإنها لا تستجيب لمصالح الناس، ولاسيما مصالح الأقليات والفقراء، الذين يجاهدون عادة لجعل صوتهم مسموعاً في دهايل السلطة. وحتى إذا توافرت للحكومة أفضل النوايا، فليس من المرجح أن تلبى بكفاءة الاحتياجات الجماعية إذا كانت لا تعرف حقيقة الكثير من تلك الاحتياجات.

**الاستماع لصوت الناس:** يتمثل جزء من المشاركة في وصول صوت الفقراء والفئات المهمشة، وإدماج رأيها في صلب عملية صنع السياسة. والملاحظ في كثير من البلدان أن توزيع الأصوات يتفاوت بقدر التفاوت في توزيع الدخل. وتوفير قدر أكبر من المعلومات والشفافية أمر حيوي لإدارة نقاش عام للقضايا يتم بالاطلاع على الحقائق، ولزيادة ثقة المواطنين واطمئنانهم إلى الدولة - سواء في مناقشة أولويات الإنفاق، أو تصميم برامج المساعدة الاجتماعية، أو إدارة الغابات وغيرها من الموارد. وتبني عمليات مسح رغبات الزبائن (في تنزانيا ونيكاراجوا والهند) ومواثيق المواطنين (في ماليزيا) فرصاً جديدة لتوصيل الصوت والاستماع إليه.

وأكثر الآليات استقراراً للاستماع لصوت المواطنين هو صندوق الانتخاب. وفي عام ١٩٧٤ لم يكن هناك غير تسعة وثلاثين بلداً - أي واحداً من كل أربعة في أنحاء العالم - هي من البلدان الديمقراطية المستقلة. أما الآن فإن ١١٧ بلداً - أي ما يقرب من بلدين من كل ثلاثة - تستخدم الانتخابات العامة لاختيار قادتها. لكن إجراء الانتخاب على فترات دورية لا يعني دائماً أن الدولة أكثر استجابة للمواطنين. فالأمر يتطلب آليات أخرى لضمان أن تتراعى مشاغل الأقليات والفقراء في السياسات

وقد تأكلت في بلدان كثيرة أجور الموظفين نتيجة للتوسع في الوظائف العامة مع الهبوط بمستوى المهارة وفرض قيود مالية على إجمالي فاتورة الأجور (الشكل ٤). وكانت النتيجة ضغط هيكل الأجور ضغطاً شديداً، ودفع مرتبات غير مناسبة لكبار الموظفين، مما يجعل من الصعب اجتذاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم. وتجري الآن بعض البلدان، مثل أوغندا، إصلاحات بعيدة المدى للحد بشكل ملحوظ من الإفراط في عدد الموظفين، وزيادة متوسط المرتبات، وجعل هيكل المرتبات أقل انضغاطاً. ولكن هذه المشاكل مازالت في حاجة إلى مواجهة في كثير من البلدان.

#### المزيد من المنافسة في توفير السلع والخدمات العامة: تقدم

الخدمات في كثير من البلدان النامية بصورة سيئة، أو لا تقدم أصلاً. وكثيراً ما يتدخل رجال السياسة في العمل اليومي للهيئات العامة، ولا يتاح لمديريها غير قدر ضئيل من المرونة. والمسألة عن النتائج محدودة. واكتسب القطاع العام في كثير من البلدان احتكاراً للتوريد، وبذلك ألغى الضغط عليه من أجل تحسين الأداء. وبناء قطاع عام فعال في هذه الظروف يعنى انفتاح المؤسسات الحكومية الرئيسية، وتحسين الحوافز في المجالات التي احتكرها القطاع العام لأمد طويل. وقد استفاد عشرات من البلدان في كل أنحاء الأمريكتين وأوروبا وآسيا من التغييرات التي طرأت على التكنولوجيا، وأدخلت التنافس في خدمات المواصلات وتوليد الطاقة الكهربائية. ونتج عن ذلك انخفاض في تكلفة الوحدة، وسرعة التوسع في الخدمة. كما يجري تشجيع المنافسة عن طريق إرساء عقود لأداء الخدمة من خلال العطاءات التنافسية والمزادات. وهذا الاتجاه يطبق على نطاق واسع في البلدان الصناعية (المملكة المتحدة، وولاية فيكتوريا في استراليا). ولكن هذه الآليات تستخدم الآن أيضاً لتحسين الكفاءة في البلدان النامية (مثل صيانة الطرق في البرازيل). وعندما واجهت بعض البلدان (بوليفيا وأوغندا) ضعف القدرة الإدارية فإنها تتعاقد مع بعض المنظمات غير الحكومية على أداء الخدمات الاجتماعية.

وهناك اتجاه متزايد لإنشاء هيئات عامة محددة الغرض بدقة ويستند وجودها إلى حسن الأداء مع المزيد من خضوع إدارتها للمساءلة عن النتائج أو المردود. وتضرب نيوزيلندا أوضح الأمثلة في هذا الصدد بين بلدان الدخل المرتفع، فقد فككت وزاراتها المتكتلة إلى وحدات عملية ذات أغراض جلية، يرأسها موظفون كبار على أساس التعاقد لمدة محددة واستناداً إلى الناتج، مع إعطائهم السلطة للتعيين والفصل والمساومة الجماعية. وتتبع سنغافورة منذ أمد طويل نهجاً مماثلاً تقريباً من خلال مجالسها اللائحية المعتمدة على الأداء. وتسير، بلدان نامية أخرى على نفس النهج، فقد انشأت جامايكا مثلاً هيئات تنفيذية تأخذ فيها بالنموذج البريطاني.

غير أن الأمر يقتضي أن تتحرك بحذر البلدان التي لا تتوافر

أن يحفز على وضع سياسات وبرامج أكثر كفاءة. ولكن هناك ثلاثة مزالق كبرى ينبغي الانتباه إليها:

- **ازدياد التفاوت:** فالفجوة بين المناطق المختلفة قد تتسع - وتلك مسألة تثير كثيرا من القلق في الصين وروسيا والبرازيل. ويهيئ حراك الأيدي العاملة حلا جزئيا لهذه المشكلة، ولكنه نادرا ما يكون حلا سهلا، خاصة في البلدان ذات التركيبة العرقية المتعددة، وحيث لا يقابل المهاجرون دائما بالترحاب.
- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** قد تفقد الحكومات السيطرة على سياسة الاقتصاد الكلي إذا أدى عدم الانضباط المالي على المستويين المحلي والإقليمي إلى التدخل المتكرر من جانب المركز لإنقاذ الموقف كما حدث في البرازيل.
- **خطر الاستيلاء على المحليات:** هناك احتمال جدى لأن تقع أجهزة الحكم المحلي تحت سيطرة مصالح خاصة، مما يؤدي إلى إساءة استخدام الموارد وسلطة الإلزام التي تمارسها الدولة.

وتبين هذه المخاطر، مرة أخرى، كيف أن الحكومة المركزية تؤدي دائما دورا حيويا في استدامة التنمية. والمطلوب هو العثور على تقسيم العمل السليم بين الحكم المركزي ومستويات الحكم الأخرى.

#### الخيارات الاستراتيجية للإصلاح

تتطلب إقامة دولة أكثر استجابة لمطالب المواطنين العمل على إيجاد آليات تساعد على زيادة الانفتاح والشفافية، وزيادة الحوافز على المشاركة في الشؤون العامة، والعمل كلما أمكن على إنقاص المسافة بين الحكومة والمواطنين والمجتمعات المحلية التي يراد أن تخدمها. وتنتج عن ذلك أربع ضرورات عريضة يجب أن يراعيها صانعو السياسة:

- حيثما يكون ذلك مناسباً، ضمان إجراء مناقشة عامة عريضة القاعدة للاتجاهات الجوهرية للسياسة والأولويات. وذلك يشمل كحد أدنى إتاحة المعلومات بما يحقق مصلحة الجمهور، وإنشاء آلية للتداول مثل مجالس التشاور ولجان المواطنين - من أجل تجميع الآراء والتعرف على ما تفضله المجموعات التي تتأثر بالقرار.
- التشجيع، عندما يكون ذلك ممكناً، على المشاركة المباشرة من جانب المستخدمين وغيرهم من المنتفعين، في تصميم وتنفيذ ومتابعة السلع والخدمات العامة المحلية.
- حيثما تكون اللامركزية مستصوبة، ينبغي الأخذ بنهج مرحلي مدروس بعناية، أو نهج قطاعي، في المجالات ذات الأولوية. وينبغي تطبيق آليات قوية للمتابعة والتأكد من وجود قواعد سليمة للتعامل بين مستويات الحكم المختلفة للحيلولة دون التصرف التحكيمي على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.
- التركيز في المستوى المحلي على الآليات التي تعزز المساهمة

العامة. ويعتبر تمثيل المنظمات الوسيطة الحقيقية في مجال صنع السياسات خطوة أولى مهمة في التعبير عن مصالح المواطنين في صنع السياسات العامة. ورغم أن هذه المنظمات أكثر فاعلية في أجهزة الحكم المحلي والإقليمي، فقد أصبحت في الآونة الأخيرة تماس نشاطا كبيرا في البلدان النامية - خاصة حيثما يكون أداء الحكومة ضعيفا، وحيثما لا تتعرض تلك المنظمات للقمع والاضطهاد.

**توسيع نطاق المشاركة :** تزداد الشواهد على أن البرامج الحكومية تفيد بدرجة أكبر عندما تلتزم مشاركة الأشخاص الذين يتوقع أن يستخدموها، وعندما تستعين برصيد رأس المال الاجتماعي للمجتمع المحلي، بدلا من العمل في اتجاه مخالف له. وتظهر منافع ذلك في سلاسة التنفيذ، والمزيد من الاستدامة، وتحسين التغذية المرتدة إلى الجهات الحكومية. فارتفاع العائدات من شبكات الصرف الصحي الذي يتم نقله بالمياه في ريسيف بالبرازيل، وخطط إسكان الفقراء في بورت اليزابيث بجنوب أفريقيا، وجهود إدارة الغابات في ولاية جوجارات بالهند، والرعاية الصحية في الخرطوم بالسودان، تشهد كلها على قوة العمل - أي المشاركة من جانب الأهالي المحليين. وذلك يختلف تماما عن نهج العمل من أعلى إلى أسفل الذي كثيرا ما ينتهي بالفشل.

وفي البلدان الناجحة، كانت عملية صنع السياسة وثيقة الاتصال بعمليات التشاور التي تتيح للمجتمع المدني ونقابات العمال والشركات الخاصة الفرصة للإدلاء بدلوها والإشراف على مجريات الأمور. وفي شرقى آسيا وفرت مجالس التشاور بين القطاعين العام والخاص - مثل الاجتماعات الشهرية لترويج الصادرات في كوريا، واللجنة الوطنية الاستشارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في تايلند، ومجلس الأعمال الماليزي - آليات للتغذية المرتدة، وتقاسم المعلومات، والتنسيق.

**تفويض السلطة، مع الحذر :** توجد في البلد النامي المعتاد حكومة أكثر ميلا للمركزية عنها في البلد الصناعي المعتاد. ولكن مع بعض الاستثناءات المهمة، لم تشهد السنوات الثلاثون الماضية غير تحول ضئيل في سلطة إنفاق الأموال العامة في البلدان النامية من المستوى الوطني إلى المستويات الأدنى. وشهدت الاقتصادات الصناعية تحركا في الاتجاه المعاكس، حيث انتقلت سلطة الإنفاق إلى المركز. ومن الطبيعي أن أيا من هاتين الملاحظتين لم تأخذ في الحسبان اللامركزية المصاحبة ضمنا لإصلاحات السوق التي تمت مؤخرا، والتي من الواضح أنها أنقصت السلطة والموارد المباشرة المتاحة للحكومة المركزية في نطاق واسع بين البلدان.

وتحقق اللامركزية الآن كثيرا من المنافع للصين والهند ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية والكثير من أنحاء العالم الأخرى، إذ يمكنها أن تحسن نوعية الحكومة وتمثيل مصالح دوائر الأعمال والمواطنين المحليين. كما أن التنافس بين المحافظات والمدن والمحليات يمكن



بزعزعة الاستقرار. وذلك يجعل دور الدولة أكثر أهمية، سواء في مواجهة هذه الصدمات أو في مساعدة الناس والشركات على اغتنام الفرص التي تتيحها السوق العالمية. ولكن لا يجوز المبالغة في الصعوبات، خاصة عند النظر إليها على ضوء مخاطر التخلف عن عملية العولمة برمتها.

وتكون تكلفة عدم الانفتاح هي اتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين البلدان التي حققت التكامل والبلدان التي تبقى خارجة. وسيكمن الطريق إلى ارتفاع الدخل بالنسبة للبلدان المتخلفة عن العملية في اتباع سياسات مجدية سليمة وبناء قدرة الدولة. ويهيئ التكامل سندا قويا لهذه السياسات - ويزيد الاستفادة منها - ولكنه لا يمكن أن يحل محلها. وبهذا المعنى فإن العولمة تبدأ من الداخل. ولكن للمؤسسات متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، دورا مهما تقوم به في توفير الحوافز للبلدان للقفز إلى هذا الطريق.

### تعزيز العمل الجماعي على الصعيد العالمي

وكذلك فإن التكامل العالمي يؤدي إلى مطالبة الدول بالتعاون لمكافحة الأخطار الدولية مثل احتراق الكرة الأرضية. وقد تجعل الفروق الاقتصادية والثقافية وغيرها من الفروق بين البلدان هذا التعاون صعبا - بل وتجعله متعذرا في بعض الأوقات. ولكن من الواضح أن الأمر يحتاج إلى تعاون وثيق، وذلك على الأقل بسبب خمسة شواغل أساسية تتخطى الحدود الوطنية:

- **إدارة الأزمات الإقليمية:** لقد أخلى خضر نشوب حرب نووية بين الدولتين العظميين مكانه لعدد متزايد من منازعات أصغر حجما وهي منازعات تترتب عليها مشاكل باهظة التكلفة لإغاثة اللاجئين وإعادة تأهيلهم. ولا يوجد إطار دولي راسخ لإداره هذه المنازعات أو المساعدة على تجنبها. وهناك حاجة إلى تقدير مشترك أوثق لما تستطيع سياسات الدول (والمساعدة الدولية) أن تساعد به في إدارة المنازعات الوليدة، وذلك عند تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي:** أخذ القلق يزداد في الآونة الأخيرة من احتمالات زعزعة الاستقرار نتيجة لتدفقات حوافظ الأموال الكبيرة والسريعة، ولاسيما عندما يكون هناك احتمال لأن يؤدي وقوع أزمة في أحد البلدان إلى إحداث آثار مترتبة عليها في الأسواق الأخرى. وقد اقترحت مجموعة من الآليات الدولية للوقاية من هذه المشاكل، وأنشأ صندوق النقد الدولي مؤخرا تسهيلا جديدا لمساعدة الأعضاء على مواجهة الأزمات المالية المفاجئة. ولكن السياسات الاقتصادية التحوطية والمستجيبة للاحتياجات في الداخل ستظل هي أفضل حماية لكل بلد. كما أن زيادة حراك الأيدي العاملة على الصعيد الدولي تثير مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى عمل جماعي دولي.

والمنافسة - وكذلك على الحوافز الأفقية في علاقة الحكومة ببقية المجتمع.

وبطبيعة الحال، إن استراتيجية تحقيق المزيد من الانفتاح ومن اللامركزية لها مخاطرها. فكلما تعددت فرص المشاركة ستزيد المطالب التي تلقى على كاهل الدولة، وذلك قد يزيد من مخاطر سيطرة مجموعات المصالح عالية الصوت، أو مخاطر التواطؤ. ويجب ألا يؤدي تقرب الحكومة من بعض المواطنين إلى إبعادها عن بعضهم الآخر. وبالمثل، إذا لم تكن هناك قواعد واضحة وقاطعة تفرض الانضباط على مختلف مستويات الحكم، وحوافز لتشجيع الخضوع للمساءلة محليا، فإن أزمة التوجيه الإداري التي يعاني منها كثير من الحكومات المركزية سوف تنتقل ببساطة إلى المستويات الأدنى. لكن هناك بعض الوسائل المأمونة لبدء العملية حتى تأخذ مجراها بالتدرج، من بينها استخدام وسائل الاتصال، وبناء توافق الآراء، حتى يصبح الإصلاح مفهوما للمواطنين وللشركات وتزيد فرصته في النجاح.

### فيما وراء الحدود الوطنية: تيسير العمل الجماعي على الصعيد العالمي

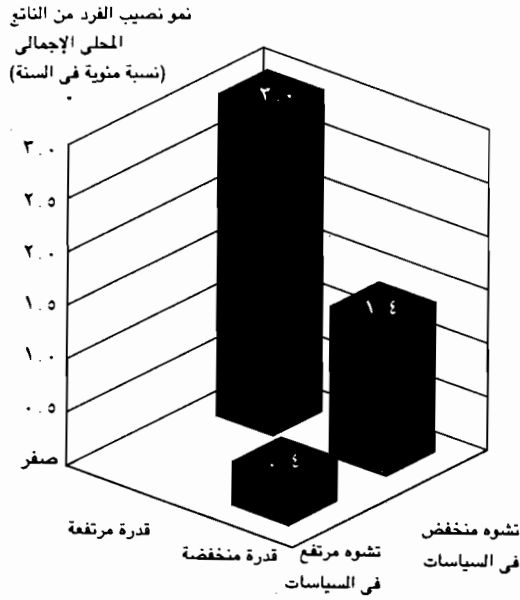
العولمة خطر على الدول الضعيفة أو التي تحكمها الأهواء. لكنها أيضا تفتح الطريق أمام الدول الفعالة والمنضبطة نحو تقرير التنمية والرفاهية الاقتصادية، كما أنها تبرز الحاجة إلى التعاون الدولي الفعال الرامى إلى القيام بعمل جماعي على الصعيد العالمي.

### احتضان المنافسة الخارجية

مازالت الدولة تحدد السياسات والقواعد التي تطبق على الخاضعين لسلطانها، ولكن الأحداث العالمية والاتفاقات الدولية تؤثر في اختياراتها تأثيرا متزايدا. فالناس الآن أكثر حراكا، وأكثر تعليما، وأكثر معرفة بالأوضاع في المناطق الأخرى. كما أن المشاركة في الاقتصاد العالمي تشدد القيود على التصرفات التحكيمية للدولة، وتحد من قدرتها على فرض الضرائب على رؤوس الأموال، وتزيد من قدرة سوق المال على فحص السياسات النقدية والمالية.

إن «العولمة» لم تصبح عالمية حقا بعد - فمازال عليها أن تصل إلى شريحة كبيرة من الاقتصاد العالمي. فقد استبعد ما يقرب من نصف سكان العالم النامي من الاتساع الذي حدث في حجم التجارة الدولية وزيادة تدفق رؤوس الأموال منذ أوائل الثمانينات وهو الاتساع الذي كثر الحديث عنه. ويمكن أن نفهم جزئيا دوافع الحكومات للتردد في الانفتاح على الاقتصاد العالمي: إذ أن الانضمام إلى الاقتصاد العالمي، شأنه شأن تفويض السلطة من المركز، ينطوي على مخاطر كما يفتح الباب أمام الاحتمالات. فهو مثلا قد يعرض البلدان إلى المزيد من صدمات الأسعار الخارجية أو التحولات الكبيرة في تدفق رؤوس الأموال، وهي تحولات كفيلة

### الشكل ٥ البلدان التي تتبع سياسات اقتصادية جيدة ولديها قدرة مؤسسية قوية تنمو أسرع من غيرها



ملاحظة: كل معدل للنمو هو المتوسط بالنسبة لمجموعة من البلدان. والناتج مبني على عملية انحدار باستخدام بيانات مأخوذة من أربعة وتسعين بلدا صناعيا وناميا عن الفترة ٦٤ - ١٩٩٣، مع مراعاة عوامل التعليم والدخل وغيرهما من المتغيرات. انظر التفاصيل في الملاحظة التقنية. المصدر: Commander Davoodi, and Lee, background Paper

طريق المراسيم، على يد مجموعة صغيرة من التكنوقراطيين الأكفاء. فكل ما يتطلبه الأمر هو اتخاذ القرار السياسي بالتغيير. لكن هناك إصلاحات أخرى للدولة، تتعلق بالتنظيم والخدمات الاجتماعية والشؤون المالية والبنية الأساسية والأشغال العامة، لا يمكن أن تتحقق بنفس السرعة، لأنها تتطلب تغيير الهياكل المؤسسية القائمة لتحقيق أغراض مختلفة، لتلائم أشكالا مختلفة من قواعد اللعبة. ويتضمن هذا النوع من الإصلاحات المؤسسية إجراء تغييرات جوهرية في طريقة تفكير الوكالات الحكومية وطريقة عملها، وكثيرا ما يتطلب تغييرا شاملا في الأنظمة المستقرة منذ أمد طويل والقائمة على المحاباة والفساد. ولكن هذا التغيير لا غنى عنه إطلاقا إذا أردنا أن نتحسن كفاءة الدولة. فهذان العنصران معا - السياسات الجيدة ومؤسسات الدولة الأكثر قدرة على تنفيذها - يحققان التنمية الاقتصادية بسرعة أكبر كثيرا (الشكل ٥).

ويحتاج الإصلاح الشامل وفقا لهذه الأسس إلى قدر كبير من الوقت والجهد في كثير من البلدان النامية. ويختلف جدول الأعمال اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى (الإطار ٣). كما أن الإصلاح سوف يواجه بقدر كبير من المقاومة السياسية. لكن المصلحين

■ **حماية البيئة:** تشمل قضايا البيئة العالمية الملحة، تغير المناخ، وفقد التنوع الأحيائي، وحماية المياه الدولية. ويمكن أن يساعد العمل الجماعي الدولي في هذا الصدد - وذلك عن طريق تحسين التنسيق، ورفع وعي الرأي العام، وزيادة فعالية نقل التكنولوجيا وتطبيق أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والمحلي. غير أن التقدم في هذا المجال كان بطيئا، مما زاد المخاوف من أن الأمر سوف يتطلب حدوث كارثة بيئية واسعة النطاق تكون دافعا للبلدان على القيام بعمل متضافر.

■ **تنشيط البحوث الأساسية وإنتاج المعرفة:** بذلت الجهود مؤخرا لتنشيط الفريق الاستشاري المعنى بالبحوث الزراعية الدولية من أجل مواجهة التحدي المتجدد في مجال إنتاج الأغذية. وقد بين ذلك كيف أن التكنولوجيا يمكن أن تتطور وتنتشر عن طريق العمل الجماعي الدولي. وينبغي إنشاء آليات استشارية مماثلة لمعالجة قضايا البحوث الملحة الأخرى في مجالات حماية البيئة والصحة.

■ **زيادة فعالية المساعدات الإنمائية الدولية:** ولكي تصبح المعونة الخارجية أكثر فاعلية فإنها يجب أن تزداد ارتباطا بسياسات البلدان المتلقية. ومن الأولويات المتقدمة لوكالات المعونة أن تعمل بشكل منظم على توجيه الموارد إلى البلدان الفقيرة التي تطبق سياسات سليمة ولديها التزام قوى بتنشيط المؤسسات.

### إزالة العقبات التي تحول دون إصلاح الدولة

إن تاريخ إصلاح الدولة في البلدان الصناعية المستقرة اليوم يفتح باب الأمل أمام البلدان النامية اليوم ويتيح لها المهلة الزمنية اللازمة. فحتى القرن الماضي كان كثير من المشاكل التي يبدو اليوم أنها تحد من فاعلية الدولة في العالم النامي، قائما بوضوح في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، ولكن المشاكل عولجت، وظهرت الدول الحديثة ذات الأنظمة المتسمة بالكفاءة. وذلك يمنحنا الأمل، لكنه يدعونا أيضا إلى التمهّل، لأن تقوية المؤسسات تحتاج إلى وقت. فالإصلاح الذي تحقق في ظل حكم الميجي ووضع اليابان على طريق التنمية استغرق ما يقرب من خمسة وعشرين عاما حتى يستقر. وبناء دولة أكثر قدرة أمر ممكن، ولكن هذه العملية ستكون بطيئة وستحتاج إلى قدر كبير من الالتزام السياسي. ومن الملح بدء العمل الآن.

وعلى امتداد السنوات الخمس عشرة الماضية استجاب كثير من الحكومات للضغوط الداخلية والخارجية بالشروع في إصلاحات بعيدة المدى لتحسين أدائها. وكان من المألوف أن يكون أسرعها هو التغييرات المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي - التي تعالج أسعار الصرف والسياسة المالية، والسياسة التجارية. ولهذه الإصلاحات تداعيات سياسية ولكنها لا تتطلب التغيير الشامل للمؤسسات، ويمكن تنفيذها على وجه السرعة، وذلك غالبا عن

## الآطار ٣ جدول الأعمال الإقليمي

يرد فيما يلي ملخص لأهم السمات والتحديات المتعلقة بتحسين كفاءة الدولة في أقاليم نامية مختلفة. وهذه الملاحظات هي بالضرورة تعميمات عريضة، ويضم كل إقليم عددا من البلدان التي تختلف تجاربها اختلافا كبيرا.

■ يعاني كثير من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء من أزمة في كيان الدولة – هي أزمة قدرة. والأولوية العاجلة لديها هي إعادة بناء كفاءة الدولة عن طريق إعادة نظر شاملة في المؤسسات العامة، وإعادة تأكيد حكم القانون، وفرض ضوابط لها مصداقيتها على إساءة استخدام سلطة الدولة. وحيثما تكون العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني علاقات هشة وغير متطورة يتطلب تحسين أداء الخدمات العامة والجماعية المشاركة الوثيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

■ قدرة الدولة في معظم بلدان شرق آسيا لا يمكن أن تعتبر مشكلة. ولكن قدرة الدولة على التغيير استجابة للتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة ستلعب دورا حاسما في استمرار نجاحها الاقتصادي.

■ المسألة الرئيسية في جنوب آسيا هي الإفراط في التنظيم، وذلك سبب ونتيجة في نفس الوقت للزيادة في عدد الموظفين العموميين، وهو سبيل مؤكد لانتشار الفساد. وسوف يكون تبسيط التنظيمات وإصلاح المنشآت العامة وما ينشأ عن ذلك من تضيق لدور الدولة، مهمة معقدة وصعبة سياسيا.

■ مازالت مهمة إعادة توجيه الدولة نحو «الإمساك بالدفة وليس التجديف» بعيدا عن التمام في أوروبا الوسطى والشرقية. ولكن

يستطيعون أن يحققوا بداية جيدة بتقوية الوكالات المركزية حتى تتمكن من صياغة سياسات استراتيجية، وتحقيق المزيد من الشفافية والمنافسة، وتجميع الأنشطة والوكالات ذات الإنتاج المتقارب، والتماس المزيد من التغذية المرتدة من المستفيدين بشأن تقديم الخدمات، والعمل مع النقابات العمالية فيما يتعلق بالبرامج التي تمكن العمال من التماس الأمن من خلال التغيير بدلا من التماسه بمناهضة التغيير.

### متى يحدث الإصلاح؟

إن المنازعات عميقة الجذور المتعلقة بالتوزيع، والقيود الملزمة لمؤسسات الدولة، هي التفسير الأساسي لتقاعس كثير من البلدان عن الإصلاح. لكن هذه العوامل ليست مما يتعذر التغلب عليه. والتغيير يحدث في خاتمة المطاف عندما تصبح الحوافز الدافعة للتخلي عن السياسات القديمة والترتيبات المؤسسية القديمة أقوى من الحوافز الدافعة للإبقاء عليها. وقد يتوافر الدافع للإصلاح

معظم البلدان حققت تقدما، وهي في السبيل إلى تحسين القدرة والخضوع للمساءلة.

■ إن انخفاض قدرة الدولة في كثير من بلدان كومنولث الدول المستقلة يمثل عقبة خطيرة ومتزايدة في سبيل تحقيق مزيد من التقدم في معظم مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومازالت إعادة توجيه الدولة في مرحلة مبكرة، وقد ظهرت مجموعة من المشاكل الحادة نتيجة للافتقار العام إلى الخضوع للمساءلة والشفافية.

■ في أمريكا اللاتينية، أسفرت اللامركزية في السطة والإنفاق، المقترنة بنشر الديمقراطية، عن إحداث تغير ملموس في المشهد السياسي المحلي، بحيث أطلق عليه البعض اسم «الثورة الهادئة». وقد بدأ يظهر في المنطقة نموذج جديد للحكومات. ولكن الأمر يتطلب أيضا مزيدا من الاهتمام بإصلاح النظام القانوني والخدمة المدنية والسياسات الاجتماعية.

■ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد البطالة أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهي تجعل إنقاص حجم الحكومة مهمة صعبة للغاية. ونظرا لكثرة الصعوبات السياسية والاجتماعية في سبيل الإصلاح – وإن كان التغلب عليها ليس متعذرا – ربما يكون أحد النهج المبشرة بالخير البدء في تحقيق لامركزية خدمات مختارة، والتركيز على إصلاح منشآت الدولة، في نفس الوقت الذي يجري الإعداد فيه لتطبيق إصلاحات واسعة المدى.

نتيجة لحدوث أزمة اقتصادية أو خطر خارجي، أو نتيجة لمجيء حكومة جديدة أقل ارتباطا بالمصالح المستقرة في النظام القديم. لكن الإصلاح قد يتأخر إذا تمسك من بيدهم مقاليد السلطة بالسياسات البالية، لأنها تحقق مصالحهم (أو مصلحة حلفائهم). ويمكن أن يكون التأخير طويلا إلى حد مؤلم في بعض الأحيان، كما حدث في هايتي في ظل دوفالييه أو كما يحدث في زائير اليوم.

ويمكن أن يكون الجيران أيضا من العوامل القوية الدافعة إلى التغيير، إذ يظهر ما يسمى «أثر الدومينو» واضحا في موجة الإصلاح التي تكتسح الآن شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وجزءا كبيرا من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. ويمكن أن يكون خطر التخلف عن الآخرين دافعا للبلدان إلى تحسين عمل أجهزتها البيروقراطية. ولكن لا يزال يتعين على البحوث أن تفسر لماذا تستجيب بعض البلدان للأزمات ولا يستجيب لها البعض

الاجتماعية، مثل مواثيق مونكلوا في أسبانيا والمؤتمر الاقتصادي الوطني في بنن.

وتستطيع الوكالات الدولية أن تشجع على الإصلاح وتساعد على استمراره بأربع طرق. الأولى، أنها تستطيع أن تقدم مشورة تقنية مهمة بشأن ما ينبغي عمله وما ينبغي الامتناع عنه. وكثيرا ما تكون هذه المساعدة ذات قيمة بالغة، ولاسيما بالنسبة للدول الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لمعالجة كافة قضايا التقنية داخليا. ولكن ذلك لا بد أن يستكمل بالخبرة المحلية لتطويع الإصلاحات للظروف والمؤسسات المحلية. وتقوم منظمة التجارة العالمية بدور أساسي في الإصلاح التجاري، وتقوم منظمة الصحة العالمية بدورها في قضايا الصحة، ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتشريعات العمل وسياسات التوظيف. وثانيا، تستطيع الوكالات الدولية أن تقدم ثروة من الخبرات الممتدة عبر البلدان بشأن نطاق واسع من القضايا. ولما كان العاملون في هذه الوكالات يأتون غالبا من كل أنحاء العالم فإنها تستطيع جلب خبراء لهم خلفيات مختلفة. ثالثا، تستطيع المساعدة المالية التي تقدمها هذه الوكالات أن تعين البلدان على تحمل الفترة الأولى المؤلمة من الإصلاح إلى أن يبدأ تحقيق المنافع. ورابعا، يمكنها أن توفر آلية تقدم البلدان من خلالها التزامات خارجية، بحيث يكون التراجع عن الإصلاحات أمرا أكثر صعوبة. غير أننا إذا كنا قد تعلمنا شيئا من تاريخ المساعدة الإنمائية، فهو أن العون الخارجي لا يستطيع أن يحقق شيئا يذكر إذا لم تتوافر الإرادة الداخلية للإصلاح.

### الحكومة الجيدة ليست ترفا - بل هي ضرورة أساسية للتنمية

إن اقتراب القرن الحادي والعشرين يحمل معه وعودا كبيرة بالتغيير وأسبابا للأمل. وفي هذا العالم الذي تحدث فيه تغييرات مذهلة في الأسواق والمجتمعات المدنية والقوى العالمية، تتعرض الدولة للضغط لتصبح أكثر كفاءة، ولكنها لم تتكيف مع ذلك بعد بالسرعة الكافية لمواجهة سرعة التغيير. وليس من المستغرب أنه ليس هناك نموذج واحد للتغيير، وأن الإصلاحات تحدث غالبا ببطء لأنها تحتاج إلى إعادة تفكير جوهري في دور المؤسسات والتفاعل بين المواطنين والحكومات. لكن القضايا المثارة في هذا التقرير أصبحت الآن جزءا جوهريا من إعادة التفكير في الدولة في أنحاء كثيرة من العالم، وأصبحت هذه القضايا على جدول أعمال المنظمات الدولية التي تقدم لها المساعدة.

ولأمد طويل، عانت الشعوب التي تتسامح مع الدولة غير المتسمة بالكفاءة نتائج تمثلت في تأجيل النمو والتنمية الاجتماعية. ولكن الدولة التي تؤجل الإصلاح مهددة الآن بتحمل تكلفة أكبر: تتمثل في الاضطراب السياسي والاجتماعي، بل والتفكك في بعض الحالات، مما يضر بأبلغ الضرر بالاستقرار والقدرة الإنتاجية وحياة البشر. وكان من الطبيعي أن تلتف التكلفة الهائلة

الأخرى؛ لماذا يبدو مثلا أن تحمل العامة للتضخم في آسيا أقل كثيرا منه في أجزاء من أمريكا اللاتينية؟ ولماذا يستطيع بعض البلدان أن يتحمل فترة طويلة من التراجع الاقتصادي قبل أن يقيم برد فعل، في حين يتحرك بعض البلدان الأخرى على نحو أسرع؟

كثيرا ما يؤدي تحليل الكاسبين والخاسرين إلى إمكانية التنبؤ بالوقت الذي سيجري فيه الإصلاح - أو على الأقل ما إذا كان الإصلاح سيجري أصلا. ولن يكون الإصلاح مغريا إذا لم يكن الكاسبون قادرين على تعويض الخاسرين. وحتى عندما تكون المكاسب المتوقعة كافية للسماح بالتعويض فإن الإصلاح قد يصعب تحقيقه لأن المكاسب موزعة على أشخاص عديدين في حين يكون الخاسرون، رغم أنهم أقل عددا، أقوى وأعلى صوتا. وهناك مشكلة إضافية، وهي أن المنافع تتحقق عادة في المستقبل في حين تحدث الخسائر في الوقت الراهن وعلى الفور. ولكن يحدث أحيانا أن تكون الأحوال قد تدهورت إلى درجة تجعل عدد الكاسبين يزيد كثيرا على عدد الخاسرين. وفي هذه الحالة يستطيع الإصلاح أن يحقق مكاسب اقتصادية وسياسية دون إبطاء.

### كيف يمكن الاستمرار في الإصلاح؟

يستطيع القادة السياسيون وأفراد الصفوة ذوو التوجه الإصلاحى أن يسرعوا بالإصلاح باتخاذ القرارات التي توسع مجالات الاختيار أمام عامة الناس، وبأن يشرحوا المنافع بوضوح، وأن يكفلوا أن تكون السياسات أكثر شمولاً. وحدث في السنوات القليلة أن تمكن رجال السياسة بعيدو النظر من تغيير الخيارات المتاحة لشعوبهم عن طريق تطبيق إصلاحات حاسمة. ولقد نجحوا لأنهم تمكنوا من جعل منافع التغيير واضحة للجميع، وتمكنوا من إقامة تحالفات جعلت صوت المستفيدين الذين يكتفون عادة بالصمت عاليا ومسموعا بدرجة أكبر. وقد نجحوا أيضا - وهذا أمر حاسم لأنهم قدموا رؤية طويلة المدى لمجتمعهم تسمح للناس بأن يمدوا بصرهم إلى ما هو أبعد من الألم المباشر لتصحيح الأوضاع. ويعطى القادة الأكفاء لشعوبهم الإحساس بأن الإصلاحات هي إصلاحاتهم وأنها ملكهم وأنها ليست شيئا مفروضاً عليهم من الخارج.

ويتطلب إصلاح الدولة التعاون بين كافة فئات المجتمع. ويمكن أن يساعد تعويض الفئات التي تتضرر من الإصلاح (والتي قد لا تكون دائما هي أفقر الفئات) في الحصول على تأييدها. وبالرغم من أن التعويض قد يكون باهظ التكلفة في الأجل القصير فإنه سيكون مجزيا في الأجل الطويل. كما أن الاختلافات العميقة الجذور أو الشكوك المتبادلة بين الجماعات المختلفة يمكن أن تعطل الإصلاح. وليست هناك وسيلة سريعة لإزالة العداوات التي استمرت طويلا، ولكن يمكن أن تساعد في هذا الصدد المواثيق

وليس أقل أسباب ذلك شأننا أن الإصلاحات تتجه لأن تخلق لنفسها دائرة حميدة خاصة بها. فالتحسينات الصغيرة فى كفاءة الدولة تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، مما يمهّد الطريق بدوره لمزيد من الإصلاحات ومزيد من التنمية.

إن القيام بجولة فى اقتصادات العالم فى ١٩٩٧ يكشف عن نماذج لا حصر لها لهذه الدوائر الحميدة وهى تحدث أثرها. ولكنه يكشف أيضا عن شواهد لا تقل عددا على حدوث عكس ذلك: بلدان وأقاليم وقعت فى شرك دوائر مفرغة من الفقر والتخلف، نتجت عن عدم الفاعلية المزمنة للدولة. وهذه الدوائر يمكن أن تؤدي بسهولة إلى العنف الاجتماعى والجريمة والفساد وعدم الاستقرار، التى تقوض كلها قدرة الدولة على دعم التنمية - أو على العمل أصلا. والتحدى الحاسم الذى يواجهه الدول هو اتخاذ هذه الخطوات، الصغيرة والكبيرة على السواء، فى سبيل إقامة حكومة أفضل، تضع الاقتصاد على المسار الصاعد، وتستخدم الإطار ذا الشقين المقترح فى هذا التقرير. إن إصلاح مؤسسات الدولة عمل طويل وشاق وله حساسية سياسية، ولكننا إذا كنا الآن أكثر إدراكا لحجم التحدى الذى ينطوى عليه الإصلاح، فنحن أيضا أكثر إدراكا لتكاليف ترك الأمور على ما هى عليه.

لانهيار الدولة، الانتباه إلى أن الوقاية خير من العلاج وأقل منه تكلفة - غير أنه ليست هناك طرق مختصرة لتحقيق الهدف. فبمجرد أن تبدأ دورة الانهيار الحلزونية لا يكون هناك سبيل للإصلاح على وجه السرعة.

وحالات انهيار الدولة هى حالات متطرفة كما أنها حالات فريدة، ولكنها أخذت فى الازدياد. وكما يوضح التقرير، لا يمكن استخلاص تعميمات بسيطة بشأن أسبابها أو نتائجها، كما أنه ليست هناك حلول سهلة، فى هذا الصدد، لإعادة بناء تلك الدول. فكل حالة تحمل معها تحدياتها للبلدان ولجيرانها وللنظام الدولي. غير أن النتائج يتحملها فى كل الحالات تقريبا الناس العاديون، مما يوضح مرة أخرى مدى أهمية وجود دولة فعالة ومتجاوبة لتحقيق الصحة والرخاء للمجتمع فى المدى الطويل.

ويبين السعى إلى إقامة دولة أكثر كفاءة، حتى فى البلدان الصناعية المستقرة، أن عوائد التحسين التدريجى التراكمى هى عوائد مرتفعة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على البلدان التى تتسم بكفاءة محدودة للدولة. وقد تبين أنه حتى أصغر الزيادات فى قدرة الدولة أحدثت بمرور الزمن أثرا ملموسا على نوعية حياة الناس.



على امتداد التاريخ، تغيرت الأفكار بشأن دور الدولة تغيرا مثيرا. وفي معظم سنوات هذا القرن كان الناس يتطلعون إلى الحكومة متوقعين منها أن تفعل أكثر مما تفعل. وأكثر بكثير في بعض الأحيان. ولكن خلال السنوات الخمس عشرة الماضية عاد البندول يتأرجح إلى الناحية الأخرى، دافعا العالم نحو النظر إلى الحكومة من طائفة من وجهات النظر المتعارضة. إذ أن نهاية الحرب الباردة وانهيار اقتصادات الأوامر والسيطرة، والأزمات المالية التي تواجهها دولة الرفاهية، والنجاح الفائق لبعض بلدان شرق آسيا في التعجيل بالنمو الاقتصادي والإقلال من الفقر، والأزمات التي واجهتها بعض الدول في آسيا من إفريقيا وغيرها — كل هذه تعارضت مع المفاهيم القائمة بشأن مكان الدولة في العالم وأسهماتها المتوقعة في الرخاء البشري.

كما أن الحكومات ملزمة بأن تستجيب لسرعة انتشار التكنولوجيا، وازدياد الضغوط الديموغرافية، وتعاظم المخاوف البيئية، والمزيد من تكامل الأسواق على النطاق العالمي، التحول إلى أشكال من الحكومات أكثر ديمقراطية. وفي خضم كل هذه المتغيرات تبقى الحكومات المروعة — والمستمرة — للإقلال من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية.

لذلك فليس من المستغرب أن تعود البلدان إلى وضع الدولة تحت المجهر، والتساؤل عما يجب أن يكون عليه دور الدولة، والأمر الحاسم، كيف ينبغي أن تضطلع بهذا الدور. وهذا التقرير الأسباب والوسائل التي جعلت بعض الدول أكثر كفاءة من غيرها في القيام بدور الحافز، والاضطلاع بدور قابل للاستدامة في التنمية الاقتصادية وفي استئصال شأفة الفقر. وي طرح هذا الباب من أبواب التقرير مقدمة تاريخية وفكرية



عريضة للقضية (في الفصل الأول) ويبحث الشواهد التطبيقية لتأثير سياسات الدولة ومؤسساتها على التنمية (في الفصل الثانى). وهو يسعى لتوصيل ثلاث رسائل أساسية:

■ إن التنمية — الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة — لا يمكن أن تتحقق بدون دولة فعالة. ويزداد الاعتراف بأن للدولة الفعالة — وليست الدولة فى حدودها الدنيا — دورا محوريا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكنها تؤدى هذا الدور بوصفها شريكا وساعيا لتيسير الأمور وليس بوصفها مديرا. فالدولة ينبغى أن تسعى لأن تكون مكملة للسوق لا أن تحل محلها.

■ هناك دلائل عديدة على أهمية السياسات الاقتصادية السليمة (بما فى ذلك تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى) وتطور رأس المال البشرى، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، فى تحقيق نمو مستديم عريض القاعدة والإقلال من الفقر. ولكن مع تحسن فهمنا لعوامل التنمية تظهر مجموعة من الأسئلة أكثر عمقا: لماذا اتخذ بعض المجتمعات هذه الخطوات بنجاح أكبر من مجتمعات أخرى؟ وكيف أسهمت الدولة — بالتحديد — فى اختلاف هذه النتائج؟

■ يؤخذ من السجل التاريخى أن ثمة أهمية للعمل على تعزيز جوانب القوة النسبية للسوق، والدولة، والمجتمع المدنى فى زيادة كفاءة الدولة. وذلك يوحى باستراتيجية من شقين للتوفيق بين دور الدولة وقدرتها، ومن ثم تحسين تلك القدرة. وهذه هى موضوعات البابين الثانى والثالث على التوالى.

## دور الدولة يتطور

الصراعات العنيفة التي شهدتها مؤخرا أنجولا وزائير والصومال. فالدولة تنهار من الداخل، وتدع المواطنين محرومين من أبسط شروط الوجود المستقر: القانون والأمن، والاطمئنان إلى العقود المبرمة، ووجود وسيط سليم للتداول. وهذه الأزمات تستدعي إلى الذاكرة ما ذكره توماس هوبز في رسالته المسماة «اللويثان» *Leviathan*\* التي كتبها في ١٦٥١ وقال فيها إن الحياة بدون دولة فعالة تحمى النظام تكون حياة «موحشة، فقيرة، بغیضة، بدائية، وقصيرة».

ويهدف هذا التقرير لأن يبين كيف تستطيع كل دولة، بغض النظر عن نقطة البداية، أن تزيد من كفاءتها، وأن تتعد بصورة مطردة عن سيناريو يوم القيامة هذا. وتحقيقاً لهذه الغاية يبدأ هذا الفصل بالقاء نظرة على كيفية الوصول إلى ما وصلنا إليه. وهو يستعرض تاريخ الدولة منذ بداياتها المبكرة، ويبين كيف أن الفكرة عن الدولة تطورت لتنتج توسعا هائلا في الدولة. في البلدان الصناعية والنامية على السواء، ولتحدث في السنوات الأخيرة تحولاً من الاهتمام بالكمية إلى الاهتمام بالنوعية. ثم يضع الفصل إطاراً بسيطاً لإعادة التفكير في الدولة، وي طرح استراتيجية من شقين لزيادة كفاءتها، وهي الاستراتيجية التي تستكشفها بقية التقرير. والرسالة الرئيسية هي أن الدولة تستطيع أن تنهض بما يواجهها من تحديات، ولكن ذلك لا يكون إلا أولاً، بالتوفيق بين ما تحاول أن تفعله وما تستطيع أن تفعله، ثانياً، السعى إلى زيادة عدد الأشياء التي تستطيع أن تؤديها بكفاءة عن طريق بعث الحيوية في المؤسسات العامة.

### عندما بدأت الدولة

منذ أقدم العصور، تجمع البشر معا في مجموعات كبيرة، مبتدئة بجماعات الأسرة المعيشية والأقارب ثم امتدت إلى الدولة

**منذ** عقد مضى، ربما لم يكن المزارع الكندي أو المواطن في كوت ديفوار يشعر بارتباط قوى بحكومته، ولم يكن يشعر بأي ارتباط يجمع بينه وبين الآخر. ولم تكن الحكومة تؤثر في حياتهما إلا بقدر ما توفر مجموعة صغيرة من السلع والخدمات العامة الكلاسيكية، مثل حفظ القانون والنظام، وتوفير البنية الأساسية الضرورية، وجباية الضرائب لتحقيق ذلك. أما اليوم فقد توسعت الدولة توسعا مثيرا - بينما تقلص حجم العالم. فذرية نفس المزارعين يرسلون أبناءهم إلى مدارس تديرها الحكومة، ويتلقون العلاج من مستوصفات تدعمها الحكومة، ويعتمدون على مجموعة كبيرة من الخدمات التي توفرها المؤسسات العامة، وربما يستفيدون من ضوابط الأسعار التي تضعها الحكومة على ما يشترونه من التقاوى والأسمدة، أو ما يبيعونه من القمح أو البن. ولذا فإن هذه الأجيال التالية من الكنديين ومن مواطني كوت ديفوار يرجح أن تكون أكثر اهتماما من أسلافها بكفاءة الحكومة وما يوجد من ضوابط وتوازنات على قراراتها. كما يرجح أن تكون أكثر إدراكا لمدى كفاءة أداء حكومتها بالقياس إلى أداء الحكومات الأخرى. فوسائل الاتصال التي اتسعت بصورة كبيرة، وعمليات التجارة والاستثمار، والإذاعة والتلفزيون، والأصدقاء والأقارب الذين يسافرون إلى بلاد أجنبية كسواح أو عمال مهاجرين - كل ذلك يعطي للكنديين ومواطني كوت ديفوار اليوم فكرة أوضح تتيح لهم المقارنة بين ما يتلقونه من خدمات حكومية والخدمات المقدمة في البلدان الأخرى. فسلوك الدولة، ونتائجه، تتعرض الآن للفحص بشكل لم يحدث من قبل.

وربما يؤدي هذا الفحص إلى وجود حكومات أفضل. ولكن إذا عجزت الدولة عن الاستجابة بشكل بناء لما تواجهه من تحديات، فقد تكون النتيجة مجرد الاستمرار في تآكل مصداقية الدولة، عندما تتسع الفجوة بين ما تستطيع أن تفعله وما يطلب المواطنون منها أن تفعله. والمرحلة الأخيرة من هذه العملية ظاهرة في

\* إشارة إلى وحش بحري ورد ذكره في الانجيل يرمز للشر - المترجم.

## الإطار ١ - ١ الدولة والحكومة : بعض المفاهيم

تشير *الدولة*، بمعناها الواسع، إلى مجموعة من المؤسسات تملك وسائل الإكراه المشروع، تمارسه فوق رقعة جغرافية محددة وعلى سكانها الذين يشار إليهم بوصفهم المجتمع. وتحتكر الدولة وضع القواعد داخل حدودها من خلال الحكومة المنظمة.

وكثيرا ما يستخدم تعبير *الحكومة* بصور مختلفة في السياقات المختلفة. فهو يمكن أن يعنى عملية الحكم، أى ممارسة السلطة. ويمكن أن يعنى وجود تلك العملية، أى حالة وجود «حكم منظم». ويعنى تعبير «الحكومة» فى كثير من الأحيان الأشخاص الذين يشغلون مناصب السلطة فى الدولة. وأخيرا يمكن أن يشير الإصطلاح إلى الطريقة أو الأسلوب أو النظام المستخدم للحكم فى مجتمع ما: أى إلى هيكل وترتيب المناصب وكيفية ارتباطها بالحكومين. ومع بقاء هذه الفروق نصب أعيننا فإننا نستخدم مصطلحي *الدولة والحكومة* بطريقة دارجة وأحيانا على أنهما مترادفان - وذلك ما يحدث كثيرا فى المناقشة والكتابة فى مختلف أنحاء العالم.

وينظر إلى الحكومة عادة على أنها تتألف من ثلاث مجموعات متميزة للسلطة، لكل منها دوره المحدد. واحدة منها هي *السلطة التشريعية*، ودورها هو صنع القانون. والثانية *السلطة التنفيذية* (يشار إليها أحيانا «بالحكومة» وهي المسؤولة عن تنفيذ القانون. والثالثة هي *السلطة القضائية* المسؤولة عن تفسير القانون وتطبيقه.

وهناك تصنيفات عديدة للحكومات ولكنها تتجه لأن تتركز على

معياريين: ترتيب المناصب، وهو مفهوم ضيق، والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين. ويقوم التصنيف الأول على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى ظل النظام *البرلماني* يعتمد استمرار بقاء السلطة التنفيذية فى منصبها على استمرار حصولها على تأييد السلطة التشريعية. والمعتاد أن يكون أعضاء السلطة التنفيذية أعضاء أيضا فى السلطة التشريعية. ورئيس الوزراء هو أقوى أعضاء السلطة التنفيذية، ولكن القرارات المهمة التى تتخذها هذه السلطة تتخذ فى العادة بشكل جماعى على يد مجموعة من الوزراء. أما فى النظام *الرئاسى* فإن موقع السلطة التنفيذية مستقل عن السلطة التشريعية. وليس من المألوف أن يكون أعضاء السلطة التنفيذية أعضاء أيضا فى السلطة التشريعية. وتكون السلطة النهائية لاتخاذ القرارات داخل السلطة التنفيذية فى يد شخص واحد، هو رئيس الجمهورية.

وينصب التصنيف الثانى على توزيع السلطة بين مستويات الحكم المختلفة. وفى الدولة *الموحدة* تخول كل سلطة صنع القوانين لجهاز تشريعى واحد أعلى، تغطى ولايته البلد بكامله، وربما تكون هناك أجهزة تشريعية محلية لكنها لا تستمد سلطتها إلا من الجهاز التشريعى الوطنى. أما فى الدولة *الاتحادية* (الفيدرالية) فيكفل للأجهزة التشريعية المحلية على الأقل قدر من الاستقلال فى اتخاذ القرارات. وفى حالة *الوحدة الكونفدرالية* تلتقى مجموعة من الدول ذات السيادة لأغراض محددة، ولكن تحتفظ كل دولة منها بسيادتها.

مختلف أنحاء العالم. فالدولة الحديثة تقوم داخل إطار جغرافى محدود وتعتمد على سكان معينين، وهى تلعب بينهم دور المحور المركزى والتنسيق. وتشمل السلطة السيادية عادة وظائف منفصلة للقضاء والتشريع والتنفيذ (الإطار ١ - ١). ومنذ القرن الثامن عشر، وعن طريق الغزو والاستعمار، شملت «الدول القومية» معظم العالم ضمن الأراضى الخاصة بكل واحدة منها. وعندما تفككت الإمبراطوريات وطالبت الأقليات بحقوقها فى إنشاء دولة مستقلة، زاد عدد الدول زيادة حادة. وقفزت عضوية الأمم المتحدة من ٥٠ بلدا مستقلا فى ١٩٤٥ إلى ١٨٥ بلدا فى ١٩٩٦ (الشكل ١ - ١).

### بداءيات متواضعة

وقد اختلفت صورة الدولة اختلافا واسعا عبر القارات وعلى امتداد القرون، ولكن الحجج المتعلقة بالدور المناسب لكل من المجالين العام والخاص لم تتغير. وسواء فى كتاب *الأمير لنيكولو ماكيافيللى* أو كتاب *ارثاشاستر* لكوتيليا، أو كتابات كونفوشيوس، أو مقدمة ابن خلدون، دارت المناقشة حول الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الدولة والمواطنين. وقد تضمنت هذه الكتابات جميعا

الحديثة. وحتى توجد الدولة يكون على الجماعات والأفراد أن يتنازلوا عن السلطة فى مجالات أساسية مثل الدفاع لهيئة عامة. ويكون لهذه الهيئة سلطة الإكراه على جميع الأشكال التنظيمية الأخرى داخل رقعة جغرافية معينة.

وقد نشأت الحكومات بمختلف الأشكال والأحجام، تبعا لمجموعة من العوامل تشمل الثقافة والثروات الطبيعية وإمكانيات التجارة وتوزيع السلطة. فالدولة الاثينية القديمة مثلا كانت تستند إلى نظام العبودية ونهب المستعمرات. وإذا اتجهنا نحو الشرق، نجد أن هياكل ضخمة للدولة بنيت منذ العصور المبكرة على أساس امتلاك الدولة للأراضى، أو قامت فى الهند المغولية والصين الإمبراطورية على أنظمة متطورة للغاية للإدارة وجمع الضرائب. وأدى اجتماع الملكية العامة للأراضى والجهاز البيروقراطى المعقد إلى الحيلولة لأمد طويل دون ظهور اقتصادات حديثة معتمدة على السوق فى تلك المناطق.

ولكن على الرغم من هذا التنوع فى النشأة، اتجهت الدول بمرور الوقت إلى اكتساب عدد من السمات المشتركة المميزة فى

## الإطار ١ - ٢ إجراءات اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لدعم تنمية السوق: بعض الأمثلة

الولايات المتحدة هي البلد الذي أنتج العبارة القائلة «إن الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل». وبينما كان تطور دور الحكومة في كثير من أنحاء العالم تطوراً تدريجياً، فإن الولايات المتحدة قد أسست على ثورة. وكان السؤال الصريح الذي وجهه صانعو الدستور هو: ماذا ينبغي أن يكون دور الحكومة؟

ولكن حتى في الولايات المتحدة، حيث تطبق سياسة «دعه يعمل» وحيث انعدام الثقة بالحكومة متأصل في تحديد دور الدولة في المجتمع، كان للإجراءات الحكومية في حالات كثيرة أثرها الحاسم في نمو الأسواق وتطورها. فعلى سبيل المثال:

■ ترجع صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجزورها إلى دعم حكومة الولايات المتحدة لأول خط للتغراف بين واشنطن

وبالتميمور في أوائل أربعينيات القرن الماضي.

■ يمكن أن تعزى الزيادة الهائلة في الإنتاجية الزراعية في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى برنامج البحوث وخدمات الإرشاد الذي ساندته الحكومة الفيدرالية بدءاً من صدور «قانون موريل» في ١٨٦٣.

■ ألزمت «قوانين الشمال الغربي» الصادرة في ١٧٨٥ و ١٧٨٧ الحكومة بدعم التعليم وتخصيص الإيرادات المتحصلة من بيع بعض الأراضي لهذا الغرض. وفي عام ١٨٦٣ ساعدت الحكومة الفيدرالية في إنشاء نظام الجامعات العامة.

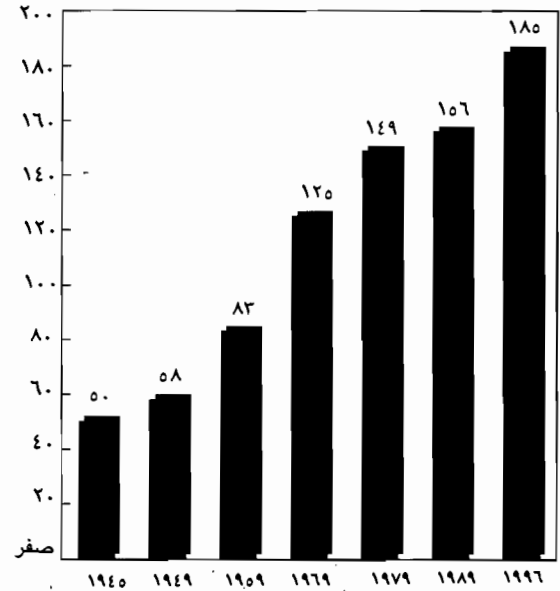
■ في سنة ١٨٦٣، وفي غمار الحرب الأهلية، أدرك الكونجرس الحاجة إلى نظام مالي قومي وأصدر «قانون البنوك الوطنية» الذي أنشأ أول جهاز إشرافي على البنوك على مستوى البلد بأسره. وفي السنوات التالية أنشأت الحكومة «نظام الاحتياطي الفيدرالي» (وهو البنك المركزي في الولايات المتحدة) كما أنشأت سلسلة من أجهزة الوساطة المالية العامة.

■ يعد نظام الطرق السريعة الذي يربط بين الولايات والدعم الفيدرالي لإنشاء خطوط السكك الحديدية، مثالين للمشاركة العامة الحيوية في البنية الأساسية للنقل، وهي التي ساعدت على تنمية الأسواق في الولايات المتحدة.

في الاقتصاد محدوداً من الناحية التاريخية أكثر مما كان في أوروبا أو اليابان، لعبت الحكومة دوراً أساسياً في إنشاء أول خط للتغراف، وكان ذلك الخط بداية لتطور صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما لعبت دوراً أساسياً في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي الذي ساعد على تحقيق زيادة في الإنتاجية (الإطار ١ - ٢). وفي القرن التاسع عشر كان دور الدولة في إعادة توزيع

## الشكل ١ - ١ عالم واحد، ودول تزداد عدداً

عدد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة



ملاحظة: البيانات خاصة بنهاية السنة. المصدر: بيانات الأمم المتحدة

دورا للدولة في توفير السلع والخدمات العامة الأساسية (وإن كان هناك اختلاف كبير في الوزن الذي يعطيه كل منها للأهداف العامة، في مقابل الأهداف الخاصة). وليس استخدام الموارد العامة لتوفير المستلزمات العامة الجوهرية ورفع الإنتاجية الفردية بالأمر الجديد.

ولكن فيما يتجاوز هذا الحد الأدنى من الوظائف، كان هناك قدر أقل من الاتفاق بشأن الدور المناسب للدولة في تحقيق التنمية. فقد رأى دعاة مذهب التجاريين في القرن السابع عشر دوراً أساسياً للدولة في توجيه التجارة. وظل الأمر كذلك إلى أن كتب آدم سميث مؤلفه ثروة الأمم في أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح من المسلم به عموماً أن السوق هي أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاهية. والدولة طبقاً لهذا الرأي يجب أن تقتصر على وظائف جوهرية معينة - توفير سلع وخدمات عامة مثل الدفاع، وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات، وتعليم المواطنين، والإلزام بتنفيذ العقود - وهي وظائف رأى أنه لا غنى عنها لازدهار السوق.

ولكن حتى في ذلك الحين، مضى تدخل الدولة ليلعب دوراً حيويًا وحافظاً في تطور الأسواق ونموها في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. ففي الولايات المتحدة، حيث كان تدخل الدولة

القائمة. وبحلول منتصف القرن كان نطاق الوظائف التي تؤديها المؤسسات العامة لا يشمل فقط التوسع فيما توفره من البنية الأساسية والمرافق العامة، بل شمل أيضا دعما أوسع للتعليم والرعاية الصحية. وخلال العقود الثلاثة ونصف العقد التي انقضت بين ١٩٦٠ و ١٩٩٥ تضخم حجم الحكومة في البلدان الصناعية إلى مثلى ما كان عليه في البداية (الشكل ١ - ٢) وكان الدافع إلى معظم هذا التوسع هو زيادة التحويلات وأوجه الدعم.

بل يمكن القول أنه في أوائل التسعينات كانت الحكومات في معظم البلدان الصناعية تنفق مزيدا من الوقت في تحريك الأموال في جوانب الاقتصاد، في صورة تحويلات وأشكال من الدعم، أكثر مما تنفقه في توفير السلع والخدمات العامة التقليدية. فقد تقلص الإنفاق على الدفاع وإقرار القانون والنظام إلى ما يقرب من ١٠ في المائة من المخصصات الحكومية العامة، في حين كان ما يزيد عن نصف كل الإيرادات الضريبية يحول إلى مستفيدين من الأفراد (الشكل ١ - ٣). وكانت العوامل الديموغرافية مسئولة عن جانب من هذا التحول، إذ أن ارتفاع عمر السكان جعل من الضروري زيادة المخصصات للمعاشات والرعاية الصحية. ولكن تفضيلات البلدان أحدثت أثرها أيضا. وهكذا نجد أن الدولة في السويد، بينما كان حجمها في ١٩٦٠ يكاد يكافئ حجم الدولة في الولايات المتحدة، فإن هذا الحجم بلغ المثلين تقريبا في ١٩٩٥، سواء من حيث الإنفاق كنسبة من الدخل أو من حيث عدد الموظفين الحكوميين كنسبة من السكان.

### .. وفي البلدان النامية

وكذلك بدأت الحكومات في البلدان النامية في الدخول إلى مجالات جديدة. فهي بدورها تضخمت بشكل ملموس في النصف الثاني من القرن العشرين (الشكل ١ - ٢). وكان جانب كبير من هذا النمو راجعا في البداية إلى بناء الدولة والأمة بعد انهيار الاستعمار. وأثر في ذلك أيضا ما حدث من تقلبات في الأسواق الدولية للسلع الأساسية. فقد اتجهت الاقتصادات الغنية بالموارد، مثل فنزويلا والمكسيك ونيجيريا، إلى استخدام الارتفاع الهائل في الإيرادات الناتج عن الارتفاع في سعر النفط في السبعينات، وغير ذلك من فترات رواج السلع الأساسية، من أجل توسيع قطاعاتها العامة، وذلك أحيانا بدون القدر الكافي من التروى. وكانت البلدان المستوردة للنفط أقل قدرة على توسيع نفقاتها تحت ضغط ما هي ملزمة به من التقشف المالي.

وربما كان أهم من تلك القوى، التحول في التفكير بشأن دور الدولة خلال السنوات الخمسين الماضية. فقد خرج معظم البلدان النامية في آسيا والشرق الأوسط، وأفريقيا من المرحلة الاستعمارية بإيمان قوى بتحقيق التنمية الاقتصادية تحت سيطرة الدولة، بمعنى أن تقوم الدولة بتعبئة الموارد والناس وتوجههم نحو النمو السريع ونحو استئصال شأفة المظالم

الدخل لا يزال محدودا للغاية. وكانت إعادة التوزيع تتحقق في أوروبا أساسا عن طريق الأعمال الخيرية الفردية وغيرها من التصرفات الطوعية. وكانت أنظمة الضرائب تقتصر عادة على الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج والاحتكار والضرائب على السلع. وعندما طبقت ضرائب الدخل في فرنسا وبريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر لم تكن مصدرا مهما من مصادر الإيراد. وظهرت البوادر الأولى للضعيفة لدولة الرفاهية الحديثة في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر حين أدخل المستشار أوتو فون بسمارك أول نظام للتأمينات الاجتماعية على مستوى البلد كله.

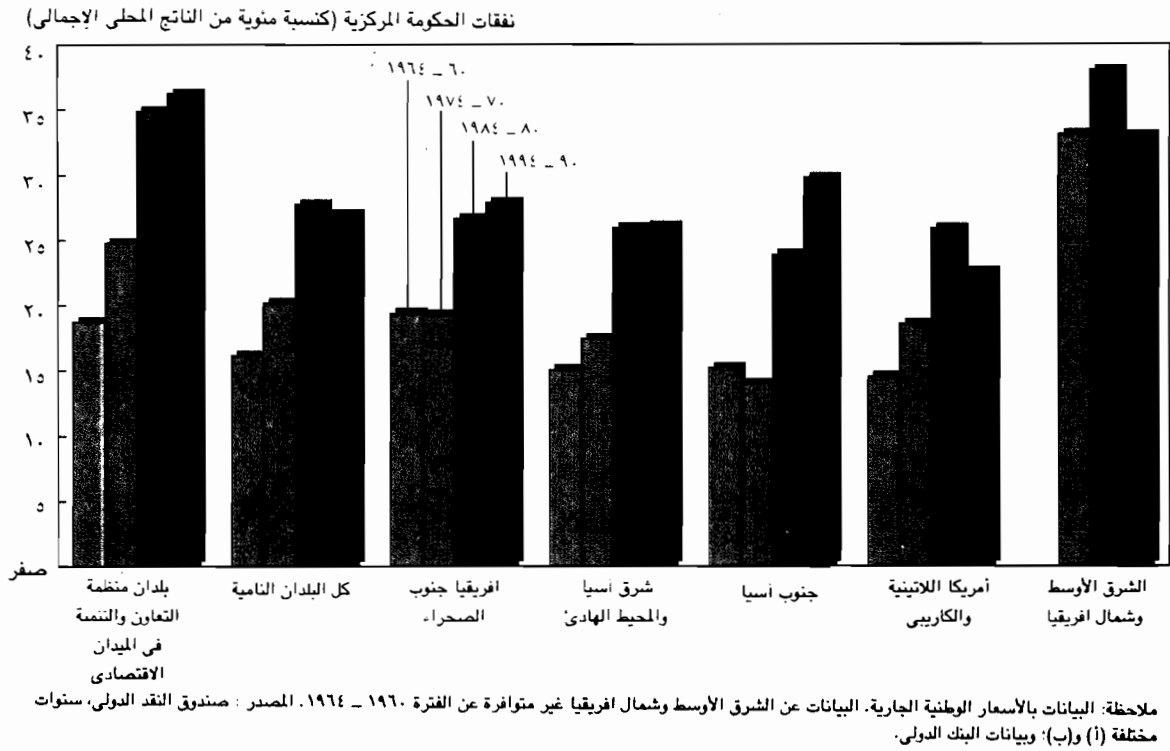
### توسع الدولة في البلدان الصناعية...

ظلت الدولة محدودة الحجم بالمقاييس الحديثة حتى مرور سنوات كثيرة من القرن الحالي. وكانت نقطة التحول سلسلة من الأحداث المثيرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كان أولها الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ التي أدت إلى إلغاء الجانب الأكبر من الملكية الخاصة هناك، وجعلت الدولة مهيمنة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي. وكان الحدث الثاني هو «الكساد العظيم» الذي وقع في الثلاثينات وأحدث دمارا اقتصاديا شديدا في العالم غير الشيوعي، دفع الدول إلى العمل على تجربة سياسات مضادة للدورات الاقتصادية من أجل استعادة النشاط الاقتصادي. وكان الحدث الثالث، الذي أطلقته الحرب العالمية الثانية، هو التفكك السريع للإمبراطوريات الأوروبية. وترتب على هذا التغير الجيوبولتيكي - بالإضافة إلى المطالبة بالتأمين الاجتماعي في الاقتصادات الصناعية - إلى بدء فترة امتدت خمسين عاما من المناقشات السياسية حول قيام الحكومة بدور أكثر إيجابية.

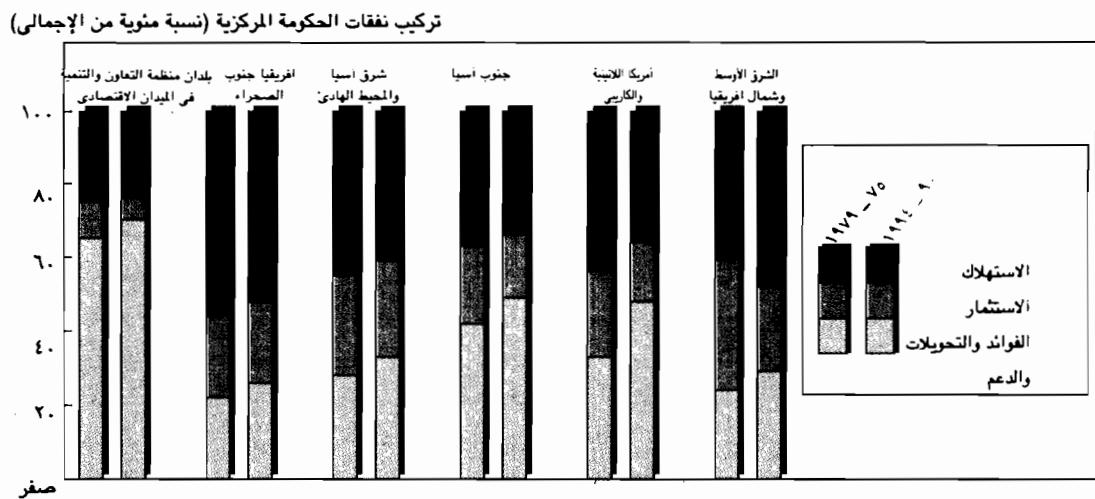
ودار النموذج الذي ساد في فترة ما بعد الحرب حول ثلاثة أفكار أساسية، تمتعت كلها بتأييد واسع النطاق إن لم يكن شاملا. وظل هذا التوافق في الرأي القائم على ثلاثة أعمدة دون تغيير تقريبا حتى وقوع صدمة أسعار النفط الأولى في ١٩٧٣. فأولا، كانت هناك حاجة إلى توفير مساعدات الإعانة لمن تعرضوا لفقد دخلهم بصورة مؤقتة أو تعرضوا لصور أخرى من الحرمان. وثانيا، كان هناك استحسان لقيام اقتصاد مختلط يجمع بين العام والخاص، مما كان يعنى في حالات كثيرة تأمين نطاق من الصناعات الاستراتيجية. وثالثا، كانت هناك حاجة إلى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، على أساس أن السوق وحدها لا تستطيع أن تحقق نتائج مستقرة للاقتصاد الكلي تتفق مع أهداف الأفراد. وبمرور الوقت، أصبحت أهداف سياسة الاقتصاد الكلي تحدد صراحة على أنها: العمالة الكاملة، واستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات.

وبذلك اتخذت الدول أدوارا جديدة وتوسعت في أدوارها

الشكل ١-٢ توسعت الحكومات في كل أنحاء العالم منذ ١٩٦٠



الشكل ١-٢ زادت التحويلات ومنفوعات الفائدة



الحد الأدنى من تدخل الدولة في الثمانينات.

وكما يحدث كثيرا في مثل هذه التحولات الجذرية في النظرة، يميل بعض البلدان أحيانا إلى المغالاة في التحول. وكانت الجهود المبذولة لإعادة التوازن إلى الإنفاق والاقتراض الحكومي غير منسقة، وكثيرا ما أوقفت برامج جيدة مع البرامج السيئة. وحتى تتمكن البلدان الغارقة في الديون من الوفاء بالتزامات فوائده قروضها، لجأت إلى خفض كثير من البرامج الجوهرية في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية، وذلك بقدر تخفيضها - وربما أكثر - للبرامج ذات الأولوية المنخفضة، ورواتب الموظفين المبالغ فيها، والمنشآت الخاسرة. وحدث الخفض قبل كل شيء في الميزانيات الرأسمالية، وحدث في أفريقيا في مخصصات التشغيل والصيانة، مما أدى إلى مزيد من نقص كفاءة الاستثمار. وكانت النتيجة، التي تظهر بوضوح في أفريقيا وفي الاتحاد السوفيتي السابق بل وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية، هي إهمال وظائف الدولة الحيوية، وتهديد المساعدات الاجتماعية، وتآكل أسس تنمية الأسواق.

وكان من نتيجة المبالغة في الرفض الحماسي لتدخل الحكومة أن تحول الانتباه عن المناقشة العقيمة بشأن الدولة في مقابل السوق إلى موضوع أكثر أهمية وهو كفاءة الدولة. فقد أدت الأزمة في بعض البلدان إلى الانهيار الفعلي للدولة، وأدى تآكل قدرة الدولة في بعضها الآخر إلى محاولة لأن تحل محلها المنظمات غير الحكومية والهيئات الأهلية - أي المجتمع المدني بتعبير أشمل. وفي غمار الاهتمام بالأسواق ورفض تدخل الدولة تساعل الكثيرون عما إذا كانت السوق والمجتمع المدني يمكنهما في نهاية المطاف اقتلاع الدولة والحلول محلها. ولكن الدرس المستخلص من نصف قرن من التفكير وإعادة التفكير في دور الدولة في التنمية، ينطوي على كثير من التفاصيل التي لا تكتفي بمجرد القبول أو الرفض. وقد فشلت التنمية المعتمدة على سيطرة الدولة، وكذلك ستفشل التنمية بغير دولة. فالتنمية بدون دولة فعالة مهمة مستحيلة.

### إعادة التفكير في الدولة : إطار للتفكير

هناك صعوبة أساسية في إعادة تحديد دور الدولة، وهي أن الأرض تحت أقدام الحكومة تتغير باستمرار. وإذا نظرنا في الكيفية التي أدت بها القوى الاقتصادية والاجتماعية العالمية إلى تغيير الأفكار السائدة عن الدولة، سنجد من الواضح أن الدولة تحتفظ بدور متميز في توفير السلع والخدمات العامة التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن جوانب إخفاق السوق مازالت توفر حججا اقتصادية قوية لتدخل الدولة (الإطار ١ - ٤). ولكن التغيرات في التكنولوجيا تعمل على التحول في طبيعة إخفاق السوق: ففي مجال البنية الأساسية مثلا، أوجدت التكنولوجيا مجالا جديدا للتنافس في الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد القوى الكهربائية. وكثير من أكثر النماذج نجاحا في التنمية،

الاجتماعية. وكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد، وفقا لنموذج الاتحاد السوفيتي، عنصرا أساسيا في هذه الاستراتيجية. (وقد ورد وصف لأتباع هذه السياسة في بلد واحد، هو الهند، في الإطار ١ - ٣). واتبع كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا أيضا هذا النمط الذي ساد في فترة ما بعد الحرب من أجل تحقيق التصنيع المعتمد على الدولة والذي يهدف إلى إحلال الواردات.

وعزز هذا الاعتقاد انتشار فكرة الدور الإيجابي للدولة على نطاق العالم. فقد اعتبر «الكساد العظيم» فشلا للرأسمالية وللأسواق، في حين بدا أن تدخل الدولة - مشروع مارشال، وإدارة الطلب على طريقة كينز، ودولة الرفاهية - يحقق نجاحا بعد نجاح. وكان لعقيدة التدخل الجديدة جانبها الآخر في استراتيجية التنمية في ذلك الحين، وهي الاستراتيجية التي أخذ بها كثير من البلدان النامية عند الاستقلال، والتي كانت تؤكد على فشل الأسواق وتعطي الدولة دورا محوريا في تصحيحها. وكان جزء أساسي من تلك الاستراتيجية الأخذ بالتخطيط المركزي، والتدخل التصحيحي في تخصيص الموارد، وفرض يد الدولة بقوة في تنمية الصناعة الوليدة. وأضيفت القومية الاقتصادية إلى ذلك المزيج، وشجعتها إقامة منشآت الدولة وتشجيع القطاع الخاص المحلي. وبحلول الستينات باتت الدولة مشتركة في كل جانب تقريبا من جوانب الاقتصاد، وفي إدارة الأسعار، والتدخل المطرد في تنظيم سوق العمل، والصرف الأجنبي، وأسواق المال.

وبحلول السبعينات بدأت تظهر تكاليف هذه الاستراتيجية. وكانت صدمات أسعار النفط هما المرحلة الأخيرة لتوسع الدولة. فقد أوجدت تلك الأسعار فترة من الرواج الاستثنائي لمصدري النفط، استخدمها الكثيرون منهم لتحقيق مزيد من التوسع في البرامج الحكومية. وطالما كانت الموارد تتدفق عليهم ظلت أوجه الضعف المؤسسي مخفية. أما البلدان المستوردة للنفط فوقع في شرك التوسع في الاقتراض المفرط من البترودولارات المعاد تدويرها حتى تستمر الدولة في نموها. وانكشفت تكاليف هذه الاستراتيجية الإنمائية على نحو مفاجئ عندما وقعت أزمة المديونية في الثمانينات وانهارت أسعار النفط.

وجاء انهيار الاتحاد السوفيتي - الذي لم يعد في ذلك الحين نموذجا مغريا - فدق ناقوس الموت لعصر من عصور التنمية. فعلى حين غرة، بدا واضحا في كل مكان فشل الحكومات، بما في ذلك فشل الشركات المملوكة للحكومة. وشرعت الحكومات في اتباع سياسات ترمي إلى الحد من نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد. فحدت الدولة من مشاركتها في الإنتاج، وتدخلها في الأسعار، وفي التجارة. واتبعت استراتيجيات صديقة للسوق في أنحاء كثيرة من العالم النامي. وتأرجح البندول عائدا من نموذج التنمية التي تسيطر عليها الدولة في الستينات والسبعينات إلى

## الإطار ١ - ٢ تطور دور الدولة في الهند: السنوات الخمسون الماضية

في كل عملية انتخابية. ونتج عن ذلك عجز مالي كبير (٨.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٥) أسهم في ارتفاع العجز في الحساب الجاري. وبحلول منتصف ١٩٩١ كانت احتياطات الهند من النقد الأجنبي قد استنفدت عمليا، عندما تقلدت السلطة حكومة جديدة برئاسة ناراسيما راو.

مرحلة الإصلاح، ١٩٩١ حتى الوقت الحالي: كان تزايد المبالغ التي تدفعها الهند كفوائد على ديونها الخارجية يعني أن الحكومة المركزية، وكذلك حكومات الولايات، لن تستطيع أن تستمر في تمويل كل من الدعم والاستثمارات العامة الكبيرة. وفي مواجهة هذا الاختيار مالت الكفة ناحية الدعم، وشرعت الحكومة في السعي للحصول على الاستثمارات الخاصة والأجنبية. وعلى ذلك فإن خطر الإفلاس هو الذي دفع بعملية الإصلاح وتغيير دور الدولة من المستثمر الرئيسي إلى الساعي إلى تيسير مهمة منظمى المشروعات. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى تحرير التمويل الحكومي لتحقيق المزيد من الإنفاق الاجتماعي، ولكن ما حدث في الواقع أن الضائقة المالية حالت دون إحداث زيادة ملموسة.

وألغت حكومة راو معظم اشتراطات الترخيص بإقامة الصناعات وجلب الواردات، وخفضت قيمة الروبية، وأنقصت الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة، وحررت القطاع المالي والاستثمار الأجنبي، وسمحت بالاستثمارات الخاصة في مجالات كانت من قبل مقصورة على الحكومة. وعندما جاءت إلى الحكم حكومة ائتلافية جديدة في ١٩٩٦ حافظت على تلك الإصلاحات في مجموعها، واتخذت في ميزانية ١٩٩٧ خطوات إيجابية للغاية في هذا الاتجاه.

وهكذا فإن توافق الرأي الوطني على الاشتراكية أخلى مكانه خلال بضع سنوات إلى توافق جديد للرأي على التحرير الاقتصادي. ولكن مازالت هناك تحديات جسيمة. ويتفق معظم الأحزاب على الحاجة إلى الإصلاح، ولكن ليس بين الأحزاب من يدعو إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة الزائدة، أو إلى إغلاق المصانع التي لا تقوم على أساس سليم، أو إلى إنقاص الدعم. وكانت الإصلاحات حتى الآن خطوة إيجابية، لكنها تحتاج إلى توسيع وتعجيل إذا أرادت الهند أن تلحق بنمو شرقى آسيا.

عندما أصبحت الهند مستقلة في سنة ١٩٤٧ كان نصيب الفرد من الدخل راكدا منذ نصف قرن، وكانت الصناعة الحديثة ضئيلة للغاية. وفي سنوات نهرو، ٤٧ - ١٩٦٤: رأى أول رئيس وزراء للهند، جواهر لال نهرو أن التصنيع هو المفتاح لتخفيف حدة الفقر وإقامة دولة قوية تعتمد على اقتصاد مخطط، باعتبار ذلك ضرورة إذا أرادت الهند أن تحقق التصنيع بسرعة، وأن تعجل بالمخزونات العامة والاستثمارات، وتقتص دور التجارة الخارجية، وتحقق الاكتفاء الذاتي. وعلى خلاف كثير من بلدان شرقى آسيا التي استخدمت تدخل الدولة في إنشاء صناعات قوية تابعة للقطاع الخاص، فضلت الهند طريق سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية. واعتقادا من الحكومات الهندية بأن إمكانات الزراعة والتصدير محدودة، فرضت ضرائب على الزراعة بأن جعلت معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، وركزت جهودها على إحلال الواردات. ورأت تلك الحكومات أن التعليم الفني أمر لا غنى عنه للسير في طريق التصنيع.

جاريبي هاتا، ٦٦ - ١٩٧٧: وفي فترة رئاسة أنديرا غاندي للوزارة حدث تحولان أساسيان في دور الدولة. الأول، العدول عن إهمال الزراعة من خلال اهتمام الحكومة بدعم الأنواع الجديدة من التقاوى والأسمدة، والالتئام الزراعي، وكهربية الريف. وهكذا انطلقت الثورة الخضراء. وعندما حل منتصف السبعينيات كانت الهند قد حققت الاكتفاء الذاتي من الحبوب. وكان التحول الثاني هو تشديد سيطرة الدولة على جميع جوانب الاقتصاد. وتحت شعار جاريبي هاتا («القضاء على الفقر») تم تأمين البنوك، وفرض مزيد من القيود على التجارة. وطبقت الضوابط على الأسعار على نطاق واسع من المنتجات، وتم التضييق على الاستثمارات الأجنبية. وأحكمت الدولة قبضتها على الاقتصاد. ومع ذلك لم يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي استمر في تلك الفترة في حدود ٣.٥ في المائة سنويا.

التوسع في الإنفاق وازدياد العجز المالي في ٧٧ - ١٩٩١: في الفترة بين ١٩٧٧ و١٩٩١ تم بالتدريج تخفيف القيود على الاستيراد والترخيص بإقامة الصناعات، مما نشط النمو الصناعي. وتوسعت الحكومة في مشاريع مكافحة الفقر، ولأسيما مشاريع زيادة العمالة الريفية. ولكن لم يصل إلى الفقراء بالفعل غير نسبة ضئيلة من الدعم المتزايد. وكان التنافس بين الأحزاب السياسية يدفع إلى زيادة الدعم

الإنصاف في نفس الوقت الذي تعزز فيه النمو الاقتصادي. وربما يكون إهمال هذه الأساسيات الاجتماعية للتنمية قاتلا. ولكن مجرد فشل الأسواق، وغير ذلك من مشاكل التفاوت وانعدام الأمن، لا يعني أن الدولة وحدها هي التي تستطيع أن تحل هذه المشاكل أو ينبغي لها أن تفعل ذلك. فسلطة الدولة وقدرتها على الإلزام داخل حدودها تعطيها جوانب قوة فريدة في السعي للتصدي لهذه المشاغل، ولكنها تكشف أيضا عن جوانب ضعف فريدة. وعلى

الحديثة والتاريخية، هي نماذج تشترك فيها الدولة مع الأسواق لتصحيح جوانب إخفاقاتها وليس للحلول محلها.

كما أن الإنصاف يظل شاغلا محوريا للدولة. فالشواهد الجديدة، وخاصة من شرقى آسيا، تبين أن المفاضلة المألوفة بين النمو والإنصاف ليست مفاضلة حتمية كما كان يعتقد في وقت من الأوقات. فالسياسات المرسومة بصورة سليمة بشأن التعليم الأساسى والرعاية الصحية يمكن أن تحد من الفقر وتزيد من



## الإطار ١ - ٤ المبرر الاقتصادي لتدخل الدولة وبعض التعاريف

عاجلت الحكومات هذه المشكلة عن طريق وضع تنظيمات للاحتكارات الخاصة، أو بتقديم السلع والخدمات بنفسها. وقد خلقت التغيرات في التكنولوجيا أفاقاً جديدة للتنافس في الخدمات التي كانت تعتبر في وقت من الأوقات من الاحتكارات الطبيعية، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الكهرباء.

**الأسواق غير الكاملة والمعلومات الناقصة أو غير المتناسقة** هما من المشاكل المنتشرة، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج بعيدة عن الكفاءة. وتكون الأسواق غير كاملة عندما تفشل في توفير إحدى السلع أو الخدمات حتى عندما تكون التكلفة أقل مما يكون الأفراد على استعداد لدفعه. وعدم توافر المعلومات السليمة للمستهلكين يمكن أن يؤدي إلى بخس تقييم بعض الخدمات بصورة منهجية، مثل التعليم الابتدائي أو الرعاية الصحية الوقائية. ويمكن أن يؤدي عدم تماثل المعلومات - عندما يعرف موردو الخدمات أكثر مما يعرف مستهلكوها، أو العكس - إلى وجود طلب مفرط أو طلب يحد عليه الموردون، وذلك مثلاً في توفير الرعاية الطبية. ويمكن أن تؤدي مشاكل الاختيار العكسي والخطر المعنوي إلى فشل أسواق التأمين. والاختيار العكسي يحدث عندما يميل مشترو إحدى الخدمات إلى فرض تكاليف على مقدم الخدمة أعلى من المتوسط، أو عندما يتمكن البائعون من استبعاد زبائن التكلفة المرتفعة هؤلاء. والتأمين الصحي مثال على ذلك: فمن يرجح أن تزيد حاجتهم إلى الرعاية يزيد توقع أن يشتروا التأمين ويرجح أيضاً أن يرفضهم القائمون بالتأمين. ويوجد *الخطر المعنوي* عندما يكون لدى المتمتعين بالتأمين حافز للتسبب في حدوث الخطر المؤمن ضده أو السماح بحدوثه. ومن أمثلة ذلك ميل مستهلكي الرعاية الصحية للحصول على علاج أكثر مما يحتاجون إليه، وكذلك ميل مقدمي الخدمة لتوفير مثل تلك الرعاية. عندما يكون هناك طرف ثالث، أي القائم بالتأمين، هو الذي يدفع الجانب الأكبر من التكلفة. وقد حاولت الحكومات معالجة هذه المشاكل عن طريق توفير تغطية واسعة النطاق، وإنقااص التكاليف. وقد فعلت ذلك إما بتنظيم التأمين الذي يقدمه القطاع الخاص، أو بتمويل التأمين الاجتماعي أو الإشراف عليه، أو بتوفير الرعاية الصحية بنفسها.

**والإنصاف** ربما يستدعي تدخل الدولة حتى في حالة عدم حدوث فشل الأسواق. فقد تؤدي الأسواق التنافسية إلى توزيع الدخل بطريقة غير مقبولة اجتماعياً. فقد يترك الأشخاص الذين لا يملكون غير أصول قليلة، بموارد لا تكفي لتحقيق مستوى معيشة مقبول. وربما تكون هناك حاجة إلى إجراء حكومي لحماية الضعفاء.

عملية توفير السلع والخدمات العامة. وسلطتها في الحظر والعقاب تمكنها من حماية السلامة الشخصية وحقوق الملكية. وسلطتها في طلب المشاركة تمكنها من الحد مما يسمى «الركوب المجاني» (أي الحصول على المنافع بدون دفع الثمن): فمن يجنون منافع السلع والخدمات العامة يمكن إلزامهم بدفع نصيبهم من التكاليف.

يوفر فشل الأسواق والقلق بشأن الإنصاف المبرر الاقتصادي للتدخل الحكومي. ولكن ليس هناك ضمان بأن هذا التدخل سيفيد المجتمع. ففشل الحكومات قد يكون شائعاً مثل فشل الأسواق. ويتمثل التحدي في ضمان أن تؤدي العملية السياسية والهياكل المؤسسية إلى تصحيح الحوافز، حتى يكون التدخل الحكومي مؤدياً بالفعل إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي.

**فشل الأسواق:** يقصد به مجموعة الظروف التي يفشل في ظلها اقتصاد السوق في تخصيص الموارد بكفاءة. وهناك مصادر عديدة لفشل الأسواق، ودرجات عديدة للفشل، ويمكن أن تكون النتائج المترتبة على دور الدولة وشكل التدخل العام مختلفة تماماً في كل حالة.

**السلع والخدمات العامة:** هي سلع وخدمات ليست تنافسية (استهلاكها من جانب أحد المستفيدين لا يقلل من المتاح منها للآخرين) ولا يمكن استبعاد أحد منها (أي لا يمكن منع المستفيدين من استهلاك السلعة أو الخدمة). وهذه الخصائص تجعل من المتعذر فرض رسوم على استهلاك السلع والخدمات العامة، وعلى ذلك لن يتوافر لدى موردی القطاع الخاص الحافز لتوفيرها. والسلع والخدمات العامة القومية، مثل الدفاع، تقييد البلد بأسره، وهناك سلع وخدمات عامة محلية مثل الطرق الريفية تستفيد منها منطقة أصغر. **والسلع والخدمات الخاصة** هي تلك الخاضعة للتنافس والاستبعاد من الاستفادة منها. **وسلع الملكية المشتركة** هي سلع لا يستبعد أحد من استعمالها ولكنها تنافسية (من أمثلتها الري المعتمد على المياه الجوفية). **وسلع النوادي** هي سلع غير تنافسية لكن يمكن استبعاد أشخاص من استعمالها (من أمثلتها الطرق السريعة بين المدن والطرق التي تفرض عليها رسوم للمرور).

**العوامل الخارجية** تنشأ عندما تؤدي تصرفات أحد الأشخاص أو الشركات إلى الإضرار بالآخرين أو تحقق منفعة لهم بدون أن يدفع ذلك الشخص أو الشركة أو يتلقى تعويضاً. والتلوث مثال للعوامل الخارجية السلبية، فهو يفرض على المجتمع تكلفة لا عوض لها. والمنافع التي يحققها المجتمع بأسره نتيجة لإلزام السكان بالقراءة والكتابة مثال على **العناصر الخارجية الإيجابية** للتعليم الابتدائي. وتستطيع الحكومات أن تحد من العوامل الخارجية السلبية وتشجع العوامل الإيجابية عن طريق اللوائح أو الضرائب أو الدعم أو توفيرها بصورة مباشرة.

**الاحتكار الطبيعي** يحدث عندما تنخفض تكلفة الوحدة لتوفير سلعة أو خدمة لمستفيد إضافي على نطاق الإنتاج الواسع، مما يقلل أو يلغي نطاق المنافسة. ولكن إذا سمح للموردين الاحتكاريين بالعمل بحرية فإنهم يستطيعون أن يحدوا من الإنتاج ليزيدوا الأسعار والأرباح. وقد

الحكومات أن تنظر بعين يقطعة لكل من الجانبين حتى تقرر ما إذا كان ينبغي أن تتدخل، وكيف تتدخل.

وجوانب القوة التي تنفرد بها الدولة هي سلطتها في فرض الضرائب، وفي حظر بعض الأعمال، وفي العقاب، وفي طلب المشاركة. وسلطة الدولة في فرض الضرائب تمكنها من تمويل

### التوفيق بين الدور والقدرة: ماذا تفعل الدولة وكيف تفعله

يناقش الباب الثانى من هذا التقرير الجزء الأول من الاستراتيجية: التوفيق بين دور الدولة وقدرتها، وتحسين فاعلية وكفاءة استخدام الموارد العامة. وهو يدعو إلى طرق تستطيع بها الدولة أن توفر الأساسيات للتنمية، وخاصة عندما تكون القدرة منخفضة (الفصل الثالث). ويبحث الفصل الرابع فى وظائف الدولة التى تتطلب جهداً أكبر، مثل التنظيم الإدارى والسياسة الصناعية، ويبين كيف أن التوصل إلى التوفيق السليم بين الدور والقدرة أمر لا غنى عنه لتحسين كفاءة الدولة. ويوضح الجدول ١ - ١ إطاراً للتفكير فى هذه القضايا، فهو يصنف وظائف الدولة على امتداد خط متصل، بدءاً من الأنشطة التى لن يقوم بها أحد بدون تدخل الدولة، إلى الأنشطة التى تقوم فيها الدولة بدور المحفز للتنسيق بين الأسواق أو إعادة توزيع الأصول:

■ تحتاج البلدان ذات القدرة المنخفضة للدولة إلى أن تركز جهودها أولاً على الوظائف الأساسية: توفير السلع والخدمات العامة الخالصة مثل حقوق الملكية، واستقرار الاقتصاد الكلى، ومكافحة الأمراض المعدية، وتوفير الماء الأمن، والطرق، وحماية المعوزين، وفى كثير من البلدان لا تؤدي الدولة حتى هذه المهام. وقد أبرزت الإصلاحات التى طبقت أخيراً ضرورة توفير الأساسيات الاقتصادية. ولكن الأساسيات الاجتماعية والمؤسسية (بما فى ذلك الأساسيات القانونية) لا تقل أهمية فى تجنب الاضطرابات الاجتماعية وكفاءة التنمية المستدامة.

■ يأتى بعد هذه الخدمات الأساسية الوظائف الوسيطة، مثل مواجهة العوامل الخارجية (من قبيل التلوث) وتنظيم الاحتكارات، وتوفير التأمينات الاجتماعية (المعاشات، وإعانات البطالة). وهنا أيضاً لا تستطيع الحكومات أن تختار بشأن ما إذا كانت تؤدي هذه الخدمات ولكن فقط بشأن أفضل الوسائل لأدائها، وتستطيع الحكومات أن تعمل بالاشتراك مع الأسواق والمجتمع المدنى لتضمن توفير هذه السلع والخدمات العامة.

■ تستطيع الدول التى لديها قدرة قوية أن تضطلع بوظائف أكثر إيجابية، وأن تعالج مشكلة عدم كفاية الأسواق بالمساعدة على التنسيق فيما بينها. وقد جددت تجربة شرقى آسيا الاهتمام بدور الدولة فى تعزيز الأسواق عن طريق اتباع سياسات صناعية ومالية نشيطة.

والتوفيق بين الدور والقدرة لا يشمل فقط ما تفعله الدولة بل يشمل أيضاً كيف تفعله. وإعادة التفكير فى الدولة يعنى أيضاً استكشاف الأدوات البديلة، الموجودة أو الجديدة، والتى يمكن أن تعزز كفاءة الدولة. من ذلك مثلاً:

■ فى معظم الاقتصادات الحديثة، أصبح الدور التنظيمى للدولة

وتستطيع نفس السلطة أن تساعد فى حل مشاكل العمل الجماعى الذى ربما يقلل من المنافع الاجتماعية لأسواق التأمين، أو يحول دون عمل الاستثمارات الخاصة التى يكمل بعضها بعضاً. وهذان فقط مثالان من أمثلة أخرى عديدة.

إلا أن الدولة تواجه فى الوقت نفسه تحديات فريدة، سواء فى توضيح أهدافها أو فى كفاءة أن يسعى موظفوها لتحقيقها. فأولاً، بالرغم من أن الانتخابات وغيرها من الآليات السياسية تساعد على الوساطة بين المواطنين والدولة، فإن حدود سلطة المواطنين قد تظل غائمة - إذ أن هناك مصالح خاصة قوية تعمل بلا توقف لتوجيه اهتمامات الدولة لصالحها. ثانياً، إن رصد الأداء كثيراً ما يكون مهمة صعبة فى كثير من الأنشطة الحكومية مثل التعليم الابتدائى، وحماية البيئة، والرعاية الصحية الوقائية. وقد يجعل ذلك من الصعب تحديد معايير أو وضع آليات لضمان الخضوع للمساءلة. وقد تؤدي هاتان المشكلتان إلى إتاحة فرصة واسعة لأجهزة الدولة البيروقراطية للتصرف وفقاً لتقديرها الخاص. وعندما يحدث ذلك فإن موظفى الدولة على مختلف مستوياتهم قد يسعى كل منهم لتحقيق جدول أعماله الخاص بدلاً من جدول أعمال المجتمع. وتعطينا هايتى فى ظل حكم دوفالبيه مثالاً واضحاً على ما يمكن أن يؤدي إليه استخدام السلطة العامة بصورة تحكمية لتحقيق المصالح الخاص بدلاً من المصالح العام.

وحدث فى كثير من البلدان أن تقدم القطاع الطوعى لمعالجة بعض الفجوات فى السلع الجماعية والخدمات التى لا تؤديها الأسواق وتقتصر الحكومات عن أدائها. فالقطاع الطوعى يجلب نقاط قوته إلى المائدة ولكنه يجلب أيضاً نقاط ضعفه الخاصة. وهو يستطيع أن يحقق خيراً كثيراً فى زيادة الوعى بين الجمهور، والتعبير عن مشاغل المواطنين، وتوصيل الخدمات. وتكون منظمات الجهود الذاتية المحلية أحياناً هى الوسيلة المفضلة لتوفير السلع والخدمات العامة، بسبب قربها من المشاغل المحلية. لكن اهتمامها كثيراً ما ينصب على جماعات دينية أو إثنية معينة وليس على المجتمع بأسره، ودرجة خضوعها للمساءلة محدودة، وكثيراً ما لا تكون مواردها واسعة. وعلى ذلك فإن التحدى الذى تواجهه الدولة هو الاستفادة من جوانب القوة النسبية للأسواق الخاصة والقطاع الطوعى فى نفس الوقت الذى تراعى فيه قدرتها المؤسسية الخاصة وتحسينها.

كل هذه الاعتبارات تشير إلى استراتيجية من شقين لتحسين قدرة الدولة على تعزيز الرخاء الاقتصادى والاجتماعى. فالمهمة الأولى هى التوفيق بين دور الدولة وقدرتها الفعلية - أى وضع القواعد والأساليب المؤسسية التى تتيح للدولة أن توفر السلع والخدمات الجماعية بكفاءة. والثانية، هى بعث الحيوية فى قدرة الدولة، عن طريق وضع القواعد وإقامة المشاركات، والضغط التنافسية من خارج الدولة وداخلها.

## الجدول ١ - ١ مهام الدولة

المزيد من الإنصاف	معالجة فشل الأسواق	مهام المد الأننى
<p>حماية الفقراء برامج مكافحة الفقر الإغاثة من الكوارث</p>	<p>توفير الخدمات العامة الخالصة الدفاع القانون والنظام صيانة حقوق الملكية إدارة الاقتصاد الكلى الصحة العامة</p>	المهام المتوسطة
<p>توفير التأمين الاجتماعى المعاشات التى تعيد توزيع الدخل العلاوات العائلية التأمين ضد البطالة</p>	<p>التغلب على عدم دقة المعلومات: التأمين (الصحة، وعلى الحياة، والمعاشات) التنظيم المالى حماية للمستهلكين</p>	<p>مواجهة العوامل الخارجية: التعليم الاساسى حماية البيئة</p>
<p>إعادة التوزيع إعادة توزيع الأصول</p>	<p>تنسيق النشاط الخاص تعزيز الأسواق مبادرات المجموعات المتقاربة</p>	المهام الأكبر

تغيرت الحوافز التى تعمل فى ظلها الدولة ومؤسساتها. وليس تحسين القدرة أمرا سهلا. والنجاحات المتواضعة التى تحققت، وحالات الفشل العديدة، فى جهود المساعدة الفنية على امتداد عشرات السنين، تؤكد أن الأمر يتطلب تغيير الحوافز التى تحدد السلوك، وأنها أيضا مسألة تدريب وموارد. والمفتاح هو إيجاد القواعد والأساليب التى تخلق الحافز لدى هيئات الدولة وموظفيها للعمل بما يحقق الصالح العام والحد من التصرف التحكمى. وذلك يمكن أن يتحقق عن طريق ما يلى:

■ **القواعد والضوابط:** إن آليات إنفاذ حكم القانون، مثل وجود قضاء مستقل، هو من الأسس الحاسمة فى تحقيق التنمية المستدامة. وإلى جانب الفصل بين السلطات ووجود أجهزة الرقابة، فإنها أيضا تحد من السلوك التحكمى.

■ **ضغط المنافسة:** يمكن أن يأتى ضغط المنافسة من داخل الجهاز البيروقراطى للدولة، عن طريق اختيار الموظفين على أساس الجدارة. ويمكن أن يأتى من القطاع الخاص المحلى، عن طريق أن يعهد بأداء الخدمات لجهات خاصة من خلال التعاقد، والسماح لمقدمى الخدمات من القطاع الخاص بالتنافس المباشر مع الهيئات العامة. كما يمكن أن يأتى هذا التنافس من السوق الدولية، عن طريق التجارة، وعن طريق تأثير أسواق الأوراق المالية العالمية على القرارات المالية.

■ **الاستماع للجمهور ومشاركته:** هناك وسائل عديدة ومتنوعة لتحقيق الشفافية والانفتاح فى المجتمع المعاصر - مجالس رجال الأعمال، وجماعات إبداء الرأى، وجماعات المستهلكين،

الآن أكثر اتساعا وتعقيدا عما كان فى أى وقت مضى، بحيث يشمل مجالات مثل البيئة والقطاع المالى، إلى جانب المجالات التقليدية مثل الاحتكارات. ويحتاج تصميم التنظيمات الإدارية إلى التلاؤم مع قدرة الدولة وأجهزتها التنظيمية ومدى انتظام السوق، وإعطاء مزيد من الاهتمام للمسئولية الشخصية.

■ وعلى الرغم من أنه مازال للدولة دور محورى فى كفاءة توفير الخدمات الأساسية - التعليم والصحة والبنية الأساسية - فليس من الأمور البديهية أنه ينبغى أن تكون الدولة هى الجهة الوحيدة التى توفر هذه الخدمات، أو أن تكون هى التى توفرها أصلا. فاخيارات الدولة بشأن توفير هذه الخدمات وتمويلها وتنظيمها يجب أن تبني على جوانب القوة النسبية للأسواق والمجتمع المدنى وأجهزة الدولة.

■ وفى حماية الضعفاء، ينبغى للبلدان أن تميز بدرجة أكبر من الوضوح بين التأمين والمساعدة. فالتأمين، من البطالة الدورية مثلا، يهدف إلى عدم اضطراب دخل الأسرة واستهلاكها خلال التقلبات الحتمية فى اقتصاد السوق. أما المساعدة، مثل برامج الأغذية مقابل العمل أو دعم رغيف العيش، فترمى إلى توفير مستوى أدنى من الدعم لأفقر فئات المجتمع.

## تجديد قدرة الدولة

تجديد قدرة الدولة - وهو الجزء الثانى الذى لا يقل أهمية فى استراتيجية الإصلاح - هو موضوع الباب الثالث. والفكرة الأساسية فيه أن هذه التحسينات لا يمكن أن تتحقق إلا إذا

لا يمكن التصدى لها بكفاءة، رغم الإحساس بها فى الداخل إلا على المستوى الدولى.

### خيارات استراتيجية: الشروع فى الإصلاح واستمراره

هذه الاستراتيجية ذات الشقين لتحسين كفاءة الدولة ربما يسهل التعبير عنها ولكنها ليست سهلة التنفيذ. فالمهمة الشاقة للمصلحين ليست مجرد استنباط السبيل الصحيح للإصلاح بل مكافحة المعارضة ذات الجذور العميقة من جانب من لهم مصلحة مستقرة فى الأساليب القديمة. والتوفيق بين الدور والقدرة يعنى التخلّى عن بعض الأدوار، ومن بينها أسوار تستعيد منها دوائر قوية النفوذ. ولن يلبث الساعون إلى إقامة دولة أكثر قدرة أن يتبينوا أن هناك مصلحة لكثير من الأشخاص فى بقائها ضعيفة. ومع ذلك سيكون لدى رجال السياسة حافز فى الاضطلاع بالإصلاح إذا كان سيؤدى إلى كسب صاف لدوائر واسعة من المواطنين. والمالكوف أن تفتح أبواب الفرص استجابة للآزمات أو للتهديد الخارجى. وتتجلى مهارة القيادة السياسية الفعالة فى وضع استراتيجيات بناء توافق الآراء أو فى تعويض من يخسرون من الإصلاح.

ويبحث الباب الرابع التحديات الماثلة فى بدء إصلاح الدولة ومواصلته (الفصل التاسع). والحجة الأساسية الواردة فيه هى أن القيود التى يواجهها الإصلاح هى فى المقام الأول قيود سياسية ومؤسسية. ولذا يرجح أن يكون الإصلاح المؤسسى الجوهرى طويل الأمد. ولكن فرص الإصلاح تتوافر، أو لعلها تخلق، وعند ذلك يجب اغتنامها. وفى النهاية يوضح الفصل العاشر آفاق التغيير وجدول أعمال الإصلاح فى كل منطقة من المناطق النامية. والرسالة الواضحة فيه أن الإصلاح لن يكون سهلا، ويجب أن توضع تفاصيله بحيث تتلاءم مع الأوضاع المحلية، ولكن التحدى الخاص المتمثل فى الدول التى انهارت يعد بمثابة تذكرة مشجعة بمخاطر الفشل.

وكثير غيرها. ويمكن أن تسهم ترتيبات العمل المؤسسى مع تنظيمات المجتمع المحلى فى زيادة كفاءة الدولة من خلال إعطاء المواطنين فرصة أوسع للتعبير عن رأيهم فى صياغة السياسات الحكومية. ويمكن للمشاركة بين مستويات الحكم المختلفة وبين الهيئات الدولية أن تساعد على توفير السلع والخدمات العامة المحلية والعالمية.

هذه الآليات الثلاثة مجتمعة موضوع يتردد باستمرار فى الباب الثالث الذى يبدأ (فى الفصل الخامس) بالنظر فى أحجار البناء الأساسية لإقامة قطاع عام أكثر كفاءة، وينصب فيه الاهتمام على قواعد وأشكال التنافس الرامية إلى تعزيز الأساسيات الثلاثة: رسم السياسات، وتقديم الخدمات، ثم خط الحياة للقطاع العام وهو الموظفون. لكن التاريخ يدلنا على أن استعادة ثقة الجمهور بالحكومة – وبالتالي زيادة قدرتها – يتطلب وضع ضوابط على التصرفات التحكيمية. ويتناول الفصل السادس هذه القضايا، ويبحث الضوابط والتوازنات فى الهيكل المؤسسى للدولة، وأفضل الطرق لمكافحة السلوك التحكيمى والفساد.

وهناك طبقة ثالثة، تدعم الطبقتين الأخريين، وهى السعى إلى تحقيق الانفتاح الحكومى وجعل الحكومة أكثر استجابة لمطالب الجمهور. فالدولة النائية المنعزلة، التى لا تكشف ما يدور فيها من مداولات، يكون من الأرجح أن تسقط فى الطلزون الهابط للتصرفات التحكيمية ونقص الكفاءة. ويبحث الفصل السابع فى منافع خروج الحكومة إلى الجمهور وإعطائه دورا أكبر فى تقرير السياسات وتنفيذها. ويبين كيف يمكن للمركزية، عندما تطبق بعناية، وهى تقويض السلطة ونقل الموارد إلى مستويات الحكم الأدنى – أن تساعد هذا المجهود. وأخيرا يقدم الفصل الثامن تذكرة بأن العمل الجماعى يعنى بصورة مطردة التطلع إلى ما وراء الحدود الوطنية. ويبحث الوسائل المختلفة التى تستطيع بها الحكومة الوطنية – وينبغى لها – أن تتعاون لتلبية المطالب التى

# تجدد التركيز على كفاءة الدولة

الأفراد لا حول لهم ولا قوة إزاء المستقبل: فالمؤسسات وحدها هي التي تحدد مصائر الأمم.  
- نابليون الأول، في جلسة إمبراطورية (٧ حزيران / يونيو ١٨١٥)

فالاستثمار في رأس المال البشرى يؤدي إلى معارف وأفكار جديدة وكذلك إلى سرعة استيعابها ونشرها واستخدامها. ومنذ الثمانينات تحول الانتباه إلى دور السياسات السليمة في تفسير اختلاف المعدلات التي يتراكم بها رأس المال البشرى والمادى في البلدان المختلفة. وأدى هذا بدوره إلى تحول آخر في الانتباه الذي اتجه إلى نوعية مؤسسات البلد. وبرزت أسئلة جديدة وأكثر تعقيدا: ما هي الترتيبات المؤسسية المثلى التي تسمح للأسواق بالازدهار؟ وما دور الدولة سواء كعامل مباشر (غالبا في توفير الخدمات) أو كعامل تشكيل للسياق المؤسسى الذى تعمل فيه الأسواق؟ وما دور كل من السياسات والمؤسسات في التنمية؟

إن للإجابة على هذه الأسئلة أهمية محورية في فهمنا للمصادر الأعمق للاختلاف في نتائج التنمية - ولأسباب تباين الاستجابة للإصلاح الاقتصادى على هذا النحو الشاسع من بلد لآخر. وهي تساعد مثلاً على تفسير سبب انتعاش الاستثمار والنشاط الاقتصادى عقب الأخذ بنظام السوق في بولندا بقوة أكبر مما حدث في روسيا. كما تساعد على تفسير كيف أن بلدانا كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تشهد بعد التحسينات في نوعية الحياة التي وعدت بها عندما شرعت في إصلاحاتها الاقتصادية منذ عقد مضى.

والدولة دور كبير في تقرير ما إذا كان البلد يتخذ الترتيبات المؤسسية التي تزدهر الأسواق في ظلها. فالدولة ليست فقط هي الحكم في القواعد التي تطبق؛ بل إنها تشكل من خلال نشاطها الاقتصادى البيئة التي تتحرك فيها دوائر الأعمال وباقي مجالات الاقتصاد. وسواء كان ذلك خيرا أم شرا، فإن الدولة هي التي تقرر الاتجاه العام.

ويشرح هذا الفصل الأسباب التطبيقية لتحول الاهتمام في

الحرب العالمية الثانية منذ خمسين عاما، وشرعت أنحاء كثيرة من أوروبا والاتحاد السوفيتى واليابان في إعادة البناء. وكان كثير من البلدان النامية قد بدأ يخرج من إسار الاستعمار، وبدأ المستقبل مليئا بالوعود، ولم تكن صعوبات التنمية الاقتصادية قد بدأت تخيم علينا، وبدأ أن تحسين معيشة الناس أمر ممكن، وأنه مسألة بسيطة تتعلق بتطبيق الأفكار السليمة والخبرة التقنية واستخدام الموارد، وهو ما ثبت أنه كذلك في بعض الحالات. ولكن في حالات أخرى كان التقدم هزيلا. ورغم الجهود التي بذلت طوال خمسة عقود لاتزال ثمة أوجه تفاوت ضخمة في نوعية حياة الناس في سائر أنحاء العالم. بل إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت ببعض المقاييس.

وقد تغيرت عبر السنين التفسيرات التي قدمت بشأن هذه الفروق الواسعة بين الدول. فطوال قرون عديدة كانت القدرة على استخدام الموارد الطبيعية - الأرض والمعادن - تعتبر شرطا مسبقا للتنمية. وجرى استعمار كثير من المناطق في أفريقيا وآسيا والأمريكتين من أجل الحصول على هذه الموارد؛ واشتعلت الحروب بسببها. ولكن الأفكار تغيرت تدريجيا واعتبر رأس المال المادى - الآلات والمعدات - مفتاح التنمية؛ وأصبحت كلمة «مصنعة» مرادفة لكلمة «متقدمة». ولكن في حوالى منتصف هذا القرن تبين لأصحاب النظريات الاقتصادية أنه حتى هذا التصور ينطوى على تبسيط باعث على الخلل. فالذى يتجسد في الآلات والمعدات هو التكنولوجيا - المعرفة والأفكار. ولكن ما من أحد يستطيع أن يعلل بعبارة بسيطة لماذا تتطور التكنولوجيا في بعض أنحاء العالم بطريقة أفضل وأسرع من غيرها.

وثمة عوامل أخرى، مثل رأس المال البشرى، استحوذت بعد ذلك على الانتباه بوصفها إجابة ممكنة على هذا السؤال.

هذه الفروق بين البلدان تساعد على تفسير الكثير من أوجه الاختلاف في معدلات العائد من مشروعات التنمية في البلدان المختلفة.

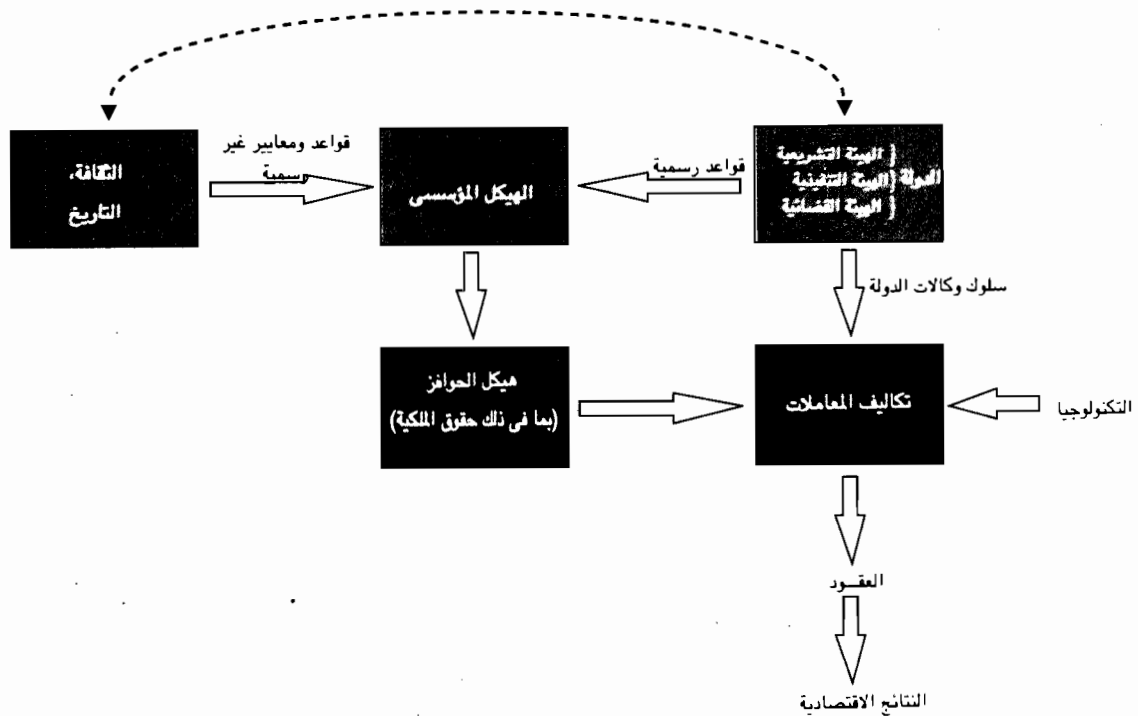
### الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية

ما الذى تعمله الدولة؟ من أعمالها، إنها تضع القواعد الرسمية - القوانين واللوائح - التى تعتبر جزءا أساسيا من بيئة البلد المؤسسية (الشكل ٢ - ١). وهذه القواعد الرسمية، بالإضافة إلى القواعد غير الرسمية للمجتمع الأوسع، هى المؤسسات التى تحدد السلوك البشرى. ولكن الدولة ليست مجرد حكم، يقف على الخطوط الجانبية ليراقب الالتزام بالقواعد ويفرضها، إذ هى لاعب أيضا، بل أنها غالبا لاعب مهمين فى المباراة الاقتصادية. ففى كل يوم تقوم الوكالات الحكومية باستثمار الموارد، وتوجيه الائتمان، وشراء السلع والخدمات، وتتفاوض لإبرام عقود؛ ولهذه الأعمال تأثير عميق على تكاليف المعاملات، وعلى النشاط الاقتصادى، وعلى النتائج الاقتصادية؛ وخاصة فى الاقتصادات النامية، وأنشطة الدولة، حين تؤدى بصورة جيدة، يمكن أن تسفر عن التعجيل بالتنمية. أما إذا أديت بطريقة سيئة فإنها تسفر عن الكساد أو عن التفكير الاقتصادى والاجتماعى حين تتفاقم الأمور. فالدولة، إذن، تحتل مركزا فريدا: إذ لا ينبغى لها فقط أن تضع، من خلال العملية الاجتماعية والسياسية، القواعد الرسمية التى

مجال التنمية صوب نوعية مؤسسات البلد وقدرة الدولة - وذلك من أجل وضع المؤسسات فى المجرى الرئيسى لحوارنا المتعلق بالتنمية. وهذه الأسباب تؤيدها ثلاث مجموعات جديدة من الاستنتاجات:

- أولا، تدل مجموعة البيانات التى درست من أجل هذا التقرير، والتى تغطى ثلاثين عاما وشملت أربعة وتسعين بلدا صناعيا وناميا، على أن للسياسات والقدرة المؤسسية أهميتها فى النمو الاقتصادى والمؤشرات الأخرى المتعلقة بنوعية الحياة، مثل وفيات الأطفال الرضع.
- ثانيا، وسيرا بالدراسة خطوة إلى الأمام، هناك نتائج مسح أجرى خصيصا من أجل هذا التقرير، وتناول أكثر من ٣٦٠٠ شركة محلية فى تسعة وستين بلدا (بما فى ذلك الفروع المحلية للشركات الدولية). وهذه النتائج توفر أيضا دليلا قويا على أن القدرة المؤسسية - أو الافتقار إليها - لها تأثير كبير على النمو والاستثمار.
- والمجموعة الثالثة من النتائج تستكشف كيف أن القدرة المؤسسية لا تؤثر على بيئة دوائر الأعمال فقط ولكن تؤثر أيضا على كل إطار التنمية فى البلد. ونحن إذ نستخدم النتائج المستقاة من المسح المتعلق بالقدرة المؤسسية نبين أن

الشكل ٢ - ١ الدولة والمؤسسات والنتائج الاقتصادية



يتعين أن تمتثل لها كل المنظمات الأخرى، وإنما يجب عليها، بوصفها أيضا منظمة هي نفسها أن تمتثل لتلك القواعد.

وليس من العسير ضرب أمثلة لقدرة الدولة على تحسين نوعية حياة الناس. فابتداءً من المياه النظيفة وأنظمة الصرف الصحي في روما القديمة إلى القضاء على الجدري في هذا القرن، حققت الأعمال العامة في مجالات الصحة والصرف الصحي إنجازات متكررة في ميدان الصحة العامة. وظلت الدولة ردحا طويلا من الزمن تلعب دورا حيويًا في حفز تحقيق مكاسب إنمائية دائمة من خلال توفير البنية الأساسية والأمن والاقتصاد الكلي المستقر. وشبكة الانترنت هي فقط الإنجاز الأخير في سلسلة طويلة من أوجه التقدم العلمي والتقني المرموقة التي أمكن تحقيقها بفضل الدعم الحكومي المبكر والجوهري (الإطار ٢ - ١).

وإذا نحن استوعبنا دروس القرون الماضية فإننا نرى أن الدولة تستطيع تحسين نتائج التنمية بطرق عديدة :

■ من خلال توفير بيئة للاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي تهيئ

الحوافز السليمة للنشاط الاقتصادي الفعال  
■ من خلال توفير البنية الأساسية المؤسسية - حقوق الملكية، والسلم، والقانون والنظام، والقواعد - التي تشجع على تحقيق استثمار كفاء وطويل الأمد،  
■ من خلال توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية والبنية الأساسية المادية اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبخاصة البيئة الطبيعية.

ومع ذلك فإن التاريخ يعلمنا أن الدولة تستطيع أن تسبب أضرارا جسيمة :

■ إن القواعد الخاطئة يمكن أن تثبط بشدة تكوين الثروة. فالدولة مثلا قد تلحق ضررا بالثروة الخاصة من خلال تشويه الأسعار - وذلك مثلا عن طريق رفع قيمة العملة بصورة مغالى فيها، أو إنشاء مجالس للتسويق الزراعي تزيد من تكاليف إنتاج المزارعين ولا تعطيهم مقابل ذلك إلا القليل.  
■ وحتى لو كانت القواعد جيدة في ذاتها، فإن المنظمات العامة -

## الإطار ٢ - ١ إنشاء شبكة الانترنت: مثال عصري للتفاعل المتشعب بين القطاعين العام والخاص

تشكل العمود الفقري للنظام، قدمت مؤسسة العلوم منحًا للجامعات لتشجيعها على تكوين شبكات إقليمية تقوم بتغذية الشبكة؛ ولكنها أبلغت أيضا بأنه يجب أن تصبح معتمدة على نفسها.

وارزادات مشاركة القطاع الخاص بمرور الوقت. وشجعت مؤسسة العلوم شركات نقل البريد الإلكتروني على الانضمام إلى الانترنت. وبدأت الشركات أيضا في إنشاء مرافقها الأساسية الخاصة بها وتضاعف عدد الشركات التي توفر إمكانية الوصول إلى الانترنت. وتسارعت هذه الاتجاهات بإنشاء الجزء الخاص بوسائل الإعلام المتعددة في الانترنت: الشبكة العالمية «World Wide Web» وما حققه من نمو سريع. ويعد أن تطورت هذه الشبكة في معامل «المنظمة الأوروبية للبحوث النووية» في سويسرا - وهي وكالة يدعمها القطاع العام - فإنها استفادت من الباحثين النابغين في الجامعات والشركات محققة انفجارا مدويا آخر في استخدامها: حيث ازدادت مواقعها من ١٣٠ موقعا في تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى أكثر من ٢٣٠ ألف موقع في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وفي ١٩٩٥ حل محل NSFNET نظام تجاري محض. ولا توفر شركات الهاتف الكبرى الآن التسهيلات الأساسية فحسب بل تقدم أيضا لعملائها فرص الوصول إلى الانترنت. ودخلت السوق أيضا شركات البث بالكابل والبث المباشر بالأقمار الصناعية. ولا يزال القطاع العام يشترك في بعض البحوث المتقدمة، ولكن تركيزه تحول الآن إلى مسائل أخرى مثل كيفية الحصول على خدمة منصفة (من خلال قواعد التسعير، مثلا) وضمان حرية التعبير، والحماية من الغش والحفاظ على الخصوصية.

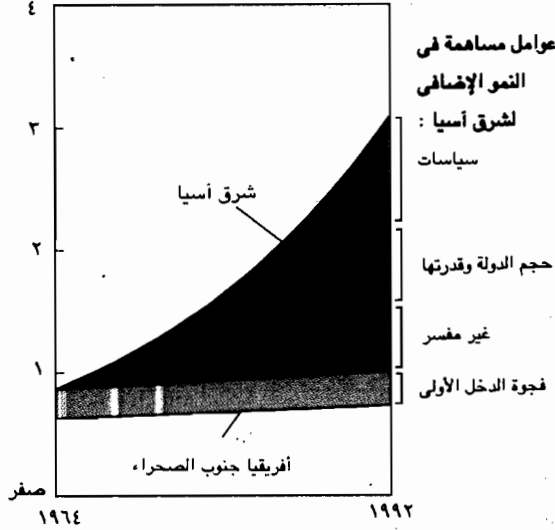
بدأت الأشكال الأولى لما نطلق عليه اليوم اسم «الانترنت» في الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٩. وقد أطلق عليها حينئذ أربانيت. وكانت نظاما لا يضم غير أربعة حاسبات الكترونية مترابطة. ولكن بحلول منتصف عام ١٩٩٦ أصبح من الميسور الوصول إلى الانترنت في ١٧٤ بلدا وفي كل القارات السبعة، وأصبحت تصل فيما بين نحو ١٣ مليونا من أنظمة الحاسبات المضيئة ويرجع أن يصل هذا العدد إلى ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٠٠.

ويرجع الفضل في وجود شبكة أربانيت إلى الاعتبارات الاقتصادية لبحوث الدفاع في الستينات. وكان هدفها الأصلي إيجاد ارتباط بين الحاسبات الالكترونية الحكومية في المواقع المنتشرة على نطاق واسع، وبذلك يمكن تحاشي ازدواج موارد الحاسبات الالكترونية التي كانت باهظة التكاليف في ذلك الوقت. وفي ١٩٦٨ طلبت وزارة الدفاع الأمريكية من ١٤٠ شركة خاصة مقترحات لتصميم وإنشاء أول أربعة مشغلات بنية للرسائل، أو موصلات. ويعد أن تم ذلك أبرمت عقود مع أربع جامعات بارزة مما أدى حينئذ إلى عقد مجموعة حاسمة من البروتوكولات التي استطاعت ربط مختلف شبكات الحاسبات الالكترونية. وهذه البروتوكولات هي التي جعلت إنشاء الانترنت ممكنا فيما بعد.

وتم استكمال هذا الدعم المالي العام بالمشاركة من قبل الهيئات الأكاديمية ودوائر الأعمال والحكومة وعلى رأسها مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية (NSF). وأدت هذه المشاركة في البداية إلى توفير الارتباط بين أقسام علوم الحاسبات الالكترونية بالجامعات، ولكن سرعان ما اتسع تأثيرها وحل نظام NSFNET محل أربانيت في عام ١٩٩٠. وعلاوة على توفير التمويل الحاسم لبنية أساسية فائقة السرعة

## الشكل ٢ - ٢ الحكومة الجيدة هي التي تفسر الفجوة القائمة في الدخل بين شرق آسيا وأفريقيا

نسب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
(آلاف الدولارات الدولية لعام ١٩٨٥)



ملاحظة: تستند النتائج إلى انحدار متغير وظيفي عن الفترة ٦٤ - ١٩٩٢. مع مقارنة الدخل الأولية، والتعليم، والمتغيرات الأخرى. وه السياسات تشير إلى الانفتاح على التجارة والاستثمار وعدم وجود تشوهات في الأسعار والغياب النسبي لعلاوات سعر الصرف في السوق السوداء، والمستويات العالية للتعليم والاستثمار. انظر الملاحظة التقنية. المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استنادا إلى البيانات التي أوردها كوماندر دافودي ولي، ورقة معلومات أساسية.

بغية رفع الاستثمار بدون تمييز بالمثل ليس هو الحل. ولكن حتى الماييس المتطورة لحجم الحكومة لا تخبرنا إلا بجزء من القصة. فكما ذكرنا من قبل، تلعب الحكومات أيضا دورا قياديا في تهيئة البيئة المؤسسية العريضة للسلوك: هيكل الحوافز الذي تستجيب له القوى الاقتصادية. ففقدرة القطاع الخاص على العمل تتوقف بصورة حاسمة على إمكانية الاعتماد على المؤسسات وكفاتها، مثل فرض حكم القانون وحماية حقوق الملكية. وما من شيء من هذه المنافع - والتكاليف - المتعلقة بنوعية الحكومة يحتمل أن يظهر في الحسابات القومية.

ويسعى البحث في هذا القسم إلى إظهار هذا التمييز بين ما تفعله الدولة ومدى كفاءتها في عمله، وذلك بإيضاح كل من محتوى السياسة والقدرة المؤسسية. والشكل ٥ في النظرة العامة يبين تأثير كلا العاملين على نمو الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية عبر عينة عريضة من البلدان الصناعية والنامية. ففي البلدان التي تتسم حكوماتها بضعف القدرة واتباع سياسات غير سليمة، نما

وموظفيها - قد تطبقها بطريقة ضارة. فقد تفرض مثلا على منظمي المشروعات الذين ينشئون أعمالا جديدة أو يعيدون تنظيم أعمال قديمة، تكاليف باهظة للمعاملات في شكل روتين أو رشوة.

■ ولكن قد يكون عدم اليقين هو مصدر أكبر ضرر تلحقه الدولة بالمجتمع. فإذا كانت الدولة تغير القواعد كثيرا، أو لا توضح القواعد التي ستتصرف بموجبها، فإن دوائر الأعمال والأفراد لن يستطيعوا التيقن اليوم مما إذا كان الغد سيكون مربحا أو غير مربح، شرعيا، أو غير شرعي. وحينئذ سيأخذون باستراتيجيات مكلفة لتأمين أنفسهم ضد مستقبل غير متيقن منه وذلك بالدخول، مثلا، في الاقتصاد غير الرسمي أو إرسال رأس المال إلى الخارج - وكل هذا يعوق التنمية.

## النمو الاقتصادي والدولة

يظهر التأثير الضخم للحكومة على التنمية من التفاوت الكبير في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان شرقي آسيا. ففي ١٩٦٠ كان نصيب الفرد من الدخل في كثير من أنحاء شرق آسيا لا يزيد إلا قليلا عنه في أفريقيا. والحكومات في المنطقتين متماثلة في الحجم ولكن ليس في التكوين: فالحكومات الأفريقية كانت تنفق أكثر على الاستهلاك وخاصة على الموظفين العموميين. ولكن بحلول منتصف التسعينات كانت الدول في شرق آسيا أكبر خمس مرات عنها في أفريقيا. وقد تصاعد الاستهلاك الحكومي في أفريقيا، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بمقدار مرة ونصف مرة عنه في شرق آسيا. ومصادر هذا الاختلاف متشعبة ولكن المعتقد بوجه عام أن الأداء المتميز للدولة في شرق آسيا - الحدود التي تضعها لزيادة عدد العاملين بها، وسلامة السياسات التي تتخذها، والكفاءة التي توفر بها الخدمات - أسهم إسهاما كبيرا في حدوث الفجوة المتنامية في نوعية الحياة التي يعيشها المواطن العادي في هاتين المنطقتين من مناطق العالم (الشكل ٢ - ٢).

وبالنظر إلى تأثير حجم الحكومة في النمو الاقتصادي، من المفيد التمييز بين الاستهلاك العام والاستثمار العام (الإطار ٢ - ٢). وقد تبين بوجه عام أنه حين يكون انفاق الحكومة على الاستهلاك مرتفعا جدا فإن هذا يشكل بصورة عامة عائقا للنمو. ويعتبر ذلك بمثابة ضريبة صافية على المجتمع تقابلها منافع قليلة. وعلى نقيض ذلك، فإن بعض أنواع الإنفاق الاستثماري العام، وخاصة الاستثمار في البنية الأساسية، يكون له تأثير إيجابي على النمو، وذلك جزئيا من خلال رفع عائدات الاستثمار الخاص. ولكن الصورة تغدو أكثر تعقيدا عندما نلاحظ أن بعض صور الاستهلاك العام - كمرتبات المدرسين، مثلا، أو مشتريات الدواء - يمكن أن تؤثر على حياة الناس نحو الأفضل، بل ترفع أيضا كفاءة الاستثمار. ومن الواضح أن خفض الاستهلاك دون تمييز



## الإطار ٢ - ٢ قياس الدولة - حجمها، سياساتها، وكفاءتها المؤسسية

إلا كإجمالي يجمع الاستثمارين العام والخاص. ولتيسير المقارنات عبر البلدان على مر الزمن تترجم هذه النسب إلى قيم دولية أو قيم تعادل القوة الشرائية، وهو تحويل غير سليم تماما، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، حيث ينصب جزء كبير من الاستهلاك الحكومي على العمالة الكثيفة. واستخدام الأسعار الدولية فيما يتعلق بهذه البلدان يزيد كثيرا من نسبة الاستهلاك الحكومي. ويتطلب إعطاء صورة أشمل للوجود الاقتصادي للحكومة مقياسا يشمل التدخلات الحكومية الرئيسية من خلال السياسات والمؤسسات، بالإضافة إلى التدخلات المالية. ونحن نلخص أوضاع سياسة الحكومة مع مرور الوقت من خلال الرقم القياسي الذي يجمع ثلاثة مؤشرات رئيسية: انفتاح الاقتصاد (حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي)، والمغالاة في تقييم العملة (سعر صرف السوق السوداء)، والفجوة بين الأسعار المحلية والدولية. ونحاول أيضا تقييم نوعية مكون أساسي للحكومة، وهو البيروقراطية. وهذا التقييم مستمد من إجابات على المسح قدمها مستثمرون أجانب في القسم التالي سنقيم إجابات المستثمرين المحليين»، وتركز على مقدار الروتين المتضمن في أية معاملات، والبيئة المنظمة، ودرجة الاستقلال الذاتي عن الضغط السياسي.

المقياس الشائع لحجم الدولة هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي إنفاق الاقتصاد أو إجمالي الناتج. ولكن هذه البيانات لا تكون شاملة في العادة، كما أن تغطية المنشآت العامة تتسم بالنقص في كثير من البلدان النامية. وهذا المقياس المتعلق بالحجم يتجاهل أيضا بنودا مهمة خارج الميزانية. ونفقات الحكومة ذاتها يمكن تقسيمها إلى نفقات استهلاكية ونفقات استثمارية والاستهلاك الحكومي - الذي يشمل غالبا قوائم الأجور العامة - يعطى مؤشرا ضيقا ولكنه أكثر دقة للمنافع الجارية التي يحصل عليها المستهلكون من الإنفاق الحكومي. والتحويلات، مثل المعاشات أو الاستحقاقات عن العجز، يمكن إدراجها في الإنفاق الحكومي، ولكن التحويلات لا تعدو أن تكون إعادة توزيع للموارد. ومما يزيد الأمور تعقيدا أن القيمة الاسمية والحقيقية للإنفاق تتفاوت تفاوتا كبيرا مع مضى الوقت. وثمة مقياس بديل لحجم الحكومة يتحاشى هذه المشكلات وهو العمالة الحكومية، ولكن هذا المقياس له أيضا نقائصه فهو يتجاهل، مثلا، التغيرات في إنتاجية العاملين في الحكومة.

والنتائج الواردة في هذا الفصل تستخدم البيانات المتعلقة بالاستهلاك الحكومي العيني، لأن ما يهم أساسا هو كيف يؤثر على الأداء تقسيم الناتج عبر الخدمات العامة والخاصة. وقد استخدمنا أيضا المعلومات المتعلقة بالاستثمار المادي، ولكن ذلك لا يتاح عادة

الحكومة مستقبلا. ولذا فإن السياسات الجيدة، على غرار تلك التي اتبعتها مؤخرا كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، يمكن أن تؤدي إلى زيادة نمو نصيب الفرد من الدخل بحوالي ١.٤ في المائة سنويا. ومثل هذا البلد إذا كان قد بدأ بمتوسط للدخل يبلغ ٦٠٠ دولار في ١٩٦٥ فسيزيد هذا الدخل إلى ٩٠٠ دولار بعد ثلاثين عاما. ولكنه يمكن أن يرتفع أكثر باتباع سياسات سليمة بالإضافة إلى وجود مؤسسات قوية. والدرس المستفاد هو أنه لا يجوز للمصلحين أن ينصب اهتمامهم فقط على تحسين السياسات، بل ينبغي لهم أيضا أن يبحثوا عن سبل لتقوية البيئة المؤسسية التي تعمل تلك السياسات في نطاقها.

ورغم أهمية نمو الدخل فإنه ليس إلا واحدا من مقاييس عديدة لتحقيق الرفاه. واهتمامنا بالنطاق الواسع من العوامل التي تجعل الناس أفضل حالا أو أسوأ حالا، يوحى بأن الحكم على أداء البلدان يجب أن يكون على ضوء معايير أخرى للرفاه، مثل وفيات الأطفال الرضع. فالمؤسسات الحكومية ذات النوعية العالية تخفض معدل وفيات الأطفال الرضع عن طريق تحسين النتائج التي تتحقق في مقابل مبلغ معين من الإنفاق الاجتماعي. ومن ثم

نصيب الفرد من الدخل بمعدل متوسط يبلغ نحو نصف في المائة فقط سنويا. وعلى العكس ففي البلدان ذات القدرة القوية والسياسات الجيدة زاد نصيب الفرد من الدخل بمعدل متوسط يبلغ نحو ٢ في المائة سنويا. وخلال ثلاثين عاما أحدثت هذه الفروق في نمو الدخل تفاوتات كبيرة في نوعية حياة الناس. فالبلد الذي كان متوسط نصيب الفرد فيه من الدخل ٦٠٠ دولار في عام ١٩٦٥ (على أساس دولارات تعادل القوة الشرائية الدولية)، ويعاني من سياسات مشوهة وقدرات مؤسسية ضعيفة، لابد أن يصل بعد ثلاثين عاما إلى متوسط دخل لا يتجاوز ٦٧٨ دولارا فقط بأسعار عام ١٩٦٥. ومن ناحية أخرى، فإن بلدا يتمتع بقدرة مؤسسية قوية وسياسات جيدة قد يصل إلى أكثر من ضعف دخله السابق ليصبح ١٤٥٦ دولارا بأسعار عام ١٩٦٥. وقد حقق كثير من بلدان شرق آسيا حتى ما هو أفضل من ذلك.

وتستطيع السياسات الجيدة في حد ذاتها تحسين النتائج. ولكن المنافع تتضاعف حينما تكون القدرات المؤسسية عالية أيضا، أي حين يتم تنفيذ السياسات والبرامج بطريقة أكثر كفاءة وحين يكون لدى الموظفين والمستثمرين يقين أكبر بشأن أعمال

اهتمام منظمي المشروعات. فبعض أشكال الفساد تؤدي إلى قدر كبير من عدم اليقين والمخاطر، في حين أن البعض الآخر قد يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر ويكون أثره كثر العملة سريعة التداول. وكما قال أحد منظمي المشروعات، «هناك نوعان من الفساد. الأول هو الذي تدفع فيه الثمن المتفق عليه وتأخذ ما تريد. والثاني هو الذي تدفع فيه الثمن الذي وافقت عليه وتذهب إلى المنزل وتظل يقظا كل ليلة وقد استحوذ عليك الهم متسائلا إذا كنت ستحصل على ما تريد أم أن شخصا ما سوف يبتزك بشأته» وأفضل وسيلة لفهم المشكلات التي تعوق تنمية القطاع الخاص هي سؤال منظمي المشروعات مباشرة.

ولهذا الغرض تم إجراء مسح واسع النطاق للقطاع الخاص من أجل هذا التقرير. والهدف من ذلك هو التعرف على مجموعة كاملة من حالات عدم اليقين التي يواجهها منظمو المشروعات، ووضع مقياس شامل لمصداقية القواعد في بلد ما. وقد أظهرت الإجابات أن المستثمرين في القطاع الخاص في كثير من البلدان يعطون للدولة في الواقع درجات ضعيفة جدا فيما يتعلق بالمصداقية.

**المصداقية: كيف ينظر مستثمرو القطاع الخاص إلى الدولة**  
شمل مسح القطاع الخاص تسعة وستين بلدا و ٢٦٠٠ شركة. وقد سئل منظمو المشروعات عن تقييمهم الذاتي لمختلف جوانب الإطار المؤسسي في بلادهم، بما في ذلك ضمان حقوق الملكية، وإمكانية التنبؤ بالقواعد والسياسات، وإمكانية الوثوق بالقضاء، والمشكلات المتعلقة بالفساد والسلطة التقديرية للجهاز الحكومي والاختلالات الناجمة عن التغييرات في الحكومة.

وأحيانا يكون مصدر عدم اليقين هو عدم استقرار القواعد التي تخضع لها الشركات. وثمة مؤشران تضمنهما المسح وهما :

**إمكانية التنبؤ بصنع القواعد:** المدى الذي يتعين فيه على منظمي المشروعات التصدي للتغيرات غير المتوقعة في القواعد والسياسات التي ليس لهم رأى فيها.

■ وأوضح المسح أن منظمي المشروعات في بعض أنحاء العالم يعيشون في خوف دائم من مفاجآت السياسة. ففي كومنولث الدول المستقلة أبلغ نحو ٨٠ في المائة من منظمي المشروعات أن التغيرات غير المتوقعة في القواعد والسياسات تؤثر على أعمالهم تأثيرا خطيرا. وفي أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، أعرب نحو ٦٠ في المائة من منظمي المشروعات عن نفس هذه الشكوى. وعلى نقيض ذلك فإنها في البلدان الصناعية وفي جنوب آسيا وجنوبها الشرقي لم يذكر غير نحو ٣٠ في المائة من الذين سئلوا بشأن هذا الموضوع أن هذه المسألة تمثل مشكلة بالنسبة لأعمالهم (الربع الأعلى الأيسر من الشكل ٢ - ٣). ويرجع جانب كبير من عدم إمكانية التنبؤ بتغيرات القواعد إلى أن

فإن قدرة الدولة لها دور مهم في نوعية حياة البشر عموما - وليس مجرد سرعة نمو الدخل. وهذا يفسر كيف أن بلدانا في نفس مستوى الدخل يمكن أن تكون لديها مؤشرات مختلفة على نطاق واسع لنوعية الحياة، وكيف أن بلدا مثل سرى لانكا لا يزيد فيه معدل وفيات الأطفال الرضع عن ١٨ لكل ألف مولود حي، في حين أن بعض البلدان ذات نصيب الفرد الأعلى من الدخل بلغت فيها وفيات الأطفال الرضع معدلات أكبر بكثير: ٦٧ من بين كل ألف مولود حي في مصر، و٦٨ في المغرب مثلا. وينشأ الفارق عن مقدار الإنفاق الاجتماعي وكذلك العناية التي تؤدي بها الخدمات.

### تحسين فهم القدرة المؤسسية: وجهة نظر المستثمر الخاص

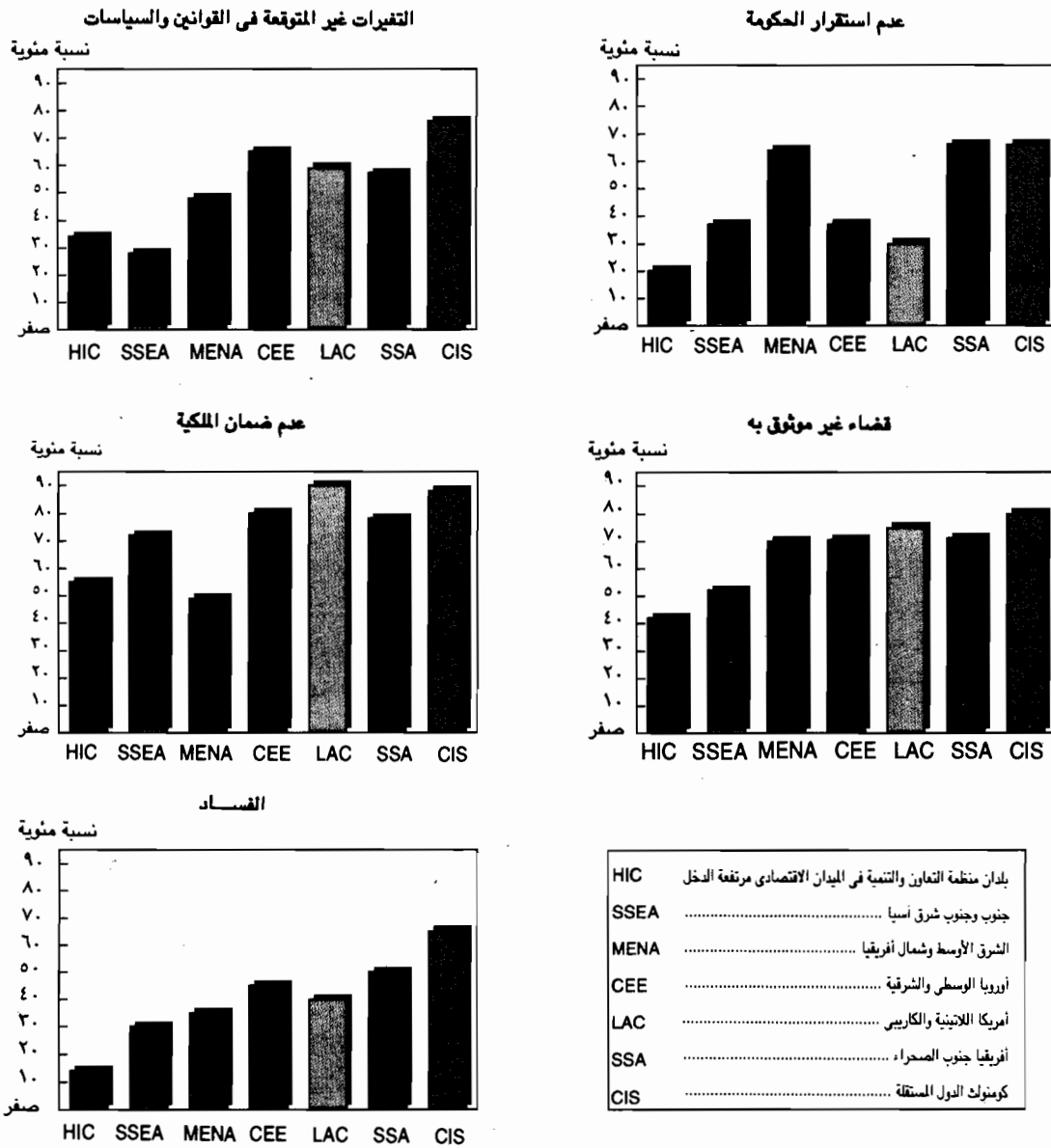
سبق أن أوضحنا في هذا الفصل أن دلالة قدرة الدولة - إلى جانب قدرتها على تيسير العمل الجماعي - هي قدرتها على وضع القواعد التي تدعم الأسواق وتسمح لها بأداء وظائفها. ومع أن الترتيبات التي يضعها القطاع الخاص تستطيع أحيانا استكمال حقوق الملكية والتعاقد، فإنها لا تستطيع أن تتجاوز هذا المدى في تطوير الأسواق. ويتعين على الحكومات بالطبع أن تفعل ما هو أكثر من وضع قواعد سليمة للعبة، إذ عليها أيضا أن تتأكد من تنفيذ هذه القواعد بطريقة متسقة وأن القوى الفاعلة الخاصة - دوائر الأعمال والعمال والروابط التجارية - تستطيع أن تكون على ثقة بأن هذه القواعد لن يجرى تغييرها بين يوم وليلة. فالدول التي تغير القواعد كثيرا وبصورة لا يمكن التنبؤ بها، والدول التي تعلن عن إجراء تغييرات ولكن تفشل في تنفيذها، أو تفرض القواعد بطريقة تعسفية سوف تفقد مصداقيتها وسوف تعاني الأسواق نتيجة لذلك.

ما مدى قدرة الحكومات على توفير القواعد ذات المصداقية التي تعزز تنمية الأسواق؟ من الصعب تقديم أدلة قاطعة في هذا الصدد. وبداية فإن المصداقية صعبة القياس: فهي تتوقف على المفاهيم كما تتوقف على الحقائق الثابتة. وقد يظن المرء لأول وهلة أن عدد المرات التي قام فيها بلد بتغيير حكومته ربما يكون مؤشرا جيدا على درجة عدم اليقين بشأن قواعد السوق، ومن ثم على مصداقية الحكومة. ومع ذلك فإن دوائر الأعمال في تايلند ترى بوجه عام أن بيئتها مستقرة نسبيا رغم الانقلابات والتغييرات العديدة في الحكومة. وبالمثل فإن بيئة دوائر الأعمال يمكن أن تكون شديدة القلب ويتعذر التنبؤ بها حتى ولو لم تتغير الحكومة. وقد صادف منظمو المشروعات في بيرو مشكلات قاسية تتعلق بعدم المصداقية في الثمانينات لأن القواعد كانت تسن بعجلة وتنفذ بمرسوم رئاسي، وسرعان ما يتم تغييرها بعد ذلك في كثير من الأحيان.

ومقاييس الفساد قد ينظر إليها على أنها دلالة أخرى جيدة على مصداقية الحكومة. ولكن التقديرات المبسطة بشأن الفساد، مثل مقاييس عدم الاستقرار السياسي، قد لا تستحوذ على

## الشكل ٢ - ٣ المؤسسات الموثوق بها تحقق للدول مصداقيتها

أعرب الذين ردوا على المسح عن عدم رضائهم عن:



ملاحظة: النتائج مستقاة من مسح تناول أكثر من ٣٦٠٠ شركة في تسعة وستين بلدا صناعيا وناميا في ١٩٩٦. والمناطق مدرجة من اليسار إلى اليمين وفقا للرقم القياسي لمصداقيتها العامة (انظر الاطار ٢ في النظرة العامة). جنوب وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل كلاً منها ثلاثة بلدان فقط، وللحصول على مزيد من التفاصيل انظر الملاحظة التقنية بشأن مسح القطاع الخاص. المصدر: برونيتي وكيسونكو وفيدر، ورقة معلومات أساسية (ب).

الوسطى والشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء، في حين أن منظمي المشروعات في آسيا (حتى الصغار منهم) ذكروا أنه يتم إطلاعهم جيدا، بل بصورة أفضل عن نظرائهم في الدول الصناعية. ولعله ليس من المستغرب أن المسح أظهر أيضا أن

الشركات لها دور صغير أو لا دور لها على الإطلاق في عملية صنع القرار في الدولة؛ بل أنها لا تخطر حتى بالتغيرات المهمة في القواعد قبل أن يتم اتخاذها. وهذه المشكلة تبسو قاسية بوجه خاص في كومنولث الدول المستقلة وبلدان أوروبا

كبيرة بالنسبة لنشاطهم في مجال الأعمال (المربع الأوسط إلى اليمين في الشكل ٢ - ٣). ومما يثير القلق أن منظمي المشروعات في معظم المناطق يؤكدون أن هذه المشكلات تزايدت خلال السنوات العشر الأخيرة.

*التحرر من الفساد:* ما إذا كان مألوفاً أنه يتعين على منظمي المشروعات في القطاع الخاص دفع مبالغ إضافية غير قانونية من أجل إنهاء أعمالهم، وما إذا كانوا يشعرون، بعد دفع الرشوة، بالخوف من الابتزاز من قبل موظف آخر.

■ أكد المسح أن الفساد مشكلة مهمة - وواسعة الانتشار - بالنسبة للمستثمرين. وإجمالاً فقد ذكر أكثر من ٤٠ في المائة من منظمي المشروعات أنهم دفعوا رشاً من أجل إنهاء أعمالهم باعتبار أن ذلك مسألة معتادة. وفي البلدان الصناعية بلغ هذا الرقم ١٥ في المائة، وفي آسيا نحو ٣٠ في المائة، وفي كومنولث الدول المستقلة أكثر من ٦٠ في المائة (المربع الأسفل من الشكل ٢ - ٣). وعلاوة على ذلك فإن أكثر من نصف الذين أجابوا على الاستبيان في أنحاء العالم لم يعتبروا الرشوة ضماً بأن الخدمة الموعودة سوف يتم تنفيذها، ويعيش الكثيرون في خوف من أن يطلب منهم موظف آخر دفع المزيد من المال.

#### *الافتقار إلى المصدقية يؤدي إلى خفض الاستثمار والنمو وعائد مشروعات التنمية*

حين لا يؤمن القطاع الخاص بأن الدولة ستنفذ قواعد اللعبة فإنه يرد على ذلك بطرائق متنوعة تؤدي كلها إلى تدهور الأداء الاقتصادي. فالسلطة القضائية غير الموثوق بها ترغم منظمي المشروعات على الاعتماد على اتفاقات غير رسمية وعلى آليات للانفاذ غير رسمية. والبيروقراطية الفاسدة التي يسمح لها بحرية التقدير بأكثر مما ينبغي تخلق حوافز للبحث عن الربح أكثر من العمل في النشاط الإنتاجي. والبيئة التي تسود فيها الجريمة وتفتقر فيها حقوق الملكية للأمان تدفع منظمي المشروعات إلى الاستعانة بوكلاء الأمن من القطاع الخاص أو ترغمهم على دفع أموال إلى الجريمة المنظمة طلباً «للمحماية»، وهذا إذا لم تدفعهم إلى التخلي عن أعمالهم كلية.

إن الاستثمار يعاني من مصاعب لأن منظمي المشروعات يعزفون عن الإلتزام باستثمار موارد في البيئات المتقلبة والتي يسودها عدم اليقين، وخاصة إذا كان من الصعب استرداد هذه الموارد إذا أصبحت البيئة غير مواتية. وحيثما تفتقر حتى الأنواع الأساسية للملكية إلى الحماية فإن المستثمرين ينقلون مواردهم إلى بلدان أخرى أو يستثمرونها في مشروعات تعطي عائدات أقل ولكنها تتطلب التزاماً رأسمالياً أقل. ولذا فإن التجارة والخدمات ربما تكون قادرة على البقاء حتى في بيئات قليلة المصدقية، ولكن لا يرجح أن تزدهر فيها الصناعة، وخاصة المشروعات ذات

الشركات الصغيرة تكون عادة أقل معرفة باللوائح الجديدة وأقل مشاركة في صياغتها، ومن ثم أكثر عرضة لمفاجآت السياسة.

*النظرة إلى الاستقرار السياسي:* ما إذا كانت التغيرات في الحكومة (دستورية أو غير دستورية) يصحبها عادة مفاجآت بعيدة المدى في السياسة يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على القطاع الخاص.

■ يشعر منظمو المشروعات في كثير من المناطق أن الإطار المؤسسي لا يحظى بحماية كافية للسمود أمام التغيرات التي تطرأ على الحكومة بدون أن تترتب على ذلك اختلالات خطيرة. ففي كومنولث الدول المستقلة وأفريقيا والشرق الأوسط ذكر أكثر من ٦٠ في المائة من منظمي المشروعات أنهم يخشون دائماً التغيرات الحكومية وما يصحبها عادة من مفاجآت السياسة المؤلمة (المربع الأعلى الأيمن من الشكل ٢ - ٣).

وقد لا يتعلق عدم اليقين بالقواعد ذاتها بقدر ما يتعلق بالطريقة التي تنفذ بها. وكانت المؤشرات في هذا الصدد هي:

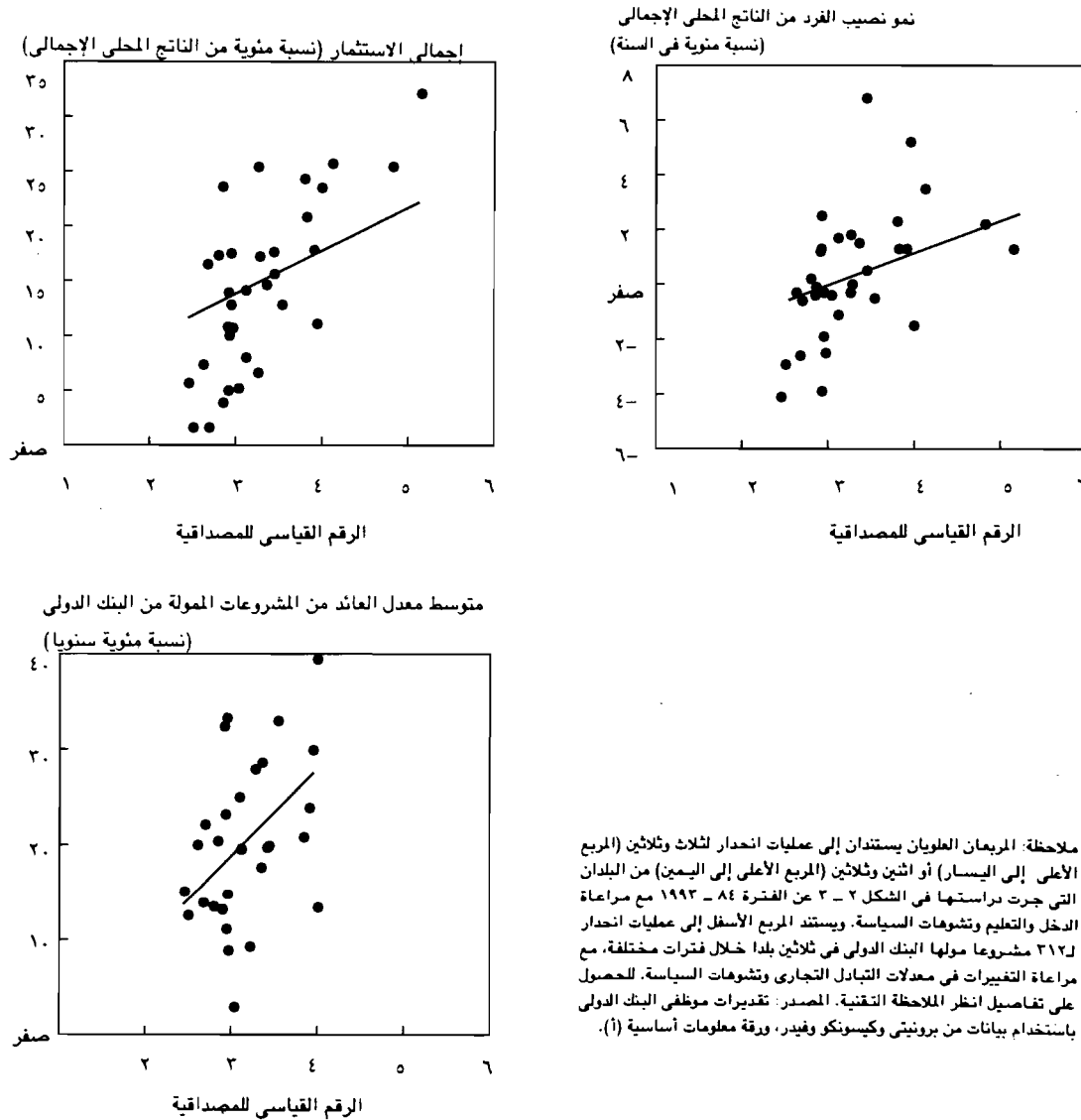
*الجريمة ضد الأشخاص والممتلكات:* ما إذا كان منظمو المشروعات على ثقة بأن الحكومة سوف تحميهم وتحمي ممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية، وما إذا كانت السرقة وغيرها من أشكال الجريمة تمثل مشكلة خطيرة لأعمالهم.

■ شكوا منظمو المشروعات في كثير من البلدان من الافتقار حتى إلى أهم أشكال البنية الأساسية المؤسسية اللازمة لاقتصاد السوق. وقد أدرجت الجريمة والسرقة، في سائر أنحاء العالم، كمشكلتين خطيرتين تؤديان إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال وزيادة كبيرة. ويبدو أنه يسود فراغ مؤسسي تام في بعض البلدان، مما يؤدي إلى الجريمة والعنف وعدم ضمان حقوق الملكية بوجه عام. وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وكومنولث الدول المستقلة ووسط وشرق أوروبا ذكر نحو ٨٠ في المائة من منظمي المشروعات أنه ليس لديهم ثقة بأن السلطات يمكن أن تحمي أشخاصهم وممتلكاتهم من المجرمين (المربع الأوسط الأيسر من الشكل ٢ - ٣).

*إمكانية الاطمئنان إلى تنفيذ أحكام القضاء:* ما إذا كانت السلطة القضائية تفرض القواعد بصورة تحكيمية، وما إذا كان عدم إمكانية التنبؤ بذلك يمثل مشكلة بالنسبة لأداء الأعمال.

■ إن السلطة القضائية التي تمارس مهامها جيداً تعتبر ركيزة أساسية لحكم القانون. ولسوء الحظ يبدو أن هذا هو الاستثناء في كثير من البلدان وليس القاعدة. وفي البلدان النامية ذكر أكثر من ٧٠ في المائة من منظمي المشروعات أن عدم إمكانية التنبؤ بموقف السلطة القضائية يمثل مشكلة

## الشكل ٢ - ٤ المصداقية المكتسبة والأداء الاقتصادي يسيران جنباً إلى جنب



والتحول من بيئة ذات مصداقية منخفضة إلى بيئة ذات مصداقية عالية يحقق فرقاً كبيراً في النمو. والمصداقية المنخفضة قد تساعد أيضاً في تفسير لماذا لا يحقق كثير من البلدان الاستجابة المتوقعة من القطاع الخاص بعد تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي.

وأخيراً فإن مصداقية القواعد لا تؤثر فقط على بيئة الأعمال، ولكنها تؤثر أيضاً على البيئة اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية. ونفس العوامل - الجريمة، والفساد، وعدم اليقين بشأن السياسات، وسلوك القضاء - تؤثر على نتائج كل هذه المشروعات. ومن أسباب ذلك أن هذه الهواجس هي جزء أساسي من أية بيئة

التكنولوجية العالية. ويحدث نفس التشوه حين يختار الموهوبون أن يصبحوا مفتشى ضرائب أو موظفين في الجمارك بدلاً من أن يتعلموا ليصبحوا مهندسين. ولذا فإن المصداقية لا تؤثر على مستوى الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فقط ولكن تؤثر أيضاً في نوعيته. ونتيجة لذلك فإن النمو يعاني في البيئة قليلة المصداقية. ويبين المربعان العلويان من الشكل ٢ - ٤ كيف ترتبط المصداقية بالاستثمار والنمو في البلدان التي جرى فيها المسح خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥. وبعد مراعاة المتغيرات الاقتصادية الأخرى فإن البلدان ذات المصداقية العالية، كانت معدلات الاستثمار فيها أعلى كثيراً من البلدان المنخفضة المصداقية:

مسألة تتعلق بالاختيار بين الدولة والسوق. فكما أوضح هذا الاستعراض الوجيز للشواهد المتعلقة بالارتباط بين المؤسسات والتنمية، فإن الأمرين مرتبطان بصورة لا انفصام فيها. فالبلدان فى حاجة إلى أسواق لكى تنمو، ولكنها فى حاجة إلى مؤسسات دولة قادرة لاستحداث أسواق.

وينبغى للمصلحين فى أنحاء العالم تطبيق هذا الدرس بإعادة تركيز الانتباه على القدرة المؤسسية. والمهمة عاجلة بوجه خاص فى كثير من البلدان النامية، حيث توجد حكومات ضعيفة وتعسفية تغذى أوجه عدم اليقين التى جعلت الأسواق فى حالة ضعف وتخلف. والبلدان التى تعاني من هذا الفراغ المؤسسى تواجه مخاطر تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية. وثمة أيضا خطر عدم الرضا عن الدولة - سواء تم التعبير عنه من خلال الاحتجاج الاجتماعى أو هروب رؤوس الأموال أو صناديق الاقتراع - وهو خطر يؤدى إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية حتى بدرجة أكبر.

إن قدرة الدولة - أى استطاعتها توفير السلع والخدمات الجماعية بأقل تكلفة - لها أهمية محورية فى توفير إطار مؤسسى سليم للتنمية. وكما رأينا فإن كثيرا من البلدان النامية بدأت انطلاقها فى هذا الصدد من قاعدة منخفضة جدا. ولكن قدرة الدولة على توفير الدعم المؤسسى الذى تتطلبه التنمية يمكن تحسينها مع مضى الوقت، من خلال ملازمة دور الدولة مع قدرتها، ومن ثم إعادة بناء هذه القدرة بالتركيز على الحوافز التى تحرك سلوك الدولة. وسنعود إلى هذه القضايا فى البابين الثانى والثالث..

تعاقدية. فإذا كان الفساد يؤثر على القطاع الخاص فإنه من المرجح أن يؤثر على نتيجة مشروعات التنمية أيضا. وثمة سبب آخر وهو أن الكثير من المشروعات العامة ينفذها مقاولون من القطاع الخاص يخضعون، فى بيئة ضعيفة المؤسسات، لنفس مشكلات السلوك التى تؤثر على الشركات الخاصة. فالمقاول يرسو عليه مشروع ويدفع مبلغا من المال لموظف مرتشى ثم يحصل على مزيد من المشروعات بصرف النظر عما آل إليه المشروع الأول. والاختلاسات والسرقة ومشكلات التنفيذ هى أوسع انتشارا فى كثير من المشروعات العامة عنها فى القطاع الخاص. ونتيجة لذلك يتأخر تنفيذ كثير من المشروعات بسبب تجاوز التكلفة.

ويبين المربع الأسفل فى الشكل ٢ - ٤ الارتباط بين مصداقية الحكومة ومعدلات العائد لـ ٣١٢ من مشروعات التنمية فى ثلاثين بلدا. وفى المتوسط، وفى البلدان التى تتسم ببيئة قليلة المصداقية تكون معدلات العائد أعلى منها فى البلدان ذات البيئة العالية المصداقية. وهذه النتائج تأخذ فى الحسبان الاختلافات فى السياسة الاقتصادية والعوامل الأخرى المتعلقة بالمشروعات وخصائص البلد. والدرس المستفاد، مرة أخرى، هو أن المؤسسات تحدث فرقا ضخما فى نتائج التنمية. ورؤية نابليون، التى استشهدنا بها فى بداية هذا الفصل، مازالت صادقة اليوم كما كانت فى سنة ١٨١٥.

### خيارات استراتيجية: تجدد التركيز على القدرة المؤسسية للدولة

إن التوصل إلى فهم أوضح للمؤسسات والقواعد التى تسود الأسواق يبين خطأ التفكير القائل بأن استراتيجية التنمية هى



إن الدولة ذات الكفاءة كما بينه الباب الأول هي التي توفر العناصر الحيوية للتنمية. وهذا الجزء من التحرير يؤكد أن الحكومات تحقق نتائج أفضل إذا التزمت بأهداف واقعية فيما تريد إجازة، وعليها أن تسعى لأن يكون ما تفعله - والطريقة التي تفعله بها - ملائمة لقدراتها المؤسسية وليس لنموذج مثالي.

وحيثما يكون سجل الحكومة في الإخفاق طويلا ثم تبحث عن مواءمة أفضل بين دور الدولة وقدراتها فإن ذلك قد يبدو وكأنه وصفة ترمى إلى تفكيك الدولة كلية. لكن تنمية الحقوق دون دولة تؤدي مهامها ليس بالخيار السليم. والسبيل كما أوضح الفصل الثالث أن نركز على مسألة وضع الأولويات إذ أن الدولة في كثير من البلدان النامية لا تزال غير قادرة على ضمان الأسس الاقتصادية والاجتماعية، أي إرساء أسس احترام القانون وتوفير بيئة من السياسات الحميدة (والمستقرة)، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهيئة بعض الحماية للمستضعفين. وهي في نفس الوقت تبالغ في توفير كثير من السلع والخدمات التي تستطيع الأسواق الخاصة والمؤسسات بظرفية تقديمها بدلا منها. ولكي تتحقق التنمية ينبغي لهذه الحكومات التحديد للاستراتيجيات

في الفصل الرابع كيف تستطيع الحكومات أن تحقق المواءمة الصحيحة بين التنمية والبيئة. في مجال ثان للسياسة حيث يؤدي سلوك الدولة حتما إلى حدوث فرق بين نتائج التنمية، مثل التنظيم والتحرير والسياسات الصناعية الرامية إلى تعزيز الأسواق، فالأسواق والمجتمع في حاجة إلى التنظيم الفعال لأنشطة معينة.



وهى تستفيد من ذلك. ولكن الكثير من الدول تقوم بكبت تنمية القطاع الخاص من خلال المغالة فى التنظيم. أو باحتكار قطاعات كبيرة من الاقتصاد فى محاولة للقيام بتدخلات استراتيجية متشعبة فى الصناعة تتجاوز قدرتها المؤسسية. وفى هذه الظروف سيحقق إلغاء القيود اللائحية والخصخصة. والنُّهج الأقل تشدداً فى التنظيم والدعم الصناعى مكاسب كبيرة وسريعة.

وهذه الفصول تتضمن أربع رسائل أساسية لصانعى السياسة:

■ ينبغى للدول على كافة مستويات القدرة المؤسسية أن تحترم وتدعم وتستفيد من المبادرات الخاصة والطوعية والأسواق التنافسية.

■ ينبغى للدول ذات القدرات المؤسسية الضعيفة أن تركز على توفير السلع والخدمات العامة التى لا تستطيع الأسواق توفيرها (والتي توفرها المبادرات الجماعية الطوعية بطريقة منقوصة) وكذلك السلع والخدمات التى لها آثار خارجية إيجابية كبيرة. مثل حقوق الملكية. والمياه المأمونة. والطرق. والتعليم الأساسى.

■ ان للمصادقية أهمية حيوية فى تحقيق النجاح. وينبغى أيضا للدول ذات القدرة المؤسسية الضعيفة أن تركز أيضا على أدوات صنع السياسة والتنفيذ التى تعطى للشركات والمواطنين الثقة بأن موظفى الدولة والهيئات لن يتصرفوا بصورة حكومية وأنهم سيعملون فى نطاق وسائلهم المالية.

■ إن المواءمة بين الدور والقدرة هى عملية دينامية. وحين تتطور القدرة المؤسسية فإن الدول تستطيع القيام بمبادرات جماعية أكثر صعوبة (لتعزيز الأسواق. مثلا) واستخدام أدوات فى العمل الجماعى أكثر فعالية ولكنها أيضا أصعب فى إدارتها مثل الأدوات التنظيمية المتقدمة.

# تأمين الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية

تفعل ذلك. وكما يبيّن الإطار ٣-١، تتعرّض الشركات الخاصة فى مناطق نامية عديدة بشكل خطير للقيود الناجمة عن غياب المهام الحكومية الأساسية التى من قبيل حماية الملكية الخاصة. ويقع جانب كبير من اللوم على عاتق المعوقات المؤسسية. وسيكون من الصعب التغلّب عليها. ومع ذلك يمكن أن تتاح فرص للإصلاح وأن تتّسع حتى فى أشدّ البيئات قسوة. ومن الأفكار الرئيسية المطروحة فى هذا الفصل أن مجرد حدوث تحوّل متواضع فى أولويات السياسة العامة لصالح أبسط الأساسيات يمكن أن يحقّق الكثير فى تصحيح مسار الاقتصادات التى عانت من الركود لوقت طويل. وسنتناول فى الفصل الرابع شتّى النُهج المتعلقة بدور الحكومات فى توفير حماية بيئية فعّالة.

## إرساء القاعدة الأساسية للقانون وحقوق الملكية

تقوم الأسواق على قاعدة من المؤسسات. وتعتبر بعض المنافع العامة التى تتيحها هذه المؤسسات - شأنها شأن الهواء الذى نستنشق - من الأمور الأساسية للغاية للحياة الاقتصادية اليومية بحيث تمضى دون أن يلحظها أحد. ونحن لا نرى ما لهذه المنافع من أهمية لعملية التنمية إلا عند افتقادها، كما هو الحال فى بلدان نامية عديدة اليوم. ولا يمكن أن تقوم الأسواق بأداء مهامها بدون أن تتوفر لها مبادئ النظام الاجتماعى المدعوم بالمؤسسات.

## ظاهرة الاستهانة بالقانون

لا تستطيع الأسواق أن تقطع شوطاً كبيراً فى التطوّر بدون وجود حقوق فعّالة للملكية. ولا يمكن أن تكون حقوق الملكية فعّالة إلا عندما تستوفى الشروط الثلاثة التالية: أولاً، توفير الحماية من السرقة والعنف وأعمال السلب الأخرى. ثانياً، توفير الحماية من الإجراءات الحكومية التعسّفية - التى تتراوح بين اللوائح

**ينبغي** للدول الضعيفة أن تكيف طموحاتها بما يتواءم مع قدراتها، غير أن هناك بعض المهام لا مفر منها. ويتمثّل التحديّ الذى يناقشه هذا الفصل فى إيجاد السبل التى تستطيع بها الدول - حتى ما كان منها ذا قدرة ضعيفة نسبياً - أن تؤدّى هذه المهام الأساسية للحكومة أداءاً صحيحاً. وهناك خمسة عناصر حاسمة للتنمية المستدامة التى يشارك فيها الجميع للإقلال من الفقر، وهى:

- وجود قاعدة أساسية من القانون.
- وجود بيئة حميدة للسياسة العامة، بما فى ذلك استقرار الاقتصاد الكلى.
- الاستثمار فى البشر وفى البنية الأساسية.
- حماية المستضعفين.
- حماية البيئة الطبيعية.

وما فتئت أهمية هذه الأساسيات لعملية التنمية تلقى قبولاً واسعاً منذ وقت طويل. إلّا أن هناك رؤى نافذة آخذة فى الظهور، كما هو مبين أدناه، تتعلق بالتشكيلة الملائمة من الأنشطة السوقية والحكومية الرامية إلى تحقيق هذه الأساسيات. فقد بات واضحاً الآن أكثر من أى وقت مضى أن الأسواق والحكومات يكمل بعضهما بعضاً، وأن العمل الحكومى يمكن أن يكون حيويّاً فى إرساء القواعد الأساسية المؤسسية للأسواق. كما ازداد وضوح أن الإيمان بقدرة الحكومات على مواصلة اتباع السياسات الجيدة يمكن أن تكون له نفس أهمية تلك السياسات ذاتها فى جذب الاستثمار الخاص.

وكان سجلّ إنجازات البلدان النامية فى إدارة هذه الأساسيات مختلطاً. فقد استطاعت بلدان عديدة فى شرق آسيا - بالإضافة إلى آخرين فى أماكن أخرى مثل بوتسوانا وشلّى وموريشيوس - أن تنجز عملاً طيباً. إلّا أن هناك بلداناً أخرى لم

## الإطار ٣ - ١ أوجه الضعف في الأساسيات تضر بالشركات في كل أرجاء العالم

■ كما أن المشاكل المتصلة بالسياسة العامة، خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب وحركة الأسواق المالية تحتل مرتبة عالية (باستثناء أمريكا اللاتينية). غير أنه يتعذر القول من واقع نتائج المسح وحده ما إذا كانت هذه التصورات واسعة الانتشار تعبر عن وجود رغبة عامة لدى الشركات في دفع ضرائب أقل والحصول على قروض أكثر بأسعار فائدة أدنى، أم أنها دليل على وجود أوجه نقص أساسى في السياسة العامة. وأكثر بلاغة في دلالته ذلك التصور السائد في بلدان كومنولث الدول المستقلة بأن عدم استقرار السياسة العامة يمثل قيداً رئيسياً.

■ يبرز ضعف البنية الأساسية كقيد رئيسى في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه من بين أهم ثلاثة قيود في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء.

الأساسيات اللازمة للسماح للشركات بأن تباشر مهامها في تكوين الثروة غير موجودة في بلدان عديدة. وقد طُلب في المسح الذى أجرى بين أصحاب الأعمال الموصوف في الفصل الثانى من الشركات أن تحدد درجة الأهمية النسبية لثمانى عقبات تعوق النشاط الاقتصادى، وأن تحدد كذلك الجوانب التى تحتاج إلى التحسين أكثر من غيرها فى العمل الحكومى. وكما يبين الجدول أدناه نجد ما يلى:

■ تحتل العقبتان المرتبطتان بعدم الاطمئنان إلى حقوق الملكية والتعرض لإجراءات تعسفية - الفساد والجريمة - أعلى مرتبة بين أهم ثلاث عقبات تنتشر فى كل مكان باستثناء بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى. ولا يظهر التنظيم الإدارى بشكل مباشر كعقبة كبرى.

## تقدير الشركات لترتيب العقبات التى تعوق ممارسة الأعمال

أسوأ تقدير = ١

العقبة	أفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية والكاريبي	شرق آسيا وجنوبها	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	رابطة الدول المستقلة	أوروبا الوسطى والشرقية	منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل
حقوق الملكية	١	١	٣	٢	٣	٣	٥
الفساد	١	١	٣	٢	٣	٣	٥
الجريمة والسرقة	٥	٣	٨	٨	٤	٦	٦
التنظيم	٨	٨	٧	٧	٨	٨	٤
السياسة العامة	٢	٥	٢	٣	١	١	١
الضرائب	٦	٤	٥	٤	٥	٢	٢
التمويل	٤	٧	٤	٦	٦	٤	٨
التضخم	٧	٦	٦	٥	٢	٧	٧
عدم استقرار السياسة العامة	٣	٢	١	١	٧	٥	٣
الاستثمار العام							
البنية الأساسية الضعيفة							

المصدر: المسح الذى أجرى عن القطاع الخاص لهذا التقرير.

الشركات القائمة فى سبع وعشرين بلداً من البلدان التسع والستين التى شملها هذا المسح - بما فى ذلك أكثر من ثلاثة أرباع بلدان كومنولث الدول المستقلة، ونحو نصف بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا (ولكن لا أحد من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) - تتعرض لهذه اللعنة الثلاثية التى ابتليت بها الأسواق وهى: الفساد والجريمة ووجود هيئة قضائية لا يمكن التنبؤ بأحكامها ولا تتيح إلا فرصاً ضئيلة لاستخلاص الحقوق.

وقد ظهر من هذا المسح أن الفساد مشكلة كبرى. وفى كثير من الأحيان لا تنتهى آثاره بالدفع للموظفين ثم السير فى العمل، إذ إن الحكومات المتعسفة تدفع الشركات إلى الوقوع فى شبكة من العلاقات المضيعة للوقت وغير المنتجة اقتصادياً. وقد ذكر أكثر من نصف كبار المديرين فى الشركات التى شملها هذا المسح فى

الارتجالية والضرائب التى لا يمكن التنبؤ بها والفساد الصريح - وهى إجراءات تعطل نشاط الأعمال. وهذان الشرطان من أهم الشروط الواجب توافرها. ومن المؤسف أن أياً من هذين الشرطين ليس متوافراً فى بلدان كثيرة كما يوضح الشكل ٣-١، وكما تؤكد الأنماط الإقليمية المبينة فى الشكل ٣-٢. أما الشرط الثالث فيتمثل فى توفر هيئة قضائية عادلة ويمكن التنبؤ بأحكامها بشكل معقول. وهذا فى واقع الأمر طلب عسير بالنسبة للبلدان التى مازالت فى المراحل المبكرة من التنمية. غير أن الشركات العاملة فى أكثر من نصف البلدان التى شملها المسح اعتبرت هذه المسألة مشكلة كبرى.

ويؤدى غياب هذه الدعام الحاسمة لحقوق الملكية إلى الحالة التى يصفها التقرير بأنها ظاهرة الاستهانة بالقانون. فقد تبين أن

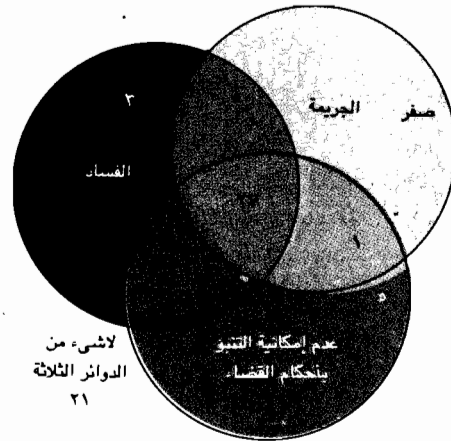
ويقل عبء الروتين الإداري المعقد في بلدان نامية أخرى، ولكنه يظل بشكل ثابت أسوأ مما عليه الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويبحث الفصل السادس بشئ من التفصيل الكيفية التي يمكن بها تخفيف حدة الفساد.

ويعبر الترتيب عالي الدرجة الذي وضعته الشركات في بلدان كومنولث الدول المستقلة للعنصرين الآخرين من عناصر ظاهرة الاستهانة بالقانون - وهما الجريمة وعدم إمكانية التنبؤ بأحكام الهيئة القضائية - تعبيراً عن الفراغ المؤسسي الفريد الناجم عن التخلي عن التخطيط المركزي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. غير أن المؤشرات الواردة من مناطق أخرى تبين أن التفسخ المؤسسي منتشر انتشاراً واسعاً. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً زادت معدلات القتل في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ من ١٢,٨ شخص بين كل ١٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٢١,٤ شخص بين كل ١٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٩١، وكانت الزيادة واضحة في كل البلدان والمناطق الفرعية تقريباً.

ومازلنا بحاجة إلى أن نعرف الكثير عن الكيفية التي يمكن بها عكس اتجاه ظاهرة الاستهانة بالقانون فيما بين المواطنين العاديين. غير أنه من المرجح أن يشمل الحل العديد من أولويات الإصلاح التي يبرزها هذا التقرير، ومن بينها توفير حماية أفضل للفئات الضعيفة من السكان، وزيادة القدرة الإجمالية للمؤسسات الحكومية، وقد يؤدي انحدار المجتمع في الاستهانة بالقانون إلى إثارة إحساس بالعجز بين من يلتزمون بحكم القانون. إلا أنه كما يبين الإطار ٣-٢، أظهرت مبادرة اتخذت مؤخرًا في كالي ب كولومبيا أنه حتى في ظل أصعب الظروف يمكن أن تؤدي الإجراءات المدنية إلى بدء تحرك في الاتجاه العكسي من اليأس إلى الأمل.

### الشكل ١.٣ أعراض الاستهانة بالقانون

عدد البلدان التي يشكل فيها واحد أو أكثر من جوانب الاستهانة بالقانون عقبة خطيرة تعوق ممارسة الأعمال.

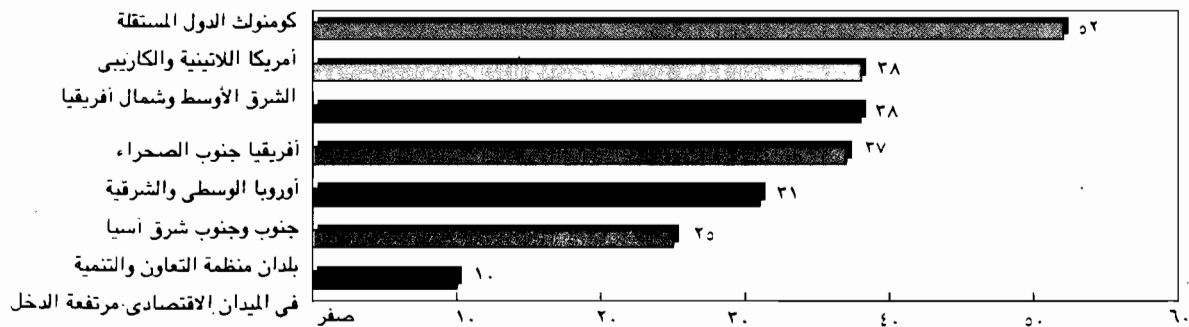


ملاحظة : يقع البلد داخل إحدى هذه الدوائر إذا سجل نصف أو أكثر من نصف شركاته التي أجابت على أسئلة الدراسة هذه المشكلة باعتبارها تحمل الرقم ١ أو ٢ (على مقياس من ١ إلى ٦ حيث تبين القيم الأدنى اشتداد الظاهرة). ويقع في منطقة التقاطع إذا سجل المشكلتين مالا يقل عن ٤٠ في المائة من شركاته باعتبارها تحمل الرقم ١ أو ٢ وتجاوز متوسط النسبتين المئويتين ٥٠ في المائة. المصدر : مسح عن القطاع الخاص أجرى لهذا التقرير.

بلدان كومنولث الدول المستقلة أنهم يستهلكون أكثر من ١٥ في المائة من وقتهم في التفاوض بشأن القوانين واللوائح مع المسؤولين الحكوميين (انظر الشكل ٣-٢). ولكن هذا الرقم لا يتجاوز ١٠ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### الشكل ٣-٢ التفاوض مع المسؤولين الحكوميين قد يكون عملية شاقة

النسبة المئوية للشركات التي تخصص أكثر من ١٥ في المائة من وقت مديريها للتفاوض مع المسؤولين الحكوميين



المصدر : المسح الذي أجرى عن القطاع الخاص لهذا التقرير .

## الإطار ٢ - ٣ التصدي للجريمة في كالي ، كولومبيا

■ نظمت حملات للتوعية العامة ساعدت على تشجيع الإحساس بالتسامح واحترام حقوق الآخرين. ودُرِّب قادة المجتمعات المحلية على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وشجع الأطفال على الانضمام إلى برنامج أصدقاء السلام ؛ ويث التليفزيون إعلانات فكاوية تستهدف إعادة تثقيف المواطنين على اتباع القواعد التي تنظم الحياة اليومية كالامتثال لإشارات المرور أو الوقوف في صفوف انتظارا لركوب الحافلات .

■ وُجِّهت الخدمات العامة صوب تقليل المظالم. كما تمّ التّوسّع في إنشاء المدارس الابتدائية والثّانوية في المناطق التي ينتشر فيها الفقر والبطالة؛ وأدخلت خدمات المياه والنور والصرف الصحي في المناطق العشوائية، وعملت مراكز الشباب وبرامج تنمية المشاريع على إعادة أعضاء عصابات الشباب الذين في سن المراهقة إلى المجرى الرئيسي للمجتمع .

■ تمت مواجهة مباشرة مع العناصر الحافزة على ارتكاب جرائم العنف. وأصدرت المدينة حظراً على حمل الأسلحة اليدوية في بعض أيام عطلات نهاية الأسبوع التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة. كما تم تقييد بيع المشروبات الكحولية في الساعات المتأخرة من الليل وخلال أيام العطلات .

وبعد سبع سنوات متعاقبة من تزايد معدل حالات القتل في مدينة كالي حتى وصل ذروته التي تجاوزت ٦٢٠ قتيلا بين كل مائة ألف ، بدأ أخيرا هذا المعدل في الانخفاض في عام ١٩٩٥.

شهدت مدينة كالي، وهي من مراكز الاتجار العالمي غير المشروع بالكوكايين قفزة في معدل قتلها الذي ارتفع من ٢٣ شخصا من بين كل ١٠٠ ألف عام ١٩٨٣ إلى ما يزيد عن ١٠٠ من بين كل ١٠٠ ألف في أوائل التسعينات . ويمكن أن يكون هناك ارتباط مباشر بين العديد من عمليات القتل إلى الاتجار بالمخدرات ، ولكن يبدو أن انتشار ثقافة العنف كانت السبب في قتل عدد أكبر. وفي عام ١٩٩٢، قامت المدينة التي ضجرت من حالة الاستباحة المتزايدة للقانون بانتخاب طبيب مرموق عمدة لها، وجعل العمدة الجديد مكافحة الجريمة والعنف في صدر برنامجه السياسي .

وفي غضون بضعة شهور طرح العمدة الجديد مبادرة كبرى لمكافحة الجريمة وهي «البرنامج الخاص بتوفير الأمان السلام» ، وانطلاقا من المبدأ القائل بأن الوقاية يجب أن يكون لها السبق على العقاب، اتجه البرنامج إلى العمل - عقب إجراء تحليل واف لأنماط الجريمة - في مكافحة الجريمة عبر جبهات عديدة متنوعة :

■ تمّ الإرتقاء بالمنظمات العاملة في مجال المحافظة على النظام المدني. ووضعت برامج خاصة للتعليم والإسكان لضباط الشرطة، وأدخلت تحسينات على نوعية الخدمات (بما في ذلك تقديم المعونة القانونية وخدمات المصالحة) المتاحة في مكاتب التفتيش الواقعة عند خط المواجهة ، التي يتقدم إليها المواطنون بشكاواهم من وقوع جرائم.

### المزيد من الدعائم المؤسسية

احتواء ظاهرة استباحة القانون أمر ضروري لتأمين حقوق الملكية، إلا أنها قد لا تكون كافية. فمن الممكن أيضا أن تؤدي مشاكل المعلومات والتنسيق إلى عرقلة التنمية وذلك بإضعاف الأسواق وحقوق الملكية، وهي مشكلة كثيرا ما توجد في البلدان المنخفضة الدخل.

وتظهر مشاكل المعلومات لأن الناس والشركات لا يتوافر لهم حتما سوى قدر ضئيل من المعلومات والفهم، أو لأن قواعد اللعبة غير واضحة. فقد لا يحدّد بشكل جيد نطاق حقوق الملكية، بما في ذلك الحق في استخدام أصل من الأصول، والسماح لآخرين باستخدامه أو منعهم من استخدامه، وتحصيل الدخل الذي يدرّه ذلك الأصل، وبيعه أو التخلص منه بصورة أخرى. وقد يفتقر الناس والشركات إلى معرفة الفرص المربحة، أو إلى نزاهة الشركاء المحتملين. وتتنخفض تكاليف السعي للحصول على هذه المعلومات مع تحسن الأسواق وتطور مؤسساتها الداعمة، الأمر الذي يجعل الاقتصادات أكثر كثافة في المعلومات. غير أن تكاليف اكتساب المعرفة يمكن أن تكون مرتفعة في البلدان النامية.

وهناك صعوبة في تنسيق النشاط الاقتصادي لأن الشركات والأفراد المهتمين بمصالحهم الذاتية يتصرفون بدهاء - وهم ليسوا مستعدين بشكل عام لتقاسم ما لديهم من معلومات إلا عندما لا يفقدون شيئا نتيجة لذلك. ويؤدي وجود مخاطر معنوية - كالمخاطرة بأن تتحلّل الأطراف الأخرى من اتفاقاتها على نحو انتهازي - إلى إعاقة الشركات عن اغتنام الفرص السانحة لتحقيق مكاسب متبادلة. ومع تنمية الأسواق، تتطوّر الترتيبات المؤسسية التي تيسّر التعاون بين الشركات. بيد أننا نرى مرة أخرى أن هذا التعاون قد يصعب تحقيقه في البلدان النامية التي تعاني فيها هذه المؤسسات من التخلف.

ويمكن أن تظهر أسواق البضاعة الحاضرة حتى عندما تكون المعلومات وآليات التنفيذ ضعيفة نظرا لأن التبادل يتم في وقت واحد مما يزيد من صعوبة الغش. ولكن تكاليف توفير المعلومات وآليات التنفيذ اللازمة للمعاملات الأخرى يمكن أن تكون فوق المستطاع.

وبوسع المؤسسات حسنة الأداء أن تخفض تكاليف هذه المعاملات. وتتيح سجلات التاريخ أمثلة وفيرة عن التكافل في

الذين تسلموا سندات ملكيتهم القروض التي حصلوا عليها من القطاع الرسمي بنسبة ٢٧ في المائة. كما أن تملك الأرض وتحسين ضمان الحيازة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستثمار في تحسينات الأرض (الري والتسوير والصرف). وزاد المزارعون التايلنديون، الذين تملكوا أرضهم حديثاً، من استخدامهم المدخلات بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة، ومن معدلاتهم لتكوين رأس المال بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٧ في المائة، ومن استثماراتهم في تحسين الأرض بنسبة تتراوح بين ٣٧ و ١٠٠ في المائة. وكانت إنتاجية الأراضي التي تم تملكها أعلى بنسبة تتراوح بين ١٢ و ٢٧ في المائة عن الأراضي التي لم تملك حتى بعد مراعاة تأثير العوامل الأخرى.

وليس بوسع كل بلد أن يحقق مثل هذه النتائج. ففي تايلند، كانت هناك ظروف أساسية معينة لعبت دوراً مهماً في هذا الصدد. أولاً، كانت أسواق الائتمان الرسمي قد تطورت تطوراً طيباً بالفعل، كما أن عدم وجود سند تملك رسمي (وبالتالي ضمان للرهن) كان السبب الوحيد لعجز مزارعين عديدين عن الحصول على قروض. وعلى العكس من ذلك، لم يكن في الوسع تمييز أي تأثير للملكية على الاقتراض والاستثمار في عدد من البلدان الأفريقية التي كانت أسواق الائتمان ضعيفة فيها. ثانياً، نُفذت المشاريع التايلندية لتمليك الأرض في ظل خلفية من المنازعات حول ملكية الأرض كانت تهدد ضمان حيازتها، ولكن لم يعد بالإمكان حسمها بشكل ملائم عن طريق الآليات التقليدية. وليست هذه هي الحالة السائدة دائماً. فواقع الأمر أنه في الحالات التي تزرع فيها الأرض على أساس فردي ولكنها تكون مملوكة ملكية جماعية يمكن أن يؤدي توطيد النظم التقليدية لإدارة الأرض على أساس جماعي إلى تعزيز الضمان بجزء يسير من تكلفة إقامة نظام الملكية الفردية. وبعد هذا من الخيارات الجذابة بشكل خاص في الحالات التي يمكن فيها أن تتحول المجتمعات إلى نظام الملكية الفردية عندما تصبح كفة المكاسب التي تنجم عن الكفاءة نتيجة للسماح بالبيع إلى أطراف خارجية والقدرة على رهن الأرض للاستدانة أرجح من كفة المنافع المرتبطة بالحيازة الجماعية.

غير أنه يمكن استمرار بعض المعاملات المعقدة حتى بوجود أنظمة قضائية بسيطة. إذ أن وجود هيئة قضائية تؤدي عملها بشكل جيد يمثل مصدر قوة مهما تحسن البلدان النامية صنعاً لو أخذت به. وكما يبين الفصل السادس بالتفصيل، قد يتسم إنشاء نظام رسمي وعمل للقضاء يبدأ من نقطة الصفر ببطء وصعوبة. ومع ذلك ينبغي ألا يكون الوضع الأمثل عدواً للوضع الممكن. فحتى الأنظمة القضائية التي لا تصل إلى مرتبة الكمال والتي تعتبر مرهقة ومكلفة يمكن أن تساعد في دعم المصادقية. والأمر الذي يعنيننا هنا ليس مدى السرعة التي تصدر بها الأحكام

التطور بين الأسواق والمؤسسات. فإ إنشاء صناعات جديدة يؤد الطلب على المؤسسات الأكثر تعقيداً، مما يؤدي بدوره إلى تمكين الصناعة من تحقيق المزيد من التطور. وخير مثال على ذلك التعدين في «وايلدويست» من إقليم نيفادا في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ففي عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك غير بضع مئات من المشتغلين بالتعدين يقومون بعمليات تنقيب في منطقة بدت ذات قيمة هامشية مساحتها أربعون ميلاً مربعاً. وكان ارتباطهم بالقوانين الحكومية فضفاضاً، إذ كانوا يعملون في ظل اتفاقات ملكية غير مدونة وغير رسمية. ولكن اكتشاف عرق كومستوك الحامل للذهب والفضة في أواخر ذلك العقد أدى إلى اندفاع طوفان من الباحثين عن هذين المعدنين. وفي غضون خمسة أشهر أقام المشتغلون الجدد بالتعدين سلطة رسمية لمعسكر التعدين، سنت قواعد مكتوبة بشأن الحيازات الخاصة، ونفذتها من خلال مسجل دائم ومحكمة مخصصة للمشتغلين بالتعدين.

وبحلول عام ١٨٦١، كان الركاز السطحي قد استنفد، ولجأ المشتغلون بالتعدين إلى التنقيب في الطبقة تحت السطحية – وهي عملية أكثر تكلفة وكثافة في رأس المال. ومع زيادة المخاطر المالية، وتزايد تعقد المنازعات بشأن حقوق التعدين في باطن الأرض، مارس المشتغلون بالتعدين الضغط من أجل إنشاء سلطة إقليمية رسمية لها هيئة قضائية ذات سلطات واسعة تحظى بدعم جزئي من كونغرس الولايات المتحدة، واستطاعوا تحقيق هدفهم هذا.

وبحلول عام ١٨٦٤ ومع استمرار اتساع نطاق الإنتاج التعدين، طغى على النظام القضائي الإقليمي ازدياد عدد القضايا التي كانت تحتاج إلى ما يقرب من أربع سنوات لتصنيفتها. وفي نهاية تلك السنة، انضمت نيفادا إلى الاتحاد باعتبارها إحدى الولايات وفي غضون عام واحد، أمكن نتيجة لبعض الأحكام القضائية المهمة حسم المنازعات حول حقوق التعدين تحت سطح الأرض، واستقرت حقوق الملكية، وانتهت حالة عدم اليقين القانوني.

ويعتبر التقدم المحرز في تملك الأراضي في تايلند من الأمثلة الأقرب عهداً التي توضح كيف أن التوصيف الرسمي لحقوق الملكية يمكن أن يطلق العنان للأصول «المحتبسة»، وأن يعجل التنمية التي يتولى قيادتها القطاع الخاص. وقد أصدرت تايلند أكثر من ٤ ملايين سند تملك منذ عام ١٩٨٥ في مشروعين لتمليك الأراضي. ويجري العمل الآن في مشروع ثالث لتمليك ٣.٤ مليون قطعة أرض أخرى. وتعتبر الأرض من الأشكال المثالية لضمان القروض. وهكذا نجد أن حيازة سندات الملكية الثابتة قد حسنت فرص الحصول على ائتمان رسمي. وبعد مضي ثلاث سنوات على صدور أول دفعة من سندات التملك، زاد المزارعون التايلنديون

يمكنها أن تسمح بحدوث معاملات متشابكة ومتعددة الأطراف. وييسر الإطار ٣-٣ الكيفية التي تطورت بها نظم المعلومات الائتمانية المتقدمة في البرازيل مثلاً كيما تمكن الشركات من التغلب على بعض المشاكل الناجمة عن وجود نظام قضائي يمكن التنبؤ بأحكامه ولكنه مجهد.

### التركيز على القواعد الأساسية

لو أخذنا الأدلة الواردة هنا معاً لوجدنا أنها تدعو إلى الأمل وتشكل في نفس الوقت تحدياً كبيراً. فالأمل ينبثق من أن المؤسسات البسيطة يمكنها أن تفعل الكثير لتيسير التنمية الاقتصادية التي تستند إلى قوى السوق. أما التحدي فيأتي من الاعتراف بأن هناك بلداناً كثيرة جداً تفتقر حالياً حتى إلى أبسط الدعامات اللازمة للأسواق. وينبغي أن تكون الأولوية الأولى في هذه الاقتصادات وضع اللبنة الأولى لمراعاة القانون: حماية الأرواح والملكية من الأفعال الإجرامية، ووضع القيود التي تمنع المسؤولين الحكوميين من ممارسة أعمال تعسفية، وإقامة نظام قضائي عادل ويمكن التنبؤ بأحكامه.

ويمجرد بزوغ قاعدة أساسية لمراعاة القانون، يمكن أن ينتقل التركيز إلى السبل التي تستطيع فيها أجزاء معينة من النظام القانوني أن تعزز حقوق الملكية. ويتسم المجال القانوني بالانفتاح، إذ أنه يتراوح بين امتلاك الأراضي ورهن الممتلكات المنقولة وبين القوانين التي تنظم أسواق الأوراق المالية، وحماية الملكية الفكرية، وقانون التنافس. ومع ذلك، فإن إدخال إصلاحات في هذه المجالات لاسيما الأكثر تقدماً منها، لن يثمر إلا في الحالات التي تكون فيها القدرات المؤسسية قوية، ولا يزال من الضروري التصدي أولاً للتحديات الأساسية في بلدان عديدة.

### بيئة حميدة للسياسة العامة

تشكل حقوق الملكية القاعدة الأساسية للنمو الاقتصادي الذي تتولى قيادته قوى السوق، وللإقلال من حدة الفقر. ولكن ينبغي عمل ما هو أكثر من ذلك. فالشركات بحاجة إلى بيئة تحفزها على تخصيص الموارد بكفاءة، وتحسين الإنتاجية، والابتكار. وما لم تكن الشركات واثقة بأن السياسات العامة ستتمتع باستقرار معقول على امتداد الوقت فإنها ستعجز عن الاستثمار، كما أن النمو سيتعثر.

ويستعرض هذا القسم التجربة الدولية فيما يتعلق ببعض السياسات العامة الأساسية التي تدعم التنمية. وهو يسلط الضوء على بعض الأسباب المؤسسية التي تجعل من الصعب على بعض البلدان أن تتبع سياسات جيدة - وعلى المخاطر المتزايدة التي تترتب على اتباع سياسات سيئة في عالم يزداد تكاملاً. وهناك

القضائية، بل أن تكون هذه الأحكام عادلة ويمكن التنبؤ بها. ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي أن يكون القضاء متمتعين بقدر معقول من الكفاءة، وأن يكفل النظام القضائي منع القضاة من السلوك بطريقة تعسفية، وأن تحترم السلطان التشريعية والتنفيذية استقلال الهيئات القضائية وقدرتها على إنفاذ القوانين.

ويدون وجود نظام قضائي متطور، تتجه الشركات والأفراد إلى العثور على سبل أخرى لمراقبة العقود وتسوية المنازعات. وكثيراً ما يكون بوسع هذه السبل أن تجعل القيام بمعاملات خاصة معقدة أمراً ممكناً. ففي بداية العصور الوسطى مثلاً، ابتكر التجار الأوروبيون مدونتهم القانونية المتطورة المعروفة باسم «مجموعة القوانين المركاتورية» لتنظيم المعاملات التجارية، وقد ساعدت هذه المدونة في إنعاش تجارة المسافات البعيدة. وثمة بديل واسع الانتشار للآليات القانونية يتمثل في قيام المجتمع بفرض تنفيذ القانون استناداً إلى العلاقات الشخصية طويلة الأمد. ويتم ردع حالات الغش ليس بالقانون وإنما «بشبح المستقبل طويل المدى»: إذ يفوت كلا الطرفين فرصة تحقيق المكاسب التي تتحقق دفعة واحدة من الغش على أمل تحقيق مكاسب أكبر من العلاقات التجارية الطويلة الأمد. وتلعب الأسرة الممتدة هذا الدور بالتحديد في دعم المعاملات التجارية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن حجم الأسرة يحد من عدد وتنوع المعاملات الممكنة، فإن الأسر تجد في واقع الأمر السبل التي تكفل لها زيادة عدد أفرادها، وذلك مثلاً عن طريق التزاوج بين الأسر التجارية أو «تبنى» الشركاء التجاريين كبناء روجيين وأعمام وعمات.

ومن الأمثلة الأخرى للقدرة الاجتماعية الناجحة على إنفاذ الاتفاقات، شبكات الأعمال واسعة النطاق التي أنشأتها العشائر الصينية والتي يتمتع بعضها بامتداد عالمي النطاق. فقد حققت هذه الشبكات نجاحاً كبيراً في توليد الثروات لأعضائها في ظل السياسات الاقتصادية السليمة المتبعة في أجزاء كبيرة من شرق آسيا. فقد استخدم مجتمع رجال الأعمال الصينيين (وهم من غير السكان الأصليين) في اندونيسيا شبكته الواسعة في جنوب شرقي آسيا لتحفيز صادراته من الملابس والأثاث. وأظهر مسح أجراه البنك الدولي أن أكثر من ٩٠ في المائة من الاتصالات المبدئية لتسويق صادرات الشركات التي أصحابها ليسوا من السكان الأصليين تتم من خلال الصلات القائمة بين أصحاب الأعمال من القطاع الخاص. واعتمد المصدرون غير الصينيين في اندونيسيا اعتماداً كبيراً على الدعم المبدئي المقدم من وكالات القطاع العام.

وحتى عندما تكون الأطراف المعنية غير قادرة على الاعتماد على قدرة المجتمع على إنفاذ القانون فإن آليات تقاسم المعلومات

### الإطار ٣ - ٣ التعاقد والنظام القضائي في البرازيل

يعتبر النظام القضائي البرازيلي من النظم المجهدة للغاية من وجهة نظر الشركات. فقد تنطبق مجموعة معقدة من القوانين على معاملة تجارية بسيطة في النظم الأخرى. فمثلا كان الحصول على ترخيص تصدير في عام ١٩٨١ يتطلب ١٤٧٠ إجراء قانونيا منفصلا تشمل ثلاث عشرة وزارة وخمسين وكالة. ويرجع السبب في أن الإجراءات القانونية تسير ببطء بالغ إلى إجراءات الاستئناف المعقدة. ومع ذلك، فإنه مما يشير الدهشة أنه عندما طلب من الشركات أن تُقيم الأهمية النسبية لمجموعة متنوعة من القيود التي تعوق ممارسة الأعمال أعطت مرتبة منخفضة للمشاكل المرتبطة بالنظام القانوني.

ومن أسباب ذلك أن النظام القضائي في البرازيل، رغم كونه مجهدا، فإنه يتيح فيما يبدو خلفية قضائية مأمونة يمكن اللجوء إليها في المعاملات التجارية. وتذكر معظم الشركات أن الهيئة القضائية هناك عادلة ويمكن التنبؤ بأحكامها بشكل معقول، وأن هذه الشركات تتجه إليها من حين إلى آخر: وفي عينة شملت عددا من الشركات البرازيلية، عارض ثلثا هذه الشركات الرأي الذي أعلنه أحد المسؤولين الحكوميين وسعت إلى استصدار حكم بتغييره؛ ورفع ٦٠ في المائة من الشركات قضايا على الحكومة، بينما ذكر أكثر من ٨٠ في المائة أنهم سيفعلون ذلك مرة أخرى. وعلى نفس المنوال، تجد عملية تجارية واحدة من بين

تشديد من البداية إلى النهاية على ضرورة إيجاد السبل التي تمكن بلدانا ذات قدرات مؤسسية مختلفة من اتباع سياسات جيدة.

#### السياسات الجيدة تعزز النمو

أثمرت العقود القليلة الماضية محصولا وفيرا من الدروس المستفادة عن أنواع السياسات الاقتصادية التي تدعم التنمية. وتبين المعجزة التي حققتها منطقة شرق آسيا كيف أمكن للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص أن يحقق نموا سريعا وتنمية مشتركة. كما أن الانتعاش، الذي حققته مؤخرا بعض اقتصادات أمريكا اللاتينية التي أفلتت من تاريخ طويل للتضخم ودخلت مرحلة نمو متجدد، أكد مرة أخرى جدوى تحرير الأسواق، وضبط الميزانية، ووجود مؤسسات معززة للمصادقية. وكان انضمام أفريقيا، لاسيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء، إلى هذا التحرك أبطأ من غيرها، باستثناء بلدان قليلة مثل موريشيوس وبوتسوانا. إلا أن بلدانا عديدة أخرى - كوت ديفوار منذ تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، وأوغندا بالأمس القريب - قد شرعت في انتهاز مسارات جديدة واعدة للتنمية.

وقد أجرى تحليل لهذه التجارب وغيرها وجد على نحو ثابت أن هناك مجموعة أساسية من السياسات التي تبدو ضرورية

كل ألف عملية تتم بين منتجي الملابس ومشتريها طريقها إلى المحاكم مقابل عملية واحدة من بين كل ٢٦٠٠ عملية في شيلي وعملية واحدة من بين كل ٢٠ ألفا عملية في بيرو.

وثمة سبب ثان يدعو الشركات لأن لا تكثر ببطء النظام القضائي، وهو أن الترتيبات المؤسسية الخاصة تتطور (كما هو الحال في جميع اقتصادات السوق الخاص) لكي تحد من الانتهازية في المعاملات التجارية مع تجنب إجراءات التقاضي. وفي هذا الصدد نسوق الأمثلة الثلاثة التالية: أولا، تمنح الشركات البرازيلية بسهولة ائتمانات قصيرة الأجل حتى للعملاء الجدد الذين، لم يسبق التعامل معهم من قبل؛ وهي تبني ثقافتها على أساس نظام للمعلومات الائتمانية متطور بشكل جيد (تسانده آلية تأييد قضائية تسمح بأن تنشر المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين لا يسددون ديونهم). ثانيا، على الرغم من صعوبة المطالبة بالامتلاكات المرهونة في حالة عدم سداد القروض، فإن الممتلكات المستأجرة يمكن استردادها بسهولة بموجب القانون البرازيلي. ولذا أصبح البرازيليون يكثرون من استخدام ترتيبات الإيجار. ثالثا، هناك آليات قضائية خاصة تتيح الفرصة لتجنب الإجراءات المعتادة بالنسبة لبعض المعاملات المالية البسيطة.

لتحقيق النمو الاقتصادي وهي:

- توفير الاستقرار للاقتصاد الكلي.
- تجنب حدوث تشوهات في الأسعار.
- تحرير التجارة والاستثمار.

وتساعد هذه السياسات في وضع الاقتصاد المعنى في حالة تمكنه من الاستفادة من القوى التنافسية للسوق. وتوفر هذه القوى الاشارات المناسبة والحوافز الضرورية لتمكين المشتغلين بالاقتصاد من تجميع الموارد واستخدامها بكفاءة، والابتكار. وكما رأينا في الفصل الثاني، قد يكون لتصحيح هذه السياسات تأثير مذهل على مستويات المعيشة بمرور الوقت.

إن العلاقة بين النمو واستقرار الاقتصاد الكلي معروفة تماما. وتبين الأبحاث التطبيقية أن معدلات التضخم المرتفعة (التي تتجاوز أرقام الأحاد) تحدث تأثيرا ضارا على النمو، إذ أن التضخم المرتفع يخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة لعائدات الادخار والاستثمار. وبذلك ينشأ عائق أمام تراكم رأس المال. كما أن التضخم يجعل من الصعب الإبقاء على سعر صرف مستقر ولكنه تنافسي، مما يعرقل قدرة البلد على الاستفادة من مزايا الانفتاح ويؤدي إلى تناقص قيمة الأجور.

وكما يبين الإطار ٣-٤: تجد الحكومات في كل أنحاء العالم



## الإطار ٣ - ٤ السجلات الدولية لحالات العجز المالي والتضخم

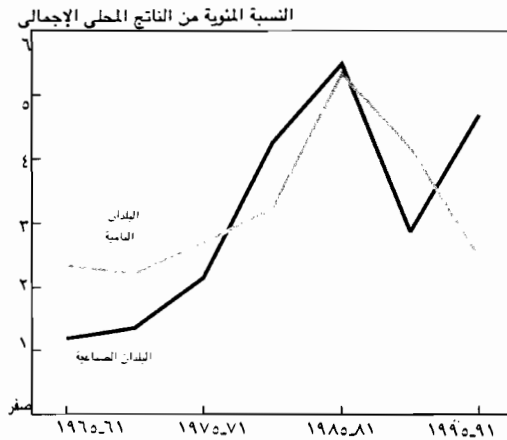
العجز المالي. وعلى عكس ذلك ، لم تتمكّن بلدان أفريقيا أو الشرق الأوسط من أن تتابع في النصف الأولى من عقد التسعينات التخفيضات في العجز المالي التي تحققت في النصف الثاني من عقد الثمانينات .

وتباينت معدلات التضخم عبر المناطق بشكل يفوق ما حدث في حالات العجز المالي. فقد انتشرت بسرعة سلسلة حلقات التضخم التي شهدتها فترة السبعينات وأوائل الثمانينات في كل أنحاء العالم. وأخذت حالة الإنحسار في التضخم التي بدأت في البلدان الصناعية في أوائل الثمانينات تستقرّ، وإن كان ذلك يحتاج إلى وقت. أمّا في البلدان النامية، فقد بدأ معدل التضخم في الاعتدال في أوائل التسعينات وإن لم يكن في كل مكان . وتظهر معدلات التضخم في بعض المناطق النامية علامات للتلاقى مع المعدلات التي تحققت في البلدان الصناعية .

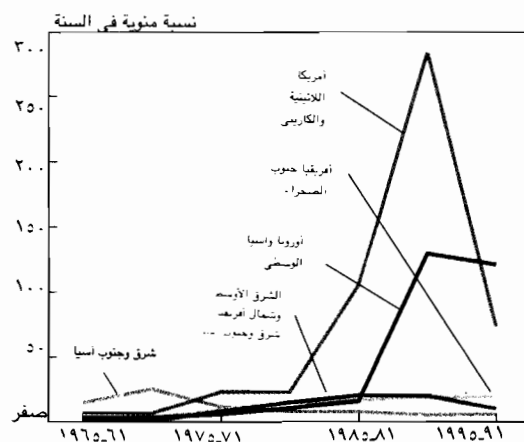
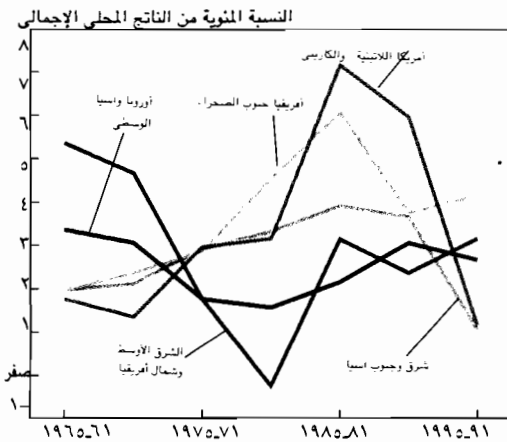
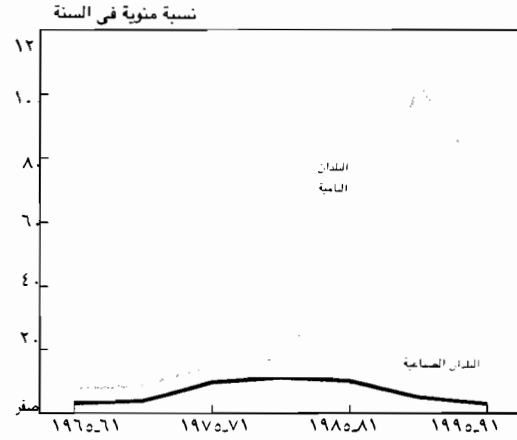
كما يبين الشكل ، ارتفع العجز المالي في البلدان الصناعية ككلّ ارتفاعاً مطرداً لمدة عقدين بدأت في أوائل الستينات واستقرّ لفترة وجيزة في أواخر الثمانينات، ثم بدأ في الزيادة مرة أخرى. وأدى العجز المرتفع بشكل مستمر إلى زيادة حجم الدين العام (حتى قبل إدراج / التزامات المعاشات غير الممولة من نحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ في المائة عام ١٩٩٥ . وأظهرت البلدان النامية في مجملها تحسناً كبيراً في الانصباط المالي وإن اتسم ذلك بتباين كبير فيما بينها. وبدأ العجز المالي في التراجع في أواخر الثمانينات، ويعود ذلك أساساً إلى انقاص المصروفات.

غير أن هذه الصورة المجملية تعبر أساساً عن النجاحات المحرزة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث جرت تخفيضات مطردة ومذهلة في

العجز المالي



التضخم



الأفريقي عام ١٩٩٤ (انظر الإطار ٣-٥) إلى تقليص درجة التحيز ضد الزراعة بشكل كبير فيما بين جميع بلدان منطقة ذلك الفرنك تقريباً، التي لم تكن قد أجرت عمليات إصلاح من قبل.

وتتسم تشوهات الأسعار في أسواق العمل وأسواق رأس المال بأن اكتشافها أصعب مع أنها واسعة الانتشار أيضاً. فقد يوضع مثلاً حد أدنى قانوني للأجور مرتفع جداً، مما يجعل من الصعب عن غير قصد إيجاد فرص عمل للعمال غير المهرة ومنخفضي الأجور في الاقتصاد الرسمي. وعلى نفس المنوال يتم في بعض الأحيان الإبقاء بشكل مفتعل على سعر مرتفع لرأس المال - أى سعر الفائدة - من خلال فرض ضرائب عالية على المعاملات المالية أو اشتراط وجود احتياطي كبير. وعندما تستجيب السلطات لشكاوى المقترضين بوضع حد أعلى على أسعار الإقراض أو بتقديم إعانات إلى المستثمرين، تضاف طبقة أخرى من التشوهات إلى نظام الأسعار.

ويعتبر الإبقاء على حرية التجارة وسوق رأس المال ونظم الاستثمار من الأمور الضرورية لتحقيق النمو. وكما يبين الفصل الثامن بالتفصيل، تحركت بلدان كثيرة في الآونة الأخيرة صوب المزيد من الانفتاح. وتتيح الأسواق الحرة فرصاً للمواطنين ولدوائر الأعمال وذلك بزيادة إمكانية الحصول على الإمدادات والمعدات والتكنولوجيا والتمويل. كما تؤدي الارتباطات التجارية بالاقتصاد العالمي إلى مساعدة الأسعار المحلية على التكيف مع أحوال الأسواق العالمية بحيث تصبح الأسعار معبرة عن قيم ندرة البضائع والخدمات. كما تسمح الفرص والحوافز المحسنة لنظم المشاريع الحرة باستخدام الموارد بقدر أكبر من الكفاءة.

وتبين التغييرات التي حدثت مؤخراً في الطريقة التي تتبعها البلدان النامية في تحصيل الإيرادات الضريبية كيف يمكن أن تؤثر زيادة التكامل العالمي على الأسعار المحلية، إذ أن تحويل نشاط الأعمال والمنافسة التي لا هودة فيها من أجل الحصول على الاستثمارات الأجنبية - بالإضافة إلى وجود أماكن يعفى فيها النشاط من الضرائب أو تفرض عليه ضرائب منخفضة - تعني أنه لا يمكن للبلدان أن تأمل في إمكان فرض ضرائب على دخل الشركات أو الأفراد بمعدلات تزيد كثيراً عن المعايير العالمية، وأن تجتذب الاستثمارات مع ذلك. وهناك توافق متعاظم في الآراء على نطاق عالمي من أجل تخفيف الحواجز التجارية الوطنية، يضغط على عملية تحصيل الضرائب عند الحدود التي كانت من وجهة نظر تاريخية تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات الضريبية في البلدان النامية. (ولاتزال البلدان النامية كمجموعة تحصل على نحو ٣٠ في المائة من إيراداتها من الضرائب التجارية). ومع زيادة التكامل، يمكن توقع زيادة انخفاض حصة الضرائب التجارية من الإيرادات الإجمالية للبلدان النامية.

أنه من الصعب تحقيق الانضباط المالي والنقدي اللازم للاستقرار الاقتصادي. والأصعب من تحقيق الانضباط العمل على استمراره. غير أن إصلاح الحكومات لن يثبت الثقة اللازمة لتحقيق النمو ما لم يؤمن الناس بأن الانضباط الجديد سيستمر. ونناقش أدناه طائفة من الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تساعد في بث هذه الثقة.

ويمثل الحد من حدوث تشوهات في الأسعار أحد العناصر الأساسية للسياسات الجيدة، نظراً لأن تشوهات الأسعار تعوق النمو. فهي قد تحبط الاستثمارات الضرورية، وتحول الجهود إلى نشاط غير منتج. وتشجع الاستخدام غير الكفء للموارد. وتحدث تشوهات الأسعار بصور مختلفة تبعاً لمسبباتها التاريخية. إلا أن المسببات الأكثر شيوعاً تشمل التمييز ضد الزراعة، والمغالاة في تقييم العملات، والأجور غير الواقعية، والضرائب أو المعونات المستترة فيما يتعلق باستخدام رأس المال.

تبين الزراعة الأفريقية بوضوح شديد كيف يمكن أن تؤدي تشوهات الأسعار إلى إضعاف التنمية الاقتصادية. فالزراعة في أفريقيا تشكل نحو ٣٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، و٤٠ في المائة من صادراتها، و٧٠ في المائة من العمالة. ومع ذلك واجه المزارعون الأفارقة على مر التاريخ معدلات عالية للضرائب الزراعية الصريحة والضمنية. وكانت الضرائب الصريحة (خصوصاً على الصادرات الزراعية) مرتفعة لأن أوجه الضعف الإداري حالت دون تحصيل إيرادات كافية من مصادر أخرى. أما الضرائب الضمنية فكانت عالية لأن السياسات المناصرة للحضر وللصناعة أدت بالاقتران مع المستويات المرتفعة لحماية الواردات إلى المغالاة بدرجة خطيرة في تقييم العملات من الناحية الحقيقية. وبالإضافة إلى ما تقدم، رفعت احتكارات القطاع العام في بعض البلدان أسعار التسليم على الحدود عن أسعار التسليم عند بوابات المزارع، مستوعبة بذلك نسبة كبيرة من الفرق في النفقات الداخلية. وأسهم ذلك المزيج المركب من الضرائب الصريحة المرتفعة والمغالاة في تقييم العملات في حدوث انخفاضات منذرة بالخطر في معدلات النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء من متوسط سنوي بنسبة ٢,٢ في المائة في الفترة ٦٥-١٩٧٣ إلى ١,٠ في المائة في الفترة ٧٤-١٩٨٠ ثم إلى ٠,٦ في المائة في الفترة ٨١-١٩٨٥.

ومنذ منتصف الثمانينات، خطت بلدان أفريقية عديدة خطوات واسعة نحو تغيير اتجاه التحيز المزمن ضد الزراعة. ومع بداية التسعينات كانت درجة التشوه قد خففت من جانب ثلثي البلدان المختارة ضمن عينة تضم سبعة وعشرين بلداً، وذلك من خلال تخفيض الضرائب الصريحة وتصحيح حالات المغالاة في تقييم العملات في أحيان كثيرة. وأدى تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي

الداخل آثارا كبيرة على سياسة أسعار الصرف. من ذلك مثلا، أن تحديد أسعار صرف ثابتة لن يكون خيارا عمليا إذا كان موقف البلد المعنى ضعيفا في الأسواق المالية. وخلاصة القول أن جودة الإدارة الحكومية للاقتصاد تعتبر أمرا حاسماً.

وتبيّن تجربة المكسيك في ٩٤-١٩٩٥ بوضوح تام المخاطر المتعلقة بهروب رأس المال وحدث اضطرابات مالية. وكان من الأسباب المهمة هناك لفقدان الثقة التقييم المغالى فيه للبيزو والإبقاء على سعره المرتفع على الرغم من وجود عجز كبير جدا في الحساب الجارى. ورغم أن احتياطات النقد الأجنبي انخفضت إلى ما دون القاعدة الأساسية النقدية المحلية في أواخر عام ١٩٩٤، فإن السلطات لم تحقق الانكماش النقدي اللازم. وكان من الممكن أن تؤدي سياسات أكثر ثباتا إلى الحد من فقدان الثقة.

ويتعرض الاقتصاد المفتوح كذلك لصدمات في الأسعار نتيجة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية. وتتقلب بشكل خاص أسعار الطاقة والأغذية، ويمكنها أن تؤثر على المدفوعات الخارجية والمراكز المالية للبلد المعنى. كما أن أسعار الصرف وأسعار الفائدة تتقلب. وتقتضى الحكمة توقع الصدمات الضارة (زيادة حادة في أسعار الواردات وانخفاض في أسعار الصادرات) وذلك

بمع وجود هذه القيود الجديدة على مصادر الإيرادات التقليدية، تتجلب بلدان عديدة صوب الضرائب المستندة إلى الاستهلاك، مثل ضريبة القيمة المضافة. والواقع أن تركيبة الإيرادات المحتملة لهذه البلدان والضغط على المصادر الأخرى للإيرادات أدت إلى حدوث نمو مثير في عدد البلدان التي تستخدم ضريبة القيمة المضافة (انظر الشكل ٣-٢).

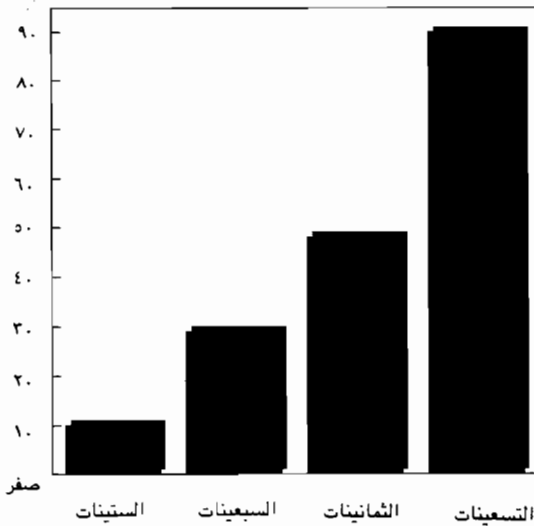
كما يعتبر النظام المتحرر والمنفتح للتجارة أداة قوية لضبط العناصر الأخرى للسياسة الاقتصادية. فالاقتصادات الأكثر انفتاحا تكون أكثر تعرضاً للمخاطر الخارجية، مما يزيد من التكلفة التي تتكبدها الحكومات لانتهاج سياسات غير متسقة، وبالتالي نجد أن حالات العجز في الاقتصادات التي تحتل فيها التجارة موقعا كبيرا نسبيا تكون أقل من مثيلاتها في الاقتصادات الأخرى. وتكون الحاجة إلى الامتثال لقواعد الاتفاقات الدولية وأعرافها حافزا آخر للسلوك الجيد.

وليس بوسع أى اقتصاد لا يستند إلى سياسات مستقرة أن يشارك مشاركة كاملة في التجارة والاستثمار الدوليين. ولكن بما أنه يشكل جزءا من الاقتصاد العالمى المتكامل، فإنه ينطوى أيضا على مخاطر جديدة. ففي الحالات التي تكون فيها أسواق البضائع ورأس المال منفتحة، تجد الدولة مشقة في التغلب على آثار عدم الانضباط النقدي. وإذا ما لجأت الدولة إلى طبع كميات كبيرة من العملات الورقية، فستوقع أسواق النقد الأجنبي حدوث تضخم مرتفع بسرعة، كما أن قيمة العملة المحلية ستتخفض. ونتيجة لهذه التغذية المرتدة من السوق ترتفع أسعار الفائدة على الصعيد المحلي، ويصاحب ذلك ارتفاع في تكاليف التمويل الحكومي. والسياسات الجيدة المطلوبة لمواجهة مخاطر هروب رأس المال، والمضاربة على أسعار العملة، والتحركات الحادة في أسعار السلع الأساسية، ويعرض الإطار ٣-٤ بعض الاختلافات في الكيفية التي استجابت بها البلدان للبيئة العالمية الجديدة.

وتفرض تدفقات رأس المال الأجنبي أيضا الانضباط على صانعي السياسات، إذ تؤدي التدفقات إلى الداخل إلى زيادة قيمة العملة من الناحية الفعلية، ويمكن أن تؤثر على القدرة على المنافسة وعلى الادخار المحلي. ويمكن أيضا أن تسبب زعزعة خطيرة للاستقرار لأنها تستجيب بسرعة للاضطرابات المالية قصيرة الأجل. وتوحى التجربة المكتسبة مؤخرا بأن هذا الاضطراب يمكن أن يكون معديا، إذ أن عدواه تنتشر إلى بلدان بل ومناطق أخرى بطريقة لا تتناسب بالضرورة مع التغيير في درجة المخاطرة. وقد تحتاج البلدان التي شهدت دخول تدفقات كبيرة لرأس المال لأن تحقق توازنا ماليا إيجابيا باستخدام المداخلات الاحتياطية كأداة تحوط ضد احتمال حدوث تدفقات فجائية لرأس المال إلى الخارج. كما أن لتدفقات رأس المال إلى

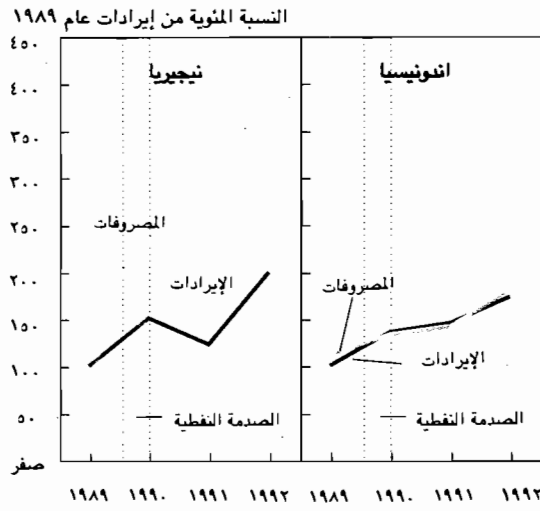
الشكل ٣-٢. تكتشف البلدان الآن مزايا ضريبة القيمة المضافة

عدد البلدان التي تستخدم ضريبة القيمة المضافة



المصدر : Tanzi 1995b

### الشكل ٣- ٤ أدارت اندونيسيا كسبها الفجائي الأخير من النفط بحكمة على عكس نيجيريا



المصدر : صندوق النقد الدولي ، سنوات مختلفة (ب).

الدفع، أو فرض ضرائب مستترة مثل ما يسمى بضرائب التضخم وهي ضرائب تفرض على الدخل الحقيقية تأتي من تمويل الإنفاق الحكومي بعملة تم تخفيض قيمتها. ويكون الاتجاه الأخير أسهل في أحيان كثيرة. فزيادة الجباية الرسمية للضرائب تتطلب وجود إدارة كفؤة وأمانة للضرائب. وقد يتطلب تحقيق هذا الهدف أولاً إجراء إصلاح هيكلي عميق للإدارة المالية. وقد يحتاج إجراء تغيير في سعر ضريبة القيمة المضافة عرضه على البرلمان للتصويت عليه، مما يعنى احتمال التأخير وضرورة التوصل إلى حل سياسى توفيقى. أمّا إدخال زيادة في ضريبة التضخم فقد لا يتطلب أكثر من صدور قرار وزارى يبلغ إلى البنك المركزى.

وحتى عندما تكن النوايا طيبة، قد تجد الحكومات نفسها مجبرة على أن تستخدم ضرائب مستترة مثل ضريبة التضخم رغم إدراكها أن ذلك يسبب تكاليف باهظة ويقوض المصداقية على المدى الطويل. وهنا يثار التساؤل: كيف يمكن لحكومة لها تاريخ حافل بالتمويل التضخمى أن تقنع حاملى السندات المحتملين بأنها لن تلجأ هذه المرة إلى اتخاذ إجراءات تضخمية للتحلل من التزاماتها، أو أنها لن تلجأ ببساطة إلى التوقف عن السداد؟ وكيف يمكن إقناع أعضاء نقابات العمال بأنها لن تقدم على تخفيض دخلهم الحقيقى بزيادة تكاليف المعيشة؟ إذا لم تستطع ذلك فإن المستثمرين سيحمون أنفسهم بالمطالبة بسعر فائدة أعلى للدين الحكومى، كما أن العمال سيحمون أنفسهم بالمطالبة بزيادة أكبر فى الأجور. وعندئذ قد تتحقق شكوكهم من

بالامتناع عن الاقتراض المفرط والإبقاء على نطاق محدد للقروض الجديدة، مع الاحتفاظ باحتياطيات كافية من النقد الأجنبى، وإقامة قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً فى الأجل المتوسط.

ومن الممكن أن تسبب المفاجآت المؤاتية متاعب لا تقل عما تحدثه المفاجآت المعاكسة. وتتمثل الاستجابة الحكيمة للصدمة الاقتصادية الإيجابية فى تجنب جزء من الكسب الفجائى لاستخدامه فى المستقبل. فعندما رفعت حرب الخليج (٩٠-١٩٩١) أسعار النفط، استخدمت نيجيريا إيراداتها الفجائية من النفط للتوسع فى إنفاقها (انظر الشكل ٣-٤). ولذا فعلى الرغم من الزيادات الكبيرة التى حققتها نيجيريا فى إيراداتها ارتفع عجزها المالى فى عام ١٩٩٠. وعندما انخفضت أسعار النفط وإيراداته عام ١٩٩١ ظل إنفاقها بمستوياته الجديدة المرتفعة. وعلى عكس ذلك نجد اندونيسيا استجابت لكسبها الفجائى من النفط بالمحافظة على انضباطها المالى. ووضعت فى ميزانيتها احتياطيها مالياً واضحاً لكى تبقى الزيادة فى مصروفاتها فى مستوى يقل عن الزيادة المحققة فى الإيرادات، وحافظت بذلك على التوازن فى ميزانيتها.

### السياسات الجيدة صعبة التحقيق

على الرغم من أن الوصفة الخاصة بالسياسات الجيدة معروفة للجميع، فإن بلدانا كثيرة مازالت عاجزة عن تنفيذها، ولايزال الأداء السيئ مستمرا. وكثيرا ما يشير ذلك إلى وجود دوافع سياسية ومؤسسية للإبقاء على السياسات السيئة.

وكثيرا ما تكون السياسات التى تعتبر سيئة من وجهة نظر التنمية ذات تأثير بالغ فى توجيه المنافع إلى الجماعات ذات النفوذ السياسى. والعديد من مشاكل الاقتصاد الكلى - كالتضخم وعدم اتساق أسعار الصرف - تعتبر فى واقع الأمر من الطرق المستترة لفرض ضرائب غير متوقعة على القطاع الخاص أو لإعادة توزيع المنافع الاقتصادية، ونجد بالمثل أن مجموعة واسعة من قيود الاقتصاد الجزئى على أداء الأسواق - كالقيود على الواردات، أو الامتيازات الاحتكارية المحلية والروتين - تعمل على حماية الشركات القوية أو الشرائح الأخرى المحظوظة من المجتمع.

ويتسم النظام السياسى فى بعض البلدان بأن لديه ميلا متأصلا نحو العجز المزمّن فى الميزانية، إذ يتبادل أعضاء المجالس النيابية الخدمات، ويعد كل منهم بالتصويت تأييداً للمنافع التى تفيد ناخبى زميله دون تحديد كيفية سداد تكلفة هذه المنافع. وهكذا ينشأ العجز المالى.

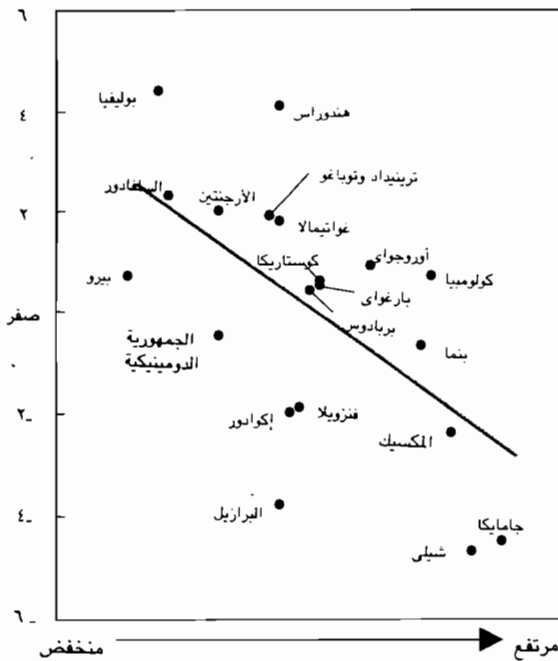
وعندما تقل الإيرادات عن القدر المطلوب، ولا تتوفر للسياسيين رغبة كافية لتخفيض الإنفاق، يكون على الحكومات أن تختار بين أمرين، إمّا فرض الضرائب المرغوب فيها من ناحية القدرة على

نهج ينطوى على قدر أكبر من المساواة في توزيع السلطة. والمفروض من حيث المبدأ أن النهج الهرمي يحقق قدراً أكبر من الانضباط المالي بأن يجعل بالإمكان زيادة الرقابة على الإنفاق من «القمة إلى القاع» والحد من سلطة أعضاء المجالس النيابية في توسيع الميزانية جزءاً بعد جزء.

وتشير دراسة أجريت مؤخراً لعشرين بلداً في أمريكا اللاتينية إلى أن التحرك صوب تحقيق المزيد من الشفافية واتباع نهج هرمي التدرج في وضع الميزانية يمكن أن يحسّن الانضباط (انظر الشكل ٥-٣). وخلصت الدراسة إلى أن العجز في الميزانية يكون أعلى في البلدان التي تستخدم النهج الأكثر مساواة في توزيع السلطة والخالى من الشفافية في إعداد الميزانية. وقد عانت البلدان التي لديها أقل النظم شفافية وتدرجاً هرمياً من عجز مالي عام بلغ في المتوسط ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحقّق الثلث الأوسط فائضاً في الميزانية بنسبة ١,١ في المائة في المتوسط. بينما سجّلت البلدان التي لديها أعلى النظم شفافية وتدرجاً هرمياً فوائض في الميزانية متوسط نسبته ١,٧ في

### الشكل ٥-٣ - تساعد مؤسسات الميزنة جيدة التصميم في تجنب حدوث عجز كبير

العجز الأساسي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الرقم القياسي لنوعية مؤسسات الميزنة

ملاحظة: العجز في الميزانية معبر عنه بمتوسطات خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٢. ويستند الرقم القياسي لمؤسسات الميزنة إلى الردود على المسح التي قدمها مديرو الميزانيات القطرية، ويتضمن عشرة عناصر أساسية. المصدر Alesina ورقة معلومات أساسية.

تلقاء ذاتها إذ تجد الحكومة نفسها مجبرة على إحداث ذلك التضخم الذي يتوقعه هؤلاء، وذلك بتخفيف قيود السياسة النقدية وانسماح بزيادة الأجور الحقيقية أو أسعار الفائدة.

ويمكن لهذه الحوافز المؤسسية المتتوية وإن كانت قوية أن تجعل إصلاح السياسة العامة أمراً صعباً. وحتى لو بدئ في الإصلاح، فإن الأحداث قد تثبت صحة شكوك أصحاب الأعمال والعمال والمستهلكين ما لم تكن الحكومة قادرة على الاقتناع بجدية نواياها.

### التمسك بالسياسات الجيدة

بعد أن يتم الإعلان عن الإصلاحات، يتوقف نجاحها الدائم على تصميم وتنفيذ السياسات على نحو يبين أن الحكومة لن تنكّل عن وعودها. وهناك عدد من آليات التثبيت الممكنة، تستند جميعها إلى نفس المنطق الأساسي: وهو توفير ضوابط تحول دون الخروج على الالتزامات المعلنة. وإذا كانت القدرات المؤسسية قوية بدرجة تكفي للسماح ببعض المرونة اللازمة للتكيف بسرعة مع الأحداث غير المتوقعة يكون ذلك أفضل. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن التجربة المكتسبة توحى بأن الأهداف طويلة المدى يخدمها بشكل أفضل التمسك بقيود مفروضة ذاتياً وقبول ما يفرضه ذلك من بعض الجمود. ونورد هنا أمثلة تتعلق بالسياسة المالية والنقدية: وتجرى في الفصل الرابع مناقشة أمثلة أخرى في ميدان التنظيم الإداري.

**السياسة المالية:** يبدأ كثير من الاضطرابات في الاقتصاد الكلي في صورة اختلالات مالية. وتشير الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى أن تغيير السمات المؤسسية لعملية إعداد الميزانية يمكن أن يحسن الأداء المالي بدرجة كبيرة.

ولزيادة الشفافية في إعداد الميزانية أهمية خاصة، فعلى الرغم من أن عدم وضوح الميزانية يسبب خسارة للمجتمع ككل، فإنه يمكن أن يكون نعمة للسياسيين، لأنه مثلاً يطمس معالم تكلفة الخدمات التي يحصل عليها أصحاب المصالح الخاصة، أو يجعل من الصعب فهم التكلفة طويلة المدى لإسراف قصير الأجل. وعندما تكون الميزانية غير متسمة بالشفافية، فإن ممارسات «المحاسبة المبدعة» - كالإنفاق من خارج الميزانية، والتقاؤل المفرط بالنسبة للإيرادات وتوقعات النمو - تصبح جميعها سهلة للغاية. ولا حاجة إلى القول بأن كل هذه الوسائل التحايلية تجعل من الصعب ضبط الإنفاق.

وتعتبر كيفية صياغة الميزانيات وإقرارها من الأمور المهمة أيضاً. فالشواهد تبين مثلاً أنه من المهم ما إذا كان البلد يتبع في وضع الميزانية نهجاً هرمياً التدرج - يعطى وزارة المالية سلطات كبيرة على الإنفاق الإجمالي للإدارات والمصالح الحكومية - أم

البلدان بين الالتزام من خلال الآليات الصارمة أو عدم التعهد بأية التزامات أصلاً. وهناك مجموعة متنوعة من النهج غير المرنة التي تمت تجربتها ترد فيما يلي:

■ عندما أرادت الأرجنتين التخلص من التضخم الذي عانت منه لوقت طويل، سنّت قانوناً ينظّم عمليات تحويل العملة إلى عملة أخرى في نيسان / أبريل ١٩٩١ حول من حيث الجوهر البنك المركزي إلى ما يشبه مجلساً للعملة، واشترط وجود غطاء كامل من النقد الأجنبي للرصيد النقدي.

■ تحولت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية إلى نظام يستند إلى سعر صرف اسمي ثابت بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار وتنسيق توقّعات القطاع الخاص. ويتفادى نظام السعر الثابت اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة لمواجهة الصدمات الخارجية قصيرة الأجل. إلا أن سعر الصرف الإسمي الثابت، كما اكتشفت المكسيك في ١٩٩٤، يمكن أن يصبح من العوامل الخطرة المزعجة للاستقرار عندما تؤدي تدفقات رأس المال أو السياسات المحلية إلى إبعاد سعر الصرف الحقيقي عن الخط المرسوم له.

■ انضمت معظم بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية إلى منطقة فرك الاتحاد المالي الأفريقي وبنكها المركزي عبر الوطني. ولا تتجاوز السلطة التي يقدمها هذا البنك إلى حكومة أي دولة من الدول الأعضاء ٢٠ في المائة من إيراداتها الضريبية التي حصلت في العام السابق، وهذا يمنع البلدان من إحلال ضريبة التضخم محلّ الضرائب التقليدية (انظر الإطار ٣-٥). إلا أن هذه الآلية ذاتها يمكن أن تسبّب أيضاً انكماشاً في قيمة العملة إذا اتخذ النمو اتجاه سلبياً على نحو ما حدث في الثمانينات.

وتمثّل هذه النهج المتشدّدة سباقاً مع الزمن ينطوي على أخطار كبيرة. وتسهم هذه السياسات، بزيادتها تكلفة التغيير في اتجاه السياسة العامة، في الاعتقاد بأن الحكومة ستواصل التمسك بسياساتها. إلا أنه بمرور الزمن ستكون بعض الصدمات الخارجية قوية بدرجة كافية - أو ربما تكون المعارضة السياسية لبعض الآثار الجانبية للسياسة العامة قوية أيضاً بدرجة تكفي - للمطالبة بإعادة النظر في هذه السياسة وفي تلك المرحلة، ستكون البلدان التي فازت في سباقها مع الزمن قد وضعت بالفعل نهجاً تتسم بقدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بتقييد النقد، أو ستكون قد فازت بدرجة كافية من المصداقية تجعل تعديل الاستراتيجية لا يفسّر على أنه تغيير في الاتجاه.

### الاستثمار في البشر والبنية الأساسية

تعتبر الأسواق عادة من أكفأ وسائل توفير السلع والخدمات التي يحتاج إليها الاقتصاد، وإن لم تكن كذلك على الدوام. وبشكل

المائة. وتؤكد هذه النتائج أن البلدان التي تتطلع إلى تحسين إدارتها المالية تحتاج إلى التدقيق ليس فقط في ميزانياتها الختامية، بل أيضاً في البيئة المؤسسية التي تشكل حوافز الإنفاق.

**السياسة النقدية :** يمكن لبنك مركزي مستقل يؤدي مهامه بشكل جيد أن يقلّل بشكل فعال من خطر التوسّع النقدي الذي تحفزه بواعث سياسية، مع الاحتفاظ بقدر من المرونة لمواجهة الصدمات الخارجية التي لا مفرّ منها. وقد اختارت بلدان عديدة تسعى إلى كسب المصداقية لسياساتها النقدية نموذج استقلال البنك المركزي.

وقد نبع هذا الاختيار في حالات كثيرة من الشواهد الدالة على أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي لديها بنوك مركزية مستقلة كانت معدلات التضخم فيها بشكل عام أقلّ مما في البلدان الأخرى - مع عدم حدوث أي تباطؤ في معدلات النمو. ومع ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى إيجاد نمط مماثل في البلدان النامية أسفرت عن نتائج مختلطة، تعتمد على الكيفية التي يتمّ بها تعريف مفهوم استقلال البنك المركزي. فلم يؤدّ مثلاً تحرك روسيا صوب تحقيق الاستقلال للبنك المركزي في أوائل التسعينات إلى كبح جماح التضخم السائد في ذلك البلد. وهذه القصة الأكثر تعقيداً بالنسبة للبلدان النامية توحى بأن تحقيق الانضباط النقدي من خلال استقلال البنك المركزي لا يمكن ببساطة صنعه بمرسوم. إذ أن الأمر يتطلب أولاً وضع قاعدة أساسية من الموازنات والرقابة تحد من التصرفات التحكمية من جانب الموظفين العموميين.

ومن الطرق التي تستطيع البلدان النامية أن تجني بها المزايا التي يتيحها استقلال البنك المركزي مع احتواء المخاطر في الوقت نفسه، اختيار محافظ تقليدي النزعة للبنك المركزي يعارض التضخم أكثر من معارضة المجتمع بشكل عام. وثمة طريق آخر وهو ألا يمنح البنك غير أدوات الاستقلال - أي تحديد الإطار اليومي لتحقيق هدف معين مع ترك عملية اختيار الهدف ذاته للسلطات السياسية. وهناك خيار ثالث يتمثّل في إبرام عقد لمحافظ البنك المركزي ينصّ على توقيع بعض الجزاءات في حالة الانحراف عن هدف معلن للتضخم. ويحاكي هذا ما يحدثه استخدام محافظ تقليدي للبنك المركزي بدون الاعتماد على أحكام ذاتية إزاء الشخص الذي يشغل ذلك المنصب.

ويثير عدم نجاح البنوك المركزية المستقلة في كل الأحوال في كبح جماح التضخم احتمال أن تكون بعض البلدان النامية غير قادرة على أن تنشئ آليات تكشف عن صدق الرغبة في فرض قيود نقدية وتحافظ في نفس الوقت على القدرة على الاستجابة بمرونة للصدمات الخارجية. وقد ينحصر الخيار المتاح لهذه

### الإطار ٣ - ٥ الالتزام في مواجهة المرونة في منطقة الاتحاد المالي الأفريقي

الفرنسي في مواجهة الدولار، مما أدى مباشرة إلى حدوث ارتفاع حقيقي في قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي : وانخفاض مثير في أسعار بعض الصادرات الرئيسية للدول الأعضاء. وأدى سعر الصرف الثابت إلى عدم إجراء عملية تصحيح من خلال تخفيض اسمي في قيمة تلك العملة. وظل معدل التضخم منخفضاً في تلك الفترة، إلا أن ذلك كان بتكلفة تمثلت في ركود النمو. وأدت نفس العوامل التي أسهمت في تحقيق المصادقية والاستقرار لمنطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي إلى أن يصبح من الصعب للغاية حالياً تخفيض قيمة تلك العملة. ومع ذلك أمكن مع بداية التسعينات التوصل إلى توافق في الآراء حول ضرورة تخفيض قيمة تلك العملة.

وأعلن في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ عن تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في قيمة تلك العملة. وأعطى الحجم المثير لذلك التخفيض إشارة بأنه تدبير يتم لمرة واحدة فقط. وبذلك أمكن جني فوائده بدون تعريض مصادقية سعر الصرف الثابت للتقويض في المستقبل. وتوحي المؤشرات المتوفرة حتى اليوم بأن ذلك التخفيض في قيمة العملة أثبت نجاحاً كبيراً بكل المعايير.

تمثل منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي لغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى اتحاداً للعملة وقاعدة نقدية. ويمكن تحويل فرنك الاتحاد المالي الأفريقي إلى الفرنك الفرنسي بسعر صرف اسمي ثابت. وقد أقامت فرنسا تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية للإشراف على السياسات النقدية والمالية في مستعمراتها الأفريقية السابقة. وهي تواصل الاضطلاع بدور أساسي في عمل تلك المنطقة.

وفي مقابل ضمان فرنسا لقابلية تلك العملة للتحويل، تنازلت البلدان الأعضاء في الاتحاد عن حقها في طبع أوراق مالية جديدة. ويقتضى إحداث تغيير في السياسة العامة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء وفرنسا. ودون الانسحاب الكامل من المنطقة، لا يستطيع أي بلد واحد النكول عن التزامه من جانب واحد. وبالمقارنة بالدول المجاورة التي تتمتع بموارد طبيعية ماثلة، شهدت الدول الأعضاء في هذه المنطقة معدل تضخم أدنى ونمو أسرع طوال السبعينات وفي أوائل الثمانينات. إلا أنه بحلول النصف الثاني من عقد الثمانينات، أخذت بعض تكاليف عضوية المنطقة تبدو واضحة، إذ تعرّضت المنطقة لصدماتين خارجيتين: ارتفاع فعلى في قيمة الفرنك

ماليزيا أن الوسائل التقليدية لتدخل أجهزة الصحة العامة، مثل التطعيم وتوفير المياه الآمنة، يمكن أن تحدث اختلافاً كبيراً في معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات، لاسيما وفيات الأطفال الرضع.

وعائدات التعليم عالية بشكل خاص في المستوى الابتدائي لأن التعليم الأساسي الشامل له مؤثرات خارجية كبيرة للمجتمع. فتعليم البنات مثلاً يرتبط بتحقيق مستويات صحية أفضل للنساء ولأطفالهن ومعدلات خصوبة أدنى. وهناك كثيرون يعززون جزءاً هاماً من النجاح الاقتصادي الذي حققته بلدان شرق آسيا إلى التزامها الذي لا يتزعزع بتوفير الأموال العامة اللازمة للتعليم الأساسي باعتباره حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية.

ويؤكد تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٤ أن الاستثمارات العامة في البنية الأساسية ترفع من نشاط القطاع الخاص في البلدان النامية والصناعية على حد سواء. وقد خلصت دراسة أجريت عن خمس وثمانين منطقة في ثلاث عشرة ولاية هندية إلى أن تكاليف النقل المنخفضة أدت إلى توسع زراعي كبير لأنها تسهل للمزارعين نقل سلعهم إلى السوق. ويمكن القول بشكل أعم بأن التنافس من أجل الوصول إلى أسواق جديدة للتصدير يتطلب وجود بنية أساسية عالية النوعية لنقل السلع لمسافات طويلة بأقل تكلفة ممكنة.

خاص فإن الأسواق لا توفر الكفاية من مجموعة من السلع والخدمات ذات الطابع الجماعي - السلع العامة والسلع الخاصة التي تتيج فيضاً من المنافع الهامة التي تفيد المجتمع قاطبة. وتتميز هذه السلع بشكل عام بأن لها تأثيراً هاماً على نوعية الحياة: مثل الهواء النقي والمياه الآمنة، والتعليم الأساسي، والصحة العامة، ووسائل النقل والمواصلات منخفضة التكلفة. كما تتميز هذه السلع بأن توفيرها يمكن أن يؤثر بشكل أساسي على رفاهية وأفاق الحياة لأفقر فئات المجتمع.

#### الاستثمارات العامة في الصحة والتعليم والبنية الأساسية تدّر إيرادات عالية

يعتبر الحصول على المياه الآمنة ومكافحة الأمراض المعدية من الخدمات العامة التي تنطوي على مؤثرات خارجية كبيرة، وسيكون توفيرها من جانب القطاع الخاص ناقصاً أو منعدماً تماماً. ولا تزال الأمراض المعدية تسبب نسبة كبيرة من الوفيات في البلدان النامية، ويشكل الفقراء الأكثر معاناة منها. وهناك ما يقرب من مليار نسمة في العالم النامي لا يحصلون على المياه النقية، ونحو ١,٧ مليار شخص لا تتاح لهم أية مرافق للصرف الصحي. وما زالت الأمراض المنقولة بالماء - مثل الكوليرا والتيفوئيد وشبيه التيفوئيد - تمثل خطراً منتشراً في بلدان نامية عديدة، لاسيما بالنسبة للفقراء. وتبين الشواهد المستقاة من

حيث للأهالي الحق في استخدام خدمات الرعاية الصحية الخاصة.

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات بدأت تنفق المزيد من الأموال على التعليم الابتدائي والثانوي، فإن التعليم العالي مازال يتلقى دعماً باهظاً بالقياس للمرحلتين الأخريين. وفي حين أن جمهورية كوريا مثلاً تخصص ٨٤ في المائة من ميزانيتها التعليمية لمدارس المرحلة الأساسية، تخصص فنزويلا لها ٣١ في المائة فقط. وتبلغ النسبة المخصصة للتعليم العالي في بوليفيا ٣٥ في المائة مقابل ١١ في المائة في أندونيسيا. وتميل الكلفة لصالح التعليم العالي بدرجة مفرطة للغاية في أفريقيا، حيث يزيد ما ينفق على الطالب الواحد في التعليم العالي ٤٤ مرة عما ينفق على التلميذ في التعليم الابتدائي. ويصل هذا التفاوت أقصاه في تنزانيا حيث تصل النسبة إلى ٢٣٨ مقابل ١ فقط.

ويؤدي ذلك التشديد على خدمات الصحة العلاجية والتعليم العالي إلى ترسيخ أوجه الإجحاف الاجتماعي. وتؤكد الشواهد المستقاه من فيت نام أن الجماعات الأكثر ثراء تستفيد على نحو غير متناسب من الرعاية الطبية بالمستشفيات: إذ يحصل الخمس الأكثر ثراء من السكان على نحو ٣٠ في المائة من منافع الإنفاق على المستشفيات، بينما لا يحصل الخمس الأفقر إلا على ١١ في المائة فقط (انظر الشكل ٣-٦).

وليست قرارات الحكومة فيما يتعلق بنوعية الخدمات التي تؤدي هي السبب الوحيد لعدم التكافؤ في توزيع منافع الإنفاق العام. فالفروق في الطلب، لا سيما فيما بين الجنسين، تعتبر مهمة أيضاً،

مع ذلك الموارد العامة عازفة عن المشاركة في هذه الاستثمارات عالية الإيرادات

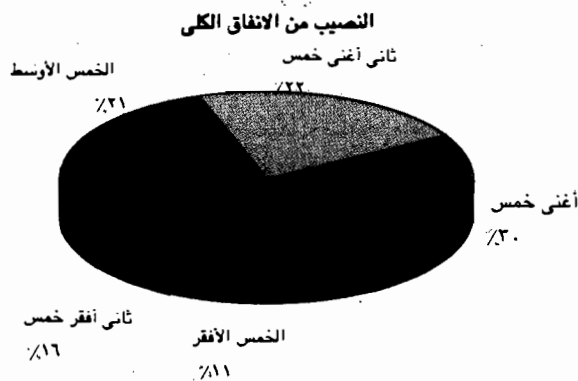
قليل جداً من الموارد تخصص للخدمات الأساسية الحيوية في كل أنحاء العالم. وتتفق الحكومات دولاً واحداً تقريباً على خدمات الصحة العامة للفرد مقابل ٤ دولارات للفرد المطلوبة كحد أدنى. وفي عام ١٩٩٠ تخلف عن الالتحاق بالمدارس نحو ١٣٠ مليون طفل ممن في سن التعليم الابتدائي، ٦٠ في المائة منهم من البنات. ونصف الأطفال في أفريقيا لا يذهبون إلى المدارس. ويقل احتمال التحاق البنات، وفقراء الريف والأطفال المنتمين إلى الأقليات اللغوية والأثنية بالمدارس عن الفئات الأخرى.

ويعود جزء من هذه المشكلة إلى سوء توزيع الموارد عبر القطاعات - فيما بين قطاعات الدفاع والمشاريع الحكومية والخدمات الاجتماعية على سبيل المثال. وتنتج المنشآت الحكومية في بلدان نامية كثيرة سلماً يمكن أن توردها أسواق القطاع الخاص. ويمكن إنفاق الأموال التي تستوعبها هذه المنشآت على وجه أفضل على السلع العامة. وقد خسرت شركة استخراج الفحم المملوكة للحكومة التركية ما مقداره ٣,٥ مليار دولار في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦. وتتفق حكومة تنزانيا المركزية على دعم المشروعات الحكومية الخاسرة ما يوازي مرة ونصف المرة إجمالاً ما ينفق على خدمات الصحة العامة. وبلغت خسائر المشروعات الحكومية في البلدان المنخفضة الدخل ما نسبته ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٩١.

ويتمثل جزء آخر من المشكلة في سوء توزيع الموارد داخل القطاعات. فالإنفاق على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية يتجه إلى التركيز على المجالات التي يمكن فيها للأسواق والإنفاق الخاص تلبية معظم الاحتياجات - المستشفيات في المدن والعيادات، والجامعات، والنقل - بدلاً من الإنفاق على السلع العامة الأساسية. وفي كثير من الأحيان تفيد هذه المصروفات الأغنياء بشكل غير متناسب، بينما لا يحصل الفقراء إلا على جزء ضئيل منها.

وعلى سبيل المثال، كثيراً ما تحاول الحكومات تمويل كامل نطاق خدمات الرعاية الصحية. في حين أن أنشطة الصحة العامة الموجهة صوب تحسين الحالة الصحية لقطاعات كبيرة من السكان، بما في ذلك الفقراء، تحتاج لأن تكون لها أولوية أعلى. ويعتبر الجانب الأكبر من الرعاية الصحية العلاجية سلعة من سلع القطاع الخاص وإذا لم تدفع الحكومة فاتورة الحساب، فإن الجميع، عدا الفقراء سيجدون السبل الملائمة لسداد تكاليف علاجهم. وقد يكون هذا هو السبب في أن توفير خدمات الرعاية السريرية العامة لم يكن له تأثير على الحالة الصحية في ماليزيا،

الشكل ٢-٦ تتعرف منافع الرعاية الصحية بالمستشفيات في فييتنام لصالح الفئات الأيسر حالاً



ملاحظة: تمثل كل شريحة الحصة من الإنفاق الإجمالي الموجه إلى الخمس ذي الصلة في عام ١٩٩٣. المصدر: البنك الدولي، ١٩٩٥.



ويمكن في بيئات عديدة أن تساعد عملية تجزئة تقديم خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في تحقيق توافق أفضل بين الأدوار والقدرات. أما في النظم التجميعية لتقديم هذه الخدمات فنجد أن مجموعة متنوعة من الأنشطة - الخاصة والجماعية المدعومة وغير المدعومة، والتنافسية والاحتكارية - يقوم بها كلها مورد عام وحيد. وعندما يتم تجزئة الخدمات يصبح بالإمكان:

- التمييز بين الأنشطة التي يمكن تمويلها وتقديمها برمتها عن طريق أسواق القطاع الخاص، والأنشطة التي تنطوي على عناصر جماعية كبيرة والبدء في التخلي عن النوع الأول.
- التمييز بين الأنشطة الجماعية التي ينبغي أن يظل تقديمها في يد القطاع العام والأنشطة التي ينبغي أن يتولى تمويلها القطاع العام بينما يوكل تقديمها إلى القطاع الخاص - مع وجود الآليات الخاصة بتوفير المستندات المؤيدة والتعاقد وغير ذلك من الآليات المماثلة التي تقوم بدور همزة الوصل بين القطاعين العام والخاص. (يستكشف الفصل الخامس امكانيات هذه الخيارات بمزيد من التفصيل).
- الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة للمنافسة بين المجموعة الكبيرة من السلع والخدمات التي يمكن تقديمها الآن عن طريق القطاع الخاص (وقد تحتاج المرافق التي تستفيد من هذه الفرص الجديدة إلى ترتيبات تنظيمية جديدة في بعض الأحيان كما نرى في الفصل الرابع).
- زيادة الشفافية بالنسبة للاستخدامات التي تخصص لها أموال عامة (وتزداد صعوبة هذه المهمة عندما يتم تجميع أنشطة متنوعة كثيرة في إطار مورد عام احتكاري).

ومع ذلك، فإن التغييرات التنظيمية لن تحقق ذلك كله. وربما كان أهم تغيير في البيئة الحافزة هو تمكين المستعملين أنفسهم من أن يكون لهم «صوت مسموع» ليس فقط في العمل القائم على أساس المشاركة مع الموردين في الحالات التي تكون فيها المعلومات ذات الطابع المحلي عنصراً أساسياً لتقديم الفعال للخدمات بل أيضاً في رصد أداء الموردين وإجبارهم من خلال العملية السياسية على الالتزام بالوعود. أما عن كيفية تحقيق ذلك فهي موضوع الفصل السابع.

### حماية المستضعفين

سيؤدي النمو السريع والاستثمار في البشر إلى تخفيف حدة الفقر بشكل مؤثر في الأجل الطويل. ومع ذلك، فإنه بغض النظر عن مستوى الدخل لأي بلد وبغض النظر عن المكاسب التي تعود على الاقتصاد ككل، سيتعرض بعض المواطنين للإهمال، كما أن آخرين سيعانون من ضائقة مؤقتة. ويبحث هذا القسم في الكيفية التي تتصدى بها الدول للتحدى المتمثل في حماية الفئات

التي نجد في كوت ديفوار مثلاً أن قرابة ثلثي الإنفاق العام على التعليم يكون من نصيب الذكور. كما يستفيد الذكور في باكستان بنحو مرة ونصف مرة ما تستفيد به الإناث من الإنفاق العام على التعليم. وكثيراً ما يكون الضرر النسبي الذي يلحق البنات أكبر في الأسر الفقيرة، الأمر الذي يعبر عن الفروق في الطلب على التعليم بين الإناث والذكور في هذه الأسر.

### استخدام الموارد العامة بشكل أفضل

بغية تركيز الموارد العامة بقدر أكبر من الفعالية على توفير السلع والخدمات الجماعية، تحتاج البلدان إلى إعادة توزيع المصروفات وتعلم كيفية استخدام مواردها بكفاءة أكثر. ويتطلب ذلك إحداث تغيير سياسي ومؤسسي في بلدان عديدة. وتتمثل الخطوة الأولى الضرورية في التغيير المؤسسي في الاستعداد لاتباع نهج تعددي للأداء: يسمح بمشاركة القطاع الخاص مع تركيز مشاركة القطاع العام المباشرة على السلع والخدمات الجماعية الحقيقية (وإن كانت الحكومات كما تبين المناقشة أدناه، قد تختار أيضاً دعم السلع التي تستهلكها الجماعات المحتاجة، حتى عندما يكون العائدات راجعة إلى القطاع الخاص). ولو نظرنا إلى الأمر على ضوء الافتراض الذي شاع في فترة ما بعد الحرب ومؤاده أن تقديم خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية يدخل ضمن المجالات المقصورة على الاحتكارات العامة، فإن النهج التعددية قد تبدو راديكالية وغير مختبرة، في حين أن المشاركة الخاصة والمجتمعية في تقديم خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية لها في الواقع أصل تاريخي طويل. (انظر الإطار ٣-٦).

ولم يحدث إلا في القرن العشرين أن أصبحت الحكومات في أوروبا أولاً ثم في جهات أخرى بعد ذلك موردة مهمة للخدمات، وأدت في الحالات المتطرفة إلى استبعاد القطاع الخاص تماماً. وتطورت عملية الانتقال إلى دور حكومي أوسع بشكل مختلف بالنسبة للخدمات المختلفة وفي البلدان المختلفة، مما أدى إلى تباين واسع في أنماط التمويل وتقديم الخدمات داخل المجموعات صاحبة الدخل وفيما بينها. فنجد فيما بين البلدان منخفضة الدخل على سبيل المثال أن حصة القطاع الخاص في الإنفاق الإجمالي على التعليم تتراوح بين ٢٠ في المائة في سرى لانكا و ٦٠ في المائة في أوغندا وفييت نام (انظر الشكل ٣-٧). وتظهر تجزئة الإنفاق على خدمات الصحة تبايناً مماثلاً. ففي أمريكا اللاتينية تتراوح حصة القطاع الخاص من ثلث المصروفات الإجمالية على الخدمات الصحية في إكوادور إلى ٤٣ في المائة في المكسيك و ٥٧ في المائة في البرازيل. وتصل حصة القطاع الخاص من المصروفات على الخدمات الصحية في تايلند إلى ٨٠ في المائة.

## الإطار ٣ - ٦ الخدمات الاجتماعية التي يوفرها القطاع الخاص من وجهة نظر تاريخية

يتم توفيرها بصورة خاصة من جانب القابلات والمعالجين التقليديين وأطباء الأحياء. ولم يبدأ الطب الغربي في إفادة مجموعات كبيرة من الناس إلا بعد أن بدأ أول إنتاج ضخم للمضادات الحيوية بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى تزايد الحضنة والتصنيع في البلدان النامية إلى تكوين جماعات عمالية نظمت نفسها لتوفير تأمين صحي عن طريق «صناديق العلاج من الأمراض» أو لتمارس الضغط من أجل وضع نظام للتأمين الاجتماعي الممول من الحكومة. وبحلول عام ١٩٥٠ كان قد تم سن قوانين لتوفير التأمين الصحي لمجموعات مختارة من السكان في ستة عشر بلدا في أمريكا اللاتينية، وهو إجراء لم يتبعه من البلدان النامية الأخرى سوى بلدان أفريقيان وأربعة بلدان آسيوية .

وقد أعلن المؤتمر الدولي المعنى بالرعاية الصحية الأولية الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، عام ١٩٧٩، اعتبار الصحة «حقا أساسيا من حقوق الإنسان» ، وحث الحكومات على أن «تضطلع بالمسؤولية عن صحة شعوبها». وقامت عدة حكومات في البلدان النامية بوضع نظم وطنية للصحة تعنى بتوفير الرعاية الطبية بالمجان لجميع السكان. وحققت هذه الجهود نجاحات متفاوتة، ووسع القطاع الخاص من أنشطته، مثل الفواغ. ففي ماليزيا مثلا، ارتفعت نسبة الأطباء الخاصين من ٤٣ في المائة من مجموع الأطباء عام ١٩٧٥ إلى ٩٠ في المائة عام ١٩٩٠. ومع ذلك مازالت هناك قطاعات كبيرة من السكان لا تحصل على الخدمات الأساسية، بينما تعتمد قطاعات أخرى أساساً على موردين خاصين لهذه الخدمات وتقوم بسداد نفقاتها من جيوب أفرادها.

لم تضطلع الدولة بدور مهم في توفير الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، إلا في القرن العشرين. غير أن مقدرة الدول على توفير هذه الخدمات تختلف بين دولة وأخرى مما يؤدي إلى وجود تشكلات تجمع بين العام والخاص .

وقد قامت نظم التعليم الحديث اليوم على أساس مبادرات خاصة، كانت دينية في أحيان كثيرة. فمن المدارس الإسلامية في اندونيسيا وغرب أفريقيا، إلى مدارس «الجور» في الهند، والكنائس المسيحية في معظم أنحاء أوروبا، والمعلمين القرويين في الصين - قامت المدارس الدينية الخاصة بمهمة تعليم الأطفال منذ عدة قرون. ومع ذلك ظل التعليم بصفة عامة امتيازاً للصفوة. أما التعليم العام على نطاق واسع فهو من اختراعات القرن التاسع عشر، وقد نشأ في أوروبا وأمريكا الشمالية، ثم انتشر إلى المستعمرات السابقة بعد استقلالها. وأدت الاستثمارات العامة الكبيرة إلى التوسع في عدد المتحقيين بالمدارس العامة. وصاحب ذلك انكماش في دور المدارس الخاصة في عدة بلدان. ففي ملاوي مثلا، انخفض عدد المتحقيين بالمدارس الابتدائية الخاصة من ٧٧ في المائة من إجمالي عدد المتحقيين بهذه المرحلة التعليمية في عام ١٩٦٥ إلى ١٠ في المائة فقط في عام ١٩٧٩. بينما نجد في جهات أخرى أن عدم قدرة الحكومات على ملاحقة الطلب على التعليم أو التغلب على الإحساس بعدم الإرتياح إزاء نوعية التعليم بالمدارس العامة أدى إلى زيادة عدد المتحقيين بالمدارس الخاصة .

ويمكن القول من الناحية التاريخية أن معظم الخدمات الطبية كان

المستتفعة.

### مجموعة متنوعة من التدابير الوقائية

يتيح الجدول ١-٢ نظرة خاطفة على المجموعة المتنوعة من المبادرات التي طرحتها الحكومات لحماية الشرائح الضعيفة من السكان في البلدان النامية. وتندرج جميع هذه المبادرات في واحدة من فئتين واسعتين :

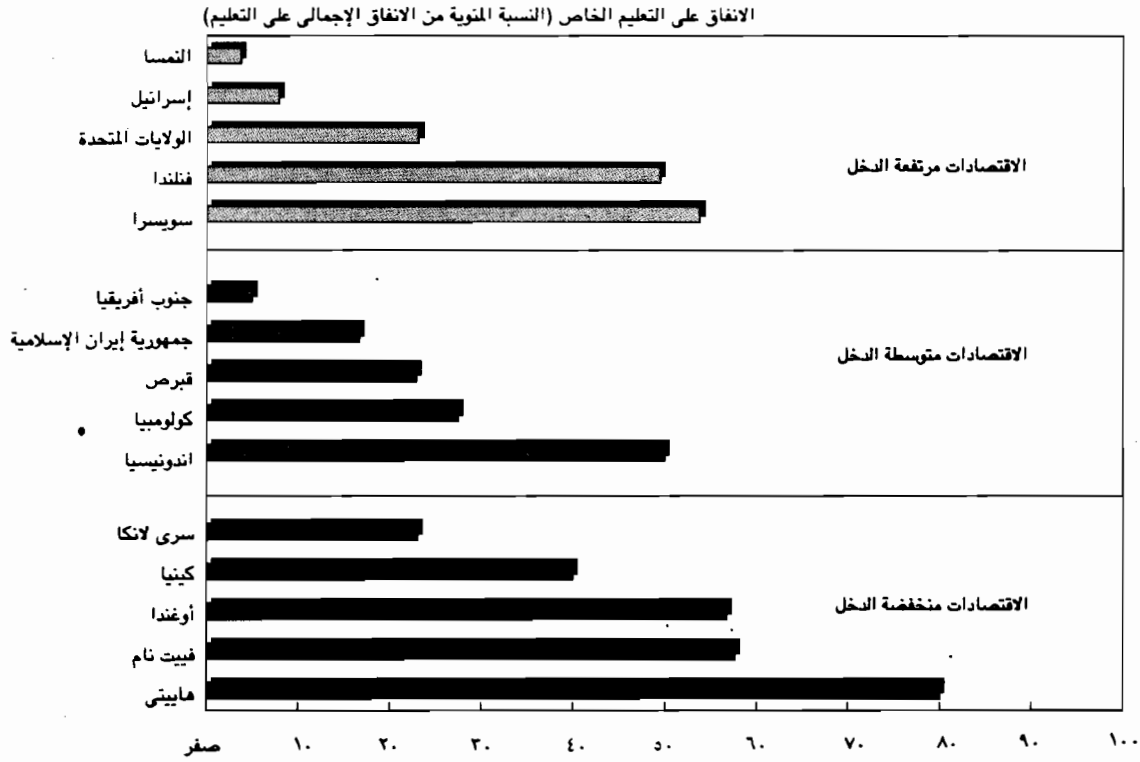
- برامج المعاشات وإعانة البطالة وغير ذلك من برامج التأمين الاجتماعي التي تستهدف إعالة الذين استبعدوا عن الاقتصاد القائم على الأجور في بعض فترات حياتهم لأسباب تتعلق بالسن أو دورة الأعمال أو ظروف أخرى.
- برامج تقديم المساعدة الاجتماعية التي تستهدف تقديم العون لأفقر شرائح المجتمع التي لا يستطيع أفرادها إعالة أنفسهم إلا بشق الأنفس.

وقد أدت دولة الرفاهية الشاملة في البلدان الصناعية، التي أثرت على برامج الرفاهية في كل أركان العالم، إلى عدم وضوح الفارق بين هذين النوعين. وكانت معظم برامج التحويلات الرئيسية

- المعاشات والتأمين ضد البطالة ومساعدة الأسر - قد بدأت خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات كرد فعل «للكساد الكبير» والحرب العالمية الثانية، وبعد إدراك أن المسنين يتسمون بضعف خاص في المجتمعات الصناعية. وتستوعب هذه البرامج الثلاثة لاسيما برنامج المعاشات، حصة سريعة التزايد من الدخل القومي، والبلدان الغنية في كل أنحاء العالم تعاود الآن التفكير في بعض أوجه برامج رفايتها (انظر الشكل ٨-٣). وحتى السويد - التي لا يزال الالتزام بدولة الرفاهية ثابتا فيها والتي لديها سجل لا يبارى في استئصال شأفة الفقر - شرعت في إصلاحات بعيدة المدى لإيجاد توازن أفضل بين المنافع الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية الباهظة والتي كثيرا ما تكون غير منظورة.

وفي أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفياتي السابق كانت الدولة تتيج بشكل تقليدي طائفة واسعة من الخدمات الاجتماعية. وقد قامت هذه الدول قبل انتقالها إلى نظام السوق، بتقديم منافع شاملة، ولكنها تختلف عما تقدمه بلدان اقتصادات الأسواق الصناعية من أربعة وجوه: فأولا، نظرا لأن النظام الاقتصادي في تلك الدول كان ينطلق من ضمان الدولة للعمالة

## الشكل ٣-٧ التوازن بين التعليم الخاص والتعليم العام يختلف اختلافا ضخما على نطاق العالم



ملاحظة: البيانات عن سنوات مختلفة في الفترة بين عام ١٩٨٨ و عام ١٩٩٣ المصدر: PSACHAROPOULOS AND NGUYEN 1997.

لنظم التأمين الاجتماعي، تمنح مزايا ومعاشات عائلية للعمال والموظفين في القطاع الرسمي. ويتزايد حجم هذه الواحات مع زيادة نصيب الفرد من الدخل. وهي تغطي ٦ في المائة من القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٣ في المائة في آسيا، و٣٨ في المائة في أمريكا اللاتينية. والتأمين الرسمي ضد البطالة نادر، إلا أن استخدام القطاع العام كرب عمل الملاذ الأخير يعتبر شكلا من أشكال تأمين البطالة المقنعة.

كما جربت البلدان النامية مجموعة متنوعة من تدابير المساعدة الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأفقر الفئات من السكان. وتتراوح هذه التدابير من برامج تجمع بين تقديم مساعدة نقدية والتأمين وبين دعم الأسعار (الأغذية والإسكان والطاقة) والأشغال العامة كثيفة العمالة. (الجدول ٣-١). وكثيرا ما كان تصميم برامج المساعدة الاجتماعية يتأثر بشكل كبير بالمعونة الدولية. وأدى انتشار المعونة الغذائية التي قدمتها الولايات المتحدة في عقدي الخمسينات والستينات مثلا إلى اعتماد العديد من برامج الغذاء مقابل العمل، خصوصا في جنوب آسيا. ويعبر ظهور الصناديق الاجتماعية في الثمانينات لاسيما في أمريكا اللاتينية،

الكاملة، لم يكن هناك أي تأمين ضد البطالة. ثانيا، كانت الحماية الاجتماعية تركز على فئات معينة (مثل المسنين والعجزة) الذين لا يستطيعون العمل. ثالثا، كانت المنافع لا مركزية على مستوى الشركات. رابعا، لعب الدعم العيني (إسكان وطاقة) دورا مهما.

ومع حدوث انكماش اقتصادي لم يسبق له مثيل وميزانيات تقييدية صاحبت مرحلة الانتقال، بدأت بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تدرك أن نظام التغطية الشاملة الحالي لم يعد من السهل تحقيقه، وأنه لا بد من الاستعاضة عنه ببرامج أكثر توجهها لفئات محددة، وتعتبر التحويلات النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عليه. بيد أن تكييف نظام الرفاهية مع الظروف الجديدة أمر ثبتت صعوبته من الناحية السياسية، فقد تضاعفت التحويلات في بولندا من نسبة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ إلى ١٨ في المائة عام ١٩٩٣.

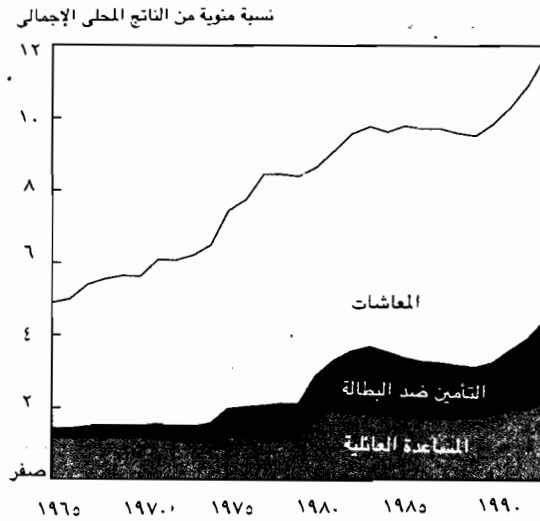
وعلى عكس بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أقامت الغالبية العظمى من البلدان النامية «واحات»

## الجدول ٣ - ١ التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والبرامج الموجهة لمكافحة الفقر في البلدان النامية : الخصائص والدروس المستفادة

نوع البرنامج	التغطية والأنماط الإقليمية	قضايا التصميم والدروس المستفادة	قصص إيجابية
المعاشات	شاملة تقريباً في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال ومنخفضة جداً في أفريقيا جنوب الصحراء ومتوسطة إلى عالية في أمريكا اللاتينية، وتسود مخططات دفع النفقات عند تكبيدها .	تهدّد الاختلالات الاكتوارية في التوازن، حتى في بعض البلدان التي يشكل الشباب أغلبية سكانها، بزعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، لاسيما في البرازيل وأوروغواي، وهما من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وتحتاج البلدان التي تمرّ بهذه المرحلة إلى زيادة سنّ المعاش وإلى عملية إعادة توزيع منفصلة عن التأمين .	مخططات ابتكارية في الأرجنتين وشيلي.
مساعدة الأسر	مضمنة كجزء من التأمين الاجتماعي في البلدان ذات الدخل المتوسط إلى العالي. وهي شاملة على مستوى المنشآت في بلدان الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقال .	يتلازم حجم العائلة إلى حدّ بعيد مع الفقر في جمهوريات آسيا الوسطى ولكنه ليس كذلك في أوروبا الشرقية وبقية بلدان كومنولث الدول المستقلة ويحدد نقش الفقر درجة التدرج صعوداً : وفي حالة انخفاض معدل نقشي الفقر فإن هذا يعني أن الاختيار أمر ضروري لاحتواء التكاليف .	
مساعدة اقتصادية (نقدية)	محدودة في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال، ونادرة في آسيا، وغير موجودة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.	أكثر ملاءمة للبلدان التي لديها انخفاض نسبي في حالات نقشي الفقر .	الدعم العائلي ومعاش المساعدة الاجتماعية للشيخوخة في شيلي.
دعم الأغذية	يسود الدعم العام للأسعار في أفريقيا والشرق الأوسط ويتنشر التحديد الكمي للحصص التموين في جنوب آسيا، وتستخدم مخططات الغذاء مقابل العمل في أمريكا اللاتينية. وتحول البلدان صوب الأخذ بنظام طوابع الأغذية والبرامج الموجهة.	الدعم غير محدد المدة للأسعار يكون غير قابل للاستدامة وتشويهه وارتدادى من الناحية المالية، ويمكن منع حالات التسرب بالتوجيه الابتكاري. وتعتبر برامج التغذية مردودة التكلفة بدرجة أكبر من التحديد الكمي للحصص التموينية أو حالات الدعم العام، والبرامج المحددة لمطالبات العمل تكون مردودة التكلفة بدرجة أكبر من نظام الحصص التموينية. وكثيراً ما ينطوي الاقتصاد السياسي على تحيز للمناطق الحضرية.	إصلاح دعم الأسعار في تونس الذي خفّض التكاليف بنسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحسّن نظام وضع خطط للتهديف: وبرنامج الغذاء من أجل التعليم في بنغلاديش لعام ١٩٩٣.
دعم الإسكان	يسود في بلدان الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقال، ويكون معظمه مدرجا في الميزانية، وهو أقل انتشاراً في المناطق الأخرى، ومعظمه خارج الميزانية.	يكون متناقضاً بالتدرج في أحيان كثيرة، وتمثل أفضل حماية لفقراء المدن في زيادة وتشجيع إنشاء مساكن منخفضة التكلفة، وقد كانت المنظمات المجتمعية والتعاونيات أكثر نجاحاً في وضع الخطط المستهدفة. ويؤدى الدعم المخصص لهذا الغرض في الاتحاد السوفياتي السابق إلى تعقيد سير العمل في مجال أسواق الإسكان وأسواق العمالة.	الدعم الذي تقترحه شيلي ليقدم مرة واحدة لشراء مساكن من سوق القطاع الخاص .
دعم الطاقة	يسود في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال والبلدان المنتجة للنفط مثل فنزويلا.	نجد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن دعم البنزين يفيد في الأغلب الشرائح غير الفقيرة من السكان، وهو متناقض بالتدرج إلى حد ما في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال نظراً لما له من أهمية في سلة المواد الاستهلاكية لغير الفقراء. وسوف تؤثر إزالة هذا الدعم على فقراء المدن.	
الأشغال العامة	يجرى تمويل مخطط ضمان العمالة في ولاية مهاراشترا الهندية والصناديق الاجتماعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من مصادر محلية ومن مانحين دوليين.	تتيح التأمين وتقديم المساعدة على حدّ سواء. وهي مناسبة في المناطق التي يكون الفقر فيها مجرد ظاهرة عابرة والتي تتاح فيها الفرصة لمشاريع عمالة كثيفة غير ماهرة. وينبغي ألا تتجاوز الأجور التي يحددها البرنامج مستوى الأجور السائد في السوق. وتجذب المدفوعات العينية المزيد من النساء .	مخطط ولاية مهاراشترا في الهند؛ وإدخال برنامج عمل في كوريا وإلغائه .
البرامج المستندة إلى تقديم القروض	تسود في كل مكان، لاسيما في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.	تتمثل المشكلة الرئيسية هنا في عدم القدرة على الاقتراض لعدم وجود ضمان تبعي. وينبغي لهذه البرامج أن تدعم تكاليف الصفقات، وليس أسعار الفائدة، وأن تستخدم الجماعات المحلية بدلاً من برامج التوجيه المباشر وأن تنظم المستفيدين وتدخل حوافز للمقرضين والمقرضين على حد سواء من أجل تنفيذ عمليات السداد وأن يدخل الأخبار كمبرور أساس ضروري .	بنك غرامين في بنغلاديش

المصدر : مأخوذة تصرف من وثائق البنك الدولي ١٩٩٦هـ.

### الشكل ٢ - ٨ تصاعد الخط البياني للمعاشات والتحويلات الأخرى في البلدان الصناعية



ملحظة: للاطلاع على التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية.  
المصدر: منظمة العمل الدولية، سنوات شتى: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٦.

حدث في المعاشات وفي المزايا الأخرى للرعاية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال فترة الثلاثين عاما الأخيرة. كما أن عدد السكان المسنين في أوكرانيا وهنغاريا يفسر جزئيا ديون البلدين الضمنية العالية للمعاشات. ومن المرجح أن تتركز الضغوط الديمغرافية على برامج المعاشات بسرعة خاصة في بعض البلدان النامية؛ إذ سيتضاعف عدد سكان الصين ممن يتجاوز عمرهم ٦٠ سنة من نسبة ٩ في المائة من إجمالي تعداد السكان إلى نسبة ١٨ في المائة خلال فترة ثلاثين عاما، وهو تحول استغرق قرنا كاملا في فرنسا وبريطانيا.

بيد أن هذه المشاكل تتجاوز في جذورها العوامل الديمغرافية. فالموظفون في بلدان كثيرة يرون أن معاشاتهم حق أصيل لهم وليست مجرد شكل من أشكال الإدخار: وهم يقدمون مساهمات محدودة لمخطط التقاعد، ولكنهم يحصلون على معاش يوازي المرتب الكامل بعد ثلاثين أو خمسة وثلاثين عاما من الخدمة. وبعبارة أعم تسعى مجموعات قوية النفوذ إلى إجراء تحويلات من الميراثية لصالح هذا البند دون أن يكون لديها استعداد للتراجع عن تلك التحويلات حتى في ساعات التعرض لضغط مالي شديد، أو تقوم البيروقراطيات الحكومية - كما يحدث في بعض البلدان الأفريقية - بتوجيه الموارد المخصصة للتأمين الاجتماعي أو لصالح الجماعات المعرضة للأذى لخدمة مصالحها.

وأيا كان سبب هذه المشاكل، فإذا لم يوضع التأمين الاجتماعي

عن التحول إلى المعونة غير الغذائية وإلى المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجماعات التي تعتمد على المجتمعات المحلية في تقديم المساعدة الموجهة لفئات معينة. وتزايدت شعبية برامج التشغيل العامة كثيفة العمالة، خصوصا في جنوب آسيا وأفريقيا.

وعجزت برامج التأمين الاجتماعي وتقديم المساعدة عن تحقيق هدفها المتمثل في حماية الفئات المعرضة للأذى في بلدان كثيرة. وكثيرا ما أدت بدلا من ذلك إلى تحويلات للموارد لصالح جماعات الصفوة. واقتصر ذلك في بعض الأحيان بآثار مزعومة للاستقرار المالي وثمة نهج جديدة بدأت في الظهور بالنسبة للتأمين وتقديم المساعدة. وستبحث كلا منها على التوالي.

### التأمين الاجتماعي - الخيارات والأخطار

أنزل سخاء برامج التأمين الاجتماعي أضرارا فادحة بالسياسة المالية طويلة الأجل في بعض الأحيان. وكما يبين الجدول ٢-٣، طغت الحقوق المتراكمة لمعاشات الأفراد في كثير من البلدان على أي قدر معقول من مقدرة الحكومات على جباية الضرائب.

وتعطل التغييرات الديمغرافية جزئيا هذا التصاعد في التزامات المعاشات. وأسهم السكان المسنون بأكثر من نصف التوسع الذي

### الجدول ٢ - ٣ الديون الضمنية للمعاشات في بلدان مختارة

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	ديون الحكومات الضمنية للمعاشات
أوروغواي	٢٩٦
هنغاريا	٢١٣
البرازيل	١٨٧
أوكرانيا	١٤١
تركيا	٧٢
الصين	٦٣
الكاميرون	٤٤
بيرو	٣٧
الكونغو	٣٠
فنزويلا	٣٠
السنغال	٢٧
مالي	١٣
غانا	٩
بوركينافاسو	٦

ملحظة: البيانات الواردة هنا عن سنوات شتى للفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦، وهي تمثل قيما صافية حالية محسوبة بسعر خصم بنسبة ٤ في المائة.  
المصدر: Kane and Palacios 1996.

### الإطار ٣ - ٧ مخطط شيلي الجديد للتأمين ضد البطالة

لدى شيلي مخطط للتعويض عن إنهاء الخدمة، ولكن ليس لديها أي نظام للتأمين ضد البطالة. وقد صاغت الحكومة قانوناً لوضع مخطط جديد (يعرف باسم بروتاك (PROTAC)). وهذا المخطط المقترح بعيد عن النماذج السائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو يحاول التغلب على ضعف الحوافز على العمل التي كثيراً ما ترتبط بالتأمين ضد البطالة. ويقضى هذا النظام بإنشاء حسابات فردية يساهم فيها العمال وأصحاب العمل معاً بنسبة ٤.٤ في المائة من راتب العامل. وتتجمع أرصدة هذه الحسابات - حتى تصل إلى راتب خمسة أشهر، ويقوم بإدارتها القطاع الخاص ربما تتولاها نفس المؤسسات التي تدير حالياً المعاشات الخاصة في شيلي. وسيحصل العامل المسرح على مكافأة نهاية خدمة بواقع مرتب شهر عن كل سنة قضائها في الخدمة بعد أقصى خمس سنوات. ويوسع العامل - رجلاً كان أو امرأة - أن يقوم بما يصل إلى خمس عمليات سحب شهرية من حسابه الفدي في أثناء تعطله عن العمل. أما العمال الذين أصبحوا متعطلين نتيجة لاستقالتهم، فإنهم لا يحصلون إلا على عمليات السحب الشهرية المشار إليها. وستقوم الدولة بتنظيم حسابات التأمين ضد البطالة تلك مع ضمان حد أدنى لإعانة البطالة. وكما هو الحال بالنسبة للمعاشات، لن يتاح هذا الحد الأدنى من الضمان إلا بعد نفاذ الأموال الموجودة في الحساب. وعلى ذلك سيكون الحساب الفدي نوعاً من الرصيد.

إقامة أسواق إقليمية للأوراق المالية. ويعتبر هذا خياراً جذاباً بشكل خاص لبلدان منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي التي تشترك في عملة موحدة. وقد أصبحت بالفعل بعض أسواق رأس المال في أفريقيا جنوب الصحراء شبيهة من ناحية رسكلة الأسواق بتمثيلاتها في بلدان أمريكا اللاتينية التي قامت مؤخراً بخصخصة نظمها الخاصة بالمعاشات (مثل بيرو).

#### نهج مستدامة لتقديم المساعدة الاجتماعية

خلافاً لما هو متبع في مجال التأمين الاجتماعي، الذي يمكن أن يكون تمويله ذاتياً، تحتاج عملية تقديم المساعدة الاجتماعية إلى إنفاق مباشر من الأموال العامة. وعلى ذلك فإن تحقيق توازن بين أهداف تخفيف حدة الفقر والتحوط في الأمور المالية أمر حيوي للنجاح. (ويلخص الجدول ٣-١ المجموعة الواسعة من الأساليب التي جربت في هذا الصدد). وقد كانت المناقشة في الماضي تدور أساساً حول المزايا النسبية لتقديم الدعم للجميع والبرامج التي

على أساس مالي أكثر سلامة سيحدث أحد أمرين: إما أن تنهار البرامج أو أن تغرق البلدان في أزمة مالية طاحنة، أو أن يحدث كلا الأمرين معاً. ومن الخطوات الأولى الضرورية للإصلاح أن تميز الحكومات بين أهداف التأمين وأهداف تقديم المساعدة - لاسيما في البلدان النامية، حيث تتسع الفجوة في أحيان كثيرة بين أفقر شرائح المواطنين (الذين يشكلون عادة هدف برامج المساعدة) والمواطنين الذين يشاركون في أنشطة الاقتصاد الرسمي (وهم الذين تستهدفهم عادة برامج التأمين). وتشير التجربة المكتسبة إلى أن عدم إجراء هذا التمييز من المؤكد أنه يقوض كلا من السلامة المالية لبرامج التأمين (نظراً لأن «المؤمن عليهم» يمكنهم أن يسعوا للضغط لإعطائهم منافع ليست ممولّة) وأثار برامج تقديم المساعدة (نظراً لأنه من المرجح أن تستولى الجماعات غير المستهدفة على موارد مخصصة للفقراء).

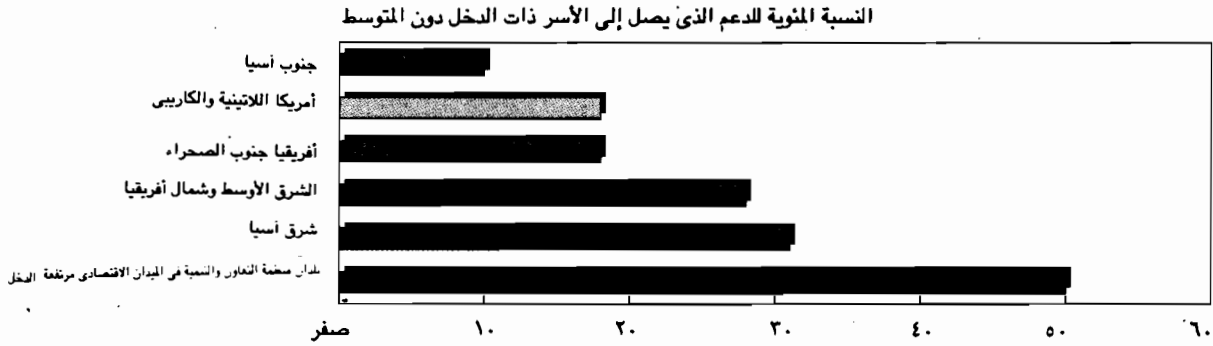
وبالتمييز الواضح بين عملية التأمين وعملية تقديم المساعدة تستطيع الدول أن تجلب مشاركة القطاع الخاص ومنافسته في نظم التأمين التي كانت خاضعة من قبل لسيطرة الاحتكارات العامة. ويمكن أن يتحقق ذلك بطرق عديدة:

- يمكن فصل ما في المعاشات من عنصر لإعادة توزيع الدخل عن عنصر الادخار، وذلك عن طريق نظام متعدد الركائز وملزم، تكون فيه ركيزة الادخار ممولّة تمويلاً كاملاً وخاضعة للإدارة الخاصة والرقابة العامة. ويمكن تحقيق إعادة التوزيع من خلال معاش عام موحد (كما هو الحال في الأرجنتين).
- يوسع الدول أن تدخل نظاماً إلزامياً لحسابات المدخرات من أجل التأمين ضد البطالة ومن أجل المعاشات أيضاً (يصف الإطار ٣-٧ مبادرة شيلي على هذا الغرار).
- يمكن السماح للشركات والأفراد بالاختيار بين الموردين العاملين والخاصين، كما هو الحال في اليابان وسري لانكا والمملكة المتحدة.
- يمكن التعاقد على الإدارة العامة لأصول برامج التأمين مع القطاع الخاص (على نحو ما حدث في ماليزيا).
- يمكن للدول أن تستعين بالمهنيين المستقلين بدلاً من الأشخاص المعيّنين سياسياً لمجالس أمناء البرامج العامة.

غنى عن القول أن توفير التأمين الاجتماعي الخاص لا ينجح إلا إذا كانت الأسواق المالية متطورة بدرجة كافية بحيث يستطيع الوسطاء الخاصون أن يوائموا بسهولة بين هذه الالتزامات طويلة الأجل والأصول طويلة الأجل.

ومع ذلك، فحتى في المناطق الفقيرة مثل أفريقيا جنوب الصحراء، لا ينبغي أن تكون أسواق رأس المال المحدودة عائقاً أمام إنشاء صناديق المعاشات الخاصة. ولو أتيح للبلدان إطار قانوني ملائم وقابل للتنفيذ لتنمية قطاعها المالي، فإنها تستطيع

## الشكل ٢-٩: يعجز دعم الاسكان في البلدان النامية عن الوصول في معظمه إلى المحتاجين



ملاحظة: البيانات الواردة هنا عن الفترة ٩١ - ١٩٩٢. المصدر: البنك الدولي ١٩٩٦هـ.

وتتضمن برامج الغذاء مقابل العمل كل هذه الميزات، وكذلك برامج إقراض المنشآت الصغيرة جداً في المجتمعات الفقيرة. ويوضح الإطار ٣-٨ كيف تقوم اندونيسيا التي قطعت خطوات واسعة في الإقلال من الفقر عن طريق النمو الذي يستند إلى قاعدة عريضة، ببدء مجموعة متنوعة من البرامج ذاتية التوجه في جهد يرمى إلى استئصال شائفة الفقر بحلول عام ٢٠٠٥.

ويتسم التحدي المتمثل في دعم برامج تقديم المساعدة الاجتماعية واستمرارها بكونه ذا طابع سياسي بالإضافة إلى طابعه المالي. فنظراً لأن الفقراء المهمشين يعانون من الضعف السياسي في كل مكان تقريباً، يلاحظ في الأوقات التي تقتضى فيها الحالة المالية شدة الأحزمة على البطون أنه حتى البرامج المصممة بحكمة تتعرض لفقدان التأييد. وتبدو البرامج ذاتية التوجه - لاسيما البرامج التي تفرض التزامات متبادلة على المستفيدين - أكثر مرونة من الناحية السياسية عن البرامج الموجهة الأكثر محدودية ولكنها تكون معرضة أيضاً للخطر. فالمهمة في جذورها إذن - التي يستكشفها الفصل السابع - تتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بالتعبير عن شواغل الفقراء وتمكينهم من أن يصبحوا مدافعين عن مصالحهم بقدر أكبر من الفعالية.

#### خيارات استراتيجية: العمل على نحو أفضل فيما يتعلق بالأساسيات

تشكل كل مجموعة من المجموعات الأربع للأساسيات الاقتصادية والاجتماعية تحديات متميزة، إلا أنها تتماثل من ناحية وجود تحديات مشتركة فيما بينها.

أولاً، لابد من تحديد الأولويات، وكما يبين هذا الفصل لاتزال الدولة في بلدان كثيرة لا تقوم بتوفير القدر الكامل من السلع

توجهه لفئات معينة. واليوم أصبحت العوامل التي تحد من قدرة كل من السبيلين أكثر وضوحاً.

ونظراً لأن البرامج المعتمدة على مدى الاحتياج (التي يتم فيها تحديد قيمة الإعانة بحسب دخل المستفيد) كثيرة المطالب من الناحية الإدارية، فمن المرجح ألا تحقق غاياتها بتكلفة معقولة إلا في البلدان التي تتمتع بقدرة مؤسسية قوية. أما الدعم الذي يقدم إلى قاعدة عريضة فقد فقد جاذبيته أيضاً: فهو باهظ التكلفة وغير فعال نسبياً في الإقلال من الفقر. فقد تبين أن الدعم الذي يقدم للإسكان والبنية الأساسية على سبيل المثال يفيد بشكل غير متناسب الأسر الأعلى دخلاً (انظر الشكل ٣-٩). ومن الممكن أن يصبح دعم الأغذية أكثر فاعلية لو وجه إلى البنود التي يستهلكها الفقراء أساساً. وقد تحولت تونس من البرنامج غير المحدد الهدف إلى برنامج موجه تلغى بموجبه جميع أوجه الدعم للسلع التي يستهلكها غير الفقراء على نحو غير متناسب، وبالنسبة للمنتجات الغذائية التي مازالت تحصل على دعم يتم التمييز فيها بين خطوط الإنتاج بإيجاد اختلافات في طريقة التعبئة وفي المواد النوعية التي تصنع منها هذه المنتجات. وأدت هذه الإصلاحات إلى خفض تكلفة دعم الأغذية من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف عقد الثمانينات إلى ٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٣، مع مواصلة الإبقاء على شبكة أمان غذائي لصالح الفقراء.

ومع تزايد التشكك في سلامة كل من البرنامج المعتمد على مدى الاحتياج وبرامج المساعدة المستندة إلى قاعدة أعرض، انتقل الاهتمام إلى النهج التي تعتمد على التوجيه الذاتي. ويركز أحد هذه النهج على تقديم المساعدة إلى الأحياء التي تضم أعداد غير متناسبة من السكان الفقراء في المدن والريف. ويحد نهج آخر مستوى منخفضاً للإعانة يدمج فيه نوعاً من أنواع التعويض.

## الإطار ٢ - ٨ الإقلال من الفقر في اندونيسيا - كيف تتكامل المساعدة الاجتماعية مع النمو المستند إلى قاعدة عريضة

٢٠ ألف قرية - تشكل الثلث الأفقر بين جميع القرى الأندونيسية - تستخدم كنواة رأسمالية لأنشطة مدرة للدخل. ويقرن هذا البرنامج ببرامج للأشغال العامة.

■ برنامج الرخاء العائلي، بدأ في عام ١٩٩٦، وهو يستهدف تحسين أحوال الأسر التي تعيش في القرى غير المشمولة ببرامج إصلاح القرى المذكور في الفقرة السابقة والتي تقل مستويات المعيشة فيها عن حد معين وذلك من خلال منح صغيرة وقروض مدعومة.

■ في إطار برنامج التهجير من مكان إلى مكان آخر، أعيد توطين نحو ٧٥٠ ألف أسرة تضم أكثر من ٣.٦ مليون نسمة من جزيرة جاوة المكتظة بالسكان إلى جزر خارجية أقل ازدحاماً بالسكان. وقد تكفلت الحكومة بتكاليف هذا البرنامج، الذي يستهدف معالجة مشكلة المزارعين الذين يعانون الفقر لأنهم لا يملكون أرضاً، فضلاً عن تزويد المستوطنين الجدد بأراض زراعية وإعانات أخرى.

■ برنامج كامبونج الإصلاح، الذي يستهدف تحسين توفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية للأحياء المكتظة بالسكان والمنخفضة الدخل.

أحدث النمو السريع المستند إلى قاعدة عريضة الذي حققته اندونيسيا تأثيراً رائعاً على الإقلال من الفقر. فانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي في الفترة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠ من ٥٦ إلى ١٥ في المائة؛ وأظهرت مؤشرات أخرى للرفاهية، مثل انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، تحسناً مماثلاً. وحيأت الحكومة نفسها الآن لتحقيق هدف طموح هو استئصال شأفة الفقر المدقع خلال العقد المقبل. ويتمثل التحدي القائم الآن في أن الفقراء المتبقين يتركزون في جيوب معزولة، ومواردها الطبيعية ضئيلة، وكثافتها السكانية منخفضة، وغير ذلك من السمات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الوصول إليها صعباً. وقد بدأ في السنوات الأخيرة القيام بأنشطة موجهة عديدة تشمل ما يلي:

■ انبرس ديسا تيرتجال لإصلاح القرى الذي بدأ عام ١٩٩٤، وهو موجه إلى القرى التي أهملتها عملية التنمية الوطنية. ويوزع البرنامج منحاً يبلغ مجموع قيمتها ٢٠٠ مليون دولار في السنة بين

الإصلاح - التي تستخدم الصناديق الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر، وتحسين نوعية التعليم الابتدائي، وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية - أن تحسن بشكل كبير تقديم هذه الخدمات. وينبغي للبلدان ذات المؤسسات العامة الضعيفة أن تسند أولوية عليا لإيجاد السبل التي تكفل استخدام الأسواق والاستعاضة بالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الأخرى في تقديم هذه الخدمات.

وأخيراً، ينبغي أن تبحث الدولة عن الوسائل التي تكفل تحسين المصداقية لأعمالها. وفي المدى القصير، فانه في الوقت الذي يجري فيه تعزيز المؤسسات المحلية الضعيفة. يمكن أن تؤدي إقامة روابط أقوى مع عناصر فاعلة خارجية - من خلال برامج تثبيت الأسعار مع صندوق النقد الدولي مثلاً - إلى مساعدة الحكومات على إعطاء مؤشر على التزامها بسياسات معينة. أما في المدى الطويل، فإن التحدي الرئيسي - الذي يستكشفه الباب الثالث بشيء من التفصيل - فهو بناء آليات التزام داخلية تمتد جذورها إلى المؤسسات الداخلية.

والخدمات العامة الأساسية: أي ركيزة فرض حكم القانون، واقتصاد كلي مستقر، وأساسيات الصحة العامة، والتعليم الابتدائي الشامل، وبنية أساسية ملائمة للنقل، وشبكة توفر الحد الأدنى من الأمان. وفي الوقت نفسه توفر الدول بإفراط مجموعة متنوعة واسعة من السلع والخدمات التي تستطيع الأسواق الخاصة توريدها بدلا منها. لذلك توجد حاجة عاجلة لتركيز دور الدولة على الأساسيات لاسيما في البلدان التي تعاني قدراتها المؤسسية من الضعف.

ثانياً، من الممكن أن يؤدي الاستخدام الماهر للأسواق الخاصة والتنافسية والنشاط التطوعي إلى دعم عملية التنمية مع تخفيف العبء الواقع على عاتق الدول ذات القدرات المؤسسية الضعيفة. ويعتبر النمو الذي يقوده السوق في بيئة داعمة وحافزة أمراً أساسياً. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الأسواق أن توفر مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الخاصة التي تسربت بطريقة أو أخرى إلى مجال التوريد العام في بلدان عديدة - مثل التعليم العالي، وخدمات الصحة العلاجية، والمعاشات وغير ذلك من أشكال التأمين. وفي مجموعة من المجالات الأخرى، يمكن لعملية



# تدعيم الأسواق؛ التحرير والتنظيم والسياسة الصناعية

المبدأ أن المجال يتيح للحكومة الاضطلاع بهذا الدور. غير أن فرصتها للقيام بذلك تتوقف في الواقع العملي على الوفاء بمجموعة من الشروط المؤسسية الصارمة. وفيما عدا الحالات التي تمت فيها المواءمة بمهارة بين دور الحكومة وقدرتها، كثيراً ما كانت السياسة الصناعية التدخلية بمثابة وصفة جالية للمصائب.

وتعتبر عملية الخصخصة وتحرير السوق بالنسبة لبلدان كثيرة - تتسم قدرتها المؤسسية بالضعف ويثقل كاهلها تاريخها مع حكومات أفراطت في توسيع دورها - جزءاً أساسياً من جدول أعمال سياستها العامة. ومع تطور هذه القدرة، سيكون بوسع المنظمات العامة والمسؤولين الحكوميين أخذ زمام مبادرات جماعية أكثر اتساعاً بالتحدي لتنشيط الأسواق، والاستخدام المتزايد لأدوات تنظيمية فعالة، ولكنها صعبة القيادة.

## خصخصة الأسواق وتحريرها في الدول التي أفراطت في توسيع أدوارها

انتعش الاهتمام بإيجاد سبل تساعد الحكومات على العمل مع القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية، وفي وضع أطر تنظيمية داعمة للأسواق التنافسية. ومع ذلك، تظل الدولة في خلاف أساسي مع السوق في بلدان كثيرة. فلا تزال المبادرة الخاصة رهينة تركة من العلاقات المتناحرة مع الدولة. وتؤدي اللوائح الجامدة إلى كبت المبادرات الخاصة. وتهيمن المنشآت الحكومية التي كثيراً ما تكون مدعومة بامتيازات احتكارية، على المجال الاقتصادي الذي يمكن أن يكون مثمراً بدرجة أكثر لو سلّم إلى الأسواق التنافسية. وفي الحالات المتطرفة، نجد حشداً من المنشآت الحكومية غير الكفؤة تعرقل تماماً دينامية القطاع الخاص، رغم أنها تفرض عبئاً مالياً وإدارياً ثقيلاً على بقية القطاع العام. وفي هذه البلدان ينبغي أن يكون الحد من سطوة الدولة هو الخطوة الأولى صوب زيادة فعاليتها.

**قليلون** هم الذين يجادلون في أهمية الدور المركزي الذي تضطلع به الدولة في تأمين الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية التي ناقشناها في الفصل الثالث. ومع ذلك يتضاءل الاتفاق كثيراً حول الدور المحدد الذي تضطلع به الدولة في عملية التنظيم ورسم السياسة الصناعية. فقد صاحب استراتيجيات التنمية التي تسيطر عليها الدولة في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب توسع مثير في التنظيم الحكومي في بلدان كثيرة. ومع اتجاه البلدان إلى التحرر الاقتصادي يجري الآن التخلي عن جوانب التنظيم التي ثبتت عدم جدواها. غير أن الحكومات أخذت تدرك أن إصلاحات السوق والتكنولوجيات سريعة التغيير تطرح التحديات التنظيمية الخاصة بها. ولا يمكن أن تتخلى الدول عن عملية التنظيم. وإنما المهمة الأساسية هي اعتماد نهج للتنظيم تلائم متطلبات التحول في الاقتصاد والمجتمع فحسب، بل وتلائم بشكل حاسم القدرة المؤسسية الموجودة في البلد المعنى.

ويساعد الاهتمام بتحقيق الاتساق السليم بين دور الدولة وقدرتها المؤسسية على التوفيق بين بعض وصفات العمل الحكومي، التي تبدو في الظاهر متضاربة، إذ يرى الكثيرون مثلاً أنه يتعين على القائمين بعملية التنظيم في الصناعات المعقدة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية أن تكون لديهم مرونة كبيرة في استنباط قواعد السوق وفي تنفيذها. ومع ذلك فإننا نجد في الحالات التي تكون فيها القدرة المؤسسية ضعيفة أن المجال محدود لمرونة المبادرات، وأنه ينبغي التركيز بدلاً من ذلك على كسب المصداقية لدى الشركات والمواطنين، وإقناعهم بأن الدولة ستواصل التمسك بالتزاماتها إلى النهاية، وستمتنع عن القيام بأي عمل تعسفي أو عشوائي.

وينطبق نفس القول، بل بقوة أكبر، على السياسات الأكثر تدخلًا - التي لا تستهدف وضع القواعد الأساسية للتنمية الصناعية فقط، بل تستهدف أيضاً التعجيل بها. ويبدو من حيث

## الجدول ٤ - ١ تقديرات مكاسب الرفاهية نتيجة لإلغاء القيود التنظيمية في الولايات المتحدة

(مليارات الدولارات)

الصناعة	مكاسب المستهلكين	مكاسب المنتجين	المكاسب الإجمالية	مكاسب أخرى محتملة
الخطوط الجوية	١٤,٨-٨,٨	٤,٩	١٩,٧-١٣,٧	٤,٩
خطوط السكن الحديدية	٩,٧-٧,٢	٣,٢	١٢,٩-١٠,٤	٠,٤
النقل بالشاحنات	١٥,٤	٤,٨-	١٠,٦	صفر
الاتصالات السلكية واللاسلكية	١,٦-٠,٧	٠,٠	١,٦-٠,٧	١١,٨
تلفزيون الكابل	١,٣-٠,٤	٠,٠	١,٣-٠,٤	٠,٨-٠,٤
السمسمرة	٠,١	٠,١-	صفر	صفر
الغاز الطبيعي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,١
الإجمالي	٤٣-٣٢,٦	٣,٢	٤٦,٢-٣٥,٨	٢٢,٠-٢١,٦

.. غير متاحة

المصدر: Winston 1993.

وتتسم التحديات المتمثلة في تقليص الإفراط في التوسع في دور الدولة، بأنها ذات طابع سياسي ومؤسسي بقدر ما هي ذات طابع تقني. ويعتمد النجاح في هذا الصدد على مدى القدرة على المضي في عملية الإصلاح في وجه المعارضة التي تبديها الجماعات القوية المستفيدة من استمرار الأوضاع القائمة. ويبحث الفصل التاسع الكيفية التي يمكن أن تبدأ بها عملية الإصلاح بشكل عام وأن تستمر بأقصى فعالية. ونركز هنا بشكل أدق على برامج تحرير الأسواق وخصخصتها.

ويمكن تقسيم مبادرات تشجيع عملية تحرير الأسواق وخصخصتها إلى ثلاث مراحل متداخلة وهي: الإعداد للإصلاح، وإقامة بيئة مناسبة للأعمال الحرة، وخصخصة (أو تصفية) المنشآت الحكومية. وتعتبر الشفافية العنصر الأساسي الحيوي عندما تبدأ الحكومات الإعداد للإصلاح. ومن الناحية المثالية يشمل الإعداد للشفافية ما يلي:

- إصدار بيان بالهدف الرئيسي - وهو إطلاق العنان لإقتصاد سوقى تنافسى - مع بقاء الأهداف المالية وغيرها من الأهداف في وضع ثانوى على أكثر تقدير.

- توضيح المعايير التي ستستخدم في تقدير أى اللوائح ستكون مفيدة، وأيها ينبغي التخلي عنها، وأيها ينبغي تعزيزها لتكملة عملية الخصخصة.

- إعداد البيانات المالية والميزانيات العامة (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاقتراض من البنوك) لتقدير أى المنشآت الحكومية خاسرة مالياً ولتكشف أسباب خسائرها.

- تحديد الآليات التنافسية والمتاحة للجميع (مثل المزايدات) لنقل ملكية المنشآت الحكومية.

ويعد الأداء الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً في بلدان مثل الصين وبولندا شاهداً قوياً على مزايا تقليص دور الدولة في بلدان الاقتصادات التي كانت من قبل مخططة مركزياً. ولكن تخفيف قبضة الحكومة - سواء كان الإبقاء على تلك القبضة يتحقق بالملكية العامة أو بالتنظيم - يمكن أيضاً أن تكون له عائدات كبيرة في المزيد من الاقتصادات المختلطة، فهو يحقق ما يلي:

- تحرير الموارد العامة للأنشطة ذات الأولوية العليا: إذ أن تحويل الدعم من المنشآت الحكومية الخاسرة إلى التعليم الأساسي كان سيزيد مصروفات الحكومة المركزية على التعليم بنسبة ٥٠ في المائة في المكسيك، وبنسبة ٧٤ في المائة في تنزانيا، و١٦٠ في المائة في تونس.

- تمهيد السبيل لتقديم خدمات أفضل وأرخص: لقد كان لنقل ملكية الأصول الحكومية آثار إيجابية في إحدى عشرة حالة من بين اثنتي عشرة حالة درست بعناية في شيلي وماليزيا والمكسيك والمملكة المتحدة. وقد أتت المزايا في شكل زيادة في الإنتاجية والاستثمار بالإضافة إلى تسعير أكثر فعالية. وأدى إلغاء القيود التنظيمية في خمسة قطاعات كانت من قبل خاضعة لتنظيم متشدد في الولايات المتحدة إلى تحقيق مكاسب بلغت قيمتها ٤٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٠ (الجدول ٤-١). وفي الأرجنتين أدى تحرير مرافق الميناء في بيونس آيريس إلى تخفيض الرسوم بنسبة ٨٠ في المائة.

- فتح الأبواب أمام تنمية القطاع الخاص: قد يؤدي الإفراط في التنظيم إلى إعاقة الدخول إلى الأسواق، وحفز نمو النشاط غير الرسمي، بل وإنشاء صناعات جديدة تركز لتحقيق هدف واحد وهو مساعدة الشركات على اجتياز الشبكة المعقدة للوائح التنظيمية. ويؤدي القضاء على هذه التجاوزات إلى تمكين الأسواق من العمل بقدر أكبر من المرونة وبتكاليف أقل للمعاملات.

من المنافسة في الاقتصاد. وهناك ميزة أخرى وهي أنه لو وضعت هياكل تنظيمية واضحة، فستتاح لأصحاب العطاءات فكرة أفضل عن الإمكانيات الاقتصادية للشركات التي تجرى خصصتها - وستكون علاوة المخاطرة أقل - وستحصل الحكومة على عطاءات أعلى.

ويمكن القول بشكل أعم أن تحرير بيئة الأعمال الحرة قد يكون عاملاً حافزاً قوياً يثمر تصاعداً حلزونياً فعالاً يزيد فيه كل إصلاح من سهولة الإصلاح التالي. وكلما ازدادت بيئة الأعمال الحرة قوة، زاد نطاق الفرص السانحة وأوجه الدعم المتاحة لمنظمى المشاريع الحرة والموظفين والعمال - وزاد بالتالي ضعف المعارضة السياسية للتخلي عن القواعد الضارة والأجهزة السيئة الأداء وتصفية أو خصخصة المنشآت الحكومية. والتحدى في هذا المجال هو إيجاد سبيل يحرك ذلك التصاعد الحلزوني. ونجد في أول الأمر أن أولئك الذين تزدهر أحوالهم في ظل النظام السيء سيكون لديهم الكثير الذي يخسرونه، في حين أن من سيكسبون يحتمل أن يصلوا إلى الوزن اللازم للضغط من أجل تحقيق مصالحهم. وبين الإطارات ٤-١ كيف استطاعت المكسيك التغلب على المقاومة المبدئية للرجوع عن القيود التنظيمية.

ونظراً لأن الأمر سيحتاج إلى وقت لكي تصبح بيئة الأعمال الحرة داعمة - ونظراً لأن عملية الخصخصة تصبح أكثر سهولة مع تحسن تلك البيئة - فقد يجد المصلحون ما يغريهم بأن تأتي

وهناك مبرر إضافي لبذل هذه الجهود. فهي تبين في كثير من الأحيان ما إذا كان البلد على استعداد للإصلاح حقاً أم لا - وما إذا كانت الأطراف السياسية راغبة في الإصلاح وترى أنه يمكن من الناحية السياسية ترجمة تلك الرغبة إلى عمل ملموس. فإذا كانت الإرادة السياسية مفتقدة، فإن أى جهود أخرى لن تكون مجدية، بل إنها قد تضر إذا ما فسرت على أنها مجرد حلقة أخرى في سلسلة طويلة من التحولات التعسفية في السياسة العامة.

ومع الانتهاء من الإعداد المبدئي، تكون المرحلة الثانية من الإصلاح هي توفير بيئة للأعمال الحرة تدعم الأسواق التنافسية الخاصة. وتشمل هذه البيئة قواعد اللعبة التي تسهل دخول السوق والتنافس فيها، بالإضافة إلى إطار مؤسسي قانوني وتنظيمي قادر على ترسيخ حقوق الملكية والأسواق، بما في ذلك الأسواق المالية (بصفة خاصة).

وهناك مزايا اقتصادية كبيرة للإصلاح المبكر لبيئة الأعمال الحرة - حتى قبل عملية الخصخصة منها أن تعزيز المنافسة الخارجية والداخلية يضمن انتقال العديد من منافع الخصخصة إلى المستهلكين بدلاً من أن تسفر ببساطة عن عملية تحويل من الخزائن العامة إلى الاحتكارات الخاصة. وبغير ذلك يكون من المرجح أن تصبح تلك الاحتكارات مصالح قوية راسخة الجذور، ولديها الرغبة والقدرة على أن تحبط أية جهود لاحقة لإدخال المزيد

## الإطار ٤ - ١ المسئول المكلف بإلغاء القيود التنظيمية في المكسيك

- تأييد رئاسي لا لبس فيه يعطى إشارة للبيروقراطيين والمواطنين على حد سواء بضرورة الامتثال لقرارات ذلك المسئول.
- أن قراراته لا توقف إلا بقرار يتخذ على أعلى مستوى حكومي.
- توقيع عقوبات قاسية على الموظفين الذين يمتنعون عن تنفيذ القرارات التي يتخذها ذلك المسئول.
- الحد الزمني الذي يضمن التوصل إلى نتائج سريعة وظاهرة للعيان.
- مجموعة الموظفين العاملين مع ذلك المسئول، الذين توفرت لهم المهارة اللازمة لمعرفة الآثار الاقتصادية للوائح، وتفاعلاتها مع اللوائح الأخرى ومتطلباتها الإدارية - فلم يكن بوسع أى شخص أن يقوم بمفرده بالتنفيذ الفعال لبرنامج حكومي واسع لإلغاء القيود التنظيمية.
- وأخيراً أن هذا المسئول فاز بشقة الموظفين والجمهور وذلك باستماعه بإنصاف للذين لا حول لهم ولا قوة ولأصحاب النفوذ على حد سواء، وتمسكه بالنزاهة. وعدم المحاباة.

في عام ١٩٨٨ عين رئيس جمهورية المكسيك مسؤولاً أسندت إليه سلطات واسعة لإلغاء القيود التنظيمية، وكان ذلك المسئول يقدم شهرياً تقارير مباشرة إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس وزرائه الاقتصاديين. وكانت تتاح لكل مشروع أعمال في المكسيك - سواء كان كبيراً أو صغيراً - فرصة متساوية للوصول إلى مكتب ذلك المسئول للشكوى من القواعد واللوائح المرفقة. وكان يتعين على ذلك المكتب عند تلقى أية شكوى أن يبحث سبب وجود القاعدة المشكو منها، وكيفية تفاعلها مع اللوائح الأخرى، وما إذا كان ينبغي استمرار وجودها. وكان المكتب يعمل في إطار جدول زمني صارم: فإذا لم يتخذ أى إجراء سواء للإبقاء على القاعدة موضع المنازعة، أو لتتقيحها أو إلغاؤها في خلال خمسة وأربعين يوماً، تلغى تلقائياً تلك القاعدة. ويعزى للعمل الذي أنجزه ذلك المسئول عن إلغاء القيود التنظيمية خلال السنوات الأربع الأولى من تقلده لهذا المنصب فضل كبير في التعجيل بالإصلاحات التي حققتها المكسيك. فقد أتاح لأصحاب الأعمال الخاصة نصيراً مستجيباً ومؤثراً على أعلى مستوى حكومي. وتشمل العوامل التي أسهمت في ذلك النجاح ما يلي:

استعداد للقضاء على العقبات التي تعوق عملها. إذ أن عملية تحرير الأسواق تتيح للداخلين الجدد خلق فرص عمل وتكوين ثروات. كما أنها تخفف من مشاق الخصخصة وتزيد في نفس الوقت المكاسب الاقتصادية المحتملة. الدرس الثاني، أنه على الرغم من أن الدولة التي أفرطت في التوسع في دورها تحتاج إلى تقليص ممتلكاتها، وعلى الرغم من عدم وجود أى سبب اقتصادي وجيه يبرر استمرار ملكية الدولة لصناعات السلع التي يمكن المتاجرة بها، فإنه لا توجد مرحلة وحيدة «صائبة» في برنامج الإصلاح لبدء عملية الخصخصة. ويعتمد التوقيت الملائم على ديناميات الإصلاح في كل بلد.

### تنظيم أفضل

يمكن للتنظيم الجيد أن يساعد المجتمعات على التأثير في النتائج التي تحققها الأسواق في توفير المقاصد العامة. فهو قادر على حماية البيئة. كما أنه قادر على حماية المستهلكين والعمال من نتائج عدم تماثل المعلومات: مثلاً أن البنوك تعرف عن نوعية محافظ أوراقها المالية أكثر مما يعرفه المودعون بكثير، أو أن مديري الأعمال يعرفون عن مخاطر الصحة والأمان في الإنتاج أو الاستهلاك أكثر مما يعرفه العمال أو المستهلكون. ويستطيع التنظيم أيضاً أن يجعل الأسواق تعمل بمزيد من الفعالية، وذلك بتعزيز المنافسة والابتكار ومنع إساءة استعمال السلطة الاحتكارية. كما يستطيع بصورة أعم المساعدة في كسب القبول العام لنزاهة وشرعية نواتج الأسواق.

ومع التحرر الاقتصادي تم التسليم بأن العديد من مجالات التنظيم يولد نتائج عكسية، ومن ثم تم التخلي عن تلك المجالات. غير أن المبررات التقليدية للتنظيم تظل باقية في بعض المجالات، كما أن عمليتا تحرير الأسواق وخصخصتها ذاتهما دفعتا بقضايا تنظيمية جديدة إلى مكان الصدارة. ولا يتمثل التحدي الموضح هنا بالنسبة لثلاثة مجالات تنظيمية مهمة - الأعمال المصرفية، والمرافق العامة، والبيئة - في التخلي عن عملية التنظيم برممتها، وإنما في العثور على نهج تنظيمية في كل بلد تتماشى مع احتياجاته وقدراته.

### بعض المبررات الجديدة للتنظيم

**الموارد المالية: من فرض الضوابط إلى التنظيم الحذر:** لقد تغير فهمنا لتطوير القطاع المالي تغيراً جذرياً خلال العقد الأخير، وأصبحنا نعرف الآن أن عمق القطاع المالي لأي بلد يعتبر عنصراً قوياً لدفع التنمية وللتنبؤ بمستقبلها. ونعرف أيضاً أن التنظيم رقابي المنحى الذي اتبع على نطاق واسع في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب - موجها الانتمانات المدعومة صوب أنشطة مفضلة بأسعار فائدة فعلية سلبية جداً ومقيدا التنوع القطاعي والجغرافي للوسطاء الماليين - يعمل في أحيان كثيرة ضد التعميق

الخصخصة في مرحلة تالية. وهذا على وجه التحديد هو النهج الذي اتبعته الصين، كما اتبعته في سنوات سابقة كل من جمهورية كوريا وتايوان (الصينية). ففي أوائل الستينات كانت المنشآت الحكومية تنتج نحو نصف إنتاج الصناعة التحويلية في تايوان (الصينية) ورابع الإنتاج في كوريا. وبحلول منتصف عقد الثمانينات، انخفضت حصة ذلك الإنتاج إلى نحو ١٠ في المائة في كلا الاقتصادين. ولم يكن ذلك نتيجة للخصخصة، وإنما كان نتيجة للتوسع السريع لقطاعيهما الخاصين.

ويبدو أن استراتيجية «النمو الذي يسمح بالخروج من» هيمنة الدولة قد نجحت في بعض اقتصادات شرق آسيا. إلا أن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في مناطق أخرى تدعو لأن تكون الخصخصة في مقدمة الإجراءات التي تتخذ. فالتأخير يؤدي إلى تحمل ثلاث تكاليف اقتصادية رئيسية. أولاً، قد تواصل المنشآت الحكومية الخاسرة استنزاف الأموال من الخزائن العامة (أومن البنوك في شكل «قرض» لا تسدد). وإذا لم يتم احتواء هذه الخسائر، فمن الممكن أن تؤدي حالة عدم الاستقرار المالي الناجمة عن ذلك إلى تقويض برنامج الإصلاح برمته. ثانياً، أن الخصخصة المتوقعة قد تغري مديري وعمال المنشآت الحكومية بالاستيلاء على أكثر أصول الشركة قيمة في الوقت الذي تسير فيه الأمور فيما يبدو سيرا حسناً. ثالثاً، أن المنشآت الضعيفة قد تعوق عملية التحرير وإعادة الهيكلة في القطاعات الأخرى. ففي زامبيا مثلاً، أدى تحرير السوق إلى تهيئة فرص لصغار ملاك المزارع للتوسع في إنتاج القطن وتصديره. ولكن القطن يتعين أن يجهز قبل تصديره. وكان جميع القائمين بعملية التجهيز تقريباً في ذلك البلد واقعين تحت سيطرة منشأة احتكارية حكومية لعدة سنوات بعد عملية التحرير. وبمجرد الانتهاء من عملية إعادة هيكلة ذلك القطاع، زادت سرعة استفاضة المزارعين وأصحاب الأعمال من الفرص الجديدة التي أتيحت في الأسواق.

ونظراً لأهمية التعجيل بالخصخصة، فإن حقيقة أنها تالية في الترتيب للتحرير تثير بعض الأسئلة الصعبة. فمن ناحية، تؤدي الخصخصة إلى منافع اقتصادية أكبر وتشكل مشاق أقل للمجتمع إذا سبقتها عمليتا التحرير والإصلاح التنظيمي. ومن ناحية أخرى، كلما طال تأخر الخصخصة، أصبحت إدارة المؤسسات الحكومية أكثر رسوخاً. وبين الإطار ٤-٢ كيف حاول المصلحون الذين أثروا التعجيل بعملية الخصخصة احتواء المخاطر.

### تقليص دور الدولة التي أفرطت في التوسع: درسان أساسيان

توحى المحاولات التي بذلت على نطاق عالمي لتقليص دور الدولة التي أفرطت في التوسع، بأن النجاح في هذا المضمار يحتاج إلى عنصرين حيويين. الأول، التزام بالأسواق التنافسية مع

## الإطار ٤ - ٢ الاعتراضات الستة على الخصخصة وكيفية معالجتها

سيسحق اقتصادنا ويتوقف تماماً»

«نحن لا نستطيع إلقاء عمال القطاع العام في عرض الطريق. فهذا عمل خاطئ» - وهم لن يسمحوا بحدوثه».

من المؤكد أن الخصخصة تكون أسهل إذا كان موجودا بالفعل اقتصاد سوقى جيد الأداء، بما في ذلك الأسواق المالية. ومن ثم، فإن من المتطلبات الأساسية للخصخصة (والسابقة عليها إذا أمكن) تحرير السوق، الذى ربما تصاحبه مبادرات قوية لتعزيز الأسواق على النحو الموصوف فيما بعد فى هذا الفصل. ومع ذلك، نجد فى معظم الحالات، أن اليد الباطشة للدولة التى تفرط فى توسيع دورها هى على وجه التحديد التى تقيد النشاط الخاص - وهذا الإعتراض يخلط السبب بالنتيجة.

«إن كل ما ستفعله الخصخصة هو أن تحل احتكارا خاصا محل احتكار عام»

يعتبر الإصلاح التنظيمى أمرا مهما آخر مصاحبا للخصخصة: فالغاء القيود التنظيمية يزيل الامتيازات الاحتكارية المصطنعة، كما أن وضع نظام رقابى يقيد على نحو يحظى بالمصادقية إساعة استعمال السلطة الاقتصادية فى الأسواق غير القائمة على المنافسة.

«لماذا نزع بأنفسنا فى هذه المكابدة الضارة؟ فلنكتف بإدارة المنشآت الحكومية بطريقة أفضل»

حقا، إذا كانت الحكومات مستعدة لأن تضع قيوداً شديدة على الميزانية، وأن تسمح بالمنافسة من جانب الشركات الخاصة وتعطى المديرين حوافز ملائمة، فمن الممكن أن يتحسن أداء المنشآت الحكومية. غير أن الواقع المزعج أنه على الرغم من أن بعض الحكومات الملتزمة قامت بإصلاح منشآتها الحكومية فى الأجل القصير، فإن تثبيت هذه الإصلاحات أمر أصعب بكثير. وقد سلط تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ الضوء على عدد من المنشآت الحكومية جيدة الأداء فى كل أرجاء العالم: غير أنه بحلول عام ١٩٩٣ كانت الأغلبية العظمى من هذه المؤسسات قد أصابها التدهور.

البنوك تختلف عن غيرها من المؤسسات. وبدون وجود تنظيم ملائم، تقل قدرة الأطراف الخارجية على أن تحكم بنفسها على مدى توافر السلامة المالية للبنوك عن قدرتها للحكم على السلامة المالية لشركة غير مالية. وما السبب؟ أولا، لأن القروض المستحقة هى الأصول الأولى للبنوك. وما دامت البنوك تحصل على الفائدة على تلك القروض، فإن المراقبين من خارج البنوك يرون أن حوافظها سليمة حتى ولو لم يكن لدى المقترضين الموارد اللازمة (وهو أمر مجهول لأولئك المراقبين) لسداد أصل الدين، أو ما هو أسوأ من ذلك لو كانوا مفلسين ولكنهم يواصلون سداد الفائدة فقط من قروض جديدة يحصلون عليها. ثانيا، من الممكن أن تكون

يعتبر الحصول على موافقة العاملين أمراً ضروريا لنجاح الخصخصة. وقد منح بعض البلدان أسهما للعاملين فى الشركات أو قام بخصخصتها ببيع أنصبة للعاملين والمديرين. وعرضت بلدان أخرى صرف مكافأة سخية للعاملين الذين يتركون الخدمة. وتصبح عملية الخصخصة أيسر عندما تضع البلدان برامج لحماية الفئات المعرضة للخطر من النوع الموصوف فى الفصل الثالث.

«الخصخصة هى مجرد سبيل آخر يسلكه الساسة ورجال الأعمال الأقوياء ليتبادلوا المنافع والإثراء على حساب الجماهير»

للطريقة التى تتم بها الخصخصة أهميتها، فهى يجب أن تجرى عن طريق عطاءات تنافسية، وأن تحدد سلفا بعناية المعايير التى تتبع فى اختيار المشترين. ولا بد أن يتم ذلك كله علنا وتحت بصر وسائل الإعلام والمواطنين.

«لن يقبل مواطنونا تسليم أصول وطنية قيمة إلى قطط سمان أجنبية (أو محلية)»

يمكن أن تساعد الملكية المستندة إلى قاعدة عريضة فى كسب التأييد الشعبى لعملية الخصخصة. وهناك نهج أتبّع فى الجمهورية التشيكية وروسيا ومنغوليا يقوم على توزيع مستندات قيد للخصخصة على المواطنين يتم استبدالها بأسهم فيما بعد. وثمة نهج آخر أتبّع فى الأرجنتين وشيلي والمملكة المتحدة يتضمن البدء بإجراء عرض عام للأسهم على المواطنين بأسعار جذابة. ويمكن أن يصمم كلا النهجين على نحو يفتح المجال لدخول شريك استراتيجى قوى لديه الحافز والخبرة الفنية لإعادة هيكلة المنشأة على نحو فعال. «يتسم قطاعنا الخاص المحلى بضعف بالغ. وبدون وجود المنشآت الحكومية

المالى. وكان رد الفعل فى كل مكان تقريبا هو حدوث تحول من نظام فرض الضوابط على هيكل الأسواق المالية وتخصيصها للتمويل والشروع فى عملية تحرير الأسواق».

ولكن عملية التحرير فى القطاع المالى تختلف عن إلغاء القيود التنظيمية. فمزال تنظيم الأعمال المصرفية من الأمور المهمة الآن كما كان فى أى وقت مضى. ولم يتغير سوى المقصد الذى تحول من توجيه الائتمانات فى اتجاهات مفضلة إلى حماية سلامة النظام المالى.

ويحتاج النظام المصرفى إلى ضوابط تحوطية فعالة لأن

ذات القيمة المضافة (الفاكس ونقل البيانات وتنظيم المؤتمرات بالفيديو). بل إن هناك بلدان قليلة - مثل شيلي والسلفادور - أخذت تستكشف الخيارات المتاحة للمنافسة في إقامة شبكات للوصلات الثابتة المحلية. وأصبح ينظر الآن إلى مجال توليد القوى الكهربائية (ولكن ليس نقلها أو توزيعها) كمجال للمنافسة. ويقوم الآن مستثمرون خاصون في اندونيسيا والصين والفلبين وماليزيا بإضافة المزيد من الطاقة المولدة من خلال مشاريع مستقلة لتوليد القوى الكهربائية، مما يخفف من النقص الحاد في الكهرباء، ويمكن التمويل الخاص من سدّ الثغرة الناجمة عن النقص في الموارد العامة.

وفي هذه البيئة الجديدة، انخفضت درجة الاحتكار الطبيعي انخفاضاً جذرياً (وإن كان ربما لم يتمّ القضاء عليها تماماً). إلا أن التنظيم مازال يعتبر مسألة حاسمة لسببين. الأول أنه يمكن أن يسهّل المنافسة، ولتأخذ مثلاً مشكلة التوصيل المشترك. لقد أدى عجز القائمين بعملية تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في شيلي لأكثر من عقد من الزمن عن وضع قواعد عملية تسمح للشبكات المختلفة بأن ترتبط بعضها ببعض إلى إعاقه المنافسة بشكل خطير، مما ترك للشركات القائمة الفرصة للسيطرة على الكيفية التي تتطور بها الشبكة. وبعد منازعات عديدة أمام المحاكم، تمّ في عام ١٩٩٤ إدخال شبكة تتكون من شركات ناقلة متعددة: وأصبح بوسع العملاء الآن أن يختاروا الجهة الموردة لمكالماتهم الخارجية. وفي غضون بضعة أشهر، دخل ستة موردين جدد السوق، وانخفض سعر المكالمات الخارجية إلى النصف. ويمكن أن تنشأ مشاكل مماثلة تتعلق بالتوصيل المشترك في صناعة توليد القوى الكهربائية عندما تقوم الجهات القائمة بتوليد الطاقة بإمداد العملاء بالكهرباء عن طريق خطوط شركات ناقلة مشتركة. وكانت هذه من القضايا التي تعيّن على الأرجنتين ضمن بلدان أخرى التصدي لها في أعقاب عملية الخصخصة.

وهناك سبب ثانٍ لتحسين التنظيم، ألا وهو أن المنافسة قد لا تكفي لتأمين مستثمرى القطاع الخاص ضد «المخاطر التنظيمية»: كاحتمال أن يتخذ القائمون بالتنظيم وغيرهم من الوكالات العامة قرارات بفرض مطالب جديدة ومكلفة بشكل مباشر في بعض الأحيان. وتتسم أصول المرفق العام بكونها ذات طابع فريد خاص لهذا النشاط، ولا يمكن تحويلها إلى استخدامات أخرى. وهذا يعنى أن المرافق ستكون مستعدة للعمل ما دامت قادرة على استعادة تكاليف تشغيلها. وهذا بدوره يجعلها معرضة للتأثر بشكل خاص بالقرارات الإدارية التي تقضى بمصادرة ملكيتها كما يحدث عندما يحدّد القائمون بالتنظيم مثلاً أسعاراً تقلّ عن متوسط التكلفة على المدى الطويل. وتبعاً لذلك، قد تعجز البلدان التي لم يعرف عنها احترام حقوق الملكية، عن جذب المستثمرين الخاصين للعمل في هذه المرافق: بغض النظر عن وجود أى التزام

البنوك - على عكس شركات كثيرة تعاني من إعسار بدرجة ميثوس منها دون أن تكون معرضة لازمة في السيولة. وما دامت البنوك المعسرة تستطيع أن تخفى حالتها تلك على الأطراف الخارجية فإنها تستطيع مواصلة جذب ودائع - بل والسعى بقوة للحصول عليها بعرض أسعار فائدة مؤاتية. وكثيراً ما تتورط البنوك الخاسرة في مقامرات أكثر تهوراً لإنقاذ وضعها، فتطرح ودائع جيدة وودائع مشكوكا فيها، وتطلق العنان لخسائرها قبل الانهيار المحتوم. ثالثاً، قد يكون من الصعب فهم الميزانيات الختامية للبنوك، لاسيما وأن حصة متزايدة من حوافظها تتألف حالياً من مشتقات وأدوات مالية جديدة أخرى يصعب رصدها.

ومن الممكن أن يكون هذا التفاوت في المعلومات عاملاً مزعجاً للاستقرار. فالمدعون الذين يخافون على سلامة أموالهم قد يسارعون إلى سحب ودائعهم عندما يبدأون سماع قصص عن اضطراب البنوك. ويتجه فشل البنوك إلى أن يكون معدياً، فعندما يضعف المركز المالي لأحد البنوك المعسرة يبدأ المدعون القلقون في التهافت على سحب ودائعهم من البنوك الأخرى. ومع نزوب السيولة من منظومة البنوك قد تضطر حتى البنوك القادرة على الوفاء بالتزاماتها إلى إغلاق أبوابها. ويمكن أن يكون للتهافت على سحب الودائع على نطاق المنظومة عواقب وخيمة على الاقتصاد الكلى. لكل هذه الأسباب - الصعوبة في تقدير السلامة المالية للبنوك والآثار التبعية والتوزيعية المعاكسة لفشل البنوك - يحتاج سلوك البنوك إلى الضبط بالإجراءات التنظيمية وغيرها من الإجراءات العامة المحددة فيما بعد في هذا القسم.

**المرافق العامة: التنظيم والمنافسة :** اكتسبت عملية التنظيم أهمية متجددة بالنسبة للمرافق العامة أيضاً. غير أننا نجد هنا أن سبب هذه الأهمية يكمن في التغير التكنولوجي والتنظيمي المتسارع، وليس في مجرد التحولات المقصودة في السياسة العامة. وكانت الحاجة المستخدمة تأييداً لوضع تنظيمات لهذه المرافق حجة واضحة وبسيطة. فالمرافق العامة هي احتكارات طبيعية. وبالتالي فإذا لم توضع لها تنظيمات لتصرف مشغلي المرافق من القطاع الخاص كاحتكاريين، يحدث من الإنتاج، ويرفعون الأسعار بما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الكفاءة على نطاق الاقتصاد ككل وعلى توزيع الدخل. ونجد اليوم أن التغيرات التي حدثت في التكنولوجيا أدت إلى إيجاد مجال جديد للمنافسة. ولكن المتنافسين المحتملين قد يحتاجون إلى بذل جهد خاص لطمأنتهم من جانب القائمين بالتنظيم قبل دخولهم هذا الميدان.

ففي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لجأ عشرات البلدان في الأمريكتين وأوروبا وآسيا - بالإضافة إلى بلدان قليلة في أفريقيا من بينها غانا وجنوب أفريقيا - إلى إدخال عنصر المنافسة في مجال المكالمات الخارجية والتليفون المحمول والخدمات

### حيثما تكون القدرات قوية يستطيع التنظيم أن يزيد المصدقية والكفاءة

كيف إذن ينبغي للدول أن تستجيب للمطالب التنظيمية التي تتغير باستمرار والتي تتضارب في كثير من الأحيان؟ هناك ثلاثة مبادئ أساسية تحكم الإجابة على هذا السؤال. أولاً، هناك طرق مختلفة للتنظيم لكل منها تكاليف ومنافع مختلفة، وينبغي للدولة أن تقيّمها بصراحة قبل السير في عملية التنظيم. ثانياً، ينبغي أن يضمن هذا التقييم أيضاً البعد الإداري: فبعض أشكال التنظيم متشددة في متطلباتها من المعلومات، بينما تتطلب أشكال أخرى معلومات أقل كثيراً (أو تكون قابلة للرصد بسهولة أكثر). وعلى نفس المنوال، تعتمد بعض النهج التنظيمية على إصدار الأوامر والسيطرة، بينما تعتمد نُهج أخرى على الآليات الشبيهة بالأسواق بقدر أكبر. وتعتبر النهج الأخف في طلب المعلومات والشبيهة بالأسواق بشكل عام أسهل في التنفيذ، وكثيراً ما تكون بنفس القدرة من الكفاءة على الأقل. ثالثاً، تختلف الدول اختلافاً واضحاً في قدراتها المؤسسية وفي هياكل اقتصاداتها على حد سواء. وينبغي أن تعبر نُهجها المتبعة في عملية التنظيم عن هذه الاختلافات.

ونبدأ في تبيان كيفية تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي وذلك بالنظر في بعض التصورات عن «أفضل الحالات»: وهي وجود خيارات تنظيمية للأعمال المصرفية والمرافق العامة، والبيئة، وهي خيارات لا تنجح إلا مع وجود مؤسسات قوية. وتتضمن هذه النهج المعتمدة بدرجة كبيرة على المؤسسات ثلاثة عناصر أساسية (الجدول ٤-٢) وهي:

- الاعتماد على القائمين بالإدارة العامة في مواجهة المشاكل التقنية المعقدة
- إعطاء القائمين بعملية التنظيم مرونة كبيرة لمواجهة الظروف المتغيرة
- استخدام تشكيلة واسعة من الكوابح والموازانات لتقييد السلوك التعسفي من جانب الهيئات التنظيمية ولتعزيز مصداقيتها.

**الإشراف على البنوك:** يتجه تنظيم القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم لأن يكون كثيف المؤسسات. ونناقش في الأقسام اللاحقة بعض الأفكار الجديدة للإبقاء على قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في الحالات التي تكون فيها الوكالات الإشرافية ضعيفة. إلا أننا نجد في بلدان عديدة أن الإشراف الرسمي يظل يمثل دعامة حيوية. وتتلخص الفكرة الكامنة وراء ذلك في أن التنظيم الجيد التصميم الذي تتولى رصده وتنفيذه سلطات إشرافية كفؤة يستطيع التغلب على ظاهرة اللاتماثل في المعلومات المتأصلة في النظام المصرفي، وأن يكتشف الأزمات

بتطبيق المنافسة في أسواق هذه المرافق. وكما تبين الأقسام التالية، يمكن لوجود آلية جيدة التصميم تلزم القائم بالتنظيم بأن يتبع مسار عمل محدد بوضوح أن يوفر الطمأنينة التي يحتاج إليها المستثمرون المحتملون.

**البيئة: التوازن بين العلم والاقتصاد وضغط المواطنين:** أدرك رجال الاقتصاد منذ وقت طويل أن التلوث مؤثر خارجي سلبي. وقد تصبح البيئة ضحية بريئة للممارسات السيئة للأعمال الحرة ما لم يوجد شكل ما من أشكال الحماية التنظيمية. ويسعى المشترون للحصول على سلع يكون سعرها جذاباً، بينما يسعى المنتجون للبحث عن سبل تكفل لهم توفير هذه السلع بتكلفة تقل عن تكلفة منافسيهم. وما لم يكن هناك حافز تعويضي، فإن الإغراء باختصار الطريق بإنتاج سلع أرخص ولكنها تنتج بطريقة تجعل البيئة «أكثر قذارة» يمكن أن يتغلب.

وتجد البلدان، حتى التي لديها مؤسسات قوية، أن التنظيم البيئي مهمة صعبة. فمن السهل اكتشاف الأدخنة المؤذية والمياه المسممة والضوضاء التي تخرق الأذان – والتنقيب بعواقبها. ولكن تنتشر أشكال أخرى عديدة من الأضرار البيئية، التي قد تكون غير مرئية حتى لأقرب الناس إلى مصدر التلوث، الذين قد يعانون من آثار خطيرة على المدى الطويل. ويمكن أيضاً أن يكون قياس الانبعاثات الملوثة خادعاً. وقد تعتمد العواقب البيئية اعتماداً شديداً على الخصائص الديمغرافية والإيكولوجية للمنطقة المحيطة.

وئمة صعوبة أخرى تتمثل في أن الحوافز السياسية للمجتمع وأصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المصلحة السياسيين يمكن أن تشجع الغموض والمساومات بدلا من التنفيذ الدقيق والمتسق. وتواجه المجتمعات الفقيرة يوميا نوعاً من الصفقات المحزنة، إذ تشتري البقاء العاجل على حساب تدهور بيئي في الأجل الطويل. وتلجأ الشركات الخاصة إلى الموازنة بين التكاليف القابلة للتنبؤ بها ومزايا الامتثال للوائح البيئية في مواجهة احتمالات تخفيض التكاليف بتفادي عملية التنظيم برمتها. وتبعاً لذلك، يخلص السياسيون في أحيان كثيرة إلى أن عدم القيام بأي عمل بشأن البيئة الذي ربما يتخفى وراء مظهر الفعالية الشديدة هو أنسب ضريق للنفعية السياسية.

وفي هذا المناخ الذي يسوده الغموض، لا يُتاح للنهج التكنوقراطية البحتة للتنظيم البيئي أمل كبير في إمكانية النجاح، كما سنبين في الأقسام اللاحقة. وفي البلدان النامية التي تتسم فيها القواعد المؤسسية للتنظيم بالضعف، قد يزداد احتمال النجاح في احتواء الأخطار البيئية الناجمة عن الأسواق الخاصة الخالية من القيود باتباع النهج التي تعتمد على الإعلام الجماهيري ومشاركة المواطنين بقدر اعتمادها على القواعد الرسمية.

## الجدول ٤ - ٢ مجموعة متنوعة من التجارب التنظيمية

تنظيم المراقب العامة	التنظيم البيئي	التنظيم المالي
الخيارات كثيفة المؤسسات	تنظيم الحد الأعلى للأسعار مع تولى القائم بعملية التنظيم مهمة تحديد معامل تصحيح الأسعار. تنظيم من جانب لجنة مستقلة مع عقد جلسات استماع عامة.	قواعد محدّدة (إصدار الأوامر والسيطرة أو الأفضل قواعد تستند إلى حوافز) تضعها الجهة التنظيمية أو الجهة التشريعية.
الخيارات خفيفة المؤسسات	تنظيم قائم على أساس قواعد بسيطة مضمنة في اتفاقات قانونية لصفقات معينة تنفذ محليا أو عن طريق آلية دولية.	تنظيم مفصل تتولى رصده سلطات إشرافية كفؤة نزيهة (ربما يشمل نوعا من التأمين على الودائع).
	نهج تنظيمية من القاع إلى القمة: إعلام جماهيري، ومبادرات محلية إعلاء صوت المواطنين، ومبادرات من جانب السلطات المحلية.	حوافز تنظيم على نحو يجعل للمدبري المصارف والمودعين مصلحة كبيرة في الإبقاء على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

المصرفية المدمرة المحتملة - أو احتوئها على الأقل (الإطار ٤-٣) -  
وتشمل العناصر الأساسية لهذه النظم ما يلي:

■ كفاية رأس المال ومعايير الدخول للأسواق: تفرض اشتراطات  
توفّر حد أدنى لرأس المال الانضباط على البنوك وذلك بتحصيل  
أصحابها شيئا من الخسارة في حالة الإفلاس. وينبغي أيضا  
أن يطلب إلى السلطات إنعام النظر في مؤهلات أصحاب  
البنوك ومديريها المقترحين وفي سجل إنجازاتهم.

■ وضع قيود على الإقراض للمطلعين على الأسرار الداخلية: من

الممكن أن يؤدي فرض قيود على الإقراض للمطلعين على  
الأسرار الداخلية للبنك إلى الحد من القروض الاحتياطية. وعلى  
نفس المنوال، تقوم بلدان عديدة أيضا بوضع حد أعلى على  
الإقراض المصرفي للعميل الواحد (يتراوح عادة بين ١٥ و ٢٥  
في المائة من رأس مال البنك)؛ ويؤدي ذلك إلى الحيلولة دون أن  
يصبح أى عميل واحد «أكبر من أن يفشل» مما يدفع البنك إلى  
تقديم قروض غير سليمة لمجرد عدم الاضرار بذلك العميل.

■ وضع القواعد المنظمة لتصنيف الأصول: من شأن اشتراط أن  
تقوم البنوك بتصنيف نوعية ومخاطر محافظ قروضها وفقا

## الإطار ٤ - ٢ كيف استطاع الإشراف الحكومي تجنب حدوث كارثة مالية في ماليزيا

- والتي كان لديها أكثر من ٥٢٢ ألف مودع، وأصول تقدّر بنحو ١.٥ مليار  
دولار - ولكنها كانت خاضعة لإشراف يقل كثيرا عن الإشراف على البنوك  
التجارية.

وأعد المشرفون على بنك نيفارا، وهو البنك المركزي لماليزيا، سلسلة من  
الإجراءات المترابطة لإنقاذ البنوك التجارية الثلاثة والتعاونيات الأربعة  
والعشرين المتعثرة. وفي المجموع بلغت الخسائر الناجمة عن تلك الأزمة  
المصرفية ٤.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لماليزيا عام ١٩٨٦.

وتبرز تجربة ماليزيا قيمة الإشراف الجيد. فقد بلغت الخسائر في  
القطاع المصرفي الواقع تحت إشراف محكم ٢.٤ في المائة فقط من قيمة  
الودائع - وهي نسبة تقل كثيرا عن الخسائر في ودائع التعاونيات غير  
المصرفية الواقعة تحت إشراف ضعيف والتي بلغت ٤٠ في المائة من قيمة  
الودائع. وأمكن تجنب حدوث كارثة في الاقتصاد الكلى. وانتعش الاقتصاد  
الماليزي في عام ١٩٨٧ وانتعشت معه أسعار الأوراق المالية والعقارات  
وميزانيات البنوك. لقد أدى العمل السريع إلى أن يصبح بالإمكان تحديد  
المشاكل ومعالجتها في وقت مبكر حين كان لا يزال من الممكن القيام بعملية  
إنقاذ منظمة.

أدى حدوث انخفاض مفاجيء في الأسعار العالمية للسلع الأساسية في  
عام ١٩٨٥ إلى عكس اتجاه حالة الازدهار التي سادت ماليزيا طوال عشر  
سنوات. وتغيّر الرقم القياسي لأسعار الأوراق المالية في ماليزيا، الذي كان  
قد قفز من ١٠٠ في عام ١٩٧٧ إلى ٤٢٧ في أوائل عام ١٩٨٤، وانخفض  
إلى ما دون ٢٠٠ مع بداية عام ١٩٨٦؛ وانخفضت قيمة الممتلكات التجارية  
الرئيسية في كوالا لمبور بنسبة أكثر من ذلك. وأصبحت البنوك التي كانت  
قد تحولت بشدة صوب الإقراض العقاري في سنوات الازدهار تواجه شبح  
القروض المتعثرة والدين المشكوك فيها الأخذ في التزايد.

ونظرا لأن ماليزيا حافظت على درجة عالية من الإشراف المصرفي إلى  
حد معقول، فقد ارتفع بسرعة الاحتياطي المخصص للقروض المتعثرة من  
٣.٥ في المائة من إجمالي الإقراض عام ١٩٨٤ إلى ١٤.٥ في المائة بحلول  
عام ١٩٨٨. ومع ذلك، حدّدت عمليات التفتيش الإشرافي التي تمت عام  
١٩٨٥ ثلاثة بنوك تجارية تعرّضت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للخطر  
بسبب الحوافظ المالية غير السليمة (ولكن كانت إداراتها مترددة في  
الاعتراف بالحجم الكامل للمشكلة). وبالإضافة إلى ذلك، تعرّضت لضائقة  
شديدة أربع وعشرون شركة من التعاونيات غير المصرفية التي تقبل ودائع



وقد اكتفت بلدان كثيرة بالاعتماد على قواعد الحيلة المالية والإشراف لتثبيت قطاعاتها المصرفية دون أن تتوافر لديها بقية الاشتراطات الأخرى. وكانت العواقب وخيمة في الغالب، وقد كشفت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا عن وجود أكثر من ١٠٠ حالة إعسار كبيرة للبنوك في تسعين بلدا من بلدان الاقتصادات النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال في الفترة من أواخر عقد السبعينات إلى عام ١٩٩٤. وفي ثلاثة وعشرين بلدا من بين ثلاثين بلدا توفرت عنها البيانات، تجاوزت الخسائر المباشرة التي تحملتها الحكومات في تلك الحالات نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٤-١). وبالأرقام المطلقة كان القدر الأكبر من الخسائر في البلدان الصناعية: فطبقا للتقديرات الرسمية، بلغت القيمة الإجمالية للقروض المتعثرة في اليابان في عام ١٩٩٥ نحو ٤٠٠ مليار دولار؛ وبلغت تكلفة إزالة آثار انهيار المدخرات والقروض في الولايات المتحدة في الثمانينات

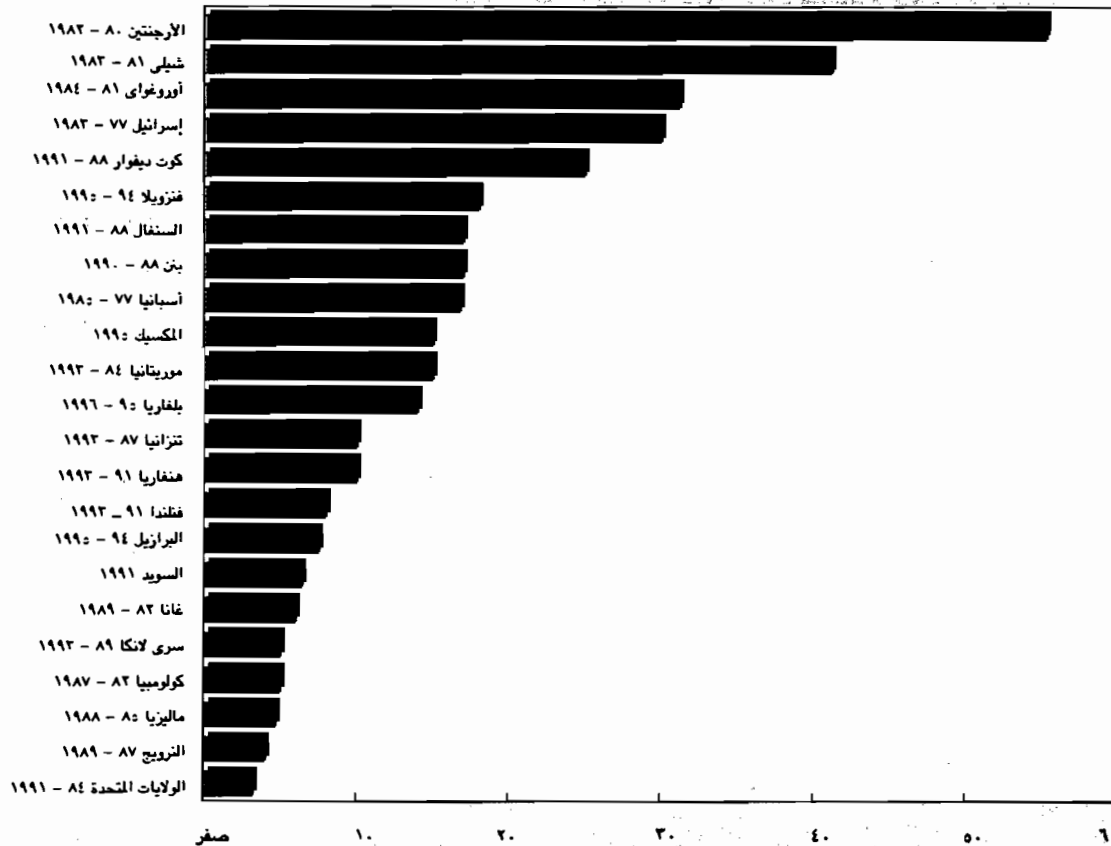
لمعايير محدّدة، وأن تضع تعريفا للقروض المتعثرة وتقوم بتحديدتها، أن يوفر إنذارا مبكرا عن المشاكل قبل نشوئها.

■ **اشتراطات المراجعة الحسابية:** من الممكن أن يؤدي وضع حد أدنى لمعايير المراجعة الحسابية ومتطلبات الإفصاح عن البيانات إلى إتاحة معلومات يمكن الاعتماد عليها في توقيت حسن للمودعين في البنوك والمستثمرين والدائنين.

وبناء نظام قوى لقواعد الحيلة المالية والإشراف من الأمور التي تتطلب جهدا إداريا كبيرا. فهو يعني توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة عن المحاسبة والمراجعة الحسابية فيما يتعلق بالسلامة المالية للمقترضين من البنك. كما أنه يعني وجود عدد كاف من المشرفين الذين يتمتعون ليس فقط بالمهارة الكافية لأداء عملهم، بل أيضا بالاستقلال السياسي الكافي لكي يؤديوا عملهم بدون تحيز.

#### الشكل ٤ - ١: أزمات البنوك المنتشرة وتتطلب على تكلفة مالية هائلة

التكلفة المباشرة للأزمة المصرفية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Caprio 1996.

الجماهير بالتغييرات التي يتقرر إدخالها على القواعد السارية، وتمكين الأطراف المعنية من الإدلاء بتعليقات رسمية عليها. وتقدم الحكومة الهولندية أكثر من نصف التمويل اللازم للمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، التي يتراوح عددها بين ثلاثين وأربعين منظمة. كما أنها تتشاور بشكل روتيني معها ومع الأطراف الأخرى المتضررة عند إعداد التشريعات البيئية.

ولو نظرنا من منظور الكفاءة الاقتصادية الضيق لوجدنا أنه حتى هذه الآليات تمخّضت عنها نتائج ناقصة. لقد حققت ألمانيا والولايات المتحدة مثلاً نجاحاً باهراً في تقليل انبعاثات بعض الملوثات الهامة. ومع ذلك فإن البلدان مدفوعين جزئياً بالرغبة في أن يظهرهم مستجيبين لشواغل المواطنين، يواصلان الاعتماد بشكل طاع على نهج إصدار الأوامر والسيطرة في التنظيم البيئي حتى في الحالات التي يمكن فيها للتنظيم المستند إلى قوى السوق والحوافز أن يحقق مكاسب مماثلة بتكلفة أقل كثيراً.

ويزداد وضوح أوجه النقص في التنظيم البيئي المعتمد على التعليمات الصادرة من أعلى إلى أسفل في البلدان النامية، التي يستجيب العديد منها لموجة الاهتمام بالقضايا البيئية بإنشاء وكالات تنظيمية جديدة تشكّل على أساس هذا النهج. فالوكالة التنظيمية في بولندا مثلاً، مع أنها تتمتع بالكفاءة التقنية، وجدت أن قدرتها محدودة للتأثير على المفاوضات مع مديري المصانع في المجتمعات التي تعتمد اعتماداً شديداً على منشأة أو بضع منشآت كبيرة تقوم بتمويل العديد من الخدمات المجتمعية. وفي شيلي قضت وكالة التنمية، التي تحظى بتقدير كبير، أربع سنوات تحاول دون جدوى تنفيذ نظام للتراخيص القابلة للمتاجرة للانبعاثات الصناعية بسبب الصعوبات التي نشأت في تحديد، ثم في قياس، خط الأساس لتلك الانبعاثات.

#### «الحمى» التنظيمية عندما تكون المؤسسات ضعيفة

تواجه البلدان ضعيفة المؤسسات مخاطرة أكبر كثيراً، تتمثل في أن الاعتماد على مهارة المديرين وحسن تقديرهم سيؤدي إلى صدور مجموعة كبيرة من اللوائح التنظيمية المتناقضة والتي لا يمكن التنبؤ بها. والتحدى الذي يواجهه عملية التنظيم المالي والبيئي في تلك البلدان هو مكافحة النزعة الانتهازية المكلفة من جانب بعض عناصر القطاع الخاص - سواء كانت في شكل احتيال مصرفي أو تلوث بيئي - عندما يعتدّ الاعتماد على سلطة الوكالات التنظيمية. وتكون الوسيلة فيما يتعلق بالمرافق العامة هو إقناع المستثمرين المحتملين بأن القائمين بعملية التنظيم لن يعمدوا إلى إحداث تغييرات تحكمية ومكلفة في القواعد التنظيمية. ويلخص الجدول ٤-٢ بعض الخيارات التنظيمية المتاحة في تلك الحالات والتي سنناقش كلا منها فيما يلي:

**تعزيز الحوافز على التحوط في الأعمال المصرفية :** يمكن أن

١٨٠ مليار دولار. إلا أن أكبر الخسائر من الناحية النسبية كانت في أمريكا اللاتينية: إذ بلغت خسائر الأرجنتين في أوائل الثمانينات أكثر من نصف ناتجها المحلي الإجمالي، وتجاوزت خسائر شيلي نسبة ٤٠ في المائة. وتبحث الأقسام اللاحقة في هذا الفصل بعض سبل الوقاية من حالات فشل البنوك التي لا تعتمد بشدة على الإشراف الرسمي.

**حدود عليا للأسعار لتنظيم المرافق العامة :** يوضّح استخدام حدود عليا للأسعار في تنظيم المرافق العامة نطاق السلطة التي يتمتع بها القائمون بعملية التنظيم المستقل، كما يوضح دور الضوابط المؤسسية المفروضة على العمل التحكيمي. ويعطى وضع حد أعلى للأسعار حافزاً للمرفق المعنى لكي يعمل بكفاءة، ويمكنه أيضاً أن يشجّع الابتكار، غير أنه يسبّب إلى القائمين بعملية التنظيم سلطة تقديرية واسعة. وفي المملكة المتحدة الرائدة في تنظيم حد أعلى للأسعار، يفرض القائمون بعملية التنظيم سقفاً شاملاً لأسعار المرفق يقوم على أساس المعدّل السنوي للتضخم ناقصاً معامل تصحيح. ويقرّر القائمون بعملية التنظيم مستوى معامل التصحيح الذي يستطيعون تغييره على فترات محددة (تكون عادة كل خمس سنوات).

وتكبّل القائمين بالتنظيم في المملكة المتحدة قيود الضوابط والتوازنات المصممة بعناية: فأى قرار يعارضه المرفق المعنى يجب أن يعرض على كل من لجنة الاحتكارات ووزير الدولة لشؤون التجارة والصناعة. وكانت هذه الضوابط من القوة بحيث سمحت باستخدام نهج للتنظيم يتسم بمرونة عالية مع الاستمرار في اجتذاب استثمارات خاصة كبيرة. وإذا ما سعت بلدان ذات ضوابط وموازنين ضعيفة إلى اعتماد هذا النمط التنظيمي فقد يتوقع المستثمرون من القطاع الخاص زيادة معامل التصحيح بشكل مثير عند التجديد الأول للحد الأعلى للأسعار. وتبعاً لذلك، سيلجأ المستثمرون إما إلى الامتناع عن الاستثمار أو إلى المطالبة بتحديد معدلات للعائد عالية جداً ضماناً لسرعة استرداد أموالهم.

**نهج كثيفة المؤسسات للتنظيم البيئي :** كان التحدي الأساسي للتنظيم البيئي دائماً هو إيجاد السبل التي تجمع بين الخبرة التقنية والشرعية السياسية لتجنب الإحساس بأن العلماء والتكنوقراطيين يتخذون قراراتهم دون اهتمام بالمجتمع أو بالشواغل الأعم للجماهير. وكانت المؤسسات القوية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق هذا التوازن في البلدان الصناعية. ففي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مثلاً يسند المشرعون المنتخبون مهمة رسم تفاصيل السياسة البيئية إلى السلطات البيئية التي تتشاور مع الأطراف المتضررة وتستجيب للضغط السياسي المباشر. والقرارات التي تتخذها وكالة حماية البيئة الأمريكية - شأنها شأن القرارات العديدة الأخرى التي تتخذها الوكالات التنفيذية - لا تكون واجبة التنفيذ قانوناً إلا إذا تمّ سلفاً إحاطة

**آليات التزام لجذب المستثمرين الخاصين في مجال المرافق العامة :** تبين صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في جامايكا بوضوح شديد كيف يستطيع الاستثمار الخاص التأثير في التفاعل بين القدرة المؤسسية والأدوار التنظيمية (الإطار ٤-٤). لقد استطاعت الحكومة في ذلك البلد أن تستخدم آليات الالتزام التنظيمي القادرة على جذب استثمار خاص مطرد، إلا أن ذلك كان على حساب الحد من المرونة. ومنذ تحقيق الاستقلال، خضعت هذه الصناعة لتقلبات تنظيمية كثيرة، فتزدهر عندما يكون البلد مستعداً لقبول المرونة، ولكنها تتخلف عند التحول إلى تأييد المزيد من اتخاذ القرارات التحكيمية.

وعلى خلاف جامايكا، لم تستطع الفلبين حتى الآونة الأخيرة أن تنشئ آلية للالتزام التنظيمي قادرة على إقناع المستثمرين الخاصين بأن قواعد اللعبة ستبقى بعد انتهاء فترة حكم الرئيس الحالي. وعلى ذلك ظل مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يتبع القطاع الخاص متأثراً في استثماراته بالتقلبات السياسية في الفترة من أواخر الخمسينات إلى أوائل التسعينات. فازدهر الاستثمار فور تنصيب حكومة مرتبطة بالمجموعة المسيطرة على المرفق، ولكنه ظلّ يضعف ويتضاءل في السنوات الأخيرة لتلك الحكومة، وتجمد في الفترات التي تباعدت فيها العلاقات مع من يدهم السلطة. وفي صناعة توليد القوى الكهربائية، حسمت الحكومة مشكلة الالتزام بالموافقة على اتفاقات قانونية صارمة مع المستثمرين الخاصين على أساس مبدأ «خذ - أو - ادفع» كانت تطبق أحياناً حتى على منشآت قائمة خارج أراضي البلد. وثمة خيار آخر يتمثل في استخدام ضمانات يعطيها طرف آخر - كالضمانات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي - لحماية المستثمرين والمقرضين الخاصين من المخاطر غير التجارية، بما في ذلك المخاطرة بنزع الملكية بقرارات إدارية.

**الضغط المجتمعي للمساعدة في حماية البيئة:** حيثما تكون المؤسسات ضعيفة، يمكن أن يشكل الإعلام الجماهيري والضغط المجتمعي حافزاً قوياً للعمل على وضع تنظيم بيئي يتسم بقدر أكبر من المصداقية والكفاءة.

ويمكن للتجارب المعتمدة على المبادرات المتسمة بالشفافية وكثافة المعلومات أن تساعد في تخفيف حدة التلوث الصناعي حتى في حالة عدم وجود قواعد رسمية واجبة التنفيذ. ففي اندونيسيا مثلاً، بدأ في عام ١٩٨٩ برنامج تطوعي كبير لتطهير الأنهار، أدى إلى تخفيض الكميات الإجمالية من المواد المنصرفة من المصانع المائنة المشتركة في البرنامج بنسبة تزيد عن الثلث بحلول عام ١٩٩٤. وفي منتصف عام ١٩٩٥ أعلن عن برنامج لتحديد وإعلان تصنيف بيئي للمصانع حفز فيما يبدو العديد من المصانع التي حصلت في التقييم على مرتبة ضعيفة على أن تحسن أدائها. وكان سر النجاح في البرنامجين هو ما يحدثه

تشكل حوافز واهتمامات أصحاب البنوك ومديريها والمودعين فيها في حد ذاتها تتمتع حيوية لعملية الإشراف إذا رتبت على نحو يجعلها متفقة مع التحوط في الأعمال المصرفية. ويشيخ تاريخ العمل المصرفي أمثلة لبعض الترتيبات المتطورة وذاتية التنفيذ من أجل كسب المصداقية. وبالأمر القريب: تعاون البنك الدولي مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مشروع أقيم في روسيا يستهدف التأثير في الحوافز المصرفية: حيث تم اختيار بنوك تنشأ فيها صناديق للإقراض من الباطن، شريطة أن توافق على إجراء مراجعات حسابية سنوية تتولاها شركات محاسبة دولية وأن تلتزم بمعايير الحيلة المالية.

ويعتبر استخدام عملية التنظيم لزيادة مصالح أصحاب البنوك من السبل الأخرى خفيفة المؤسسات لحماية سلامة النظام المصرفي. ومن الواضح أن رصد صافي أصول أي بنك تقل عن تكلفة رصد كل عملية من عملياته. والبنك الذي يكون لديه قدر كاف من صافي الأصول سيكون لديه الحافز المناسب الذي يجعله يراعى الحيلة في تصرفاته. ويمكن أن تساعد التدابير التالية كلها في زيادة صافي الأصول وبالتالي التكلفة التي يتحملها رجال البنك في حالة فشله:

■ وضع اشتراطات صارمة جداً لرأس مال البنوك: فتزداد نسبة الـ ٨ في المائة من الودائع التي تعتبر متواضعة والتي أوصت بها لجنة بازل للبلدان الصناعية إلى نسبة ٢٠ في المائة أو أكثر.

■ وضع قيود شديدة على الدخول إلى السوق، تتمثل جزئياً في زيادة قيمة الترخيص بممارسة الأعمال المصرفية بالنسبة للبنوك القائمة، وبذلك يزيد الحافز على استمرار البنوك في هذا النشاط.

■ تحديد أسقف لأسعار الفائدة على الودائع، وذلك ليس فقط لجعل البنوك تستمر في ممارسة العمل المصرفي، بل أيضاً لإيجاد حوافز قوية للبنوك لكي تتوسع في شبكات فروعها بما يؤدي إلى النهوض بالودائع الإجمالية والتعجيل بالتعميق المالي.

وثمة خيار آخر من الخيارات المبنية على الحوافز التحوطية، وهو الالتزام الشرطي الجزائي على أصحاب البنوك وأعضاء مجالس إدارتها ومديريها في حالة إفلاس البنك. وقد كانت السلطات الأمريكية قبل منتصف الثلاثينات تفرض بصورة روتينية خصوصاً مزدوجة على حملة أسهم البنوك المفلسة. وربما كان ذلك أحد الأسباب في الإغلاق الاختياري لنحو ٤٥٠٠ بنك في الفترة بين عام ١٨٦٣ وعام ١٩٢٨، إلا أن البنوك التي تمت تصفيتها لم تتعد ٦٥٠ بنكاً. وتفرض نيوزيلندا اليوم اشتراطات صارمة على بنوكها تقتضي منها تقديم تقارير تتسم بالشفافية، وتقرن ذلك بجزاءات قاسية توقع على مديري البنوك الذين يخالفون تلك الاشتراطات.

## الإطار ٤ - ٤ تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في جامايكا

تدريجياً - إلى الحد الذي جعل القائم بتشغيل أكبر شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية في جامايكا لا يجد مخرجاً سوى بيع أصول الشركة إلى الحكومة في عام ١٩٧٥. وبعد عشر سنوات من نقص الاستثمارات، أعادت جامايكا في عام ١٩٨٧ خصخصة مرفق اتصالاتها السلكية واللاسلكية، مستخدمة هذه المرة عقد ترخيص محدد بدقة وواجب التنفيذ قانوناً على غرار العقود التي كانت تستخدم قبل عام ١٩٦٥. وفي السنوات الثلاث التالية زاد المتوسط السنوي للاستثمار عن ثلاثة أضعاف المعدل الذي كان سائداً خلال الخمس عشرة سنة السابقة.

غير أن الاستثمار الخاص لم يأت بلا ثمن. فلبقاء على الدعم القائم منذ زمن طويل بين خدمات المكالمات المحلية والمكالمات الخارجية (الذي يصعب سياسياً إلغاؤه) منحت جامايكا عند الخصخصة امتيازاً مدته خمس وعشرون سنة لمورد وحيد لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لتشغيل الشبكة برمتها. واستخدمت إيرادات شبكة المكالمات الخارجية المربحة بدرجة عالية لتوسيع شبكة المكالمات المحلية غير المربحة. ولا تزال المناقشات جارية حول ما إذا كان في استطاعة جامايكا حتى في إطار قيودها السياسية، أن تحتفظ بمجال للمنافسة في بعض الخدمات ذات القيمة المضافة، وبذلك تحافظ على جزء يسير على الأقل من الضغط لصالح الابتكار وإدخال تحسينات في الإنتاجية في عصرنا هذا الذي يتسم بتغير تكنولوجي عالمي سريع.

خلال جزء كبير من فترة الاستعمار وفي السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال مباشرة، كانت الشروط التي يعمل بموجبها أكبر مرفق للاتصالات السلكية واللاسلكية في جامايكا مفصلة في عقد لترخيص محدد بدقة وواجب التنفيذ قانوناً مدته أربعون عاماً. وكانت محكمة الاستئناف العليا للهيئة القضائية المستقلة في جامايكا آنذاك، كما هي الآن، هي المجلس الملكي الخاص في المملكة المتحدة. وكان هذا النظام ملائماً لضمان النمو المطرد لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي تضاعف عدد المشتركين فيها ثلاث مرات في الفترة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٢. إلا أن جامايكا المستقلة حديثاً رغبت في تغيير التقييد الواضح الناجم عن ترتيب لحقوق الامتياز لا يتيح أي فرصة تقريباً للمشاركة الديمقراطية. وبناء عليه تم في عام ١٩٦٦ إنشاء «لجنة المرافق العامة لجامايكا» التي شكلت على غرار النظام الأمريكي، وشرعت في عقد جلسات استماع علنية منتظمة، وأتبع لها مجال واسع لكي تصدر قراراتها التنظيمية مستندة إلى مدخلات مقدمة من مجموعة متنوعة واسعة من أصحاب المصلحة.

غير أن جامايكا كانت تفتقر إلى المؤسسات الأخرى اللازمة لإنجاح هذا النظام. فبينما تتوافر للنظام الأمريكي مجموعة متنوعة من القيود على حرية التقدير التنظيمية (تشمل قواعد متطورة للعملية الإدارية وإجراءات للحماية الدستورية للملكية)، لم يكن لدى جامايكا أية ضوابط تقريباً لقرارات لجناتها. ونتيجة لذلك، أصبحت ضوابط الأسعار تتسم بطابع جزائي يتزايد

الثانية، اندفعت اليابان بشدة في عملية التصنيع دون أن تولى اهتماماً يذكر للآثار البيئية. وفي عام ١٩٦٧، انتهت فترة الإهمال تلك على الصعيد الوطني بصور «القانون الأساسي لمكافحة التلوث البيئي»، الذي مثل نقطة تحول هامة. ولكن كانت هناك قبل ذلك بكثير مبادرات جماهيرية في عدة جهات بدأت عمليات إصلاح بيئي مطرد (الإطار ٤-٥).

## دروس مستفادة: توضيح الخيارات التنظيمية

لما كانت الأسواق غير كاملة، فإن ذلك وضع قضية التنظيم على جدول أعمال سياسة التنمية. ولكن لما كانت الحكومات في الوقت نفسه غير كاملة، فإن ذلك يدعو إلى توخي الحذر من التسرع في وضع تنظيمات رقابية كثيفة المؤسسات في بيئات تكون المؤسسات فيها ضعيفة. ويكمن مفتاح النجاح في تركيز جدول الأعمال التنظيمي وتطويع الأدوات التنظيمية المتاحة بما يتواءم مع القدرة المؤسسية للبلد المعنى. وهناك سؤالان يمكن أن تهتدى بالإجابة عليهما البلدان التي تسعى للتوصل إلى تنظيم أفضل.

الإعلان من تأثير بين القراء في نفس النشاط، وفي المجتمعات المحلية، وفيما بين المستهلكين، على سمعة الشركات فرادى التي يحرص كل منها على الظهور بمظهر المنتمى للمواطنة الصالحة.

وهناك عيوب واضحة للبرامج البيئية المبنية كلية على الإعلام الجماهيري. فقد تبين أن ما يقرب من نصف الشركات المشتركة في برنامج «تطهير الأنهار» لم تقلل من كثافة أنشطتها الملوثة. ولا شك في أن البرامج التي يحرّكها الإعلام الجماهيري تساعد في تبيان الأماكن التي توجد فيها مشاكل بالغة الشدة. غير أنه من الضروري في كثير من الأحيان اتخاذ تدابير إضافية لحمل المنشآت المتسببة في التلوث الشديد على الاشتراك في أعمال التطهير. ومن الواضح أنه مع تطور البلدان، تبرز حاجتها إلى التحول صوب النهج التي يزداد طابعها المؤسسي والتي تدمج الضغوط المجتمعية مع الآليات التي يتزايد طابعها الرسمي من أجل الالتزام بالامتثال.

وفي نمط نشهده في كل أركان العالم يمكن للمبادرات التي تطرح من القاع إلى القمة أن تهيب المجال للعمل الرسمي على الصعيد الوطني. ففي العقدين الأولين اللذين أعقبا الحرب العالمية

## الإطار ٤ - ٥ التحرك لحماية البيئة في يوكوهاما، اليابان

بدأت الجمعيات الطبية المحلية في يوكوهاما في عام ١٩٦٠ تقديم التماسات ضد انبعاثات معامل تكرير النفط وما تحدثه من أضرار صحية. ولم يمض وقت طويل حتى تغيرت الحكومة المحلية، التي كانت متباطئة في قضايا البيئة، في انتخابات فاز فيها عمدة مناصر للإصلاح تعهد بتنفيذ سياسات لمنع التلوث. وأعقب ذلك فورة من النشاط تكدت بإنشاء وحدة جديدة لمكافحة التلوث داخل السلطة الإدارية للمدينة (ضمت عشرة موظفين بنهاية عام ١٩٦٤)، ومنظمة بيئية من السكان، وفريقا استشاريا مشتركا مكونا من ممثلي المجتمع المحلي والجامعات وخبراء الأعمال.

وعلى الرغم من أن السلطة الإدارية للمدينة لم يكن لها أن تفرض ضوابط قانونية لمكافحة التلوث، فقد أبرمت بحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ اتفاقا اختياريًا رسميًا مع محطة جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بوقود الفحم من أجل تخفيض الانبعاثات بشكل جذري. وقد أصبح ذلك الاتفاق سابقة لإبرام اتفاقات اختياريّة أخرى بعد ذلك مع مصانع أخرى أكبر حجمًا، جديدة وقائمة، خفضت انبعاثاتها إلى ٢٠ في المائة فقط من المستويات التي كانت متوقعة من قبل. وخلال العقدَيْن التاليين، زادت يوكوهاما بشكل تدريجي من صرامة هذه الاتفاقات الاختياريّة - وحافظت بثبات على معايير لمراقبة البيئة أعلى من المعايير التي كانت تتبعها حكومة اليابان على الصعيد الوطني (والتي كانت هي أيضا ترفع مستواها باستمرار).

السؤال الأول هو: هل القواعد الرسمية ضرورية لتصحيح عيوب الأسواق؟ إن السجل المختلط لعملية التنظيم يشير إلى أنه من الأفضل استخدام القواعد الرسمية لتنظيم الأسواق باعتبارها عنصرا مكملًا لتدابير أخرى (أو حتى كملاذ أخير) وليس اعتبارها استجابة تلقائية للمشاكل. وعلاوة على ذلك تبين تجارب البلدان في تنظيم الأمور المالية والمرافق والبيئة، كيف يمكن للمنافسة والتعبير عن الرأي والتنظيم الذاتي تحقيق أهداف اجتماعية كان المعتقد من قبل أنها تحتاج إلى حلول تستند إلى وضع قواعد إدارية.

أما السؤال الثاني فهو: هل تتوفر للبلد المعنى الركائز المؤسسية والسياسية الضرورية لتمكين القواعد الرسمية من العمل كأساس للالتزامات تنظيمية لها مصداقيتها؟ إننا نجد على الصعيد السياسي أن السؤال الجوهرى هو مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لكي ينفذ البلد القواعد التي يضعها. ونجد على الصعيد المؤسسي أن المسألة الحاسمة هي ما إذا كان لدى البلد المعنى هيئة قضائية مستقلة معروف عنها أنها غير متحيزة وأن

أحكامها تنفذ. فإذا لم يكن الأمر كذلك، تنشأ ضرورة وجود آليات التزام أخرى (من خارج الدولة في بعض الأحيان). وفي البلدان التي يصعب فيها إقامة الائتلافات السياسية القادرة على تعديل القواعد قد تكفى التشريعات؛ وقد يكون من المرغوب فيه في بلدان أخرى تثبيت القواعد الرسمية في اتفاقات واجبة التنفيذ قانونًا مع الشركات فرادى.

وإذا ما تطلب الأمر وجود قواعد رسمية، فلا بد من أن تكون هذه القواعد سليمة، ليس فقط من الناحية النظرية بل في الممارسة العملية أيضا. وفي العالم المثالي تفضل القواعد المرنة على القواعد الجامدة. ولكن ما يشكل قاعدة تنظيمية جيدة في عالم الواقع الذي نعيشه قد يكون بعيداً عن المفاهيم المثالية للكفاءة. وقد يكون من الضروري التضحية بالمرونة لصالح اليقين والقابلية للتنبؤ في البلدان التي تقتقر إلى الضوابط والتوازنات الملائمة. والشئ الذي قد يبدو للوهلة الأولى أنه لا يرقى إلى مستوى الكفاءة المطلوب قد ثبت في نهاية الأمر أنه أفضل حل من وجهة نظر تحقيق الموازنة بين أهداف التنظيم وأوجه القوة والضعف في المؤسسات القائمة.

### هل تستطيع أنشطة الدولة أن تعزز تنمية الأسواق؟

في الحالات التي تؤدي فيها المؤثرات الخارجية، أو عدم وجود منافسة، أو العيوب الأخرى للأسواق، إلى المباعضة بين أهداف النشاط الخاص والأهداف الاجتماعية، يقبل معظم الناس الرأي القائل بأن الدولة تستطيع أن تعزز الرفاهية من خلال التنظيم الإداري. ومن الأمور الأكثر إثارة للاختلاف، ما إذا كان ينبغي للدولة أن تسعى أيضا للتعجيل بتنمية السوق من خلال أشكال تتسم بقدر أكبر من التدخل في السياسة الصناعية. ويستند المبرر النظري للتدخل في السياسة الصناعية إلى أن مشاكل المعلومات والتنسيق المبينة أعلاه يمكن أن تكون واسعة الانتشار - وبدرجة أكبر في الاقتصادات النامية - وأنها يمكن أن تكون أكبر من المشاكل التي تعالجها المؤسسات جيدة الأداء لحماية حقوق الملكية. وتتركز المناقشة في جوهرها على حقيقة أنه في الأسواق المتخلفة التي يقل عدد المشتركين فيها، يمكن أن تكون تكلفة اكتساب المعرفة عالية للغاية. وتصبح المعلومات - المتاحة بدرجة أكبر في البلدان الصناعية - في هذه الحالة سراً يتم الحفاظ عليه بحماس، مما يعرقل التنسيق وتنمية السوق بشكل أعم.

ومن الناحية النظرية، تستطيع الحكومات في مثل هذه الاقتصادات أن تعمل كوسيط لنقل المعلومات أو كأداة لتيسير اكتساب المعرفة والتعاون المتبادل، وبذلك تضطلع بدور معزز للسوق دعماً للتنمية الصناعية. إلا أن قدرة الحكومات على الاضطلاع بهذا الدور عملياً تعتمد، كما كان الحال دائماً، على قدرتها المؤسسية. فحتى أنشط المناصرين لهذا الدور يعترفون بأن هذا التدخل لا يمكن أن يعزز الأسواق إلا إذا تحققت ثلاثة شروط أساسية وهي:

منتجات أكثر وأفضل، الذي ستنشئه عملية إنتاجها في حد ذاتها. وعلى ذلك، قيل إنه يمكن أن تستفيد البلدان من تنسيق هذه الاستثمارات التي تكون ذات فائدة متبادلة للشركات، ولكن لا يرجح أن تقوم بها بنفسها. ويوضح مبرر هذا التدخل قيام اليابان في فترة ما بعد الحرب بتنمية صناعاتها الخاصة بالصلب والفحم والآلات وبناء السفن، كما يوضح صرامة الشروط المسبقة المؤسسية للنجاح (الإطار ٤-٦) التي تقتضى وجود ما يلي:

■ قطاع خاص محلي قادر على أن يدير بكفاءة مشاريع كبيرة معقدة.

■ قطاع خاص مستعد للتعاون مع الحكومة في سبيل بلوغ الهدف المشترك الذي يتوخى تحقيق تنمية صناعية تنافسية.

■ قدرات تقنية قوية في الوكالات العامة لتقييم دراسة القطاع الخاص لخيارات الاستثمار وإجراء بحوث صناعية مستقلة من حين لآخر.

■ مصداقية متبادلة كافية لتمكين كل طرف من أن يضع قراراته الاستثمارية على أساس التزامات الطرف الآخر. وأن يطوع إجراءاته على نحو يستجيب للظروف المتغيرة دون أن يضعف الالتزام العام بالتعاون.

إن أتباع هذا الأسلوب لتنسيق الاستثمارات يفترض مسبقاً وجود مستويات للقدرة المؤسسية العامة والخاصة تتجاوز مقدرة معظم البلدان النامية. وتبين التجربة التي خاضتها الفلبين في أواخر السبعينات وخلال الثمانينات ما يمكن أن يحدث عندما لا يتواءم طموح السياسات مع الواقع المؤسسي، وعندما تسعى الحكومة لتنسيق الاستثمارات بينما تكون هي خاضعة للمصالح الخاصة القوية.

ففي عام ١٩٧٩ قامت حكومة الفلبين، مدفوعة جزئياً بالرغبة في تهيئة فرص أعمال حرة جديدة لحلفاء محليين، بالإعلان عن برنامج جديد يتكلف ٥ مليارات دولار «لمشاريع صناعية كبرى» جميعها في صناعات ثقيلة كثيفة رأس المال. وفي غضون عام واحد من صدور ذلك الإعلان، وافقت الحكومة، استجابة لضغط من منتقديها، على إخضاع تلك المشاريع لجولة أخرى من الفحص الاقتصادي والمالي الدقيق. وبعد ذلك بقليل، تدخلت الاضطرابات السياسية والمالية التي أحاطت بسقوط نظام الرئيس فيرديناند ماركوس. وقرب نهاية عام ١٩٨٧، تم تأجيل خمسة من المشاريع الأحد عشر المبدئية كان مخصصاً لها ما يقرب من ٤ مليارات دولار من مبلغ الـ ٥ مليارات الذي قدر لجميع المشاريع. وكانت الحجة المبررة للتأجيل أن هذه المشاريع الخمسة يتعذر تنفيذها. وتمّ التخلي عن مشروع سادس بحجة أن افتقاره إلى الإمكانيات الاقتصادية بات واضحاً. واستكمل إنشاء مصنع للأسمدة بتكلفة بلغت ٥٥٠ مليون دولار، كان يعاني من خسائر قامت الحكومة

أولاً، وربما كان ذلك هو الأهم، ينبغي أن يقوم العمل بين الشركات والمسؤولين على أساس من الثقة المتبادلة. فمن الضروري أن تكون الشركات واثقة ليس فقط بأن زيادة التنسيق لها مزاياها، بل أيضاً بأن الحكومة والشركات الأخرى الضالعة في هذا النشاط ستفي بالتزاماتها. ومن الضروري أيضاً أن يثق المشاركون بأن الترتيبات ستكون مرنة بقدر يسمح بتطويرها لملاءمة الظروف المتغيرة. وهذا يعني عادة وجود التزام حكومي يمكن الوثوق به بإشراك القطاع الخاص في التنفيذ.

ثانياً، يجب الحفاظ على نزاهة المبادرات الرامية إلى النهوض بالتنمية الصناعية، وذلك من خلال الضغوط التنافسية للسوق. ويمكن أن تأتي المنافسة من الشركات المحلية الأخرى أو من الواردات أو أن تحدث في أسواق التصدير. وما لم تواجه الشركات تحدياً منتظماً من واحد أو أكثر من أشكال المنافسة هذه، لن يكون لديها حافز لاستخدام الموارد بفعالية أو للابتكار، ولن تتحسن الإنتاجية، كما أن التوسع الصناعي لن يستمر.

ثالثاً، ينبغي أن تسترشد استراتيجية التنمية الصناعية لأي بلد بمميزته النسبية المتطورة - ما لديه من وفرة نسبية في الموارد الطبيعية، والعمالة الماهرة وغير الماهرة، ورأس المال اللازم للاستثمار. ويؤيد بعض مناصري تدابير التدخل، الجهود الرامية إلى رعاية الميزة النسبية الوليدة، وذلك بتشجيع الشركات على زيادة المخاطرة في الأسواق الجديدة باستثمارات تزيد عما كانت مستعدة للإسهام به بدون ذلك التشجيع. غير أنه ليس هناك من يؤيد القفزات الواسعة بأن تسعى مثلاً البلدان منخفضة الدخل إلى دعم الاستثمارات في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا العالية. وثمة اتفاق عام على أن المستويات العالية من الحماية للنهوض بالصناعات الوليدة بدون الضغوط الرامية إلى تشجيع الكفاءة يمكن أن تكون مبددة للفرص السانحة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

### السياسة الصناعية في الواقع العملي

يمكن تجميع النهج العديدة والمتنوعة للتدخل في السياسة الصناعية تحت ثلاثة عناوين رئيسية عريضة هي: تنسيق الاستثمارات، وتكثيف الشبكات، وانتقاء الفائزين. وتحاول الحكومات في النهجين الأولين تعزيز الإشارات السوقية ونشاط القطاع الخاص - وإن كانت المطالب المؤسسية لتنسيق الاستثمار أكبر كثيراً من مطالب تكثيف الشبكات. أما في النهج الثالث فتسعى الحكومة إلى الحلول محل الأسواق كلية.

**مبادرات تنسيق الاستثمارات :** يتمثل المبرر الكلاسيكي «للدفع الكبيرة» لسياسة التدخل الحكومي في أن الاستثمار في بلد متخلف يشكل مشكلة ضخمة للعمل الجماعي. وفي وجود الأسواق غير المتطورة، لا تستطيع الشركات إدراك الطلب على

## الإطار ٤ - ٦ دفعة اليابان الكبيرة في الصناعات المعدنية في فترة ما بعد الحرب

■ تلتزم صناعة الفحم باستثمار ٤٠ مليار «ين» لترشيد إنتاج المناجم المحلية بشرط أن توافق شركات الصلب على شراء الفحم منها بعد ذلك بالأسعار الجديدة التي ستقل عن المستويات السائدة بنسبة ١٨ في المائة.

■ توافق صناعتا الصلب والفحم على تحديد سعر شامل مستهدف تدفعه شركات الصلب، يتحقق من خلط المشتريات المحلية بالفحم المستورد.

■ تلتزم صناعة الصلب باستثمار ٤٢ مليار «ين» للنهوض بمرافقها. وبهذا الاستثمار والأسعار المخفضة للفحم يصبح بالإمكان تصدير الصلب بأسعار تنافسية.

■ في مقابل الأسعار المخفضة للصلب، أصبح بوسع صناعتي الآلات وبناء السفن أن تشعرا في وضع برامج كبيرة لاستثماراتها بهدف التصدير. وقد أوجدت هذه الالتزامات السوق المحلية التي تحتاج إليها صناعة الصلب للشروع في برنامجها الاستثماري. كما وفّرت الثقة بأن تكلفة النقل البحري للفحم ستخفض.

وبعد أن وافق بنك التنمية الياباني (بعد تحليل تقني مدقّق وبالتشاور مع وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية وبنك اليابان) على الاشتراك في هذه المشاريع، وتوفير التمويل اللازم بأسعار فائدة مدعومة باعتدال، قامت بنوك اليابان بتعبئة الأموال اللازمة للاستثمار.

أسهمت عملية إعادة الهيكلة المنسقة لصناعات الآلات والصلب وبناء السفن والفحم إسهاما كبيرا في الانتعاش الاقتصادي الذي حققته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت شركات الآلات تعتبر التكلفة العالية للصلب عائقا رئيسيا يحول دون اختراق أسواق التصدير. واعتبرت شركات الصلب بدورها ارتفاع تكلفة إنتاج الفحم سبباً أساسيا لارتفاع أسعار الصلب. وكان ارتفاع أسعار الفحم ناجماً عن استمرار التعدين في مناجم يابانية بتكلفة عالية فضلا عن ارتفاع تكلفة النقل البحري للفحم المستورد.

وانطلاقاً من الترتيبات المؤسسية التي تعزّزت خلال فترة الحرب، أقامت وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان عام ١٩٤٩ هيكلًا للتشاور بين القطاعين العام والخاص، هو «مجلس الترشيح الصناعي». وضمّ هذا المجلس الذي تكوّن من ممثلو الرابطات الصناعية، والمؤسسات الكبيرة في كل صناعة، والمسؤولين الحكوميين - تسعة وعشرين فرعاً قطاعياً وفرعين مركزيين. وقد عمل ثلاثة من فروع المجلس - الحديد والصلب، والفحم، والتنسيق - معاً عن كثب، واتفقت على الالتزامات التالية:

■ يتولى فرع الصلب والتنسيق تحديد سعر الفحم بما يجعل بالإمكان إنتاج صلب للتصدير بأسعار تنافسية.

وتحتاج البلدان ذات الأسواق المتخلفة إلى عامل حفاز، عام أو خاص، لإدارة هذه العملية التراكمية لتكثيف السوق وتنمية الشبكات. وهناك ثلاثة أمثلة رئيسية في هذا الصدد.

المثال الأول يتعلق بتقديم دعم خاص للصادرات. وتؤدي المشاركة في أسواق التصدير إلى جعل الشركات على اتصال بأفضل الممارسات الدولية، كما أنها تعزّز اكتساب المعرفة ونمو الإنتاجية، ويمكن أيضاً أن تكون مقياساً مفيداً لفعالية الجهود الحكومية الرامية إلى النهوض بالصناعة. وقد وجّهت بلدان كثيرة الائتمان لديها لصالح المصدرين، وأنشأت منظمات لترويج الصادرات. وفيما عدا استثناءات قليلة في شرق آسيا أصبحت هذه الهيئات مكلفة ولا يستفاد منها. وتمت كذلك تجربة تدابير أخرى لدعم الصادرات أسفرت عن نتائج مختلطة. وقد تستبعد قواعد منظمة التجارة العالمية التجارب التي تجرى على هذا الغرار في المستقبل.

ويركّز النمط الثاني للجهود المبذولة في هذا الصدد على توطيد البنية الأساسية المحلية: المادية والبشرية والمؤسسية. وتوضع

بتحملها. ولم يبق بذلك غير أربعة مشاريع مربحة، لم تستأثر إلا بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار.

**مبادرات تكثيف الشبكات:** ليس من الضروري أن تكون مبادرات التدخل كبيرة الحجم - تفرض أعباء كبيرة نسبياً على القدرات المؤسسية العامة والخاصة - أو أن تتركّس خصيصاً لزيادة الاستثمار. فهي يمكن أيضاً أن تستهدف توطيد الشبكات العاملة بين أطراف القطاع الخاص التي تزدهر في منظومات الأسواق المتطورة. وتنشئ الشبكات المحلية والإقليمية والدولية مصادر عديدة لاكتساب المعرفة وتهئية فرص للشركات: إذ يفتح المشترون المتخصصون أسواقاً جديدة ويقدمون المعلومات عن مستويات المنتجات، وينقل موردو المعدات الدراية الفنية التكنولوجية، ويساعد موردو المدخلات في تطوير الابتكارات الخاصة بالمنتجات وبطريقة صنعها، ويمثّل المنافسون مصدراً ثرياً للأفكار الجديدة. وكثيراً ما تتألف في نفس المنطقة الجغرافية مجموعات من الشركات والمشتريين، وموردو المعدات، وموردو المدخلات والخدمات، ورابطات الصناعة، ومراكز التصميم، والمنظمات التعاونية المتخصصة الأخرى.

**الطول محل الأسواق :** تشدد مشاكل المعلومات والتنسيق في بعض الأحيان - حيث تكون الأسواق متخلفة جدا والوكلاء الخاصون يفتقرون بشدة إلى الموارد والخبرة - بحيث لا يتوقع أن تحقق المبادرات الرامية إلى تعزيز الأسواق استجابة تذكر، وتجد الدولة نفسها، سعياً إلى تحريك النمو الصناعي، مدفوعة إلى إحلال المعلومات والأحكام المولدة في القطاع العام محل الأحكام التي تبلورها في العادة قوى السوق. ومن النادر أن تنجح هذه الجهود، رغم أن نجاح بعض مشاريع مجموعات الأعمال المترابطة في كوريا الذي تحقق بمبادرة من الحكومة يوحى بأن السعي لانتقاء الفائزين ليس بالمهمة التي يستحيل تحقيقها.

إن ما يفرق بين نجاح كوريا وإخفاق بلدان أخرى هو أن هذه المبادرات كانت توجه من خلال القطاع الخاص، في حين أن معظم الجهود (وبعضها في كوريا) نفذتها منشآت حكومية. وعندما تُستخدم المنشآت الحكومية كوكالات تنفيذية، فإن فرص الرشوة - أو الرومانسية الموهلة في الخيال - تصبح بلا حدود. ويقوم عدد من البلدان بدعم المنشآت الحكومية الخاسرة مما يلحق ضرراً شديداً بالأداء المالي. وقد بنيت تجربة الاستثمار في المنشآت الحكومية التي كانت تجربة محزنة بشكل عام أن إنتاج السلع القابلة للمتاجرة بها يكون أفضل إذا ترك للشركات الخاصة وحدها.

#### مخاطر التدخل في السياسة الصناعية

تفسر هذه التجارب السبب في أن المناقشة حول التدخل في السياسة الصناعية تحدث بدرجة غير عادية: فالسياسة الصناعية من المسائل القابلة للاشتعال. وتوحى النظرية الاقتصادية والشواهد الواضحة بأن إمكانية نجاح سياسة التدخل للنهوض بالسوق ليست من الأمور التي يمكن استبعادها بلا مناقشة. ولكن النظرية المؤسسية والأدلة المشاهدة تبين أنه إذا نفذت السياسة الصناعية التدخلية تنفيذاً سيئاً فإنها يمكن أن تؤدي إلى كارثة. فما هو إذن السبيل الذي ينبغي أن يتبع؟

يوحى المنظوران الاقتصادي والمؤسسي، إذا أخذاً معاً، برسم خط واضح يميز بين المبادرات التي لا تحتاج إلا إلى لمسة خفيفة من الحكومة (مثل بعض المبادرات المتعلقة بتكثيف الشبكات) والمبادرات التي تتطلب دعماً حكومياً عالياً الكثافة (مثل تنسيق الاستثمار أو انتقاء الفائزين). وينبغي أن تعالج بحذر المبادرات عالية الكثافة، أو أن تترك تماماً، إذا لم يكن لدى البلدان قدرة مؤسسية قوية بدرجة غير عادية تشمل: قدرة إدارية قوية، وآليات التزام تكبح الإجراءات الحكومية التعسفية على نحو يمكن تصديقه، وقدرة على الاستجابة بمرونة للمفاجآت المبالغية، وبيئة تنافسية للأعمال التجارية، وسجل لإنجازات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

السجلات التاريخية لمنطقة شولا الكورية التي كانت متخلفة ذات يوم ما يمكن أن تحققه البنية الأساسية المحلية من تأثير. ففي عام ١٩٨٣ فتحت هذه المنطقة الجنوبية مدينتها الصناعية الكبيرة الأولى. وأدى نجاحها إلى بدء عملية تراكمية أتاحت الفرصة للسلطات المحلية لكي تتعلم كيف تخطط، وتمول، وتبنى، وتشغل مثل هذه المدن الصناعية - وأعقب ذلك إنشاء ثلاث مدن أخرى. كما ساعدت هذه المدن في حفز عملية تحويل بيئة الأعمال الحرة من بيئة أرهقها الروتين الإداري المعقد والعقبات البيروقراطية الأخرى إلى بيئة يسودها التعاون والتنسيق الوثيق بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص. وبحلول عام ١٩٩١ كانت منطقة شولا تشكل ١٥ في المائة من المساحة الصناعية في كوريا مقابل ٩ في المائة في عام ١٩٧٨، وكان معدل نمو الناتج الصناعي الإقليمي أعلى من مثيله على الصعيد الوطني.

أما المثال الثالث، الذي يكتسب شعبية متزايدة، فيتعلق بالمشاركات بين القطاعين العام والخاص، مع اجتذاب شركاء القطاع العام إما من الحكومات المحلية أو من الحكومات الإقليمية. ويمكن أن تتخذ هذه المشاركات مجموعة متنوعة من الأشكال تشمل ما يلي:

■ **مبادرات موجهة إلى شركات بعينها أو إلى مجموعات من الشركات:** تكون هذه المبادرات في شكل أحداث محددة في بعض الأحيان، مثل المشاركة الموحدة في معرض تجاري. ويستهدف البعض الآخر تحقيق تحول أعم في ثقافة الأعمال الأخرى لصالح زيادة التعاون. وهناك نهج واعد يتضمن إعطاء منح ملائمة للشركات يتم تقديرها عادة على أساس تقاسم التكلفة مناصفة للمساعدة في اختراق أسواق جديدة، والارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة. وتتميز البرامج المتعلقة بهذه المبادرات بأنها سهلة التنفيذ، وإدارتها منوطة بمقاولين خاصين، ويحركها الطلب، وتقوم الشركات المشاركة فيها بسداد نصف تكاليف أي مبادرة تشترك فيها. ويجري الآن تنفيذ هذه البرامج في بلدان مختلفة مثل الأرجنتين وأوغندا وجامايكا وزمبابوي وموريشيوس والهند.

■ **استخدام التوريد الحكومي لتعزيز التنمية التنافسية للقطاع الخاص:** وضع برنامج للتوريد في ولاية سيارا بالبرازيل ذو طابع ابتكاري في التكلفة وموجه نحو تحسين الجودة من خلال رابطة صغار المنتجين من أجل تطوير اقتصاد مدينة ساوخواو دو أودو. وكان لدى تلك المدينة قبل وضع هذا البرنامج أربع ورش لنشر الأخشاب يعمل بها اثنا عشر عاملاً. وبعد ذلك بخمسة أعوام كان هناك اثنتان وأربعون ورشة تستخدم نحو ٣٥٠ عاملاً؛ وكان من بين سكان المدينة البالغ عددهم تسعة آلاف نسمة نحو ألف شخص يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة أثغال الخشب؛ وكان ٧٠ في المائة من الإنتاج يذهب إلى القطاع الخاص.



الإدارية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه النهج؟ تتمثل الاستراتيجية طويلة المدى التي يتناولها الباب الثالث من هذا التقرير في بناء وتوطيد المؤسسات الضرورية: وفي هذه الأثناء، يبين هذا الفصل مسارين محتملين في اتجاه الإصلاح. الأول هو التركيز على الضروريات واتخاذ جدول أعمال أخف كثافة للعمل الحكومي. والثاني الذي لا ينبغي أن يتعارض مع الأول، فيتمثل في تجربة أدوات للعمل الحكومي تكون أفضل اتساقاً مع قدرة البلد المعنى. ومازال هناك الكثير من المعرفة التي ينبغي اكتسابها، ولكن هذا الفصل يسلط الضوء على استراتيجيتين يبدو أن لهما إمكانية كبيرة حتى في الحالات التي تكون فيها القدرة المؤسسية ضعيفة:

■ تعيين محتوى السياسة في قواعد محددة بدقة، ثم الالتزام بهذه القواعد، واستخدام آليات تجعل أى تغيير في هذه السياسة أمراً مكلفاً: ففي تنظيم المرافق مثلاً. قد يشمل ذلك إبرام عقود على أساس مبدأ «خذ أو ادفع» مع منتجين مستقلين لتوليد القوى الكهربائية.

■ العمل بالتعاون مع الشركات والمواطنين وتحويل عبء التنفيذ برمته إلى جهات خارج الحكومة إذا أمكن. وقد يعنى هذا في مجال السياسة الصناعية تعزيز التعاون فيما بين أطراف القطاع الخاص بدلاً من بناء بيروقراطية صناعية كبيرة. كما أنه يعنى في مجال التنظيم المالى إعطاء المصرفيين حافزاً يدفعهم إلى مراعاة الحيلة، وليس الاكتفاء ببناء قدرة إشرافية. أما في مجال تنظيم البيئة فهو يعنى استخدام المعلومات لتشجيع مبادرات المواطنين بدلاً من الإعلان عن قواعد غير قابلة للتنفيذ من القمة إلى القاع.

وقد لا تكون السياسات التي تعتمد على هذه النهج هي أفضل السياسات التي ترد في كتاب مدرسي. غير أنه مع نمو قدرة الدولة، تستطيع البلدان أن تنتقل إلى استخدام الأدوات الأكثر مرونة والقادرة على تحقيق المزيد من مكاسب الكفاءة. وينبغي للدولة أن تعمل على الدوام للإبقاء على ثقة الشركات والمواطنين بأن المرونة لن تقترن بأى سلوك تعسفى حتى لا تدمر القاعدة الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية.

ونجد على عكس ذلك أن المبادرات ذات اللبسة الخفيفة (التي تكون غير مكلفة وداعمة أكثر مما هي تقييدية أو موجهة لإصدار الأوامر) تتيح قدراً أكبر من المرونة. وتتمثل السمة المؤسسية المميزة للنجاح في وجود التزام لا لبس فيه من جانب الحكومة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعندما يكون هذا الالتزام موجوداً، وعندما لا تتجاوز البلدان قدراتها المؤسسية، وعندما تكون بيئة الأعمال الحرة داعمة بشكل معقول لتنمية القطاع الخاص - عندئذ يمكن أن تكون الفوائد المكتسبة من تجربة المبادرات ذات اللبسة الخفيفة كبيرة، وتكلفة الإخفاق محدودة.

### خيارات استراتيجية : التركيز على ما يمكن عمله

لا توجد أى صيغة من مقاس واحد يناسب جميع الأحجام في مجال التحرير والخصخصة، والتنظيم، والسياسة الصناعية - بل وفي المجموعة الكاملة من الإجراءات الحكومية التي جرى بحثها في هذا التقرير. وتعتبر عمليتا الخصخصة والتحرير من الأولويات الملزمة للبلدان التي تفرط فيها الحكومات في التوسع في دورها. وينبغي أيضاً أن يتطلع كل بلد إلى بناء مؤسساته وتطويعها وليس إلى إزالتها. وقد ميزنا في هذا الفصل بين النهج كثيفة المؤسسات والنهج خفيفة المؤسسات في التنظيم وفي السياسة الصناعية، مع إبراز أن النهج المختارة قد تختلف تبعاً للقدرة المؤسسية للبلد المعنى.

وتتشترك النهج كثيفة المؤسسات الناجحة في خاصيتين بشكل عام. فهي تتطلب توفر قدرة إدارية قوية. وهي تفوض قدراً كبيراً من الحرية في اختيار السياسة وتنفيذها إلى وكالة حكومية ذات جذور راسخة في نظام أعم للتوازن والرقابة يحول دون تدهور حرية الاختيار تلك أو تحولها إلى شكل من أشكال التعسف. فإذا كانت المؤسسات قوية، فإن هذه الإجراءات الحكومية يمكن أن تسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الشواهد والدراسة الواردة في هذا الفصل تبين أنه من المرجح في أحسن الأحوال ألا تكون هذه الإجراءات فعالة، أو أن تكون في أسوأ الأحوال وسيلة للاستحواذ على المكاسب من جانب أصحاب المصالح الخاصة القوية، أو محاولة للسلب من جانب السياسيين والبيروقراطيين الأثنيين الأقوياء.

فماذا إذن ينبغي للبلدان أن تفعل إذا كانت تفتقر إلى الوسائل

## الباب الثالث

### بحث الحيسوية فى الفسادة المؤسسية

أوضح البابان الأول والثانى أن الدولة تقوم بدور حيوى فى تحقيق التنمية الاقتصادية حين يكون دورها متفقا مع قدرتها المؤسسية. ولكن القدرة ليست قدرا محتوما. حيث إنه يمكن تحسينها. بل ويجب تحسينها إذا أرادت الحكومات أن تحقق المزيد فى مجال الرفاه الاقتصادى والاجتماعى. وهذا الباب من أبواب التقرير يناقش السبيل إلى تحقيق ذلك.

وقدرة الدولة تعنى إمكانية اضطلاعها بأعمال جماعية بأقل تكلفة للمجتمع. وهذه المكرة عن القدرة تشمل الكفاءة الإدارية والتقنية لموظفى الدولة. ولكنها أوسع من ذلك كثيرا. لأنها تشمل أيضا الآليات المؤسسية الأكثر عمقا والتي توفر لرجال السياسة والموظفين المدنيين المرونة والقواعد والقيود التى تمكنهم من العمل لتحقيق المصلحة العامة.

ونمة ثلاث مجموعات مترابطة من الآليات المؤسسية التى تساعد على خلق حوافز تقوى قدرة الدولة. وهى تهدف إلى:

■ الالتزام بالقواعد والقيود فى المجتمع وكذلك داخل الدولة.

■ تعزيز الضغوط التنافسية من خارج الدولة ومن داخلها.

■ تيسير التعبير والمشاركة خارج الدولة وداخلها.

وقد أقيمت المؤسسات المستخدمة على المدى الطويل على أساس ضوابط وتوازنات رسمية راسخة. حول مؤسسات الدولة الرئيسية. مثل استقلال القضاء وفصل السلطات. وهذه المؤسسات لا غنى عنها لضمان ألا يكون أحد فوق القانون. لا موظفو الدولة ولا أى شخص آخر فى المجتمع.

ولكن لا يكفى أن تكون الحكومة قائمة على أساس مراعاة النظم والقواعد. إذ أن قدرة الدولة تتحسن أيضا بوضع ترتيبات مؤسسية تعزز المشاركة مع العناصر المؤثرة خارج الدولة وداخلها. وتوفر الضغوط التنافسية من جانبها. ويمكن للمشاركة فى أنشطة الدولة من قبل أصحاب المصلحة الخارجيين - دوائر الأعمال والمجتمع المدنى - أن تبنى المصادقية وتوافق الآراء وتكمل الانخفاض فى قدرة الدولة. ويمكن للمشاركة داخل الدولة أن تحقق الالتزام والولاء من جانب العاملين فى الحكومة وتقلل تكاليف تحقيق الأهداف المشتركة.

والجانب المقابل للمشاركة هو الضغط عن طريق المنافسة - من جانب الأسواق والمجتمع المدنى وداخل الدولة ذاتها. وهذا الضغط يمكن أن يحسن الحافز على الأداء ويكبح سوء استخدام احتكار الدولة لصنع السياسة وتوفير الخدمات. وكذلك فإن التعيين والترقية على أساس المنافسة والجدارة لهما أهمية بالغة فى بناء بيروقراطية قادرة.

وهذا الباب من أبواب التقرير يبدأ بإلقاء نظرة على وسائل بعث الحيوية فى مؤسسات الدولة من خلال إرساء الأساس لقطاع عام كفاء (الفصل الخامس). وبشكل أوسع. من خلال وضع كوابح وتوازنات رسمية ومكافحة الفساد (الفصل السادس). ثم يبحث الفصل السابع كيف يمكن شحذ الضغط التنافسى. وتعزيز التعبير عن الرأى. ودعم الشراكة من خلال جعل الدولة أكثر اقترابا من الناس - والتى يعتبر من وسائلها المهمة تحقيق اللامركزية. أى تحويل السلطة والموارد إلى المستويات الأدنى فى الحكومة. وأخيرا. يناقش الفصل الثامن الشراكة والضغوط التنافسية التى تعبر حدود الدولة القومية. وكيف يمكن للبلدان أن تتعاون فى توفير السلع والخدمات العامة.

## إنشاء مؤسسات لقطاع عام قادر

« مولاي ، إن أغلبية كبيرة من المستخدمين المدنيين يتلقون أجورا هزيلة.. والنتيجة أن الرجال المهرة والناغبين يعزفون عن الخدمة العامة. ومن ثم تجد حكومة جلالكم نفسها مرغمة على تعيين موظفين متواضعي الحال كل هدفهم هو تحسين حالتهم المالية... إن الخدمة المدنية في إمبراطوريتكم يجب أن يباشرها أشخاص أذكيا ، مثابرون ، أكفاء ، ولديهم رغبة في العمل... ولجلالكم الحق في تطبيق مبدأ الخضوع للمساواة الذي لا غنى عنه ، والذي بدونونه لن يتحقق أي تقدم ويكون الدمار مصير كل عمل».

– من الوصايا السياسية التي قدمها على باشا كبير وزراء السلطان العثماني عبد العزيز حوالي سنة ١٨٧١ (مقتبسة من أنديك وأنديك ١٩٩٦).

التقليدي للمساعدة التقنية الذي يؤكد على المعدات والمهارات والكفاءة الإدارية أو التقنية. والتأكيد هنا ينصب على الإطار الحافز الذي يقود السلوك - ماذا تفعل الوكالات والموظفون الحكوميون وكيف يؤدون عملهم ؟ وليست هناك بلدان تعمل عامدة على تشجيع الفساد والعجز البيروقراطي. ولكن مجرد وجود قواعد رسمية تحظر الرشوة، مثلا، أو المحسوبية قلما يكفي لمنعها. فما يهم هو ما إذا كانت القواعد العملية والآليات الحافزة التي تشكل جزءا من النظام تستطيع ترجمة الكلمات البليغة إلى واقع ملموس .

### الأسس التي يقوم عليها قطاع عام فعال

يبين الشواهد في عدد كبير من البلدان أن البيروقراطيات التي تؤدي مهامها بطريقة جيدة يمكن أن تعزز النمو وتقلل من الفقر (الفصل الثاني). وهي توفر مدخلات للسياسة الجيدة وتساعد في توفير السلع والخدمات العامة المهمة بأقل تكلفة. وخلال القرن التاسع عشر قامت معظم الدول الصناعية بتحديث إداراتها العامة، وكان من الرواد المبكرين في هذا الصدد بروسيا وفرنسا والولايات المتحدة . ويقدم النجاح الذي حققته إصلاحات الخدمة المدنية البريطانية وفي القرن الماضي مثالا مبكرا لأهمية إنشاء بيروقراطيات فعالة وتستند إلى القواعد الراسخة. وقد

إن

نفس المشكلات التي عانى منها السلطان عبد العزيز تنتاب اليوم البيروقراطيات الحكومية. وقد بين تاريخ التنمية في أوروبا وشمال أفريقيا في القرن التاسع عشر، وتاريخها في شرق آسيا في القرن العشرين المزايا الاقتصادية الناجمة عن إنشاء قطاع عام كفء . ولكن الأمثلة على بناء هذا النوع من المؤسسات نادرة للغاية.

وبناء المؤسسات اللازمة لقطاع عام قادر أمر لا غنى عنه لتعزيز فعالية الدولة، ولكنه أيضا أمر صعب للغاية. فما أن تنشأ نظم ضعيفة حتى يصبح من الصعب جدا إزالتها. وسرعان ما تنشأ مصالح قوية للحفاظ على الوضع القائم مهما كان غير فعال وغير عادل. وقد لا يستطيع من يخسرون من الترتيبات الراهنة ممارسة ضغط فعال يؤدي إلى التغيير. وحتى إذا وجدت حوافز لتحسين أداء القطاع العام فإن الإعلام الضخم والقيود التي تعوق القدرة كثيرا ما تؤدي إلى إحباط هذه المحاولة .

كيف تستطيع الحكومات بمؤسسات عامة غير فعالة أن تبدأ في وضع الأمور في سياقها الصحيح ؟ إن المشكلات المعقدة المتعلقة ببناء وإدارة بيروقراطية حكومية لا تستجيب للحلول الواضحة وغير الغامضة. ولكن هذا الفصل يعرض بعض أحجار البناء المؤسسية لقطاع عام فعال، ويناقش الخيارات الواعدة لتنفيذ ذلك. وهذا التركيز على المؤسسات يختلف تماما عن النهج

## الإطار ٥ - ١ إرساء ركائز الجهاز البيروقراطي. إصلاحات نورث كوت - ترينيداد في المملكة المتحدة

فئتين - فئة فكرية (السياسة والإدارة)، وفئة آلية (الكتابة) - وإنشاء خدمة مدنية منظمة لتنفيذ ذلك، على أن يتم تعيين موظفين قادرين على أداء العمل الفكري من خريجي الجامعات التي شملها الإصلاح حديثاً، وأن يتم اختيار أكثر الأشخاص موهبة من خلال امتحانات تنافسية صارمة يشرف عليها مجلس من مفوضي الخدمة المدنية.

وواجه الإصلاح معارضة قوية. ومع أن لجنة الخدمة المدنية أنشئت في عام ١٨٥٥، فإن الكثير من الإدارات الحكومية ظلت تعين موظفيها بطريقة المعتادة حتى عام ١٨٧٠ حيث ألغيت ممارسات المحسوبية وألزم كل الإدارات باتباع نهج التعيين على أساس درجتين. وأعقب إصلاحات نورث كوت - ترينيداد إجراء إصلاحات في القوات المسلحة والقضاء، وبعد ذلك في المجالس البلدية الحكومية. وجرّت أيضاً تغييرات واسعة في القواعد والقيود التي تحكم صياغة السياسة وتنفيذها. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت المملكة المتحدة قد أرست أسس الحكومة العصرية والقيم المؤسسية للأمانة والاقتصاد والحياد السياسي.

حتى أوائل القرن التاسع عشر كانت شؤون الدولة في المملكة المتحدة يديرها موظفون عامون يدينون بمراكزهم للمحسوبية السياسية والنفوذ السياسي. ولم يكن هناك نظام مشترك للأجور، وكانت الرشاوى تزيد مرتبات الموظفين، وكثيراً ما كان أصحاب المناصب الذين يعتبرون مناصبهم ممتلكات يحوزونها، ويمكن بيعها، يستخدمون موظفين لديهم ويدفعون أجورهم. ومع أن النظام لم يستبعد الترقيات على أساس الكفاءة الفردية فإنها لم تكن هي الأساس للإدارة السليمة.

ولكن مع تقدم العصر الفيكتوري مرت المملكة المتحدة بمرحلة من الإصلاحات الواسعة مدفوعة بتغييرات اجتماعية واقتصادية وبمطالب طبقة متوسطة متعلمة ومتزايدة. وشمل الإصلاح الجامعات والقوات المسلحة والقضاء والأجهزة البيروقراطية المركزية والمحلية.

وكان المخطط الأساسي لإصلاح الخدمة المدنية هو تقرير نورث كوت - ترينيداد الصادر في سنة ١٨٥٤ الذي دعا إلى إقامة بيروقراطية عصرية تقوم على أساس الخدمة المدنية المنظمة. واعتماداً على أفكار قدمها توماس ماكولي من أجل الخدمة المدنية في الهند، اقترح سير ستافورد نورث كوت وسير شارلي ترينيداد تقسيم عمل الحكومة إلى

فعال ينبغي أن تنصب الجهود على ثلاث دعائم جوهرية :

- قدرة مركزية قوية لصياغة السياسات وتنسيقها : وهذه تمثل عقل النظام والموجه الأول له. فرجال السياسة يضعون الرؤى ويحددون الأهداف، ولكنها لكي تتجسد يجب أن تترجم إلى أولويات استراتيجية، وهذا يتطلب آليات تؤدي إلى قرارات مستنيرة ومنضبطة وخاضعة للمساءلة. وهناك تحد دائم لكل البلدان هو وضع قواعد توفر لصانعي السياسة ومستشاريهم من الخبراء المرونة التي يحتاجونها لصياغة السياسات، ولكنها تجعل القرارات التي يتخذونها جزءاً من عمليات تتيح الحصول على مدخلات وتحقيق الإشراف من قبل أصحاب المصلحة.
- نظم كفؤة وفعالة لتقديم الخدمات : الإصلاح هنا ، أيضاً، يتطلب إيجاد توازن سليم بين المرونة والخضوع للمساءلة . فبالنسبة للأنشطة التنافسية (أي حيثما يكون هناك مجال لمنافسة فعلية أو محتملة من جانب مختلف الموردين) والتي يمكن تحديدها بسهولة ، فإن آليات السوق وأساليب التعاقد مع طرف خارجي لتوفير الخدمات كثيراً ما تؤدي إلى تحسين تقديمها، ولكن فيما يتعلق بالكثير من الخدمات الأخرى لا يوجد غالباً بديل لتقديمها عن طريق القطاع العام ذاته. وهنا فإن إضفاء أهمية أكبر على رأي المواطنين والسماح للعملاء بتوفير التغذية المرتدة يمكن أن يشكل ضغطاً من أجل تحسين

بشرت هذه الإصلاحات ، كما يبين الإطار ٥ - ١ ، بالتعميق الواعي لسيطرة الجدارة المهنية، الأمر الذي ساعد على تمهيد الطريق للسيطرة الإنجليزية على التجارة الدولية طوال نصف قرن

وفي الماضي القريب أقامت بعض اقتصادات شرق آسيا وأرست الأساس لأجهزة بيروقراطية قادرة. ولكن الكثير من البلدان قليلة الدخل لم تستطع حتى إقامة الأسس البدائية لخدمة مدنية تستند إلى القواعد. وغالباً ما تكون نظمها الرسمية شبيهة على الورق بالنظم السائدة في البلدان الصناعية، ولكن عملياً ظل الطابع غير الرسمي هو القاعدة. وجرى الالتفاف حول قواعد تعيين الموظفين على أساس الجدارة ، وأصبح الموظفون يعينون أو يرقون على أساس المحسوبية والتبعية، وأصبحت الميزانيات غير واقعية وصارت تطرح جانباً على أي حال بقرار ارتجالي يتخذ في أثناء التنفيذ، ومن الناحية الجذرية، يمكن أن تعزى كل هذه المشكلات إلى أوجه الضعف في المؤسسات القائمة: ضعف إمكانية تطبيق القانون سواء داخل القطاع العام أو خارجه والافتقار إلى الآليات الراسخة للاستماع إلى المجتمع المدني وإقامة شراكة مع الشركات ، والغياب التام للضغط الناتج عن المنافسة في رسم السياسات وفي توفير الخدمات، وفي ممارسات الموظفين.

ولمعالجة هذه المشكلات من جذورها وإرساء ركائز لقطاع عام

تشاور تكون شفافة للغرباء. وفي بلدان أخرى يقوم رجال السياسة أنفسهم بصورة جماعية بكبح ومعارضة كل منهم للآخر في محافل راسخة حيث يتم اتخاذ القرارات بصورة مشتركة. ولكن الكثير من البلدان ليس لديها أى من هذه الآليات ، ويتبدى غيابها في سياسات استراتيجية غير متماسكة وعدم استقرار الاقتصاد الكلى .

ومع أن الترتيبات المؤسسية متفاوتة، فإن القطاعات العامة الفعالة فى سائر أنحاء العالم اتسمت بوجه عام بوجود القدرة المركزية على صياغة السياسة الاستراتيجية وسياسات الاقتصاد الكلى، وبآليات لتفويض وضبط ومناقشة السياسات فيما بين الوكالات الحكومية، وبروابط مؤسسية مع أصحاب المصلحة خارج الحكومة، توفر الشفافية والخضوع للمساءلة وتشجع التغذية المرتدة. وكما سنوضح أدناه، فإن النظم فى كثير من البلدان الصناعية ومن بلدان شرق آسيا تتميز بكثير من هذه السمات، وغيابها فى كثير من البلدان النامية عائق أساسى أمام بناء دولة أكثر كفاءة. وقدرة صنع السياسة فى هذه البلدان تنزع إلى أن تكون ضعيفة ومجزأة، مع عدم وجود آليات مؤسسية توفر المدخلات أو الإشراف .

#### آليات صنع السياسة فى البلدان الصناعية

قام كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مع مرور الزمن بإنشاء أنظمة لصنع السياسة تؤدى وظيفتها بطريقة جيدة. وفى قلب هذه النظم الآليات التى تعد بطريقة ملائمة مقترحات السياسة وتقدر تكاليف المقترحات البديلة داخل إطار شامل منضبط للميزانية، وتكفل تقييمها الدقيق من خلال التشاور والمناقشات، وتصل إلى القرارات وتسجلها وترصد تنفيذها. وثمة مكمل حيوى لهذه الآليات وهو وجود قدرة فعالة فى مركز الحكومة - أمانة مجلس الوزراء فى فرنسا، ووزارة المالية فى اليابان، ومكتب الإدارة والميزانية فى الولايات المتحدة - لتيسير التشاور وتنسيق المقترحات بين الوزارات قبل عرضها .

وتوجد دائما فرصة للتحسين. وتعد استراليا مثلا جيدا لبلد صناعى طبق إصلاحات ترمى بالتحديد إلى جعل عملية صنع السياسة أكثر شفافية وتنافسا وسعيا نحو النتائج. والعديد من سمات هذه الإصلاحات لها أهميتها للبلدان الأخرى ، مثل : ضرورة إعلان التكاليف متوسطة الأجل للسياسات المتنافسة ؛ والحرص على تيسير النقاش والتشاور حول الأولويات فى نطاق ميزانية لا سبيل إلى تجاوزها سواء داخل مجلس الوزراء أو فى مختلف الوكالات ؛ والاهتمام بالنتائج (الإطار ٥ - ٢) .

وقد أقامت الولايات المتحدة وبعض البلدان فى القارة الأوروبية آليات أخرى للتشاور والإشراف فى مجال صنع السياسة. ولجان الكونجرس فى النظام الرئاسى للولايات المتحدة،

الأداء، ولكن الأداء يتوقف فى النهاية على إخلاص المستخدمين المدنيين وامتثالهم للقواعد المقررة.

■ **الموظفون القادرون والراغبون فى الخدمة :** وهؤلاء هم شرايين الحياة للسلطة التنفيذية . فالموظفون القادرون والمتفانون فى عملهم يبتئون النشاط فى القطاع العام فى حين يخنقه الموظفون غير الملتزمين. ويمكن حث الموظفين على حسن الأداء من خلال طائفة من الآليات تشمل إجراء التعيين والترقيات على أساس الجدارة ، ودفع المرتبات الكافية، والعمل بروح الفريق .

وتطوير البيروقراطيات الفعالة يحتاج إلى عدة عقود. وفى السعى لبناء - أو إعادة بناء - ركائز هذه البيروقراطية ، ينبغى للمصلحين، كما هو الحال دائما، أن يدركوا ما يبنون عليه، فعندما تعجز البلدان مثلا عن إقامة ضوابط موثوق بها على استخدام المدراء للموارد، فإن إعطائهم مرونة أكبر لن يكون له من أثر غير تشجيعهم على الفساد واتخاذ قرارات تحكمية. ولكن بعض الإصلاحات يمكن أن تحقق نتائج مبكرة حتى فى أسوأ النظم، وهذا ما سنناقشه فيما يلى.

#### تعزيز قدرة المؤسسات على صنع السياسة

يحدد الساسة الأهداف والتوجهات الاستراتيجية العريضة، ولكن الترتيبات المؤسسية السليمة هى التى تحدد ما إذا كانت رؤية الزعماء السياسيين تتم ترجمتها إلى أولويات عملية فعالة . وفى مقدور هذه الترتيبات أن تضيف الشفافية على تكاليف ومنافع المقترحات المتنافسة. ونظرا إلى أن الحصول على معلومات كافية ليس متاحا ، فإنها تستطيع ضمان حصول القادة على أكبر قدر من المعلومات من خلال عملية تكفل توفير المدخلات والإشراف من قبل أصحاب المصلحة فى الداخل والخارج. وكل هذه الآليات تساعد على إصدار قرارات تستند على معلومات أفضل وتزيد من مصداقية عملية صنع السياسة بوجه عام.

ويجب أن تصمم القواعد والمعايير التى تشكل جزءا من عملية صنع السياسة بحيث تكبح جماح ذلك النوع من الضغوط السياسية غير المنسقة التى يمكن أن تؤدى إلى صدور قرارات خاطئة ونتائج سيئة. وإذا اتبع الساسة أو البيروقراطيون مصالحهم أو مصالح ناخبهم العاجلة فحسب، فإن النتيجة قد تكون غير مرغوب فيها من الناحية الجماعية بل حتى مثيرة لعدم الاستقرار - إذ ليست هناك يد غير منظورة فى شئون الحكم توجه مبادرات الأفراد تلقائيا صوب الصالح العام. وينبغى أن يتمثل الهدف فى إنشاء آليات لضبط وتنسيق مناقشة السياسات وطرح المقترحات المتنافسة. وفى بعض البلدان يعهد رجال السياسة بتنسيق شئون الاقتصاد الكلى والاستراتيجية إلى وكالات مركزية قادرة ومستقلة نسبيا، تسترشد أنشطتها بعمليات

## الإطار ٥ - ٢ آليات استراليا لرسم سياسات تتسم بالشفافية والتنافسية والتوجه للنتائج

الأرقام المقدرة كانت تحوّل تلقائياً إلى الميزانية الفعلية إذا لم يحل دون ذلك تغيير في السياسة. وساعد ذلك على تحسين صناعة القرار وعلى الكفاءة العملية للوكالات التنفيذية.

وتطلبت الإصلاحات أيضاً أن تقرر الوزارات التنفيذية التي تقدم مقترحات باتباع سياسة جديدة أو أية تغييرات في السياسة القائمة من شأنها زيادة الإنفاق، أيضاً تحقيق مدخرات من أجل التعويض (أنظر الشكل على اليمين). وضمن هذا بقاء الإنفاق في نطاق الموارد المتفق عليها في مجلس الوزراء. وقد ركز المجلس اهتمامه على التغيير في الأولويات الاستراتيجية أي السياسات الجديدة تتبع أى السياسات القديمة تستبعد - لكي تظل الأولويات في نطاق قيود الاقتصاد الكلي. وكانت المقترحات تناقش مناقشة مستفيضة داخل مجلس الوزراء، ويطلب من جميع الوزارات والوكالات المعنية أن تقدم تعقيباتها كتابة بشأن سلامة مقترحات الوكالات الأخرى. وساعد هذا على بناء توافق الآراء حول أولويات السياسة وإضفاء الشرعية عليها. وأخيراً، فإن الإصلاحات ركزت الاهتمام على النتائج من خلال إجراء تقييم دوري إلزامي للسياسات الجديدة والقائمة ومن خلال تقديم تقارير عن الأداء والإنجازات.

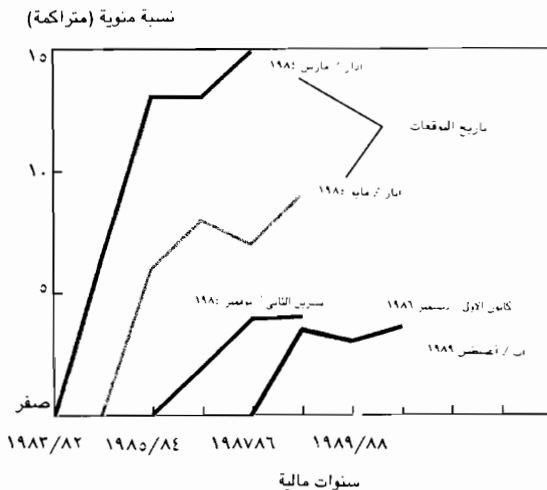
وماذا كانت النتيجة؟ تحول العجز الذي بلغ ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٣ إلى فائض في نهاية العقد. وواكب هذا الإنجاز تغيير مهم في التركيب النوعي للنفقات العامة، نتيجة للتحويلات الاستراتيجية العريضة التي حددها مجلس الوزراء والتغيير في الأولويات داخل الوزارات التنفيذية. وهو تغيير طلبته الوكالات المختصة ذاتها غالباً.

كان من الأهداف الرئيسية لإصلاح القطاع العام في استراليا خلق عملية مؤسسية لضبط وتنسيق السياسات وعرضها لمناقشات مستفيضة. وكان بعض التحديات التي واجهتها حكومة العمال عندما تولت الحكم في أوائل الثمانينات مماثلاً للتحديات التي تواجه الكثير من البلدان النامية اليوم: إذ كان على الحكومة الجديدة التصدي لكل من الأزمة المالية العاجلة والالتزامات المالية طويلة الأمد للسياسات السابقة والتي لم يكن يمكن أن تستمر.

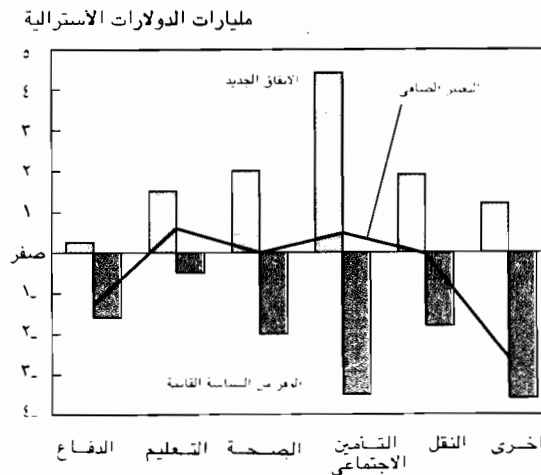
وحتى تخضع صياغة السياسة للانضباط، وحتى يمكن كسب التأييد السياسي لإعادة ترتيب الأولويات الوطنية الاستراتيجية قررت الحكومة الجديدة نشر تقديرات عن الإنفاق المستقبلي في ضوء السياسات القائمة. ورسمت هذه الإسقاطات صورة كئيبة للزيادة الحقيقية التي لا يمكن أن تستمر في متطلبات الإنفاق، وأبرزت الحاجة إلى إجراء تخفيضات. ولكن بعد أن نشرت الحكومة هذه التقديرات أصبح لزاماً عليها مواصلة السير في هذا الطريق، وإظهار أوجه الخفض الذي وعدت به في الالتزامات المستقبلية. والواقع أن الإسقاطات المتتالية هيبت هبوطاً شديداً فيما أصبح يسمى نمط «الرجل الذي وقع» (أنظر الشكل إلى اليسار). ثم فرضت الأسواق المالية المفتوحة انضباطاً إضافياً.

وتطلبت الإصلاحات أيضاً من الحكومة نشر جدول تصحيحي يبين أوجه الاختلاف بين التوقعات في حالة السياسات السابقة والتوقعات المتعلقة بالسياسات الجديدة. وساعدت هذه التدابير على إيضاح التغيير في الأولويات الاستراتيجية للحكومة وكذلك في التكاليف متوسطة الأجل للالتزامات الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الإسقاطات جعلت تدفقات الموارد على أنشطة الوزارات التنفيذية أكثر قابلية للتنبؤ بها، حيث إن

### النمو المتوقع في إجمالي الإنفاق



### التغير حسب الفئة ١٩٨٤/٨٣ إلى ١٩٩٣/٩٢



المصدر: مأخوذ بتصرف من Campos and Pradhan 1996; Dixon 1993.

الأربعة - فى تناسق لتحديد حد أعلى للإنفاق ومكافحة التضخم. وفى أندونيسيا تعتبر وزارة المالية ووكالة التخطيط (بابناس) بمثابة حارسين على أموال ومهارات الإدارة المدنية. ويعمل فى الوكالات المركزية موظفون مهنيون وأكفاء يعينون على أساس الجدارة ، وذلك غالبا من خلال امتحانات تتسم بالمنافسة الشديدة .

وقد أصبح فى الآونة الأخيرة التفويض بسياسة الاقتصاد الكلى إلى تكنوقراطيين أكفاء نوى سمعة طيبة سمة شائعة فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية أيضا، ومن بينها الأرجنتين وبيرو وكولومبيا والمكسيك، وكان تأثير ذلك على الأداء ملحوظا . وهذا التفويض يرسم السياسة، مقرونا بنوع من إجراءات الميزانية الشفافة المتدرجة هرميا الموصوفة فى الفصل الثالث، كان له أثره فى خفض التضخم فى هذه البلدان فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. ويبدو أن شيلي بوجه خاص أوجدت هذا النوع من روح الفريق فيما بين كبار الموظفين، الذى طالما عزز أوجه الشراكة فى التكنوقراطية الأندونيسية وفى وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان وغيرهما. ومما يثير الانتباه، ذلك التماثل بين مجموعة كبار المستشارين فى شيلي - أبناء شيكاغو - ومافيا بيركلى فى أندونيسيا، وعصابة الأربعة فى تايلند .

وكما ذكرنا من قبل، فرغم أن الوكالات المركزية فى شرق آسيا كانت تتمتع بمرونة كبيرة فى رسم السياسة فإنها كانت تعمل فى إطار شبكة واسعة من مجالس التشاور وهيئات الفكر الخارجية . وفى تايلند وسنغافورة وكوريا وماليزيا واليابان كانت المعلومات بشأن تكاليف السياسات الصناعية توزع من خلال مجموعة من مجالس التشاور المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يخضع البرامج المكلفة لعمليات استعراض صارمة. وأتاح هذه الآليات الشفافة والمؤسسية للتشاور لمن هم خارج الحكومة الفرصة لكبح جماح أعمالها بل وأعطتهم حق نقض تلك الأعمال، فى حين تحافظ على المرونة اللازمة لصانعى السياسة للتكيف مع الظروف المتغيرة .

وتتطلب مجالس التشاور وجود قدرة تقنية عالية إذا أرادت أن تستخدم المعلومات التى يقدمها لها المشتركون من القطاع الخاص فى رسم سياسة متماسكة. ومن المشاكل الأخرى أن هذه المجالس تستبعد من مداولاتها فئات كبيرة من المجتمع . وإذا كان القطاع الخاص فى بلد ما صغيرا فإن مجالس التشاور يمكن بسهولة أن تتحول إلى آليات نشيطة لاستخلاص الربح غير الإنتاجى. وهذا قد يفسر لماذا كانت النماذج الأفريقية من مجالس التشاور - مثل محاولات البلدان الناطقة بالفرنسية لاستخدام المجالس الاجتماعية والاقتصادية - غير فعالة بوجه عام (باستثناء ملحوظ لبوتسوانا). وإذا أريد لهذه المجالس أن تدعم التنمية المستدامة، وجب أن تستكمل بالسعى لكسب الشرعية من جانب المجتمع بطريقة أشمل كما حدث فى شرق آسيا .

التي تقابل مجلس الوزراء فى النظام البرلماني، هى الحلبة الرئيسية للمناقشة والتشاور حول السياسة. ومن جهتها، فإن الوكالات التنفيذية فى الولايات المتحدة يحكمها قانون الإجراءات الإدارية لعام ١٩٤٦ الذى يفرض متطلبات إجرائية معينة، قابلة للتنفيذ فى المحاكم ، مثل إعلان السياسات الجديدة على الجمهور، فى حين يحافظ على المرونة فى جوهر صناعة السياسة. ويسمح هذا النهج ذو الوجهة الإجرائية لصياغة السياسة للمشرعين بتحويل جوهر صنع السياسة إلى الوكالات المتخصصة والأطراف الأخرى المعنية الأقرب إلى المشكلة. ويستخدم هذا النوع من الآلية اللامركزية آراء المواطنين وأحكام القضاء لضمان الخضوع للمساءلة، ولكن مع الأثر الجانبى الذى لا مفر منه وهو الإبطاء فى اتخاذ القرار .

ويعتمد كثير من بلدان القارة الأوروبية على القانون الإدارى والمحكم المتخصصة من أجل إعادة النظر القضائية فى الأعمال الإدارية. ففى وسع المواطنون الاعتراض على القرارات الإدارية على أسس قانونية أو بسبب الأخطاء المادية. وقد أخذ الاتحاد الأوروبى بهذا النظام لمحكمة العدل الأوروبية وجعل من سلطاتها النظر فى القرارات التى تتخذها مؤسسات الاتحاد الأوروبى .

### الوكالات المركزية المعتمدة على النخبة فى شرق آسيا

تبنت اقتصادات شرق آسيا الناجحة نهجا إجرائيا لصنع السياسة يتفق مع بعض الجوانب الرئيسية للنظم القائمة فى البلدان الصناعية. وقد صاغ العديد من زعماء شرق آسيا رؤى طويلة الأجل لبلدانهم؛ ومن أمثلة ذلك اليابان بعد الحرب حيث كان الهدف المعلن للحزب الديمقراطي الليبرالى للحاق بالغرب، ومؤخرا فى ماليزيا حيث أعلن رئيس الوزراء مهاتير محمد رؤيته حتى عام ٢٠٢٠. وقد عمل هؤلاء الزعماء حينئذ على إرساء الترتيبات المؤسسية الضرورية لترجمة رؤيتهم إلى مجموعة شديدة التركيز من الأولويات الاستراتيجية. وقد عهد إلى نخبة الوكالات المركزية القوية بسلطة وضع السياسات التى تحقق أهداف الزعماء طويلة الأجل. ومع أن هذه الوكالات مستقلة نسبيا فإن مداولاتها كانت تنطوى دائما على عمليات - مثل المجالس المشتركة بين القطاعين العام والخاص - توفر المدخلات والإشراف من جانب الشركات الخاصة .

وهذه النخبة من الوكالات كثيرا ما تلعب دورا مهما فى إرساء المسلك الاقتصادى لبلدانها . وتعتبر كل من وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان، ومجلس التخطيط الاقتصادى فى جمهورية كوريا المحرك الرئيسى للسياسات الصناعية لبلديهما، وتستخدمان كمرشد إدارى. وفى تايلند تعمل وزارة المالية ، ومكتب الميزانية، والبنك المركزى، والمجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - وهى ما يطلق عليها اسم عصابة



صنع القرار. وتقدم غينيا مثالا في هذا الصدد. فمع أن الحكومة قررت أن يكون للتعليم الأساسى والصحة العامة وصيانة الطرق الأولوية فى الإنفاق، فإن الأمر كثير ما ينتهى بأن تنفق الأموال على مجالات أخرى بدلا من ذلك. وليس هناك نظام ثابت لتقدير تكاليف المقترحات الأساسية أو لفحصها بدقة. وقد أظهر بحث لتقدير تكاليف سياسات غينيا لتلبية الأولويات الحكومية المقررة أن الأمر يتطلب زيادة نصيب البرامج ذات الأولوية فى إجمالى الإنفاق ثلاث مرات خلال الأعوام الأربعة التالية، مما يعنى إجراء تخفيضات حادة فى النفقات الأخرى (الجزء الأيسر من الشكل ٥ - ١). وثبت بالإضافة إلى ذلك أن التكاليف المتكررة للمشاريع الاستثمارية التى تقترحها الجهات المانحة - تكون غير قابلة للاستمرار (الجزء الأيمن من الشكل ٥ - ١). ونفس النقائص تلعب دورها فى مختلف أنحاء العالم النامى حيث تتلف الطرق التى بنيت حديثا، وحيث تظل المدارس بدون كتب دراسية، وحيث تخلو المراكز الصحية من الأدوية.

وقد جرت عدة مبادرات للتصدى لهذه المشاكل ولكن لاتزال كلها فى مراحلها المبكرة. وترمى مبادرة «بناء القدرة فى أفريقيا» إلى تقوية قدرة الحكومات الأفريقية على بحث السياسات من خلال إدارة مدنية أكثر اتساما بالطابع المهني، وتحسين نظم المعلومات، وتعزيز المدخلات الخارجية من الجامعات الأفريقية والمجتمع المدنى بطريقة أشمل. وقد وضعت أيضا الحكومات والجهات المانحة برامج قطاعية للاستثمار لتنسيق مساعدات المانحين. ويحل «برنامج استثمارات القطاع الزراعى» فى زامبيا محل ١٨٠ مشروعا فرديا للمانحين. ولكن رغم أن هذه الجهود تعمل على تجميع سياسات متفرقة فى مجال مشترك، فإنها قد تخلق مشكلات فى التنسيق خاصة بها مادامت القدرة ضعيفة. وأوغندا ومللاوى من بين تلك البلدان التى تنتقل إلى المستوى التالى الحاسم من الإصلاح: حيث تقومان بعملية منظمة لوضع أولويات استراتيجية عبر القطاعات وفى نطاق مجمل قيود الإنفاق. وتقوم كولومبيا بوضع نظم للتقييم اللاحق لتقدير ما إذا كانت السياسات والبرامج القائمة تحقق نتائجها المرجوة.

**تنسيق السياسة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال**  
رغم أن نقص الخبرة الإدارية ليس مشكلة ذات بال فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا الوسطى والشرقية وفى الاتحاد السوفيتى السابق فإن تجاربها تدل على أن الآليات التى يمكن أن توجه تلك الخبرة إلى سياسة متماسكة هى من الأمور التى لا تقل أهمية. وحين انهارت النظم الشيوعية فى تلك البلدان انهار معها الجهاز المركزى لصنع القرار المتعلق بتنسيق أنشطة الوزارات والإدارات. وترتب على ذلك ظهور مسؤوليات مشوشة ومتداخلة ونظم للمساءلة عديدة بدلا من أن تكون جماعية، وهى صيغة مؤكدة لفشل السياسات.

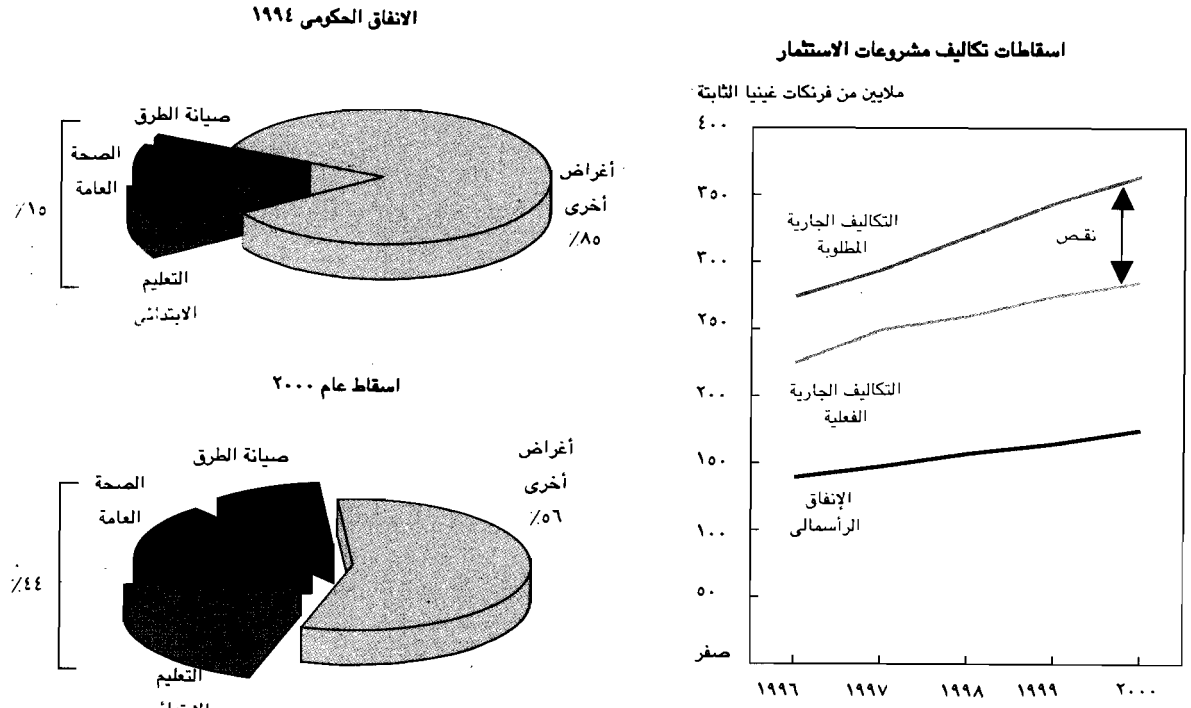
**ضعف القدرة وتجزئة رسم السياسة فى البلدان النامية**  
يفتقر كثير من البلدان النامية، وخاصة فى أفريقيا وأمريكا الوسطى والكاريبي، إلى القدر الضرورى من القدرة الفعالة والتماسك الداخلى لصياغة وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات الاستراتيجية. فالقدرة المركزية فى تلك البلدان ضعيفة وموزعة بصورة متفرقة بين حفنة من كبار الموظفين الذين يطلب منهم الاضطلاع بمهام عديدة. وتتفاقم هذه الضغوط نتيجة للمشكلات التى تواجه البيروقراطية: ضعف الأجور على مستوى كبار الموظفين، والمحسوبية السياسية المتفشية، وعدم إجراء التعيين والترقية على أساس الجدارة.

ومن النتائج مرتفعة التكلفة بوجه خاص لضعف القدرة المركزية، العجز عن بناء تنبؤات الميزانية على افتراضات سليمة وواقعية. وهذا يضعف الشفافية وإمكانية التنبؤ عند اتخاذ القرارات. من أمثلة ذلك أن الفرق بين النفقات المتكررة المدرجة فى الميزانية والنفقات الفعلية بلغ فى السنوات الأخيرة أكثر من ٥٠ فى المائة فى المتوسط فى تنزانيا وأكثر من ٣٠ فى المائة فى أوغندا. وتتعرض الشفافية والتماسك أيضا للخطر بسبب استخدام أموال من خارج الميزانية (ما يعادل أكثر من نصف مجموع النفقات الفيدرالية فى نيجيريا، مثلا)، والتأخر الطويل فى إعداد الحسابات المالية والمراجعات المحاسبية. وكثيرا ما لا يكون لدى صانعى القرار إدراك كاف لتكاليف أو نتائج السياسات، وكنتيجة جزئية لذلك، تركز عملية وضع الميزانية على وجه الحصر تقريبا على تخصيص المدخلات وليس على النتائج المقصود تحقيقها.

وفى البلدان التى تعتمد على المساعدات الخارجية يقوم المانحون أحيانا بالتخفيف من مشكلة ضعف القدرة المركزية، وإن كانت جهودهم غالبا ما تؤدى لتفاقمها. ويقدر ما تكون مشورتهم مكملة لضعف القدرة فى المركز، فإنهم يساعدون على حل المشكلة القائمة فى الأمد القصير. ولكن هذه المشورة لاتحقق شيئا فى مجال بناء قدرة طويلة الأجل إذا لم يدرك السياسيون أنهم يجب أن يعتمدوا فى النهاية على الخبراء المحليين. وقد يعمل المانحون على تجزئة القدرة المركزية على صياغة السياسات، وذلك بالدخول فى صفقات ثنائية مع الوزارات بشأن مشروعات عديدة دون أن يتبينوا ما إذا كان مجمل آثارها مستدامة بوجه عام أو متماسكة بالنسبة للطرفين. وفى كثير من البلدان أصبحت برامج الاستثمار العامة بمثابة أدوات سلبية تتلقى المشروعات التى يقترحها المانحون والتى تستمر تكاليفها المتكررة بعد إتمامها فى التراكم مما يسهم فى خلق تحيز مالى توسعى. وأحيانا يؤدى الافتقار إلى التنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية إلى زيادة تعويق الجمع بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية.

وكل هذه المشكلات تؤدى إلى تآكل القدرة على تنسيق وضبط

## الشكل ٥ - ١ الأهداف التي تحددها سياسة غينيا وأوجه توزيع الإنفاق لا يتفقان



المصدر : استنادا إلى البنك الدولي ، ١٩٩٦ د .

وللتعجيل باتخاذ القرار. وفي جورجيا أدى التنسيق إلى إزالة المواقف المتداخلة والمتعارضة وأصبحت مشروعات القوانين تقرر الآن في وجود كل أعضاء المجلس الاقتصادي للرئيس قبل عرضها على البرلمان . وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحقيق التشاور والتنسيق في صناعة القرار في الحكومة المركزية. ولكن معظم البلدان لا يزال أمامها طريق طويل يتعين أن تقطعه لبناء قدرة مؤسسية لا بد منها للاستجابة بفعالية للمطالب العديدة لمرحلة الانتقال .

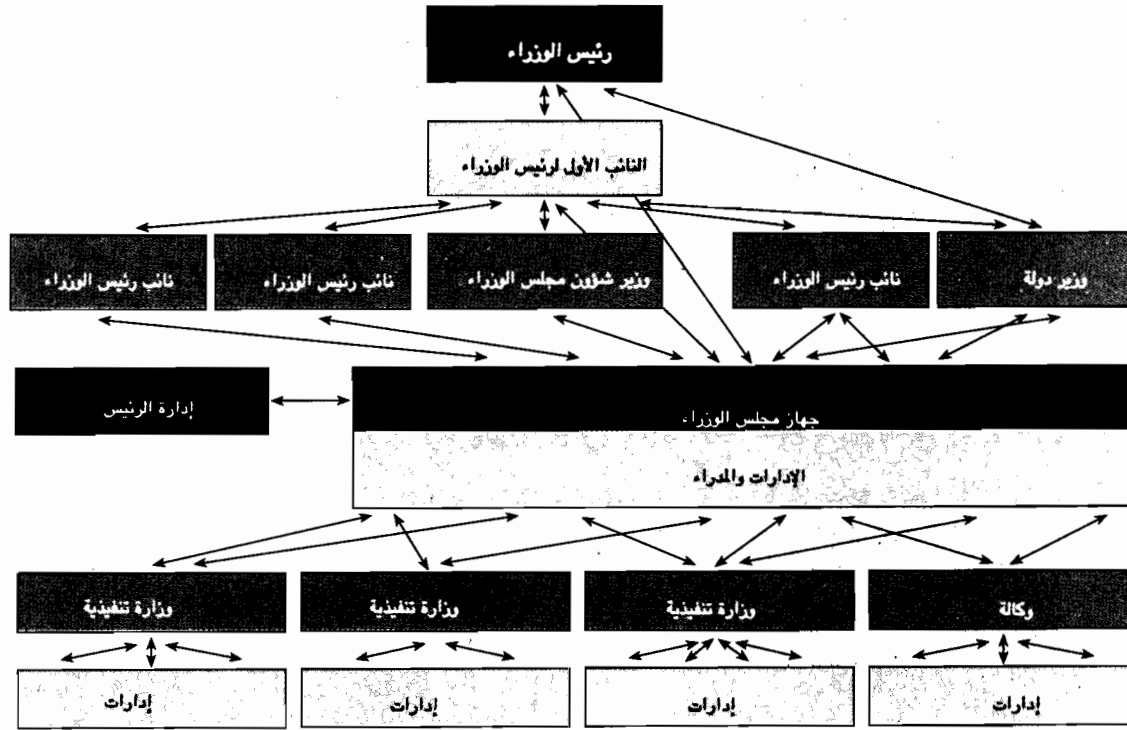
### إصلاح المؤسسات لتوفير الخدمات

إن أفضل سياسة يتم تصميمها لن تحقق سوى القليل إذا نفذت بطريقة سيئة. وقد أدت النوعية غير الجيدة، وارتفاع التكلفة، والتبديد، والغش، والفساد إلى إعادة توفير الخدمات في كثير من البلدان النامية. وفي معظم الأحوال يمكن تتبع المشكلات وإرجاعها إلى الاعتقاد بأنه ينبغي للحكومة أن تكون المورد الرئيسي للخدمات - إن لم يكن الوحيد .

وتجسد أوكرانيا هذه المشكلات عندما تصل إلى أقصاها. فبعد حصولها على الاستقلال في ١٩٩١، قامت بإنشاء آلية مركزية للحكومة يتمثل فيها الكثير من سمات النظام السوفيتي السابق. فقد ظل صنع القرار مركزيا بدرجة كبيرة، واحتفظ جهاز مجلس الوزراء بمسؤولية صياغة وتنسيق السياسات وتوجيه أنشطة إدارات الحكومة المركزية. وظل عدد هيئات الحكومة المركزية كبيرا (أكثر من ١١٠) وكثيرا ما تتداخل مسؤولياتها ، ولم تكن خطوط المساءلة واضحة (الشكل ٥ - ٢). وهذا الهيكل المرهق يجعل التنسيق صعبا ويؤخر اتخاذ القرار ويقلل من الشفافية. ولكن الجهود تبذل الآن لإصلاح هذا النظام بعد أن اعتمد دستور جديد في يولييه ١٩٩٦.

وقد بدأت بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تعاني من مشكلات مماثلة وإن كانت أقل حدة، في إجراء إصلاحات واعدة لآلياتها المركزية الخاصة بصنع القرار. فأدخلت بولندا وهنغاريا إصلاحات لتنسيق المسؤوليات العديدة والمتضاربة،

الشكل ٥ - ٢ المسؤليات المتداخلة تعرقل اتخاذ القرار في أوكرانيا



المصدر : مأخوذ بتصرف من البنك الدولي ١٩٩٧.

الخدمات ذات المرتبة المنخفضة تؤديها إدارات الحكومة (وليس منشآت الدولة) وتعطى حصيلة يصعب قياسها ورصدها .

إن ما تمس الحاجة إليه هو إدارة أفضل للعلاقات المتأصلة بين الرؤساء والعاملين بشأن توفير الخدمات. وتواجه عملية توفير الخدمات في كثير من البلدان صعوبات لأنه لا الرؤساء (رجال السياسة) ولا العاملون (البيروقراطيون) يحققون المهام الموكولة لهم: فالسياسيون يتدخلون في العمليات اليومية للوكالات العامة؛ والخدمات يتم أداؤها من خلال إدارات حكومية يفتقر مدراءها إلى المرونة العملية ويصعب التنبؤ بتدفقات مواردها. وحتى لو استطاع المدراء الالتفاف حول هذه القواعد فإنه لا يكون لديهم سوى القليل من الحوافز لتحقيق نتائج أفضل. وفي البلدان الكثيرة التي يمارس فيها القطاع العام دورا احتكاريًا في توفير الكثير من الخدمات، فإنه يتم استبعاد الضغوط الخارجية الرامية إلى تحقيق أداء أفضل. وقليل من البلدان يضع قيودا موثوقا بها لجعل المدراء مسؤولين عن استخدام الموارد أو عن تحقيق نتائج قابلة للقياس .

وقد أتاح توسع الدولة في ظل استراتيجيات التنمية التي تهيم عليها الدولة المذكورة في الفصل الأول ، بروز فرص لتحصى أمام السياسيين لاستغلال مراكزهم من أجل الكسب السياسي (الإطار ٥ - ٣). ويصوِّرة أوضح قامت الحكومات ببساطة بالإفراط في زيادة حجمها مع ما صاحب ذلك من نتائج مشؤومة. وثمة أمثلة عديدة على الخدمات التي لا تؤدي أو تؤدي بطريقة سيئة، وخسائر شبكات الكهرباء في البلدان قليلة الدخل تبلغ أكثر من ضعف الخسائر في البلدان الأخرى. وفي الصين خرج أكثر من مليون هكتار من الأراضي المروية من دائرة الإنتاج منذ ١٩٨٠ بسبب عدم كفاية الصيانة. و٦ في المائة فقط من رجال الأعمال المحليين الذين أجرى مسح بشأنهم من أجل هذا التقرير في ٥٨ من البلدان النامية قدروا أن تقديم الخدمات الحكومية يعتبر فعالا ، في حين قدر ٣٦ في المائة أنه غير فعال على الإطلاق. وكان توزيع البريد يعتبر جيدا بدرجة معقولة، وأعقبته الجمارك والطرق؛ أما الخدمات الصحية فقد سجلت أسوأ معدل (الشكل ٥ - ٣). وهذه النتائج تدل على نمط أوسع : وهو أن

ويمكن تصنيف هذه المبادرات في ثلاث فئات عريضة : توسيع نطاق الخيارات، وتقوية القدرة على التعبير، وتحسين الامتثال للقواعد والاحلاص في العمل. ويتوقف تطبيق أى من هذه الفئات على البيئة الحافزة التى يمكن من خلالها توفير الخدمات (الشكل ٥ - ٤). وتوفر الأسواق والعقود مع القطاع الخاص أساسا خيارات بديلة من أجل أداء أفضل . وإذا أخذنا القطاع العام بصورته الأوسع - التى تشمل مؤسسات الدولة التى على شكل شركات والوكالات القائمة على الأداء - نجد أن الخيارات البديلة أقل ، ولكن إبداء الرأى يبدأ فى أن يكون مؤثرا. وفى الأنشطة التى يكون من الصعب تحديد منتجاتها والتى لا تكون موضع منافسة تظل الخدمة المدنية الأساسية هى الوكالة المختارة ولكنها لا توفر خيارات واقعية بديلة وهى أقل مرونة بكثير فى الإدارة المالية وإدارة الموظفين . وهنا تتحول الأدوات الأكثر ملائمة إلى قدرة المواطنين على التعبير، وإلى اخلاص الموظفين فى أداء عملهم، وإلى وضع قواعد محددة بدقة يتعين عليهم اتباعها.

وقد طبق مؤخرا ما يسمى الإصلاحات الجديدة للإدارة العامة فى البلدان الصناعية ، وهى تسعى إلى إبعاد عملية تقديم الخدمات

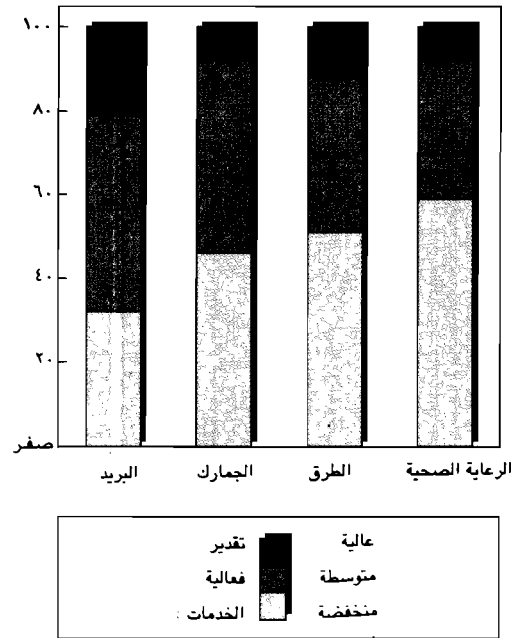
## الإطار ٥ - ٣ تضخم حكومة بنغلاديش

منذ الاستقلال فى ١٩٧١ تضاعف حجم حكومة بنغلاديش مرتين تقريبا، فقد زاد عدد الوزراء من ٢١ إلى ٣٥ وزيرا خلال عشرين عاما. وفى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ زاد عدد الإدارات من ١٠٩ إلى ٢٢١ إدارة. وزاد عدد العاملين فى القطاع العام من ٤٥٠ ألفا فى ١٩٧١ إلى نحو مليون فى ١٩٩٢ - وبذلك بلغ المعدل المركب للزيادة ٣.٦ فى المائة سنويا، بالمقارنة بنمو عدد السكان البالغ ٢.٥ فى المائة خلال نفس المدة. وانخفضت رواتب الإدارة المدنية إلى حد كبير وخاصة بالنسبة للذين فى القمة، إذ انخفض الراتب الأساسى للسكرتير الدائم (وهو أعلى منصب فى الإدارة المدنية) بمقدار ٨٧ فى المائة بالمعدلات الحقيقية منذ ١٩٧١.

وقد أنشئت وزارات وأقسام وإدارات جديدة، وذلك جزئيا لتلبية الاحتياجات الجديدة مثل حماية البيئة وقضايا المرأة. ولكن الدولة نشرت أجنحتها أيضا إلى الأنشطة التجارية. وجرى حث النمو غالبا من أجل اعتبارات سياسية. وقد سمح ازدياد عدد الوزارات بتسليم المناصب الوزارية الجديدة لمجموعات حزبية إضافية، كما أدى ذلك بالطبع إلى إنشاء وتوزيع وظائف أقل مستوى. وفضلا عما كان لهذا التوسع من تأثير على الميزانية العامة فإنه أدى إلى تدهل الكفاءة التنفيذية ومضاعفة مشكلات التنسيق وجعل التنظيم أكثر ميلا إلى التدخل. كما أنه خلق مصالح راسخة لمن يستغلونها وأعاق الجهود الرامية إلى الترشيد والإصلاح.

## الشكل ٥ - ٣ معظم الشركات تقدر أن الخدمات الحكومية ضعيفة، ولكن بعض الخدمات يكون اداؤها أفضل من غيرها

نسبة مئوية من الاجابات

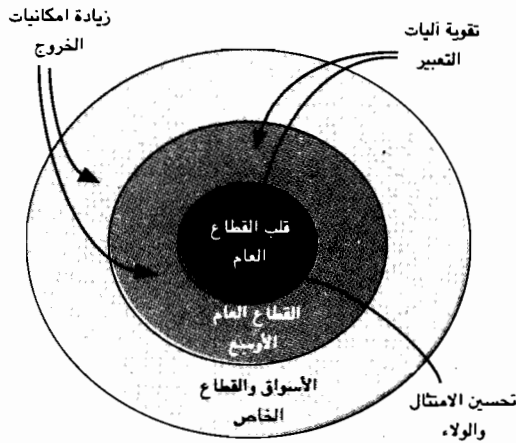


المصدر : مسح للقطاع الخاص أجرى من أجل هذا التقرير.

## الآليات المؤسسية لتحسين توفير الخدمات

تقوم الحكومات بتجربة طائفة كبيرة من الآليات المؤسسية لتحسين توفير الخدمات . فالتوسع فى استخدام الأسواق يخلق ضغوطا تنافسية وخيارات أكثر لتغيير الأوضاع - بدائل لقيام القطاع العام بتوفير الخدمات للمستفيدين الذين يبحثون عن نوعية أفضل أو تكلفة أقل . كما أن توسيع نطاق هذه الخيارات يتم عن طريق ممارسة التعاقد على توفير الخدمات مع الشركات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية. وتقوم بعض الحكومات بإنشاء وكالات أساسها الأداء فى القطاع العام وتدخل فى تعاقدات رسمية مع هذه الوكالات وتوفر لها مرونة إدارية واسعة فى حين تجعلها مسؤولة عن منتجات أو نتائج محددة. وتعتمد حكومات أخرى على أشكال بيروقراطية أكثر تقليدية فى داخل القطاع العام، مؤكدة على الخضوع للمساءلة فى استخدام المدخلات وعلى الجدارة فى التعيين والترقية وغرس روح الفريق لخلق روح الولاء وتحسين الأداء. وأخيرا فإن مشاركة المنتفعين وإجراء مسح بشأن العملاء ونشر نماذج الجودة وغير ذلك من الآليات لزيادة قدرة المواطنين على التغيير يوفر ضغوطا خارجية لتحسين أداء الخدمات .

### الشكل ٥ - ٤ ثلاث استراتيجيات لتحسين توفير الخدمات من قبل الحكومة



معظم المنتجات التجارية، وحديثاً الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة الكهربائية - يمكن أن تولد آليات السوق ضغوطاً تنافسية قوية لتحسين توفير هذه الخدمات. وفيما يتعلق بالخدمات التي تستطيع الدولة تحديد مواصفات منتجاتها والالتزام بها بتكلفة منخفضة للمعاملات، يكون التعاقد بشأنها مع الشركات الخاصة

عن قلب القطاع العام (منتصف الدائرة في الشكل ٥ - ٤) ، وذلك أساساً باستخدام آليات السوق والتعاقد الرسمي. وتعتبر نيوزيلندا المثال الأكثر وضوحاً في هذا الصدد. فمنذ بداية الثمانينات تم استبعاد الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة التنافسية ، وطبقت عليها أنظمة الشركات، وغالباً ما جرت تخصصتها. وتم تجزئة ما تبقى من الوزارات الكبيرة والمتعددة الأغراض إلى وحدات ذات أغراض محددة يرأسها مدراء لأجل محدد ووفقاً لعقود على أساس الإنتاج مع استقلال ذاتي واسع (بما في ذلك التعيين والفصل من الخدمة) . وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحويل عجز الميزانية البالغ ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض خلال الثمانينات وخفض تكلفة وحدة تقديم الخدمات بما يزيد على ٢٠ في المائة في بعض الوكالات .

ويقوم عديد من البلدان النامية الآن بمحاكاة هذه الإصلاحات. ولكن ما يمكن عمله في نيوزيلندا قد لا يصلح في كثير من البلدان النامية الأخرى. فالأمر يتطلب قدرة كبيرة وإخلاصاً في صياغة وتنفيذ العقود ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي يصعب تحديد مواصفاتها في الخدمات الاجتماعية. ويتوقف تحديد الآليات التي يثبت أنها الأكثر فاعلية في تحسين الأداء على خصائص الخدمة، وعلى قدرة الدولة على تنفيذ العقود الداخلية والخارجية (الجدول ٥ - ١) .

وعلى سبيل المثال فإنه فيما يتعلق بالخدمات التنافسية - مثل

### الجدول ٥ - ١ آليات تحسين أداء الخدمات

خصائص الخدمات وقدرة الدولة			البيئة
يسهل تحديد المنتجات والالتزام بالأداء	يسهل تحديد المنتجات والالتزام بالأداء	قابلة للمنافسة	القطاع الخاص
يصعب تحديد المنتجات والالتزام بالأداء	التعاقد مع جهات خارجية تسعى أو لا تسعى للربح	تقوية الأسواق من خلال تنظيم موثوق به إنشاء أسواق، مثلاً بإصدار مستندات قيد	
	إنشاء وكالات على أساس الأداء تحويل منشآت الدولة إلى شركات وإبرام عقود أداء قابلة للالتزام بتنفيذها تقوية آليات التعبير عن رأي الجمهور	تقوية المنافسة الداخلية وضع ميزانيات صارمة وبيع منشآت الدولة	القطاع العام الأوسع
ضمان وضوح الأغراض والمهام تحسين الامتثال للقواعد تقوية آليات التعبير			قلب القطاع العام

الخدمات الاجتماعية. ولكن الخبرة لاتزال محدودة ومقصورة بدرجة كبيرة على التعليم. ونظام المنح فى شيلي يسمح للطلبة بالالتحاق بأية مدرسة سواء عامة أو خاصة؛ وتتلقى المدارس أموالاً من الدولة على أساس عدد المقيدى لديها (الإطار ٥ - ٤). وقد زاد الالتحاق بالمدارس الخاصة، ولكن آثار البرنامج على أداء المدارس ليست واضحة حتى الآن. ويبدو نظام مستندات القيد واعداد ولكنه ينطوى على خطر زيادة الاستقطاب الاجتماعى إذا لم يتم تنظيمه جيداً.

والواقع أنه ينبغي أن تصحب استخدام آليات السوق بدرجة أكبر قدرة تنظيمه أكثر فعالية. وهذا أمر ليس من السهل دائماً تحقيقه كما أوضحنا فى الفصل الرابع. إذ إن صعوبات التنظيم فى الخدمات الاجتماعية أكثر جساماً عنها مثلاً فى البنية الأساسية. ومن ذلك مثلاً أن خدمات الرعاية الصحية عن طريق القطاع الخاص ليست منظّمة فى كثير من البلدان النامية (والبرازيل استثناء من ذلك) لأن تنظيم العدد الكبير من الجهات التى تؤدى الخدمة على نطاق صغير، أمر يتجاوز قدرة الحكومة.

#### التعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

فى المجالات التى تكون فيها المنافسة داخل السوق غير ممكنة، قد يكون (فى الوسع) تقوية المنافسة من أجل السوق:

والمنظمات غير الحكومة خياراً جذاباً. والبلدان ذات القدرة والالتزام القويين تنشئ وكالات على أساس الأداء وتبرم عقوداً رسمية حتى من أجل أنشطة متشعبة فى قلب القطاع العام، مثل الدفاع والتعليم والرعاية الصحية. ولكن الأمر يقتضى فى البلدان قليلة القدرة التى يتعذر معها تنفيذ العقود المعقدة والتى تفتقر إلى ضوابط بيروقراطية لكبح السلوك التحكمى فى ظل النظم الإدارية الأكثر مرونة، أن يتم التصرف بحذر.

#### استخدام الأسواق التنافسية لتحسين أداء الخدمات

تعتمد الحكومات التى تضخم حجمها وتزداد ميزانياتها تشدداً على آليات السوق بدرجة أكبر لتحسين أداء الخدمات القابلة للتنافس. وفى نفس الوقت فإن هناك سيلاً من الابتكارات سواء على المستوى التكنولوجى أو المستوى الإدارى أخذ يدفع إلى الورا حدود الخدمات التى يمكن اعتبارها تنافسية. وقد أوضح الفصل الرابع كيف أن تجزئة بعض الخدمات وإلغاء القيود على الأنشطة القائمة فى الصناعات التى تسيطر عليها الدولة، مثل توليد الطاقة الكهربائية، أدى إلى خفض تكلفة الوحدة بدرجة كبيرة والتوسع السريع فى الخدمات.

وقد أدت الابتكارات الحديثة الأخرى مثل مستندات القيد والمنح الشخصية إلى زيادة نطاق المنافسة فى توفير بعض

### الإطار ٥ - ٤ مستندات القيد واختيار المدرسة

يمكن أن تزيد مستندات القيد نطاق المنافسة فى توفير التعليم. إذ تسلم الطلبة مستندات قيد تمولها دولارات الضريبة العامة ولكن يمكن أن تقوم باسترداد قيمتها أية مدرسة، خاصة أو عامة. والسماح للأباء باختيار المدرسة التى سيلحق بها أبنائهم يغيرى المدارس بالتنافس لاجتذاب الطلبة.

ويزعم معارضو مستندات القيد بأنها قد تدفع طلبة المدارس العامة - وخاصة أفضلهم - إلى مغادرتها زرافات ووحدانا مما يفسد التعليم العام، وأن هذه النتيجة قد تكون مضيعة للأموال وربما تؤدى إلى زيادة ضعف التعليم لمن يختارون البقاء فى المدارس العامة. ولكن تبين فى برنامج رائد طبق فى بورتوريكو فى ١٩٩٣ أنه تم إلى حد كبير تعويض الـ ١٨ فى المائة من الطلبة الذين تحولوا إلى المدارس الخاصة بهـ فى المائة من الطلبة الذين تحولوا من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة - وهو ما لا يمكن أن يوصف بأنه هجرة جماعية. وكانت تجربة بورتوريكو ناجحة إلى درجة أنه فى سنتها الثانية قفز عدد الملتحقين بهذا النظام من ١٦٠٠ إلى ١٥٥٠٠ طالب.

والتمويل الحكومى للمدارس الخاصة ليس بالشئ الجديد. ففى هولندا يلتحق ثلثا عدد الطلبة بمدارس خاصة تمولها الحكومة. وحين قامت شيلي بإصلاح نظامها التعليمى فى ١٩٨٠ بدأت وزارة التعليم

بنظام إعطاء منح شخصية - وهى مبلغ محدد عن كل طالب يلتحق بالمدرسة - يتم دفعه للمدرسة سواء كانت عامة أو خاصة. ونظراً لأن المبلغ المدفوع عن كل طالب يحدد على أساس التكلفة المتوسطة للتعليم فى القطاع العام، ولأن النفقات عن كل طالب كانت أقل بمقدار ٧٠ فى المائة فى القطاع الخاص، فإن المدارس الخاصة كانت تتنافس بشدة لاجتذاب الطلبة إليها. وبحلول ١٩٨٦ كان عدد الطلبة فى التعليم الابتدائى الملتحقين بالمدارس الخاصة قد زاد إلى أكثر من الضعف، من ١٤ إلى ٢٩ فى المائة من إجمالى التلاميذ، وزاد عدد الملتحقين منهم بالمدارس الثانوية الخاصة أربعة أضعاف تقريباً. غير أن آثار الأداء المدرسى ليست واضحة حتى الآن.

وهناك أيضاً مخاطر محتملة لمستندات القيد. والمخاطر الأكثر شيوعاً هى تزايد التراتب الاجتماعى فيما بين الخدمات والاستقطاب فيما بين المستفيدين. وقد انتقد بعض الباحثين الاندفاع دون ضابط نحو اختيار المدرسة فى الجمهوريات السوفيتية السابقة بحجة أنه سوف يزيد من تفاقم التوترات الاجتماعية فى المجتمعات التى تتعرض للاستقطاب بسرعة. والهاجس الأساسى هو أنه فى حالة عدم وجود ضوابط وطنية فإن المناهج الدراسية فى المدارس سوف تصبح باعثة على الانقسام وضيق الأفق، مما يعرض للخطر الدور الأساسى للدولة وهو ضمان التلاحم الاجتماعى.

وأخيرا فإن المنافسة في التعاقد لاتعنى بالضرورة أن القطاع الخاص سوف يتفوق على القطاع العام في الأداء. وفي واحدة من أشمل تجارب الولايات المتحدة في المنافسة بين القطاعين العام والخاص استحدثت دائرة فونيكس للأشغال العامة، في أريزونا، استراتيجيات مبتكرة وتفوقت في الأداء على المنافسين من القطاع الخاص في عقود عديدة في الفترة بين ١٩٨٤ و ١٩٨٨. ووفرت المنافسة حافزا للإصلاح في هذه الحالة، ولكن لا يقل عن ذلك في الأهمية الشراكة القوية التي نشأت بين الإدارة والعمال من خلال دوائر النوعية ولجان الإنتاجية القائمة بين العمال والإدارة للبناء فوق خبرة العمال والتوصل سويا إلى حلول تنافسية.

#### تحسين أداء الخدمات عن طريق القطاع العام الأوسع

رغم الفرص المتنامية المتاحة أمام مشاركة القطاع الخاص، فإن القطاع العام سوف يواصل حتما أداء عدد كبير من الخدمات. والتحدى هنا هو خلق بيئة قوية توفر الحوافز لتحقيق أداء أفضل. **المنافسة الداخلية:** تجرب بعض البلدان الصناعية وسائل

فالحكومات تستطيع التعاقد مع الشركات الخاصة لتوفير خدمات، على أن يتم اختيارها من خلال عطاءات تنافسية. وقد أصبح التعاقد الآن ممارسة منتشرة على نطاق واسع في كثير من البلدان الصناعية. وتقدم ولاية فيكتوريا في استراليا مثالا مهما بوجه خاص في هذا الصدد فعلى كل مجلس محلي أن يبرم عقودا تمثل على الأقل نصف ميزانيته السنوية من خلال عطاءات تنافسية ويشمل ذلك خدمات الرعاية المجتمعية المتشعبة.

وفي البلدان النامية، حيث تتسم كل من الأسواق وقدرات الدولة بالضعف، فإن خيارات إبرام العقود تكون أقل، ومع ذلك فحيثما تكون المنتجات من السهل توصيفها والمنافسة المباشرة متعذرة، فإن المنافسة التي تتم من خلال ترتيبات مثل عقود الخدمات، وعقود الإدارة، وعقود الإيجار، والامتيازات طويلة الأجل يمكن أن تحقق زيادة في الفعالية. وفي البرازيل مثلا أدى إبرام عقود لصيانة الطرق مع مقاولين في القطاع الخاص إلى وفورات تبلغ ٢٥ في المائة مما لو تم استخدام موظفي الحكومة. وأدت عقود الإيجار إلى زيادة الكفاءة الفنية لتوريد المياه في غينيا وتشغيل ميناء «بورت كيلانج» في ماليزيا.

وتتعاقد الحكومات أيضا على توفير خدمات اجتماعية، وذلك خاصة مع بعض المنظمات غير الحكومية. ومع أن من الصعب توصيف المنتجات في هذا المجال فإن الحكومات اتخذت هذا السبيل في المجالات التي تعتبر فيها المنظمات غير الحكومية ملتزمة بمستوى مرتفع من الجودة. أو لأنها بسبب اتجاهها الديني أو الأيديولوجي تستطيع أن تقدم خدمات أفضل لمجموعات معينة (فمثلا تتعاقد هولندا منذ أمد طويل مع منظمات غير حكومية لأداء خدمات تعليمية). وفي بوليفيا أدى وضع ترتيبات مع منظمة كنسية محلية لإدارة المدارس العامة إلى نتائج واعدة (الإطار ٥ - ٥). وفي أوغندا دخلت الحكومة في شراكة مع منظمات غير حكومية لأداء خدمات وقائية وعلاجية كان يقدمها فيما مضى القطاع العام.

غير أن إبرام العقود مع جهات خارجية، مثله في ذلك مثل العقود التنظيمية ومستندات القيد، ليس هو الدواء الناجح لجميع الأمراض. فإبرام العقود ينجح على نحو طيب بوجه عام حين يكون من السهل تحديد مواصفات المنتجات وتكون الأسواق قوية بحيث يمكن الحكم بسرعة على كفاءة مختلف الموردين.

أما بالنسبة للأنشطة المتشعبة أو غير الروتينية فإن التعاقد سوف تترتب عليه بالضرورة تكاليف أعلى للصفقات كما أن التعاقد معرض لممارسات الفساد وسوء الإدارة ولاسيما حين يتم إبرام العقود داخل القطاع العام. وقد أبلغ المفتش العام في أوغندا، وهذا مجرد مثال واحد، عن حالات عديدة من الاحتيال في العقود التي تبرم مع القطاع الخاص، بما في ذلك مبالغ كانت تدفع من أجل إنشاء طرق لم يجر بناؤها مطلقا أو صيانتها.

#### الإطار ٥ - ٥ التعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتحسين التعليم المدرسي في بوليفيا

في برنامج تجريبي في بوليفيا، تعاقدت الحكومة مع مؤسسة «في إي الجريا» المنتسبة للكنيسة لإدارة عدد معين من المدارس أغلبها مدارس ثانوية عامة. وقبل أن توافق المؤسسة على ذلك طلبت أن يكون لها الحق في تعيين النظار والمدرسين، والسماح للمدرسين بالعمل في وديتي الصباح وبعد الظهر بدلا من ثلاث الساعات والنصف المخصصة للتعليم في المدارس العامة.

ومدارس «في إي الجريا» تماثل غيرها من المدارس العامة في بوليفيا في كل النواحي الأخرى. ورغم أن المدرسين يتم اختيارهم بعناية فإنهم يتلقون القليل من التدريب الخاص ويحصلون على نفس المرتبات التي يحصل عليها المدرسون الآخرون في المدارس العامة. ولاتتلقى مدارس هذه المؤسسة أموالا إضافية من أجل الكتب أو التوريدات. ومناهجها الدراسية وطرائقها في التدريس تماثل تلك التي تستخدم في المدارس العامة الأخرى.

والميزة النسبية الوحيدة لمدارس هذه المؤسسة هي روح الفريق غير العادية السائدة بين الطلبة والآباء والعاملين. ويهرع المدرسون والطلبة أفواجا إلى مدارس هذه المؤسسة، وتدفع كثير من الأسر رسوما إضافية لكي يلتحق بها ابنواؤها. وفي المرات النادرة التي تم فيها تجربة طرائق مبتكرة في التدريس (مثل مناهج الرياضيات التي تبث من محطة الإذاعة العامة)، أثبتت أيضا أنها تحظى بشعبية، سواء في المدارس أو في المجتمع المحلي. وهذه المشاركة بين العام والخاص، بين الحكومة ومنظمة دينية غير حكومية، يبدو أنها نجحت إلى حد أن الحكومة تدرسها كنموذج ممكن لإصلاح التعليم الوطني.

الكفاءة المحدودة يتعين عليها أن تتحرك بحذر ، لأن البلدان الصناعية التي خففت الآن سيطرتها المفصلة على المدخلات فعلت ذلك من مركز قوة، بعد أن وضعت طوال سنوات عديدة سلسلة من القيود الموثوق بها على السلوك التحكيمي. أما بالنسبة للعديد من البلدان التي لم تنجح حتى الآن في وضع ضوابط موثوق بها على استخدام المدخلات، فإن تحقيق مرونة إدارية أكبر لن يسفر إلا عن زيادة السلوك التحكيمي والمقترن بالفساد . وفصلا عن ذلك فإن صياغة العقود وتنفيذها، وخاصة بالنسبة للمنتجات المعقدة، يتطلب مهارات متخصصة لا تتوافر عادة .

وقد تأكد بعض هذه الهواجس من دراسة أجريت مؤخرا للمنشآت الحكومية، وتبين منها أن السجل الشامل لعقود الأداء في البلدان النامية مخيب للأمل للغاية . ومع أن عقود الأداء لم تنجح في معظم البلدان النامية، فإن الكثير منها سعى إلى إنشاء وكالات على أساس الأداء للقيام بمهام يسهل تحديدها ولها أولوية عالية مثل صيانة الطرق أو جمع الضرائب. وهذه الوكالات تؤسس عادة كجيوب منفصلة داخل الخدمة المدنية، وتتمتع بمرونة إدارية أكبر ورواتب أفضل وخضوع أكبر للمساءلة عن نتائج أعمالها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء مثلا، أنشئت وكالات على أساس الأداء لتحقيق أهداف جمع الضرائب في أوغندا وزامبيا وغانا. ويبدو أن بلدانا أخرى مستعدة لأن تحذو حذوها .

وفي هذه الأمثلة ، كان إنشاء جيوب منفصلة لجمع الضرائب يعد شرطا أساسيا لرفع قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات وتحسين الحوافز لباقي أجهزة الخدمة المدنية . وكانت النتائج مشجعة . وكانت غانا أول بلد في أفريقيا جنوب الصحراء يطبق النهج القائم على أساس الأداء في جمع إيرادات الضرائب والجمارك. وتضاعف إجمالي الإيرادات تقريبا في السنوات الخمس الأولى، من ٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٤ إلى ١٢,٣ في المائة في ١٩٨٨. ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى تحسين التحصيل. ولكن هذا المخطط لم يخل من مشكلات. فقد استأنت باقي أجهزة الخدمة المدنية بسبب المعاملة الخاصة التي منحت للمحصلين، واعترضت وزارة المالية على فقد سلطتها. ولم يكن في الوسع أن يستمر البرنامج لولا حصوله على تأييد قوى من القمة.

ومما أثار المزيد من الإزعاج إقامة جيوب منفصلة لمشروعات التنمية في عديد من البلدان التي تعتمد على المساعدات ولكل منها نظامها الخاص في المكافآت والخضوع للمساءلة. وغالبا ما انشأ المانحون هذه الجيوب المنفصلة دون أي اعتبار تنظيمي يذكر لطبيعة الخدمات التي تقدم أو التسلسل الأمثل للإصلاحات المؤسسية . وكثيرا ما تسببوا في خلق حالات من التفاوت .

وكما ورد في الفصل التاسع، فإن هذه الجيوب المنفصلة تصمم بقصد تحقيق الإصلاح السريع. ومع أنها حققت أحيانا

مختلفة لزيادة المنافسة داخل القطاع العام لتحسين الخدمات التي لا يمكن بالنسبة لها تحقيق منافسة سوقية أو إبرام تعاقدات. ففي المملكة المتحدة، مثلا، أنشئت سوق داخلية في إطار دائرة الصحة الوطنية وذلك بتحويل سلطات الصحة المحلية ومجموعات الممارسين العاميين إلى مشترين لخدمات المستشفيات نيابة عن مرضاهم. وقد خلق هذا الإجراء منافسة فيما بين المستشفيات وعمل كآلية غير مركزية لإعادة توزيع الموارد. ورغم أن المنافسة الداخلية يمكن أن تعزز الكفاءة فإنه من المهم ضمان حماية اعتبارات الانصاف في هذه العملية.

إن لا مركزية تقديم الخدمات - أي تحرك الموارد والمسؤوليات إلى مستويات أدنى في الحكومة - تعد وسيلة قوية لإيجاد ضغط تنافسي داخلي، وخاصة لتوفير السلع والخدمات العامة المحلية التي تتسم بالقليل من المنافع الفيزيائية فيما بين الولايات أو من وفورات الحجم الكبير. وتحصل الحكومات المحلية على المرونة اللازمة للموامة بين العرض والتفضيلات المحلية أو الطلاب، في حين يوفر الخضوع للمساءلة المحلية والمنافسة بين الولايات في التوريد قيودا محتملة . ولكن كما نذكر في الفصل السابع لابد من توفير الشروط المؤسسية المسبقة الملائمة إذا كان يراد من اللامركزية تحسين الكفاءة والإنصاف .

#### الوكالات القائمة على تحقيق درجة معينة من الأداء : إن ما

يسمى الإصلاحات الجديدة للإدارة العامة في البلدان الصناعية ، يهدف إلى تجزئة الجزء الداخلي من القطاع العام إلى سلسلة من مجموعات الأعمال المتميزة أو إلى وكالات لها أغراض محددة . وتحظى هذه الوكالات بوجه عام بمرونة إدارية أكبر في توزيع الموارد المالية والبشرية كما أنها أكثر خضوعا للمساءلة عن نتائج أعمالها. وقد قامت السويد وبعض بلدان الشمال الأوروبي الأخرى منذ وقت طويل بالفصل بين الوزارات الحكومية والوكالات ذات الأغراض المحددة. وفي المملكة المتحدة تحول نحو ثلثي الخدمة المدنية الآن إلى وكالات تنفيذية منوط بها مهام محددة لتوفير الخدمات. وقد اصطحبت هذه التغييرات بتفويض كبير للسلطة الإدارية والخضوع للمساءلة عن تحقيق النتائج. وفي استراليا وأيرلندا والدنمرك والسويد ، مثلا ، تم توحيد التكاليف الإدارية المفصلة والموزعة على بنود في بند تنفيذي موحد في الميزانية مما يتيح للمدراء إعادة توزيع الموارد وفقا للأولويات والاحتياجات المتغيرة.

ومن بين البلدان النامية ربما قطعت سنغافورة أكبر شوط في إنشاء وحدات أعمال مركزة . فمنذ أوائل السبعينيات تم تنظيم الخدمة المدنية حول مفهوم المجالس القانونية. وفي بلد آخر، هو جامايكا، تم اختيار إحدى عشرة وكالة رائدة لتحويلها إلى وكالات تنفيذية.

ولكن البلدان ذات الضوابط غير الكافية على المدخلات، وذات



ولكن حتى لو كان هناك وضوح أكبر للهدف والمهمة فإن مدراء القطاع العام لن يؤدوا عملهم جيدا إذا كان تدفق موارد الميزانية مشوبا بعدم اليقين. وهذا يوضح الأهمية البالغة لإنشاء آليات فعالة لصنع السياسة في المركز كما ذكرنا من قبل في هذا الفصل. ومن شأن وجود إطارا موثوقا به للإنفاق في الأجل المتوسط، مثل ذلك الموجود في استراليا (انظر الإطار ٥ - ٢) أن يوفر اتساقا أكبر بين السياسات والموارد، ومن ثم إمكانية أكبر للتنبؤ بتدفق الموارد إلى الوحدات التالية في الترتيب الإداري. وقد بدأت أوغندا وملوى في إقامة مثل تلك الأطر.

**الضوابط المالية والإدارية:** نظرا إلى أن ناتج القطاع العام يصعب غالبا قياسه ورصده فإن الأمر يتطلب رقابة مالية وخضوعا للمساءلة لتوفير الأمانة لدى المدراء ومنع سوء استخدام الموارد العامة، وتحسين أداء الخدمات. وقد تبين من بحث أجرى عن تتبع مسار الإنفاق في أوغندا أن جزءا كبيرا من الأموال المخصصة للخدمات الاجتماعية الرئيسية لم يصل مطلقا إلى العيادات الصحية أو المدارس المقصودة وخاصة في المناطق الريفية. وفي كثير من البلدان تكون الحسابات والمراجعات المالية العامة قديمة وغير كافية ومن ثم لا توفر رادعا موثوقا به.

ولتحسين شفافية ونوعية نظمها المالية والمتعلقة بالمراجعة الحسابية والحد من التأخير، تقوم البلدان بتحديث نظم معلوماتها المالية. وتقوم بلدان مختلفة مثل أندونيسيا وبوليفيا والصين ومولدوفا بتحويل المبادئ المحاسبية السليمة إلى قانون، وتؤديها في ذلك روابط مهنية قوية سواء داخل الحكومة أو في القطاع الخاص.

ومع أن الشواهد المنتظمة بشأن تأثير هذه الإصلاحات ليست متوافرة، فإنه يمكن رغم ذلك استخلاص بعض الدروس الأساسية المفيدة. فنظم المعلومات الحديثة والقائمة على الحاسبات الآلية يمكن أن تحسن الشفافية كما يمكن أن تقوى عملية الرقابة الكلية مع تقليل الحاجة إلى الرقابة على صفقات معينة. ويمكن توسيع عمليات الرقابة على المدخلات مع توسع النظم وبناء الثقة: وتستطيع البلدان التخلص بالتدريج من أوجه الرقابة المفصلة والرقابة المسبقة على البنود وصولاً إلى الفئات المعرض من الميزانية وطبقات المرتبات بشرائح أعراض مع مدى أعرض في عمليات التوريد والتعيين. والتحول من أوجه الرقابة المسبقة على صفقات معينة من المدخلات إلى الرقابة اللاحقة ينبغي أن يتم بحذر وأن يتم فقط مع تحسين الرقابة على إجماليات الميزانية وحين تثبت الوكالات أنه يمكن أن يعهد إليها باستقلال ذاتي أكبر، وعندما تتحقق القوة للرقابة اللاحقة من خلال تحسين القدرات المحاسبية والمراجعة.

ولكن التجربة توحى أيضا بأن التحرك من نظام شديد المركزية للرقابة على صفقات معينة إلى نظام أكثر لا مركزية يمكن

الأهداف قصيرة الأجل فإنها يمكن أن تخلق عوائق للإصلاحات المؤسسية الأعمق. وحيثما يمكن تحديد الناتج بسهولة - مثل تحصيل الإيرادات - فإن الجيوب المنفصلة قد تكون مفيدة كمرحلة تجريبية للإصلاح يمكن بعد ذلك توسيع نطاقها باطراد، واتخاذها دليلا على أن الإصلاحات يمكن أن تكون فعالة. ولكن من المهم استخدام معايير منهجية في اختيار الوكالات التي يطبق عليها هذا النظام. ومع أن هذه الجيوب المنفصلة مفيدة كخطوة أولى، فإنها لا يمكن أن تحل محل الإصلاحات المؤسسية الأطول أجلا والضرورية لخلق خدمة مدنية قادرة ولديها حافز.

**تحسين توفير الخدمات من خلال القطاع العام الرئيسي**  
إن إبرام العقود مع الغير لتقديم الخدمات، وإنشاء وكالات قائمة على أساس الأداء وضمان الخضوع للمساءلة عن النتائج، ليست خيارات قابلة للبقاء بالنسبة لخدمات كثيرة في البلدان ذات القدرات الضعيفة. والتحدى حاد بوجه خاص بالنسبة للبيروقراطيات القائمة على مستوى الشارع التي يتعامل المشتغلون بها (الشرطة، دوريات الرى، العاملون في مجال الصحة، المدرسون، العاملون في الإرشاد الزراعي) يوميا مع الناس الذين يخدمونهم. وهؤلاء العاملون مبعثرون جغرافيا ويتمتعون بحرية تقدير كبيرة ويوفرون منتجات من الصعب رصدها ولا يخضعون لضغوط تنافسية.

وتوحى التجربة عبر عدد من البلدان بأن توليفة من الآليات يمكن أن تعزز الحافز للأداء في مثل تلك المجالات. وقد أظهرت دراسة مقارنة بين وكالات الرى في كل من كوريا والهند، أن الوكالة الهندية قدمت قليلا من الحوافز للعمل وفقا لما يوحى به الضمير، في حين أن الوكالة الكورية كانت زاخرة بمثل تلك الحوافز. وكان لدى القائمين على الرى في كوريا وضوح أكبر للهدف ويخضعون لرقابة عشوائية من ثلاث وكالات منفصلة. وكانت تقنيات الإشراف في الهند تسعى للعثور على أسباب للعقاب: في حين كانت كوريا تسعى لحل المشكلات. ومع وجود موظفين من كل أجزاء المنظمة يسافرون مرارا صغودا ونزولا مع القوات في كوريا، كان هناك ضغط خارجي أكبر من المزارعين وأمكن بناء أوجه شراكة أكبر من أجل تحسين الأداء.

### توجيه الأداء نحو أغراض محددة وإمكانية التنبؤ بتدفقات

**الموارد:** ثمة نقطة بداية مهمة تتعلق بزيادة التركيز على الأداء في منظمات القطاع العام، وهي زيادة وضوح الهدف والمهمة. وتقوم أوغندا وكولومبيا والمكسيك بتطبيق مقاييس للأداء لتوجيه المدراء صوب إنجاز النتائج المرغوبة. وفي حين أن بعض البلدان (مثل نيوزيلندا) أكدت على المنتجات كمقياس للأداء، فإن بلدانا أخرى (مثل استراليا وأوغندا وكولومبيا) تؤكد على النتائج - تأثير المنتجات على المستفيدين - بالإضافة إلى التقييم اللاحق.

### دعم الموظفين القادرين والذين لديهم حافز

سواء تعلق الأمر بصنع السياسة أو توفير الخدمات أو إبرام العقود، فإن الموظفين القادرين والذين لديهم حوافز يعتبرون بمثابة دم الحياة بالنسبة لدولة فاعلة. وعادة ما تركز الجهود التي تبذل لإنشاء خدمة مدنية تتميز بالكفاءة والتفاني على الرواتب على وجه الحصر تقريبا. والرواتب مهمة بالتأكيد، ولكن ثمة أموراً أخرى مهمة مثل التعيين والترقية على أساس الجدارة. وروح الفريق. فالتعيين والترقية على أساس الجدارة يقيّدان المحسوبية السياسية ويجتذبان ويستبقيان في الخدمة الموظفين الأكثر قدرة. وروح الفريق القوية تشجع على التطابق بصورة أوثق مع أهداف المنظمة، وتقلل من تكاليف جعل الناس يلعبون حسب القواعد، وتدعم أوجه الشراكة الداخلية والولاء.

وتبين دراسة أجريت مؤخرا عبر البلدان مدى أهمية هذه الأمور. وقد وجد من أجروها أن رقما قياسيا يمثل التعيين والترقية على أساس الجدارة وكفاية الراتب يرتبط بالنمو الاقتصادي كما يرتبط بتصور المستثمرين لقدرة البيروقراطية حتى بعد مراعاة فروق الدخل والتعليم (الشكل ٥-٥). ومن الواضح إذن أن العثور على الوصفة المؤسسية السليمة للتعين وحفز الموظفين الأكفاء على الإخلاص لعملهم يمكن أن يحقق منافع جمة.

### التعيين والترقية على أساس الجدارة

إن إرساء الخدمة المدنية على أساس الجدارة يساعد على توفير موظفين ذوي نوعية عالية، ويضفي مكانة اجتماعية على مناصب الخدمة المدنية ويمكن أن يحقق الكثير لحفز الأداء الجيد. وفي كثير من البلدان (كوريا واليابان، مثلا) جرى في امتحان دخول الخدمة المدنية الوطنية استخدام معايير صارمة لغربة وفرز طالبي الوظائف الأكثر مهارة من الأقل مهارة. وفي بلدان أخرى يكون الأداء الأكاديمي (غالباً الكليات الجامعية) هو المصفاة الأساسية. ويستمر الضغط من أجل الأداء بعد التعيين لتحديد أهداف ومعايير واضحة للارتقاء لأعلى وتقديم مكافآت للخدمة طويلة الأمد الجديرة بالثناء. وفي كوريا، مثلا، تستند الترقية إلى أساس صيغة تجمع بين الأقدمية وعناصر الجدارة. وحين تشوب الترقيات، بدلا من ذلك، البواعث الشخصية أو السياسية فإن الموظفين المدنيين سوف يهتمون أكثر بإرضاء رؤسائهم أو السياسيين ذوي النفوذ، وسوف تتعرض للخطر الجهود التي تبذل لبناء المكانة الاجتماعية من خلال معايير صارمة للتعين.

ولم يتم بعد إرساء معايير الاستناد إلى الجدارة في كثير من البلدان. وبدلا من ذلك أصبحت الدولة مصدرا ضخما للوظائف، حيث تقوم التعيينات على أساس العلاقات وليس على أساس الجدارة. ويبين الشكل ٥-٦ أن التعيينات السياسية أكثر عمقا في الفلبين عنها في البلدان الأخرى في شرق آسيا. وأدى هذا،

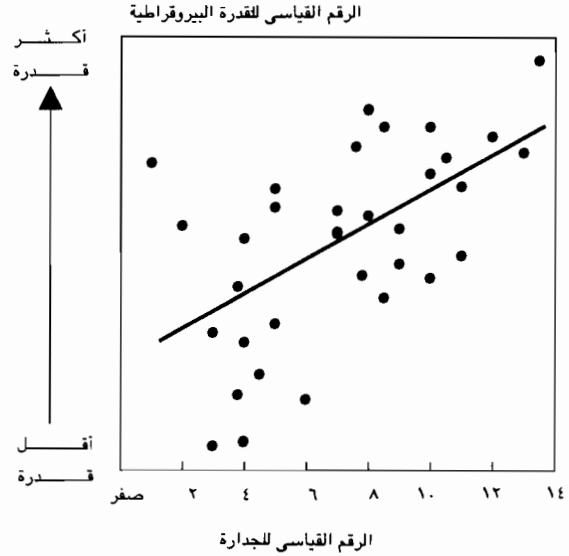
أن يواجه مقاومة. من ذلك مثلا أنه قد قدمت في أكوادور منذ سنة ١٩٩٥ خطة للحد من الرقابة على المدفوعات، ولكنها لم تنفذ حتى الآن، ويرجع ذلك أساساً إلى مخاوف الوكالات المركزية من عدم الانضباط المالي، إذ أن الثقة ينبغي أن تبنى أولا بتقوية نظم قياس الأداء والرقابة اللاحقة على المداخلات. وعندما تصبح هذه النظم أكثر مصداقية فإن المقاومة للتغيير سوف تقل، ويمكن إعطاء المدراء مرونة أكبر مع خضوع أقوى للمساءلة عن النتائج.

**الولاء والحافز والكفاءة:** لا تكفي النظم الجيدة للرقابة والمحاسبة والمراجعة وحدها لتحسين تقديم كثير من الخدمات. إذ أن الحاجة ماسة أيضا لآليات تعزز الولاء والحافز والكفاءة في الخدمة المدنية. ويؤدي الولاء إلى إيجاد التطابق بين الموظفين وبين أهداف المنظمة والاستعداد للأخذ بمفهوم أطول أمدا بشأن المسؤوليات. وللولا أهمية جوهرية في القطاع العام الرئيسي حيث لايسهل تحديد الأنشطة ورصدها.

وتسعى الخدمة المدنية في ألمانيا وسنغافورة وفرنسا واليابان جميعها إلى ضمان اتفاق ولاء مجموعة محدودة من المهنيين بصورة أساسية مع مصالح الدولة. والقصد من الاطمئنان الوظيفي في الخدمة المدنية هو تقوية هذا التوافق في المصالح. وقد نجح ذلك في بعض السياقات ولكن لم ينجح في غيرها. وكما نين في الجزء التالي، فإن التجربة في البلدان الناجحة توحى بأن بناء هذا الالتزام وحفزه واجتذاب موظفين أكفاء يتطلب منح مكافآت عن شغل المهنة لمدة طويلة، ورواتب كافية، وآليات لخلق روح الفريق، وذلك مثلا من خلال الشراكة القوية بين الإدارة والعمال.

**تقوية آليات التعبير عن رأى المواطنين:** تحتاج إقامة رقابة بيروقراطية موثوق بها إلى وقت. وفي غضون ذلك فحيثما يكون الرصد الداخلي والقدرة على التنفيذ ضعيفين، يستطيع العملاء والمستفيدون ممارسة ضغوط قوية لتحسين الأداء، مما يساعد على تقليل تكاليف الرصد إلى أن يتم بناء تلك القدرات. وتخلق المشاركة في الإنتاج وأشكال الشراكة الحكومية الأخرى مع المجتمع المحلي في توفير الخدمات، حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، حوافز للضغط من أجل خدمة أفضل. وتزيد آليات التغذية المرتدة مثل مسح العملاء المستخدمة في أوغندا ونيكاراجوا والهند، من الشفافية وتحسن الخضوع للمساءلة، وذلك بجعل عدد أكبر من الناس على دراية بأداء الوكالة. ومواثيق المواطنين التي تلتزم فيها الوكالات علنا بحد أدنى من توفير الخدمات - مثلما هو مطبق في البرتغال وبلجيكا وماليزيا والمملكة المتحدة - يمكن أن تكون نقطة ارتكاز لزيادة الضغوط الخارجية والداخلية للوفاء بأهداف الأداء، والمساعدة على تركيز انتباه العملاء والموظفين على نوعية الخدمة. والفصل السابع يضع استخدام رأى المواطنين ومشاركتهم في السياق الأوسع المتعلق برفع كفاءة الدولة.

### الشكل ٥ - هـ التعيين والترقية على أساس الجدارة يحسّن قدرة الجهاز البيروقراطي



ملاحظة : تستند البيانات إلى انحدار يستخدم بيانات من ثلاثين بلدا ناميا خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٠. مع ضبط البيانات عن متغيرات أخرى تشمل الدخل والتعليم. وللحصول على التفاصيل انظر الملاحظة التقنية.  
المصدر : Evans and Rauch 1996

مقترنا بضعف الرواتب ، إلى انخفاض القدرة البيروقراطية، الأمر الذي تفاقم أيضا مع مرور الوقت. وتقوم حكومة الفلبين بإصلاحات لإدخال عنصر الجدارة بدرجة أكبر في مجال خدمتها المدنية. ويمكن بالطبع أن تكون التعيينات السياسية واسعة النطاق أيضا في البلدان الصناعية ، مثل الولايات المتحدة. ولكن البلدان ذات المؤسسات الضعيفة وإجراءات الضبط والتوازن غير الكافية تصبح في حالة أفضل إذا اعتمدت على آليات أكثر شفافية وتنافسية.

وحتى البلدان التي عملت على تطبيق مبدأ التعيين على أساس الجدارة والحد من التعيينات السياسية يمكن أن تعاني من التدخل السياسى الكاسح فى تنقلات الموظفين. ففي الهند مثلا ، يجرى نقل كبار الموظفين مرارا : إذ يمكن أن يبلغ معدل بقاء الموظفين لـ ١٥ سنة في مكان عملهم في بعض الولايات فترة لا تتجاوز ثمانية شهور. وكان من نتائج ذلك أن الخدمة المدنية التي كانت أسطورة في الهند يوما ما لم يعد ينظر إليها كنموذج للفعالية والكفاءة.

ونظم التعيين والترقية على أساس الجدارة هي من نوعين واسعى الانتشار وإن لم يكن الواحد منهما يستبعد الآخر : فهناك نظم «المندرين» ونظم التعيين المفتوح. ونظم المندرين مثل تلك التي توجد في ألمانيا وفرنسا واليابان هي نظم فرص الدخول إليها

مغلقة ومتسلسلة هرميا ، وتتطلب شروطا تنافسية شديدة للدخول فيها (الإطار ٥ - ٦). وحيثما لا يتوافر العدد الكافى من الموارد البشرية المؤهلة فإن نظم المندرين قد تكون هي الأساس المفضل لنهج أكثر انتقائية لتوفير الموظفين. أما نظم التعيين المفتوح، مثل تلك الموجودة في نيوزيلندا والولايات المتحدة، فتقوم على نظام لتعيين الموظفين أكثر مرونة ولا مركزية وتحركه السوق بشكل متزايد. وتعطى النظم المفتوحة مرونة أكبر للمدراء للمواصلة بين متطلبات الوظيفة وبين المهارات المتاحة بما فى ذلك الخبرة التقنية النادرة، رغم أن تكلفة ذلك تتمثل فى أن الحفاظ على المعايير المهنية وعلى روح الفريق يصبح أكثر صعوبة.

#### المنافسة الكافية

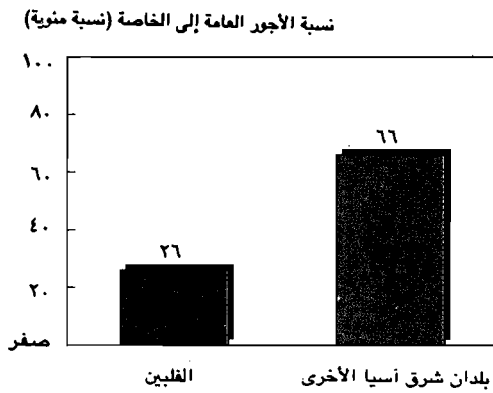
مع قيام البلدان ببناء مكانة الخدمة المدنية فيها من خلال التعيين والترقية على أساس الجدارة، تصبح العمالة الحكومية أكثر جاذبية. ولكن إذا كانت أجور الخدمة المدنية تقل كثيرا عن الأجور فى القطاع الخاص فإن المكانة الاجتماعية وحدها لن تعوّض هذا الفرق.

وثمة مقياس تقريبي لتقييم كفاية أجور القطاع العام، وهو الفجوة بين أجور القطاعين العام والخاص، وهى فجوة يجرى الخصم منها لحد ما لتلائم واقع أن العمل فى الوظائف الحكومية يكون بوجه عام أكثر أمانا. والمقارنات الدقيقة خادعة نظرا لوجود فروق فى المزايا والشروط الأولية ومتطلبات الوظيفة وغير ذلك. ولكن القاعدة العامة أن الموظفين الحكوميين فى كل مكان تقريبا يحصلون على أجور أقل من نظرائهم فى القطاع الخاص. ففي الفلبين مثلا يبلغ متوسط الأجر فى القطاع العام ٢٥ فى المائة منه فى القطاع الخاص ، ويبلغ فى الصومال ١١ فى المائة. (وفى الناحية المقابلة المفرطة يصل متوسط رواتب القطاع العام فى سنغافورة إلى ١١٤ فى المائة بالمقارنة برواتب القطاع الخاص، بل ان كبار موظفى الخدمة المدنية فى سنغافورة يحصلون على رواتب أكبر من نظرائهم فى الولايات المتحدة). وتتسع الفجوة فى بعض البلدان. ففي كينيا مثلا ازداد التفاوت بين أجور القطاعين العام والخاص بمقدار ٣ فى المائة سنويا خلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٢. ومما أسهم فى التآكل النسبى لأجور القطاع العام فى بعض البلدان تدابير التقشف المالى التي اتخذت فى الثمانينات والتي اتجهت لتقليل الأجر الحقيقى بدلا من تقليل العمالة.

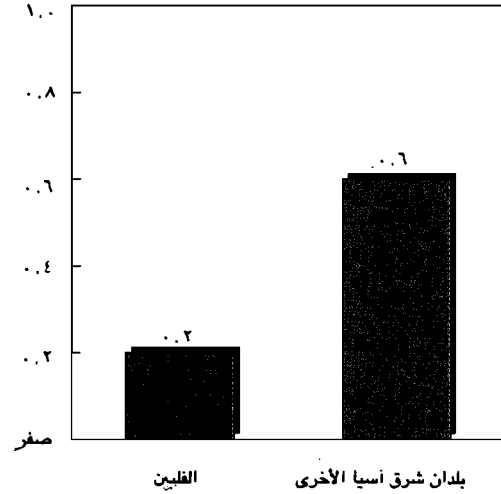
وفى كثير من البلدان الأفريقية لم يتم فقط الاحتفاظ بالعاملين فى القطاع العام برغم الضغوط المالية المتزايدة، بل انهم زادوا، وخاصة فى مستويات المهارة المنخفضة (الشكل ٥ - ٧). وأصبحت الحكومة بمثابة رب عمل الملاذ الأخير ووعاء للمحسوبية السياسية وتوفير وظائف للأسرة وللأصدقاء وللمؤيدين. ونتيجة لذلك أصبحت الأجور الفردية منخفضة غالبا رغم أن إجمالى فاتورة الأجور ظل مرتفعا. وفضلا عن ذلك فإن الزيادة فى فاتورة الأجور كثيرا ما

## الشكل ٥ - ٦ عدم الاستناد إلى الجدارة وضعف الرواتب في الخدمة المدنية في الفلبين أدى إلى خفض القدرة

### عمق التعيينات السياسية



### الرقم القياسي للقدرة البيروقراطية



ملحوظة : تشمل بلدان شرق آسيا الأخرى: اندونيسيا، تايلند، تاوان الصينية، سنغافورة كوريا، ماليزيا. واختلاف الرواتب مبين بالنسبة لكبار الموظفين والبيانات عن المدة ٨٤ - ١٩٨٨.

المصدر : مأخوذ بتصرف من ورقة معلومات أساسية Campos and Root 1996; Commander. Davoodi, and Lee.

درجة قد انخفضت خلال الثمانينات من ثلاثة عشر إلى واحد، إلى تسعة إلى واحد.

وقامت بعض البلدان ، مدفوعة بالرغبة في رفع رواتب القطاع العام وبالحاجة إلى تصحيح الاختلالات المالية الكلية، بمبادرات لخفض العمالة، والحد من انضغاط هيكل الأجور، ورفع متوسط الرواتب في الخدمة المدنية. وقد حققت هذه الجهود درجات مختلفة من النجاح. وقد تبين من دراسة بشأن إصلاح الخدمة المدنية في خمسة عشر بلدا في مختلف المناطق بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ أن خفض فاتورة الأجور وتخفيف انضغاط الرواتب تم في أقل من نصف عدد الحالات. وقد تم خفض العمالة في أكثر من نصف الحالات، ولكن حدث رجوع عن ذلك أحيانا فيما بعد، وقلما كانت التخفيضات كافية لتمويل زيادات جوهرية في الرواتب لكبار

تتجاوز النفقات على التشغيل والصيانة، مما أدى إلى انتشار القصص المألوفة عن مدرسين بدون كتب مدرسية وعاملين في الإرشاد الزراعي بدون دراجات .

ويظهر التناقض بين حجم فاتورة الأجور والمستوى النسبي للأجور من خلال مشكلة كبيرة أخرى لا يمكن حلها بزيادة الأجور لجميع العاملين. وهذه المشكلة هي المستوى المنخفض نسبيا لرواتب كبار الموظفين. وفي كثير من البلدان يسمح ، غالبا لأسباب سياسية، بتآكل أجور كبار الموظفين بأكثر مما يسمح بذلك لموظفي المستويات الأدنى؛ وهذا الانضغاط في الأجور يجعل من الصعب اجتذاب واستبقاء الموظفين ذوي النوعيات العالية في المستويات الرئاسية الحيوية. وقد تبين من دراسة لعشرة بلدان أفريقية أن النسبة بين رواتب الموظفين الأعلى درجة ورواتب الموظفين الأقل

## الإطار ٥ - ٦ غرس الأفضل والأروع : نظم المندرين مقابل النظم المفتوحة

فنظام الولايات المتحدة ، مثلا الذي يتعارض بصورة صارخة مع نظام المندرين يسمح بالدخول فيه في أية نقطة من نقاط نظامه الهرمي دون قيود على السن . وهو يستبدل بامتحانات الدخول التنافسية المركزية امتحانات مهنية محددة، ويمنح المدراء استقلالا أكبر في تعيين الموظفين. وتستكمل الولايات المتحدة، مثل استراليا، نظامها الأفقي في التعيين بإدارة تنفيذية عليا تهدف إلى بناء مجموعة من الصفوة من داخل الخدمة المدنية.

وأجراً نهج في مجال التعيين المفتوح والتطور المهني هو الموجود في البلدان التي تطبق إصلاحات « الإدارة العامة الجديدة » وتقوم هذه البلدان بتفويض مسؤوليات التعيين. ففي نيوزيلندا مثلا، يستطيع مدراء الوكالات تعيين الموظفين برواتب السوق.

والبلدان التي تعاني نقصا شديدا في الموارد البشرية المؤهلة قد تجد نظم المندرين مفيدة في اتباع نهج انتقائي في تطوير الموظفين وليس نهجا شاملا. وذلك بالإضافة إلى أن وجود مجموعة لها مكانتها الاجتماعية من الموظفين يمكن أن يكون لها تأثيرات فيضية على الغير تنطوي على حفز أجزاء أخرى من أعضاء الخدمة المدنية على الأداء الجيد. والتعيين المفتوح، من جهة أخرى، يعطي المدراء مرونة أكبر في العثور على المرشحين ذوي المهارة المطلوبة، بما في ذلك الخبرة المتخصصة النادرة. كما أن النظم المفتوحة تقاوم العزلة في الخدمة المدنية، إذ تسمح بدخول موظفين ذوي آفاق واسعة وأفكار جديدة إلى كافة المستويات. والجانب السلبي لهذا النظام هو أن المحافظة على المعايير المهنية تكون أقل سهولة خلال الخدمة، وكذلك الحال مع روح الفريق.

أخذ معظم البلدان بأحد نهجين عريضين للتعين قائم على أساس الجدارة. النهج الأول الذي يطلق عليها اسم نظام « المندرين » وهو نظام متسلسل هرميا يقتصر دخوله على المرشحين الواعدين في بداية حياتهم العملية. ونظام المندرين يشير تقليديا إلى مجموعة من نخبة الموظفين في بيروقراطيات معينة في بلدان شرق آسيا؛ وهو يشير في معناه الحديث إلى نظام يتعلق « بسلك مهني » يشمل أيضا مستويات منخفضة ومتوسطة من الخدمة المدنية. والتعيين فيه مركزي وانتقائي بدرجة عالية، ويتم بوجه عام على أساس امتحان صارم لمن يدخل فيه. ويسلك المرشحون الناجحون فيه طريقا سريعا إلى أفضل وظائف الحكومة. والجانب الأكبر من هؤلاء المعيّنين « وهم في معظمهم من ذوي البراعات المتعددة بحكم خلفيتهم، يتم تعيينهم في التيار العام أو الوظائف المهنية العامة، وليس في وظائف متخصصة ».

وفرنسا واليابان أفضل من يمثل نظام المندرين. في فرنسا تدخل الكوادر التي ستشغل الوظائف عالية المستوى في المستقبل المعهد الوطني للإدارة حيث تقضى سنة واحدة في دراسة مهنية داخلية تعقبها خمسة عشر شهرا في دراسة عمل تطبيقي. وفي جامعة طوكيو باليابان تتخرج الصفوة الإدارية ومعظم أعضائها له خلفية تعليمية قانونية أو عمومية، يمكن استكمالها بتدريب تقني في أثناء الخدمة. وتوجد تنويعات من هذا النظام في سنغافورة حيث يقضى المرشحون الواعدون سنتين في دورات تدريبية. وفي ألمانيا يقدم نظام « الممارسة العملية » تدريباً عمليا في موقع العمل للمرشحين البارزين.

والنظام الثاني الذي يعرف باسم التعيين المفتوح هو نهج للتعين في الخدمة العامة أكثر مرونة ولا مركزية، وأكثر ارتباطا بقوى السوق.

بتخفيف انضغاط الأجور. وحتى مع فرض قيود شاملة على فاتورة الأجور ، يمكن رفع أجور المستويات العليا من الموظفين بالنسبة لأجور المستويات الدنيا، وذلك بغية اجتذاب أشخاص أكثر أهلية وتركيز المهارات النادرة في المواقع الاستراتيجية. وفي الأجهزة الحكومية المكتظة بالموظفين كانت الإصلاحات متواضعة للغاية بحيث لم تسفر عن خفض أعدادهم إلى مستويات مستديمة. وكانت هذه الإصلاحات تنزع إلى إجراء تخفيضات مرة واحدة بدلا من وضع برنامج مضطرب لإعادة تحديد حجم الجهاز الحكومي على مدى أطول.

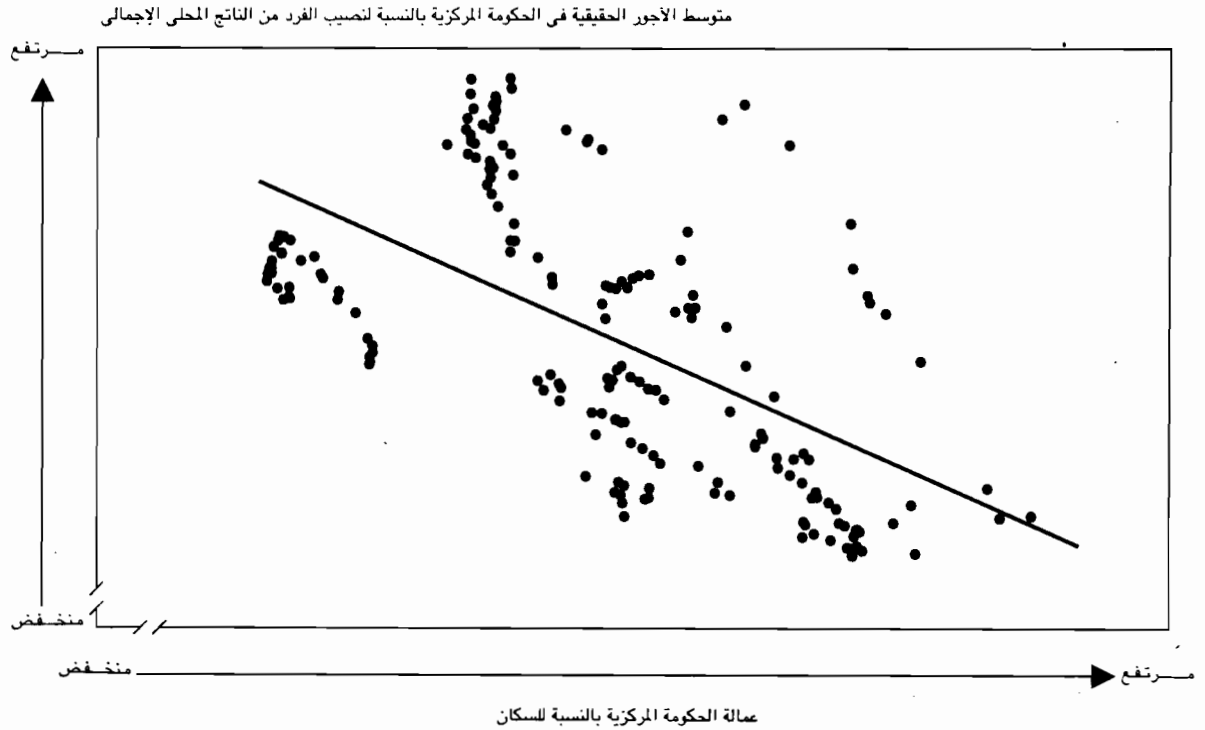
ولا مناص من أن تواجه إصلاحات الأجور والعمالة عقبات سياسية، مع أن المخاوف من حدوث آثار سياسية معاكسة كثيرا ما بولغ فيها . وقد نظر بعض البلدان إلى الموظفين المدنيين على أنهم شركاء في الإصلاح، وأجرت معهم مشاورات واسعة النطاق لإيجاد حلول مقبولة سياسيا. ففي مقاطعة سانتافي بالأرجنتين

الموظفين. ففي بيرو، مثلا، تم فصل نحو ٢٥٠ ألف عامل من الخدمة المدنية خلال ثلاث سنوات ولكن أعيد توظيف ١٦٣ ألفا منهم مرة أخرى؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديد الضعيف لأهداف التخفيض ترتب عليه رحيل أكفأ الموظفين.

ومع ذلك فإن هذه النتائج المختلطة وغالبا المخيبة للآمال بشأن إصلاح الخدمة المدنية توفر بعض الدروس التي يمكن الاستفادة بها في الجهود المستقبلية. فأولا، يلاحظ أن الاستراتيجيات انصبحت فقط على الأجور والعمالة، وفي نطاق هاتين القضيتين، على خفض الأعداد (فاتورة الأجور وعدد العاملين). وهما مسألتان مهمتان، ولكن توجد مسائل أخرى مكتملة لهما، مثل التعيين والترقية على أساس الجدارة، وقياس الأداء، وآليات تحسين المساهمة، وروح الفريق.

وهناك حاجة إلى تسلسل الإصلاحات بشكل أكثر دقة بدءا

الشكل ٥ - ٧ في أفريقيا ، زاد عدد الموظفين، وانخفضت الأجور



ملاحظة : أعد البيانات فريق متخصص عن عشرين بلداً أفريقياً في الفترة ٧٢ - ١٩٩٣. وقد تم قياس كلا المحورين لوغاريتمياً. وللحصول على التفاصيل انظر الملاحظة التقنية. المصدر : حسابات موظفي البنك الدولي على أساس بيانات مستقاة من Kraay and Van Rijkceghem 1998 وبيانات البنك الدولي.

المستصوب وغير المستصوب، والذي يظهر في المعايير الرسمية وغير الرسمية، والذي ينبع من الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف، والتمسك بشرف الجماعة على أساس هذا التفاهم المشترك. وروح الفريق تعطي الأعضاء إحساساً بالإنتماء والسعى نحو هدف مشترك وتفرض ضبط النفس من أجل تحقيق أهداف الفريق. إن فرسان المائدة المستديرة في عهد الملك آرثر، وجماعة الساموراي في اليابان وحتى أعضاء عصابات المافيا في الأجيال الماضية، كانوا جميعاً يجسّدون شكلاً ما من أشكال روح الفريق. ويقال إن القليل من الخدمات المدنية اليوم يفعل هذا، ومن بينها الخدمة المدنية في ألمانيا وشيلي وفرنسا وكوريا والمملكة المتحدة واليابان. ولكن معظم أجهزة الخدمة المدنية لا يفعل ذلك.

وليس من المستحيل بناء روح الفريق داخل البيروقراطية من الصغر. والمعروف الآن أن الخدمة المدنية في سنغافورة تتميز بالتماسك وتفهم الهدف مع أن هذه الخصائص لم تكن موجودة فيها في أوائل الستينيات. وكان تحقيق ذلك صعباً، ولكن

مثلاً، ساعد حوار وثيق جرى بين المحافظ واتحاد الخدمة المدنية المحلي على اتفاق الأطراف على اتخاذ تدابير لتحديث الإدارة العامة المحلية بما في ذلك إجراء تخفيضات في الإنفاق بمقدار ١٠ في المائة. وعلاوة على ذلك فإن تجربة إصلاح الخدمة المدنية ساعدت على استحداث مجموعة طيبة من الأدوات التقنية - إجراء تعداد للعاملين في الخدمة المدنية، ومراجعة المهام الوظيفية، ومجموعات مصممة بطريقة أفضل من الإجراءات بشأن إنهاء الخدمة - وذلك لإدارة وتنفيذ الإصلاحات بشكل أكثر فعالية. ولكن إصلاحات الخدمة المدنية سوف يكون فيها خاسرون، وهؤلاء يمكن أن يكونوا مجموعات انتخابية مهمة للقيادة السياسية وبالتالي قوة ينبغي أن يحسب حسابها. وسوف نتناول جوانب الاقتصاد السياسي للإصلاحات بشيء من التفصيل في الفصل التاسع.

#### بناء روح الفريق

أن البيروقراطيات الفعالة والقادرة يكون لديها التزام بالأهداف المنوطة بها. وروح الفريق تشمل الفهم المشترك للسلوك

مجموعات من العمال تدير أمورها بنفسها، وتعد المهام، والإنتاج المتخصص أو الإنتاج المنظم بمرونة. وتضمنت هذه الممارسات منح العامل مزيدا من المرونة وحرية أكبر في التقدير، وزيادة التعاون بين العمال والإدارة، وتعزيز الثقة بين العمال والعملاء. وهذه التجارب تؤكد أيضا أهمية المكافآت غير النقدية - الاعتراف بالإنجاز، والتقدير، والمكانة الاجتماعية، والجوائز - في حفز العمال، بالإضافة إلى كفاية الأجور والتعيين والترقية على أساس الجدارة .

### الخيارات الاستراتيجية : خطوات صوب قطاع عام فعال

تفتقر بعض البلدان النامية إلى أكثر الأسس أهمية من أجل وجود بيروقراطية مهنية تستند إلى القواعد. وحتى القادة الذين يحبذون الإصلاح لا يستطيعون ترجمة أهدافهم إلى واقع ملموس لأن الآلية التي تربط بيانات السياسة بالأداء الفعلي توقفت عن العمل. ونتيجة لذلك نشأت فجوة واسعة بين ما تقول الدولة إنها سوف تفعله وبين ما تفعله، أي بين القواعد الرسمية للمؤسسات العامة وبين القواعد الفعلية. والخطوة الأولى صوب بناء قطاع عام أكثر فاعلية في هذه البلدان هي إغلاق هذه الفجوة وإعادة إرساء المصادقية لسياسات الحكومة والقواعد التي تعلن أنها تطبقها والتأكد من أنه يجري تطبيقها بالفعل. وهذا يشمل وضع حدود صارمة للميزانية، وتنفيذ الميزانيات والسياسات الأخرى وفقا

الخطوات كانت منتظمة. ففي كل عام يؤخذ المرشحون الواعدون من ٢٠٠ يمثلون أعلى مستوى (أقل من ٥ في المائة) من خريجي الجامعة الوطنية في سنغافورة (ومؤخرا من جامعة نانيانج التكنولوجية) ويلحقون ببرنامج تدريبي لمدة عام . ويحرص تعليم المرشحين وتدريبهم على إعطائهم فهما مشتركا لما هو متوقع منهم كموظفين ويساعد على بناء الثقة فيما بينهم. ويحقق نظام الترقية على أساس الجدارة للموظفين مصلحة في أن ينجزوا أهداف الوكالة التي يعملون بها. وقيادة سنغافورة الموحد التفكير وجهودها الدائبة لإشباع الخدمة المدنية بالقيم المستصوبة تساعد على تقوية الرابطة فيما بين الموظفين. وبعض دروس سنغافورة يجري تطبيقها الآن في بوتسوانا، حيث تسعى الترتيبات إلى الجمع بين عنصرين أساسيين وهما روح الفريق والأداء الجماعي. وإخلاص العامل والتزامه ليسا قاصرين على البلدان الصناعية وشرق آسيا. فولاية سييرا الفعيرة الواقعة في شمال شرق البرازيل بدأت تخطو صوب زيادة التزام العاملين، مما أدى بدرجة كبيرة إلى تحسين نوعية الخدمات العامة المؤداة (الإطار ٥ - ٧). وشجعت حكومة هذه الولاية روح الولاء فيما بين العمال وأضفت مكانة اجتماعية جديدة على وظائفهم. وتم تعزيز هذه المشاعر بممارسات مبتكرة مثل مشاركة العاملين، وإنشاء

### الإطار ٥ - ٧ بناء روح الإخلاص بين العمال : حكومة جيدة في ولاية سييرا بالبرازيل

حصل العمال على قدرا أكبر من الاستقلال وحرية التقدير أصبحوا قادرين على توفير خدمات أكثر قابلية لدى العملاء. ولم يسفر هذا القدر الأكبر من حرية التقدير، كما يحدث كثيرا في أماكن أخرى، عن زيادة فرص البحث عن الربح والمصلحة الشخصية، وذلك بسبب الضغوط الرامية إلى تحقيق الخضوع للمساءلة. وقد رغب العمال في تقديم أداء أفضل ليرتفعوا إلى مستوى الثقة الجديدة التي وضعها فيهم المتعاملون معهم. وكان هذا بدوره نتيجة الترتيبات الأكثر مواءمة لهم في عملهم ورسائل الاحترام العامة من قبل الولاية. وفي نفس الوقت فإن المجتمعات المحلية التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون كانت تراقبهم بشكل أوثق، إذ أن حملات الدعاية والرسائل المماثلة التي كانت تقوم بها الولاية سلحت المواطنين بمعلومات جديدة عن حقهم في حكم أفضل وعن الصورة التي يفترض أن تعمل بها الخدمات العامة. ومن ثم فقد لعبت الحكومة دورا قويا في الرقابة والمتابعة، ولكنها فعلت ذلك بطريقة غير مباشرة.

وقد خلقت هذه الآليات دورة حميدة أعرب فيها العمال عن شعورهم بأنهم أصبحوا موضع تقدير واعتراف أكبر ليس بالضرورة من قبل الرؤساء ولكن من قبل العملاء والمجتمعات المحلية التي يعملون فيها. وعزز هذا بدوره تقانينهم في عملهم.

في سنة ١٩٨٧ واجهت حكومة ولاية سييرا التي تقع في شمال شرق البرازيل أزمة مالية خانقة، كان مبعثها تراث من الأداء الإداري المتواضع. ومع ذلك فقد أمكن خلال أربع سنوات التغلب على الأزمة المالية، وتحسنت إلى حد كبير نوعية الخدمات. فتطعيم الأطفال ضد الحصبة وشلل الأطفال زاد بأكثر من ثلاث مرات، من ٢٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة من مجموع عدد الأطفال. واستخدم برنامج الأشغال العامة في الدولة أكثر من مليون من المزارعين المتعطلين خلال فترات الجفاف. وأدت جهود الدولة الإرشادية في مجال الأعمال وبرنامج التوريدات للشركات الصغيرة إلى توفير أكثر من ٣٠ في المائة من نفقاتها الشاملة السابقة.

ويرجع الفضل في جانب كبير من هذا النجاح إلى الخدمة المدنية ذاتها، وقد أسهمت حكومة الولاية بطريقة غير عادية وأحيانا غير متعمدة في تحقيق هذا الإخلاص الجديد من جانب العمال. وقد استخدمت الولاية المكافآت على حسن الأداء، والتعرف على رأى الجمهور قبل تعيين الموظفين الجدد، وبرايمج التوجيه، بل ومجرد التباهي في وسائل الإعلام بما حققته من نجاحات، وبذلك خلقت شعورا قويا بأهمية المشاريع الرئيسية وما ينجزه العاملون بها. وقد نفذ العمال المتحمسون طائفة من المهام أكثر تنوعا مما هو معتاد، وكان ذلك غالبا بصفة طوعية. وعندما

والمنظمات غير الحكومية لتحسين الكفاءة. ولا ينبغي للمصلحين أن يعتمدوا فقط على الضوابط الداخلية: إذ أن إيجاد المزيد من نقاط الحصول على التغذية المرتدة من الشركات والأشخاص الذين يستفيدون بالخدمات العامة يمكن أن يكون له أثر كبير في توليد ضغوط خارجية لتحسين الأداء في الوقت الذي تواصل فيه القدرة الداخلية وآليات التنفيذ تطورها.

وكما أوضحنا في الفصول السابقة، أن إعفاء الدولة من مهمة توفير الكثير من السلع والخدمات التي تقدمها الآن سوف يدع لها الكثير من المهام التي يمكن أن تؤديها. وحين لا تعود الدولة موردا مباشرا، فإنها يجب أن تصبح شريكا وميسرا للأمور، وأن تقوم بتنظيم الأسواق وتنفيذ العقود ومتابعة كل الأدوار الأساسية المذكورة في الفصلين الثالث والرابع. وهذا يعني اجتذاب الموظفين الكفاء والاحتفاظ بهم. وسيكون من الضروري الاستناد إلى القواعد في كبح المحسوبية السياسية في التعيين والترقية وزيادة المنافسة المعتمدة على الجدارة. ولابد في البلدان التي حدث فيها توسع سريع في العمالة في المستويات المنخفضة، من إجراء إصلاحات لتقليل العمالة. ولكن يمكن زيادة الجاذبية النسبية للرواتب في المستويات الأعلى بغية اجتذاب الموظفين الكفاء، حتى في إطار تقييد قوائم الأجور، وذلك جزئيا بتخفيض الإفراط في استخدام الأفراد العاديين.

ولا مفر من أن تحدث معارضة لهذه الإصلاحات وغيرها من قبل من سيتعرضون لخسائر من جرائها. ولكن كما ذكرنا في الفصل التاسع، فإن أبواب الفرص المتاحة للإصلاح يمكن فتحها وتوسيعها. وينبغي للحكومات المتفتحة للإصلاح أن تغتنم هذه الفرص لبناء توافق في الآراء، والتصدي لإزالة العقبات من أمام التغيير والبدء في الإصلاحات اللازمة لإقامة قطاع عام فعال والاستمرار فيها. وسوف تتولد عن بعث الحيوية في المؤسسات العامة مكاسب كبيرة.

للصورة التي اعتمدت بها، وتيسير إمكانية التنبؤ بتدفق الموارد، وفرض الخضوع للمساءلة عن استخدام الموارد المالية، والحد من المحسوبية السياسية المتفشية في القرارات المتعلقة بالموظفين.

وفي حالة عدم وجود هذه الشروط الأساسية ينبغي التروى في تطبيق الإدارة العامة الجديدة. وإذا كانت المعايير غير الرسمية قد انحرقت طويلا عن المعايير الرسمية (فيما يتعلق بممارسات الموظفين، مثلا) فإن مجرد وضع قواعد رسمية جديدة لن يغير الموقف كثيرا. وحيثما تعجز البلدان عن فرض ضوابط موثوق بها على المدخلات، فإن إعطاء المدراء مرونة أكبر لن يكون له من أثر غير تشجيع الفساد وممارسة الأعمال التعسفية. وحين يكون له هناك نقص كبير في المهارات المتخصصة فإن عقود الأداء وغيرها من العقود القائمة على أساس الناتج بشأن الخدمات المعقدة قد يستوعب تحديدها وتنفيذها قدرا كبيرا من القدرة البيروقراطية الشحيحة. ومع ذلك فإن البلدان تستطيع البدء بتوفير وضوح أكبر للهدف والمهمة عن طريق ادخال قياس الأداء على أساس انتقائي ومتعاقب. وحين تتم تقوية قياس الناتج وإقامة ضوابط موثوق بها على المدخلات يمكن منح المدراء مرونة أكبر في التنفيذ في مقابل خضوع أكبر للمساءلة عن النتائج.

إن إنشاء بيروقراطية مهنية تستند إلى القواعد مهمة تحتاج إلى وقت. وفي غضون ذلك يمكن تنفيذ بعض التدابير الأخرى بسرعة أكبر، وبعضها يمكن أن يسفر عن مكاسب عاجلة. إذ أن الآليات الفعالة لصنع السياسة تجعل تكاليف السياسات المتنافسة واضحة، وتشجع على المناقشة والتشاور فيما بين كل من يهمهم الأمر. واستخدام السوق لتوفير الخدمات التنافسية - والكثير منها الآن تنفرد الحكومة بأدائه - يمكن أن يقلل التكاليف ويحسن نوعية الخدمات. وبالمثل فإن التعاقد على أنشطة يمكن توصيفها بسهولة من خلال عطاءات تنافسية يمكن أن يخفف العبء عن القدرات المحملة بأكثر من طاقتها، ويوجد أوجها للشراكة مع الأسواق



# الحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدولة

ينبغي أن تتحرك على كثير من الجبهات، من أجل تقليل الفرص والمغانم الناجمة عن الفساد، وفي نفس الوقت زيادة الحوافز والإمكانات للكشف عنه.

## الضوابط والتوازنات الرسمية

في تشكيل حكومة يتولى فيها بعض الرجال إدارة شؤون رجال آخرين، تكمن الصعوبة الكبرى في الآتي: ينبغي لك أولاً أن تمكن الحكومة من السيطرة على المحكومين؛ وفي المقام التالي أن تجربها على السيطرة على نفسها.

— جيمس ماديسون، الفيدراليست، العدد ٥١ (١٧٨٨)  
يمثل تقييد إمكانية استعمال سلطة الدولة أو إساءة استعمالها تحدياً لأي بلد. والأصعب من ذلك القيام به دون حرمان أجهزة الدولة من المرونة التي تحتاجها لأداء وظيفتها. وتخلق إساءة استعمال سلطة الدولة مشكلات خطيرة تتصل بالمصادقية، وتستمر أثارها لفترة طويلة بعد حدوثها. فقد تركت مصادرة ممتلكات الأقليات الآسيوية من منظمى المشروعات ومضايقتهم في أوغندا في ظل حكم عيدي أمين ميراثاً من عدم الثقة، كان مصدراً لمشكلات هائلة في البداية عندما حاولت الإدارة الحالية جذب الاستثمارات الخاصة. غير أن إجراءات الدولة التحكيمية والمغرضة تقوض ما هو أكثر من المصادقية. إنها تقوض حكم القانون نفسه، وذلك بإضعاف قوة أية قواعد أخرى تطبقها الدولة. كما أنها تدعم الأوضاع التي تشجع موظفي الدولة على وضع أنفسهم فوق القانون، وتغري بقية أفراد المجتمع على عمل الشيء نفسه. وفي ظل هذه الظروف تصطدم التنمية بحائط يصعب عبوره.

## أدوات التقييد

تتطلب التنمية المستدامة إيجاد آليات رسمية للتقييد تجعل الدولة وموظفيها خاضعين للمساءلة عن أعمالهم. ولكي تتمتع هذه

**تستطيع** الدولة ذات الكفاءة أن تسهم بقوة في التنمية المستدامة وفي الحد من الفقر. غير أنه ليس هناك ضمان بأن تدخل الدولة سوف يفيد المجتمع. فاحتكار الدولة لوسائل الإرغام، والذي يعطيها السلطة للتدخل بفعالية في النشاط الاقتصادي، يعطيها كذلك السلطة للتدخل بصورة تحكيمية. وتخلق هذه السلطة، المقترنة بإمكانية الاطلاع على معلومات ليست متاحة للجمهور العام، فرصاً أمام الموظفين العموميين لتدعيم مصالحهم الخاصة أو مصالح أصدقائهم أو حلفائهم، على حساب المصلحة العامة، وهناك إمكانيات كبيرة للتربح والفساد ولذلك ينبغي للدولة أن تعمل على إنشاء ورعاية آليات من شأنها أن توفر لأجهزة الدولة المرونة والحافز للعمل من أجل الصالح المشترك، والعمل في نفس الوقت على تقييد التصرفات التحكيمية والفاصلة في المعاملات مع أنشطة الأعمال والمواطنين.

وقد ركز الفصل الخامس على بناء قدرة القطاع العام. وسوف يسهم الكثير من الإصلاحات التي نوقشت في ذلك الفصل في الحد من التحكم والفساد، ومن المفيد لتحقيق هذه الغاية بشكل خاص غرس ثقافة مبنية على احترام القواعد في المؤسسات العامة، ومكافحة المحسوبية في مجال الخدمة المدنية. ويوسع هذا الفصل من نطاق هذا النقاش من أجل النظر في الآليات المتعلقة بتقييد التصرفات التحكيمية للدولة والفساد بشكل أعم.

يبحث الفصل، أولاً، الضوابط والتوازنات الرسمية التي يجب أن تكون جزءاً من كيان الحكومة، بما في ذلك استقلال القضاء والفصل بين السلطات. وهذه الضوابط تدعم المصادقية والخضوع للمساءلة. ولكن الأدوات الرسمية للتقييد نادراً ما تكون كافية، خاصة في البلدان التي صار فيها الفساد راسخاً. ولذلك فإن هذا الفصل يحلل أيضاً الخيارات المتاحة لهذه الدول وغيرها من الدول التي تسعى للحد من الفساد، وذلك بدراسة أسبابه الجذرية. ومن الدروس المهمة في هذا الصدد أن الجهود الرامية لمكافحة الفساد

من الناحية العملية أن توافق الأجهزة الحكومية الأخرى على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأحكام، بما في ذلك الموظفين الذين يخولهم القانون بتبليغ الأوامر القضائية، والحجز على الممتلكات والتصرف فيها، وتسليم العوائد إلى الطرف المحكوم لصالحه. وهذه القدرة على التنفيذ مقيدة في كثير من البلدان. ففي بولندا مثلاً لا يخضع مأمورو التنفيذ لسلطة القضاة ولكنهم موظفون تابعون لوزارة العدل. ولذلك فرغم مقدرة القضاة وكفائتهم، يلاحظ أن التنفيذ بطيء وغير فعال في الغالب لأن عدد مأموري التنفيذ لا يتفق مع عبء القضايا المتزايدة.

وتطوير العلاقات بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية على نحو يحقق استقلال القضاء وتنفيذ الأحكام بصورة موثوق بها عملية تدريبية. وتبين الدراسات أن ثقة القطاع الخاص بحكم القانون تزداد مع كل عام يبقى فيه النظام مستقرًا. وكما يوضح الإطار ٦-١ بالنسبة لبيرو، يعتمد نجاح آليات الطرف الثالث لتنفيذ الأحكام بدرجة كبيرة على المواطنين الذين يرون أن هذه الآليات مشروعة. وقد يكون من المهم في البلدان ذات المؤسسات القضائية الضعيفة، أن تظهر للمواطنين والمؤسسات الفوائد المتوقعة للنظام القضائي الذي يعمل بشكل جيد، وأن تتحقق المساندة للقوانين الجيدة والتنفيذ غير المتحيز، إلى جانب وضع البرامج التكنوقراطية الخاصة للإصلاح القضائي.

والمقوم الثالث للفاعلية القضائية هو الكفاءة التنظيمية، وهي الكفاءة اللازمة لتجنب فترات التأخير الطويل في تصفية القضايا. فالقضية الواحدة يستغرق البت فيها ١٥٠٠ يوم في المتوسط في البرازيل والإكوادور، بينما لا يستغرق غير ١٠٠ يوم في فرنسا. وتزيد فترات التأخير الطويلة من تكاليف إجراءات حل المنازعات، وقد تسد الطريق أمام بعض المستفيدين المحتملين، غير أن الكفاءة الداخلية للقضاء أقل أهمية من استقلاله ومن سلطته في تنفيذ الأحكام. وكما ورد في الفصل الثالث، فإنه حتى حينما تكون الإجراءات القضائية مرهقة ومكلفة، فإن بإمكانها أن تدعم المصادقية ما دامت أحكامها تعتبر عادلة. وينبغي لأية دولة تبدأ من قاعدة مؤسسية ضعيفة أن تعتبر بناء هذا الجانب من الأداء القضائي على رأس أولوياتها.

**الفصل بين السلطات :** قد يكون في استطاعة السلطة القضائية تنفيذ القوانين، ولكن إذا كان الجمهور لا يثق كثيراً في استمرار استقرار هذه القوانين، فإن مصادقية الدولة يمكن أن تضعف. والآلية الدستورية الكلاسيكية للحد من التغيرات التشريعية المستمرة هي الفصل الأفقي والرأسي بين السلطات.

فالسلطة يمكن تقسيمها أفقياً بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، ورأسياً بين السلطات المركزية والمحلية. كما أن أنماط تنظيم الأحزاب السياسية في بلد ما - والتي

الآليات بالاستمرارية والمصادقية، يتعين أن تترسخ في مؤسسات الدولة الأساسية؛ وإذا كانت هذه المؤسسات ضعيفة للغاية، فإنه يمكن إستبدالها مؤقتاً بآليات خارجية مثل التحكيم الدولي. والآليات الرسميتان الرئيسيتان للتقييد هما استقلال القضاء والفصل بين السلطات.

**استقلال القضاء وفاعليته :** لكي تزدهر، الاقتصادات، فإنها تحتاج إلى ترتيبات مؤسسية لفض المنازعات بين الشركات والمواطنين والحكومات؛ وإلى توضيح أوجه الغموض في القوانين والتنظيمات؛ وإلى الالتزام بالقانون. ولقد استحدثت المجتمعات حشداً واسعاً من الآليات الرسمية وغير الرسمية للقيام بذلك، غير أن أهمها على الإطلاق هو القضاء. فهو وحده الذي يملك استخدام قدرة الدولة على الإرغام في تنفيذ الأحكام. وهو وحده الذي له السلطة الرسمية للحكم على مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبهذه العلاقة الخاصة ببقية أجهزة الدولة يصبح القضاء في موقع فريد لدعم التنمية المستدامة. وذلك يجعل السلطتين الأخريين خاضعتين للمساءلة عن قراراتهما. ويتدعيم مصادقية بيئة نشاط الأعمال والبيئة السياسية في عمومها. غير أن السلطة القضائية لا يمكنها القيام بهذا الدور ما لم تتوفر الشروط الرئيسية الثلاثة التالية: الاستقلال، وسلطة تنفيذ الأحكام، والتنظيم الفعال.

والاستقلال عن بقية أجهزة الحكومة هو أهم هذه الشروط. وأياً كانت طبيعة علاقة السلطة القضائية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، فإن جميع البلدان الصناعية - وكثيراً من البلدان النامية - تعتمد على القضاء في جعل السلطة التنفيذية مسؤولة وفقاً للقانون، وفي تفسير وتنفيذ بنود الدستور.

وقد تعرض استقلال القضاء للخطر بصورة متكررة في بعض البلدان، وليس هناك بلد سلمت فيه السلطة القضائية من المحاولات السياسية الرامية إلى تجاهل قراراتها. وقد اسخدم رجال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مختلف أنواع الحيل للسيطرة على السلطة القضائية لديهم. ومن أمثلة ذلك:

- تم احتجاز قضاة المحكمة العليا في مالطة لمدة ساعة قبل أن ينظروا في قضية تتعلق بتصرفات السلطة التنفيذية.
  - قامت عدة حكومات باكستانية متعاقبة في الماضي بتعيين قضاة مؤقتين، جعلهم عدم تثبيتهم في مناصبهم أكثر عرضة للتأثر بالنفوذ السياسي.
  - رغم أن دستور أوكرانيا ينص على أن المحاكم مستقلة عن السلطة التنفيذية، فإن القضاء يظلون معتمدين على السلطات المحلية لتوفير المسكن لهم. ويبدو أن القضاة الذين أصدروا أحكاماً ضد مسؤولي المدن يتعرضون بشكل خاص لتأخير حصولهم على السكن.
- ويتوقف فاعلية القضاء كذلك على تنفيذ أحكامه. ويعني ذلك

## الإطار ٦ - ١ كيف أدت المشاركة الشعبية إلى تعزيز حقوق الملكية وتيسير حل المنازعات فى بيرو

المجتمع كله حققت لها الفوز.

وفى عام ١٩٨٩، صدر قانون بالنظام الجديد لتسجيل الملكية، خفض كثيراً من تكاليف الإجراءات وطرق الإثبات عن طريق الحد من سلطة الاحتكارات المهنية. وبدلاً من ذلك، يستخدم النظام الجديد الأعراف السائدة فى المجتمع، كشهادة الجيران فيما يتعلق بإبداء الملكية من قبل طرف ما، وذلك لتقرير حقوق الملكية وحل المنازعات. وrehنا بالمتطلبات الإدارية التى حددها القانون، يمكن لأى محام القيام بدور الإثبات لطرف ثالث، وتوقيع سندات الملكية، وحد المنازعات فى الموقع. أما القضايا الخلافية أو المعقدة فيتم حلها بواسطة كبير مسجل النظام الجديد، الذى تعينه وزارة الإسكان وليس السلطة القضائية. وفى حال فشل جميع هذه الآليات يمكن إحالة النزاع إلى القضاء.

وبحلول عام ١٩٩٤، تمكن النظام الجديد من تسجيل نحو ١٢٠ ألف ملكية، وفيما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦ قام بتسجيل ١٧٠ ألف ملكية إضافية. ويشهد النظام تطوراً مستمراً بفضل تصميمه القائم على الاستجابة للاحتياجات. وهناك مبادرات حالية لتوسيع نطاقه ليشمل كافة أنحاء بيرو.

على نحو أكثر كفاءة، هو أيضاً عملية تدريجية.

**الآليات الخارجية :** يمكن، إلى حد ما، الاستعاضة بالضوابط الخارجية والدولية عن عدم قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ القواعد الموضوعية أو على إعطاء مؤشرات على أن تلك القواعد ستظل مستقرة دون تغيير. ومن الخيارات الممكنة فى هذا الصدد استعمال الأحكام القضائية الخارجية لتدعيم النظام القضائى المحلى. وترجع الثقة بالنظام القضائى فى جامايكا إلى أن «مجلس شورى الملك» فى المملكة المتحدة يعتبر هو محكمة الاستئناف العليا فى هذا النظام. ونظراً لضعف النظام القضائى فى الفلبين، يفضل كثير من الشركات المحلية والأجنبية التقاضى بشأن منازعاتها فى الخارج.

وكما اتضح فى الفصل الثالث، فإن الاتفاقات الدولية تعتبر آلية ثانية لتعزيز الالتزامات التى لا تحميها أية مؤسسة محلية. وفى المجال التجارى، استطاع كل من «الاتحاد الأوروبى» و«اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» القيام بهذا الدور، وسوف تجد الكثير من البلدان فى ذلك سبباً هاماً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن الواضح أن البلدان ذات السيادة يمكنها أن تتخذ مساراً مخالفاً فى السياسة التجارية مثلاً، وذلك بالانسحاب من

حتى عام ١٩٨٩، لم يكن معظم سكان بيرو الذين يعيشون فى مستوطنات حضرية هامشية ومناطق ريفية يتمتعون بالأمن الذى توفره الملكية الرسمية لممتلكاتهم العقارية (٧٠٪ من سكان المناطق الحضرية و٨٠٪ من سكان المناطق الريفية). وكانت وزارة العدل تطبق النظام التقليدى لتسجيل الملكية، وتقوم السلطة القضائية بحل المنازعات. وكان أصحاب الملكيات الحضرية والريفية الفقراء ينظرون إلى النظام على أنه لصالح الأغنياء، الذين يستطيعون تحمل التكاليف العالية للإجراءات.

وفى أوائل الثمانينات، بدأ «معهد الحرية والديمقراطية» وهو منظمة غير حكومية حملة لتحسين حقوق الملكية لسكان بيرو الفقراء، بدأها بعقد جلسات استماع عامة موسعة لجمع الشكاوى، والتعرف على أسباب عدم قيام المواطنين بتسجيل ممتلكاتهم رسمياً، والتعريف بمزايا وتكاليف التسجيل وتأمين الملكية. وربط المعهد هذه العملية الجماعية بدراسة للقوانين والإجراءات التى تنظم تسجيل الملكية والالتزام بها. وبناء على ما توصل إليه من نتائج، وضع المعهد مقترحات محددة للإصلاح. وقد جرت مناقشتها والتوفيق بينها من قبل الجمهور ابتداءً من عام ١٩٨٦، ورغم أن الاحتكارات المهنية التى كانت تستفيد من النظام القديم، مثل نقابات المحامين والموثقين، عارضت بشدة الإصلاحات المقترحة، فإن مساندة

تتراوح بين عدد صغير من الأحزاب جيدة التنظيم، وعدد كبير من الأحزاب التى لا يلتزم أعضاؤها بخط حزبى إلا بصورة فضفاضة، وهى أحزاب لا يمكن أن تحكم إلا عن طريق تشكيل ائتلافات متعددة الأحزاب - تؤثر أيضاً فى مدى تركيز السلطة انسياسية أو توزيعها.

وكلما اتسع نطاق فصل السلطات، زاد بالتالى عدد نقاط الاعتراض التى يتعين اجتيازها لتغيير أية التزامات مستندة إلى القواعد والقانون. ولذلك فإن فصل السلطات يزيد من الثقة باستقرار القواعد المعمول بها، غير أن تعدد النقض يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين، حيث تجعل من الصعب تغيير القواعد الضارة، مثلما تجعل من الصعب تغيير القواعد المفيدة.

وليس لدى الكثير من البلدان النامية، ومن بينها بعض البلدان التى تفصل رسمياً بين السلطات، غير القليل من التوازنات والضوابط الفعالة على تصرفات الزعماء السياسيين. وفى بعض البلدان، تكون الرقابة التشريعية ضعيفة بسبب القدرة المحدودة والمعلومات غير الكافية. وفى بلدان أخرى، تسيطر السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الطيبة. ولكن كما أن تطوير نظام قضائى يعمل بشكل جيد هى عملية تدريجية، فإن التطوير الرسمى لضوابط وموازين دستورية، أو تنظيمها مؤسسياً

المؤسسات العامة لهذه المصادر وغيرها من مصادر الفساد على قوة دفاعاتها المؤسسية. والكيفية التي يتم بها بناء هذه الدفاعات والحفاظة عليها هي موضوع القسم التالي.

### مكافحة الفساد

إن اعتمادات الكونجرس تكلف مالا.. للحصول على أغلبية في إحدى لجان مجلس النواب، مثلاً ١٠٠٠٠ دولار لكل فرد - ٤٠ ألف دولار؛ وللحصول على أغلبية في إحدى لجان مجلس الشيوخ، نفس المبلغ لكل فرد - مثلاً ٤٠ ألف دولار؛ وزيادة بسيطة لرئيس أو رئيسين لواحدة أو اثنتين من هذه اللجان، دسراً ١٠٠٠٠ دولار لكل فرد. ثم سبعة من رجال اللوبي للدفاع عن مطالب بـ ٢٠٠٠ دولار لكل فرد؛ وواحدة من سيدات اللوبي، ١٠٠٠٠ دولار؛ ثم مبلغ لعضو بالكونجرس أو مجلس الشيوخ من نوى الأخلاق العالية هنا أو هناك - ونوو الأخلاق العالية يكلفون أكثر.

- على لسان أحد أصحاب شركة سكة حديدية أمريكية في قصة لمارك توين وتشارلز وارنر بعنوان «العصر الذهبي قصة اليوم» (١٨٧٧)

لقد كانت قصة مارك توين الانتقادية صورة ساخرة للفساد في الكونجرس الأمريكي في السبعينات من القرن الماضي. وقد بنيت رواية توين على وقائع فضيحة كريدو موبيليه الشائعة، والتي تمكن فيها اثنان من رجال الأعمال البارزين من شق طريقهما بالمال إلى داخل الكونجرس. وفي الهند، في عام ١٩٩٦، عبر أحد الأفلام الشهيرة بعنوان «هندوستان» عن شكل متطرف من الغضب الشعبي ضد الفساد. ويصور الفيلم قصصاً رهيباً لسياسيين وبيروقراطيين فاسدين على استعداد لترك مرضى المستشفيات يموتون وترك أصحاب المعاشات الفقراء يتضورون جوعاً، ما لم يحصلوا على نصيبهم.

ويعتمد الأدب القصصي على المبالغة. ولكنه أيضاً مرآة - يرى فيها المجتمع نفسه لتكشف له المشكلات الكامنة. وتذكرنا هذه القصص - التي يفصلها عنا قرن من الزمان ونصف الكرة الأرضية - بأن الفساد ليس شيئاً جديداً، كما أنه ليس قاصراً على جزء بعينه من العالم. إنه مشكلة تؤثر بعمق في حياة المواطنين ورجال الأعمال في العالم أجمع، كما أنها تثير استياءهم.

واليوم، يطالب المواطنون في كل مكان أن يكون المسؤولون الحكوميون أكثر نزاهة. وتؤدي الشفافية الجديدة في الأسواق المحلية والعالمية إلى كشف الفساد بسرعة أكبر أمام عيون الجمهور. وفي السنوات القليلة الماضية، أسهمت الاتهامات بالفساد في إسقاط عدة حكومات في مختلف أنحاء العالم، فقد جرت محاكمة وإدانة اثنين من الرؤساء السابقين لجمهورية كوريا. كما تمت محاكمة رئيس سابق للبرازيل بتهمة الفساد. وفي أكتوبر ١٩٩٦، احتج أكثر من ٢٥٠ ألف بلجيكي على كيفية معالجة

هذه الاتفاقيات. ولكن يكون عليها في هذه الحالة لا أن تحسب فقط مزايا وتكاليف عكس اتجاه السياسة، بل أيضاً التكاليف الأكبر الناجمة عن التنصل من التزام دولي يعتبرها شركاؤها مسؤولة عنها. كذلك فإن خطر الاستياء الدولي يجعل البلدان أقل ميلاً لعكس اتجاهاتها.

وغالباً ما تتضمن الاتفاقات مع المنظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي درجة ما من الشروط السياسية: فلكي تقترض البلدان أموالاً، مثلاً، فإنها تقوم بإصلاحات معينة. ويمكن أن تكون لذلك فوائد مماثلة لبعض البلدان. ويمكن النظر إلى هذه الشروط كإشارة للالتزام الوطني بالسياسات المتضمنة كشرط. كما يمكن للدول ذات آليات الالتزام المحلية الضعيفة أن تقوى مصداقيتها بالالتزام بتحمل جزاء في حال انتهاكها للاتفاق، ويتمثل أحد أغراض ضمانات البنك الدولي في زيادة سرعة تدفق التمويل الخاص إلى البلدان النامية عن طريق تعزيز هذه الالتزامات.

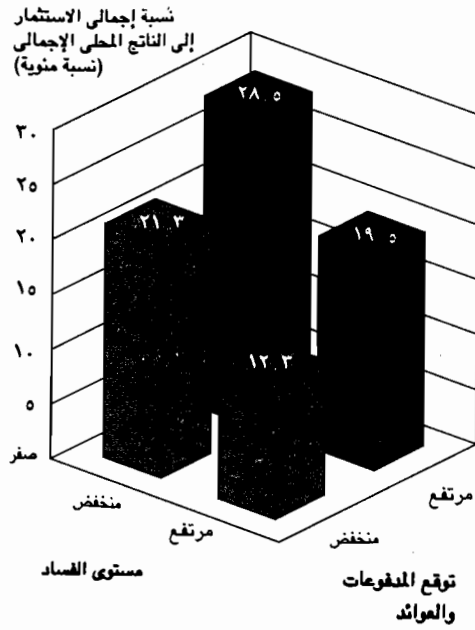
### توفير أساس المرونة

تعتبر أدوات التقييد أساساً حيوياً للتنمية المستدامة. غير أن الإفراط في التقييد قد يؤدي إلى الشلل. وتحتاج أدوات تقييد الحكومة إلى أن تستكمل بترتيبات مؤسسية تؤدي إلى بناء المرونة داخل السلطة التنفيذية عند وضع وتنفيذ السياسات والتكيف مع المعلومات الجديدة والظروف المتغيرة.

وكما ورد في الفصل الخامس، فقد جربت الدول عدة أنواع من الترتيبات المؤسسية التي تجمع بين المرونة والتقييد. فبعض الترتيبات - مثل مجالس المداولات في شرق آسيا وقانون الإجراءات الإدارية في الولايات المتحدة - تعطي قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي للأجهزة التنفيذية في تحديد مضمون السياسة والقيام بتنفيذها. ولكن هذه الترتيبات تتطلب أيضاً من هذه الأجهزة اتباع إجراءات تجعل قراراتها مفتوحة أمام الحصول على مدخلات وخاضعة للمراقبة من جانب أجهزة الدولة الأخرى ومن جانب المجتمع المدني ودوائر الأعمال. وهناك ترتيبات أخرى تعتمد على آليات داخل السلطة التنفيذية لتعزيز المرونة في إطار القيود، مثل تفويض السلطة الإدارية للأجهزة التنفيذية في نطاق ميزانيات مقررة وأهداف أداء محددة.

ولكن حتى إذا كانت الأجهزة البيروقراطية ملتزمة بالعمليات التي توفر فرصة واسعة للمدخلات والمراقبة الخارجية، فإنه يظل هناك خطر قيام المسؤولين بالسعي لأغراض شخصية بدلاً من الأغراض التنظيمية. ويمكن أن ينحط السلوك الساعي لتحقيق النفع الذاتي ويفضي إلى الفساد عندما تستخدم المصالح الخاصة نفوذها بطرق سرية وغير مشروعة، وتلتف حول القواعد القانونية والبيروقراطية الموضوعة لكي تحول دون ذلك. ويتوقف خضوع

الشكل ٦ - ١ الفساد المرتفع وغير المتوقع يضر بالاستثمار



ملاحظة: تمثل كل قيمة متوسطة لمجموعة من البلدان. وتعتمد النتائج على خطوط انحدار باستخدام بيانات من تسع وثلاثين دولة صناعية ونامية، مع مراعاة الدخل والتعليم ومدى تشوه السياسة. انظر الملاحظة التقنية لمزيد من التفاصيل.  
المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي المبينة على بيانات من مسح القطاع الخاص الذي أجري من أجل هذا التقرير.

معين من الفساد، فإن البلدان ذات توقعات الفساد الأعلى تتمتع بمعدلات استثمار أعلى (الشكل ٦-١). ولكن حتى في هذه البلدان فإن الفساد له تأثير عكسي على الأداء الاقتصادي. وبين الشكل ٦-١ كذلك أنه مهما ارتفعت درجة توقعات الفساد في بلد ما، فإن معدل الاستثمار سوف يكون أعلى كثيراً لو أن الفساد كان أقل.

إن البلدان التي حققت حتى الآن معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي رغم الفساد الخطير قد تجد نفسها تدفع ثمناً أعلى في المستقبل. كما أن التسامح مع الفساد الذي يمتص مدفوعات قدرها في المتوسط ١٠ في المائة، مثلاً، قد يولد ضغطاً لزيادة الحصص إلى ١٥ أو ٢٠ في المائة. ذلك أن الفساد يغذى نفسه بنفسه، ويخلق لولباً متسعاً من العوائد غير المشروعة حتى تتقوض التنمية في نهاية الأمر وينعكس مسار سنوات التقدم. كذلك فإن نفس النمو الذي سمح بالفساد في الماضي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحول من الأنشطة المنتجة إلى صراع غير منتج على المغام. وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخاً، حتى أنه حينما تتحرك الحكومات أخيراً لاحتوائه، فإنها تواجه مقاومة شديدة.

#### أسباب الفساد

تظهر دوافع السلوك الفاسد حينما يتمتع المسؤولون العموميون

لحكومة لقضية شبكة دعارة للأطفال واتهامات بالفساد فيما يتعلق بالتعيينات القضائية وتنفيذ القانون. كذلك ثار جدل شديد حول تمويل الحملات السياسية وتأثيرها على السياسة العامة عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٩٦.

وقد جرى تعريف الفساد بطرق كثيرة. ويعرفه هذا التقرير بأنه إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص. ورغم أن الفساد يحظى بمعظم الاهتمام، إلا أنه عرض لمشكلة أعم للانحراف الكامن في الحوافز المتاحة في الخدمة العامة. فالفساد يستشري حيثما توفر له المجال الانحرافات في السياسة والنظام الإداري، وحيثما تكون مؤسسات التقيد ضعيفة. وتقع مشكلة الفساد عند نقطة تقاطع القطاعين العام والخاص. وهي طريق ذو اتجاهين، فالمصالح الخاصة الداخلية منها والخارجية، تمارس تأثيرها من خلال الوسائل غير المشروعة لاستغلال فرص الفساد والترجح، وتخضع المؤسسات العامة لهذه النوعية وغيرها من مصادر الفساد في غياب القيود الفعالة.

وينتهك الفساد حرمة الثقة العامة، ويضعف رأس المال الاجتماعي. وقد يبدو دفع مبلغ جانبي صغير نظير الحصول على خدمة حكومية مخالفة بسيطة، غير أن تلك ليست هي التكلفة الوحيدة - فالفساد يمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى. وإذا لم يتم وضع حد له، فإن التراكم المتزايد لما يبدو أنه مخالفات صغيرة، يمكن أن يقوض ببطء الشرعية السياسية إلى الحد الذي يرى فيه حتى المسؤولون وأفراد الجمهور غير الفاسدين أنه لا جدوى من العمل وفقاً لأحكام القانون.

وتبين الدراسات وجود ارتباط عكسي واضح بين مستوى الفساد (كما يراه رجال الأعمال) وكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي. ويتأكد ذلك بالنسبة لمستويات الاستثمار من خلال نتائج دراسة القطاع الخاص التي أجريت من أجل هذا التقرير (شكل ٦-١). وكما رأينا في الفصل الثالث، فقد أكدت الدراسة أن الفساد هو أحد العقبات الرئيسية أمام إنجاز الأعمال في كثير من البلدان. غير أن الأمر ليس فقط تكلفة لأداء الأعمال، فهناك مسوح أخرى وشواهد متواترة تؤكد أن أكثر ضحايا الرشاوى الصغيرة هم عادة الفقراء.

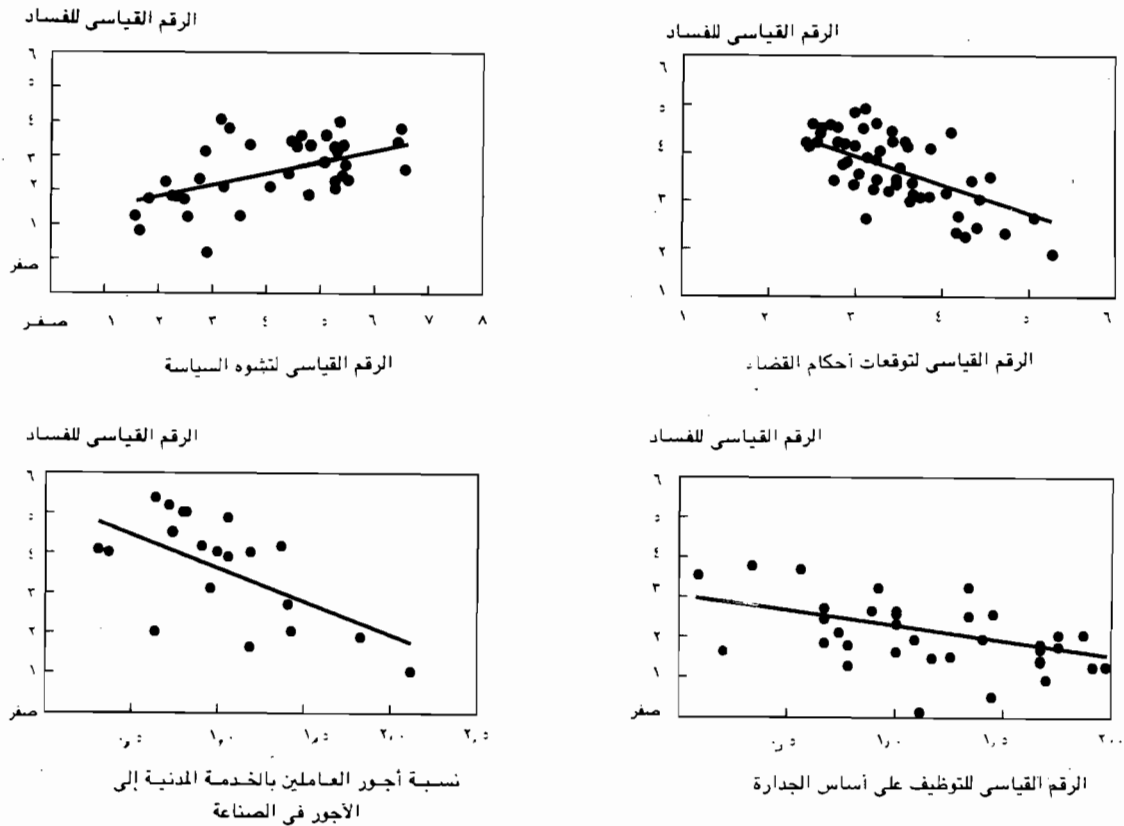
ورغم هذه الشواهد، تسود أجزاء كثيرة من العالم النامي نظرتان مختلفتان إلى الفساد. فهناك وجهة نظر شائعة بأن الفساد يسهل فقط سير عجلات التجارة، وأنه بدونها لن تكون هناك معاملات أو نمو ويأتي التأييد الواضح لهذا الرأي من أن بعض البلدان التي تأتي في المقدمة في الدراسات الخاصة بمستوى الفساد، قد حققت أيضاً نتائج ممتازة في النمو الاقتصادي. وتتيح إمكانية التنبؤ بالفساد - فيما يتعلق بالمبلغ الذي يتعين أن يدفعه المرء وفيما يتعلق بالحصيلة التي تعود عليه من الدفع - فرصة رؤية هذا التناقض الواضح. فبالنسبة لمستوى

وتوفير حماية الشرطة، وإصدار التراخيص، وما شابه ذلك. وعندما يصبح الفساد متوطناً، قد يخلق هؤلاء الموظفون إجراءات روتينية وتأخيرات إضافية للحث على تقديم مدفوعات أعلى. وبالطبع يحدث الفساد كذلك في أعلى المستويات الحكومية، وذلك في عمليات إرساء العقود الكبيرة، والخصخصة، وتوزيع حصص الاستيراد، وتنظيم احتكارات الموارد الطبيعية. ويساعد ذلك في تفسير سبب انتشار الفساد بشكل أكبر في البلدان ذات السياسات شديدة التشوه، وفقاً للقياس بمتغيرات مثل علاوة سعر الصرف في السوق السوداء (في الرسم الأعلى يساراً في الشكل ٦-٢). وتهيئ أي سياسة تخلق فجوة مصطنعة بين الطلب والعرض فرصة مفيدة للوسطاء الانتهازيين. وكذلك فإن احتمال الإمساك بالمخالف ومعاقبته (بالنسبة لمن

بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة. فالسياسيون، والبيروقراطيون، والقضاة يتحكمون في منافذ الوصول للمنافع القيمة، ويمكنهم فرض تكاليف على المواطنين والأعمال الخاصة. وقد يتعرض المسؤولون العموميون للإغراء باستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى؛ كما أن الأفراد من جانبهم قد يكونون مستعدين لتقديم مدفوعات غير مشروعة للحصول على ما يريدون من الحكومة. ولذلك، فإن أحد الشروط الضرورية للفساد أن يكون هناك تحت تصرف المسؤولين العموميين مقومات للثواب والعقاب.

وينبع بعض الفساد من الفرص التي تتيحها بيئة السياسات، عند قاع أو قمة الهرم الوظيفي. ومن المعتاد تقديم المدفوعات للموظفين من المستوى الأدنى المسؤولين عن تحصيل الرسوم،

الشكل ٦ - ٢ بعض العوامل المرتبطة بالفساد



ملاحظة: بيانات المربع الأعلى إلى اليسار مأخوذة من سعة وثلاثين بلداً من البلدان الصناعية والنامية خلال ١٩٩٤/٩٣ (للرقم القياسي لتشوه السياسة) و١٩٩٦ (للرقم القياسي للفساد) المربع الأعلى إلى اليمين يعتمد على خطوات اندثار باستعمال بيانات من تسعة وخمسين بلداً صناعياً ونامياً خلال ١٩٩٦. وبيانات المربع الأسفل إلى اليسار مأخوذة من عشرين بلداً صناعياً ونامياً في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. والمربع الأسفل إلى اليمين يعتمد على خطوط اندثار باستعمال بيانات من خمسة وثلاثين بلداً نامياً خلال ٧٠-١٩٩٠ مع ضبط الدخل. انظر الملاحظة التقنية للشكل ٣. المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي (المربعات العلوية)، ورقة معلومات أساسية لـ Van Rijkse ghem and Weder (المربع الأسفل إلى اليسار) Evans and Rauch 1996 (المربع الأسفل اليمين).

وأنشطة الأعمال دفع الرشاوى رغم الوعود بالحصول على مكاسب في الأجل القصير. غير أن آخرين يستسلمون. وليس من الحكمة بحث إمكانية وقوع الفساد بافتراض أن موظفي الحكومة من مرتبة أخلاقية أعلى من بقية أفراد الشعب.

ولا يتوقف المدى الفعلي للرشوة وغيرها من أنواع الفساد، على المكاسب والمخاطر المحتملة فقط، ولكن كذلك على قوة المساومة النسبية لمشتري وبائع المحاباة العامة. وينبغي أيضا على القائم بالإصلاح أن يأخذ في الاعتبار أن جهود محاربة الفساد لها تكاليف حدية كما أن لها منافع حدية أيضا؛ كذلك فإن المستوى الفعال للرشوة نادرا ما يكون صفرا.

ولا يمكن شن هجوم فعال على الفساد بمعزل عن المشكلات الأخرى. فهو عرض لمشكلات قائمة عند نقطة التقاء القطاعين العام والخاص، ويتعين محاربته من خلال استراتيجية متعددة الجوانب. وتوضح هذا النهج الإصلاحات التي طبقت مؤخرا في أوغندا (الإطار ٦-٣). ويركز أحد أجزاء الاستراتيجية على موضوع أساسي تناوله الفصل الخامس، وهو: إيجاد بيروقراطية قائمة على القانون وتتبع قواعد مستقرة، وهيكل للأجور يكافئ الموظفين المدنيين على جهودهم الأمنية، ونظام للتوظيف والترقية على أساسى الجدارة يحمى الخدمة المدنية من المحسوبية السياسية، وضوابط مالية لها مصداقيتها لمنع الاستخدام التحكيمي للموارد العامة. ونحن نركز اهتمامنا هنا على الجزئين المتبقيين من الاستراتيجية، ويتعلق أولهما بتضييق الفرص أما المسؤولين للقيام بتصرفات فاسدة، وذلك بالحد من سلطاتهم التقديرية. ويهدف الثانى إلى زيادة الخضوع للمساءلة عن طريق دعم آليات الرصد والعقاب - ليس باستعمال القانون الجنائى فقط ولكن كذلك باستعمال رقابة المؤسسات الرسمية والمواطنين العاديين.

**تقليل الفرص أمام ممارسة الفساد:** بصفة عامة، يؤدي أى إصلاح يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد إلى إنقاص دوافع اللجوء إلى السلوك الفاسد. ولذلك فإن السياسات الرامية إلى خفض القيود على التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز التي تحول دون دخول القطاع الخاص إلى مجالات الصناعة، وخصخصة شركات الدولة بشكل يحقق المنافسة، تدعم جميعها عملية محاربة الفساد. فإذا لم تكن للدولة سلطة الحد من الصادرات أو الترخيص لقيام أنشطة الأعمال، لن تكون هناك فرص لدفع رشاوى فى هذين المجالين. وإذا تم إلغاء برنامج للدعم، فإن أية رشاوى كانت ترتبط به سوف تختفى كذلك. وإذا رفعت الضوابط على الأسعار فإن أسعار السوق وليس دفع الرشاوى، ستكون انعكاساً للقيم الفعلية لنُدرة السلع والخدمات.

وغنى عن القول أن الحد من حرية تقدير الموظفين لا يعنى إلغاء برامج التنظيم والإنفاق ذات المبررات القوية. فهذه البرامج

يدفع الرشوة والموظف الذى يتلقاها) يؤثر على حجم الفساد. ويرجع التحليل الاقتصادي للقانون أن الأفراد يزنون المنافع المتوقعة من خرق القانون مقابل التكاليف المتوقعة (احتمال الإمساك بالمخالف ومعاقبته مضرورياً فى مستوى العقوبة). ويكون الفساد مرتفعاً فى البلد الذى لا يقوم فيه نظام الحكم بجهد حقيقى لمكافحة الرشوة. وقد يعتقد مخالفو القانون أن الفرصة ضئيلة للإمساك بهم أو توقيع العقوبة عليهم، لو تم الإمساك بهم، حيث إنهم يعتقدون أن نظام القضاء نفسه قابل للإفساد. بل إنه يمكن أن يستمر الفساد حتى فى البلدان التى تتمتع بحرية صحافة واسعة ويسودها رفض عام للفساد، إذا كان الأمل قليلا فى صدور أحكام قضائية مستقلة فى القضايا المهمة. وفى المسح الذى أجرى عن القطاع الخاص من أجل هذا التقرير، تبين أن هناك ارتباطا عكسيا بين مستويات الفساد المسجلة والتوقعات بشأن أحكام القضاء (فى اللوحة العليا إلى اليمين فى الشكل ٦-٢).

وأخيرا، فإن الفساد ينتشر إذا كانت عواقب الإمساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة مع المنافع. وعادة ما يتحكم الموظفون فى توزيع منافع وتكاليف تزيد قيمتها كثيرا عن رواتبهم. ويصبح الفساد مرجحاً إذا كانت أجور العاملين بالخدمة العامة لا تتساوى مع الأجور المقابلة فى القطاع الخاص. فحيثما تكون أجور العاملين بالخدمة المدنية منخفضة جدا، فإن الموظفين قد يسعون إلى العيش فى مستوى الطبقات المتوسطة عن طريق تكملة أجورهم بمدفوعات غير مشروعة. ولا تمثل مخاطرة الفصل بسبب الفساد من وظيفة ذات أجر منخفض تهديدا خطيرا، إذا توفرت بشكل قانونى وظائف ذات أجر أعلى فى القطاع الخاص. ومن ثم، فإن الفساد يرتبط غالباً ارتباطاً إيجابياً بالفرق بين مرتبات القطاعين العام والخاص، أو بما يمكن أن يسمى «معدل الإغراء» (اللوحة السفلى إلى اليسار فى الشكل ٦-٢). غير أن مجرد زيادة رواتب موظفى الخدمة المدنية قد لا يؤدي إلى الحد من الفساد. ذلك أن إصلاح الأجور ينبغي أن يقترن بالرقابة الفعالة وتنفيذ القانون. كما أن التوظيف على أساس الجدارة وآليات الترقية التى تحد من المحسوبية السياسية وتقيم خدمة عامة غير متحيزة ترتبط كذلك بالحد من الفساد. (اللوحة السفلى إلى اليمين فى الشكل ٦-٢).

#### الحد من الفساد

تمكنت بلدان عديدة من الحد من الفساد المتوطن بمرور الوقت. ومن أمثلة ذلك الصراع الذى دار بين «الحركة التقدمية» وسلطة الأجهزة السياسية الحضرية فى الولايات المتحدة (الإطار ٦-٢). ويتطلب احتواء الفساد فهم المنافع والتكاليف التى تقع تحت سيطرة الموظفين العموميين. ويظل كثير من المسؤولين أمراء رغم الإغراءات الكبيرة، ويفرض كثير من الأشخاص العاديين

## الإطار ٦ - ٢ إصلاح الأجهزة السياسية الحضرية في الولايات المتحدة

يعامل بها أصحاب الأملاك الأغنياء، وقدم خطة لتقييم الأملاك بسعر السوق. وزادت الخطة القيم المقدرة للعقارات، وخفضت سعر الضريبة، وزادت الإيرادات، وانخفضت الميزانية الإدارية للمدينة بمقدار ١.٥ مليون دولار بعد الاستغناء عن خدمات المعينين بالمحسوبية. وقد اتبع العمد الإصلاحيون في كثير من المدن الأمريكية سياسات مماثلة.

وشمل الإصلاح كذلك الامتيازات البلدية. ففي مدينة فيلادلفيا مثلاً كان مجلس المدينة الذي تسيطر عليه الأجهزة يمنح بصفة منتظمة امتياز الغاز مقابل تقديم تبرعات للحزب الجمهوري. وفي عام ١٩٠٥، ألغى العمد الإصلاحي جون ويفر وثيقة الامتياز، وعين أحد مؤيديه في منصب مهم بمجلس المدينة لضمان تنفيذ قرارات الإلغاء، وتم اعتقال المؤيدين للأجهزة بتهمة الفساد.

وقد دفعت المدن التي كانت تسيطر عليها الأجهزة ثمناً باهظاً في شكل ميزانيات متضخمة وأنظمة ضرائب وإنفاق جائرة. ورغم أن كثيراً من الأفراد كانوا يستفيدون من الوظائف والمحسوبية التي أوجدتها الأجهزة، فإن الخاسرين كانوا أكبر عدداً. وكان هؤلاء هم الذين قاموا في النهاية بتنظيم انتخاب مرشحي الإصلاح في كثير من المدن. وقد أحدثت موجة عمد الإصلاح تغييراً حقيقياً، استمر حتى عندما عادت الأجهزة إلى السلطة، وذلك لأن الإصلاحات كانت تتمتع أساساً بالشعبية، وكان من الصعب العدول عنها.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان الكثير من المدن الأمريكية تسيطر عليها أجهزة سياسية وصفها أحد الدارسين بأنها «أشبه بحزب سياسي يشرف فيه رئيس على سلسلة من المحترفين الحزبيين الذين يقدمون خدمات خاصة للمواطنين لقاء أصواتهم والذين يتوقعون الحصول على وظائف حكومية في المقابل». وكانت المدن التي تسيطر عليها من الأجهزة تعقد أيضاً صفقات قائمة على الفساد والتواطؤ مع أنشطة الأعمال الخاصة التي تسعى للحصول على العقود أو الامتيازات أو الأسواق المحمية. وكان السياسيون الذين يقودون هذه الأجهزة يعملون - ويزدهرون - في بيئة ديمقراطية من الناحية الاسمية.

وكانت هذه الأجهزة مكلفة للمجتمعات التي تسيطر عليها. إذ كان نصيب الفرد من الإنفاق على الإدارة العامة وخدمات الشرطة والحريق - وفي هذين المجالين الكثير من وظائف المحسوبية - أعلى بنسبة ٢٤ في المائة و١٧ في المائة على التوالي في المدن التي تسيطر عليها الأجهزة عنه في المدن التي لا تسيطر عليها الأجهزة. ولنأخذ حالة صارخة: فقد زاد عدد الموظفين الكتابيين في مدينة بوسطن بنسبة ٧٥ في المائة بين عامي ١٨٩٥ و١٩٠٧، بينما زاد عدد السكان بنسبة أقل من الربع؛ وفي نفس الوقت انخفض النمو في الإنتاجية إلى النصف.

وكان أحد الأهداف الرئيسية «للحركة التقدمية» في الولايات المتحدة إصلاح المدن التي تسيطر عليها الأجهزة. وكان الإصلاح يعني في العادة إصلاح الضريبة العقارية. وكان «سيث لو»، عمدة نيويورك الإصلاحي في أوائل القرن العشرين، يشعر بالأسى من المحسوبية التي

## الإطار ٦ - ٣ محاربة الفساد في أوغندا

بالضعف، وتدنى الأجور، وتضخم عدد الموظفين (بما في ذلك آلاف من «العمال الأشباح»)، وقاعدة ضريبية ضعيفة وكثيرة الثغرات.

وسوف يستغرق تطهير الخدمة المدنية سنوات طويلة، ولكن أوغندا تحقق بعض التقدم. وتتضمن الجهود إصلاح السياسة والتحرر من القيود التنظيمية للقضاء على فرص التريب؛ وإصلاح الخدمة المدنية لتنظيم قوة العمل العام، وتحسين المكافآت، وتوفير التدريب، وغرس مبادئ الأخلاق؛ وإحياء اللجنة البرلمانية للحسابات العامة؛ ودعم ديوان المحاسبة؛ وشن حملة علاقات عامة ضد الفساد، ومحاكمة مرتكبي جرائم الفساد تحت سلطة مفتش عام له صلاحيات التحقيق وتوجيه الاتهام. وهناك الكثير مما يتعين القيام به قبل أن يقال إنه قد تمت السيطرة على الفساد. وقد أعلن المفتش العام بالفعل عن إجراء محاكمات ضد الأمثلة الشائعة للتريب (مثل الاحتيايل في الجمارك والمشتريات) والتي لابد أن يكون لها تأثير رادع.

شنت أوغندا، الموبوءة منذ زمن طويل بالفساد الشامل، معركة متعددة الجبهات ضده، وهي تحظى بدعم قادة البلاد الذين يبدو أنهم ملتزمون بتحقيق هدف الحكم السليم.

وفي الفترة التي أعقبت حكم الاستعمار مباشرة، كانت أوغندا دولة تسودها الجماعات المتناحرة. وحتى عام ١٩٦٧ كان النظام يحكم بدون إجراء انتخابات. وقد أعدت هذه البدايات المسرح لتولى عيدي أمين السلطة في ١٩٧١. وفي ظل حكمه صارت الحكومة مسرحاً للجريمة المنظمة، يُستخدم لانتزاع المغانم من الشعب. واتخذت عمليات السلب والنهب الكثير من الأشكال، ومن بينها الموافقة على المشروعات غير المدروسة اقتصادياً، والإنفاق العسكري الضخم، والتراجع عن العقود الحكومية، ووضع قيود هائلة على الاستيراد، ومصادرة ممتلكات الأسويين. وعقب الخروج من الحرب الأهلية عام ١٩٨٦، ورثت حكومة أوغندا الجديدة برئاسة يوري موسيفيني نظاماً للخدمة المدنية يتسم



تسيطر على التصرفات غير المشروعة في مجال الأعمال، يمكن إعطاء ضباط الشرطة مناطق تنفيذ متداخلة من أجل الحد من فرص الفساد.

**تقوية آليات الرصد والعقاب :** يمكن أن تقوم مؤسسات الرقابة المستقلة التي تعد جزءاً من الهيكل الحكومي بالحد من الفساد أيضاً. وقد جربت مختلف البلدان العديد من النهج:

■ لدى بعض البلدان لجان مستقلة لمكافحة الفساد أو مفتشون عموميون يمكنهم التحقيق في الادعاءات وإحالة القضايا للمحاكم، وأشهرها «اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ (الصين)» والتي ترفع تقاريرها فقط لأعلى سلطة، ولها صلاحيات واسعة (إطار ٦-٤). ولدى كل من سنغافورة وبوتسوانا مؤسسات مماثلة.

■ تستمع «دواوين المظالم» إلى شكاوى المواطنين، ويمكنها المساعدة في زيادة درجة الخضوع للمساءلة من قبل الأجهزة الحكومية. ووفقاً «لقانون ديوان المظالم» لعام ١٩٩١، أنشأت جنوب أفريقيا مكتب مدع عام للتحقيق في المخالفات المدعاة (مثل القيام بالأعمال المحظورة، والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان) من جانب المسؤولين العموميين، وإعداد التقارير التي تصبح علنية في العادة. ولا يستطيع الديوان رفع القضايا، ولكنه يحيل الحالات التي يبحثها إلى المكاتب التي تستطيع ذلك.

■ قامت بعض الأجهزة العامة، مثل هيئة تشييد المدارس في مدينة نيويورك، بإنشاء وحدات داخلية لاستبعاد المقاولين الفاسدين واقتراح الوسائل لإعادة تنظيم الجهاز للحد من الفساد.

■ هناك ما يسمى لوائح «أجهزة الانذار» تتولى حماية ومكافحة الموظفين العموميين الذين يبلغون عن القيام بالأعمال المحظورة من جانب زملائهم أو من جانب الجهات التي تتعاقد معها الحكومة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، هناك قانون لمكافحة العمال الذين يبلغون عن المخالفات في العقود الحكومية. وكثيراً ما يكون هذا الحافز للإبلاغ ضرورياً، حيث إن الأشخاص الذين يبلغون عن مخالفات زملائهم غالباً ما يتم نبذهم. غير أن هذه الإجراءات تكون عديمة الأثر ما لم يتم المدعون بمتابعتها، وما لم تكن المحاكم غير معرضة للفساد وتسير أعمالها بكفاءة، وما لم تكن العقوبات شديدة إلى حد ردع المخالفين المحتملين.

ولا ينبغي لأجهزة الرقابة أن تركز اهتمامها على الذين يتلقون الرشوى فحسب، بل أن تركز أيضاً على الذين يدفعونها. فالرشوة لها طرفان، وينبغي أن تكون العقوبة شديدة على كلا الطرفين - وعادة ما تكون العقوبة أضعاف الرشوى التي يتم تلقيها أو دفعها. ويجب أيضاً أن تشمل العقوبات لدافع الرشوة

يتعين إصلاحها وليس إلغاؤها. كما أن إلغاء الضرائب ليس وسيلة حكيمة لاجتثاث جذور الفساد بين محصلي الضرائب؛ وكذلك لا يمكن ببساطة تسريح قوة الشرطة الفاسدة. وهناك العديد من الإجراءات التي ثبتت فعاليتها في الحد من حرية تقدير المسؤولين في البرامج الجارية تنفيذها:

■ توضيح وتبسيط القوانين بشكل يؤدي إلى الحد من حرية تقدير الموظفين: نجحت إصلاحات الجمارك في المكسيك في تقليل عدد خطوات العملية من اثنتي عشرة إلى أربع خطوات فقط، وجرى تبسيط الخطوات الباقية لتقليل فترات التأخير.

■ التعاقد على الخدمات مع شركة خاصة، من الممكن أن تكون شركة أجنبية ليست لها روابط وثيقة بالدولة: عندما تعاقدت أندونيسيا مع شركة سويسرية للتفتيش والتقييم الجمركي والمساعدة في تحصيل الرسوم على الواردات، تراجع الفساد. غير أنه ليس هناك ما يبرر التعاقد من أجل مراقبة الأداء، ما لم تحاول الحكومة الاستفادة من التقارير التي تتلقاها - وهذا لا يحدث دائماً.

■ جعل القواعد أكثر شفافية: يمكن أن تؤدي القوانين الأبسط وغير الاجتهادية المتعلقة بالضرائب والإنفاق والتنظيم إلى الحد من فرص الفساد. ويمكن أحياناً تحمل قدر معين من مخاطر الفساد لأن فوائد النهج القائم على حرية التقدير بالنسبة لإدارة البرامج تفوق تكاليف الفساد. غير أنه حتى في هذه الحالة فإن الشفافية والعلانية يمكن أن تساعد على تقليل الدافع للفساد. فمثلاً ينبغي أن يكون لضباط الشرطة سلطة تقديرية لاتخاذ قرارات تنفيذ القانون من فورهم، غير أن الشكاوى العامة سوف تحد غالباً من التجاوزات.

■ تطبيق النظم المعتمدة على السوق التي تحد من حرية تقدير الموظفين: يتمتع هذا النهج أيضاً بميزة تخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة الاقتصادية. ذلك أن بيع المياه، وحقوق الرعي، وحقوق التلوث، وتراخيص الاستيراد والتصدير يمكن أن يحسن كفاءة العمليات الحكومية ويحد من الفساد.

■ إقرار إصلاحات إدارية تدخل الضغوط التنافسية في الحكومة: يمكن أن يؤدي تقديم العطاءات التنافسية المفتوحة لعقود المشتريات العامة إلى الحد من فرص عقد الصفقات المتسمة بالفساد. كما أن إقامة سلطات بيروقراطية متنافسة ومتداخلة يمكن أن يقلل إلى حد كبير من قدرة المسؤولين الأفراد على المساومة. فإذا كان العملاء يستطيعون التوجه إلى مسؤول ثان إذا طلب المسؤول الأول رشوة، فلن تكون لدى مسؤول واحد السلطة للحصول على رشوة كبيرة ما دام من حق المتقدمين الحصول على الخدمة. وإذا كان المتقدمون هم الذين يسعون إلى شيء غير مشروع، فإن مناطق التنفيذ المتداخلة يمكن أن تساعد في ضبط الرشوة كذلك. فمثلاً، عندما تريد الدولة أن

## الإطار ٦ - ٤ لجنة هونغ كونغ المستقلة لمحاربة الفساد

المخالفات التي ارتكبت قبل الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٧٧. وكان هذا التراجع ضاراً بهيبة اللجنة، ولكنها استطاعت أن تعوض ذلك بالقيام بحملة توعية عامة قوية. وتوضح المسوح العامة التي أجريت بين ١٩٧٧ و١٩٨٤ أن تصورات الجمهور عن وجود الفساد قد انخفضت بشكل كبير كما أن الشواهد غير المباشرة تبين حدوث انخفاض كذلك في أنشطة الفساد.

غير أن اللجنة ليست خلواً من المشاكل الخاصة بها، والمشكلة الرئيسية هي أنها ترفع تقاريرها للحاكم فقط. أية لجنة مكلفة بمحاربة الفساد وتقوم برفع تقاريرها لحاكم مطلق، يمكن استغلالها كأداة قمع ضد الخصوم السياسيين. ولم تسلم هذه اللجنة من هذا الاتهام. كما أن السلطات الواسعة لهذه اللجنة يمكن أن تسيء استعمالها الأنظمة الأقل التزاماً بحكم القانون. وهناك سلسلة من لجان المراقبة وقانون للسلطة القضائية المستقلة لضبط أعمال لجنة محاربة الفساد. ورغم ذلك تظهر الفضائح من أن الآخر. ولزيد من السيطرة على سلطتها، فإنه يمكن لهذه الوكالة أن ترفع تقاريرها لا إلى رئيس الجهاز التنفيذي ولكن للسلطة التشريعية، مثلما يفعل المفتش العام في أوغندا ومكتب المحاسبة العامة الأمريكي. إن جهاز محاربة الفساد القوي والمستقل يعتبر أداة فعالة ويمثل التزاماً له مصداقيته على المدى الطويل، غير أنه يتعين كذلك وجود ضوابط لعدم إساءة استعمال سلطته لتحقيق أغراض سياسية.

الأربعون «لغريق العمل المعنى بالإجراءات المالية لمحاربة غسيل الأموال» الأنشطة الجنائية غير المتصلة بالمخدرات. ويفتح ذلك الطريق أمام الدول لجعل استخدام، أو إيداع، أو نقل الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الرشوة من الأمور غير المشروعة.

ويمكن لجماعات المواطنين كذلك أن تكون كابحاً مهما لإساءة استعمال السلطة الحكومية بشكل تحكيمي - إذا تمكن المواطنون من تنظيم أنفسهم ومن معرفة ما يحدث. وينبغي للحكومات أن تنشر الموازنات، وبيانات تحصيل الإيرادات، والقوانين والقواعد، ومداولات المجالس التشريعية. كما ينبغي مراجعة البيانات المالية على يد سلطة مستقلة مثل «مكتب المحاسبة العامة» الأمريكي. ذلك أن الأموال السرية غير الخاضعة للمراجعة الحسابية والأموال الموجودة خارج نطاق الميزانية والمتاحة للمديرين التنفيذيين تمثل دعوة مفتوحة للفساد.

وتعد قوانين حرية الحصول على المعلومات في الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية أداة مهمة للرقابة الشعبية. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخراً توجيهاً يطلب فيه من الدول الأعضاء إصدار قوانين حرية الحصول على المعلومات التي تشمل المعلومات البيئية. ومثل هذه القوانين تساعد المواطنين في

كان الفساد مستوطناً في هونغ كونغ (الصين) خلال الستينات. وتظهر طبيعته الراسخة من التعبيرات التي كانت شائعة في ذلك الوقت: إن كان الناس أن يختاروا بين «ركوب الحافلة» (أي المشاركة بنشاط في الفساد) أو «الجرى بجوار الحافلة» (أي أن يكون المرء متفرجاً ولا يتدخل في النظام). أما «الوقوف أمام الحافلة» (أي الإبلاغ عن الفساد أو مقاومته) فلم يكن خياراً واقعياً.

وقد أدت فضيحة تورط فيها أحد كبار ضباط الشرطة إلى حث الحاكم العام حينذاك على تشكيل «اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد» في عام ١٩٧٤. وترفع اللجنة تقاريرها للحاكم مباشرة، وهي لجنة مستقلة عن الشرطة. ويتقاضى موظفوها مرتبات تزيد على ما يتقاضاه موظفو الحكومة الآخرون، ولا يمكن نقلهم لإدارات أخرى، ولا يمكن لأحد مسؤولي اللجنة أن يترك العمل بها ليعمل لدى كبار الموظفين الذين أجريت تحقيقات معهم، واللجنة سلطة التحقيق والالتزام في قضايا الفساد وكذلك الإشراف على حملات التوعية العامة. وقد تأكد التزام الحكومة بالإصلاح بتعيين شخص مشهود له بالاستقامة التي لا جدال فيها كأول رئيس للجنة واتباع سياسة التحقيق ومحاكمة «النمور الكبيرة» منذ البداية.

غير أن الجهود الأولى لتطهير التجمعات الفاسدة داخل قوات الشرطة قوبلت بالاعتراض. وتهاوت اللجنة في البداية ومنحت عفواً عن

على احتمال استبعاده من التعاقد مع الحكومة لعدد من السنوات. وتستطيع البلدان الصناعية التي لديها قدرة قوية على الرصد تنفيذ هذه الإجراءات على شركاتها متعددة الجنسيات التي تمارس أعمالاً في الخارج. ولكن باستثناء الولايات المتحدة، التي أقرت «قانون ممارسات الفساد في الخارج» في عام ١٩٧٧، فإن بقية البلدان كانت مترددة في أن تعمل منفردة، خشية أن تعرض أنشطة أعمالها لمعايير أكثر تشدداً مما يطبقه منافسوها في الخارج.

وفي هذا السياق، تعتبر المنظمات الدولية محفلاً يمكن الإتيان فيه على معايير مشتركة وتنسيق العمل. وقد رعت المنظمات الإقليمية، كمنظمة الدول الأمريكية، اتفاقات دولية اعتبرت الرشوة جريمة، بما في ذلك الرشوة الدولية. وهناك مبادرة حديثة اتخذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشجع إلغاء قابلية الرشوة للخصم من الضريبة وتجرم رشوة المسؤولين الأجانب. وقدمت توصيات للدول الأعضاء عن كيفية التعامل مع الرشوة في أنشطة الأعمال الدولية. كما تعمل المنظمات الدولية أيضاً على تنسيق مكافحة غسيل الأموال، وذلك خاصة بتوسيع قائمة المخالفات، بحيث تشمل استخدام الرشوى. وتشمل التوصيات

المشروعات وشركات القطاع الخاص يريدون أن تترسخ مصداقية إجراءات الدولة بنظام جيد الأداء لحقوق الملكية. ويطالب المواطنون بأداء الخدمات العامة بمزيد من الفعالية وسرعة الاستجابة، وبمزيد من الأمانة في استخدام الموارد العامة. وفي نفس الوقت، فإن العولة تزيد من المطالبة بدولة أخف حركة، يمكنها أن تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة. وقد ضخمت هذه الضغوط من حيرة الدولة فيما يتعلق بكيفية كبح اتخاذ القرارات التحكيمية دون وضع قيود جامدة تعوق التجديد والتغيير. ويتمثل التحدي الأساسي في استنباط ترتيبات مؤسسية تحقق توازناً عملياً بين المرونة وكبح الجماع. ويتوافر للبلدان ذات المؤسسات القوية والتي اعتادت على التقيد بالالتزامات مجال للاستجابة بمرونة (حتى ولو كان ذلك مقابل قدر من الفساد). غير أن البلدان التي توجد بها حكومات تعسفية وأداؤها مختل فلا يتوافر لها ذلك.

وقد أظهرت الدولة في كثير من البلدان النامية عدم توازن واضح بين المرونة وكبح الجماع. وبشكل عام، لم تكن هذه الدول تتمتع بالمصداقية، أو خاضعة للمساءلة، أو سرعة الاستجابة، أو خفيفة الحركة. وفي العديد من البلدان، أدت الممارسة المغرضة لسلطة الدولة، المقترنة بالفساد المستشري وغير المتوقع، إلى إضعاف التنمية. والدولة التي لديها قدر كبير من المرونة وليست لديها قيود كافية ستجد أنه لا ينظر إلى إجراءاتها باعتبارها جديرة بالمصداقية، وسوف يعاني الاستثمار والنمو من جراء ذلك. وتحتاج هذه البلدان إلى تقوية أدوات التقيد الرسمية - كاستقلال القضاء والفصل الفعال بين السلطات - لتعزيز مصداقية الدولة وخضوعها للمساءلة. ويمكن لآليات الالتزام الدولية، أن تعمل كبديل قصير الأمد بينما يجرى بناء هذه المؤسسات.

غير أن هذه الإجراءات لن تكون كافية لوقف الفساد في البلدان التي أدى فيها الفساد المتوطن والراسخ إلى إضعاف وظائف الدولة الأساسية. وليست تقوية أدوات التقيد الرسمية سوى عنصر واحد في استراتيجية متعددة الجوانب للسيطرة على الفساد، إذ أن إصلاح الخدمة العامة (مثلاً، بزيادة الأجور وتقيد المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية)، وتقليل فرص الفساد أمام المسؤولين (مثلاً، بزيادة المنافسة وتقليل السلطة التقديرية للموظفين)، وتعزيز الخضوع للمساءلة، خطوات ضرورية أخرى، كذلك فإن تقوية آليات الرصد والعقاب - للأشخاص الذين يدفعون الرشوى وكذلك الذين يتلقونها - سوف تتطلب التنفيذ الصارم لقانون العقوبات. بيد أنها تتطلب كذلك الرقابة من جانب المؤسسات الرسمية، مثل الأجهزة التشريعية وكذلك من جانب المواطنين العاديين (من خلال إبداء الرأي والمشاركة). ويمكن أن تساعد هذه الجهود، ليس فقط في السيطرة على الفساد ولكن أيضاً في تحسين الكثير من وظائف الدولة الأخرى، مثل وضع السياسات وأداء الخدمات. واستخدام إبداء الرأي والمشاركة لبعث الحيوية في المؤسسات العامة هو موضوع الفصل السابع.

الحصول على المعلومات الحكومية دون أن يتعين عليهم بيان كيف تتأثر حياتهم بها. وتوافر المعلومات يساعد المواطنين على ضبط سلوك المسؤولين العموميين عن طريق صناديق الاقتراع ومن خلال وسائل الاحتجاج الأخرى، مثل الاعتراضات القانونية والشكاوى المباشرة لمتخذي القرارات.

غير أنه لن يكون للمعلومات غير قيمة محدودة إذا لم تتوافر الآليات اللازمة لاستخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها للتأثير في السلوك الحكومي:

■ في البلدان الديمقراطية، يستطيع المواطنون التصويت ضد المسؤولين وإبعادهم عن مناصبهم إذا اعتقدوا بأنهم فاسدون. وهذا يعطى السياسيين الدافع لأن يظلوا أماناً وأن يعملوا لصالح دوائهم الانتخابية. (غير أنه إذا استغلت مدفوعات الفساد لشراء منافع للناخبين الأفراد، فإن معرفة الفساد لن تفيد كثيراً في وقفه).

■ إذا كانت المحاكم مستقلة ويستطيع المواطنون إقامة دعاوى لإرغام الحكومة على الالتزام بالقانون، فإن ذلك يفتح طريقاً آخر للوقوف في وجه المخالفات الحكومية.

■ يعتبر الكشف العلني للفساد عن طريق وسائل الإعلام خياراً آخر. فحتى الحكام غير الديمقراطيين لديهم حساسية غالباً تجاه الرأي العام، على الأقل لأنهم يرغبون في تجنب الإطاحة بهم. ويمكن أن تكون الصحافة الحرة كابحاً حيويًا لسوء استعمال السلطة، خاصة في البلدان التي تفتقد الوسائل الأخرى لتقييد السياسيين والبيروقراطيين.

ولكن حتى لو توافرت كل من المعلومات الضرورية ووسائل معاقبة الممارسات الفاسدة، فليس من المرجح أن يتحرك المواطنون الأفراد وحدهم. ويمكن للقوانين التي تيسر إنشاء الروابط والجمعيات التي لا تستهدف الربح أن تساعد في حل مشكلة هذا العمل الجماعي. ذلك أن هذه الجماعات قد لا تسعى فقط للحصول على المعلومات من الحكومة، ولكنها كذلك تمد الحكومة بالمعلومات عن آراء المواطنين حول نوعية الخدمات العامة. وكما يتبين في الفصل السابع، فإن «مركز الشؤون العامة» في بنجالور غير المستهدف للربح يقوم بتجربة وأعدة لإعلام الجمهور بأداء الأجهزة العامة في الهند. وثمة منظمة عالمية لا تستهدف الربح، وتحمل اسم منظمة «الشفافية العالمية»، تعمل على تعبئة المواطنين في جميع أنحاء العالم لمكافحة الفساد ونشر التقارير عن سجلات البلدان في هذا الشأن. غير أنه نظراً لأن المعلومات العلنية على وجه التحديد يمكن أن تكون فعالة للغاية في تشجيع الإصلاح الحكومي، فإن كثيراً من البلدان تحد من هذه الجماعات أو تجعل من الصعب قيامها.

### خيارات استراتيجية: الموازنة بين المرونة والقيود

تتصاعد الضغوط من أجل الإصلاح في كل مكان. فممنظمو

# جعل الدولة أكثر قرباً من الناس

وقل لى ما فائدة سفينة الدولة إذا لم يكن الجميع على سطحها ؟

– مقتطف من كتاب الدولة لمؤلفه تيجان م. صلاح (١٩٩٦)

المجتمع. ومن شأن توفير المعلومات للمواطنين والاستجابة لهم أن يزيد من فعالية الدولة من خلال تحسين الرقابة على السلع والخدمات العامة، وإدخال مزيد من الشفافية فى عملية صنع القرار. كما أن تشجيع الإسهام بشكل أكبر فى تصميم وتقديم هذه السلع والخدمات من خلال الشراكة بين الحكومات وأنشطة الأعمال والمؤسسات المدنية يمكن أن يزيد أيضاً من توافر هذه الخدمات، غير أن الاشتراك الفعال للمواطنين لا يتحقق بسهولة. ومن الدروس المستفادة من التجارب الكثيرة التى أجريت فى هذا الصدد أن المشاركة الفعالة تتطلب التدخل الحكومى المستتير، الذى يشمل تحسين البيئة المؤسسية التى يتكون فيها رأس المال الاجتماعى والبشرى.

وهناك درس مهم آخر: أن جعل الحكومة أكثر قرباً من بعض الناس يمكن أن يعنى المخاطرة بإبعادها أكثر عن أناس آخرين. وليست جميع منظمات المجتمع المدنى خاضعة للمساءلة بصورة كافية، سواء بالنسبة لأعضائها أو بالنسبة للجمهور بصفة عامة. ورغم أن بعض الجماعات قد تكون عالية الصوت، فإن المصالح التى تمثلها قد لا يشاركها فيها الكثيرون. ولدى الاقتراب من جماعات معينة فى المجتمع المدنى، ينبغى أن تكون الحكومة واعية بالمصالح التى تمثلها هذه الجماعات، وكذلك المصالح التى لاتمثلها، وإلا فإن تدخلها يحمل خطر خلق فروق جديدة بين الذين منحوا حق الاقتراع أخيراً وأولئك الذين تظل أصواتهم غير مسموعة: مثل النساء وبعض الجماعات العرقية أو الأشخاص الذين لا تتبنى مصالحهم المنظمات غير الحكومية النشطة.

وتبرز بعض المخاوف الماثلة فيما يتعلق باللامركزية، إذ إن

**الناس** هم وسيلة التنمية وغايتها. ولكن للناس مقادير مختلفة من السلطة والموارد، ولهم كذلك مصالح مختلفة، يتعين على الدولة أن تسعى لتمثيلها كلها والاستجابة لها إذا كان لها أن تعمل بكفاءة. وفى كل المجتمعات تقريباً، نجد أن حاجات واختيارات الأغنياء والأقوياء تنعكس بقوة فى أهداف وأولويات السياسة الرسمية. ولكن ذلك نادراً ما يصدق على الفقراء والمهمشين، الذين يكافحون لجعل صوتهم مسموعاً فى دهاالين السلطة. ونتيجة لذلك، فإن هذه الجماعات وغيرها من الجماعات الأخرى ذات الأصوات الأقل ارتفاعاً تحصل على قدر ضئيل من منافع السياسة والخدمات العامة، حتى تلك التى ينبغى أن تفيدها أكبر فائدة.

والدولة التى تتجاهل حاجات قطاعات كبيرة من سكانها عند وضع وتنفيذ السياسة العامة ليست دولة كفؤة. وحتى لو توافرت للحكومة أفضل إرادة فى العالم، فإنه من غير المحتمل أن تلبى الحاجات الجماعية بكفاءة إذا لم تكن تعرف الكثير من هذه الحاجات. ولذا يجب أن تبدأ عملية إعادة تنشيط المؤسسات العامة بجعل الحكومة أكثر قرباً من الناس. ويعنى ذلك إدخال صوت الشعب فى عملية صنع السياسة: بفتح الطريق أمام المستعملين من الأفراد، ومؤسسات القطاع الخاص، والجماعات الأخرى فى المجتمع المدنى للتعبير عن آرائهم. وفى الأوضاع الصحيحة، فإن ذلك يعنى أيضاً وجود لا مركزية أكبر فى السلطة والموارد الحكومية.

ويناقش هذا الفصل مجموعة واسعة من الآليات الرامية إلى أن تكون السياسات والبرامج أفضل تعبيراً عن كل مصالح

## زيادة الخضوع للمساءلة والتجاوب عن طريق المشاركة

على مدى التاريخ، كافحت كل المجتمعات تقريباً للوصول إلى كيفية جعل الدولة انعكاساً لاحتياجات السكان ومصالحهم. غير أن المسألة تكتسب اليوم أهمية خاصة مع انتشار التعليم والمعلومات وتنامي التعددية مما يولد ضغوطاً جديدة على الدولة للاستماع لأصوات مواطنيها والاستجابة لها. ويؤخذ من عينه للرأي العام في أنحاء العالم أن الإيمان بأهمية وجود حكومة لا يزال قوياً، إلا أن أداء بعض مؤسسات الدولة أقل مما هو متوقع (الإطار ٧ - ١).

### المشاركة عن طريق الانتخاب

في المجتمع الديمقراطي، تعد الانتخابات المظهر الأول للتعبير عن رأي المواطنين. وقد زاد في العقود الأخيرة عدد الحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية، مما يتيح لكثير من المواطنين فرصاً

للامركزية التي تجرى إدارتها بعناية، يمكن أن تفعل الكثير لتحسين قدرة الدولة، بإيجاد ضغوط للمواصلة بصورة أفضل بين الخدمات الحكومية والتفضيلات المحلية، وتقوية الخضوع للمساءلة المحلية، ودعم التنمية الاقتصادية المحلية. غير أن هناك محاذير: فقد يفقد صانعو السياسة في الحكومة المركزية السيطرة على الاقتصاد الكلي نتيجة للقرارات المحلية غير المنسقة، كما أن الفروق الإقليمية قد تتسع، وتزيد من حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تقع الحكومات المحلية تحت سيطرة مصالح معينة، مما يؤدي إلى إساءة استعمال سلطة الدولة، بل إلى وجود حكومة أقل تجاوباً وخضوعاً للمساءلة. والرسالة هنا كما في أي مكان آخر، هي أن جعل الحكومة أكثر قرباً من الناس يمكن أن يكون أمراً فعالاً إذا كان ذلك جزءاً من استراتيجية أوسع لتحسين القدرة المؤسسية للدولة.

## الإطار ٧ - ١ الرأي العام والدولة

تتباين الآراء كثيراً حول الدولة، تعبيرا عن التصورات عن متغيرات سياسية واقتصادية واسعة النطاق. ولتقييم هذه التصورات والاهتمامات، تم إجراء مسح للرأي العام في العديد من البلدان والمناطق. فمثلاً، تبين من مسح أجرى في ٩١ - ١٩٩٢ أن ٤٩ في المائة من المستجيبين في المملكة المتحدة، و٤٤ في المائة في الولايات المتحدة يشعرون بأنهم مستبعدون من عملية اتخاذ القرارات العامة التي تؤثر مباشرة على حياتهم. ورغم ذلك، فإن رضا من قاموا بالرد على الأسئلة عن الطريقة التي تتطور بها ديمقراطياتهم مرتفع نسبياً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ويتراوح بين ٥٤ و٦٤ في المائة من المستجيبين. وعلى النقيض من ذلك، ففي أمريكا اللاتينية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية، أعرب ٣٠ إلى ٤٠ في المائة فقط من المستجيبين عن رضاهم عن الطريقة التي تسير بها ديمقراطياتهم. وقد يرتبط هذا التصور السلبي في أمريكا اللاتينية بحقيقة أن ٥٢ في المائة من المستجيبين في استطلاع شمل إثني عشر بلداً يرون أنه قد حدث تلاعب في إدارة الانتخابات في بلادهم.

وفي أوروبا كان التأييد العام للدولة وخدماتها قوياً بصورة ثابتة منذ السبعينات. وفي عام ١٩٩٠، كانت هناك أغلبية كبيرة - أكثر من ٧٠ في المائة - في سبع من دول أوروبا الغربية لاتزال تعتقد بأنه ينبغي أن تقوم الحكومة بتوفير الرعاية الصحية، والخدمات لكبار السن، والعون للمتطلين، والمساعدة للصناعة، بالإضافة إلى تقليل الفوارق في الدخل. وفي استطلاع أجرى عام ١٩٩٦ في البلدان الخمسة عشر التي يضمها الاتحاد الأوروبي، تبين أن ٥١ في المائة من المواطنين يعتقدون أن على حكوماتهم الإبقاء على المزايا الاجتماعية ومستويات الحماية الحالية بالمقارنة بـ ١٢ في المائة يعتقدون بضرورة تخفيضها كثيراً لتعزيز القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي في الأسواق العالمية.

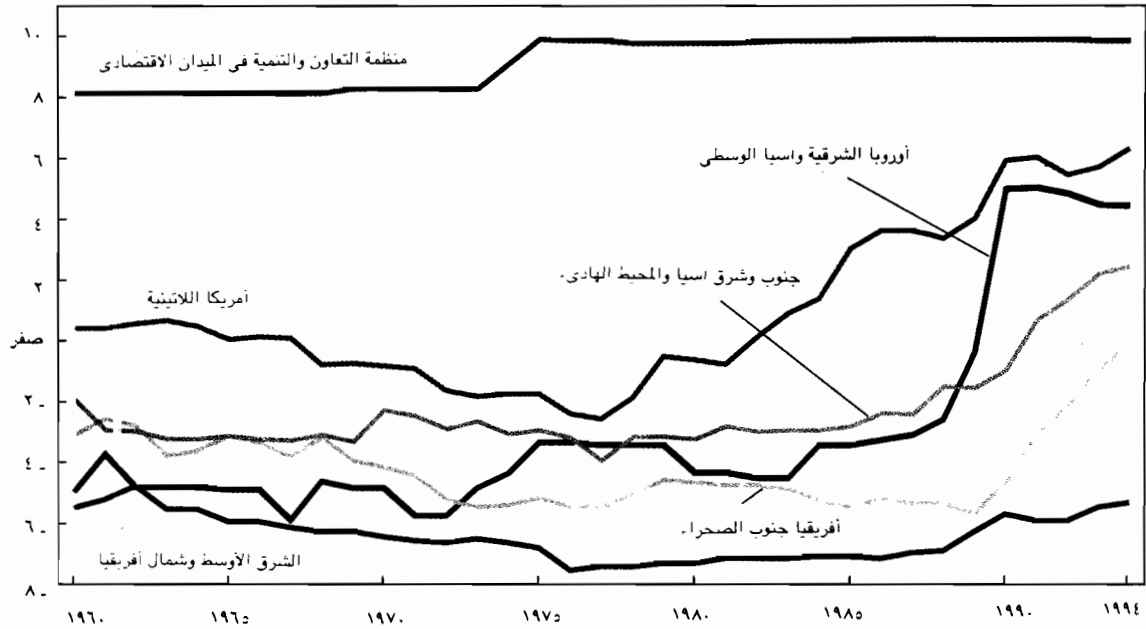
ويعتقد ٦٩ في المائة من المواطنين في أمريكا اللاتينية أنه ينبغي للدولة أن تتدخل لتقليل الفوارق في الدخل بين الأغنياء والفقراء. ويرى المستجيبون للاستطلاع في أمريكا اللاتينية أن دور الحكومة حاسم في الحفاظ على القانون والنظام، غير أن ٦٥ في المائة منهم لديهم ثقة قليلة أو لا يثقون على الإطلاق بالنظام القضائي أو رجال الشرطة. ولدى ٢٤ في المائة فقط بعض الثقة بهذه المؤسسات. وتتطابق هذه النتائج إلى حد كبير مع المخاوف التي عبر عنها منظمو المشروعات في المسح المشار إليه في الفصل الثالث.

وقد أظهر مسح أجرى في الهند في سنة ١٩٩٦ أنه على الرغم من التأييد القوي للنظام الديمقراطي، فإن ثقة الناخب بممثليه قد انخفضت منذ ١٩٧١. كما أن الثقة ببعض المؤسسات العامة كانت منخفضة أيضاً، خاصة الشرطة (٢٨ في المائة) والبيروقراطية (٣٧ في المائة). ومع ذلك أظهر الاستطلاع وجود مشاركة شعبية وانغماساً قوياً في السياسة، حيث تضاعف عدد الذين قالوا إنهم شاركوا في تنظيم اجتماعي أو حزب سياسي بين ١٩٧١ و١٩٩٦.

وعلى عكس الحال في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإلى حد ما آسيا، حيث مازالت تقاليد الدولة الفعالة قوية، ذكر ٨٠ في المائة من المستجيبين في استطلاع حديث أجرى في الولايات المتحدة أنهم لا يثقون بالحكومة بسبب ما يتصورونه عنها من عدم الكفاءة والتبذير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأييد الشعبي لبرامج الرعاية الاجتماعية، خاصة الإنفاق الموجه لفئات معينة، قد انخفض. ففي استطلاع أجرى عام ١٩٩٣، تبين أن سدس الأمريكيين فقط يرون أن نظام الرعاية الاجتماعية يعمل جيداً أو بشكل مقبول، وفي عام ١٩٩٥، كان ثلثا المستجيبين يرون أن الأموال التي تنفق على برامج الرعاية الاجتماعية أكثر مما ينبغي.

## الشكل ٧ - ١ أصبح العالم أكثر ديمقراطية منذ ١٩٨٠

الرقم القياسي للديمقراطية (أقصى ديمقراطية = ١٠)



ملاحظة: تم حساب هذا الرقم القياسي الخاص بالديمقراطية في ١٧٧ بلدا من درجات تعتمد على خمسة مؤشرات هي: التنافسية في المشاركة السياسية، تنظيم المشاركة السياسية، التنافسية في توظيف المديرين التنفيذيين، الإنفتاح في توظيف المديرين التنفيذيين، القيود على رئيس الجهاز التنفيذي. ولا يعتمد البنك الدولي أي رقم قياسي معين للديمقراطية. لمزيد من التفاصيل انظر الملاحظة التقنية. المصدر: Jagers and Gurr 1996.

تكون الانتخابات معبرة عن رأى الناخبين. غير أنه بدون الضمانات الضرورية فإن التدخل السياسى والتلاعب فى الانتخابات يمكن أن يؤثر بشكل خطير على مبدأ التمثيل، ومن ثم على شرعية نتائج الانتخاب. وكما يوضح الإطار ٧ - ١، على سبيل المثال، كانت أغلبية من شملهم استطلاع للرأى فى اثنى عشر بلدا فى أمريكا اللاتينية ترى أنه قد حدث تلاعب فى إدارة الانتخابات فى بلدهم؛ ولم يشعر سوى ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة بالرضا عن الطريقة التى تسير بها الديمقراطية. كما أن الترتيبات الدستورية والمؤسسية، بالإضافة للمعلومات غير الكافية، تؤثر أيضا على إمكانية التمثيل الفعال لمصالح الأقليات. فمثلا، تبين دراسة أجريت على عدد من البلدان الديمقراطية فى أوروبا فى الثمانينيات أن تمثيل المرأة فى البرلمان وإجمالى من يدلون بأصواتهم أعلى فى الأنظمة التى تعتمد على التمثيل النسبى أكثر منها فى أنظمة القوائم المطلقة. وحيثما يتم تمثيل المرأة فى البرلمان بشكل أفضل، فإنه يمكن حماية مصالحهم على نحو أفضل، من خلال السياسات المتعلقة بإجازات الأمومة ورعاية

جديدة للتعبير عن آرائهم من خلال الاقتراع. وفى عام ١٩٧٤، كان هناك ٣٩ بلدا ديمقراطيا فقط - واحدًا من كل أربعة من بلدان العالم. واليوم، هناك ١١٧ بلدا - ما يقرب من ثلثى بلدان العالم - تستخدم الانتخابات العامة لاختيار قيادتها الوطنية، كما يحق لثلثى السكان البالغين فى البلدان النامية الاشتراك فى الانتخابات العامة (الشكل ٧ - ١). ويتضح هذا الاتجاه بشكل خاص فى أوروبا الوسطى والشرقية ووسط آسيا، حيث أدى سقوط النظم الشيوعية فى ١٩٨٩ و ١٩٩١ إلى حدوث سلسلة من التغيرات السياسية الجوهرية عبر المنطقة. وكانت لهذه الأحداث انعكاسات فى مناطق أخرى كذلك، خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء. وفى أمريكا اللاتينية بدأ التحرك التدريجى نحو الديمقراطية فى وقت أسبق إلى حد ما. والآن توجد فى جميع بلدان المنطقة حكومات منتخبة ديمقراطيا باستثناء بلدين، كما أن نحو ١٣ ألف وحدة من وحدات الحكم المحلى تقوم بانتخاب قادتها المحليين (مثل العمدة) بالمقارنة بأقل من ٣٠٠٠ وحدة فى أواخر السبعينيات.

إن مبدأ «صوت واحد، للشخص الواحد» شرط أساسى حتى

## الإطار ٧ - ٢ إدارة المجتمعات متعددة الأعراق في ماليزيا وموريشيوس

تعود جذور الانقسامات العرقية في ماليزيا إلى الفترة الاستعمارية عندما هاجرت أعداد كبيرة من الصينيين والهنود إليها للبحث عن الوظائف والفرص التجارية التي لم يتم شغلها من قبل سكان ماليزيا المحليين (المالاي) الذين ينحدرون في أغلبهم من أصول ريفية (بوميبوترا). وقد تحققت مبادئ التوافق المجتمعي التي ترسخت في دستور ١٩٥٧ من خلال مفاوضات واسعة بين الجماعات الرئيسية. غير أنه في عام ١٩٧١، وافق البرلمان الجديد على تعديل دستوري يؤكد بقوة على أن الأولوية للمالاي. فقد أقر التعديل عدم شرعية «المنافسة العلنية» أو حتى في البرلمان لوضع لغة المالاي، أو سيادة الحكام المالاي، أو الوضع الخاص للمالاي أو حقوق المواطنة لطوائف المهاجرين، وقد غير هذا الحكم طابع الحملات الانتخابية، حيث لم تعد الأحزاب قادرة على كسب الأصوات عن طريق إثارة الخصومات العرقية.

وكانت المبادرة الثانية هي البرنامج الاقتصادي الجديد (٧٠ - ١٩٩٠) الذي قوى الوضع الاقتصادي للمالاي. وقد تضمن البرنامج عنصرين رئيسيين. الأول هو دعم التشغيل الكامل والمنتج للمالاي وتوسيع العرض من عمالة المالاي الماهرة. وأدت المعايير التفضيلية لقبول المالاي بالجامعات إلى زيادة عدهم إلى ثلاثة أضعاف تقريباً، ليصل إلى ثلاثة أرباع إجمالي عدد المقبولين. وكان العنصر الثاني هو إعادة التوزيع التدريجي للملكية الأصول. وقد أوضحت الحكومة أنها لن تصدر الثروة الاقتصادية الصينية، ولكنها سوف تدعم مشاركة المالاي في النمو الاقتصادي. وسمح النمو القوي للاقتصاد لغير المالاي بأن يستمروا في الكسب، في حين كفل البرنامج الاقتصادي الجديد مشاركة جميع المواطنين في ثمار هذا النمو.

وتوجد بموريشيوس ثلاث جماعات عرقية أساسية على الأقل، الموريشيوسيون الهنود، والمخلطون (الكريول)، والصينيون. وكان واضع النظام الانتخابي حريصين على تجنب إقامة مؤسسات قد تزيد من حدة الانقسامات العرقية في البلاد، فحدوا هيكل النظام على نحو يجبر الأحزاب الرئيسية على السعي للحصول على مساندة كافة الجماعات. كما أن الحكومات في موريشيوس كانت تفضل بصفة عامة سياسات للنمو والتوزيع ذات قواعد عريضة بدلاً من الاختيارات العرقية، ولم يحدث في أي وقت اللجوء إلى التفضيلات الرسمية في التوظيف والتعليم. وكان على جميع الحكومات منذ الاستقلال أن تشكل ائتلافات متعددة الأعراق لكي تتولى السلطة وتحافظ عليها. وأدى النمو مع إعادة التوزيع إلى إضعاف جاذبية السياسة الطائفية.

لأطفال والمرونة في أنظمة التقاعد. وذلك يدعو إلى الحذر في إصدار تعميمات بسيطة عن مدى التمثيل الناتج عن الترتيبات الانتخابية الرسمية: فمن المهم بحث كيفية تطبيقها في الواقع العملي.

### التنوع وتمثيل مختلف الفئات

أدت المخاوف من سيطرة الأغلبية في بعض الأحيان إلى حدوث تغيير في الترتيبات الانتخابية لضمان توافر تمثيل كافٍ لجماعات الأقلية. وكما يتبين من عدد الصراعات العرقية الدائرة في مختلف أنحاء العالم، فإن اعتقاد جماعات معينة بأنها مهملة - فيما يتعلق بالدخل أو الممتلكات أو العمل - يمكن أن يكون مصدراً قوياً للإحباط. وقد يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات مباشرة إذا افتقدت الجماعات المهملة الوسائل الملائمة لتمثيل مصالحها. ويقوم أفراد النخبة السياسية الذين يمثلون الاتجاهات العرقية في المنافسة على السلطة واستخدام المحسوبية، بإضافة وقود إلى النار. وفي العالم المعاصر، تلعب الدولة دوراً مهماً في تشكيل العلاقات العرقية من خلال وسيلتين متصلتين:

■ ان توسيع السلطة السياسية يتيح للدولة خلق ساحة للمنافسة في توزيع موارد الدولة والحصول على التعليم والعمل والأرض والقروض.

■ تعمل زيادة المحسوبية السياسية، سواء للمصلحة الإدارية أو لزيادة السيطرة، على جعل الحكومات تحابي جماعات عرقية معينة على حساب جماعات أخرى.

والخلافا والنزاعات العرقية موجودة في معظم المجتمعات، غير أن بعض المجتمعات يتحكم فيها بصورة أفضل من البعض الآخر. وتشمل أساليب التخفيف من حدة هذه الضغوط، توزيع «مواقع السلطة» (اللامركزية أو تفويض السلطة)، ودعم الترتيبات الانتخابية التي تشجع على التعاون بين الجماعات العرقية (الحوافز الانتخابية والائتلافات)، وإعطاء أفضليات للجماعات العرقية الأقل حظوة في العمل بالقطاع العام والمجالات الأخرى. ويوضح الإطار ٧ - ٢ كيف استخدمت لهذا الغرض التعديلات الدستورية والسياسات التفضيلية في ماليزيا وموريشيوس. وبالنظر إلى بعض القواعد الأساسية للعبة، ومن بينها عناصر الهيكل السياسي أو المؤسسي، يبدو أن كلا البلدين قد وجدا طريقة للسيطرة على الخلافات العرقية بصورة فعالة.

### استراتيجيات بديلة من أجل التعبير والمشاركة

يمكن إصلاح قواعد التصويت والحوافز الانتخابية لجعلها أكثر تمثيلاً، ولكن نظراً لأن الانتخابات والاستفتاءات لا تجرى إلا على فترات متباعدة نسبياً (باستثناء سويسرا التي تجرى في المتوسط خمسة استفتاءات محلية كل عام منذ ١٩٤٥)، فذلك يحد

الخدمات الزراعية، والإسكان منخفض التكاليف، والقروض الصغيرة. وفي كمبوديا، توفر ما بين ثلاثين إلى أربعين منظمة غير حكومية، القروض الصغيرة لمنظمى المشروعات فى المناطق الريفية والحضرية، وذلك فى ظل عدم وجود البرامج الحكومية البديلة لتخفيف حدة الفقر. وهذا العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية هو انعكاس لقدرتها على تعويض ضعف قدرة القطاع العام، وانعكاس لقدرتها على جمع الأموال من نطاق واسع من المصادر، بما فيها المنظمات المحلية والدولية.

غير أنه ليست جميع المنظمات غير الحكومية تشتغل بتقديم الخدمات. فكثير منها تعمل فى مجال البحوث والتوعية المدنية، والمطالبة بالحقوق، ورابطات مهنية وأنشطة أعمال تمثل مصالح معينة، أو تسعى لتوعية الجمهور حول مسائل تمثل مصلحة جماعية له. وعلى سبيل المثال، يشارك الاتحاد الاجتماعى - الأيكولوجى فى بيلاروس فى نشر الوعى بين الجمهور بشأن التلوث الصناعى وعواقبه. وتعمل شبكة منشآت الأعمال فى غرب أفريقيا على خدمة أنشطة الأعمال، وتضم نحو ٣٠٠ عضو من اثنى عشر بلداً يمثلون مصالح منظمى المشروعات المحليين فى التعامل مع الحكومة. وفى كثير من البلدان، تلعب نقابات العمال دوراً مهماً فى توليد ونشر المعلومات عن العمل والموضوعات المتصلة بالسياسة. وتعكس زيادة عدد هذه المنظمات الوسيطة التحرك الأكبر نحو الديمقراطية فى كثير من المناطق وتعكس فى بعض البلدان الحاجة إلى سد فجوة «الوسط المفقود» بين المواطنين والدولة. غير أنه على خلاف العملية الانتخابية، حيث تحسب كل الأصوات بالتساوى، ليست جميع هذه المنظمات ممثلة بشكل متساو سواء لمصالح عملائها أو لمصالح الجمهور بشكل أوسع.

ويعتمد معظم المنظمات غير الحكومية الوسيطة إلى أن يبعد مسافة خطوة عن المواطنين العاديين؛ وعلى العكس من ذلك، فإن التنظيمات الجماهيرية، والجماعات المستندة إلى المجتمعات المحلية والتنظيمات الشعبية تشركهم وتعمل معهم بصورة مباشرة. فمثلاً فى قرية أومو ايتودو فى مقاطعة اينوجو بنيجيريا، تتولى لجنة تنمية المجتمع المشكّلة فى ١٩٨٦ مسئولية العديد من مشروعات التنمية والبنية الأساسية التى كانت لها آثار مباشرة على هذا المجتمع المنعزل. ولهذه اللجنة مجلس إدارة منتخب يتكون من أعضاء من كل أنحاء القرية؛ ويعتبرها سكان القرية أكثر التنظيمات فائدة وفعالية فى القرية. وتشمل التنظيمات المماثلة ذات الأساس المحلى رابطات التسليف المتناوب، ورابطات المزارعين، والجمعيات التعاونية للعمال، ورابطات الآباء والمدرسين، بل والجمعيات الدينية. ولهذه الجمعيات قيمة كبيرة، ليس فقط لقدرتها على تلبية الحاجات الأساسية، وإنما أيضاً للدور الذى تلعبه فى بناء الثقة والإحساس بالترابط العام بين أولئك المستبعدين أو المعزولين عن العملية السياسية الرسمية. غير أن

من دورها فى نقل المعلومات فى الوقت المناسب عن التطور فى رغبات المجتمع. وفى معظم المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، يسعى المواطنون لتمثيل مصالحهم فى مجالات أخرى إلى جانب صناديق الانتخاب: كدافعى ضرائب، وكمستعملين للخدمات العامة، وبشكل متزايد كعملاء أو أعضاء فى المنظمات غير الحكومية والرابطة التطوعية. ونظراً لاحتدام المنافسة بين المطالب الاجتماعية، وازدياد التوقعات، والتباين فى الأداء الحكومى، فإن مظاهر التعبير عن الرأى والمشاركة هذه فى تزايد مستمر.

وتوضح الزيادة السريعة فى عدد المنظمات غير الحكومية هذا الاتجاه بصورة جلية. فمنذ أواخر الثمانينيات، تضاعف تقريباً عدد المنظمات غير الحكومية العاملة فى أجزاء من أفريقيا وآسيا. وقد ارتفع فى أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، عدد هذه المنظمات ثلاث أو أربع مرات عن عددها المنخفض فى ١٩٨٩. وفى بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، تكاد نفقات النشاط المبذول فى القطاع التطوعى أو قطاع المنظمات غير الحكومية تصل إلى ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

وللتنظيمات غير الحكومية حشد من الأشكال التنظيمية والوظائف، من النقابات العمالية إلى الرابطات المهنية إلى جماعات الأحياء السكنية إلى الجمعيات الخيرية. ومن بين أكثر المنظمات غير الحكومية نشاطاً فى الوقت الحالى، تلك التى تقوم بتوفير الخدمات مباشرة للأفراد والمجتمعات المحلية، من الصحة والتعليم إلى القروض الصغيرة والتدريب المهنى والخدمات المهنية. وفى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، يعمل كثير من المنظمات غير الحكومية إلى جانب موردى الخدمات من الهيئات العامة. وفى اليابان والمملكة المتحدة مثلاً تعمل نسبة مئوية كبيرة من المنظمات غير المستهدفة للربح بشكل فعال فى مجال التعليم. وفى الولايات المتحدة تبرز هذه المنظمات بشكل واضح فى مجال الرعاية الصحية. غير أن معظم المنظمات غير الحكومية، على خلاف الأجهزة العامة لتقديم الخدمات، ليست مجبرة على تلبية الاحتياجات العامة للسكان؛ وهذا يجعل من الأسر لها تقديم خدمات من نوع خاص وكيفية خاصة لجماعات معينة.

وفى معظم البلدان النامية يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية التى تعمل على تقديم الخدمات هى منظمات صغيرة الحجم، وأنها تعمل فى مجتمعات أو أماكن لا تصل إليها الجهات الحكومية المقدمة للخدمات أو مقدمو الخدمات من القطاع الخاص. وفى الضفة الغربية وغزة، مثلاً، تقوم نحو ١٢٠٠ منظمة غير حكومية بتوفير ٦٠ فى المائة من خدمات الرعاية الصحية الأولية، وما يصل إلى نصف الرعاية الصحية من المستوى الثانى والثالث، ومعظم



غير أنه بالنظر إلى العقبات الكثيرة التي تواجه المواطنين العاديين، خاصة الفقراء منهم، في التعبير عن حاجاتهم والضغط لتحقيقها، فإن هذه الرابطة تلعب دوراً حيوياً في توصيل أصواتهم وفي بناء القدرة على المشاركة في الشؤون العامة. كما أن المنظمات التي تسعى حقيقة للعمل من أجل المصلحة العامة، يمكن أن تكون شريكا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من هذه الفرضية المنطقية، فإن كثيراً من الحكومات تبحث عن ترتيبات مؤسسية جديدة لتوفير السلع والخدمات العامة تشمل كلاً من القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني (الشكل ٧-٢). ويضع القسم التالي من هذا الفصل هذه الجهود في سياق أوسع، مستكشفاً نطاق الآليات القادرة على زيادة المشاركة الشعبية في وضع السياسة العامة وتنفيذها.

### تحسين القدرة المؤسسية

يمكن أن تؤدي زيادة فرص التعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة بثلاث طرق. أولاً، عندما يستطيع المواطنون التعبير عن آرائهم، بشكل رسمي أو غير رسمي، وفرض مطالبهم بشكل علني داخل إطار القانون، فإن الدولة تكتسب بعض المصادقية التي تحتاج إليها لسلامة الحكم. كما أن المناقشة الواسعة لأهداف السياسة يمكن أن تحد من احتمال أن تتمكن أقلية قوية من احتكار توجيه الحكم. ويتاح حينئذ للدولة التي تحقق المصادقية أن تتمتع بقدرة أكبر من المرونة في تنفيذ السياسة وأن تكون لديها سعة أكبر من الوقت لإشراك المواطنين في تحقيق الأهداف الجماعية. ولا يعني ذلك أن الديمقراطية من الطراز الغربي هي الحل الوحيد. فالتجربة في أجزاء من شرق آسيا تؤكد أنه حيثما توجد ثقة واسعة بالمؤسسات العامة، ومناقشات فعالة عند المستويات الدنيا، واحترام لحكم القانون، تتوافر الشروط المتعلقة بالتدخل الإيجابي للدولة.

ثانياً، عندما لا يكون للأسواق وجود، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السلع والخدمات العامة، فإن تعبير الشعب عن رأيه يمكن أن يقلل من مشكلات عدم توافر المعلومات ويخفف من تكاليف المعاملات. وحيثما تؤدي مشكلات الحوافز وضعف قدرة الدولة إلى وجود خدمات عامة غير فعالة، يمكن لجماعات المستعملين ورباطات المواطنين أن تحيط المسؤولين العموميين علماً بالمشكلة، وأن تضغط عليهم لإجراء تحسينات. وقد كشف تقييم حديث لنظام إمدادات المياه في باكو بأذربيجان، مثلاً، ليس فقط عن مشكلات كبيرة لتسرب المياه وغيرها من المشكلات الصحية المرتبطة بالمياه، ولكن كشف أيضاً عن التكاليف المرتفعة التي يفرضها نظام إمدادات المياه السيئ على المستهلكين ذوي الدخل المنخفضة. ولعل أهم، ما كشف عنه هذا التقييم أن المستعملين أنفسهم أعربوا عن استعدادهم لدفع ما بين مئتين وخمسة أمثال ما يدفعونه بالفعل من أجل إمدادات مياه آمنة ويعتمد عليها.

لهذه التنظيمات عيوبها كذلك، ومنها ضيق مجال العضوية والتمثيل، والقدرة الإدارية المحدودة، ومخاطر الاستقطاب من جانب أصحاب السلطة التقليديين أو الطوائف السياسية.

### القاعدة المؤسسية للمشاركة

من الواضح أن عمق وكثافة النشاط الجماعي الشعبي يختلفان حسب الحالة الاجتماعية والمؤسسية. ويكمن أحد تفسيرات هذه الاختلافات في تباين الهبات الطبيعية من رأس المال الاجتماعي، والقواعد غير الرسمية، والأعراف، والعلاقات طويلة الأمد التي تيسر العمل وتمكن الناس من القيام بمشاريع تعاونية لتحقيق المصالح المتبادلة. كما أن وجود قواعد تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي يمكن أن يحسن من الكفاءة الجماعية للمجتمع، ولكن عدم وجود هذه القواعد ليس بالضرورة أن يكون وضعاً دائماً، إذ يمكن إيجادها عن طريق المشاركة ذاتها، وهنا يمكن للحكومات والمنظمات الرسمية الأخرى، كنقابات العمال، أن تلعب دوراً إيجابياً. فمثلاً، أدت الجهود الحكومية لتحسين إدارة أنظمة الري في تايوان (الصينية) والفلبين إلى حدوث العديد من الاستجابات الجماعية من جانب المزارعين فيما يتعلق بإدارة العمليات والصيانة، وفي تحصيل رسوم استعمال المياه. ويقبول المزارعين للإدارة المشتركة للموارد المائية تمكين المسؤولين العموميين من تحقيق تحسن كبير في إدارة الري. وفي ولاية سيرا في شمال شرق البرازيل (انظر الإطار ٥ - ٧ في الفصل ٥)، وفرت رقابة المجتمع لبرنامج صحي حكومي مبتكر، الأساس ليس فقط لبرنامج ناجح، وإنما أيضاً لمزيد من التعاون الفعال بين أعضاء المجتمع في أعمال أخرى مفيدة لكل الأطراف.

ومازال النقاش حول إسهام رأس المال الاجتماعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بدايته، والشواهد الأولى مازالت غامضة، غير أن بعض الدراسات تبين أثره المحتمل على التنمية الاقتصادية المحلية، وعلى توفير السلع والخدمات العامة المحلية، وعلى أداء الأجهزة العامة (الإطار ٧ - ٣).

والآليات الاجتماعية التي تشكل رأس المال الاجتماعي والأشكال العديدة للنشاط غير الحكومي الأكثر رسمية هي انعكاس مباشر لتباين الحاجات والتفضيلات في المجتمع. وفي نفس الوقت لا توجد ضمانات بأن هذه المنظمات تلبي بشكل كاف حاجات المواطنين أو أنها تهتم بدعم المصلحة العامة بصورة حقيقية. وتوفر معظم المنظمات غير الحكومية خدمات عالية النوعية، ولكن بعضها يعاني من مشكلات خطيرة، من بينها رداءة نوعية الخدمة، والمشاركة غير الكافية من جانب المجتمع المحلي، وضعف الخضوع للمساءلة. فبعض المنظمات غير الحكومية تنشأ بصورة انتهازية، لتحقيق مصالح دائرة محدودة ومحظوظة، وغالباً على حساب الأخفض صوتاً والأقل منهم قوة كما أن نفس القواعد والأعراف التي تسهل العمل الجماعي بين المواطنين، يمكن أن تبقى على مظاهر التباين والاختلاف في النفوذ داخل المجتمعات.

## الإطار ٧ - ٣ هل يهم رأس المال الاجتماعي ؟

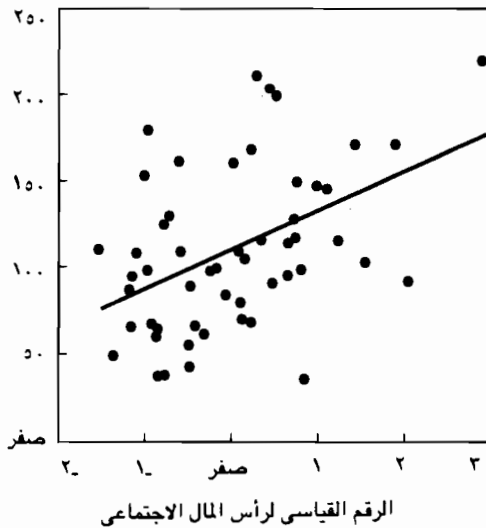
تبنت دراسة للحكم الإقليمي في إيطاليا خلال السبعينيات والثمانينات أنه على الرغم من انتشار الإخفاقات السياسية والاقتصادية، فإن أداء بعض الحكومات الإقليمية، خاصة في شمال البلاد، كان جيداً. فقد تميزت الحكومات الإقليمية في الشمال بوضع برامج مبتكرة لدور الحضنة النهارية ومراكز التدريب الوظيفي، وتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية وإدارة الأعمال المتعلقة بالجمهور بكفاءة، وإرضاء عامة الناخبين. وعلى العكس من ذلك، كانت الحكومات الإقليمية في الجنوب أقل تجاوباً وأضعف أداء. وأوضحت الدراسة أن الأداء الأفضل للحكومات الشمالية يرجع إلى الضغط الخارجي الذي تمثله الشبكات الكثيفة من الجمعيات المدنية واشتراك المواطنين في الشؤون العامة المحلية.

وفي دراسة حديثة للقرى في ريف تنزانيا، تبين أن الأسر المعيشية في القرى ذات المستويات المرتفعة من رأس المال الاجتماعي (محدداً على أساس درجة المشاركة في المنظمات الاجتماعية على مستوى القرية)

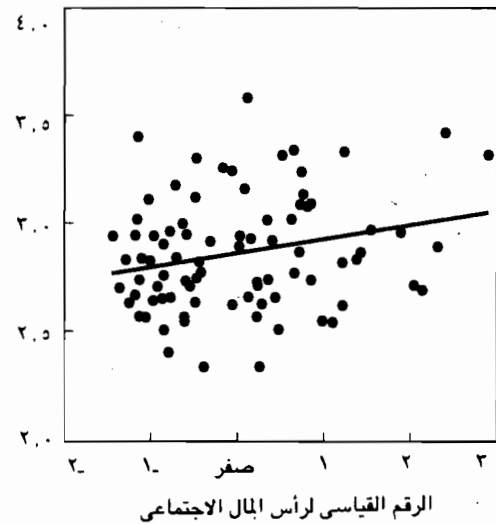
تتمتع بمستوى لدخل الفرد أعلى مما تحققه الأسر في القرى ذات المستويات المنخفضة من رأس المال الاجتماعي. وعندما تتم مراعاة المحددات الأخرى لرأس المال غير الاجتماعي، يبدو كذلك وجود ارتباط قوي بين رخاء القرية ومستواها من رأس المال الاجتماعي. وتشير هذه النتيجة إلى وجود آثار فيضية مهمة على مستوى القرية، ناشئة عن مشاركة الأفراد في الجمعيات والتنظيمات المحلية. ورغم عدم إمكان التوصل إلى نتائج عامة حول تأثير رأس المال الاجتماعي على الأداء الحكومي، فإن الدراسة تشير إلى عدد من الارتباطات المهمة، من بينها وجود ارتباط إيجابي بين رأس المال الاجتماعي ونوعية التعليم المحلي (انظر الشكل). والدلول هنا أنه حيثما يتمكن الآباء من تنظيم الرصد والضغط على الحكم المحلي من أجل الاهتمام بالمدارس المحلية، فإن نوعية المدارس تتحسن. ورغم أن الفائدة المباشرة للتعليم تعود أساساً على الأفراد، فإن فوائد رصد أداء الحكم المحلي تعود على الجميع كسلعة عامة.

## رأس المال الاجتماعي : إنفاق الأسرة المعيشية ونوعية المدارس في تنزانيا

نصيب الفرد من إنفاق الأسرة  
(آلاف الشلنات التنزانية)

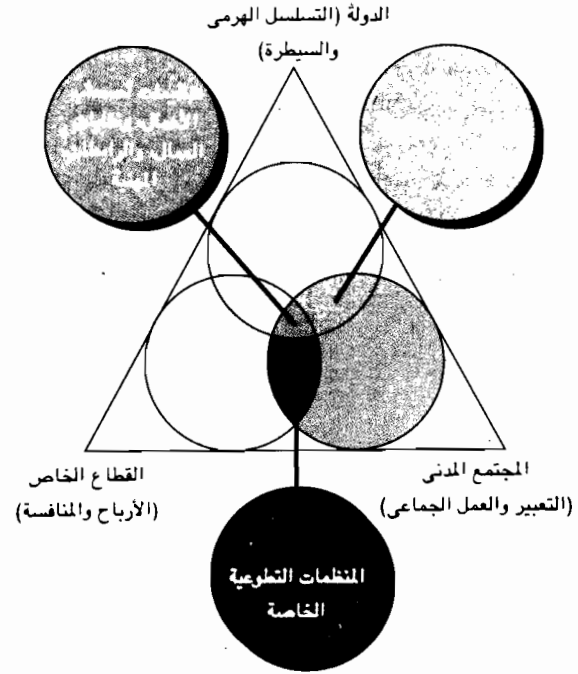


الرقم القياسي لنوعية المدارس



ملاحظة : بيانات الرقم القياسي لرأس المال الاجتماعي مأخوذة من بحث أجرى عام ١٩٩٥ على ١٣٧٦ أسرة تنزانية. ويقاس الرقم القياسي لرأس المال الاجتماعي مدى انتشار مشاركة المقيمين في الجماعات والرابطة التطوعية. ويقاس الرقم القياسي لنوعية المدارس تصورات الأسر المعيشية لنوعية المدارس. ولزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية. المصدر : Narayan and Pritchett 1997.

## الشكل ٧ - ٢ المنظمات القائمة على الحدود المشتركة بين الدولة والأسواق والمجتمع المدني



ثالثاً، مهما بلغ مسئولو الدولة من تفانٍ أو مثابرة أو حب للعمل من أجل المصلحة العامة، فإنهم لا يستطيعون أن يحددوا مسبقاً جميع السلع والخدمات العامة التي يرغب فيها المواطنون. ويمكن أن يساعد ظهور البدائل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في سد الفجوات في توفير السلع والخدمات العامة، وكذلك في توفير تلك السلع والخدمات التي يكون الأفراد مستعدين لدفع ثمنها من جيوبهم الخاصة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون شريكا ومنافساً كذلك في توفير الخدمات العامة. وعندما يتم مساندتها بأصوات المواطنين، فإنها يمكن أن تمارس ضغطاً مفيداً على الحكومة لتحسين تقديم الخدمات العامة وتحسين نوعيتها.

وليس هناك خطة جاهزة لإيجاد التوازن المناسب بين التعبير، والمشاركة والسيطرة البيروقراطية فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة. ويعتمد الحل على قدرة الأجهزة العامة المعنية وقدرة الجهات الأخرى التي تقوم بتوفير السلع والخدمات العامة، وكذلك على خصائص السلعة أو الخدمة العامة التي يتم توفيرها. وكما سنوضح فيما بعد، فإن الكفاءة والإنصاف يفرضان درجة معينة من الرقابة والتنسيق الحكومي المركزي

عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي لها آثار فيضية على دوائر اختصاص أخرى، أو التي تخضع لوفورات الحجم، أو التي تثير مخاوف من ناحية التوزيع. ومن المرغوب فيه؛ في المجال الفني والحساس غالباً للإدارة الاقتصادية، على سبيل المثال، وجود قدر من العزل بين عملية اتخاذ القرار ومساعى جماعات الضغط السياسي. كما أنه عند وضع المعايير، كما في حالة توفير التعليم الأساسي، فإن هناك أيضاً دوراً مهماً لاتخاذ القرارات مركزياً. غير أنه ينبغي ألا تُعزل العملية التي يتم بها وضع التوجيهات والمعايير السياسية العريضة عن المناقشة العامة. وفي إدارة موارد الملكية المشتركة، وإنتاج البنية الأساسية الرئيسية، وتوفير الخدمات الضرورية، فإن هناك مجالاً كبيراً لإشراك الناس بصورة مباشرة في عملية صياغة السياسة وكذلك تنفيذها.

### آليات المشاركة

**آليات الإعلام والتشاور:** من المقبول بشكل عام أن تتطلب بعض مجالات اتخاذ القرار العام العزل عن الضغوط السياسية. غير أنه في بعضها الآخر تتطابق الاهتمامات العامة والخاصة إلى حد أنه في حالات معينة - كجهود زيادة الإنتاج الزراعي، مثلاً، أو إصلاح النظام الصحي - لا يصبح وجود مستوى معين من المداولة بين القطاعين العام والخاص أمراً مرغوباً فيه فقط ولكنه يصبح في الواقع حاسماً في تحقيق النجاح. وفي شرق آسيا، فإنه بالتنظيم المؤسسي لمجالس المداولة بين القطاعين العام والخاص التي تضم ممثلين عن نقابات العمال، والصناعة والحكومة، استطاع صانعو السياسة تحقيق اتفاق عام على قضايا السياسة الاقتصادية والالتزام الضروري بالتدخل السريع والمرن. وهناك بلدان أخرى تختلف بينها الأوضاع المؤسسية اختلافاً واسعاً، مثل أوغندا وبوتسوانا والسنغال ونيبال، والمكسيك، والولايات المتحدة، عملت أيضاً على إقامة آليات للمداولة حول قضايا تتراوح بين السياسة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي.

وبإدماج صوت مجموعات المصالح القوية في القواعد المقبولة بشكل متبادل، فإن مجالس المداولة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات عن طريق تضيق المجال أمام التصرفات الانتهازية. غير أن هذه المجالس لا تنجح دائماً. فعمليات التقييم المنتظمة للأداء غير متاحة، ويبدو أن هناك عدداً من الشروط والخصائص التي تؤثر على النجاح. وهي تشمل التمثيل الواسع بدرجة كافية، ونشر الوعي العام حتى تحصل العملية على تأييد واسع النطاق، والمساندة والمساعدة الفنية للمجالس، والتأكيد على بناء الثقة والرقابة المتبادلة بين المشاركين من كلا القطاعين العام والخاص.

ومن غير المحتمل أن تساعد آليات المداولة الحكومات على أن تكون فعالة على المدى الطويل، إذا تبين أن سياساتها غير شرعية أو غير مستجيبة لمطالب المجتمع الضرورية. ويتعين على الجهود

مثل بطاقة التقرير المستخدمة فى بنجانور بالهند، يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص عندما تكون القدرة المؤسسية محدودة.

وإلى جانب زيادة تدفق المعلومات للمسؤولين العموميين، فإن وسائل استشارة المواطن والعميل، يمكن أن تدخل على النظام المزيد من الانفتاح والشفافية. وكلما زاد عدد الناس الذين يعرفون أداء أجهزة معينة أو مسئولين معينين، زاد احتمال قيامهم بممارسة ضغط جماعى على الجهاز كى يؤدى مهامه بشكل أفضل. وفى نفس الوقت، ستكون أمام الأجهزة العامة فرص أقل للقيام بأعمال تحكمية.

غير أنه ليست هناك آلية للتشاور تصل تلقائيا إلى جميع الأفراد والجماعات المناسبة. فهناك تكاليف للحصول على المعلومات وتوفيرها، كما أن انخفاض الدخل أو حالة التبعية بالنسبة لبعض الفئات فى المجتمع يجعلها محجوبة تقريبا عن المسؤولين العموميين. ولدى التشاور مع المستعملين أو العملاء، ينبغى بذل كل جهد للتعرف على جميع الجماعات المعنية والتأكد من أنها ممثلة.

**آليات التصميم والتنفيذ :** لايتتهى تحسين الأداء الحكومى

المبذولة للوصول إلى المواطنين أن تصل إلى نهاية الطريق. وينبغى، على الأقل، جعل الإصلاحات والبرامج مفهومة للجمهور، وذلك مثلا بتشجيع وسائل الإعلام على القيام بعملية تغطية واسعة لمناقشة الميزانية. وفى سنغافورة يقوم قسم «رأى الجمهور» بصورة منتظمة بجمع تعليقات المواطنين حول مختلف السياسات الوطنية، وبدعوة جماعات المصالح لجلسات استماع عامة يحضرها الوزراء وكبار المسئولين. وكما ذكرنا فى الفصل الخامس، يمكن أيضا أن يكون للتشريع دوره فى تعزيز الخضوع للمساءلة العامة والاستجابة لطلبات المجتمع من خلال مطالبة الأجهزة بالإعلان عن نظم ومعايير الخدمات، ومدى تنفيذها، وتوفير المعلومات للجمهور، والاستجابة لشكاوى المستهلكين.

ويمكن كذلك لوسائل وآليات خاصة باستشارة المستعملين والمستفيدين المحتملين أن تساعد فى تحسين نوعية خدمات عامة معينة. وكما توضح الحالات الواردة فى الإطار ٧ - ٤، فإن آليات التعرف على رأى الجمهور، مثل مسح آراء العملاء أو المستعملين، يمكن أن توفر معلومات قيمة عن أداء جهاز معين ونمط ونوعية الخدمات التى تصل للمستهلكين. كما أن المسوح المبسطة

## الإطار ٧ - ٤ مسح للعملاء للبحث على تحسين الخدمات فى الهند وأوغندا ونيكاراجوا

كذلك تقوم حكومة أوغندا، بالعمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، بمسح الآراء حول تقديم الخدمات. وقد كشف المسح الأول أن ١١ فى المائة فقط من الأسر المعيشية فى الريف قد زارها فى وقت من الأوقات أحد المرشدين الزراعيين. وقد قام العديد من المقاطعات بإدراج نتائج المسح فى خططها المحلية. وقررت إحدى المقاطعات توفير مزيد من التدريب للمرشدين الزراعيين، كما أنها تسعى لدى الحكومة المركزية للسماح لها بإنفاق المزيد من ميزانيتها على المرشدين الزراعيين.

وكما حدث فى أوغندا بدأت المسوح فى نيكاراغوا بمبادرة من الحكومة. وكشف المسح الأول فى ١٩٩٥ عن أن ١٤ فى المائة من ركاب الحافلات قد هوجموا فى وقت ما أثناء وجودهم فى الحافلة. وتبين كذلك أن ٩٠ فى المائة من سائقى الحافلات لم يكونوا يحترمون السعر الرسمى للذكورة وقدره ٨٥ كوردوبا: حيث لم يكونوا يردون الـ ١٥ كوردوبا المتبقية للركاب من ورقة العملة فئة الـ ١٠٠ كوردوبا. كما أوضح المسح أن الناس كانوا على استعداد لدفع أسعار أعلى للذاكر. وعلى أساس هذه النتائج تم رفع سعر التذكورة إلى ما يعادل دولارا أمريكيا. وفى مسح متابعة آخر أجري فى عام ١٩٩٦، ذكر ٩٠ فى المائة من المستعملين أن السعر الرسمى هو السعر المطبق فعلا.

ساعدت مسح للعملاء أجريت فى العديد من البلدان فى البحث على تحقيق أداء أفضل بالقطاع العام. فعن طريق الاستعانة بخبرات المواطنين وحثهم على مراقبة وتقييم الخدمات، ساعدت المسوح على التعرف على المشكلات وتصميم وتنفيذ حلول مبتكرة لها.

ففى بنجالور بالهند، تطلب «بطاقات التقارير» من المواطنين الأعمال تقييم الأجهزة العامة التى يلجأون إليها لحل المشكلات أو الحصول على الخدمات. وتستهدف «بطاقات التقارير» التى يصدرها مركز الشئون العامة ببينجالور، وهو منظمة غير حكومية، تقييم نوعية وتكاليف معاملات المواطنين مع الأجهزة العامة. وفى الجولة الأولى من «بطاقات التقارير»، أحرزت هيئة تنمية بنجالور، المسؤولة عن الإسكان وغيره من الخدمات الأخرى، أدنى مراتب التقييم فى العديد من المجالات، ومنها سلوك الموظفين، ونوعية الخدمة، والمعلومات المقدمة. واعتبر واحد فى المائة فقط من المستجيبين أن خدمات الهيئة مرضية. غير أنه بدلا من اعتبار النتائج بمثابة خطر على الهيئة اتخذها مدير الهيئة فرصة للقيام بمبادرة يشترك فيها المواطن مع الحكومة فى مواجهة مشكلات تقديم الخدمات. كذلك اتخذت أجهزة أخرى فى بنجالور بعض الإجراءات اعتمادا على «بطاقات التقارير». كما بدأت جماعات فى خمس مدن هندية أخرى، ومنها مومباى (بومباى)، فى استعمال نهج «بطاقات التقارير».

فى تصميم وإدارة مشاريع امداد الريف بالمياه مرتبطة ارتباطا كبيرا بنجاح تلك المشاريع (الإطار ٧ - ٥).

غير أن نفس الدراسة الخاصة بإمداد الريف بالمياه أوضحت كذلك أنه لم يضم نساء بصورة كافية غير نحو نصف المشروعات ذات المشاركة العالية. وقد وجد أن تفسير ذلك يرجع إلى عوامل خاصة بالمشاركة النسائية، ومنها قيود الوقت والحواجز الثقافية. ونتيجة لذلك فهناك حاجة إلى آليات مبتكرة للمشاركة تعمل بوضوح على إشراك النساء فى تصميم وتنفيذ المشروعات التى تؤثر عليهن بصورة مباشرة. ويمكن أن نجد مثل هذه المحاولة فى الفلبين، حيث أدت سلسلة من الإجراءات على مدى ما يزيد على عقدين من الزمان تدريجيا إلى إدراج قضايا مشاركة المرأة فى

بتحسين عملية التشاور. فهناك دلائل قوية على أن الترتيبات التى تشجع على المشاركة من جانب أصحاب المصلحة فى تخطيط وتنفيذ البرامج أو الخدمات العامة يمكن أن تحسن كلا من معدل العائد واستمرارية هذه الأنشطة.

وقد أثبت قطاع التعليم بشكل خاص أنه أرض خصبة لهذا النوع من التجريب. ويمثل ضعف الرقابة والإشراف على المدارس المحلية مشكلة دائمة للحكومات. ولكن العديد منها يجد أنه يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق زيادة مشاركة الآباء والمجتمعات المحلية فى إدارة المدارس. ففي نيوزيلندة، تضم مجالس الأمناء المنتخبة التى تدير المدارس آباء تلاميذ المدرسة. ونص تشريع صدر فى سرى لانكا فى عام ١٩٩٣ على إنشاء مجالس تطوير المدارس لتشجيع مشاركة المجتمع المحلى فى إدارة المدارس. كذلك وجد الكثير من البلدان أن المجتمعات التى تشارك فى إدارة المدارس تكون أكثر استعدادا للمساعدة فى تمويلها.

غير أن الإسهام الفعال للمواطنين فى إدارة المدارس لا يأتى بسهولة، كما أنه ليس دواء لكل داء. فقد أدركت نيوزيلندة بعد أن بدأت فى تنفيذ إصلاحاتها أن الأمناء المنتخبين حديثا يحتاجون لتدريب مكثف. ووجدت بوتسوانا أنه من الصعب اجتذاب الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى مجالس مديري المدارس الإعدادية، خاصة فى المناطق الريفية. وفى أوغندا، يتم التدريب الجماعى لجمعية الآباء والمدرسين ولجان الإدارة المدرسية فى مقاطعتين بوساطة منظمة غير حكومية دولية، لضمان تحسن نوعية التعليم والإدارة المدرسية.

كذلك يمكن أن تكون مشاركة المواطنين حاسمة فى برامج إدارة الموارد الطبيعية والموارد الملوكة ملكية مشتركة مثل أراضي الرعى، والحياة البرية، والغابات، ومصادر المياه. فقد ثبت أن قصر السيطرة على هذه الموارد للبيروقراطية وحدها غير مناسب فى كثير من الأوضاع المؤسسية المختلفة، ويؤدى فى بعض الحالات إلى المواجهة بين المستعملين لهذه الموارد والمسؤولين العموميين الذين يسعون لإدارتها. واعترافا بأهمية الإدارة القائمة على المشاركة للموارد الطبيعية يقوم المسؤولون عن الغابات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية فى الهند حاليا باتخاذ مبادرات مختلفة. وتتضمن السياسة الوطنية للحراجة زيادة مشاركة السكان المحليين فى إدارة الغابات. وفى برنامج الإدارة المشتركة للغابات بالهند، تشترك إدارات الغابات وجماعات المستعملين المحلية فى سلطة اتخاذ القرارات ورقابة أراضي الغابات ومنتجاتها وإيراداتها. وكانت النتيجة هى تقليل المنازعات وزيادة إنتاجية الأرض.

كذلك فإن الممارسات تتغير فى أماكن أخرى. ففي زمبابوى، يسعى برنامج «كامفاير» إلى إعادة منافع حماية الحياة البرية والمحافظة عليها، للمجتمعات المحلية. وفى كل أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تبين أن المستويات العالية من مشاركة المنتفعين

### الإطار ٧ - ٥ هل تحسّن المشاركة أداء المشاريع ؟

باستخدام بيانات من ١٢١ مشروعاً لإمداد الريف بالمياه فى تسعة وأربعين بلداً فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. أجريت دراسة حديثة لإختبار العلاقة بين المشاركة وأداء المشاريع. وتم قياس المشاركة على أساس مقياس مسلسل ومتصل بدءاً من الاشتراك فى المعلومات البسيطة، مروراً بالتشاور المتعمق مع المستفيدين، إلى عملية اتخاذ قرار مشترك وحتى التحكم الكامل فى عملية اتخاذ القرار. ووجد القائمون بالدراسة ارتباطاً قوياً بين المستويات المرتفعة لمشاركة المستفيدين، خاصة فى اتخاذ القرار، ونجاح المشاريع. فمن بين التسعة والأربعين مشروعاً التى تنخفض فيها مستويات المشاركة كانت ٨ فى المائة منها فقط مشروعات ناجحة، بينما كان من بين الاثنين والأربعين مشروعاً التى ترتفع فيها مستويات مشاركة المستفيدين، ٦٤ فى المائة منها ناجحة.

وتدعم دراسات الحالة هذه النتائج. فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من «مشروع أجوشى لإمدادات المياه للمناطق الريفية» فى كينيا بدون مشاركة المجتمع المحلى. وتعرض المشروع، الذى شمل شبكات لتوصيل المياه بالمواشير، لمشكلات كثيرة إلى حد أنه توقف وتطلب الأمر إعادة تصميمه. وبالعامل مع العاملين بالمشروع، قام القادة المحليون، الذين تم تنظيمهم فى لجنة مياه أجوشى بتعبئة دعم المجتمع المحلى للمشروع. وبعد عقد عدة مؤتمرات عامة مع أصحاب المصلحة، بدأ أعضاء المجتمع فى الإسهام بالعمالة والأموال. واستكملت المرحلة الثانية من المشروع فى موعدها وفى حدود الميزانية المقررة. وتقوم المجتمعات حالياً بدفع رسوم شهرية مقابل خدمة المياه الجارية الجديدة، وتجرى عمليات التشغيل والصيانة بنجاح بالتعاون مع الجهاز الحكومى المختص.

مرتفعاً، مما يخلق مناخاً لا يتفق مع النهج القائم على المزيد من المشاركة.

إن العمل عن كثب مع الناس يتطلب في الغالب إعادة تحديد المهام والمسؤوليات، وإعادة توزيع موارد العاملين، ووضع آليات جديدة للتعليم والتدريب. وقد أعطت وزارة الصحة في بنن لجان إدارة الصحة المحلية سلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالموارد. ويتم انتخاب أعضاء اللجنة بشكل ديمقراطي؛ ويمكن لأي شخص أن يخدم فيها، شريطة أن يكون من بين الأعضاء امرأة واحدة على الأقل. وتتولى اللجنة بصورة مباشرة إعداد الميزانية السنوية للمركز الصحي لرفعها للوزارة. وهي مسئولة عن جمع وإعداد بيان بالأموال التي تدفع للمركز الصحي لقاء الخدمات والأدوية. ويشارك ممثلو اللجان المحلية في مجلس إدارة الجهاز الحكومي الجديد لتوريد الأدوية، وهي إحدى الوسائل اللازمة لإخضاع الجهاز للمسائلة، وكذلك في لجنة تنسيق القطاع الصحي، التي تجعل للممثلين المحليين صوتاً في السياسة الوطنية.

...وبيئة مساندة

يمكن للحكومة أيضاً أن تدعم المشاركة بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على البيئة المساعدة. فالدولة لها سلطة كبيرة على الأفراد والمنظمات من خلال المعلومات التي تعلنها للجمهور ومن خلال القوانين التي تسنها وتقوم بتنفيذها. ذلك أن حكم القانون الذي يحمي كلا من الأفراد والممتلكات الشخصية يعتبر أمراً مهماً في إيجاد مجتمع مدني سليم ونشط. ويمكن للحكومات أن تيسر المشاركة بالمحافظة على حق الناس في تنظيم أنفسهم، وفي الحصول على المعلومات، وفي إبرام العقود، وفي امتلاك وإدارة الأصول. وتشجع دساتير البرازيل، بوليفيا، والفلبين، وكولومبيا صراحة على إنشاء المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في جميع مستويات صنع القرار. وفي سنغافورة، تساعد الحكومة المنظمات غير الحكومية في تعيين الموظفين، وتخصص لها المباني الحكومية غير المستعملة بإيجارات ضئيلة، وتسهم بمبالغ تصل إلى نصف رأس مال وتكاليف تشغيل المرافق التي تديرها هذه المنظمات لأغراض الرعاية الاجتماعية. وبدون بيئة قانونية موثوق بها تتطلب من المنظمات غير الحكومية والأجهزة العامة أن تعمل بصورة علنية وواضحة، فإن المنظمات الشرعية تُحرم من فرصة أن تتطور، أو ما هو أسوأ من ذلك أن يُترك الباب مفتوحاً للأنشطة غير السليمة أو لأوجه الفساد التي تضر بسمعة جميع المنظمات غير الحكومية. ويتعين أن يكون الهدف هو إيجاد التوازن الصحيح بين اللوائح ومتطلبات إعداد التقارير، بما يدعم نمو المنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت يقي من الفساد وسوء التصرف.

وتتضح منافع زيادة التشاور والمشاركة مع المجتمع المدني في التحسينات التي تحدث في عملية وضع السياسة العامة. وفي

جدول أعمال الحكومة، وذلك عن طريق مشاركة النساء بشكل أكبر في تخطيط وتنفيذ السياسات من ناحية، ومن خلال وضع برامج خاصة بالنساء من ناحية أخرى. ولا يكمن العائد المتوقع لهذه الإجراءات في التحسينات المتحققة في عملية وضع السياسات العامة فقط، ولكن يكمن أيضاً في العوائد الاقتصادية للاستثمارات العامة ذات التخطيط الأفضل والتحديد الأفضل للأهداف.

إنجاح المشاركة يتطلب عملاً شاقاً ...

تبين هذه النماذج أنه عند توفير سلع عامة محلية أو خدمات مشتركة معينة - حيث يكون الناس الذين يدفعون هم أيضاً المنتفعين المباشرين والأساسيين - فإن استعمال القدرة المؤسسية الأقرب للعميل يمكن أن يحسن كثيراً من نوعية وفعالية العمل العام. ولذلك فإن الدولة القادرة هي تلك التي يرجح أن تقوى وتزيد من كفاءة التنظيمات والروابط المحلية ولا تسعى للحلول محلها. غير أن الوصول إلى المواطنين كي يكونوا شركاء في الإدارة أو شركاء في الإنتاج لا يقلل بالضرورة من دور الدولة، كما أنه ليس بلا تكلفة أو سريع التنفيذ. فلكي تجعل الأجهزة العامة المستعملين أو العملاء شركاء، يتعين عليها عادة أن تستثمر الكثير من الوقت والطاقة في إقامة روابط مع المجتمعات المحلية، وفي بناء الالتزام بين موظفيها، وفي ضمان الحفاظ على الحد الأدنى من معايير الجودة والإنصاف.

وفي مشروع رائد في ريسيفي بالبرازيل، حيث أدى إدخال أنظمة الصرف المشتركة منخفضة التكلفة في الأحياء منخفضة الدخل إلى تغيير العلاقة بين جهاز الدولة والمستعملين لأنظمة الصرف، استغرق الأمر من المسؤولين العموميين عامين من العمل المكثف في فرق متعددة التخصصات مع المقيمين لتخطيط كيفية عمل هذا المشروع المشترك. وحتى بعد أن تم فهم العملية بصورة أفضل، فإن التنفيذ الناجح استغرق من أربعة إلى ستة شهور أخرى في كل حي. وأظهر تقييم المشروع أنه بتشجيع جمهور نشط وصريح من المقيمين، فإن المشروع لم ينجح فقط في تحقيق وفورات كبيرة، ولكنه حرك كذلك آليات تحمل المسؤولية، وهو ما كان حاسماً في تحقيق الأداء الجيد للأجهزة الحكومية.

وتعني الاستجابة الأكبر حدوث تغيير ليس فقط في الطريقة التي تعمل بها أجهزة الدولة مع العملاء، ولكن كذلك في الطريقة التي يتم بها تنظيم هذه الأجهزة ومكافأة العاملين بها. ولعل المشاركة الفعالة تكون أكثر ترجيحاً عندما توجد فرص المشاركة داخل الجهاز العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيئة الحوافز الكلية يجب أن تكافئ الموظفين ذوي المستوى الأعلى على الاستجابة للعملاء، كما يجب أن توفر المساندة الكافية للعاملين في الشوارع أو على المستوى الميداني لجهودهم في العمل مع العملاء. وبدون مثل هذه الإجراءات، فإن رفض العمل مع العملاء يمكن أن يكون

الخيارات التكنولوجية الجديدة، والمطالب الجديدة للمواطنين والمنتجين والمستهلكين، إلى تقليل أهمية بعض المزايا (كالأمن، مثلاً) التي كانت تجعل البلدان والمناطق والمقاطعات تعمل معاً تحت سيطرة حكومة مركزية. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية يؤدي ضغط الأسواق العالمية إلى خلق طلب قوى على الحكومات المحلية والإقليمية التي يمكن أن توفر بشكل أفضل البنية الأساسية وقوة العمل الماهرة التي تحتاجها أنشطة الأعمال متعددة الجنسيات.

■ أعطت التغيرات السياسية صوتاً للمطالب المحلية: فقد انهارت السلطة المركزية في الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بمجرد اختفاء السلطة الموحدة للحزب الشيوعي. وفي أماكن أخرى، استفادت بعض الأقاليم والحكومات دون القومية من الفراغ السياسي الذي حدث قبل وأثناء تغيير النظام، كما حدث في الأرجنتين والبرازيل في أواخر الثمانينات، وفي جنوب أفريقيا في التسعينات.

■ تتحول البلدان غالباً إلى الحكومات المحلية والإقليمية عندما يستمر فشل الحكومات المركزية في توفير الخدمات الضرورية: ففي النصف الثاني من الثمانينات، بدأت كولومبيا السير في طريق اللامركزية والإصلاح السياسي الذي عكس اتجاه تقليد طويل الأمد من الحكم المركزي. وقامت الحكومة الجديدة بتغيير الاتجاه، بنقل توفير الخدمات الاجتماعية إلى المستوى المحلي، والعدول عن النظام الجديد للتعين على أساس سياسي والأخذ بأسلوب الاختيار الانتخابي المحلي. وبالمثل، جعلت الحكومات المحلية النشطة في فنزويلا وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية، الإدارة المحلية أكثر تجاوباً، وحسنت نوعية الخدمات المقدمة.

وقبل تقييم كيفية عمل الحكومات للوفاء بهذه المطالب، يجدر التساؤل عما تعنيه اللامركزية في الحقيقة، إذ أن هذا الاصطلاح يتضمن طائفة عريضة من العمليات التي تتميز أحداها عن الأخرى. وأهمها: توزيع التركيز الإداري، أو نقل وظائف الدولة من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى للحكم مع الإبقاء على السيطرة المركزية على الميزانيات ووضع السياسة؛ واللامركزية المالية، أو التخلي عن التأثير على الميزانيات والقرارات المالية من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى؛ والتفويض، أو نقل الموارد والسلطة السياسية إلى سلطات المستويات الأدنى التي تتمتع باستقلال كبير عن المستوى الأعلى. ونادراً ما تشتمل اللامركزية على كل هذه العناصر الثلاثة. وهذا التنوع الواسع في التجربة يجعل من الصعوبة بمكان إجراء مقارنة بين الاتجاهات عبر البلدان أو الخروج بالكثير من الاستنتاجات المحددة والثابتة.

وتميل البلدان الأغنى والأكبر حجماً إلى أن تكون أكثر لامركزية، من حيث نصيب الحكومات دون القومية في إجمالي

نوعية تقديم الخدمات، وفي بعض الأحيان في ارتفاع معدلات العائد. كما أنها تظهر بوضوح في زيادة المرونة في طريقة التدخل التي تتوفر للأجهزة العامة والموظفين العموميين. غير أنه بدون رقابة فعالة، فإن هذه المرونة قد تؤدي إلى القيام بأعمال مغرضة أو تحكمية. ومرة أخرى، فإن من الأمور الحاسمة إيجاد التوازن الصحيح بين آليات المشاركة والسيطرة الحكومية المستنيرة. ويتناول القسم التالي بعض هذه المخاوف في سياق النقاش حول اللامركزية وتقوية درجة الخضوع للمساءلة العامة من أسفل.

### اللامركزية: موازنة الخدمات مع التفضيلات المحلية

يبدو توزيع سلطات الدولة ومواردها بصورة لا مركزية استمراراً منطقياً للجهود الكثيرة التي تبذل الآن لجعل الحكم أكثر قرباً من الناس. ومثل السلسلة العريضة من آليات المشاركة التي جرى وصفها آنفاً، فإن اللامركزية توفر الفرصة لموازنة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من أسفل. غير أن اللامركزية لها أيضاً مخاطرها، ومنها احتمال زيادة التباين عبر المناطق، وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وسيطرة الطوائف المحلية على المؤسسات، خاصة في المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من عدم المساواة. وينصب الاهتمام في هذا القسم على بعض العوامل التي تفسر الاتجاهات الحديثة في اللامركزية، وعلى بعض المجالات التي اتضح أنها تحقق فيها أثراً إيجابياً، ومنها إدماج المواطنين في الشؤون العامة، وحفز التنمية الاقتصادية المحلية. وينتهي القسم باستكشاف مخاطر اللامركزية وتأثيرها على الحكومات ذات القدرات المختلفة والتي تشرع في السير في طريق اللامركزية.

#### عصر اللامركزية ؟

جاء الطلب المتزايد على اللامركزية كجزء من العملية الأوسع نطاقاً من التحرير والخصخصة وغيرها من إصلاحات السوق في كثير من البلدان. وتختلف هذه الإصلاحات عن بعضها البعض، ولكن مبررها الأساسي مماثل لمبرر اللامركزية: وهو أنه ينبغي إسناد سلطة السيطرة على الإنتاج وتوفير السلع والخدمات الأدنى وحدة قادرة على أداء التكاليف وجنى المنافع. وسينطوي ذلك في كثير من البلدان على تقليص سلطة الحكومة المركزية، غير أنه يتعين على المصلحين أن يكونوا قادرين على التمييز بين الاحتياجات. فاعتماداً على البيئة المؤسسية، يمكن أن تحسن اللامركزية قدرة الدولة، بجعلها متفرغة للتركيز على وظائفها الأساسية؛ غير أنها يمكن كذلك أن تضعف هذه القدرة.

وكان الدافع إلى المطالبة باللامركزية الرسمية والسياسية ثلاثة تطورات رئيسية حديثة على الأقل، هي :

■ انخفاض الحد الأدنى لحجم الحكومة المكتفية ذاتياً : فقد أدت

غير أن هناك عددا من المبادئ التحليلية المهمة المتاحة لإرشاد المصلحين. ولعل أوضح هذه المبادئ وأكثرها أهمية (ويشار إليه عادة بأنه مبدأ الاعتماد على المستويات التابعة) أنه ينبغي توفير السلع والخدمات العامة بواسطة أدنى مستويات الحكم التي يمكن أن تتحمل التكاليف بالكامل وتجنّب المنافع.

بيد أن تطبيق هذا المبدأ ليس بالأمر السهل. ويوضح الجدول ٧ - ٢ بعض خصائص طلب وعرض السلع والخدمات التي يجب أن تراعى عند اتخاذ القرار. وكما ذكرنا من قبل، فإنه بالنسبة لبعض السلع المحلية، مثل تلك التي لها خصائص الملكية المشتركة، قد تكون التنظيمات خارج نطاق الحكومة، مثل رابطات مستعملي الغابات والمياه أو المنظمات غير الحكومية، هي أنسب الآليات المؤسسية لتوفيرها. وبشكل أعم، فإنه حيثما تختلف التفضيلات أو المطالب من مجتمع لآخر، فإن الحكومات المحلية يمكن أن توائم العرض لكي يناسب الأذواق المحلية بشكل أفضل. ويمكن لتوفير الخدمات لامركزيا أن يحسن كذلك من الكفاءة

الإنفاق والإيراد العام. غير أنه على وجه الإجمال، أصبحت البلدان الصناعية منذ عام ١٩٧٤ أكثر مركزية إلى حد ما (الجدول ٧-١). ويصدق هذا بشكل خاص على المملكة المتحدة، بينما نجد أسبانيا وأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة مستمرة في جعل مهام الحكومة المركزية أكثر لامركزية. أما البلدان النامية، ومعظمها دخل مرحلة بناء الدولة بعد انتهاء الاستعمار في الخمسينات والستينات، فقد أصبحت أكثر لامركزية منذ السبعينات. وتشمل الأمثلة الواضحة على ذلك كلا من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا. وفي هاتين المجموعتين من البلدان، سارت لامركزية الإنفاق أسرع بكثير من لامركزية الإيراد المناظرة.

### كيفية التفكير في اللامركزية

كما أوضحت المناقشة السابقة، فإن أفضل هيكل لترتيبات العلاقة بين مستويات الحكم المختلفة يتوقف على ظروف كل بلد. ويعد نهج المقاس الواحد المناسب للجميع عديم الجدوى هنا مثلما هو عديم الجدوى في النواحي الأخرى من عملية إصلاح الدولة.

## الجدول ٧ - ١ التغيير في التمويل دون القومي في بلدان مختارة

(النسبة المئوية للنفقات والإيرادات لجميع مستويات الحكم)

البلد	النفقات دون القومية			الإيرادات دون القومية		
	١٩٧٤	١٩٩٤	الاتجاه	١٩٧٤	١٩٩٤	الاتجاه
الأرجنتين	٢٥	٤٥	↗	٢٥	٣٧	↗
أستراليا	٤٧	٤٩	↗	٢٠	٢٧	↗
البرازيل	٣٠	٣٨	↗	٢٣	٢٥	↗
كندا	٦١	٦٠	↗	٣٩	٤٤	↗
شيلي	٢	٩	↗	٢	٥	↗
كولومبيا	٢٥	٣٣	↗	١٦	١٨	↗
فرنسا	١٨	١٩	↗	٦	١٣	↗
ألمانيا	٤٤	٤٠	↗	٣٤	٣٠	↗
الهند	٤٥	٤٩	↗	٢٧	٢٥	↗
أندونيسيا	١١	١٥	↗	٣	٣	↗
إيران	١	٥	↗	١	٦	↗
ماليزيا	١٨	١٤	↗	١٣	٨	↗
رومانيا	١٦	١٠	↗	١٢	٦	↗
جنوب أفريقيا	٢٤	٤١	↗	٤	١٢	↗
أسبانيا	١٠	٣٤	↗	٥	١٢	↗
السويد	٤٤	٣٤	↗	٢٨	٣٢	↗
تايلند	١٧	٨	↗	٥	٥	↗
المملكة المتحدة	٣٣	٢٨	↗	١٥	٨	↗
الولايات المتحدة	٤٥	٤٤	↗	٣٣	٣٦	↗
زيمبابوي	٢٦	٢٥	↗	٢٤	١٥	↗

ملاحظة: البيانات هي عن جميع مستويات الحكم فيما عدا الحكومة المركزية. وتشمل البيانات التحويلات من الحكومة المركزية للحكومات دون القومية. وتوضح الأسهم تغيرا نسبته ٥ نقاط مئوية أو أكثر. وحيثما لم تتوفر بيانات عن ١٩٧٤ أو ١٩٩٤ (موضحة بخط مائل)، تم استخدام بيانات أقرب سنة متوفرة. وتشير بيانات ألمانيا لعام ١٩٧٤ تشير إلى ألمانيا قبل التوحيد.  
المصدر: صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة (أ).



### الجدول ٧ - ٢ خصائص طلب وعرض السلع العامة المحلية والقومية

مستوى الإمداد العام	عوامل جانب الطلب	عوامل جانب العرض
المحلي	التنوع في الذوق المحلي (إضاءة الشوارع، تقسيم المناطق) الملكية المشتركة (الطرق الحضرية، التخلص من النفايات)	احتمال المنافسة بين جهات الاختصاص (حماية الشرطة، صيانة الطرق)
القومي	الأثار الخارجية للاستهلاك (السيطرة على الأوبئة) تحقيق التكافؤ (مستويات لا يقل عنها التعليم الابتدائي)	وفورات الحجم (الدفاع الأثار الخارجية لتدخل الاختصاص (الطرق السريعة فيما بين المناطق الحضرية)

والمنافسة فيما بين جهات العرض، وذلك بأن تجعل للمستهلكين (نظريا على الأقل) خيار التوجه لجهات اختصاص أخرى. ومن ناحية أخرى، فحيثما توجد وفورات الحجم أو آثار فيضية فيما بين جهات الاختصاص في جانب العرض - كما في مجال بناء وصيانة الطرق السريعة بين المناطق الحضرية - أو حيثما تنطبق أدنى المعايير (كما هو الحال في التعليم الابتدائي) أو حيثما تنطبق الآثار الخارجية الأخرى للاستهلاك على جانب الطلب، فإنه من المرجح تفضيل تطبيق السيطرة المركزية (سواء على المستوى القومي أو مستوى المحافظات).

ويمكن أن تؤدي مواعة الخدمات مع التفضيلات المحلية إلى تخفيض نفقات المعاملات (خاصة تكاليف المعلومات)، وزيادة الكفاءة، وخلق حوافز للتنمية الاقتصادية المحلية. ولكن، حتى لو ظهر، من حيث المبدأ، أن سلعة ما مرشحة لتوفيرها محليا، فإن منافع وتكاليف اللامركزية سوف تختلف حسب كل وضع. وتؤكد التجربة أنه من غير المرجح أن تنجح اللامركزية بدون ترتيبات مؤسسية فعالة لدعم الخضوع للمساءلة على المستوى المحلي ووضع قيود مالية من جانب كل من الحكومات المحلية والقومية. ولعل أفضل تفسير لذلك يتعلق بمجموعتين من العلاقات المنفصلة والمتبادلة التي تواجه الحكومات المحلية، ويحتاج كلاهما لأن يؤخذ في الحسبان في تحديد نطاق اللامركزية.

الأولى هي العلاقات الأفقية بين الحكم المحلي والمواطنين، والمنظمات غير الحكومية، وأنشطة الأعمال الخاصة. ويمكن للترتيبات المؤسسية، مثل الانتخابات أو الاستفتاءات المحلية، أن تخلق أو تؤثر على هذه العلاقات بتوفير حوافز للتعاون، والخضوع

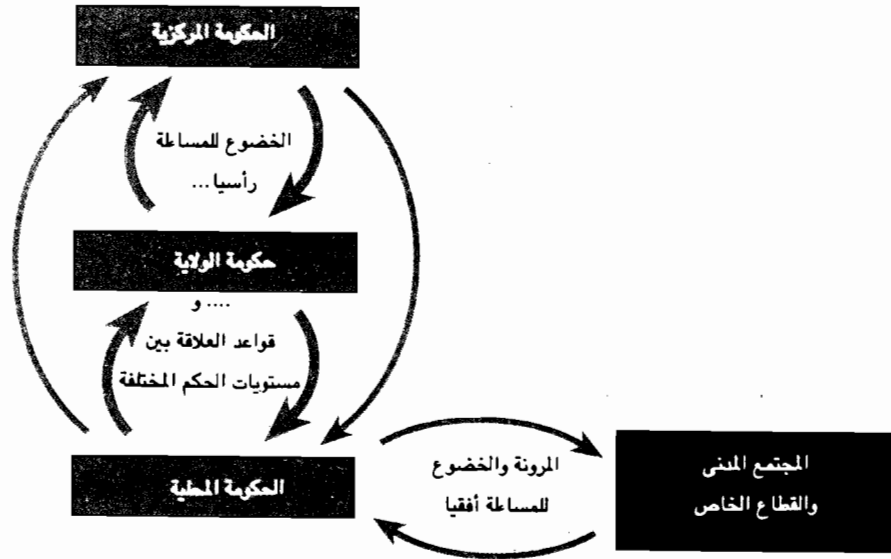
للمساءلة، وتحسين أداء الحكم المحلي. والمجموعة الثانية هي العلاقات الرأسية بين مستويات الحكم. ولدى معظم البلدان ترتيبات مؤسسية رسمية تحدد دور ووظيفة كل طبقة من طبقات الحكم، خاصة عندما تؤثر على العلاقات المالية بين مستويات الحكم المختلفة. وتعد كل من القواعد الرأسية والحوافز الأفقية ضرورية لكي تؤدي الحكومات المحلية وظائفها على النحو المطلوب (الشكل ٧ - ٣). ويتناول القسم التالي بعض الطرق التي تستطيع بها العلاقات الأفقية تشجيع الحكومات المحلية على زيادة تجاوبها، وتعبئة الموارد، وتحسين تقديم الخدمات، وتنشيط تطوير القطاع الخاص.

### فوائد تحسين الخضوع للمساءلة والحوافز المحلية

**مشاركة المواطنين :** تستطيع اللامركزية، من الناحية النظرية، أن تقوى وتكمل إجراءات توسيع نطاق المشاركة الشعبية، التي سبق وصفها في هذا الفصل. فهي مثلها تستطيع أن تحول دون طغيان الأغلبية عن طريق جعل الحكومة أكثر قربا من الناس، وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، خاصة ما يتعلق منها بجماعات الأقلية. ويقدم التناقض بين الوضع في كل من أوكساسكا وشياباس، وهما اثنتان من أفقر ولايات المكسيك، مثلا واضحا لهذه المؤثرات الفعالة. فالولايتان متماثلتان من حيث الموارد الطبيعية وإمكانات التنمية، وتوجد بالولايتين نسبة مئوية مرتفعة من السكان المحليين والفقراء. غير أن نتائج برامج مكافحة الفقر حققت نجاحا بشكل عام في أوكساسكا، بينما لم تحقق نجاحا في شياباس المجاورة. ويبدو أن الاختلاف يعود إلى درجة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الأساسية وتنفيذها. ففي أوكساسكا يوجد تراث طويل لآليات المشاركة من جانب السكان المحليين والفقراء. وفي شياباس، من ناحية أخرى، أدى الحرمان من هذه الخيارات، بالإضافة إلى انتشار الفساد بين الموظفين على نطاق واسع، إلى ضعف الخدمات وإلى زيادة التوترات، التي وصلت إلى حد الصراع المسلح منذ أوائل عام ١٩٩٤.

وحيثما يجري التنافس على الوظائف العامة، ويتمكن الناس من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، كذلك يزيد عدد الخيارات السياسية، مما يزيد المنافسة بين مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة المحلية أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب أصحاب المصلحة. وهكذا يمكن للامركزية أن تزيد من الخيارات المحلية لوضع السياسة واعتبار الموظفين المحليين مسئولين عما يفعلونه وكيف يفعلونه. وتؤكد الشواهد الحديثة من أمريكا اللاتينية، وخاصة كولومبيا، أنه ما أن يعتبر واضعو السياسة المحلية مسئولين عما يفعلونه ويدركوا أن احتفاظهم بوظائفهم يتوقف إلى حد كبير على تقييم المواطنين لأدائهم، فإنهم يصبحون أكثر اهتماما بنوعية العاملين معهم وبالآليات التي يديرون بها وظائفهم بصورة فعالة.

الشكل ٧ - ٢ القواعد الرأسية والحوافز الأفقية تشكل قدرة الحكومة المحلية



بالمجالس المنتخبة في كل مدرسة محلية (وهي مجالس مكونة من المعلمين والآباء والطلاب فوق سن ١٦ سنة)، بالإضافة إلى تقديم منح من الحكومة المركزية تعتمد على عدد التلاميذ المتحقين بالمدرسة واحتياجاتها الخاصة، أسفرت عن بعض النتائج المبكرة المشجعة: حيث ارتفعت درجات التحصيل بنسبة ٧ في المائة في العلوم و ٢٠ في المائة في مهارات اللغة البرتغالية، و ٤١ في المائة في الرياضيات.

وفي تيوشيلو، وهي مدينة في ولاية فيراكروز بالمكسيك، أوجدت اللامركزية فرصاً لتنظيم موارد للصحة بشكل أكثر كفاءة من خلال تحديد احتياجات السكان، ووضع استراتيجيات لدعم المشاركة من خلال التنظيم المجتمعي والتوعية الصحية. وقد زادت التغطية لكل من الرعاية الوقائية والعلاجية، وتحسنت نوعية الخدمات بشكل كبير للغاية، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المنتفعون بالمرافق الصحية أن مواقف العاملين في المجال الصحي ونوعية الخدمات قد تحسنت كثيراً.

**التنمية الاقتصادية المحلية :** يمكن أن تلعب أيضاً مشاركة أنشطة الأعمال المحلية دوراً حاسماً في اللامركزية، بتشكيل الحوافز على المستوى المحلي. وقد ظل منظمو المشروعات على مدى قرون يؤثرون بقوة على كل من معدل التنمية والعلاقات بين مستويات الحكم المختلفة في البلدان الصناعية. وكانت طبقات أصحاب الأملاك التي تسيطر على الموارد المحلية تمارس ضغوطاً

ففي بورتو اليجري بالبرازيل، بدأت في عام ١٩٨٩ عملية مبتكرة لتخطيط وإدارة الاستثمار المحلي، بتعبئة جماعات المواطنين للمشاركة في وضع ميزانية البلدية. وفي عام ١٩٩٥، شارك نحو ١٤ ألف مواطن في العملية من خلال المجالس والاجتماعات. وكان هناك ما يقدر بمائة ألف شخص مرتبطون بشكل غير مباشر «بالاشتراك في وضع الميزانية» من خلال الرابطة المحلية والتنظيمات الشعبية.

**توفير الخدمات المحلية :** استجاب الكثير من الحكومات للأزمات المالية، وتوفر التكنولوجيات الجديدة، واهتمامات المواطنين، بنقل الموارد والمسؤولية عن توفير الخدمات - خاصة في التعليم والصحة - إلى السلطات المحلية. وأدى ذلك في كثير من الحالات إلى إيجاد ترتيبات جديدة وخلاقة غالباً بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأنشطة الأعمال المحلية. ورغم عدم توافر غير شواهد قليلة نسبياً يمكن بها تقييم العلاقة بين الحكومة اللامركزية ونوعية الخدمات، فإن بعض الأمثلة الحديثة من أمريكا اللاتينية توضح ذلك. كان نظام التعليم الابتدائي في ولاية ميناس جريس، في جنوب شرق البرازيل، يواجه في الثمانينات كثيراً من المشكلات الشائعة في أنظمة التعليم في البلدان النامية، وهي: ارتفاع معدلات الإعادة، وتدنى معدلات التخرج، وانخفاض درجات التحصيل. وقد أسهم في خلق هذه المشكلات وجود إدارة مركزية مفرطة في وضع التنظيمات، وعدم كفاية التمويل، وضعف تدريب المدرسين. وفي التسعينات، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات، منها إدخال الإدارة الذاتية

مجال التعليم مثلاً، قد تكون هناك حاجة لإشراك مستويات حكومية أعلى لمنع التجزئة وتقليل الاختلافات في نوعية التعليم في مختلف المجتمعات. وفي القطاع الصحي، فإنه من النادر وجود حدود فاصلة في التوزيع المناسب للمسؤوليات عبر مستويات الحكم. فعمليات التطعيم، ومراقبة الدرن الرئوي، وتخزين اللقاحات تحتاج جميعها لإدارة قوية وفعالة من مستويات الحكم الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحليات قد لا توفر الإطار الصحيح لوضع وتنفيذ السياسات. ونتيجة لذلك، ينبغي ألا تصبح اللامركزية ممارسة نظرية جامدة، تلقى بمهام الوظائف على عاتق المجتمعات المحلية والبلديات أو تقوم بفصل مستويات الحكم بشكل مصطنع. بل ينبغي أن تكون محاولة عملية لإيجاد التوازن الصحيح بين أدوار مختلف مستويات الحكم لضمان توفير الخدمات عالية الجودة في الوقت المناسب. وكما توضح الأقسام التالية، فإن السعي لتحقيق هذا التوازن ينبغي أن يتم داخل إطار من القواعد الموثوق بها.

### محاذير اللامركزية

في كثير من الحالات، لا تكون اللامركزية هي النتيجة لسلسلة من الإصلاحات المخططة بعناية، ولكنها تحدث في بيئة متقلبة سياسياً حيث يكون مستوى الثقة منخفضاً، وحيث يستجيب واضعو السياسة بطريقة غير منتظمة للمطالب الآتية من أسفل. ويمكن لمثل هذا الإطار السياسي الضعيف أن يؤدي إلى مشكلات اقتصادية خطيرة، منها فقد السيطرة على الاقتصاد الكلي، والاختلافات الإقليمية في توفير الخدمات، وسوء توزيع الموارد بسبب السيطرة المحلية. والدرس بالنسبة لجميع الحكومات هو أنه يتعين في كل الأوقات وجود قواعد واضحة تحدد مدى المسؤولية لكل مستوى للحكم.

### أبعاد الاقتصاد الكلي المتعلقة بتمويل مستويات الحكم المختلفة :

تعتبر السيطرة على الاقتصاد الكلي، بشكل عام، من وظائف الحكومة المركزية. فاللامركزية أو على الأقل، التوجيه المركزي القوي في شؤون الميزانية والأمور المالية، ثبت أنها حاسمة في ضمان عمليات التمويل العام السليم والإطار الموثوق به للتنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات الصناعية. ولما كانت اللامركزية تزيد من عدد القوى الفاعلة ومن حسابات الميزانية، فإن البلدان التي تواجه ضغوطاً خطيرة في الميزانية والتضخم سوف تقابل بتحديات ومخاطر إضافية إذا شرعت في تطبيق اللامركزية.

وتؤثر العلاقات المالية بين مستويات الحكم المختلفة أساساً على الاقتصاد الكلي من خلال ثلاث قنوات هي : تخصيص وتقسيم الأوعية الضريبية والمصروفات، التنسيق بين الضرائب وقرارات الإنفاق، ومستويات الاقتراض دون القومية.

ويمكن أن تحدث حالات خلل خطيرة في الاقتصاد الكلي إذا

شديدة على الأجهزة العامة. وكان يتم تشجيع القوى الفاعلة في القطاع الخاص والمسؤولين العموميين على التعاون من أجل حفز التوسع، وكان جانب كبير من ذلك يبدأ في البيئات المحلية. وكان أعضاء مجتمع الأعمال يشاركون في الغالب في المجالس التشريعية المحلية. وعندما يتوافر شرط تقليل السعي للترشح عن طريق سياسات المنافسة الفعالة - وهي وظيفة تقوم بها مستويات الحكم الأعلى - فإن القطاع الخاص المحلي القوي قد يدعم الأداء الإداري الأفضل. كما أن الحكومات المحلية التي توفر أطراً موثوقاً بها للتنمية الاقتصادية المحلية تنتهي إلى تشجيع الاستثمار الخاص، الذي يزيد إيرادات الحكم المحلي بمرور الوقت.

والعالم مليء بأمثلة الحكومات المحلية التي حفزت التنمية الاقتصادية في مجتمعاتها، والترتيبات المؤسسية اللامركزية التي أسهمت في النمو. فمدينتا جرينفيل وسبارتانبج، بولاية كارولينا الجنوبية، مدينتان صغيرتان داخليتان وبعيدتان عن المراكز السكانية الكبيرة في الولايات المتحدة. غير أنهما تحققان أعلى معدل لنصيب الفرد من الاستثمارات الخارجية بالمقارنة بالمدن الأمريكية الكبيرة الأخرى. فهما تستضيفان ٢١٥ شركة من ثمانية عشر بلداً، وتوجد المراكز الرئيسية لأربعة وسبعين منها في المدينتين. ولما كان صانعو القرارات في المدينتين من ذوي الرؤى المستقبلية والنهج القائم على وجود قطاع خاص قوي لتحقيق التنمية المحلية، فقد أنشأوا قاعدة قوية من المشاريع الابتكارية الصغيرة ومتوسطة الحجم تقوم بتشغيل قوة عاملة يجرى دائماً الارتفاع بمستوى مهاراتها.

وفي الجانب الآخر من العالم، قررت حكومة مدينة ووهان، في وسط الصين، في أوائل التسعينات أن تغير المدينة القديمة وأن تبني مدينة جديدة على نطاق واسع. ولتحقيق هذا الهدف خففت الضوابط على الاستثمارات الأجنبية في منطقتين للتنمية، وفتحت منطقة ثالثة، وأصدرت لوائح محلية توفر للمستثمرين الأجانب أساساً قانونياً للقيام بالأعمال، ودعمت إدارة إيجارات العقارات والأراضي، وقامت بالعديد من المشروعات لتحسين البنية الأساسية للاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك، وصل عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي الموافق عليها بالمدينة في عام ١٩٩٢ وحده إلى أكثر من مرتين ونصف مرة بالنسبة لإجمالي الأعوام الثمانية السابقة، مما حقق زيادة ثلاثة أمثال في إجمالي رأس المال المستثمر. ولم تكف حكومة المدينة بذلك بل أوفدت في ١٩٩٣ بعثة ضخمة لتشجيع الاستثمار تمكنت من الحصول على اتفاقيات قيمتها خمسة مليارات دولار من سنغافورة وهونغ كونغ (الصين).

ورغم هذه الحالات المشجعة، فإن التجارب تؤكد أن اللامركزية الناجحة قد تكون قصيرة العمر، أو يصعب تكرارها دون وجود قواعد فعالة للتعاون بين مستويات الحكم المختلفة. ولا تغطي الحوافز الأفقية لتحسين الأداء غير جزء فقط من الموضوع. ففي

مرغوبة للاقتصاد الكلى . غير أن بعض القنوات أكثر أهمية من الناحية الكمية فى بعض البلدان من بعضها الآخر . ويتوقف ما إذا كانت تؤدى إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلى على الأهمية النسبية لكل قناة ، والقدرة النسبية للحكومات المركزية والمحلية على وضع وتنفيذ السياسة والتزام الحكومات المركزية بأهداف الاقتصاد الكلى العامة ، مثل النمو واستقرار الأسعار .

**أوجه التباين والتفاوت الإقليمية فى توفير الخدمات :** تعد المساواة القومية التقريبية فى مستويات المعيشة وفى الحصول على الخدمات العامة هدفاً رئيسياً - بل ملزماً دستورياً - فى كثير من البلدان . وتسمح المركزية للحكومة القومية بمزيد من حرية التصرف لمواجهة أوجه التباين الإقليمية فى الدخول عن طريق معالجة الفوارق الإقليمية فى مستويات توفير الخدمات العامة وفرض الضرائب . ومع وجود اللامركزية ، يصبح من غير الممكن ضمان تحقيق نتيجة منصفة ، أو على الأقل قد يصبح تحقيقها أكثر صعوبة . وقد تستفيد الحكومات المحلية والمناطق الأكثر ثراء بصورة غير متكافئة من إعطائها سلطات أكبر لفرض الضرائب .

ففى الصين ، مثلاً ، أخذت أوجه التباين فى دخل الفرد الحقيقي فى التزايد بين المقاطعات فى السنوات الأخيرة . فدخل الفرد فى أغنى مقاطعة ، وهى جوانج دونج ، أكبر من أربعة أمثال دخل الفرد فى أفقر مقاطعة ، وهى جوينزو . ذلك أن أداء بعض المقاطعات على الساحل الجنوبى ، مثل فوجيان ، وجوانج دونج ، وهينان كان أفضل من أداء المقاطعات الغربية والداخلية . ويعود ذلك أساساً إلى موقعها المركزى بالنسبة للنقل والمواصلات وقربها من هونغ كونغ (الصين) . وقد تعززت هذه المزايا الطبيعية بالسياسات الرسمية التى تعطى أفضلية للمقاطعات الساحلية ، ومن ذلك الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب الذين يعملون فى المناطق الاقتصادية الخاصة بالقرب من الساحل ، ومخصصات الإقراض الكبيرة (التي تتناسب مع السكان) عن طريق النظام المصرفى الذى توجهه الحكومة الصينية ، ومتطلبات التسجيل التى لا تشجع الفقراء على الهجرة إلى مناطق السواحل المزدهرة .

وفى روسيا نجد أن عدم المساواة فى الدخول مرتفع فيما بين المناطق الإدارية (الأوبلاست) . ويقدر أن نسبة إنفاق الفرد بين أدنى وأعلى منطقة إدارية فى الإنفاق ارتفعت إلى واحد إلى سبعة بحلول عام ١٩٩٢ ، مع حصول المناطق الغنية على مخصصات إنفاق مرتفعة فى الميزانية بصورة غير متكافئة وحصول المناطق الريفية على خدمات سيئة نسبياً . ويمكن أن يؤدى فرض الضرائب دون القومية أو تقسيم الإيرادات الفيدرالية من الموارد الطبيعية على أساس مصدرها إلى خلق أوجه تباين أكبر . وهكذا ، فإن تجارب كل من روسيا والصين تؤكد الحاجة إلى وضع برامج ملائمة لتحقيق المساواة وذلك من أجل معالجة زيادة عدم المساواة خلال فترات النمو السريع أو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى .

**سوء توزيع الموارد نتيجة للاستحواذ المحلى :** يمكن أن تنشأ

تم تخصيص الأوعية الضريبية بشكل غير ملائم . ففى الهند ، مثلاً ، تم تخصيص الأوعية الضريبية المهمة للحكومات دون القومية . وقد ترك ذلك للحكومة المركزية ، على الرغم من تزايد الدين العام والتزامات المعاشات ، وعاء ضريبياً يتكون أساساً من ضرائب الدخل والتجارة الخارجية وضرائب الإنتاج ، وهو وعاء أصغر من أن يفى على نحو كاف بمسئوليتها فى الإنفاق . كذلك فإن تقسيم الأوعية الضريبية الرئيسية قد يؤدى إلى إضعاف تأثير خفض العجز على مستوى الحكومة المركزية . وقد حدث ذلك فى الأرجنتين فى أوائل التسعينات عندما تعين تقاسم إيرادات الضرائب المتزايدة مع حكومات المقاطعات استغلت حكومات المقاطعات . جهود الحكومة المركزية فى الحصول على «ركوبية مجانية» واستخدمت الإيراد الإضافى للتوسع فى القوى العاملة بها .

وينبغى أن تتولى الحكومة المركزية مسئولية الإنفاق الذى يحقق منافع وتكاليف قومية - أى السلع والخدمات العامة الوطنية . ويشمل ذلك تكاليف تحقيق الاستقرار الاقتصادى وإعادة التوزيع . غير أن جانباً كبيراً من الإنفاق المحلى يؤثر أيضاً على توزيع الدخول ، مثل توفير إعانات الرعاية الصحية والإسكان فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال وفى كثير من البلدان النامية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه حيثما تتركز منافع الإنفاق العام المحلى فى دائرة ولاية الإدارة المختصة التى تقوم بالإنفاق ، فى حين تكون التكاليف (التي تأخذ شكل ضرائب عامة أو آثاراً فيضوية سالبة) منتشرة على نطاق أوسع ، فإنه يتوافر للحكومات دون القومية الحافز لإنفاق ما هو أكثر من مواردها . ويمكن أن يكون لذلك تأثير شديد على السياسة المالية القومية .

**الاقتراض دون القومى :** يمكن أن يسهم الاقتراض الذى تقوم به الحكومات المحلية فى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلى حينما تفشل الحكومة المركزية فى فرض قيود شديدة على الميزانية ولا تكون هناك آلية فعالة لمراقبة التزامات الديون ، خاصة عندما يتعدد المقرضون . وهناك مشكلة أخرى ، هى المعلومات غير المتماثلة من جانب المقرضين (الحكومات دون الإقليمية) والمقرضين (الحكومة المركزية وأسواق رأس المال الدولية) . ففى الصين مثلاً لا يسمح لحكومات المقاطعات بتمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض . غير أنه فى أوائل التسعينات أسهم الاقتراض غير المنضبط إلى حد ما من جانب مؤسسات الدولة على المستوى دون القومى فى التضخم الاقتصادى وتعرض استقرار الاقتصاد الكلى للخطر (الإطار ٧ - ٦) . وتزايد المديونية الإجمالية للولايات البرازيلية على ١٠٠ مليار دولار أمريكى ، وتقرب بذلك من مستويات إجمالى الدين الفيدرالى ودين البنك المركزى . وما لم يتم تقليل زيادة هذا الدين ، فسوف يتعين على الحكومة الفيدرالية تخفيض إنفاقها ، أو زيادة الضرائب ، أو اللجوء إلى التمويل التضخمى لتغطية ديون الولايات .

ويمكن أن تؤدى هذه القنوات الثلاثة كلها إلى نتائج غير

## الإطار ٧ - ٦ محاذير في العلاقة بين مستويات الحكم : تجربتا البرازيل والصين

الإجمالي. فعن طريق الإسهام في المنافسة الصناعية المتزايدة، ساعدت اللامركزية على تخفيض أرباح المنشآت الصناعية المملوكة للدولة، والتي كانت في السابق المصدر الرئيسي لإيرادات الضرائب. ثم عمدت الحكومات المحلية المستقلة ذاتيا إلى خفض الإيرادات بصورة أكبر بمنح إعفاءات ضريبية لتحسين الأرباح بعد استقطاع الضرائب للمشروعات التي تخضع لسيطرتها.

■ أدت زيادة الاستقلال الذاتي للحكومات المحلية، أيضا، إلى صعوبة سيطرة نظام تخطيط الاستثمارات الذي تضعه الحكومة المركزية على استثمارات حكومات المقاطعات ومنشآت الدولة التابعة لها. وحيث إن إيرادات الضرائب على مستوى المقاطعات قد انخفضت وأصبحت غير كافية لتغطية هذه الاستثمارات تم اللجوء إلى الفروع المحلية لمصارف الدولة للحصول على قروض من أجل إقامة هذه المشروعات.

■ تم منح الفروع المحلية للبنك المركزي سلطات تقديرية على ٣٠ في المائة من الإقراض السنوي الذي يقدمه البنك المركزي للنظام المالي. وعندما كانت الفروع المحلية لمصارف الدولة تحتاج موارد إضافية لدعم الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات المحلية ومنشآت الدولة، كانت تتجه إلى الفرع المحلي للبنك المركزي من أجل توفير السيولة. وقد شكلت سخونة الاقتصاد الصيني الناجمة عن ذلك في ٩٢ - ١٩٩٣ خطرا كبيرا على الاستقرار. فقد ارتفع التضخم إلى أعلى مستوى له خلال عدة عقود. وحقق النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نسبة مذهلة، هي ١٤,٢ في المائة في ١٩٩٢، و ١٣,٥ في المائة في ١٩٩٣. وتحققت نسبة ٨٠ في المائة من هذا النمو نتيجة لزيادة الاستثمار، الذي قامت بمعظمه مشروعات الدولة تحت إشراف حكومات المقاطعات.

وقد استجابت السلطات بسرعة بمجموعة من الإجراءات، كان من أهمها فرض قيود إدارية على الاستثمارات التي تقوم بها حكومات المقاطعات ومنشآت الدولة، وإعادة تأكيد سلطة البنك المركزي على الإقراض لمصارف الدولة. وقد ساعدت هذه الإجراءات وغيرها من خفض التضخم وصول الاقتصاد إلى بر الأمان. وبحلول عام ١٩٩٥، انخفض التضخم إلى أقل من ٧ في المائة، بينما استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تدور حول ٩ في المائة.

أدى التحول للديمقراطية والتعديلات الدستورية في الثمانينات إلى زيادة حجم الموارد التي تخضع للسيطرة دون القومية في البرازيل وزيادة الاستقلال المحلي في استعمالها. وتشرف الحكومات المحلية الآن على نصف إجمالي الإنفاق العام.

ورغم أن اللامركزية نقلت الموارد إلى مستويات الحكم الأدنى، فلم يحدث في المقابل توضيح للمسؤوليات المحلية أو توسيع لها. ولم تكن الحكومات دون القومية مستعدة لتحمل مهام جديدة، ولم يكن مطلوبا منها كذلك أن تؤدي وظائف معينة كما لم يتم منعها من أداء وظائف تؤديها بالفعل مستويات الحكم الأخرى. ونتيجة لذلك، استخدمت الحكومات المحلية جانبا كبيرا من زيادة الموارد الطارئة لزيادة عدد موظفيها والقيام بمشروعات جديدة مشكوك فيها. وليست هناك شواهد تذكر على أن الكفاءة الكلية للإنفاق في القطاع العام قد تحسنت. كذلك فإن اللامركزية زادت من العجز المالي، حيث استغلت الولايات الكبيرة التحسن في استقلالها الذاتي السياسي لاستنزاف الموارد الفيدرالية؛ فبحلول منتصف التسعينات كان ما يقرب من ثلث العجز الفيدرالي المتزايد يعزى إلى الديون دون القومية.

وتبين تجربة البرازيل أن اللامركزية السياسية والمالية، لا تضمن تحسين كفاءة القطاع العام، وهي قد تهدد استقرار الاقتصاد الكلي. ولكي تحقق اللامركزية المالية أهدافها، يتعين أن تصاحبها لامركزية مناظرة في مسؤوليات الإنفاق؛ كما ينبغي تحسين القدرات المؤسسية لحكومات الولايات والبلديات؛ وينبغي أن تفرض الحكومة الفيدرالية ميزانيات ثابتة في علاقاتها المالية والتمويلية مع الحكومات دون القومية.

وتظهر تجربة الصين في أوائل التسعينات محاذير اللامركزية التي لا تصحبها إصلاحات موازية وإجراءات وقائية للاقتصاد الكلي. فاعتبارا من عام ١٩٧٨، بدأ تدريجيا نقل صلاحيات السلطة المركزية بشأن الاستثمار وقرارات تخصيص الموارد لحكومات المقاطعات، والمنشآت، والمؤسسات المالية، وحتى الأسر المعيشية. وكان ذلك عنصرا حاسما في سياسة التحرر الاقتصادي للصين وعاملا رئيسيا في النمو الملحوظ للاقتصاد طوال العقدين الماضيين. غير أنه في نفس الوقت، ظهرت ثلاثة عواقب للامركزية أضعفت سيطرة الحكومة المركزية على إجماليات الاقتصاد الكلي:

■ انخفضت بشدة الإيرادات الحكومية كحصة من الناتج المحلي

المساواة بين المناطق المختلفة، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الصراع الاجتماعي.

وفي باكستان، صاحبت اللامركزية عملية بارعة لإعادة مركزية الوظائف على مستوى المقاطعات وتنظيم العلاقات الصعبة فيما بين الحكومات. فقد قامت حكومات المقاطعات، التي وسعت دورها في توفير التعليم والخدمات العامة المحلية الأخرى منذ الستينات بشكل متزايد، باتخاذ موقف مركزي تدخل في اتجاه حكومات البلديات. وبدلا من تشجيع حكومات البلديات على تحمل مهام

أيضا التشوهات الاقتصادية والمالية من قدرة الحكومات المحلية على استغلال نقاط الضعف في المركز. ففي ظل غياب قواعد متفق عليها فيما بين مستويات الحكم المختلفة، قد تستفيد الحكومات المحلية من مصادر الدخل التي لم يتم تخصيصها لها رسميا، وفقا لنظام لامركزي مالي مناسب. ففي بولندا مثالا شهد تطبيق نظام الحكم الذاتي المحلي، الكثير من السلطات المحلية تبدأ في العمل كجماعات ضغط، متلهفة لانتزاع مزيد من المنافع من وارسو لمجموعات زبائنها المحليين. ونتيجة لذلك، زادت أوجه عدم

**تحديد سلطة المصروفات والإيرادات :** يثير ذلك الكثير من المشكلات. ذلك أن المعلومات الخاصة بالتوزيع الحقيقي للمنافع والضرائب داخل جهات الاختصاص وفيما بينها غير كاملة. وقد تؤدي وفورات الحجم في تحصيل الإيرادات وفي توفير الخدمات إلى أن تلغى جزئيا مزايا كفاءة نظام اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف الخيارات البديلة لتوفير الخدمات غالبا ما تكون غير معروفة. ويبين الجدول ٧ - ٣ بعض المهام الممكنة للضرائب والإنفاق.

**تصميم المنح فيما بين الحكومات :** تمثل المنح فيما بين الحكومات مصادر مهمة للدخل بالنسبة لكثير من الحكومات دون القومية. ففي البرازيل، فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢، كانت المنح من الحكومة الفيدرالية تمثل ٦٤ في المائة من إنفاق الحكومات المحلية. وفي جنوب أفريقيا، تمثل المنح المقدمة من الحكومة المركزية إلى حكومات المقاطعات المنتخبة حديثا نحو ٩٠ في المائة من إجمالي إيرادات الأخيرة. وبطبيعتها، تميل المنح فيما بين الحكومات إلى فصل الإنفاق المحلي عن الموارد المحلية، ومنافع توفير الخدمات العامة المحلية عن التكاليف. ويمكن أن يؤدي الفصل بين المنافع والتكاليف والقدرة المحدودة للحكومات المحلية على تعبئة الإيرادات لنفسها إلى تقليل شفافية وضع الميزانية المحلية وخضوع الحكومة المحلية للمساءلة أمام المواطنين المحليين، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة والمساواة في توفير الخدمات العامة. ومن ثم من الواضح أن الأمر يقتضي تصميم أى نظام للمنح فيما بين الحكومات في البلدان النامية بحرص شديد. ولا توجد خطة مفصلة لنظام أمثل للمنح فيما بين الحكومات،

ومسؤوليات جديدة، فإنه يجري حرمانها من فرص النجاح. وهكذا فإن زيادة سيطرة المقاطعات لم تؤدي إلى أى تحسن ملموس في توفير الخدمات.

وكانت البلدان الصناعية التي حققت اللامركزية قد بدأت هذه العملية بوضع إطار قانوني قوى يربط الحكومات دون القومية بقواعد موثوق بها. كما أن لدى الكثير من هذه البلدان آليات سارية، كسياسات التحويل المالي، وبرامج تحقيق المساواة (الإطار ٧ - ٧)، والقيود الشديدة على الميزانية، والقيود المفروضة على الاقتراض المحلي، من أجل موازنة النتائج السلبية. وقامت بعض البلدان بتجربة آليات المشاركة (كلجان الجوائز، مثلا)، التي تجمع أصحاب المصلحة معا وتقدم خيارات للسياسات الجديدة وسهولة التنفيذ خلال إطار زمني متفق عليه.

### دروس من أجل لا مركزية ناجحة

من الناحية المثالية، يبدأ صانعو السياسة في تنفيذ اللامركزية على مراحل متدرجة بإعادة تحديد مهام سلطة الإيرادات وسلطة الإنفاق، وكذلك المسؤوليات بطرق تتفق وتتماشى مع الحاجات والمسؤوليات التي سبق تحديدها. وفي نفس الوقت، فإنهم يقومون بوضع نظام للمنح فيما بين الحكومات لتغطية الفجوات بين المصروفات والإيرادات على المستوى المحلي ولتصحيح أوجه الخلل في الكفاءة والفعالية، ومن الأفضل أن يتم ذلك من خلال حوافز تشكل جزءا من النظام لتعبئة الموارد المحلية. وهذا هو كل ما هنالك بالنسبة للنموذج المثالي. غير أن العمل في الحياة الواقعية في مجال تصميم برنامج لا مركزي ناجح يميل إلى أن يكون أكثر تعقيدا.

## الإطار ٧ - ٧ حساب المنح المالية المقدمة لتحقيق المساواة

تقوم برامج تحقيق المساواة المالية بتعويض المقاطعات التي تقل قدراتها المالية عن المتوسط. فبالإضافة إلى ضمان تحقيق الأهداف الوطنية لتوفير الحد الأدنى من مستويات الخدمة العامة على النطاق الوطني، يمكن لبرنامج تحقيق المساواة أن يدعم المشاركة من جانب شتى المقاطعات الأعضاء في اتحاد فيدرالي ما. ولذلك فإنه غالبا ما يعتبر تحقيق المساواة المالية بمثابة الغراء الذي يجعل الاتحاد الفيدرالي متماسكا. وقد وجد الاقتصاديون منذ أمد طويل أن تحقيق المساواة يتم تبريره على أساس الإنصاف الأفقي، وفي السنوات الأخيرة أصبح واضحا أنه في ظل ظروف معينة يمكنه أن يدعم الكفاءة الاقتصادية أيضا.

ففي باكستان مثلا، تم اقتراح نظام ضريبي تمثيلي لتحقيق المساواة في القدرة المالية عبر المناطق. ويتطلب تصميم هذا النظام، أولا، حساب الإيراد الذي يمكن تحصيله إذا استخدمت حكومة المقاطعة جميع

مصادر الإيرادات المعتادة حسب متوسط كثافة الاستخدام في جميع أنحاء البلد. وبعد ذلك يمكن باستخدام المتوسط الحسابي لجميع المقاطعات، تحديد ما يخص المقاطعة من استحقاقات من مورد معين للإيراد لتحقيق المساواة، بحساب الفرق (إذا كان موجبا) بين متوسط الإيراد المتوقع بالمعدل القومي المتوسط للضرائب الإجمالية في جميع المقاطعات، وبين الإيراد المتوقع الذي تحصل عليه المقاطعة بتطبيق المعدل القومي المتوسط على وعاء إيراداتها. وبهذه الطريقة، فإن القدرة المالية للمقاطعات التي تقل عن المتوسط سوف ترتفع إلى الوسط، أو المتوسط الحسابي، أو أي معيار آخر. وحيث إن البيانات الخاصة بالأوعية الضريبية وعمليات تحصيل الضرائب، المطلوبة لتنفيذ نظام ضريبي تمثيلي تقوم بنشرها بانتظام مستويات الحكم المختلفة في كثير من البلدان، فإن تنفيذ هذا النظام لا يفرض متطلبات جديدة من البيانات، ويمكن أن ينفذ كبرنامج فيدرالي لتحقيق المساواة المالية بدلا من تقسيم الإيرادات حسب السكان.

## الجدول ٧ - ٣ التخصيصات الممكنة للضرائب والمصروفات حسب مستوى الحكم

الحكومة المركزية	حكومة الولاية	الحكومة المحلية أو حكومة المقاطعة
<b>الإيرادات</b>		
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة الدخل الفردى	الضرائب العقارية
ضريبة الدخل الفردى	الرسوم الإضافية فوق الضرائب الوطنية	ضرائب السيارات
ضريبة دخل الشركات	ضرائب مبيعات التجزئة	رسوم الاستعمال
ضرائب الإنتاج	ضرائب الإنتاج	الرخص والرسوم
ضرائب الموارد الطبيعية	الضرائب العقارية	
الرسوم الجمركية	ضرائب السيارات	
ضرائب الصادرات		
<b>المصروفات</b>		
الرعاية الصحية من المستوى الثالث	الرعاية الصحية من المستوى الثانى	الرعاية الصحية الأولية
(مكافحة الأمراض المعدية، والأبحاث)	(المستشفيات، والرعاية العلاجية)،	التعليم الابتدائى والثانوى
التعليم الجامعى	التعليم الجامعى والثانوى	الطرق والطرق السريعة (بين المدن)
الطرق والطرق السريعة (بين المدن)	الطرق والطرق السريعة (بين المدن)	النقل العام (بين المدن)
النقل العام (بين المدن)	النقل العام (بين المدن)	تلوث الهواء والماء
إدارة الموارد الطبيعية	تلوث الهواء والماء	التخلص من النفايات الصلبة، الماء، الصرف
الدفاع	إدارة الموارد الطبيعية	الصحة، مكافحة الحرائق
	حماية الشرطة	تنظيم استعمال الاراضى وتقسيم المناطق
		الإسكان
		السياسة الثقافية
		تشجيع السياحة
		حماية الشرطة

منصوص عليه، مثلاً، فى الميثاق الأوروبى للحكم المحلى لعام ١٩٨٥.

وفى حالة عدم وجود مبادئ إرشادية متفق عليها، ما الذى تستطيع أن تفعله الحكومات الملتزمة باللامركزية لبدء العملية؟ هناك بعض النماذج الموجودة بالفعل. ففى أوائل التسعينات، قامت حكومة أوغندا بعملية للتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة - جماعات المجتمع المحلى، والمنتجين الزراعيين، وممثلى الحكومة - لتقرير أفضل طريقة للسير فى نظام اللامركزية. وقد اتخذ القرار بالسير على نهج ذى مراحل وتدرجى. وهناك بلدان أخرى اختارت تشكيل لجان مكونة من قادة مطلعين من مختلف مستويات الحكم، والمراكز العلمية، وأحياناً النقابات ورابطات رجال الأعمال، معتمدة على المشورة الخارجية عند الضرورة. وتعتبر التجربة الأخيرة لجنوب أفريقيا فى هذا الصدد مثيرة للاهتمام. فالدستور الجديد يدعو لتشكيل لجنة مالية للتعامل مع الهيكل القائم فيما بين الحكومات فى البلاد. وقد وفر الرئيس، المسؤول عن تشكيل اللجنة، لمختلف الممثلين منبرا مضمونا

غير أنه ينبغي أن تتوافر فى النظام الجيد خصائص معينة. وقبل كل شئ، ينبغي أن يكون قابلاً للتنبؤ به وشفافاً ويجسد المبادئ ذات الصلة الواردة فى جدول ٧ - ٤.

**الاتفاق على النهج الصحيح:** تعتبر القواعد المحددة بوضوح ضرورية من أجل فرض قيود على القوى الفاعلة فى كل مستوى من مستويات الحكم. وتماثل ذلك فى الأهمية، على ما يبدو العملية التى يتم بها الاتفاق على القواعد. ورغم أنه يمكن فرض القواعد من أعلى إلى أسفل من حيث المبدأ، لكى يتم تقييد الأعمال التعسفية لجميع المشاركين، فإن التجربة تدل على أنه من الصعب فرض الاتفاق، وأن النتائج قد لا تدوم طويلاً. ويصدق هذا على وجه الخصوص بالنسبة للاقتصادات النامية. وتوضح الدروس المستفادة من بلدان متعددة أن احتمال استمرار القرارات السياسية الرئيسية يصبح أكبر عندما تقوم على توافق واسع فى الرأى فيما بين أصحاب المصلحة. ولذلك، فإن توقعات نجاح اللامركزية تكون أكبر فى ظل الأوضاع والعمليات المؤسسية التى تتيح التعبير عن المصالح وصنع السياسة بتوافق الآراء، كما هو

## الجدول ٧ - ٤ المبادئ وأفضل الممارسات في تصميم المنح

الغرض من المنح	مبادئ تصميم المنح	أفضل الممارسات	ممارسات ينبغي تجنبها
سد فجوة مالية	إعادة تحديد المسؤوليات بين مستويات الحكم تخفيض الضرائب تقاسم الأوعية الضريبية	تخفيض الضرائب في كندا تقاسم الأوعية الضريبية في البرازيل وكندا، وباكستان، وجنوب أفريقيا	منح سد العجز تقاسم الضرائب حسب نوعها، كما في الهند وباكستان
تقليل أوجه التباين المالي بين المناطق	منح عامة ليست للمواصة تحويلات لتحقيق المساواة في القدرات المالية	برامج لتحقيق المساواة المالية في استراليا وكندا والمانيا	تقاسم الإيراد العام باستخدام صيغ العوامل المتعددة
التعويض عن الآثار الفيزيائية للمنافع	تحويلات مفتوحة لتحقيق المواصة ذات معدل للمواصة يتفق مع الآثار الفيزيائية المقدرة	التحويلات للمستشفيات التعليمية في جنوب أفريقيا	
وضع حد أدنى للمعايير القومية	تحويلات إجمالية ليست لتحقيق المواصة مشروطة بشروط على مستويات الخدمة والحصول عليها	منح الطرق والتعليم الابتدائي في أندونيسيا تحويلات التعليم في كولومبيا وشيلي	تحويلات مشروطة بشروط على الإنفاق فقط منح ارجالية
التأثير على الأولويات المحلية في المجالات ذات الأولوية القومية المرتفعة والأولوية المحلية المنخفضة	تحويلات للمواصة، ذات معدل مواصة تتناسب عكسياً مع القدرة المالية المحلية	تحويلات للمواصة للمساعدات الاجتماعية في كندا	منح ارجالية
تحقيق الاستقرار	منح رأسمالية، شريطة توفر الصيانة	الاستخدام المحدود للمنح الرأسمالية مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص، من خلال ضمانات ضد المخاطر السياسية ومخاطر السياسات العامة	منح لتحقيق الاستقرار دون متطلبات استمرارها مستقبلاً

ضرورية للمركزية المستديرة. كما أنها تساعد مختلف طبقات الحكم على التكيف مع الحاجات المتزايدة بمرور الوقت.

**التأكد من أن الأساس المؤسسي جاهز:** من حيث المبدأ، يؤدي إلى جعل صنع السياسة وتنفيذها أكثر قرباً من المجتمعات التي يخدمها، وكذلك إشراك المواطنين في تشكيل السياسات إلى زيادة الخضوع للمساءلة وتحسين الضوابط والتوازنات المحلية. ولكن كما بينت المناقشة السابقة حول إمكان زعزعة الاستقرار في الاقتصاد الكلي. فإن الأعمال الحكومية في المركز يمكن أن تتقوض على المستوى المحلي إذا لم يوجد نمط قوى للتقييد المالي، وإذا لم توجد قواعد قابلة للتنفيذ تحكم العلاقات فيما بين الحكومات. وفي معظم الأنظمة الفيدرالية تطورت ضوابط وتوازنات فعالة بين مستويات الحكم على مدى فترات زمنية طويلة.

دستورياً للتعبير عن مصالحهم. ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على نجاح هذه العملية، فإنها خلقت إحساساً واسعاً بالأمل ودعمت المطالبة بإتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق اللامركزية.

وقد تخدم اللجان مصالح قصيرة الأمد بصورة جيدة. غير أنه على المدى الأطول، قد تكون هناك حاجة لحلول مستديرة للسماح بالتمثيل الرسمي لمصالح الحكومات دون القومية في صنع السياسة والتشريع القومي. ويتم غالباً استخدام مؤسسات المجلس الثاني، مثل البوندسرات الألمانية (مجلس الشيوخ)، في هذا الصدد. وتوفر مثل هذه الترتيبات آلية مؤسسية للتعبير عن المصالح من أسفل، مع توفير الوسائل اللازمة لتطوير قواعد تحظى بقبول وثقة واسعة للتعاون فيما بين الحكومات، والتي تعتبر



القوية أن توفر الفرص للتعليم ولإدخال سياسات جديدة بصورة تدريبية. وتتوافر للبلدان ذات القدرة الكبرى في المستويات المركزية والمحلية خيارات أكبر للإنتقاء من بينها - غير أن تفضيلاتها سوف تتباين. فما قد يكون مهما في بلد من البلدان (كتوفير الخدمات لا مركزيا، مثلا) قد لا يكون مرغوبا فيه (أو لا يمكن أن يكون مرغوبا فيه) في بلدان أخرى.

### الخيارات الاستراتيجية: سد الفجوة بين الدولة والمواطن

تبين الشواهد الواردة في هذا الفصل أن تحسين قدرة وفاعلية الدولة تركز على آليات لزيادة الانفتاح والشفافية، من أجل تقوية الحوافز للمشاركة في الشؤون العامة، وكذلك، حيثما يكون الوضع ملائما، جعل الحكومة أكثر قربا من المواطنين والمجتمعات المعنية بخدماتها. ويستغرق بناء القدرة بهذه الطريقة بعض الوقت ويحتاج إلى الانتباه جيدا للأخطار: حيث إن الجهود الرامية لانفتاح الحكومة على مجموعة أوسع من الحاجات والاهتمامات لن يحسن الكفاءة أو الخضوع للمساءلة، إذا تم استبعاد الجماعات الأخرى. غير أن تجارب الحكومات في جميع أنحاء العالم تشير إلى بعض نقاط البداية الواضحة:

■ حيثما يكون الوضع ملائما، ينبغي على الدول أن تعمل على ضمان إجراء مناقشات عامة وعملية تقييم واسعة النطاق للاتجاهات والأولويات الأساسية للسياسة. ويعنى ذلك، كحد

والمفارقة أن ما ينبئنا به التاريخ أنه ما لم تحقق الدول مستوى معيناً من اللامركزية والقواعد الفعالة للسيطرة على مجمل الاقتصاد الكلى وصنع السياسة السليمة، فإنه قد يكون من الصعب تحقيق اللامركزية وقد يؤدي ذلك إلى عدم التوازن. ذلك أن اللامركزية، سواء حدثت بالتطور التدريجي أو التخطيط (أو كليهما)، يمكن أن تولد قوة دافعة للتنمية، ولكن إذا تحققت هذه الشروط فقط.

ويتعين أن تبدأ أى استراتيجية لتحقيق اللامركزية بتقييم للقدرة المؤسسية في مختلف مستويات الحكم (جدول ٧ - ٥). ذلك أنه من الصعب تحقيق اللامركزية بنجاح إذا كانت قدرة الحكومة المركزية لا تستطيع إدارة السياسة المالية والنقدية الوطنية، أو وضع وتنفيذ قواعد موثوق بها بالنسبة للعلاقات فيما بين الحكومات، أو توفير إطار يجمع أصحاب المصلحة معا. كما أنه مما يبعث على القلق وجود علاقات استقطاب قوية بين أو داخل طبقات الحكم والقدرة التنظيمية الضعيفة على المستوى دون القومى. وفى ظل هذه الظروف، يحسن واضعو السياسة صنعا بتأجيل تطبيق اللامركزية، أو الابتعاد عن الاستراتيجيات الطموحة والأخذ بنهج ندى مراحل محددة بعناية أو نهج قطاعى. ويمكن أن تبدأ اللامركزية، مثلا، بمجالات لها أولوية معينة كالتعليم، أو الصحة، أو البنية الأساسية. ويمكن لآليات الرقابة

### الجدول ٧ - ٥ مواعة استراتيجية تحقيق اللامركزية مع القدرة الحكومية

قدرة الحكومة المركزية		قدرة الحكومة المحلية
مرتفعة	منخفضة	
تحقيق عدم تركيز بعض الخدمات ذات الأولوية	استراتيجية حذرة لتحقيق اللامركزية مع إجراء اختبار تجريبي	منخفضة
تفويض بعض الوظائف للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.	تفويض بعض الوظائف للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية	
دعم موجه للكيانات المحلية فى أثناء نقل المسؤوليات (مثل، هنغاريا والمكسيك وتايلند).	تعزيز كبير للمؤسسات فى كلا المستويين، خاصة فى مجالات التمويل العام (معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء).	
التفويض أو نقل الوظائف حسب أولويات وتفضيلات الحكومات، وكذلك الاحتياجات الواضحة (معظم البلدان الصناعية).	ميول انفصالية أو انقسامية	مرتفعة
	التفويض أو نقل الاختصاص حسب أولويات الحكومات (مثل: مقاطعة سانتا كروز، وبوليفيا؛ وأجزاء من الاتحاد السوفياتى السابق).	

التجاوب، فإن تحسين كل من الخضوع للمساءلة الأفقية (أمام الجمهور) والخضوع للمساءلة الرأسية (أمام المركز) سوف يكون خطوة حيوية أولى في اتجاه تحقيق قدرة أكبر للدولة.

وهناك بعض المخاطر الكامنة في أية استراتيجية تهدف إلى تحقيق انفتاح ولا مركزية الحكم. ويؤدي اتساع فرص التعبير والمشاركة إلى زيادة المطالب من الحكومة بما لا يزيد من خطر الشلل التام أو الاستحواذ من جانب جماعات المصالح ذات الأصوات العالية. وإذا لم تكن هناك قواعد واضحة تفرض قيودا على مختلف طبقات الحكم، أو حوافز تشجع على الخضوع للمساءلة المحلية، فإن أزمة الإدارة التي يعاني منها حاليا كثير من الحكومات المركزية سوف تنتقل ببساطة إلى المستوى الأدنى. غير أنه كما يبين الباب الرابع من هذا التقرير، فإن التغلب على العقبات عن طريق إصلاح الدولة ليس أمرا مستحيلا. ولعل الخطوة الأولى لجعل الحكم أكثر قربا من الناس هي جعل أهداف الإصلاح مفهومة بوضوح من جانب المواطنين ومجتمع أنشطة الأعمال. أما الجهود الرامية لبناء الاتصالات والتوافق في الرأي، فإن لها فائدة مزدوجة، تتمثل في زيادة الدعم للإصلاح وكذلك تزويد الحكومة بإحساس أفضل بكيفية إنجازه بالشكل الصحيح.

أدنى، جعل المعلومات متاحة تحقيقا للمصلحة العامة، وإقامة آليات للتشاور مثل مجالس المداولات ولجان المواطنين للتعرف على آراء وتفضيلات الجماعات المعنية.

■ ينبغي أن تشجع، حيثما أمكن، المشاركة المباشرة للمستعملين والجماعات المستفيدة في تصميم، وتنفيذ، ومراقبة السلع والخدمات العامة المحلية. كذلك ينبغي عليها دعم قدرة وكفاءة التنظيمات والمؤسسات المحلية الخاضعة للمساءلة بدلا من استبدالها بأخرى.

■ حيثما يعتبر توفير الخدمات لا مركزيا أمرا مرغوبا فيه، ينبغي على الدول أن تأخذ بنهج له مراحل محددة بعناية أو نهج قطاعي، يبدأ في المجالات ذات الأولوية مثل الصحة، أو التعليم، أو البنية الأساسية. كما ينبغي أن تقوم بإدخال آليات رقابة قوية والتأكد من سريان قواعد سليمة للعلاقات فيما بين الحكومات لتقييد الأعمال التعسفية في المستويات المركزية والمحلية.

■ على المستوى المحلي، ينبغي على الدول التركيز على العمليات والحوافز لبناء الخضوع للمساءلة والمنافسة. فحيثما يكون خضوع الحكومات المحلية للمساءلة ضعيفا وتفتقر إلى

## تسهيل العمل الجماعى الدولى

معينة على منافعها. وهناك درس أساسى مستمد من تجربة الاتفاقات الطوعية، وهو أنها لا تحقق الشيء الكثير عندما توقعها البلدان دون أن تكون مدركة تماما لتكاليفها المحتملة أو قابلة لها.

### تمويل وتوفير السلع العامة الدولية

منذ وقت ليس ببعيد كانت نصيحة السياسة المعتادة فيما يتعلق بتوفير السلع العامة تعتمد على تدخل الدولة على وجه القصر تقريبا ووفقا للظروف، ربما كانت الوصفة العلاجية تتمثل فى استخدام دعم، أو ضريبة أو قانون جديد للالتزام، أو وضع تنظيم جديد، أو برنامج جديد من أجل التوفير العام للسلعة المعنية بشكل مباشر. غير أن هذا النهج لم يكن ينجح فى العادة عندما يتعلق الأمر بتوفير سلع عامة عالمية. وفى عالم من الدول ذات السيادة، يصبح التعاون الطوعى هو الحل الوحيد. ولكن لماذا تضطلع البلدان بصورة تعاونية بأعمال ليس لديها حافز للقيام بها بمفردها؟

لقد قادتنا التجربة والفهم الأفضل لكيفية عمل الاقتصادات إلى التسليم بمجموعة أكبر من الحوافز للعمل الجماعى وإلى استنباط ترتيبات مؤسسية أفضل لتنفيذها، سواء كانت قومية أو عالمية. وكما بينت الفصول السابقة، فإن الدول تنحى جانبا نهج الاحتكار والأوامر والسيطرة فى الإدارة لصالح نهج أكثر اعتمادا على المشاركة يشمل المجتمع المدنى والأسواق والسلطات المحلية. وعلى المستوى العالمى، يتقدم النهج القائم على المشاركة خطوة إلى الأمام، حيث إنه يعتمد على التعاون الدولى دون استخدام قوة الإرغام. ذلك أن الآليات الرئيسية لتوفير السلع العامة الدولية تعتمد حاليا على العمل التطوعى وحده.

وفى الأسواق الدولية للتجارة والاستثمار، تعاونت البلدان لوضع قوانين وأعراف مشتركة للسلوك وإضفاء طابع مؤسسى عليها من خلال ترتيبات رسمية مختلفة. وقد شمل ذلك ترتيبات

بين الفصل السابع كيف تستطيع الشراكات والضغط التنافسية الجديدة تعزيز فعالية الدولة فى الداخل. غير أن التحدى المتمثل فى إصلاح الدولة لا يتوقف عند حدود كل دولة، ففى عالم تتزايد فيه درجة اعتماد الدول بعضها على بعض، يكون لتصرفات أى بلد فى الغالب انعكاسات على جيرانه وعلى بقية العالم. وهناك اعتراف متزايد بأن توفير بعض السلع والخدمات العامة الضرورية لا يمكن ضمانه إلا من خلال التعاون الدولى. ولذلك، فإن بناء قدرة الدولة يعنى بناء شراكات ومؤسسات أكثر فعالية على النطاق الدولى وفى الداخل أيضا.

وتتبع الحاجة للتعاون الدولى من المظاهر الإقليمية والعالمية للمشكلات التى جرى توضيحها فى الفصول السابقة مثل افتقاد الأسواق ووجود التأثيرات الخارجية. ويعتبر السلام العالمى، ووجود بيئة عالمية قابلة للاستدامة، وسوق دولية واحدة للسلع والخدمات، والمعرفة الأساسية، كلها أمثلة للسلع العامة الدولية. وسيكون توفيرها غير كامل ما لم تبذل جهود جماعية واعية ومنسقة لتوفيرها. ورغم أن معونات التنمية ليست سلعة عامة بالمعنى الدقيق للكلمة، فإنها تبرر وجود التعاون الدولى أيضا على أساس اعتبارات الإنصاف العالمية.

ويناقد هذا الفصل الطرق التى قد تساعد بها الحكومات فى ضمان التوفير العالمى الفعال للسلع العامة الدولية. ويبدأ الفصل بدراسة الآليات التطوعية القائمة بالفعل لتنسيق العمل الجماعى الدولى. وعلى الرغم من الشواهد الواضحة على أن التعاون لتحقيق أهداف جماعية عالمية يحقق منافع عالمية، فليست كل أشكال هذا العمل تحقق منافع للجميع. وبالتالي فليس من مصلحة كل بلد دائما أن يشارك فيه، لأن بعض السلع العامة العالمية قد لا تكون عالية القيمة عند بعض البلدان مثلما هى عند البعض الآخر؛ وأحيانا تزيد التكاليف المحلية للالتزام باتفاقية

والأولويات المتباينة يمكن أن تعوق التعاون. إذ يتردد كثير من البلدان النامية مثلاً في الأخذ بقوانين العمل. ومعايير التلوث في البلدان الأكثر غنى خشية أن تفقد ميزاتها التنافسية وتعرض نموها الاقتصادي للخطر. وقد تختار بعض البلدان عدم التعاون في أنشطة معينة اعتقاداً منها بأن الأبحاث والتجارب الخاصة سوف تنتج حلولاً أرخص في نهاية الأمر.

ويتطلب التوفير الجماعي للسلع العامة، على وجه العموم الموازنة بين ثلاثة مبادئ هي: الانفتاح، وسنوع، والترابط. ولكل منها ميزة كبيرة، ولكن السعي لتحقيق أي منها بشكل متطرف يعرض المبدأين الآخرين للخطر. فالانفتاح على الاقتصاد العالمي ينطوي على التزام بالشفافية والقواعد الواضحة، مثل حظر الممارسات التجارية القائمة على التمييز. غير أن الانفتاح بدون التنوع يمكن أن يؤدي إلى تراجع بعض البلدان التي ترغب في مزيد من الحرية للاختلاف، ومن ثم يؤدي لمزيد من الانقسام في الاقتصاد العالمي. كذلك فإن قبول التنوع - مثل الاعتراف المتبادل بالمعايير القومية المختلفة - يدعم الابتكار، ولكنه قد يضر الترابط بين البلدان أو بين المجتمعات داخل البلد الواحد. وبالطبع، فإن الترابط مرغوب فيه بشكل عام هو أيضاً، ولكن لا يكون كذلك عندما ينطوي على التضحية بقدر كبير من الانفتاح والتنوع.

وتوضح هذه الاعتبارات أنه رغم وجود حاجة كبيرة للتوفير الجماعي للسلع العامة الدولية، فإنه ليس هو الحل لكل المشكلات لجميع البلدان. إذ يتعين على كل دولة أن تقرر، على أساس كل حالة على حدة، ما إذا كانت ستشارك أم لا. ومن ثم يتعين لأي إطار عالمي ملائم لتنظيم العمل الجماعي أن يسمح بقيام ترتيبات ومؤسسات متعددة، تعتمد جميعها على المشاركة الطوعية. وهناك نهج ممكن للتصميم التنظيمي هو التفكير من منظور سلسلة من المجموعات، لكل منها هدف مختلف:

- مجموعات وظيفية لتناول قضايا معينة مثل سياسة الاقتصاد الكلي، وحماية البيئة، ومعايير العمل، والصراعات الدولية (مثل منظمة العمل الدولية وبنك التسويات الدولية).
- مجموعات إقليمية لتناول القضايا ذات الأهمية بالنسبة للبلدان المتجاورة (ولكن من الأفضل أن تكون مفتوحة أمام جميع من يرغب في الانضمام إليها)، وتشمل التجارة والاستثمار (مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) واتفاقية بلدان المحيط الهادئ (أبيك)).
- مجموعات تنسيق لربط المجموعات الوظيفية والإقليمية وإقامة شبكة أوسع لجميع الأعضاء (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

ويحقق هذا الأطار توازناً معقولاً بين الانفتاح والتنوع والترابط، وقد يكون ملائماً لمنع الانقسام وما يسمى بالتوافق الامبريالي. وتتباين مصالح البلدان الخاصة ومشاركتها في

إقليمية، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية (ميركوسور)، وكذلك المنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، وسابقتها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). ورغم أن جميع هذه الترتيبات تعتمد بالكامل على المشاركة الطوعية، فقد جذبت أعداداً متزايدة من الأعضاء، مما يسهم في النمو الهائل للتجارة العالمية وفي زيادة رفاهية المشاركين. وتنظيم هذه الترتيبات وإدارة شؤونها يتطلب تكاليف ولكن الدول الأعضاء أدركت أن المنافع تكفي لتبرير التكاليف.

### متى يكون التعاون مرغوباً؟

بالنسبة لأي بلد، يعتبر قرار التعاون في الجهود الدولية المهمة قراراً متعدد الجوانب، يتوقف على القيم الاجتماعية للبلد وعلى تقييمها للمصلحة القومية طويلة الأمد. ويتوقف توازن تكاليف التعاون وفوائده على نوع النشاط، والآليات المقترحة، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد.

وهناك اعتراف أكبر اليوم ليس فقط بوجود وفوائد السلع العامة الدولية، بل أيضاً بانعكاسات الفشل في توفيرها بشكل كاف. وقد بين التاريخ ماذا يمكن أن يحدث عندما يكون مجتمع الدول أكثر انقساماً مما هو عليه اليوم، بالحرب أو بالحوار، في وجه التجارة والاستثمار. فبدون وجود منتدى للدول القومية لمناقشة التغيرات المنظمة في السياسات والمعايير القومية والتفاوض حولها، قد ينتهي الأمر بالاقتصادات الصغيرة إلى الاضطرار للأخذ بممارسات القوى الاقتصادية المسيطرة، في عملية تسعى لتحقيق «توافق إمبريالي»، ويقلل التقاعس عن توفير المعونة أو المساعدة الخارجية. الفعالة أو الدعم للبحوث الأساسية لتلبية حاجات البلدان الفقيرة، من فرص هذه البلدان في أن تتطور في أي وقت إلى اقتصادات نشطة وشركاء تجاريين مربحين. ذلك أن التعاون الدولي عامل حاسم لجعل الأمور تسير نحو الأفضل.

ولكن مرة أخرى، لن تكون جميع البلدان راغبة في كل الأحوال، في المشاركة في توفير السلع العامة الدولية. فالتعاون يمكن، على أقل تقدير، أن يقيد حرية الدولة في العمل. وفي أغلب الأحيان تزيد فوائد التنازل عن بعض الاستقلال الوطني عن التكاليف، ولكن ليس دائماً. وفي كثير من المجالات - ومنها تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي - يوجد بصورة حتمية قدر من عدم اليقين حول نوع العمل المشترك الذي يتعين القيام به. وفي مجالات أخرى، مثل حماية البيئة وتغير المناخ، هناك عدم يقين بشأن مدى مشاركة الأطراف الرئيسية في ذلك. ومن شأن أوجه عدم اليقين هذه أن تقلل من الفاعلية المحتملة وتضعف الفوائد المتوقعة للتعاون. وحتى عندما تكون الحقائق أكثر يقيناً، فإن التصورات

على انتهاك الالتزام، كما أنه يقوم على المواجهة. وقد تأتى الإجراءات العلاجية متأخرة للغاية - ويكون الضرر قد حدث بالفعل. وقد تصبح العلاقات بين الأعضاء سيئة، مما يجعل التعاون فى المستقبل أكثر صعوبة.

وهناك نهج بديل، ذو توجه أكبر إلى الجانب العملى، يعتمد على مراعاة الالتزامات على أساس مستمر. وليس هدف هذا النهج هو إدانة الخطأ وإنما استمرار التزام الدول بتعهداتها ومنع الخروج على الاتفاقات. ويعتمد هذا النهج بدرجة أكبر على الاتصال والتشاور والرصد والمشاركة فى المعلومات والمساعدة الفنية والمالية.

وتشتمل الاتفاقيات التى عقدت مؤخرا، خاصة فى مجال البيئة، على آليات لرصد وتسهيل الالتزام. ويتضمن ذلك عقد مؤتمرات بين الأطراف، وإقامة أمانات مستقلة، واتخاذ ترتيبات للمعونة المالية تضمن تقديم ومراجعة تقارير التنفيذ من جانب البلدان الأعضاء. غير أن هذه الأجهزة تنقصها سلطة الإلزام. كما أن قدرتها على التحقق من التنفيذ محدودة، ما لم تتعاون البلدان فى توفير المعلومات. وفى بعض الاتفاقيات القانونية الجديدة ومن بينها بعض المعاهدات الأخيرة المتعلقة بالبيئة، يتم إضافة عنصر الإشراف. ذلك إنه يمكن لجهاز الإشراف أن يساعد فى متابعة إعداد التقارير المطلوبة ونشر المعلومات عن تأثير المعاهدة على المستوى المحلى.

ويعتبر الإجراء الذى يتخذ فى حالة عدم الالتزام، والوارد فى بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنزفة لطبقة الأوزون، مثالا جيدا لهذا النهج الجديد. فأتى طرف فى الاتفاقية لديه شكوك حول التطبيق الصحيح للبروتوكول من جانب طرف آخر يستطيع أن يشرع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة. كما تستطيع ذلك الأمانة نفسها أو أى طرف لديه مشكلات تواجه التزاماته، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية والأفراد أن يطالبوا باتخاذ هذه الاجراءات، إذ يمكنهما إبلاغ الأمانة بأية معلومات عن عدم الالتزام المحتمل، وقد تحاول لجنة التنفيذ التوصل لتسوية ودية، وقد توصى بتقديم مساعدة فنية أو مالية، إذا كان عدم تطبيق البروتوكول يعود إلى نقص فى القدرة. كذلك يمكنها تعليق حقوق وامتيازات الأطراف المخالفة.

ويعتبر التعاون المستمر بين الأجهزة القومية أساس هذا النهج المتجه صوب العمليات. أما قوالب البناء فتشمل تسهيلات مثل شبكات الاتصال الدائمة، وإعداد التقارير، وتحديد معدلات التنفيذ الدورية، والمراجعة الدورية للأحكام القانونية، والاجتماعات الدورية لصانعى القرارات والموظفين. وتساعد كل هذه التدابير على استمرار الوعى بين الموظفين بالأهداف التى تنشدها هذه الاتفاقيات ووسائل تحقيقها، وإعلام الجمهور بالقضايا المستجدة. ولعل أوضح مثل على هذه الأجهزة هو «السجل الدولى للمواد

مختلف الترتيبات على مر الزمن، فقد تظل المجموعات غير نشيطة نسبيا لفترات طويلة، ولكن حينما يحين الوقت المناسب، مع التقاء الأفكار والظروف، قد تشهد المجموعات اهتماما كبيرا بأنشطتها، كما حدث مثلا فى المراحل الختامية لمفاوضات جولة أوروغواى لاتفاقية الجات.

### ضمان تحقيق تعاون أكثر فعالية

ليس هناك ضمان بأن الدول المشاركة سوف تلتزم تماما بالالتزامات الخارجية. فنظرا لعدم وجود سلطة عالمية من نوع ما لها ولاية قضائية وقوة للإرغام سبطل تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية متوقفا على الدول نفسها، ومن ثم فهناك حاجة واضحة لوجود آليات تكفل الامتثال عندما لا يتم احترام الالتزامات بشكل اختياري. وتشير التجارب الحديثة فى القانون الدولى إلى عدد قليل من هذه الآليات.

ويتقاعس البلدان عن التقيد بالالتزامات الدولية لأسباب مختلفة. فقد تكون بواعث التقيد بها ضعيفة، بسبب التغيرات فى الأولويات السياسية أو فى الظروف الاقتصادية الأساسية. أو قد يكون هناك نقص فى القدرة الضرورية، بما فى ذلك الخبرات الفنية والمهارات التنظيمية اللازمة لضمان العمل فى الوقت الملائم. ولعل من أكثر الأسباب شيوعا بين البلدان النامية، عدم توفر الموارد المالية اللازمة.

وقد تحتاج إحدى الدول إلى إعادة النظر فى اشتراكها، عندما تتعارض دوافعها مع وفائها بالتزاماتها الدولية. وتضعف فاعلية الاتفاقية (أو المنظمة الدولية) إذا واجه الكثير من أعضائها، فى نفس الوقت، دوافع قوية تمنعها من التقيد بأحكامها. غير أنه فى الواقع العملى، أصبحت الدول تدرك مصلحتها الذاتية بصورة عامة، وتعترف بتأثير أعمالها على مجتمع الدول، وعلى سمعتها الخاصة، وعلى إمكانية الدخول فى ترتيبات متبادلة فى المستقبل. وتعتبر معالجة نقص القدرة والموارد المالية من الأمور الأكثر سهولة عادة. فكثير من الاتفاقيات الدولية تأخذ فى الحسبان القدرة والقيود المالية لبعض الأعضاء. ويمكن أن تشمل أحكاما تضمن توفر العاملين اللازمين والموارد المالية الضرورية لجميع الأعضاء.

وحيثما لا تكون هذه الاحتياجات مقدرة مسبقا تقديرا كاملا، فإنه يمكن استنباط آليات للاتصال والإشراف لمعالجة القضايا المستجدة. ويمكن أن يؤدى توزيع المسئوليات بشكل واقعى وتوفير تحويلات الموارد الضرورية مسبقا إلى تحسين التنفيذ والحد من المخالفات.

وغالبا ما تفشل الآليات القانونية التقليدية فى معالجة السبب الجذرى فى مشكلات الالتزام، حيث إنها تنتظر حدوث خرق الاتفاقية لاتخاذ إجراء من الإجراءات. وهذا النهج يركز الانتباه

## الإطار ٨ - ١ منظمة التجارة العالمية - آلية دولية لتوفير المصادقية للسياسة القومية

تمت عملية التسوية كاملة في اثنتين من هذه المسائل. وصدر تقريران آخران عن لجان التحكيم. ولم يعد باستطاعة البلدان الوقوف في طريق إنشاء لجان التحكيم أو تجاهل قراراتها، كما كانت تفعل في ظل منظمة الجات، ورغم أن بإمكانها الاستئناف، فإن قرار جهاز الاستئناف نهائي. ويتحدد لكل مرحلة من العملية توقيت زمني صارم، وتواجه البلدان التي لا تلتزم بالقرارات عقوبات تجارية معتمدة.

وتواصل أكبر الدول التجارية والمناطق الجمركية السيطرة على عملية تسوية المنازعات، وتعتمد مصادقية النظام على استعداد هذه الدول للالتزام بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها. غير أن البلدان النامية، وقد شجعتها طبيعة النظام المطبق في منظمة التجارة العالمية، ومنها حق الغاء التدابير غير العادلة، بدأت تتجه نحو عملية تسوية المنازعات أكثر مما كانت تفعل في ظل الجات.

تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ لإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تفاوضت بشأنها البلدان الأعضاء. ويمكن اعتبار أن المنظمة مؤسسة تجسد مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة باستخدام السياسات التي تؤثر على التدفقات التجارية، كما أنها أيضا «سوق» يتبادل فيها الأعضاء امتيازات دخول الأسواق والاتفاق على قواعد اللعبة. وتطلب المنظمة من أعضائها ضمان أن تكون سياساتها التجارية غير قائمة على التمييز، وأن تكون قوانينها وإجراءات تنفيذها شفافة. كما توفر المنظمة للبلدان الأعضاء آليات قانونية لبيان جدية التزامها، وإجراءات أفضل لتسوية المنازعات وحل الخلافات بين الدول الأعضاء.

وقد تلقى نظام تسوية المنازعات التابع للمنظمة في العامين الأولين من وجوده ما مجموعه ٦٢ قضية تشمل أكثر من ٤٣ مسألة بارزة. وقد

التنافسي سوف يجعل بعض البلدان غير المستعدة أكثر عرضة للصددمات والأخطاء السياسية غير المتوقعة. وكما أوضح الفصل الثالث، سوف تحتاج البلدان إلى الأخذ بسياسات حكيمة، ومتناسقة، وجديرة بالثقة في الداخل للاستعداد للبيئة العالمية الجديدة. ويمكن أن يساعد العمل الدولي الجماعي في دعم هذه الجهود بتوفير السبل أمام هذه البلدان لتحمل التزامات خارجية تضيف على تلك السياسات المزيد من المصادقية.

وينعكس التوافق العالمي المتزايد في الرأي على فوائد التجارة الأكثر حرية وتوسيع السوق الدولية في حجم العضوية الكبير والمتزايد في منظمة التجارة العالمية (الإطار ٨ - ١). وقد أدت أحدث سلسلة مفاوضات متعددة الأطراف من أجل تحرير التجارة، وهي جولة أوروغواي، إلى حدوث تخفيضات كبيرة في كل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة في السلع والخدمات، خاصة بين البلدان النامية.

غير أن تقليل الحواجز الحدودية ليس إلا شرطا واحدا من الشروط المسبقة للمشاركة بنشاط أكبر في النظام التجاري العالمي، إذ تحتاج البلدان أيضا إلى سعر صرف تنافسي، وتوافر النقد الأجنبي بدرجة معقولة، وبنية أساسية للنقل يمكن أن تدعم التجارة التي تزداد اتساعا. ولذلك فرغم انتشار تحرير التجارة فإن حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في أربعة وأربعين بلدا من بين ثلاثة وتسعين بلدا من البلدان النامية فيما بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات. ويعكس هذا التباين في سرعة ومدى التكامل درجة نجاح الأقاليم المختلفة في زيادة حجم تجارتها مع بقية العالم. فبينما تمكنت بلدان شرق

الكيميائية السامة»، ومقره جنيف، والذي يقوم على أساس القرارات التنظيمية القومية، وليس القرارات التنظيمية الدولية.

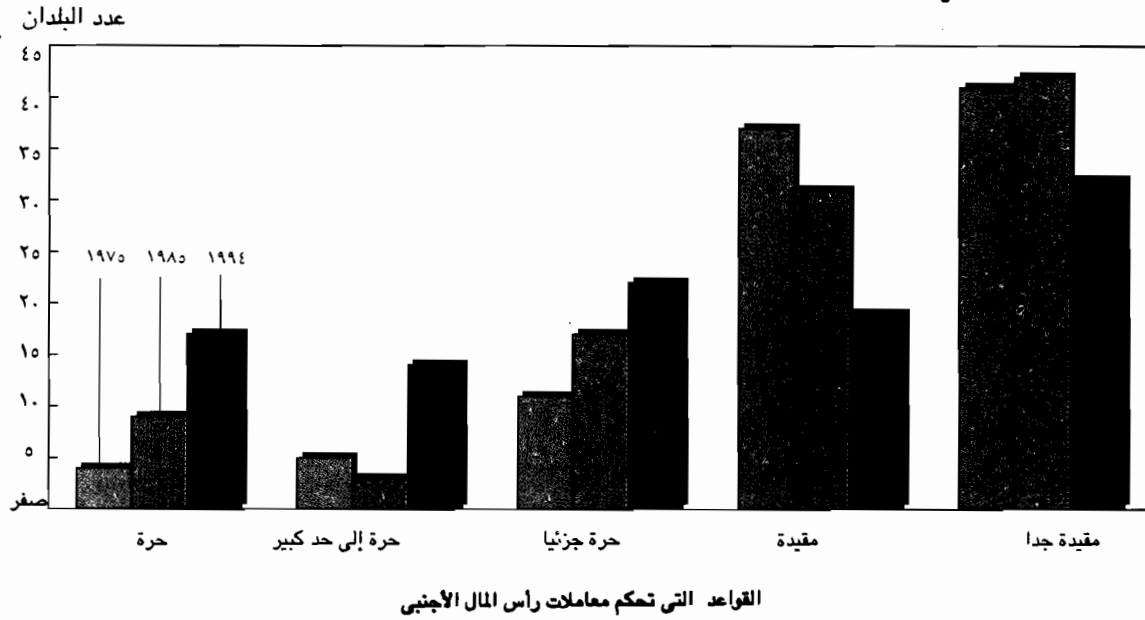
### التوفير الجارى للسلع العامة الدولية

يستعرض هذا القسم بعض التحديات والفرص التي تواجه الدول وهي تسعى، في خمس مجالات مختارة، لإيجاد توازن بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة في عالم تتزايد فيه درجة اعتماد الدول بعضها على بعض.

### توسيع الأسواق العالمية

أسهم تحرير قوانين التجارة والاستثمار في مختلف أنحاء العالم في حدوث زيادة هائلة في حجم التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية، الأمر الذي كان له أثر كبير على رفاهية المشاركين وانتقالهم لوضع أفضل. وقد دعمت الاتفاقات الإقليمية والاتفاقات متعددة الأطراف توسع الأسواق، حيث أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل جعلت من الضروري قيام نظام دولي للتجارة الحرة والاستثمار الحر. ونما الاقتصاد العالمي بسرعة بفضل التجارة النشطة، ولا يبدو أن هذا النمو يتجه إلى التناقص، ولعل الهجرة الدولية للناس بحثا عن العمل هي العنصر الذي تباطأ في هذا الاتجاه. وقد أوضح تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥، إن تدفقات الهجرة السنوية من البلدان النامية ليست أكبر الآن مما كانت عليه في السبعينيات بالنسبة لإجمالي عدد السكان. وقد بدأ معظم العمال في البلدان الفقيرة الآن فقط يلمسون فوائد - وتكاليف - الهجرة العالمية. غير أن توسع الأسواق وزيادة الضغط

الشكل ٨ - ١ يخفف كثير من البلدان القيود على رؤوس الأموال الدولية



ملاحظة: البيانات عن ١٠٢ بلداً صناعياً ونامياً. حرة تعني بلا قيود؛ حرة إلى حد كبير تعني قليلاً من القيود. حرة جزئياً تعني كثيراً من القيود على حجم وتوقيت المعاملات؛ مقيدة تعني أن الاستثمار المحلي بواسطة الأجانب، أو الاستثمار الأجنبي بواسطة المقيمين المحليين يتطلب موافقة رسمية؛ مقيدة جداً تعني أن جميع المعاملات عبر الحدود تتطلب موافقة رسمية المصدر؛ مأخوذ بتصرف من Gwartney, Lawson, and Block 1996.

وتهتم البلدان النامية بشكل خاص بالتركيب النوعي لهذه التدفقات الرأسمالية الخاصة المتزايدة. فبينما يسعى كثير من البلدان النامية للحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه ينظر للاستثمار في محافظ الأوراق المالية بتردد. ويمكن للمستثمرين الأجانب في محافظ الأوراق المالية أن يساعدوا في تطوير الأسواق المالية المحلية بتوفير السيولة وبالتأثير على الإطار التنظيمي وإدارة الشركات. غير أنه يأتي معهم أيضاً خطر الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال، والذي ظهرت آثاره المزعزعة للاستقرار في أزمة المكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥.

وتمثل إدارة خطر هروب رأس المال والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل عام، تحدياً لمعظم البلدان النامية. ويتزايد اعتبار هذا الخطر مصدراً مقبولاً لفرض الانضباط على الحكومات، مما يحبط السياسات الارتجالية وغير المسؤولة. والملاحظ أن كثيراً من البلدان خفف الضوابط على رأس المال (أنظر الفصل الثالث). غير أن التدفقات الكبيرة في أي من الاتجاهين يمكن أن تزيد من تأثر الدولة باختلالات الخارجية الكبيرة، مما يرفع التضخم أو أسعار الفائدة، أو التوسع الهائل في الائتمان الذي قد يعرض

آسيا مثلاً من توسيع تجارتها بشكل متواصل على مدى عدة عقود، انخفضت تجارة أفريقيا جنوب الصحراء.

وبالإضافة إلى تحرير التجارة يعتمد مزيد من البلدان إلى إزالة القيود بالتدريج على تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، إما بشكل منفرد أو كجزء من مبادرات إقليمية. وزاد عدد البلدان ذات الأنظمة الحرة لرأس المال، من تسعة بلدان إلى ثلاثين بلداً، في العقدين الماضيين، بينما انخفض بشدة عدد البلدان ذات القوانين المقيدة نسبياً من ٧٣ إلى ٥٣ بلداً (الشكل ٨ - ١).

وكما تختلف البلدان فيما يتعلق بنمو التجارة، فإن هناك تبايناً كبيراً أيضاً في قدرة البلدان على اجتذاب رأس المال الأجنبي. ورغم أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية على النطاق العالمي قد زادت نحو عشر مرات خلال العقدين الماضيين، فإن الأقاليم النامية لم تحظ بنصيب عادل في جذب هذه التدفقات. وكانت أغلب الزيادة في التدفقات الخاصة، وفيما بين الأقاليم النامية ذهب معظم الزيادة إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ويؤخذ من أحد التقديرات أن أكثر من نصف سكان العالم النامي لم يتأثروا إلا قليلاً بهذا الجانب من العولمة.

هو فتح باب العضوية في هذه الترتيبات لأى شركاء تجاريين يرغبون في الانضمام ، بدلا من قصرها على البلدان الواقعة داخل الإقليم. وهناك خيار آخر هو الشروع، في عملية تقارب محددة زمنيا لتقليل الاختلافات بين الحواجز التجارية الداخلية والخارجية إلى حد أدنى متفق عليه من خلال آلية متعددة الأطراف.

#### دعم الأبحاث الأساسية وخلق المعرفة

تعتبر المعرفة سلعة عامة دولية تعود فوائدها على الجميع. ويمكن للعمل الجماعي الدولي أن يوجه الأبحاث نحو حاجات البلدان النامية، حيث إن معظم الأنشطة البحثية الموجودة بها مبعثرة، وضعيفة التمويل، وموجهة بشكل غير ملائم. ويمكن للمساعدات الدولية أن تساعد في تقدير الحاجات، ووضع جدول أعمال مردود التكلفة، وتشجيع التبادل والتعاون الدوليين، وتوفير التمويل الإضافي حيثما تكون هناك حاجة له. وتشير الإنجازات مثل تلك التي حققتها كل من الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الصحة العالمية إلى أن عائد الاستثمار في الأبحاث في البلدان النامية يمكن أن يكون كبيرا.

وتعتبر الأبحاث الأساسية سلعة عامة تقليدية - وعالية. ورغم أن الفوائد غير مؤكدة مسبقا، ومن الصعب قياسها لاحقا، فإنها غالبا ما يثبت أنها مرتفعة بصورة غير عادية. ويقوم تحول الاقتصاد العالمي ومجتمعاتها بأكملها على أساس المعرفة المكتسبة من الاكتشافات الجديدة. غير أن الحوافز لإجراء وتمويل الأبحاث الأساسية ضعيفة للغاية: إذ أن منافع المزيد من المعرفة لا تنحصر في جهة واحدة، وهناك القليل من الدوافع التي تضغط من أجل إجراء مزيد من الأبحاث. وغالبا ما تعتبر الحكومات في البلدان الغنية الأبحاث نوعا من الترف: أما الحكومات في البلدان الفقيرة فنادرا ما توليها اهتماما كبيرا.

ولعل أكبر عدم توافق بين العوائد المحتملة والاستثمار الفعلي في الأبحاث يوجد في البلدان النامية. فمجال بناء رأس المال البشرى هناك واسع، ولكن العملية ليست سهلة بسبب سوء تغذية الأطفال، والأمراض الموهنة، وتدهور الموارد الطبيعية التي تعزز الإنتاج الزراعي. ويمكن للمعارف الجديدة أن تحدث فرقا كبيرا في حياة الناس مثلما فعلت بالنسبة للقضاء على مرض الجدري، والسيطرة على الملاريا والحمى النهرية، والزيادات الكبيرة في الإنتاجية الزراعية بفضل الثورة الخضراء. غير أن هذه النجاحات قليلة ومتباعدة. ومن غير المحتمل تحقيق إنجازات جديدة في ظل غياب الدعم المؤكد والمستمر للجهود الموجهة توجيهها جيدا.

وتعاني الأبحاث في البلدان النامية من معوقات عديدة. فأولا، يحظى النشاط البحثي في هذه البلدان بأولوية منخفضة في العادة. فمثلا، في إفريقيا جنوب الصحراء يتم إنفاق أقل من ٢ في المائة من ميزانيات الصحة على الأبحاث الصحية، والنتيجة

سلامة المصارف للخطر.

وجميع الوسائل المتاحة للحكومات لكي تتجنب هذه المشكلات هي كلها من أمور السياسة المحلية: وبشكل خاص السياسات المالية الرشيدة، وأنظمة النقد وأسعار الصرف الموثوق بها، ووجود نظام مصرفي مستقر ورشيد، ومن الممكن كذلك اتخاذ إجراءات تقلل من توقعات الجمهور بأن الحكومة سوف تعوضهم في حالة تعثر الاستثمارات.

ولكن للمجتمع الدولي مصالح مهمة في التصدي للأخطار المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية. ومن شأن الفهم الأفضل لهذه الاخطار والثقة الأكبر بأساليب معالجتها أن يشجع البلدان على المشاركة بنشاط أكبر في الأسواق العالمية. وتؤدي أسواق رأس المال الأكثر انفتاحا والأفضل أداء في البلدان النامية إلى تحسين استخدام الموارد العالية وزيادة تنوع محافظ الأوراق المالية.

فما هو العمل الجماعي الذي يمكن أن يساعد في تحقيق هذه المنافع؟ يمكن للتشاور الوثيق بين البنوك المركزية ومن يضعون التنظيمات المالية أن يساعد في تحسين الأطر التنظيمية والممارسات المالية الوطنية. كما أن التعاون الأكبر بين السلطات الوطنية يمكن أن يساعد في اتخاذ إجراءات للمساعدة المتبادلة في الأزمات، كما هو الحال بالنسبة للتسهيل الجديد الذي أنشأه صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان الأعضاء على امتصاص الصدمات الخارجية.

وهناك شاغل آخر يتمثل في النزعة الإقليمية المتزايدة، فقد شهد العقدان الماضيان زيادة حادة في عدد الاتفاقات الإقليمية الخاصة بإنشاء أسواق مشتركة ومنها النافتا، وميركوسور، وأبيك، والنزعة الإقليمية لا تتعلق بالتجارة فقط، فهي تعكس أيضا في حالة الاتحاد الأوروبي مثلا، رغبة الدول المتجاورة في تحقيق المزيد من التكامل السياسي استجابة للمخاوف الأمنية المشتركة، ورغبة في اقتسام تكاليف البنية الأساسية والمؤسسات، وفي زيادة القدرة على المساومة في المفاوضات الدولية.

وينقسم الرأي حول مزايا الترتيبات الإقليمية، ولا تزال الأدلة غير حاسمة. فالبعض يرى أن النزعة الإقليمية سوف تحول الانتباه والموارد بعيدا عن العمليات متعددة الأطراف الأكثر أهمية، وتعوق التقدم نحو التوصل لقواعد تجارية عالمية غير تمييزية. ويرى البعض الآخر أن النزعة الإقليمية تمكن الدول من اتخاذ إجراءات مبتكرة لانفتاح الأسواق تفيد في نهاية الأمر كقوالب بناء للمبادرات متعددة الأطراف. والواقع أن الشركاء الإقليميين كانوا سابقين في اتخاذ إجراءات تم إقرارها فيما بعد في الاتفاقات متعددة الأطراف: والمثل على ذلك معاملة الاتحاد الأوروبي للتجارة في الخدمات.

وقد تكون بعض المخاوف المتعلقة بالنزعة الإقليمية مشروعة. ولكن الترتيبات الإقليمية يمكن أن توضع بحيث تكون أكثر اتساقا مع الأسواق العالمية الأكثر انفتاحا وتكاملا. ولعل أحد الطرق لذلك



## الإطار ٨ - ٢ كيف تنفذ الأبحاث الزراعية الدولية الجهات المانحة أيضاً؟

في عام ١٩٩٣، أنتجت الولايات المتحدة نحو ١٢ في المائة من المحصول العالمي للقمح، كما أن الولايات المتحدة مصدر رئيسي للآرز، حيث تستأثر بنحو ١٨ في المائة من التجارة الدولية في هذه السلعة. وقد تم تطوير معظم سلالات القمح والآرز المزروعة في الولايات المتحدة عن طريق أبحاث تحسين المحاصيل. وتم تطوير الكثير منها من خلال عمل مركزين للأبحاث في شبكة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية هما: المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح (المعروف باختصاره الأسباني) «سيميت»، والمعهد الدولي لبحوث الآرز. وتدعم كليهما جزئياً إسهامات من حكومة الولايات المتحدة.

وقد سعت دراسة حديثة إلى قياس المنافع التي تعود على الاقتصاد الأمريكي من أبحاث الجماعة الاستشارية. وقدر أن الزيادة خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٩٣ من استعمال أصناف قمح محسنة تم تطويرها بواسطة «سيميت» بلغت من ٣.٤ إلى ١٣.٧ مليار دولار، وكانت نسبة الفائدة إلى التكلفة لدعم الحكومة الأمريكية لسيميت ١٩٠ إلى ١. أما المعهد الدولي لأبحاث الآرز فقد تلقى مساهمة أمريكية بمبلغ ٢٠ مليون دولار، مقابل مكاسب من عائدات الآرز بلغت مليار دولار، أي أن نسبة الفائدة إلى التكلفة كانت ١٧ إلى ١. وهكذا فرغم أن استثمارات الولايات المتحدة في الأبحاث الزراعية الدولية على القمح والآرز كانت لأسباب إنسانية في المقام الأول، فإنها حققت منافع مباشرة للاقتصاد الأمريكي تفوق بكثير تكاليف دعم الجماعة الاستشارية. وتخلص الدراسة إلى أن «الأبحاث الزراعية الدولية تمثل استثماراً في الاستقرار الدولي والنمو الاقتصادي الخارجي، وتعطي مردوداً أكبر للولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة».

### المزيد من الدعم الدولي:

- تحسين المعرفة بأمراض المناطق الحارة وبصفة خاصة تلك التي تؤثر على الأطفال وسكان الريف في أفريقيا جنوب الصحراء.
- السيطرة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الذي يسبب الإيدز.
- تحسين العلاج والوقاية من الأمراض غير المعدية التي تصيب أعداداً متزايدة من الناس في البلدان النامية.
- إيجاد أو تطوير سلالات جديدة مقاومة للأمراض والآفات من محاصيل مثل القطن، والكاكاو، والآرز، واليام والتي تلعب دوراً أساسياً في كثير من الاقتصادات.

هي وجود نقص في مؤسسات، ومرافق الأبحاث، والعلماء. ثانياً، يتعرض التمويل المحدود المخصص للأبحاث لسوء التوزيع في العادة، وتمثل أمراض الالتهاب الرئوي والإسهال ١٥ في المائة من عبء المرض في البلدان النامية، ومع ذلك لا توجه سوى ٠.٢ في المائة من تمويل الأبحاث الطبية في البلدان النامية نحو دراسة هذه الأمراض. وغالباً ما يعكس سوء التوزيع هذا نقصاً في المعلومات الأساسية والمهارات البشرية اللازمة لوضع جدول أعمال مناسب للأبحاث. ثالثاً، هناك القليل من التنسيق وتبادل المعلومات بين الباحثين عبر حدود البلدان النامية؛ وينتج عن ذلك تداخل كبير بين الأنشطة البحثية، وضياح الفرص لتوفير النفقات. ويستطيع المجتمع الدولي أن يفعل ما هو أكثر لمساعدة البلدان النامية في إنتاج المعارف الجديدة التي تلبي احتياجاتها، فمن خلال المعونات الخارجية تستطيع الجهات المانحة مساعدة الحكومات في وضع جدول أعمال للبحوث يعتمد على التقدير الدقيق للحاجات، وكذلك المساعدة في تمويل مستوى أعلى ودائم من الانفاق البحثي. ويمكن للبلدان الصناعية أن تساعد أيضاً في الحد من استنزاف العقول - أي خروج الباحثين المهرة من البلدان النامية - عن طريق توفير باحثين وعلماء أكفاء للعمل مع المؤسسات في البلدان النامية لتطوير القدرة التدريبية والبرامج البحثية التي تشجع على الاحتفاظ بالموظفين المحليين، كما يمكن للجهات المانحة إنشاء وتمويل معاهد أبحاث إقليمية لتشجيع تبادل الأفكار وتقليل الأنشطة البحثية الزائدة عن الحاجة، وتستطيع المؤسسات الدولية أن تساعد في نشر المعارف الجديدة المكتسبة لدعم الإنتاجية، ومعالجة الأمراض بمزيد من الفعالية، وتوفير أساليب حياة أكثر صحة.

وقد اتضح بصورة جيدة نطاق هذه الجهود من خلال التعاون الناجح في كثير من مجالات البحث والنشر. فمثلاً، كانت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية فعالة في تطوير سلالات من المحاصيل أكثر إنتاجية، وفي تشجيع أساليب زراعية أكثر كفاءة وملاءمة للبيئة. وباعتبارها شبكة مكونة من ستة عشر مركزاً للأبحاث الزراعية حول العالم، فإن خمسين دولة تقدم دعماً لهذه الجماعة الاستشارية لتحقيق هدفها الأساسي، وهو تخفيف حدة الجوع في البلدان النامية. غير أن منافع أنشطتها لا تقتصر على هذه البلدان وحدها (الإطار ٨ - ٢).

وقد أدى التعاون الدولي في مجال الأبحاث الصحية كذلك إلى تحقيق تقدم مهم. ولعبت منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، دوراً رئيسياً في القضاء على مرض الجدري. غير أن المجال لا يزال متسعاً للعمل الجماعي. فمن إجمالي الانفاق العالمي على الأبحاث الصحية في أوائل التسعينيات تم تخصيص ما يقدر به ٩٥ في المائة منه للمشكلات الصحية التي تهم أساساً البلدان الصناعية. وه في المائة فقط للاحتياجات الصحية للبلدان النامية. وهناك العديد من الأنشطة البحثية التي تستحق بشكل خاص

تعاونية لمواجهة المخاطر. ورغم أن الاستعداد للاشتراك في عمل جماعي دولي ينطوي على الاعتراف بهدف مشترك، فإن البلدان المختلفة لها مصالح مختلفة، وهذه المصالح ينبغي الاعتراف بها أيضا. فالمادة ٤ من معاهدة تغير المناخ لعام ١٩٩٢، على سبيل المثال، تطلب من أطراف المعاهدة إيلاء كل اعتبار لمصالح البلدان الجزرية الصغيرة؛ والبلدان المنخفضة السواحل، والمناطق القاحلة وشبه القاحلة، ومناطق الغابات، أو المناطق المعرضة لتلاشي الغابات؛ والبلدان التي بها مناطق معرضة للكوارث الطبيعية.

وغالبا ما تحتاج بلدان معينة لدعم مؤسسي ومالي حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها. وكان من بين نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، مثلا، التزام من جانب البلدان الصناعية بتقديم موارد مالية للوفاء بالتكاليف التي تتكبدها البلدان النامية لتنفيذ الالتزامات المقررة في جدول أعمال القرن ٢١، ويلعب مرفق البيئة العالمي المقرر أن يقوم بتمويل التكاليف المتزايدة للمشروعات التي لها تأثير بيئي عالمي، دورا حاسما في تنفيذ هذه الالتزامات (الإطار ٨ - ٤).

والكثير من المشكلات البيئية الملحة في الوقت الراهن والتي تواجه البلدان النامية، كتلوث المياه والهواء في المناطق الحضرية

■ تطوير تكنولوجيا التعدين والزراعة للتقليل من تآكل التربة وإزالة الغابات.

### حماية البيئة العالمية

يهدد تدهور البيئة التنمية بصورة عنيفة على المستويين العالمي والمحلي، وتشمل القضايا البيئية العالمية التي تبعث على القلق بشكل خاص تغير المناخ (الإطار ٨ - ٣) وفقدان التنوع الأحيائي، وحماية المياه الدولية. أما على المستوى المحلي فإن أكثر المشكلات إلحاحا هي تلوث الهواء والمياه في المناطق الحضرية، وإزالة الغابات وتدهور التربة والمراعي. ويمكن أن يساعد العمل الجماعي الدولي في التخفيف من حدة هذه المشكلات من خلال التنسيق الأفضل، وزيادة الوعي العام، ونقل التكنولوجيا، واقتسام التكاليف، والتشاور للمساعدة في رسم السياسات والممارسات القومية والمحلية.

ويعتبر التعاون الدولي حاليا حجر الزاوية لنظام بيئي مستديم. وقد شهد العقدان الماضيان زيادة كبيرة في عدد الاتفاقات البيئية الدولية. ويتطلب النطاق الواسع للمصالح المعرضة للخطر ضرورة تنسيق الأنشطة على المستوى الدولي لضمان أنماط للسلوك مستقرة ويمكن التنبؤ بها وإقامة أنظمة

## الإطار ٨ - ٣ تغير المناخ العالمي وتحدياته للتعاون الدولي

القابلة للتداول يتم إصدار تراخيص تتضمن للحد الأقصى المستهدف لانبعاثات غازات الدفيئة، ويتم حظر الانبعاثات بدون ترخيص. ولذلك فإن البلدان التي تكون تكاليف خفض الانبعاثات الكربونية فيها منخفضة سوف يكون لديها حافز لإجراء هذه التخفيضات وبيع التراخيص التي لا تحتاجها للبلدان التي تكون تكلفة خفض الانبعاثات فيها مرتفعة. وتقدر دراسة حديثة للبنك الدولي أن تخفيض الانبعاثات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٢٠ في المائة بأقل تكلفة، قد يتطلب قيام تجارة عالمية في الاستحقاقات تبلغ قيمتها من ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار سنويا. ويمكن أن يحقق السماح بالتداول مدخرات تعادل ٦٥ في المائة من تكاليف التخفيض العالمية.

ومعوقات قيام هذه السوق العالمية هي معوقات سياسية في الأساس. ويتوقف وجود هذه السوق ذاته على استعداد الحكومات لإقامتها وتنظيمها. (ومن المتوقع أن تأتي الموارد المالية لشراء الاستحقاقات من القطاع الخاص). وسوف تكون الخطوة الحاسمة لإقامة السوق هي تخصيص المبدئي للاستحقاقات - وسوف يتعين تقرير ذلك بواسطة بروتوكول عالمي لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الصيغ المقترحة، فإن هذه القضية الخلافية لم تتم تسويتها حتى الآن.

رغم وجود بعض الشكوك حول مقدار تغير المناخ العالمي ومدى إلحاح معالجته، أخذ يظهر توافق في الرأي على أن المشكلة حقيقية وتندرج بأخطار محتملة، وأنه يتعين عدم تأجيل اتخاذ إجراءات معقولة وملائمة. وقد تنبأ الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ بأنه خلال مائة عام القادمة سوف ترتفع درجة حرارة سطح الأرض بمتوسط ١.٥ إلى ٦.٣ درجة فهرنهايت، وسوف ترتفع مستويات سطح البحر بين ٦ إلى ٣٨ بوصة. وسوف تؤدي هذه التغيرات إلى زيادة فترات الجفاف المتكررة والشديدة، وانتشار الأمراض، وتراجع جبال الثلوج الضخمة، وهبوب العواصف العاتية.

فما هي التحديات التي يمثلها تغير المناخ بالنسبة للتعاون الدولي؟ يجري حاليا، بمقتضى «إطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ»، الذي تم توقيعه في ١٩٩٢ وصدق عليه ١٥٩ بلدا، التفاوض حاليا حول اتفاقية دولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تسهم في تغير المناخ، وقد يتم إقرار هذه الاتفاقية بنهاية ١٩٩٧. غير أن تغير المناخ، إذا أحدث الآثار الخطيرة المتوقعة سوف يتطلب تعاونا أكثر جرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية لمواجهة الاحتياجات المتوقعة أن تصل إلى ٥٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٤٠.

وتوفر الدراسات الحديثة لتغير المناخ مبررا اقتصاديا قويا للأخذ بأدوات تستند إلى السوق، مثل استحقاقات الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول من أجل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. ففي نظام التراخيص

## الإطار ٨ - ٤ اقتسام عبء حماية البيئة

تم إنشاء مرفق البيئة العالمي في ١٩٩١ لمساعدة البلدان النامية في تمويل التكاليف المتزايدة للاستثمارات البيئية الجديدة ذات المنافع العالمية في أربعة مجالات، هي: تغير المناخ، والحفاظ على التنوع الأحيائي، وحماية طبقة الأوزون، وحماية المياه الدولية. وباعتباره إنجازاً مشتركاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فقد أدى مرفق البيئة العالمي إلى إجراء ترتيبات مؤسسية جديدة لتوفير السلع والخدمات الجماعية. ويضم المرفق أكثر من ١٦٥ دولة عضو، ويديره مجلس ممثلين من ٣٢ بلداً، تمثل كل منها دائرة. وهناك ١٦ دائرة للبلدان النامية و١٤ دائرة للبلدان الصناعية، ودائرتين لأوروبا الشرقية. وتقوم البلدان في كل دائرة باختيار عضو للمجلس وآخر بديل، وتحدد كل دائرة عملياتها الخاصة في التشاور واتخاذ القرارات. وينضم الأعضاء الجدد للدوائر القائمة. وبذلك يجمع هذا الترتيب المبتكر بين التمثيل العادل والكفاءة.

وتدهور التربة، هي مشكلات محلية في المقام الأول وليست مشكلات عالمية، غير أن لها انعكاسات كبيرة على الإنتاجية والصحة، ونوعية الحياة داخل هذه البلدان. وكان التقدم في تخفيف حدة هذه المشكلات بطيئاً، مع نقص القدرة والإرادة السياسية على المستويين القومي والمحلي.

والدرس المستفاد من التجارب الحديثة هو أن تحقيق السلامة والاستدامة للبيئة المحلية والعالمية على السواء يتطلب جهداً دولياً منسقاً، على نحو يمزج الاهتمام الواعي بالحوافز المالية، وقوى السوق، والقوانين، والمصالح القومية، وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين أن يساعد المجتمع الدولي في زيادة الوعي العام بأخطار تدهور البيئة، لكي يمكن تغيير الدوافع السياسية التي تواجه القادة، والتي تعرقل عادة تحقيق هدف سلامة البيئة.

## منع الصراعات والسيطرة عليها

عاش العالم معظم سنوات القرن العشرين في ظل شبخ حرب كبرى. فقد شهد النصف الأول من القرن صراعات عالمية، وتدميراً مفاجئاً للحياة والموارد، وعقوداً من إعادة البناء والتعمير. وخلال النصف الثاني خيم شبخ الحرب الباردة مع التهديد بحدوث دمار أشد بالأسلحة النووية. ودفعت التوترات العالمية الكثير من البلدان إلى تكريس جانب كبير من ناتجها المحلي للأغراض العسكرية. وفي السنوات العشر الماضية فقط، بدأت هذه التوترات في الانحسار، مما أتاح الفرصة للدول لتخفيض الإنفاق العسكري، وجنى ثمار السلام (الإطار ٨ - ٥).

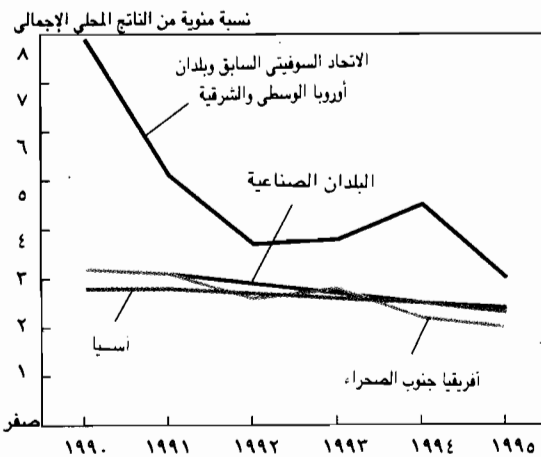
وقد حل محل تهديد الحرب النووية انتشار صراعات أصغر

## الإطار ٨ - ٥ ما مقدار الربح من السلام العالمي؟

انخفض الإنفاق العسكري العالمي انخفاضاً كبيراً، من حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٠ إلى ٧.٢ في المائة في ١٩٩٤ ثم إلى ٢.٤ في المائة في ١٩٩٥. (أنظر الشكل). وكان هذا الانخفاض الذي يتناقض بشدة مع الاتجاه المتصاعد للإنفاق العسكري في العقدين السابقين: نتيجة لانتهاء الاتحاد السوفيتي، وتغير المناخ السياسي العالمي، وزيادة التحول للديمقراطية، وانخفاض المعونات العسكرية.

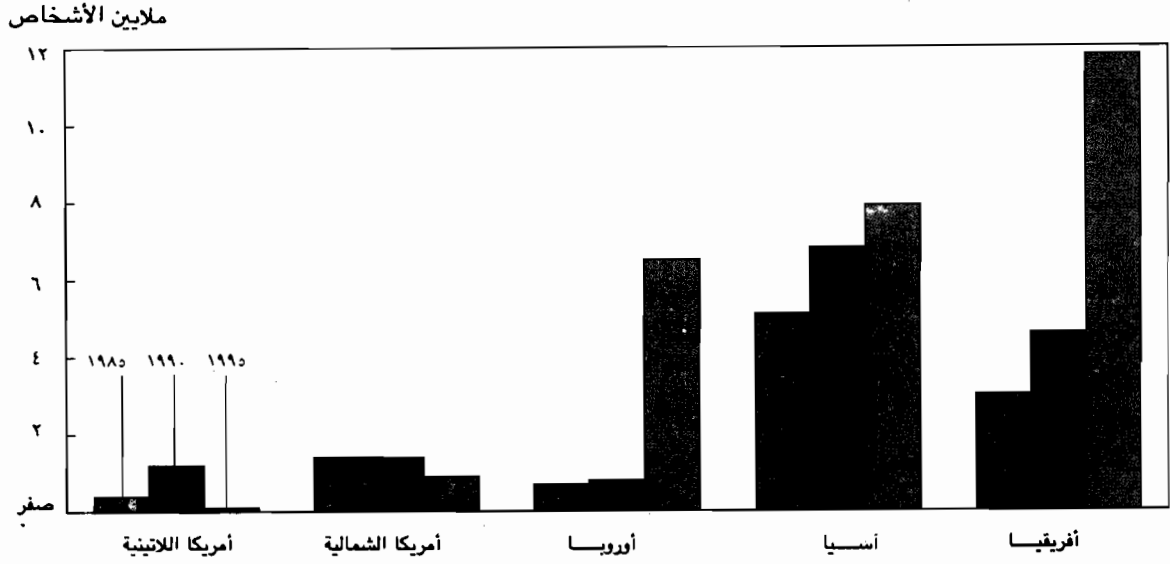
ولكن هل أدى خفض الإنفاق العسكري إلى زيادة النمو والرفاهية؟ إن العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية تعتمد على العديد من العوامل والظروف. وتتوزع النتائج العملية وفقاً للافتراضات والوسائل المنهجية المستخدمة. وتبين بعض الدراسات أن خفض العالم في الإنفاق العسكري قد حقق بالفعل ربخاً للسلام في شكل نمو أسرع للإنتاج. وترى بعض الدراسات الأخرى أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو ليست علاقة خطية مستقيمة ولكنها علاقة تربيعية: ففي المستويات المنخفضة للإنفاق العسكري، يسهم الإنفاق المتزايد في تحقيق نمو أسرع؛ وفي المستويات الأعلى، يبطئ الإنفاق العسكري الزائد من النمو. وعند استبعاد الدول ذات الإنفاق العسكري الأعلى من العينة فإن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو لا تكون ذات شأن بالنسبة لمعظم البلدان النامية (في وقت السلم). وفي مثل هذه الحالات، فإن أكبر ربخ في نهاية الأمر قد يأتي من الأمن الملحوظ ومن ثقة المستثمرين المتزايدة، أكثر مما يأتي من خفض الإنفاق العسكري ذاته.

## الإنفاق العسكري من جانب البلدان الصناعية، والنامية، وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة



ملاحظة: البيانات هي متوسطات للبلدان في كل مجموعة مرجحة بالناتج المحلي الإجمالي. المصدر: Gupta, Schiff, and Clements 1996

## الشكل ٨ - ٢ فيضان اللاجئين يغمر أفريقيا، آسيا، وأوروبا



ملاحظة: تشمل هذه البيانات اللاجئين، والعائدين، والنازحين داخليا. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩٩٥.

متناسب من النساء والأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على الموارد الأساسية اللازمة للعودة للوطن أو إعادة تأهيلهم (الشكل ٨ - ٢).

■ ارتفاعا في عدد حالات الطوارئ الإنسانية من متوسط خمس حالات في العام في ٨٥ - ١٩٨٩ إلى عشرين حالة في ١٩٩٠، وست وعشرين حالة في ١٩٩٤، وأربع وعشرين حالة في ١٩٩٥.

■ التآكل أو الانهيار التام للشرعية والسلطة في كثير من الدول، ومنها أفغانستان ورواندا والصومال وليبيريا ويوغوسلافيا السابقة، كنتيجة للحرب الأهلية الممتدة أو الإبادة الجماعية.

والعلاقة بين اللاجئين والدولة علاقة لا تنفصم، فالدول تلعب دورا أساسيا في الاستجابة لآزمات اللاجئين وتحديد أبعادها. بل إن القانون الدولي يعرف «اللاجئ» وفقا لعلاقته بالدولة. ورغم أن المنظمات غير الحكومية والبلدان والمجتمعات المستقبلية للاجئين تلعب أدوارا أساسية في رعاية النازحين، فإن نطاق النزوح في السنوات الأخيرة تطلب قيام الدول - منفردة أو في إطار منظمات متعددة الأطراف - بتوفير الحماية والإغاثة والمساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي عملت مجتمعة، أو كأعضاء في المنظمات الدولية، استهلكت المفاوضات التي وضعت حدا للعديد من

حجما مما خلق مشكلات باهظة التكاليف لإغاثة اللاجئين وإعادة تأهيلهم وحقق آليات التعاون القائمة إنجازات محدودة في معالجة هذه الصراعات، أو في المساعدة على تجنبها. وغالبا ما يتسع نطاق المشكلات لتشمل البلدان المجاورة، مثلما حدث في جنوب شرق آسيا وفي معظم الجنوب الأفريقي في العقود الماضية، ومثلما يحدث الآن في وسط أفريقيا وغربها.

ولا تقتصر هذه الصراعات على البلدان الأكثر فقرا، بل يمكن أن تنشب في البلدان المتوسطة الدخل، مثل يوغوسلافيا السابقة ولبنان. ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في إيجاد وسائل جديدة لمنع هذه الصراعات أو السيطرة عليها في مرحلة مبكرة قبل أن تتحول إلى مأس مفجعة.

وقد خلقت نهاية الحرب الباردة تفاؤلا متزايدا بأن الكثير من القضايا التي أسهمت في عدم الاستقرار وانتشار الصراعات في مختلف أنحاء العالم سوف تحل. غير أن ما لا يقل عن ثلاثين صراعا عسكريا كبيرا (ويعرف الصراع هنا بأنه ما يتسبب في موت أكثر من ألف شخص في العام) نشب في أنحاء متفرقة من العالم في السنوات الأخيرة. وتبدو الآن تسويات السلام الهشة في كمبوديا وموزامبيق الاستثناء وليس القاعدة. فقد رأينا:

■ عددا متزايدا من اللاجئين والنازحين داخليا وعددا غير

الاقتصاد الكلى التى يتبعها البلد. فمثلا، من المرجح تماما أن ينجح مشروع لتوسيع نطاق التعليم الابتدائى إذا كانت سياسات الاقتصاد الكلى سليمة. وإذا كانت المشروعات هى قاطرة التنمية، فإنه يمكن اعتبار سياسات الاقتصاد الكلى بمثابة الوقود وزيوت التشحيم التى تبقى القاطرة سائرة.

يضاف إلى ذلك أنه لا يكون للمعونة الخارجية أثر على النمو إلا فى بيئة السياسة الجيدة. ففي البلدان التى اتبعت السياسات الاقتصادية الأساسية للنمو - والتى حددها البحث التطبيقى بأنها السياسات التى تحقق الانضباط المالى، وتمنع التضخم المرتفع، وتبقى على الاقتصاد مفتوحا بشكل معقول - أسهمت المعونة الخارجية بشكل كبير فى زيادة النمو الاقتصادى (الشكل ٨ - ٣). كما إن البلدان التى وفرت بيئة سياسية جيدة وتلت مقادير كبيرة من المعونة فى السنوات الأخيرة - مثل أوغندا وبوليفيا والسلفادور ومالى - حققت نموا أسرع مما كان يمكن توقعه بسياساتها وحدها.

والمدلول الواضح لذلك هو أن المعونة الخارجية يمكن أن تكون

الصراعات المسلحة التى تنشأ عنها مشكلات اللاجئين، ومنها الصراعات فى كمبوديا، وموزامبيق، ويوغسلافيا السابقة.

ومع ذلك، فإن هناك معوقات قوية تقف فى طريق التعاون حول قضايا اللاجئين. ومنها صعوبة الحصول على التزامات فى المواقف التى قد لا ترى فيها دولة ما إن لها مصلحة مباشرة فى ذلك. ويتمثل معوق آخر فى احتمال إجراء ترتيبات لتقسيم الأعباء تتطلب أن تقبل إحدى الدول لاجئين على أراضيها، وغالبا ما يكون ذلك بتكلفة سياسية ومالية مرتفعة. وتوضح حالة رواندا التكلفة المرتفعة لتوفير الإغاثة فى حالات الطوارئ الإنسانية الواسعة النطاق، ففي الفترة ما بين نيسان / ابريل وكانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، خصص المجتمع الدولى نحو ١.٤ مليار دولار للإغاثة فى رواندا والبلدان المجاورة. وقد بذلت جهود لإعادة التأهيل بصورة تدريجية، غير أنه حتى أواخر ١٩٩٦، كان لا يزال هناك نحو ١.٥ مليون لاجئ من الخارج يعتمدون على المعونة الدولية.

كذلك تختلف الدول فى قدرتها على تجنب تدفقات اللاجئين أو الحد منها، فالدول القوية أكثر كفاءة فى منع دخول اللاجئين وملتمسى اللجوء. أما الدول الضعيفة ذات الموارد المحدودة فهى التى تتحمل غالبا العبء الأكبر فى حماية اللاجئين وإعادةتهم لوطنهم بعد انتهاء الصراعات.

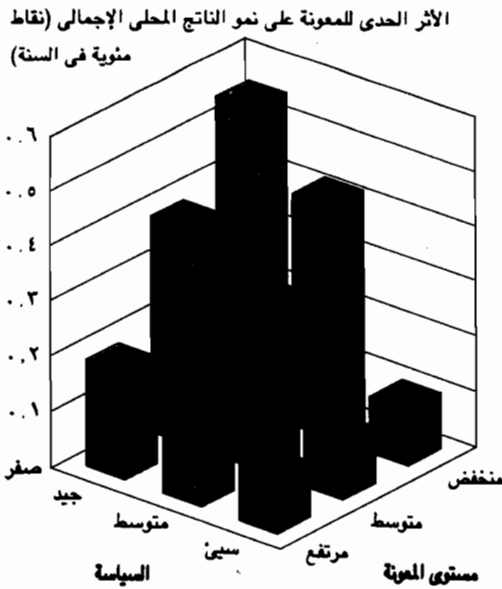
وتعتمد الاستجابة الجماعية الدولية لمشكلات اللاجئين حاليا اعتمادا كبيرا على المنظمات متعددة الأطراف. فقد تضاعفت ميزانية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين واتسع نطاق تفويضه فى التسعينيات، وقام بتقديم معونات إنسانية داخلية فى البوسنة وبعمليات عبر الحدود فى الصومال، ومساعدات للنازحين داخليا فى سرى لانكا، وإعادة اللاجئين فى أمريكا الوسطى وموزامبيق إلى وطنهم. وتطلبت هذه الأنشطة عمليات تنسيق بالغة التعقيد: ففي موزامبيق مثلا، شملت عمليات الإغاثة فى ١٩٩١ ستا وعشرين وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وأربعين جهة مانحة ثنائية، وست مؤسسات أخرى متعددة الأطراف و ١٨٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية. ويقدر أن أكثر من ١٦ ألفا من المنظمات غير الحكومية تعمل لتوفير الإغاثة والمساعدات الإنسانية فى جميع أنحاء العالم.

### تحسين فعالية المعونة الخارجية

ليست المعونة الخارجية سلعة عامة بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن يمكن تبريرها باعتبارها الإنصاف الدولى، خاصة فيما يتعلق بإنتاجية ورفاهية الناس فى المستقبل فى البلدان الفقيرة. ويتمثل أحد الجوانب الحيوية لتحسين مناخ مساعدات التنمية فى ضرورة جعل المعونة الخارجية أكثر فعالية من وجهة نظر كل من المقترض والمانح. وتظهر الأبحاث الحديثة أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الربط الوثيق بين المعونة وسياسات الملتقن.

ويتوقف نجاح أو فشل مشروعات التنمية التى يتم تمويلها بالمعونة، حتى فى القطاعات الاجتماعية، على نوعية سياسات

الشكل ٨ - ٢ السياسات السبئية تلغى أثر المعونة



ملاحظة: كل قيمة هى متوسط لمجموعة من البلدان. وتعتمد النتائج على انحدار متدرج باستخدام بيانات من ٥٦ بلدا فى الفترة من ٧٠ - ١٩٧٣ إلى ٩٠ - ١٩٩٣. ويتم قياس مستوى المعونة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى للدولة الملتقنة. المصدر: مأخوذ بتصرف من: Burnside and Dollar 1996.

يمكن أن توفر دعماً مهماً لإصلاح السياسة وكذلك للتطوير المؤسسي. وبمجرد وجود سياسات جيدة وهياكل مؤسسية جيدة يمكن للمساعدات المالية أن تعجل بالتحول نحو طريق نمو أسرع. وتبين تجارب الاقتصادات الناجحة أن الحاجة إلى المعونة الخارجية مؤقتة: فمع تقدم سجل السياسات الجيدة والأداء الجيد، تزداد تدفقات رأس المال الخاص وتقل تدريجياً الحاجة للمعونات الخارجية.

### خيارات استراتيجية: التوسع في توفير السلع الجماعية الدولية

يمكن لمزيد من التعاون الدولي الفعال أن يوسع الفرص ويساعد الدول على مواجهة التحديات العالمية الجديدة. ويتعين على كل دولة أن تقيم مزايا كل مجهود تعاوني مقترح، وأن تقرر وفق كل حالة على حدة، ما إذا كانت ستشارك أم لا. وقد أشار هذا الفصل إلى العديد من المجالات التي يمكن أن يكون للتعاون قيمة كبيرة فيها:

■ توسيع الأسواق العالمية المفتوحة والحفاظ عليها، ويشمل ذلك التخفيف من حدة الأخطار المرتبطة بتحركات رأس المال المتقلبة، يهتم كثير من البلدان النامية بأسواق رأس المال الأكثر انفتاحاً بسبب احتمال حدوث تدفقات مفاجئة للخارج يمكن أن تزعزع استقرار الإدارة الاقتصادية.

■ توجيه الأبحاث الأساسية نحو احتياجات البلدان النامية. تبين الثورة الخضراء التي حدثت بفضل الجماعة الاستشارية الدولية للأبحاث الزراعية، أن الاستثمار في الأبحاث والتنمية يمكن أن يحقق عوائد مرتفعة – لكل من المانحين والمستفيدين المستهدفين.

■ حماية البيئة. يمكن أن يساعد العمل الجماعي الدولي على تخفيف حدة المشكلات البيئية العالمية والمحلية عن طريق تحسين التنسيق وزيادة الوعي العام، ونقل التكنولوجيا، وتوفير الحوافز للسياسات البيئية القومية الملائمة.

■ حفظ السلام ومنع الصراعات المسلحة. إن التكلفة البشرية والمالية المرتفعة للحروب – وما يرتبط بها من جهود الإغاثة وإعادة التأهيل – معروفة للجميع، غير أن الآليات القائمة لم تحقق سوى القليل من النجاح في منع الصراعات أو في حلها قبل أن تصبح مأس إنسانية واسعة النطاق.

■ تحسين فعالية المعونات الخارجية. إن ربط المعونة بصورة وثيقة بسياسات البلدان المتلقية يمكن أن يجعل المعونة أكثر فعالية: فبالنسبة لأي مستوى من المعونة الخارجية المتاحة للدولة، يرتفع الأداء الاقتصادي مع نوعية السياسة والحكم. ويبدو أن سياسات البلدان المتلقية قد أثرت على تخصيص المعونات المتعددة الأطراف وليس المعونات الثنائية.

أكثر فعالية إذا كانت موجهة بشكل منهجي للبلدان الفقيرة التي لديها برامج إصلاح اقتصادي جيدة أو تستخدم المعونة في دعم السياسات الجيدة. وفي نفس الوقت، يتحمل المانحون قدراً كبيراً من مسئولية التأكد من أن المعونة الخارجية يتم إنفاقها بمسئولية وفعالية.

لقد شهد العقد الماضي اتجاهًا نحو التحرر الاقتصادي في العالم النامي، مما يدل على تحسن المناخ لتحقيق المساعدة الفعالة، فمثلاً، نجحت فيتنام والهند – وهما من البلدان كثيفة السكان التي نفذت برامج إصلاح جيدة في أوائل التسعينيات – في إيجاد بيئات من المرجح أن يكون فيها للمعونة الخارجية أثر أكبر على النمو والحد من الفقر. غير أن توجيه المعونات للبلدان الفقيرة ذات السياسات الجيدة كان ضعيفاً بشكل عام فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢. فلم تظهر المعونات الثنائية أي ميل لتفضيل السياسات الجيدة، بينما عكست المعونات متعددة الأطراف انحيازاً متواضعاً نحو البلدان ذات السياسات الجيدة (كما يتبين في دراسة عن الدخل والسكان). ومن الواضح أن الأولوية الرئيسية لوكالات المعونة هي توجيه الموارد بشكل أكثر تنظيمًا نحو البلدان الفقيرة ذات السياسات الجيدة.

هل تستطيع المعونات مساعدة البلدان الفقيرة في تحسين سياساتها ومؤسساتها؟ إن هذا السؤال صعب ولكنه حاسم في تخصيص المعونات. وقد كانت الأبحاث المنهجية قليلة حول هذه المسألة، ولكن النتائج المتوفرة تدل على الإمكانات.

وقد كان الإقراض الخاص بالتصحيح الهيكلي من أجل دعم إصلاح السياسات أكثر نجاحاً حيثما كانت «الملكية» المحلية لبرنامج الإصلاح قوية. ورغم أن الإقراض الخاص بالتصحيح يمكن أن يوفر دعماً مفيداً لبرنامج إصلاح قائم بالفعل، فإنه ليس من المرجح أن يحقق الإصلاح بذاته: حيث تؤكد التجربة أن المانحين لا يستطيعون «رشوة» الحكومات لتطبيق سياسات ليس لها دعم داخلي.

وحيثما تبدأ القوى الاجتماعية والسياسية المحلية في تنفيذ برامج لإصلاح السياسات والمؤسسات، فإن المعونة الخارجية يمكن أن توفر دعماً فعالاً يجلب الخبرة والمعرفة الفنية من البلدان الأخرى إلى البيئة المفتوحة. وتعتبر كل من أندونيسيا وأوغندا وموريشيوس أمثلة جيدة لهذا التفاعل الإيجابي. ولكن حيثما كان هناك تحرك داخلي قليل نحو الإصلاح، فإن المساعدات التي تستهدف بناء المؤسسات وإصلاح السياسات سيكون لها أثر ضئيل.

ولذلك، قد يكون من الصعب في بعض البيئات أن تنجز المساعدات الخارجية أي شيء أكثر من حفظ السلام وعمليات الإغاثة العاجلة. ولكن بمجرد أن تولد القوى الاجتماعية والسياسية المحلية قوة محركة للإصلاح، فإن المعونات الخارجية

الجهود يعتمد بصورة حاسمة على إيجاد التوازن الصحيح بين القيم المتنافسة للانفتاح والتنوع والترابط. كذلك فإنها تعتمد على الحوافز السياسية - والالتزام - للمشاركة. كما أن محاولات تحسين فعالية العمل الجماعى الدولى، شأن الجهود المحلية المماثلة، لا تعطى ثمارها إلا إذا كان القادة مستعدين ليس فقط للوعد بالتغيير، ولكن لاتخاذ الخطوات اللازمة لإحداثه.

ويختلف العامل الحافز الملائم لمزيد من التعاون وفقا لكل من الهدف ونطاق البلدان التى يحتتمل أن تشارك. ففى العديد من المجالات يمكن أن تكون مجموعات وظيفية أو إقليمية جديدة مفيدة فى المساعدة فى تنسيق وتنفيذ تعاون طوعى أكثر فعالية. ويمكن لهذه المجموعات أن تسعى إلى تطوير قواعد وآليات مشتركة لتحقيق الأهداف المرسومة. غير أن مصداقية وفعالية أى من هذه

1940

1940





# التحدى المتمثل فى الشروع فى الإصلاحات واستدامتها

يصنع المبتكر أعداء من جميع الذين نعموا بالرخاء فى ظل النظام القديم ولا يجيء من الذين سينعمون بالرخاء  
فى ظل النظام الجديد إلا تأييد «فاتر».

– نيقولو مكيافيللى، كتاب الأمير (١٥١٣)

تأصلاً عميقاً لا ينبغي أن يكون داعياً إلى القنوط، بل بالعكس، إذ أسفرت الدراسة الوثيقة للعقبات القائمة فى وجه الإصلاح عن ثلاثة أوجه من المشورة العملية التى تسدى إلى المصلحين، أولها أن الأبواب قد انفتحت أمام فرص الإصلاح؛ وذلك فى الأوقات التى تكون فيها قواعد اللعبة فى حالة تقلب مستمر لأسباب ما، ولو بصورة مؤقتة. ومن هنا فإن الإصلاحات الجذرية كثيراً ما يضطلع بها استجابةً لتهديد خارجى أو لازمة اقتصادية أو فى فترة «شهر العسل» لقيام إدارة جديدة أو نظام جديد، عندما يكون أصحاب المناصب ذوو المصالح المكتسبة القوية فى النظام القديم قد تمت إزاحتهم.

أما الدرس الثانى فيتحصل فى أن المصلحين، وقد تهيأت لهم مثل هذه الفرصة، يستطيعون استغلال الوقت المتاح أفضل استغلال بتبنى استراتيجية تفتن إلى العقبات المحتملة وتسعى إلى التخفيف من حدتها. ومما يساعد على ذلك أن يتم إعداد تصميم للإصلاحات وتسلسلها بأسلوب تكتيكى، كما تساعد على ذلك التدابير التى من شأنها جعل المؤسسات أقل استهدافاً للوقوع فى فخ مصالح خاصة أو شبكة محكمة، ولعل الأهم هو بناء توافق عام فى رأى يحبذ الإصلاح.

وأخيراً، فإن الرسالة المتعلقة بحالات النجاح الكثيرة – أو حالات الفشل الكثيرة – والتى جرى تحليلها فى هذا الفصل، هى أن الاقتحام الجرى نادراً ما يحدث مصادفة. فالقوى المحبذة للوضع الراهن هى فى أى وقت من الأوقات القوى التى يحتمل أن تكون لها الغلبة. ولا ينجح المصلحون إلا إذا تم توجيههم من قادة لهم رؤية واضحة لما يمكن أن تؤول إليه الأمور، ولهم عزم على

**أوضحت** الفصول المتقدمة كيف يتسنى للدولة أن تحسّن من فعاليتها بالمواعاة الوثيقة بين دورها وقدرتها، وبالعامل على النهوض بهذه القدرة مع الوقت. ويتكامل مع هذا النهج وجود فهم أفضل للسبب فى أن بعضاً من البلدان لا يحقق حتى أبسط الاشتراطات الأساسية اللازمة للإدارة الاقتصادية السليمة، وكذلك السبب فى أن قلة من البلدان النامية هى التى تيسر لها إقامة مؤسسات فعالة للدولة. غير أن فهم المشكلة وعلاجها هما أمران مختلفان جداً؟ ويبقى السؤال الأساسى وهو: لم استطاع بعض البلدان، التخلص من هذا التراث من الفشل والسير بالإصلاح قدماً، وكيف استطاع ذلك فى حين عجزت عنه بلدان أخرى؟

ويسعى هذا الفصل للحصول على إجابات على هذه الأسئلة بدراسة العقبات الأساسية أمام الإصلاح وكيفية التغلب عليها. وهناك ثلاثة عوامل تبين أنها عوامل حاسمة هى: الخصائص التوزيعية للإصلاح (الكاسبون والخاسرون المحتملون)، والتقل السياسى للجماعات الرئيسية (ولاسيما الجماعات التى ستخسر)، وتصميم مؤسسات الدولة القائمة. وفى بعض الأحيان، يكون الإصلاح غير مرغوب فيه من الناحية السياسية لأن الذين يحتمل أن يخسروا يشكلون جزءاً من قاعدة التأييد للقيادة السياسية. وحتى لو توافرت الإرادة السياسية للتغيير، فسيجد المصلحون أن جهودهم تنكبت السبيل بسبب القيود المتأصلة فى مؤسسات الدولة التى تجعل من الأيسر للمعارضين للإصلاح أن يبقوا على الوضع الراهن.

ولكن كون المعارضة للإصلاح متأصلة فى مؤسسات البلاد

تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة ماثلة؟ وهو عزم ينتقل بالعدوى إلى الآخرين.

## العقبات أمام الإصلاح

إن العقبات أمام الإصلاح في أى بلد هي عقبات كثيرة ومتباينة. والوصفة الخاصة بفشل الإصلاح لا تقل من حيث تعرضها للتعميم السهل عن الوصفة الخاصة بالنجاح. ولكن الحاجز الأكبر بين الحواجز القائمة في وجه الإصلاح هو باستمرار جماعات المصالح القوية التي ستخسر من جرائه. وتصبح المقاومة أشد متى كان الخاسرون المحتملون من بين الدوائر الرئيسية حول القيادة السياسية. وصفوة القول أن آثار

إعادة التوزيع المترتبة على عملية الإصلاح، وأن الثقل السياسى للجماعات التي تتأثر بالإصلاح، قد يجعلان إجراء بعض التغيير في السياسات أمرا غير مرغوب من الناحية السياسية. ومع ذلك، فحتى الإصلاحات المرغوبة من الناحية السياسية قد تُمنى بالفشل بسبب القيود المتأصلة في مؤسسات الدولة والتي تعمل بصورة ثابتة على الانحراف بساحة اللعب إلى صالح المعارضين للإصلاح. ومن هنا، فإن ما تسفر عنه السياسات من نتائج يمكن النظر إليه عادةً باعتباره الأثر المختلط لخصائص الإصلاحات نفسها، والنقل السياسى للفاعلين المختلفين، والتصميم المعطى بمؤسسات الدولة القائمة.

الجدول ٩ - ١ الموازنة بين جماعات المصالح، والتكاليف السياسية، والتسلسل التكتيكي للإصلاحات حسب نوع الإصلاح

نوع الإصلاح	جماعات المصالح		محددات التكلفة السياسية	التسلسل التكتيكي	مسائل أخرى
	المعارضة	المؤيدة			
تحرير التجارة	أصحاب حصص الاستيراد رجال الصناعة المتمتعون بالحماية	المستهلكون والمصدرون والخزائن (إذا ما زادت الإيرادات)	إعادة التوزيع (+) زيادة الكفاءة (-)	تخفيض القيود الكمية قبل تخفيض الرسوم الجمركية	
خصخصة المعاشات	نقابات العمال جميعيات أصحاب المعاشات الأجهزة البيروقراطية (وزارة العمل، وكالة الضمان الاجتماعي)	أرباب العمل المؤسسات المالية شباب العمال	انخفاض الثروة (+) نقص التغطية (+) النخب المتوسط أكبر سنا (+) زيادة الكفاءة (-)	السماح للمشاركين باختيار الخروج من النظام ثم التدرج في إلغاء	شباب العمال قد يكونون مستعدين للتنازل عن بعض حقوقهم المكتسبة
اللامركزية الوظيفية	كبار الموظفين والعاملون في الإدارة المركزية	كبار الموظفين والعاملون في الإدارات المحلية والمستهلكون والمتنفعون من المواطنين ورجال الأعمال المحليين	إعادة التوزيع (+) القابلية للجدل السياسى (+) زيادة الكفاءة (-)	بناء توافق في الرأي، والتدرج في تطبيق البرنامج الرائد تصميم نظم للمنع	الحاجة إلى التخفيف من حدة الخلل في الموازن المالية وتصميم نظم جديدة لتخصيص المنح عبر جهات الاختصاص المختلفة
الإصلاح السياسى	كبار صانعى القرار في الأحزاب السياسية	صانعو القرار المحليون في الأحزاب السياسية والجمعية ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية ودافعو الضرائب			
المالى	كبار الموظفين في وزارة المالية ولجنة التخطيط الاستراتيجى (أو الاستثمار الحكوى)	إدارة المالية في الحكومات المحلية ووحدات التخطيط والاستثمار المحلية			
إصلاح القطاع العام	المستخدمون والمديرون في المشروعات العامة ورجال السياسة الميالون إلى المحسوبية	الأعمال الخاصة الصفوة في المدن الوكالات المركزية دافعو الضرائب	فائض العمالة (+) البطالة (+) الأجور النسبية (+) زيادة الكفاءة (-)	التخلص من العمالة الوهمية تشجيع التقاعد الاختيارى والمبكر التأكد من خفض المصروفات مع عدم وجود باب خلفى نوازل	الحواجز: نظام للفصل وشراء الحصص بالكامل والرسمة والتدريب والتوظيف المالى من جانب القطاع الخاص ونظم الائتمان.

ملاحظة: تشير علامة الزائد إلى عامل زيادة وتشير علامة الناقص إلى عامل نقص في التكلفة السياسية للإصلاح.

### الآثار التوزيعية والشكوك والإصلاح

أورد الجدول ٩ - ١ بعض الأنواع الشائعة من الإصلاح والجماعات التي تتعرض بسببها للكسب أو الخسارة. ولكن هذه الأوضاع لا تنطبق في جميع الأحوال، وإن كان الواقع المائل هو أن المقاومة للإصلاح كثيراً ما تنطلق بفعل إعادة توزيع الموارد مستقبلاً فيما بين الجماعات المختلفة التي يتوقف تكوينها المحدد على الإصلاح المعين. ومثال ذلك أن إصلاح القطاع العام، وهو عمل محوري لبعث الحيوية في مؤسسات الدولة، يمكن إحباطه في بعض الأحيان من جانب الموظفين الذين يواجهون خطر البطالة أو أن يجدوا أنفسهم في وضع أسوأ من حيث الاستخدام في القطاع الخاص. ورجال السياسة الذين يستعملون التوظيف في القطاع العام مصدراً للمحسوبية قد يرون بدورهم أن هناك مصلحة لهم في اعتراض أنواع بعينها من الإصلاح. ومن ذلك مثلاً أن اللامركزية تزيد من احتمال إعادة تخصيص الموارد خارج دائرة القيادة السياسية. وقد تم في بيرو وقف برنامج للامركزية في عام ١٩٩٣ كان من شأنه نقل موارد تمويل التعليم الابتدائي والثانوي إلى البلديات في الأقاليم، وذلك عقب الانتصارات الواسعة للمستقلين وأحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية.

وإن ترتيب أهمية التغيير في السياسات بحسب تكاليفها السياسية ومزاياها، يساعد راسمي السياسات في إعداد التسلسل التكتيكي لبرنامج الإصلاح الشامل. ومع أن هذه العملية تتعلق بحالة كل بلد بعينه، فإن نقطة البدء المناسبة هي إجراء مقارنة بين الآثار المتوقعة لإعادة التوزيع المترتبة على الإصلاحات المعترضة وبين زيادة الكفاءة المتوقعة منها. ومن ذلك مثلاً أن بعضاً من الإصلاحات يتعذر تطبيقه لأنه يبدو في الأجل القصير مجرد إعادة ترتيب للفرص والإيرادات. ولئن أدت هذه الإصلاحات في خاتمة المطاف - إذا ما زادت الكفاءة - إلى زيادة حجم الكعكة، فإن آثارها من حيث إعادة التوزيع في المدى القصير قد تتجاوز حتى مزاياها المباشرة. وإذا تساوت جميع الاعتبارات الأخرى، فإن الإصلاح لن يحدث في هذه الحالة لأن المصاعب السياسية للإصلاح ترجح المكاسب. ومن الممكن تطبيق نهج التكلفة - العائد المذكور على طائفة عريضة من الإصلاحات، مثل تحرير التجارة (إطار ٩-١).

ويتضح من تطبيق حساب إعادة التوزيع على حالة إصلاح المعاشات كيف أن تضارب المصالح عبر الأجيال من شأنه أيضاً أن يؤثر في نتائج السياسات. فمعظم النظم الخاصة بالمعاشات الحكومية هي نظم غير مكفولة ويتم تمويلها من الضرائب الجارية على المرتبات وليس من الاشتراكات السابقة. وأن الضريبة الحديثة المرتفعة على العمالة والناجمة عن ذلك، وضعف الصلة بين الاشتراكات والمزايا من شأنهما إحداث تشوهات في سوق

العمالة. وفي النظم الناضجة فإن هذه التشوهات يضاعف منها أن للمعاشات عائداً ضمنيّاً منخفضاً بالنسبة لعائد رؤوس الأموال في السوق. وفي الوسع الإقلال من التشوهات بإجراءات من جملتها تعزيز الصلة بين الاشتراكات والمزايا، وخصخصة نظم المعاشات وضمان تمويلها. ولكن لهذه الإصلاحات تأثيراً مختلفاً على الأجيال المختلفة من العمال. مثال ذلك أن خصخصة نظام الضمان الاجتماعي الأمريكي وكفالاته بالكامل يمكن أن يولد مكاسب صافية، بما في ذلك مكاسب في الكفاءة، ولكن العمال صغار السن هم الذين سيحققون معظم هذه المكاسب، ويخسر العمال الأكبر سناً (الشكل ٩-١). وهذه الورطة تساعد على توضيح السبب في أن للإصلاح مثل هذه الدرجة من الحساسية من الناحية السياسية. وبالمثل، فإن إعادة التوزيع ابتعاداً عن المسنين يساعد في تفسير أن بلدانا في وسط وشرق أوروبا

### الإطار ٩ - ١ الموازنة بين التكاليف السياسية للإصلاح ومنافعه

إن الإصلاحات التي تعظم من الكفاءة كثيراً ما يصعب تنفيذها لأنها تخلق كاسبين وخاسرين، وقد لا يكون هناك سبيل لتعويض الخاسرين. وتزيد صعوبة نزاع فتيل المعارضة متى كانت مكاسب الكفاءة منخفضة بالنسبة لآثارها من حيث إعادة التوزيع. ومن شأن تطبيق نسبة للتكلفة - العائد بصورة تقريبية على تدابير الإصلاح أن يوضح كم هو حجم إعادة التوزيع الذين يتم مقابل قدر معين من مكسب الكفاءة. وعلى سبيل المثال، فإن السياسة التي تزيد من دخل فئة من الفئات دون أن تسلب الدخل من فئة أخرى هي سياسة نسبتها صفر.

وفيما يتعلق بتحرير التجارة، فإن نسبة التكلفة - العائد السياسية ترتبط بصورة عكسية بمعدل الرسوم الجمركية وبحصة الواردات من جملة الاستهلاك وبمرونة الطلب على الواردات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يزيد متوسط الرسوم الجمركية على الواردات على ٣٠ في المائة، وتبلغ حصة الواردات من جملة الاستهلاك نحو ٤٠ في المائة. ومع افتراض أن مرونة الطلب على الواردات هي اثنان (أي أن الطلب على الواردات يرتفع بنسبة ٣ في المائة لكل انخفاض في السعر بنسبة واحد في المائة)، فإن نسبة التكلفة - العائد لتحرير التجارة تزيد على أربعة. ومن هناك فإنه فيما يتعلق بأي قدر من مكسب الكفاءة، فإن آثار إعادة التوزيع ستبلغ أربعة أمثال هذا القدر. ومتى تم الجمع في برنامج للإصلاح بين برنامج لتحرير التجارة وبرنامج لتحقيق الاستقرار يزيد من الناتج، فإن النسبة تنخفض انخفاضاً كبيراً. وأي برنامج للاستقرار يزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة هو برنامج يكفي لخفض النسبة من أربعة إلى أقل من واحد.

الحاليين برفق اعترافاً بأن من المحتمل أن تعمّ التغييرات جميع الأجيال مع إعطاء مهلة طويلة من الوقت.

وفى كثير من البلدان تتولى احتكارات من القطاع العام إدارة المرافق إدارة تفتقر إلى الكفاءة. وإذا خصصت هذه المرافق وأقيمت وكالات تنظيمية فعالة لمراقبتها، فإن المستهلكين يحققون مكاسب كبيرة. تأمل حالة الأرجنتين التى شرعت فى خصخصة خدمات بنيتها الأساسية التى تتولاها الدولة فى عام ١٩٨٩. فقد استفادت جميع فئات الدخل من المكاسب فى الكفاءة المتولدة عن الخصخصة، وكانت هذه المكاسب (بالمقارنة بالإنفاق على المرافق) متشابهة فيما بين جميع فئات الدخل (الجدول ٩-٢). وفى أوروغواي مثلاً تم رفض تسريع الخصخصة فى استفتاء عام ١٩٨٩. ومع ذلك اتضح من دراسة حديثة أن الافتقار إلى الكفاءة فى المرافق العامة يزيد فواتير الكهرباء والمياه والتلفونات بالنسبة للشخص العادى فى أوروغواي بنسبة ٣٠ فى المائة. وكما يتضح من الإطار ٤-٢، فإن كثيراً من الحجج التى تساق عادةً ضد الخصخصة هى حجج غير سليمة.

فلم إذن تتواصل المقاومة للخصخصة فى بعض البلدان؟ إن هذا التردد فى تطبيق الإصلاحات التى من شأنها تحسين الرفاهية إنما يرتبط بثلاثة عوامل على الأقل هى:

■ الشكوك المتصورة حول نتيجة الإصلاح، وهو ما يعرقل إقامة دائرة قوية تؤيد الإصلاح، ويثير القلق من أن يكون رد الفعل المباشر هو اضطراب اجتماعى فى حين أن المزايا لا تتحقق إلا فيما بعد.

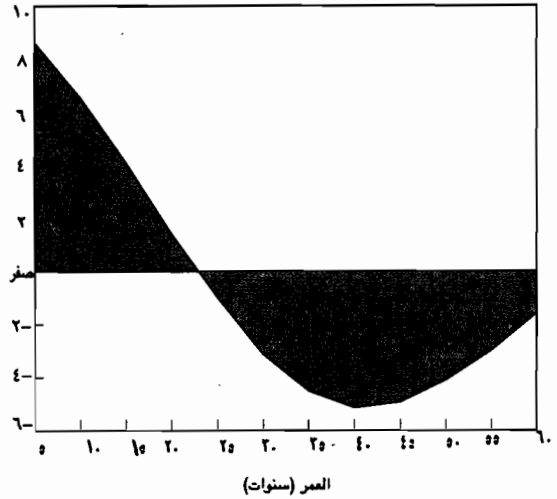
■ إن على الفاعلين فى القطاع الخاص أن يجروا بصفة نمطية تغييرات تلحق ضرراً بفئات معينة إذا ما أريد لمكاسب الكفاءة أن تتحقق.

■ إن الفئات المختلفة قد تكون لها آراء متعارضة حول دور الدولة - ومن ذلك مثلاً أن هناك فئات كثيرة فى كثرة من البلدان

## الشكل ٩-١ العمال كبار السن يخسرون من إصلاح المعاشات ولكن

سفر السن يكسبون

المكاسب الصافية المقدرة مستقبلياً من خصخصة المعاشات فى الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات لكل مشترك)



ملاحظة: البيانات هى المكاسب أو الخسائر المجمعة فى العمر بطوله على أساس القيمة الحالية لعام ١٩٩٥ باستخدام معدل خصم قدره ٥ فى المائة. المصدر: Feldstein and Samwick 1996.

وكومونولث الدول المستقلة تقاوم زيادة سن المعاش. وفى أوكرانيا مثلاً، فإن سناً موحداً للمعاش يبلغ ٦٥ سنة سوف يخفف عدم التوازن الاكتوارى للنظام لكنه سيقلل أيضاً عائد المعاش بالنسبة للعمال (من زاوية القيمة الحالية) بنحو ٢٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن هنا تنشأ صعوبة إصلاح البرامج الشاملة للمعاشات عن الآثار المتوقعة للإصلاح من حيث إعادة التوزيع، وعن قوة النخبين المتقدمين فى السن. وفى نفس الوقت، فإن الأجيال التى لم تولد بعد والتى ستكون هى أكبر المستفيدين من الإصلاح، ليس لها صوت فى القرار. وقد ارتفعت التكاليف السياسية للإصلاح فى الولايات المتحدة بمرضى الوقت مع اتساع الفجوة فى التصويت بين الشبان (الذين يتفاوت عمرهم بين ٢٥ و ٤٠ سنة) والذين يزيد عمرهم على ٦٥ عاماً لصالح الفئة الأخيرة وبنسبة حوالى ١٢ نقطة مئوية. ومن الواضح أن إصلاح برامج تمويل المعاشات والرعاية الصحية الحكومية للمتقدمين فى السن، مهما تكن إصلاحات غير مستديمة من الناحية المالية، هى عمل صعب، ولكن لابد من أن تكون له أولوية متقدمة. وحتى عندما يكون من غير المجدى إجراء إصلاح شامل مرة واحدة، فإن مما يقلل من المعارضة للإصلاح إجراء تغييرات متدرجة ومعاملة المستفيدين

## الجدول ٩-٢ مكاسب الكفاءة المقدرة من خصخصة المرافق العامة فى الأرجنتين

الدخل لخمس شرائح	مكاسب الكفاءة (بملايين من دولارات ١٩٩٣)	المكاسب لكل دولار من الإنفاق على المرافق العامة (نسبة مئوية)
الأفقر	٢٠٥	٣٠
الثانية	٢٢٢	٢٧
الوسطى	٢٤٢	٢٤
الرابعة	٢٣٥	٢٧
الأغنى	٥٤٩	٢١
الجملة	١٦٥٣	٢٠

المصدر: Chisari, Estache, and Romero 1996.

التي كانت تعتمد في الماضي اعتماداً كاملاً على مرافق الدولة، تواصل معارضتها للخصخصة استناداً إلى اعتبارات أيديولوجية.

### التصميم المؤسسي

أوضحت المناقشة المتقدمة أن الخاسرين من الإصلاح هم الذين يمثلون العقبات القوية في المستقبل، ولكن أن تكون لهذه الفئة الغلبة في حالة معينة أم لا، فهذا أمر يتقرر في كثير من الأحيان بفعل تصميم مؤسسات الدولة. وعوضاً عن أن نحاول إجراء شرح مسهب للكيفية التي يمكن بها استخدام مؤسسات الدولة في اعتراض سبيل الإصلاح، فإننا نركز هنا على اعتبارين أساسيين هما: النظام الانتخابي والحزبي، ونظام الضوابط والموازانات. فالأمر لا يتحصل في ضرورة إعادة تصميم المؤسسات وتغييرها بصورة متواترة تسهلاً للإصلاح، ولا في أن هناك تصميمًا وحيداً مرغوباً فيه بالنسبة لجميع البلدان والمواقف، وإنما يتحصل الهدف في الكيفية التي بها يتسنى لعناصر الإطار المؤسسي أن تتحدد كلا من محاولة الإقدام على الإصلاح ورد الفعل لتلك المحاولة.

**النظم الانتخابية والحزبية :** إن الاختيارات المؤسسية، كما ذكرنا في مواضع مختلفة من هذا التقرير، قل أن تكون واضحة المعالم تماماً: فهي تنطوي على المفاضلة الدقيقة بين السماح بالمرونة لموظفي الدولة وبين فرض قيود مناسبة عليهم. والتجربة مع نظم الانتخابات النسبية هي حالة يُقاس عليها. فهذه الأنظمة تقترب من وجود حكومات ائتلافية، وهي حكومات يمكن أن تكون مرغوبة في حدود كونها تجيء إلى مائدة مجلس الوزراء بمزيد من الأصوات، وتعطي توافق الآراء قيمة عالية. ومع ذلك، فهذه الخصائص عينها من الممكن أن تنهض بدورها عقبة أمام الإصلاح وتؤدي إلى تعطيل طويل في رسم السياسات وإلى عجز مالي أكبر بسبب الحاجة إلى استرضاء المصالح القطاعية أو الإقليمية. وقد دل البحث على أن البلدان ذات الائتلافات الكبيرة المفتتة تجنح إلى مواجهة مزيد من الصعوبة في التكيف إزاء الصدمات الخارجية، مثل الارتفاع الشاهق في أسعار النفط في ٧٣-١٩٧٤. فالدين العام بمستواه الشديد الارتفاع في كل من بلجيكا وإيطاليا إنما يعزى في جزء منه إلى أنهما كانتا تحكمان خلال عقدين بوساطة ائتلافات كبيرة غير مستقرة.

وتسوق البرازيل مثلاً توضيحاً للنظم الانتخابية والحزبية وكيف يمكنها أن تتفاعل مع السياسة الاقتصادية. فقانون الضمان الاجتماعي الذي اقترحه إدارة الرئيس فرناندو هنريك كاردوزو في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لم يحصل على أغلبية في المجلس التشريعي الأدنى على الرغم من توافر أغلبية رسمية تؤيد التحالف الحكومي، وذلك لأن جماعات معينة من ذوي المصالح (ومن جملتها موظفون ومعلمون) استغلت المزايا التي يحميها الدستور، ووجود نظام سياسي لا يشجع على التصويت المستقر

للأغلبية في الكونجرس. وتصويت النواب المنتمين إلى التحالف ضد القانون هو عمل يتراعى فيه ما للموظفين المنتخبين من استقلال مألوف عن الأحزاب السياسية، وهو ما يتصف به النظام البرازيلي الخاص بالتمثيل النسبي. وقد تبين من دراسة أجريت في عام ١٩٩١ على النظام الانتخابي والحزبي للبرازيل، أن النواب ينتمون في الأغلب إلى واحد من ثلاثة أحزاب سياسية، وأنه في الفترة ٨٧-١٩٩٠ بدّل ثلث النواب البالغ عددهم ٥٥٩ نائباً أحزابهم بعد أن انتخبوا في عام ١٩٨٦. ومن المحتمل أن يصوت الكونجرس في عام ١٩٩٧ على قانون لإصلاح بعض الجوانب في التشريع المتعلق بالأحزاب.

وفي أوروغواي عجل عدد من المؤسسات ببعض الإصلاحات - وآخر إصلاحات أخرى. ومن الغرائب في النظام الانتخابي للبلاد، قبل الإصلاح الأخير، أن الانتخابات المبدئية للأحزاب والانتخابات العامة تجري في نفس الوقت. ومن نتيجة ذلك أن مرشح الرئاسة الفائز لم يحصل إلا على أقلية من جملة الأصوات واضطر إلى إقامة تحالف مع المعارضين في البرلمان. وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لم يحصل المرشح الفائز إلا على ٢٤ في المائة من الأصوات، وحصلت الأحزاب الرئيسية الثلاثة على أكثر من ٣٠ في المائة لكل منها. ونظام انتخابي كهذا يجنح إلى أن يكون محوره هو شخص المرشح وأن يفضى إلى زيادة التكتلات. ومن هنا فإن الجماعات القادرة على الاحتشاد سياسياً هي التي تجني معظم المنافع. وثمة مظهر بارز آخر من مظاهر النظام السياسي في أوروغواي، وهو اعتمادها الشديد على الديمقراطية المباشرة (من خلال الاستفتاءات) لتقرير ملامح نظام المعاشات الحكومي. ففي عام ١٩٩٢ رفض الناخبون تشريعاً لخصخصة النظام، وفي عام ١٩٨٩ أجرى استفتاء نادى به اتحاد أرباب المعاشات، كفل إجراء ربط تام بين الأجور والأسعار كل ثلاثة أشهر. وهذه التصميمات المؤسسية تفسر لماذا كان الإنفاق على المعاشات بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي أعلى في أوروغواي بنسبة ٣٥ في المائة عنه في الولايات المتحدة على الرغم من أن في البلدين نفس النسبة تقريباً من المسنين بين السكان (١٦ في المائة).

ومنذ ذلك الوقت أدركت أوروغواي أن نظامها الانتخابي يشكل عقبة في سبيل إقامة دولة تؤدي وظائفها أداء جيداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أقر البرلمان نظاماً جديداً ينهي التصويت في نفس الوقت على الانتخابات المبدئية للأحزاب والانتخابات العامة، ويشترط إجراء جولة ثانية للانتخابات بين المرشحين الرئاسيين المتقدمين متى عز على أيهما أن يحصل على ٥٠ في المائة من الأصوات. والمتوقع أن تعزز هذه التغييرات الانضباط الحزبي وتحول دون حدوث الانقسامات.

**الضوابط والموازانات :** أوضح الفصل السادس كيف أن

المساعدة الاجتماعية. ومع زيادة حصة الفرد من الدخل تزداد المطالبة بالتحويلات الحكومية أيضاً. والبلدان التي فيها عدد أقل من نقاط الاعتراض في هيكل الدولة (مثل السويد والدانمرك) تبدو استجابة أكبر لهذه المطالب. وعلى النقيض من ذلك، فإن وجود عدد أكبر من نقاط الاعتراض في سويسرا - وهي دولة اتحادية سلطتها التشريعية ذات مجلسين - قد أعاق كثيراً من المبادرات للتوسع في برامج المساعدة الاجتماعية. ومن هنا فإن إصلاح دولة الرفاهية يحتاج إلى ما هو أبعد من تحقيق الإنسيابية لعمل برامج التحويلات. وواقع الأمر أن اللجنة السويدية المعنية بإصلاح الدولة فطنت في عام ١٩٩٢ إلى ذلك وأوصت بتعزيز السلطة التنفيذية عن طريق الأخذ بإمكانية طرح الاقتراح بعدم الثقة مما يسمح للحكومة بأن تطلب من البرلمان الاقتراح على التدابير كمجموعة وليس سطوراً سطراً، وزيادة الفترة بين الانتخابات من أربع سنين إلى خمس، وتخفيض حجم البرلمان إلى النصف.

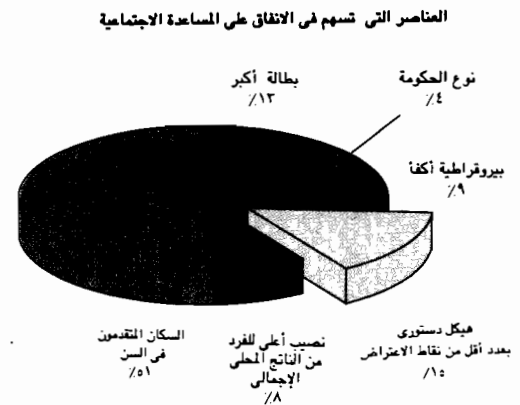
**النظام السياسي:** إن لاختيار النظام السياسي أسباباً تتجاوز الظروف الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الصلات القوية بين مؤسسات الدولة والنتائج التي تسفر عنها السياسات تثير سؤالاً حول العقوبات أمام الإصلاح وهل هي متصلة في النظام السياسي. وقد ذهب بعض المراقبين إلى أن النظم غير الديمقراطية، بما لديها من نقاط اعتراض أقل عدداً، هي أسس قياداً إلى التنمية الاقتصادية. لكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك: فلا يوجد نوع واحد من الأنظمة يستطيع كفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. على أننا نعرف أن هناك نوعاً من الأنظمة - وهو الذي يطلق عليه اسم دولة النهب - ويكاد يكون من المؤكد أنها تحقق الركود الاقتصادي. فمثل هذه الدولة تركز على انتزاع الربيع الاقتصادي من المواطنين بمعرفة الذين هم في الحكم. وهي تقوم بذلك بالنص على حقوق الملكية بأسلوب من شأنه أن يعظم إلى الحد الأقصى من إيرادات الجماعة التي في السلطة بغض النظر عن أثر ذلك في ثروة المجتمع ككل. وأبرز مثالين على ذلك هما هايتي في ظل حكم دوفالييه (الإطار ٩-٢) ورومانيا في ظل حكم نيكولاى شاوشيسكو. ودولة النهب تتعارض مع التنمية الاقتصادية، لأنها لا تشجع على الإنتاجية، وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وهو ما يؤول في النهاية أحياناً إلى انهيار الدولة نفسها.

ومن شأن انتهاء الحرب الباردة، زائداً الضغط من جانب المواطنين، أن يقلل من مخاطر الاستيلاء المتطرف على الدولة، وهو المتأصل في دولة النهب، بعدما أخذ عدد كبير من البلدان اليوم بعناصر النظم الديمقراطية (مثل الانتخابات الحرة المفتوحة). ولكن لم يصل الباحثون بعد إلى أي توافق في الآراء حول العلاقة المحددة بين النمو والديمقراطية: فقد وجد نحو الخمس من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية، ووجد خمس آخر أن هناك

الضوابط والموازنات غير الكافية من شأنها أن تؤدي إلى قرارات وسلوك تحكمي من جانب الحكومة، كما أوضح سبب ذلك. وتوجد نقاط الاعتراض (الفيتو) على مستويات ثلاثة: الفصل بين الفرعين التشريعي والتنفيذي، وتقسيم السلطة التشريعية إلى مجالس منفصلة، وتقسيم السلطة بين الحكومات القومية ودون القومية. وعندما يكون في الدولة كثير من نقاط الاعتراض (الفيتو) ينشأ التحيز إلى الوضع الراهن، كما أن الفئات التي تعترض على التغيير تستطيع استخدام نفوذها على واحد أو أكثر من المستويات. وفي النظام الرئاسي مثلاً، من الممكن أن تنشأ عقبة كأداء متى سيطرت الأحزاب المختلفة أو الائتلافات على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبالمثل، وكما تبين في الفصل السابع، فإن اللامركزية السيئة التصميم والتي تفضي إلى استيلاء مصالح خاصة على السلطة المحلية، من شأنها أن تحول دون إجراء إصلاحات سليمة.

ومع أن وجود نقاط اعتراض كثيرة يتسبب في بعض الأحيان في التأخير، فهناك من الدلائل ما يوحي بأنها قد ساعدت على احتواء التوسع في دولة الرفاهية. وكما يتضح من الشكل ٩-٢، فإن التقسيم الدستوري للسلطة لا يأتي إلا في المرتبة الثانية بعد التقدم في السن من حيث توضيح التغييرات في الإنفاق على

الشكل ٩ - ٢ نقاط الاعتراض (الفيتو) المتعددة ساعدت البلدان على مقاومة الضغط من أجل التوسع في المساعدة الاجتماعية



ملاحظة: كل شريحة تمثل المساهمة المقدرة لكل عنصر في الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على المعاشات وتعويضات البطالة ومساعدة العائلات. وتستند النتائج إلى منحني انحدار اللبنيات المستقاة من اثنين وعشرين بلداً من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة ١٩٩٣-٦٥. انظر الملاحظة التقنية للحصول على مزيد من التفاصيل. المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي.

## الإطار ٩ - ٢ دولة النهب في ظل أسرة دوفالييه في هايتي

الملكية والابتزاز وضريبة التضخم والفساد. وبعد نشوب إضراب لرجال الأعمال في عام ١٩٥٧ رخص للشرطة في فتح المتاجر الخاصة بالتجار المضربين وتوزيع ما فيها من سلع. وخصصت موارد كبيرة لحماية دوفالييه نفسه: وهي ٣٠ في المائة من جملة المصروفات خلال النصف الأول من عقد الستينات. وفرضت ضرائب مرتفعة على الزراعة، وبصورة خاصة البن. وفي تقدير بعض المصادر أن دوفالييه كان يحول أكثر من ٧ ملايين دولار سنوياً خارج هايتي لأغراضه الشخصية. كما حدثت رشاش واسعة النطاق من خلال صفقات مع المستثمرين الأجانب بشأن مشروعات لم تتحقق أبداً. واكتسب الابتزاز تحت قناع التبرعات «الطوعية» طابع المؤسسة في ظل حركة التجديد الوطني. وأنشئ نظام وهمي لمعاشات المتقدمين في السن بخمس ٣ في المائة، وأكره موظفو الحكومة على شراء كتاب ثمنه ١٥ دولاراً يضم خطب دوفالييه. وكان هناك صندوق حكومي مستقل يحصل ضرائب ومكوسا غير داخلة في الميزانية ولا يقدم حساباً عن استخدامها.

وفي عام ١٩٨٦ وبعد ما يقرب من ثلاثين عاماً في الحكم سقط دوفالييه عندما خرج ابنه جان كلود (بيبي دوك) دوفالييه الذي ورث الرئاسة عن أبيه إلى منفاه في فرنسا وتحت إمرته ما يقدر بـ ١.٦ مليار دولار. وإن تاريخ هايتي باعتبارها دولة نهب ليقطع شوطاً بعيداً في تحليل أداها الاقتصادي الكئيب. وخلال الفترة ٦٥-١٩٩٠ كان متوسط النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي - ٠.٢ في المائة، وبقيت المؤشرات الاجتماعية تمثل أسوأ المؤشرات في نصف الكرة الغربي. وبالنظر إلى الإرث الخاص بدولة النهب، فلعل تاريخ هايتي يظل أكبر عقبة في سبيل التغيير.

استقلت هايتي في عام ١٨٠٤. وهناك نشأت دولة نهب بين عامي ١٨٤٣ و١٩١٥ وهي فترة اتصفت بالحكام قصار العمر الذين أزيحوا في كثير من الأحيان بانقلابات الدافع إليها تكوين ثروة شخصية. وخلال هذه الفترة التي شهدت اثنتين وعشرين إدارة، بقيت إحدى عشرة إدارة منها في الحكم أقل من سنة، وإدارة واحدة هي التي أفلحت في إكمال مدتها.

واحتلت الولايات المتحدة البلاد من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٣٤، ولكن منطق دولة النهب بقي دون تغيير. وفي عام ١٩٥٧ نقلت حكومة فرانسوا (بابا دوك) دوفالييه المنتخبة ديمقراطياً هذا المنطق إلى مستوى جديد، بدأ بإجراء حركة تطهير لا مثيل لها من قبل في المجتمع المدني والجيش الموروث والمعارضة السياسية وغير ذلك من فروع الحكومة. وفي غضون شهرين من تولي دوفالييه السلطة كان قد اعتقل ١٠٠ معارض سياسي، وعملت الكنيسة الكاثوليكية بوصفها خطراً وأبعد القادة الروحيين. وأسكت وسائل الاتصال بالجمهير من خلال إبعاد الصحفيين الأجانب، وبمقتضى قانون ١٩٥٨ سمح للحكومة بإطلاق الرصاص على مخبري الصحف المتهمين بنشر «أخبار كاذبة». وأصبح سجن آباء الطلاب المضربين وجوبياً. وبعد رفع الحصانة البرلمانية في عام ١٩٥٩، قام دوفالييه بحل كل من مجلس الشيوخ والنواب. وتم تخزين المعدات العسكرية الحديثة في بدروم قصر الرئاسة، وأقيل أكثر من ٢٠٠ ضابط في السنوات الإحدى عشرة الأولى من حكم دوفالييه، وفي عام ١٩٦٤ أعلن دوفالييه نفسه رئيساً مدى الحياة.

أما الدعائم الاقتصادية لدولة النهب في هايتي فتمثلت في نزع

المطاعن السياسية ربما زاد من صعوبة تحسين المؤسسات، كما أن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية تقتزن أحياناً بمزيد من عجز الميزانية والتضخم.

وقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء نحو سبعة وعشرين انتخاباً منذ عام ١٩٩٠ جرى واحد وعشرون منها في بلدان تجرى الانتخابات للمرة الأولى. والديمقراطيات الفتية ليست في عصمة من تأثير المصالح الانتخابية. فقبل انتخابات غانا في عام ١٩٩٢، زادت الحكومة من فاتورة الأجور على حساب استقرار الاقتصاد الكلي والتضخم اللاحق. وفي أفريقيا جنوب الصحراء زاد عدد المناصب الوزارية والمقاعد التشريعية بنسبة ٢٢ في المائة في مرحلة الانتقال السياسي التي بدأت في عام ١٩٨٩. وفي حكومات كل من السنغال والكاميرون وملاوي أكثر من ثلاثين وزيراً. ومن العسير التوصل إلى تحديد دقيق للأولويات في المسائل السياسية

علاقة سلبية، أما بقية الدراسات فلم تكن حاسمة. وتحليل محددات النمو، الذي لخصه الفصل الثاني، لم يهتد إلى وجود ارتباط إحصائي ذي شأن بين الاثنين. ويؤكد أن الأداء الاقتصادي بين البلدان النامية المصنفة باعتبارها ديمقراطيات عسدية، قد تفاوت تفاوتاً كبيراً.

توحى تجارب الدول التي قرنت التحول السياسي بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بنتائج هي بدورها خليط بالنسبة للعلاقة بين الديمقراطية والإصلاح. وكما أشير في الفصل السابع، فإن التوسل بصندوق الانتخاب لمعاقبة الساسة أو مكافأته على الأداء في الماضي (التصويت بأثر رجعي) هو أسلوب يمكن أن يكون قوياً لضمان الخضوع للمساءلة وضمان نتائج طيبة للسياسات. ولكن الطريق قد يكون شاقاً في بادئ الأمر. والواقع أن رد الفعل المبدئي للحكومات إزاء المزيد من

## الإطار ٩ - ٢ الإصلاح تحت وطأة تهديد خارجي: نهضة الميجى فى اليابان

كان تدخل القوى الغربية فى التجارة الوطنية حافزاً على الإصلاح فى اليابان. فابتداءً من عقد الأربعينات فى القرن التاسع عشر، تعرضت اليابان لضغط متزايد من الغرب كيما تمنح امتيازات تجارية. وكانت قيادة التوكوغاوا على وعى بأن براعة اليابان التقنية والعسكرية تعاني من التخلف؛ ولم يكن أمام اليابان فى عام ١٨٥٤ من خيار إلا أن تدعى لما طلبه الكومودور بيرى من فتح بعض الموانئ أمام السفن الأمريكية. وتلت ترتيبات مماثلة مع حكومات أجنبية أخرى. وبحلول عام ١٨٥٦ كانت القوى الغربية قد حدت من قدرة اليابان على فرض رسوم جمركية على الواردات؛ وحددت أعلى نسبة به فى المائة. وفى عام ١٨٦٨ أطاح ائتلاف من سادة الاقطاع بأسرة توكوغاوا التى حكمت اليابان أكثر من قرنين واستبدلت بها قيادة تضطلع بتحديث اليابان وتحويلها إلى بلد قادر بصورة أفضل على مواجهة التهديد الأجنبى. وهذه الخطوة التى يطلق عليها اسم نهضة الميجى هى التى سجلت بداية النمو الاقتصادى لليابان العصرية.

وقد حققت الإصلاحات التى جاءت فى أعقاب النهضة التحول لدولة اليابان ومجتمعها. فأنقذ نظام الطبقات، وأقيم نظام جديد للحكومات المحلية والوطنية، وشرع فى التجنيد لدخول الجيش والبحرية. وحتى يتأتى للحكومة أن تقيم أساساً لنظام مالى سليم، فقد أجرت مسحاً للأراضى، وقررت حقوق الملكية، وطبقت ضريبة للأراضى تدفع نقداً. وصار التعليم إلزامياً بالتدريج حتى إنه بحلول أواسط عقد الثمانينات فى القرن التاسع عشر، كان نصف عدد التلاميذ فى سن الدراسة قد التحقوا بالمدارس. وأنشئ بنك اليابان (البنك المركزى)، وأجريت إصلاحات بيروقراطية فبهت بذلك لاستخدام موظفى الدولة على أساس الجدارة وليس المحسوبية. يضاف إلى هذا أن النظام الجديد أقدم على مبادرات يمكن أن يطلق عليها اليوم اسم السياسات الصناعية؛ فأنشأ المصانع وأدارها (للحرير وقوالب الطوب والزجاج والأسمنت والمنسوجات وأحواض السفن) وقدم دعماً للصناعات واستقدم الفنيين وأوفد الطلاب إلى الخارج.

الاعتراض الواسع النطاق بفشل السياسات السائدة، أصبحت المفاداة الشعبية بالإصلاح أعلى صوتاً، وأصبح الساسة أكثر استعداداً لقبول المخاطرة بإجراء تغيير جذرى. والأزمة الاقتصادية - ولاسيما التضخم المفرط والكساد العميق القرار - قد سبقت الإصلاح الاقتصادى فى أندونيسيا مثلاً فى الفترة ١٩٦٤-٦١ وفى بيرو فى ١٩٩٠. ومع ذلك فإن بلداناً أخرى تعاني من كرب اقتصادى شديد لم تحتج إلى أزمة عميقة القرار حتى تنبرى

فى مناخ كهذا. ومن ذلك مثلاً أن بوليفيا تجاوبت بأن وضعت قيوداً قانونية على حجم مجلس الوزراء: ولا يجوز إنشاء إلا وزارتين إضافيتين فقط تكونان على أساس مؤقت. وتوحى هذه التجارب بأن الدول تعوزها المهارة فى إدارة فترة الانتقال السياسى على نحو لا يعوق جدول الأعمال الخاص بالتنمية.

## متى تقدم البلدان على الإصلاح ولماذا؟

إن النظرة المتعمقة بشأن الظروف التى يحتمل فيها نجاح الإصلاحات لها من الفائدة ما للنظرة المتعمقة بشأن العقبات التى تعترض الإصلاح. والواقع أن الأمرين مرتبطان. فإذا تهيأت ظروف تفضى إلى الإصلاح، فإن الخطوة الأولى هى تغيير الديناميكية التى خلقت الوضع الراهن. والأقسام التالية تبين كيف أن وجود تهديد خارجى أو أزمة اقتصادية - حقيقية أو متصورة - قد يبطل المقاومة لحدوث تغيير. لعلهما يفعلا ذلك، ولكنهما لم يفعل ذلك على الدوام. واللغز المائل هو لم يتأتى لبعض البلدان أن تقوم بالإصلاح فى مثل هذه الظروف الشاذة بينما غيرها لا يقوم بها.

## التهديد الخارجى

إن وجود تهديد عسكرى خارجى متنامٍ يقدر فى كثير من الأحيان زناد الإصلاح. وإلى وقت قريب، لم يتضح لدولة ما أنها متخلفة فى الأداء التقنى والاقتصادى إلا فى زمن الحرب. وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعادت قيادة الإمبراطورية العثمانية تنظيم قوتها العسكرية وأجرت إصلاحات واسعة فى التعليم وفى الحكم كرد فعل للخسائر فى ساحة القتال أمام الدول الأوروبية. وبالمثل، فإن الدافع إلى نهضة الميجى فى اليابان فى عام ١٨٦٨ كان الرغبة فى تعزيز الدولة فى وجه تحرشات القوى الغربية (الإطار ٩-٣).

واليوم يلاحظ أن المواجهة العسكرية تضطلع بدور أصغر حجماً فى دفع عجلة الإصلاح. ولكن التفتن إلى أن بلداً ما متخلف عن جيرانه تخلفاً اقتصادياً، يؤدى فى كثير من الأحيان إلى آثار هامة من حيث إنه يمثل بياناً عملياً. فمن الواضح أن النجاح الاقتصادى لشبلى ألهم بلداناً أخرى فى أمريكا اللاتينية أن تضطلع بالإصلاح فى أواخر الثمانينات، كما فعل نجاح اليابان ونجاح جمهورية كوريا وتايوان (الصين) فيما بعد فى شرقى آسيا وجنوب شرقها. ويمكن تفسير الإصلاح الاقتصادى فى الصين بعوامل كثيرة، ولكن من جملة هذه العوامل تأثير البيان العملى لما حققه جيرانها من نجاح اقتصادى ونفورها من البقاء متخلفة عن غيرها.

## الأزمة الاقتصادية

منذ أوائل عقد الثمانينات والأزمة الاقتصادية هى إلى حد كبير أهم عامل يحدو إلى إنخال إصلاحات طموحة. ومع



والدولة الفعالة هي التي تعمل بقواعد واضحة شفافة، وهي مع ذلك تسرع إلى استغلال الفرص وإلى عكس الاتجاه متى حتمت الظروف ذلك.

والتغلب على العقبات في سبيل إقامة دولة فعالة ليس أمراً مستعصياً. وتكون أمام التغيير فرصة أفضل للنجاح متى قام راسمو السياسة بثلاثة أشياء هي: تصميم الإصلاحات وتسلسلها تكتيكياً، وتعويض الخاسرين، وبناء توافق للآراء. وبتناول في مناقشتنا التالية كلاً من هذه الجوانب. ولكن لا بد في بعض الحالات من إجراء تعديل في المؤسسات حتى تستطيع الدولة أن تؤدي وظيفتها بصورة أفضل: فالمسألة لم تعد مسألة تكتيكات، بل مسألة إصلاح جوهري. وهناك درس واحد يتضح بجلاء ألا وهو: أن جميع هذه التغييرات تتعاظم صعوبتها - بل تستحيل - في غياب القادة ذوي الرؤية الواضحة للمستقبل.

### التصميم والتسلسل التكتيكي

إن التصميم والتسلسل التكتيكي للإصلاح يستطيعان تحسين فرص النجاح من خلال إدراك القيود التي تحد من قدرات الدولة الحالية، وتخفيف المقاومة للتغيير، وبناء دائرة مناصرة من محبزي الإصلاح.

**دور يتمشى مع القدرة:** كما جرى التأكيد عليه في طول هذا التقرير وعرضه، فإن التوافق الجيد بين دور الدولة وقدرتها هو مفتاح السياسات الفعالة. أما عدم التوافق بين القدرة والعمل، ففي إمكانه أن يعرض للخطر استدامة الإصلاحات وفعاليتها حتى عند انتفاء العقبات السياسية. وينبغي أن يعكس الإصلاح التنظيمي سواء كان لمكافحة الاحتكارات (الترست) أو خاصاً بالبيئة أو بالتنظيم المالي - القدرات المؤسسية. (انظر الجدول ٤-٢). ومن ذلك مثلاً أن تنظيم الحد الأقصى للأسعار بقانون، وفيه يقوم واضع التنظيم بتحديد عامل التصحيح المستخدم في تقرير أسعار المرفق الاحتكاري، هو أكثر ملاءمة للبلدان ذات المؤسسات القوية نسبياً. وبالمثل، فإن آلية تحسين تقديم الخدمات لا بد أن تأخذ في الحسبان لا خصائص الخدمة وحسب، بل كذلك قدرة الدولة (انظر الجدول ٥-١). وفي صميم القطاع العام (في التعليم والرعاية الصحية مثلاً) تتطلب الاستعانة بوكالات تستند إلى الأداء، وإجراء تعاقدات رسمية، قدرة مؤسسية يفتقر إليها عدد كبير من البلدان النامية. وفي هذه الحالات، فإن التوسل بنهج كثيفة المؤسسات لا يصلح من الناحية العملية. ولا بد كذلك لقيود القدرة من أن تبدو كبيرة الجسامه عند اختيار استراتيجية لا مركزية (انظر الجدول ٧-٥). ومتى انخفضت القدرة في كل من الحكومة المركزية والمحلية، فربما كان السبيل الأفضل هو الأخذ باستراتيجية لامركزية حذرة مع إجراء عملية اختبار رائدة. ولكن القدرة، كما تبين في الباب الثالث من هذا التقرير، ليست قَدراً محتوماً. ومؤكد أن العودة إلى تحسين القدرة هو أمر له أهميته.

لإجراء الإصلاح. ولا يمكن أن يعزى الفضل إلى الأزمة الاقتصادية في استحداث خطوات الإصلاح في استراليا (١٩٨٣) أو البرتغال (١٩٨٥) أو كولومبيا (١٩٨٩).

وكثيراً ما تغتذى الأزمة الاقتصادية بالصراع المدني أو العكس مما يفضي إلى ما يقرب من تداعي الدولة (كما هو الحال مثلاً في الصومال وليبيريا). ولمثل هذه الأزمات تكاليف اجتماعية باهظة، وهي لا تبقى إلا أملاً واهياً في سرعة الحل، وذلك لأن لقدرة الدولة أهميتها وشأنها متى أُريد تحويل الأزمة إلى فرصة. ومع ذلك، فإن للقيادة السياسية وللجسارة السياسية أهميتهما أيضاً. وفي كثير من الأحيان، فإن القادة السياسيين الذين يستطيعون تحويل فرص الكسب الاقتصادي إلى واقع فعلي، يقدرّون على استغلال مزايا الإصلاح الناجح.

وحتى في وقت الأزمة، فإن شاغلي المناصب يكونون في كثير من الأحيان أكثر تردداً في تبني الإصلاح من الوافدين الجدد. ومن هنا، فإن تغيير الحكومة التي تكون في خضم أزمة اقتصادية (كما حدث في بولندا وبيرو في عام ١٩٩٠) قد يضيف قوة الدفع المطلوبة لجعل عجلة الإصلاح تبدأ في الدوران. وهما الإرهاب والتضخم المفرط وضعف أداء الأحزاب التقليدية في بيرو للرئيس الجديد ألبرتو فوخيموري مجالاً للمناورة. ومن الناحية الأخرى، جرت الإصلاحات في كولومبيا في عام ١٩٨٩ قرب نهاية إدارة فرجيلو باركو عندما لم يكن الاقتصاد واقعاً في أزمة. ومن هنا فإن فترات شهر العسل والأزمة الاقتصادية تهيء فرصة، ولكنها ليست الفرصة الوحيدة، للإقدام على الإصلاح. والأهم من ذلك، أنه حتى في البلدان التي بدأ فيها الإصلاح بفعل أزمة اقتصادية، جنح عمق الإصلاح إلى أن يكون متواضعاً. أما التحسينات الدائمة في الأداء الاقتصادي فقد بقيت في كثير من الأحيان تحسينات مراوغة. فالأزمة الاقتصادية قد تهيء فرصة للمضى لما هو أبعد من تحقيق الاستقرار، ولكن انتهاء الفرصة أو عدم انتهائها من جانب البلدان يتوقف على آثار إعادة التوزيع، وعلى قدرة الدولة ابتداءً، وعلى القيادة السياسية. وليس من المحتمل أن تتم إصلاحات مؤسسية عميقة نتيجة لجدول أعمال إصلاحى بدأ بفعل الأزمة وكانت هي دافعه الوحيد.

### إجراء الإصلاح واستدامته

إن إصلاح الدولة لا يعنى مجرد إصلاحات السياسات بل يعنى أيضاً إضفاء طابع مؤسسى على القواعد الجيدة لسلوك الوكالات الحكومية. ولا بد من إيجاد مؤسسات تساعد على تفادى الانتقاص الشديد من المزايا الناجمة عن الإصلاحات، وتفادى الشلل الناشئ عن الظروف الجديدة غير المعهودة، وكذلك تفادى مشكلات انعدام الثقة على المستوى الاجتماعى. ولا بد من إقامة توازن بين القواعد الواضحة التي تحد من حرية موظفى الدولة فى التصرف بانتهازية وبين احتياجهم إلى التصرف بمرونة ويتجاوب.

وزارة المالية يعطى لأهداف زيادة الدخل الأفضلية على حماية الصناعة - والأرجح أن ينعكس اتجاه الأولويات إذا ما تولت وزارة التجارة الأمر. وأن تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية يصادف بصورة نمطية تأييداً أكبر من جانب الخزنة (انظر الجدول ٩-١). ومن شأن التوزيع السليم لمسؤوليات السياسة أن يساعد على استدامة الإصلاح، وذلك بالتأثير فيما تتم الموافقة عليه وعلى أى ترتيب.

وإن نهج الجيوب المنفصلة الاستراتيجى يسمح للبلدان باتخاذ الجيل الأول من الإصلاحات (الجدول ٩-٣). وهذه الإصلاحات التى يمكن فى غالبيتها إجراؤها بأمر تنفيذى - تتضمن بصورة نمطية تحقيق الاستقرار وإصلاحات هيكلية منتقاة. ولكن من شأن اتباع نهج شديد الضيق بإزاء الجيوب المنفصلة أن يعرقل التغييرات المؤسسية الأعمق مدى المطلوبة للجيل الثانى من الإصلاحات. كما أن التقدم فى القطاعات الاجتماعية كان متواضعاً بصورة عامة. ومن ذلك مثلاً أن الإنفاق الصحى فى غانا، وهى من رواد الإصلاح فى أفريقيا جنوب الصحراء، قد ازداد انكماشاً منذ ما بدأت الإصلاحات. والإصلاحات المؤسسية العميقة يعوزها وقت وهى إصلاحات معقدة، وكثيراً ما تكون المعارضة قوية من جانب جماعات المصالح (مثل اتحادات المدرسين فى كولومبيا). وفيما يتعلق بالبلدان الواقعة فى فخّ الجيل الأول من الإصلاحات، فإن التنمية المستدامة فى الأجل الطويل ستكون مراوغة.

**إجراء تسلسل استراتيجى باعتباره الخطوة الأولى فى تحسين القدرة :** متى كانت القدرة الإدارية ضعيفة، فلعل الأفضل للبلدان، عوضاً عن محاولة إجراء إصلاحات شاملة لجميع المؤسسات أن تصلح الوظائف والوكالات الرئيسية بصورة انتقائية. وإلى جانب مطابقة هذا النهج للقيود المالية والقيود المتعلقة بالموارد البشرية، فإن له مزيّتان أولاًهما أنه يسمح للمصلحين بالتعلم من الأخطاء الحتمية التى تقترب ببناء المؤسسات. وثانيهما أن فى وسع المصلحين، إذ يبدأون بأكثر الوكالات تبشيراً بالنجاح، أن يعتمدوا على آثار البيان العملى فى بقية القطاع العام. وهاتان المزيّتان تزيدان من احتمال تحقيق سلسلة من قصص النجاح التى تكفل الحفاظ على التأييد السياسى لبرنامج الإصلاح كله.

وقد انتهج عدد كبير من البلدان هذا النهج الاستراتيجى، فبدأت عملية الإصلاح بقلّة من الجيوب المنفصلة الحاسمة. والجهات المرشحة للقيام بالعلاج المبكر تضم بصورة نمطية وزارة المالية والبنك المركزى ووكالة تحصيل الضرائب. وفى كل من بيرو وغانا مثلاً، اضطرت الحكومة بفعل النقص الشديد فى إيرادات الضرائب إلى إجراء تغييرات كاسحة فى عملية تحصيل الضرائب. ومع ذلك يتعين على أى بلد يتبع مثل هذه الاستراتيجية أن يضمن توزيع مسؤوليات السياسة فيما بين الوكالات، وأن تدخل الوزارات فى حسابها أين تتركز الخبرة التخصصية المعنية، وأن تتفق الاختصاصات بصورة عريضة مع المصلحة العامة فى مجموعها. ومن ذلك مثلاً أن نظام الرسوم الجمركية الذى تتولاه

## الجدول ٩ - ٣ إصلاحات الجيل الأول والجيل الثانى

الجيل الثانى	الجيل الأول	الأهداف الأساسية
تحسين الأحوال الاجتماعية والقدرة التنافسية والمحافظة على الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى	إدارة الأزمة: تخفيض التضخم واستعادة النمو	الأنواع
إصلاح الخدمة المدنية وإصلاح المعالة وإعادة هيكلة وزارات الشؤون الاجتماعية والإصلاح القضائى وتحديث التشريعات والنهوض بالقدرة التنظيمية بالقوانين وتحسين تحصيل الضرائب والخصخصة على نطاق واسع وإعادة هيكلة علاقات الحكومة المركزية والمحلية.	تخفيضات حادة فى الميزانية وإصلاح الضرائب وتحرير الأسعار وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبى وإلغاء القيود القانونية والصناديق الاجتماعية ووكالات المقاولات ذات الاستقلال الذاتى ونشء من الخصخصة.	القوى الفاعلة
الرياسة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعى والخدمة المدنية والقضاء والاتحادات والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وحكومة الولاية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف	الرياسة ومجلس الوزراء والاقتصادى والبنك المركزى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمجموعات المالية الخاصة، والمستثمرون الأجانب فى الأوراق المالية	التحدى الأساسى
التنمية المؤسسية تعتمد إلى حد كبير على الإدارة الوسطى فى القطاع العام	إدارة الاقتصاد الكلى بمعرفة صفة تكنوقراطية معزولة	

المصدر: مأخوذ بتصرف من Naim 1995

اعتبار هذه الخدمات بديلاً ذا مصداقية لخدمات تليكوم سرى لانكا. ورغبة في تخفيض ما لم تتم تلبية من الطلب على وجه السرعة قامت الوكالة التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٩٦ بالترخيص لمشغلي لاسلكي الثابت من القطاع الخاص بتقديم الخدمات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وولدت هذه النتائج الباهرة ضغطاً على شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية لتحقيق أداء أفضل. ويمقتضى استراتيجية الانسحاب الحكومي على مرحلتين، أعلنت الحكومة بيع ٢٤ في المائة من أسهم شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية لسرى لانكا إلى مستثمر استراتيجي.

ويوضح إصلاح المعاشات في بيرو كيف أن التدرج في الانسحاب الحكومي يمكن تطبيقه على القطاعات الاجتماعية أيضاً. فعند الشروع في الإصلاح في عام ١٩٩٣، سمح للعمال بأن يختاروا بين مقدمين لخدمة المعاشات من القطاع العام أو من القطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٦ ألغيت الحوافز المثبطة للانضمام إلى مقدمي الخدمة من القطاع الخاص، مما أدى إلى إلغاء واقعي لنظام القطاع العام. وفي المرحلة الثانية شكلت دائرة مناصرة قوية تحبذ الإصلاح قوامها عمال تحولوا فعلاً إلى مورد لخدمات المعاشات من القطاع الخاص ومديري صناديق المعاشات. وعلى النقيض من ذلك، فإن التسلسل في إصلاح الضرائب المباشرة في باكستان أدى - على ما يبدو - إلى تخفيض فرص النجاح إلى حد كبير. وكانت الحكومة قد بدأت الإصلاح بتخفيض أسعار الضرائب، وكان المفروض أن يقتصر ذلك بإلغاء الإعفاءات الضريبية. ولكن اللوبي الزراعي القوي وقف في وجه إلغاء الإعفاءات. وفي عام ١٩٩٣ جرت محاولة لاستحداث ضريبة على الأثرياء من المزارعين، ولكنها أحبطت بزيادة الحد الأقصى للإعفاء عشرة أمثال. ومن المفارقة أنه حتى مع تخفيض سعر الضريبة مع بقاء إيرادات الضرائب محايدة، بالإضافة إلى توسيع وعاء الضرائب، فإن هذا كان حرياً بأن يحد من التشوهات دون أن يخلق خاسرين. ويوحى تقدير تقريبي لمزايا الحد من التشوهات بأن ذلك سيرتفع بنسبة ١.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الملاحظة التقنية).

**الكفاءة مقابل التسلسل التكنيكي :** إن التسلسل الأمثل من وجهة نظر الكفاءة قد لا يكون مجدياً من الناحية السياسية. ومن ذلك مثلاً أن اعتبارات الكفاءة تحتم إنشاء وكالة تنظيمية مستقرة ذات مصداقية قبل خصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا التسلسل يقلل من المخاطر الداخلة في عمليات الشراء، ومن هنا يزيد سعر بيع الشركة. إلا أن الأرجنتين لم تتبع هذا التسلسل. وعوضاً عن ذلك، تم بيع احتكار التليفونات في البلاد قبل إنشاء وكالة تنظيمية جديدة بسنة، وقد اتخذت هذه الاستراتيجية للتعبيل بالخصخصة والحيلولة دون معارضة الإصلاح. فالشكوك التي تحيط بعملية التنظيم ربما أدت إلى

وفي وسع البلدان أن تطبق استراتيجية تمكنها من الإفلات من الجيوب المنفصلة، وهي استراتيجية تتضمن، قبل كل شيء، الاتفاق على قواعد واضحة يمكن بموجبها إخضاع الوكالات الواقعة خارج الجيوب المنفصلة الأصلية للبرنامج الإصلاحي. وتمثل هذه القواعد جسراً بين الجيل الأول والجيل الثاني من الإصلاحات، بينما تحد من العداوات بين الوكالات الواقعة خارج الجيوب المنفصلة. وقد أصاب إصلاح الخدمة المدنية في بوليفيا بتحركه في هذا الاتجاه. وهناك مجموعة من القواعد التي تحكم الكيانات التي لها حق استخدام الموظفين ذوي المرتبات العالية، وماهية الشروط التي يتعين توافرها في هذه الكيانات لتكون مؤهلة لذلك، وما المتوقع منها متى أجرت الإصلاح. وهذا متأصل في قانون الإدارة المالية، لعام ١٩٩٠ واللوائح المقترنة به والمتعلقة بكل وكالة بعينها. ومع ذلك، فإن تجربة إكوادور مع استراتيجية إصلاح مماثلة توضح أن هناك حاجة إلى التزام ثابت بالبرنامج ضماناً لتطبيق هذه القواعد من الناحية العملية. وبعد إنهاء القواعد التي تحكم الإصلاح الإداري بشهرين اثنين، أعلن الوزير المسؤول أن جميع كيانات الإدارة المركزية قد «أعيدت هيكلتها» ومنحت زيادة في المرتبات على الرغم من عدم وفاء أي منها بشروط الاستحقاق. صحيح أن القواعد يمكن أن تعزز التزاماً بالإصلاح، ولكنها لا تستطيع أن تحل محله.

**التدرج في الإلغاء :** يتطلب تحقيق التوافق بين دور الدولة وقدرتها والذهاب في بعض الأحيان إلى ما هو أبعد من الجيوب المنفصلة، إحلال وكالة خاصة محل وكالة عامة، وهو ما قد يدعو بدوره إلى استراتيجية ذات مرحلتين لإحباط المقاومة - ففي المرحلة الأولى قد توضع آلية للانسحاب تسمح للناس بالتحول إلى موردين من القطاع الخاص إن هم رغبوا في ذلك. ويمكن عندئذ أن يؤدي الاعتراف الأوسع نطاقاً بمزايا الخدمات الأفضل إلى جعل عملية الاضطلاع بالمرحلة الثانية أسهل: وهي التخلص من مورد القطاع العام.

وبين قانون عام ١٩٩١ للاتصالات السلكية واللاسلكية في سرى لانكا المزايا الخاصة بهذه الاستراتيجية. وقد نشأت بمقتضى القانون وكالة تنظيمية سمحت للقائمين بالتشغيل من القطاع الخاص بأن ينافسوا احتكار الدولة لمنظمة «تليكوم» في سرى لانكا من حيث القيمة المضافة لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأسهم الإطار القانوني والتنظيمي في جعل سرى لانكا سوقاً من أكثر أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية تحراً في آسيا. وبحلول عام ١٩٩٥ كانت هناك أربع شركات تشغل التليفون الخليوي المحمول، وخمس شركات للنداء الآلي، وثلاثة موردين لخدمات نقل البيانات، مورد لشبكة الأنترنت. وفي نهاية عام ١٩٩٥ تم ربط ٢٠ في المائة من جميع مشتركى التليفون بالخدمات الخليوية. وأدت المنافسة بين مشغلي التليفونات الخليوية إلى أن أصبحت الرسوم من أدنى الرسوم في المنطقة، ويتزايد

مثلا بيروقراطيون يجرى التخلص من وظائفهم، ومديرو مشروعات الدولة التي تمت خصخصتها، ورجال أعمال درجوا على أن يعملوا في ظل مستويات عالية من الحماية التجارية. ومع أن التعويض قد يكون مكلفا من الناحية الاقتصادية في الأجل القصير، فإن له جدواه في الأجل الطويل بالقدر الذي يخفف به من حدة المعارضة للإصلاح. وقد تبين من دراسة حديثة عن برامج تخفيض المصروفات أن المزايا التي تقتزن بها - في المتوسط - من حيث المكاسب في الإنتاجية والوفورات في فاتورة المرتبات توازن تكلفة التعويض بعد ١.٧ سنة فقط. وهناك ثلاثة عوامل توضح السبب في أن مدفوعات ترك الخدمة يمكن أن تكون على هذا القدر من الأهمية في نجاح الإصلاح، وهي: أولا، أن الجدوى السياسية قد تحتاج إلى إجراء التخفيض في المصروفات على أساس طوعي. وثانيا، أنه حتى عند عدم اعتبار التغييرات السياسية عاملا من العوامل، فإن القانون قد يمنح الفصل غير الاختياري، كما هو الحال في البنك المركزي لأكوادور. ثالثا، أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى نظام للتأمين ضد البطالة، فيصبح التعويض عن ترك الخدمة بديلا قريبا منه.

إن تصميم نظم لترك الخدمة تراعي الخصائص العريضة للعمال من شأنها أن تساعد على جعل التخفيض الممكن سياسيا للمصروفات أقل تكلفة وأحسن توجيها. ومن جملة هذه الآليات، وضع حد أقصى لعدد تاركي الخدمة بحسب مستوى المهارة. ففي الأرجنتين مثلا، اعتبر المتخصصون المدربون من المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، غير مستحقين للحصول على معاملة التقاعد الطوعي. ومن المهم كذلك عند تصميم برامج تخفيض المصروفات إنشاء آليات داخلية تحول دون إعادة التوظيف، مما يضيع الغرض من خفض المصروفات.

**حواجز من الأسهم :** وفي بعض الحالات يذهب التعويض إلى ما هو أبعد من المدفوعات السخية لترك الخدمة: فمن الممكن إعطاء العمال أو الإدارة أو الجمهور عموما حصة في المشروعات التي جرت خصخصتها. ويمثل برنامج الرسملة البوليفي نهجا مبتكرا جدا. فللبرنامج ما لا يقل عن ثلاث خصائص زادت من تقبله السياسي دون الانتقاص من مكاسب الكفاءة، وهي:

- أن البرنامج بتوزيعه أسهما على المستخدمين والمتقاعدين قد أحبط المقاومة لعملية الخصخصة، وهي التي كثيرا ما تحدث عند بيع الأصول المادية كلها إلى شركات أجنبية.
- أن هناك مزايا ملموسة تعود على المواطنين في وقت مبكر من العملية. فاعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٧ يحصل كل شخص تجاوز سن ٦٥ على معاش سنوي من برنامج الرسملة تتفاوت قيمته المقدرة بين ٢٠٠ دولار و ٢٥٠ دولارا. ومن قبيل المقارنة نذكر أن متوسط دخل الفرد في بوليفيا في عام ١٩٩٤ كان ٧٧٠ دولارا.

تخفيض سعر البيع، ولكن الجدوى السياسية للإصلاح تعاضمت إلى حد كبير. وكما أشير إلى ذلك فيما تقدم، فإن المكاسب في الكفاءة التي ترتبت على برنامج الخصخصة الشامل كانت مكاسب كبيرة (الجدول ٩-٩). يضاف إلى هذا أن البلدان التي أثرت، لأسباب سياسية، ألا تأخذ بأكفأ أنواع التسلسل، ربما تقلل من عيوب السعر المبدئي المنخفض للبيع بإجراء بيع الأسهم على مراحل مع التحسن في مصداقية الإصلاح.

**مزج الإصلاحات وتجميعها في حزم :** إن الأخذ بمزيج صحيح من الإصلاحات من شأنه أن يسمح للدوائر الرئيسية بأن توازن بين مكاسبها وخسائرها، وهكذا تقل التكلفة السياسية للإصلاح (انظر الإطار ٩-١). وقد اتبعت حكومة نيوزيلندا العمالية هذه الاستراتيجية في عقد الثمانينيات، فقام وزير المالية روجر دوغلاس بإقناع الجماعات الزراعية بأنها إذ تخسر دعمها فإن هذا ضروري لحزمة الإصلاح الكلية التي استفاد منها المزارعون بتخفيض الرسوم الجمركية والحد من التضخم والتصدي للتحيز ضد الصادرات. وبالمثل، فإن حزمة الإصلاح العريضة التي تبنتها حكومة فيكتور باز استينسور في بوليفيا في عام ١٩٨٥ في ظل التضخم المفرط، قد أفلحت في إحباط المعارضة العمالية التي عارضت خطط الإصلاح السابقة. صحيح أن مساندة الحزبين الرئيسيين ساعدت في ذلك، ولكن الإسراع بالإصلاح وشموليته منعا جماعات الضغط من أن تنظم صفوفها لتغيير مسار الإصلاح.

وعندما يستدعي الأمر تصحيح أوجه الخلل العميقة في موازين الاقتصاد الكلي، فإن تجميع حزمة من بعض الإصلاحات من شأنه أن يزيد من جدواها السياسية. ومن ذلك مثلاً أن تحرير التجارة كثيراً ما يكون أيسر في التطبيق متى اقترن ببرنامج للتصحيح، لأن من شأن المكاسب من سياسة الاقتصاد الكلي المحسنة (من حيث تخفيض التضخم والنمو الإيجابي) أن يعوض عن الآثار التوزيعية للتحرير الاقتصادي (انظر الإطار ٩-١). ومن شأن الإصلاحات العريضة أن تعظم من المصداقية أيضاً. وفي عام ١٩٩٠ قامت الحكومة البولندية بتحرير ٩٠ في المائة من الأسعار، وتخلصت من معظم الحواجز التجارية، وألغت الاحتكارات التجارية للدولة، وجعلت عملتها قابلة للتحويل في معاملات الحساب الجاري. وبعد حدوث انخفاض أولى في الناتج في الفترة ٩٠ - ١٩٩١ سجل الاقتصاد البولندي نمواً نشطاً.

## التعويض

**تدابير لترك الخدمة :** إن تحقيق الموازنة بين الدولة وقدرتها، وتعظيم هذه القدرة لا يحتاجان إلى تصميم وتسلسل تكتيكيين وحسب، بل يحتاجان أيضاً إلى تعويض الجماعات التي تتأثر بالإصلاح تأثراً سلبياً، وذلك في سبيل الحصول على تأييدها. وهذه الفئات ليست أفقر فئات المجتمع دائماً، فقد يكون من بينها

أن يغرسوا شعوراً بأن هناك غاية مشتركة تقلل من الاستقطاب إلى أدنى حد.

إن غاية الإصلاح هي تعظيم الرخاء الاقتصادي. وفي كثير من الأحيان تقاس نتائج الإصلاح باستخدام مقاييس يمكن تقديرها كمياً، مثل الدخل القومي أو الصادرات أو التضخم؛ ولكن للإصلاح جانباً مساوياً في أهميته هو هل ينجح الإصلاح في إعادة تشكيل قيم الدولة ومعاييرها وعلاقة الدولة بالاقتصاد. إن هذا التحول هو الذي يجعل الإصلاحات تبدو مشروعة في نظر الجمهور في خاتمة المطاف. ومن هنا يتعين على القادة السياسيين أن يطرحوا رؤية ملزمة تتجاوز الحقائق الجافة للكفاءة الاقتصادية، رؤية بشأن الوجهة التي تتجه إليها مجتمعاتها. وهذه الرؤية قادرة على أن تستحث التأييد للإصلاح وتحض على الالتفاف من حوله.

وعلى سبيل المثال، إن الذي ساعد على الإصلاح في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال - مثل بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا - هو إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذه الرغبة نفسها هي التي حثت إلى إجراء الإصلاح في إسبانيا والبرتغال في أوائل عقد الثمانينات. والرؤية الواضحة لا تكون جلية بمثل هذا اليسر في حالات أخرى. فقد فشلت إصلاحات فنزويلا في ظل حكم كارلوس أندريز بيريز فشلاً سياسياً، لأنه لم تكن هناك رؤية متماسكة تساعد على الترويج للإصلاحات (الإطار ٩-٥). ونقيض ذلك ما حدث في ماليزيا، إذ أن المبادرات السياسية التي اتخذها رئيس الوزراء مهاتير محمد في عقد التسعينات كانت تضمها معاً رؤيته لعام ٢٠٢٠. وهي رؤية وضعت هدفاً محدداً يخطف البصر، ألا وهو دفع مستويات المعيشة في ماليزيا إلى المستويات السائدة في البلدان الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠.

### خيارات استراتيجية: الامتداء إلى الطريق المفضي إلى الإصلاح

اعترف مكافيلي عن حق بأن المنازعات التوزيعية تكمن في الصميم من المصاعب المتعلقة بإصلاح الدولة. ومع ذلك، فإن هذه المنازعات بالإضافة إلى القيود المتأصلة في مؤسسات الدولة والقادرة على جعل هذه المنازعات تتفاقم ليست مما لا يقبل التغيير. وسيحدث التغيير عندما تصبح الحوافز الرامية إلى التخلص من السياسات القديمة والترتيبات المؤسسية القديمة أقوى من الحوافز الداعية إلى الاحتفاظ بها. وإن حدوث أزمة اقتصادية أو وجود تهديد خارجي قد يوفر الدافع إلى البدء في الإصلاحات، ولكن توقيتها المحدد يمكن إطالة أمده إذا ما استمسك القابضون على سلطة الدولة بسياسات عفا عليها الدهر لأي من مصلحتهم (أو من مصلحة حلفائهم) أن يكون الحال على هذه الشاكلة. وفي بعض الأحيان يكون التأخير طويلاً بدرجة مؤلمة، كما كان الحال في هايتي تحت حكم دوفالبييه أو في زائير اليوم.

■ أن القلق الذين يثيره في بعض الأحيان معارضو الخصخصة لأنها تهيب فرصة للفساد، قد جرى امتصاصه نوعاً ما (سواء كان له ما يبرره أم لا) لأن الدولة لا تحصل على أموال منها.

إن تجارب بوليفيا والتشيك توضح كيف أن برنامج الخصخصة المصمم بدقة من شأنه أن يعظم الجدوى السياسية، ويحقق مكاسب مستديمة في الكفاءة. أما البرامج المصممة تصميمًا ضعيفاً فقد تكون لها نتيجة عكسية.

### بناء توافق الرأي

يحتاج إصلاح الدولة إلى تعاون من جميع الفئات الرئيسية في المجتمع. فالفروق عميقة الجذور بين الفئات والشكوك المتبادلة بينها قادرة على تعطيل الإصلاح أو القضاء عليه. ولا توجد حلول سريعة لعكس اتجاه العداوات الراسخة، ولكن المواقف الاجتماعية تستطيع أن تساعد في هذا الصدد. وفي الميثاق الاجتماعي تتفاوض جماعات مصالح رجال الأعمال والعمال والزراعة حول شروط عقد يتم مع القادة الحكوميين يحدد بعبارة واضحة مسؤوليات كل فئة. وقد برهن هذا النهج على النجاح في بلدان بينها من التباين ما بين إسبانيا وبنن. ففي إسبانيا استطاعت حكومة أقلية أن تفرض تقبلاً للأجور بأن أتت بجميع الأحزاب السياسية إلى مائدة المفاوضات وأعدت برنامجاً مشتركاً بات فيما بعد يعرف باسم ميثاق مونكلوا (الإطار ٩-٤). وفي بنن أجرت ثاني حكومة منتخبة ديمقراطياً مشاوراً مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بمجرد تقلدها السلطة في أيار/مايو ١٩٩٦. وقد أنشأ المؤتمر الاقتصادي الوطني عدداً من أفرقة العمل القطاعية، ووضع توصيات محددة بشأن دور الدولة. أما هل تترجم هذه المبادرة إلى توافق في الآراء حول البرنامج الاقتصادي، فإن غداً لناظره قريب.

### القيادة واتساع النظرة

ليس للإصلاح مخطط عالمي، ولكن تكاد كل ملحمة من ملحم الإصلاح الناجح في البلدان النامية تشترك في نفس الخصيصة وهي: أن الذين أعدوها هم قادة ديناميكيون قاموا برعاية التغييرات عبر ساحات سياسية معقدة. وأمثلة هؤلاء القادة ينتهزون الفرصة كلما لاحت، وإن كانوا يخلقونها أيضاً، وذلك بأن يتعرفوا على الذين يحتمل أن يكونوا من المنتفعين، ويمدوا الأيدي إليهم، ويعيدوا تشكيل المؤسسات، ويصوغوا رؤية للمستقبل تتسم بأنها رؤية ملزمة وقابلة للتحقيق. وللقيادة السياسية أهمية خاصة في البلدان التي تفتقر إلى الثقة والترابط فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ومتى ساءت ثقة رجال الأعمال بالبيروقراطيين، وحاذر العمال المديرين، وتشكك المزارعون في الجميع، فمن الممكن أن تتوقف الإصلاحات المعقولة. وعلى القادة

## الإطار ٩ - ٤ موانئ موناكو فى إسبانيا

فى شهر تموز /يوليو ١٩٧٦ وفى وقت مبكر من الانتقال إلى الديمقراطية بعد وفاة الجنراليسمو فرنسيسكو فرانكو فى تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٥، عين ملك إسبانيا خوان كارلوس الأول أدولفو سواريز رئيسا للحكومة. وبدأ سواريز بتطبيق إصلاحات سياسية: فاعترف بنقابات العمال الحرة وبحق الإضراب، وقن جميع الأحزاب السياسية (بما فيها الحزب الشيوعى) وأعلن عفوا سياسيا، وأصدر قانونا انتخابيا جديدا. وفى ١٥ حزيران /يونيو ١٩٧٧، أجريت أول انتخابات حرة منذ الحرب الأهلية الإسبانية، ففاز سواريز فى الانتخابات، ولكن حزبه حديث العهد بالإنشاء، وهو اتحاد الوسط الديمقراطى، لم يحصل إلا على ٤٧ فى المائة من المقاعد فى البرلمان.

وقد جرت الانتخابات والاقتصاد واقع فى أزمة. فالتضخم والبطالة كلاهما أخذان فى الارتفاع، والميزان الخارجى أخذ فى التدهور السريع. وسعت حكومة سواريز، كجزء من حملتها المضادة للتضخم وسياساتها الخاصة بالتحرك الخارجى إلى الحد من زيادة الأجور. ولكن عوضا عن أن يواجه سواريز الحركة العمالية ونقابات العمال، اتخذ نهجا تتوافق بصده الآراء إزاء سياسة الدخل. وفى أواخر صيف عام ١٩٧٧، تم الجمع بين جمعيات القمة لرجال الأعمال والعمال لصياغة موقف مشترك. على أن هذه المحاولات فشلت بسبب الخلاف الحاد بين جمعيات رجال الأعمال والعمال. فالعمال مثلا كانوا يمثلون بمسؤولين ينتمون إلى أربعة ميول سياسية منفصلة. ولم يشأ أحد أن يبدو أنه يجرى تنازلات.

فقام سواريز عندئذ بتغيير الاستراتيجية وسعى إلى الاتفاق بين زعماء الأحزاب عوضا عن قادة الطبقات. وباتت الاتفاقيات التى تم التوصل إليها

فى تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٧ تعرف باسم موانئ موناكو. وبرهن الاتفاق فيما بين الأحزاب السياسية على أنه أسهل فى الوصول إليه، لأن زعماء الأحزاب كانوا أكثر اعتدالا من جماعات المصالح التى يمثلونها، ولأنه أمكن استبعاد اليسار المتطرف (الذى لم يكن له تمثيل برلمانى).

وتجاوزت الموانئ تقييد الأجور بكثير، وتضمنت أحكاما تتعلق بالسياسات النقدية والمالية وأيضا الإصلاحات الهيكلية. ووعدت بإيجاد «إطار جديد للعلاقات العمالية» مع التوسع فى مرونة سوق العمل، وإيجاد نظام للضرائب التصاعدية بدرجة أكبر، وترشيد مشروعات القطاع العام وتحريكها من المركزية. والأهم، هو أن الموانئ تضمنت تدابير لتعويض العمال عن بعض التكاليف التى يتوقع أن تقع على عاتقهم بسبب التصحيح. وكان من جملة تدابير التعويض زيادة الإنفاق من جانب الدولة على توفير الوظائف وعلى تأمين البطالة، والامتداد التدريجى لتأمين البطالة بحيث يشمل جميع المتعطلين عن العمل، وبعض تدابير لضبط الأسعار. وبالنظر إلى أن إسبانيا كانت تمثل فعلا أعلى مستوى من المنازعات العمالية فى كل أوروبا، فإن حمل العمال على تقبل هذه الإصلاحات الأساسية دون تقديم هذه التنازلات، يعتبر إنجازا كبيرا.

ولئن لم يتم الوفاء بجميع الوعود الواردة فى موانئ موناكو (ولاسيما الوعود المتعلقة بإصلاح سوق العمل ومشروعات القطاع العام) فقد نجحت الموانئ فى تحقيق الأهداف الرئيسية، إذ تم تخفيض الأسعار وتضخم الأجور بصورة حادة بعد عام ١٩٧٧، وتم سد الفجوة فى الحساب الجارى.

## الإطار ٩ - ٥ برنامج الإصلاح لعام ١٩٨٩ فى فنزويلا وانعكاس اتجاهه

فى أواخر عقد الثمانينيات كان الاقتصاد الفنزويلي يعانى من أزمة عميقة، مع وجود خلل فى الموازين الداخلية والخارجية تولد عن التوسع المفرط للدولة وسوء إدارة الاقتصاد. وفى عام ١٩٨٩ أعيد انتخاب كارلوس أندريز بيريز الذى تولى الرئاسة فى عقد السبعينيات. وتضمنت خطته لعام ١٩٨٩ لتحقيق الاستقرار إجراء تخفيض حاد فى سعر عملة البوليوار وإزالة القيود المفروضة على الأسعار وسعر الفائدة. وأدت الخطة إلى استعادة التوازن الداخلى والخارجى وأقترنت بإصلاحات هيكلية كتحرير التجارة والخصخصة وإعطاء مزيد من الاستقلال للبنك المركزى.

وقد أمكن إجراء هذه الإصلاحات بفضل السلطات التنفيذية الواسعة للرئاسة الفنزويلية. ولكن توافق الآراء بشأنها لم يدم لفترة طويلة. ففى أعقاب فترة من عدم الاستقرار السياسى انتخب رفائيل كالدير فى شباط /فبراير ١٩٩٤ رئيسا لحكومة ائتلافية. وبدأت الحكومة الجديدة بأن نبذت بعضا من الإصلاحات، وألغت ضريبة القيمة المضافة، وعادت إلى فرض قيود على الأسعار وسعر الفائدة. كما تم الانتقاص من الاستقلال الذاتى للبنك المركزى، مما حمل رئيسه على الاستقالة. ولم تقم الحكومة بالرجوع عن تحرير التجارة لتقيدها باتفاقات دولية، ولكنها اعتمدت عوضا عن ذلك على الحماية غير الجمركية. وبسبب افتقار البرنامج إلى التماسك، فقد ترتب عليه تآكل الثقة بمجتمع الاستثمار الدولى. وانخفض تقدير السندات فى فنزويلا بعشرين نقطة مئوية عن مستواه فى عام ١٩٩١. وفى عام

١٩٩٤ انخفض الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٣ فى المائة، وارتفع التضخم ارتفاعا شاهقا إلى ٧١ فى المائة. وفى الربع الثانى من عام ١٩٩٦، بدأت الإدارة تتبنى سياسات اقتصادية أكثر تشددا بمساندة من اتفاق مع صندوق النقد الدولى، وقد تم تطبيق هذه السياسات فحققت شيئا من النجاح حتى الآن. أما المدى الذى سيجل إليه هذا البرنامج وهل سيكون مستديما فهو أمر سيتضح فيما بعد.

والتجربة الفنزويلية تبرز بعضا من النقاط المهمة بشأن استدامة الإصلاح. فالإصلاح الاقتصادى يصبح أكثر تعرضا لانعكاس الاتجاه متى اقتصر مؤيدوه على حفنة من البيروقراطيين دون مساندة من الأحزاب السياسية أوغيرها من الجماعات. والإصلاحات المقترنة بتحقيق الاستقرار تكون أسهل فى التطبيق من الإصلاحات الهيكلية التى تحتاج إلى موافقة الكونجرس.

يضاف إلى هذا أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أكثر صعوبة فى البيئة المهيأة للمخاطر السياسية. واستحداث ضرائب جديدة يكون مثارا للجدل فى البيئة التى تسيطر فيها الدولة على الموارد الطبيعية (كحالة النفط) مما يعطى انطباعا بأن الخدمات العامة تكون بالمجان. وربما كان وقوع أزمة كافية لتهئية الظروف الداعية إلى الإقدام على الإصلاحات، ولكن استدامة هذه الإصلاحات تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. فالأداء فى الأجل الطويل يحتاج إلى رؤية وإلى وحدة الغاية.

وقد أوضح هذا الفصل كيف يمكن لأبواب الفرصة أن تنفتح ومدى أهمية انتهاز هذه الفرص لإحداث التغيير - وذلك من خلال تعويض الخاسرين المحتملين، والاختيار الحاذق للتكتيكات، وبناء توافق الآراء. وكما جرى تأكيده في طول هذا التقرير وعرضه، فإنه من الأهمية بمكان الاعتماد على قدرة الدولة عند تصميم الإصلاحات. ولكن لا يسع المصلحين التوقف عند ذلك: بل لابد من أن تكون لديهم استراتيجية لتحسين القدرة، وإن قيام دولة ذات قدرة أكبر من شأنه أن يوسع من مجال الخيارات السياسية، ويحسن من الأداء الاقتصادي تحسينا كبيرا. وإن إجراء تسلسل استراتيجي، بل إن التبصر في تحديد الجيوب المنفصلة إنما يمثلان خطوة طيبة أولى تتمشى مع قيود الميزانية وسواها، وهو ما يواجه كثيرا من البلدان النامية. على أنه يتعين قيام البلدان في وقت مبكر بتصميم استراتيجية تتجاوز إصلاح بضع وكالات،

فتقلت بذلك من فخ الجيوب المنفصلة. وهذا يشمل تحديد قواعد واضحة يستطاع بمقتضاها إدخال الوكالات الخارجة عن الجيوب المنفصلة الأصلية ضمن البرنامج الإصلاحي. على أن القواعد والتكتيكات ليست بديلا عن الالتزام وعن القيادة السياسية. والقيادة ليست كل شيء: فحتى القادة الملتزمون أصحاب الرؤى لا يقوون دائما على الإطاحة بالإرث الثقيل للأداء الهزيل الذي استمر سنوات وربما عقودا. والإقدام على الإصلاح في هذه الظروف ينطوي عادة على طفرة في الثقة، وهي طفرة من شأنها أن ترعب الذين سيكسبون منها بمثل ما ترعب الذين سيخسرون منها في خاتمة المطاف. وفي ظروف كهذه، فإن وجود شخص قادر على إقناع الجمهور بأن هذه الطفرة جديرة بالإقدام عليها يعتبر فعلا سلاحا إصلاحيا قويا.

## جدول أعمال لإحداث التغيير

الأول ، أنها تحتاج إلى التزرع بالصبر. فلا بد من انقضاء وقت كيما يفتح القضاء الشركات والمواطنين بأنه لا يميل مع الهوى في قراراته. ولابد من انقضاء وقت كيما تتعلم المجالس التشريعية القومية والإقليمية والمعينون في مناصب سياسية، والقضاة، والموظفون، ومجالس التداول بين القطاعين العام والخاص والمراقبون المستقلون والمنظمات غير الحكومية - وقد انتظمتها علاقات فريدة فيما بينها في المجتمعات المختلفة - أن تحترم حدود سلطة كل منها وأن تعمل سوياً. ولابد من انقضاء وقت لإرساء الأسس لبيروقراطية محترفة تستند إلى القواعد. ومع ذلك، ففي الوسع تنفيذ الإصلاحات على التعاقب بصورة تدرّ بعضاً من الثمار المبكرة. ومن الممكن أن تشمل هذه التدابير المبكرة تعزيز قدرة الحكومة المركزية، وزيادة الحد الأعلى لسلم المرتبات لاجتذاب العاملين الأكفاء، والدعوة لدمج مزيد من المدخلات في عملية رسم السياسة، وجعل المداوالات أكثر انفتاحاً، وإفراد الأنشطة التي يثر حولها جدل والتي يسهل تحديدها لكي يشارك القطاع الخاص فيها، والسعي للحصول على مزيد من التغذية المرتدة من العملاء. على أنه ليست هناك بصورة عامة وصفات سريعة للإصلاح.

والثاني إن المهمة صعبة لأن نفس المؤسسات القادرة على دعم المصادقية والخضوع للمساءلة تستطيع أيضاً أن تؤود العملية. كما أن نفس القواعد التي تحول دون إساءة استغلال سلطة الدولة تستطيع أيضاً أن تقلل من القدرة على استخدام هذه السلطة استخداماً جيداً. أما التحدي فيتمثل في إجراء ترتيبات مؤسسية توفر المرونة داخل حدود الضوابط السليمة.

ولابد في النهاية من أن يُقيم كل بلد توازناته الخاصة. فالبلدان ذات السجلات الراسخة في الحرص الدائم على الالتزامات، والتي لديها مؤسسات للدولة متصلة الجذور في المجتمع، هي بلدان يرجح أن تتهيأ لها فُسحة لإجراء التجارب

**أوضح** هذا التقرير أن للدولة تأثيراً هائلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهل تكون هذه التنمية مستدامة وليس هناك ما يضاهاى امكانيات الدولة في حفز التغيير والنهوض به والتوسط لإحداثه سعياً لتحقيق الغايات الجماعية. وحيثما استخدمت هذه القدرة استخداماً طيباً، ازدهرت الاقتصادات، أما حيث انتفى ذلك، فإن التنمية ارتطمت بصخرة صماء .

وليست هذه العملية مسارا لا رجوع فيه : فقد دلت الأمثلة في كل التاريخ وفي جميع ربوع العالم على أن في وسع البلدان أن تغير المسار، وأن تصلح السياسات والمؤسسات تحسيناً لفاعلية الدولة وللمضى بالتنمية قدماً. ولكن لماذا فشل الكثير من هذه الجهود في تحقيق أهدافه؟ وأهم من ذلك التساؤل عن السبب في أن هذا العدد الكبير من الدول الواقعة في ظروف تدعو لليأس لم يقدم حتى على محاولة ذلك؟ إن السياسة توفر قدراً كبيراً من الرد على هذا السؤال. ولكن الأمر ليس مجرد الديمقراطية مقابل الاستبداد. إذ أننا بحاجة لأن نتجاوز هذه الأفكار العريضة للتنظيم السياسى كيما نفهم الدوافع التي تلهم منظمات الدولة أداءً وظيفتها بصورة أفضل. أننا بحاجة لأن نفهم فهماً أفضل كيف يمكن تسخير المصالح الاقتصادية والسياسية التي تحبذ التنمية، ومثى يستطاع أداء ذلك في سبيل إحداث التغيير المؤسسى المنشود لإحداث التنمية .

**إن الجهود الرامية إلى إعادة التنمية في البلدان التي تفتقر نولها إلى الفعالية، يجب أن تبدأ بإجراء ترتيبات مؤسسية تدعم القدرة على التجاوب والخضوع للمساءلة وحكم القانون .**

وإن تمكين الدولة من توفير مزيد من الخير للاقتصاد والمجتمع إنما يعنى بناء الثقة: فلا بد للناس من أن يثقوا بالقواعد الأساسية التي تحكم المجتمع وبالسلطة العامة التي تدعم هذه القواعد، وهى مهمة عسيرة لسببين :



والجهود الرامية إلى التركيز على القدرة الحالية للدولة على نحو أكثر فاعلية لابد من أن يكملها إجراء إصلاحات لتحسين القدرة وذلك بتنشيط مؤسسات القطاع العام. وفي كثير من المجالات، لن تستطيع الدولة تحسين فعاليتها إلا بإنشاء مشاركات جديدة مع منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني. وفي مجالات أخرى، لن تصبح أكثر فاعلية إلا إذا كان في الوسع الطعن في قراراتها وتصرفاتها - هذا إذا كانت للشعب ولدور الأعمال اختيارات وإذا ما انكسر احتكار الدولة .

### **إن تحسين قدرة الدولة ليست مجرد مسألة تتعلق بمزيد من المساعدة التقنية، وإنما يتعين وجود الحوافز الصحيحة .**

إن الوصفة المحددة لقدرة الدولة المحسنة تتفاوت من بلد إلى آخر، مادام قدر كبير من الإصلاح المعنى هو إصلاح مؤسسى، والتغيير المؤسسى يتوقف على المسار. وسننظر فيما يلى فى بعض من الفرص والتحديات الأساسية التى تواجه الدول فى كل منطقة نامية. ولكن النصيحة ترتكن إلى افتراض وجود دولة على الأقل يراود إصلاحها. وحتى هذا الشرط الأساسى المسبق لتحسين نتائج التنمية لا ينطبق بصورة متزايدة. ولنتجه أولاً إلى تلك الحالات من الفشل المؤسسى الشديدة متى كانت الدولة نفسها، ولفترة من الوقت، قد زالت بوصفها نظاماً مشروعاً يؤدي وظيفته .

### **عندما تنهار الدول**

فى السنين الأخيرة شهد عدد متزايد من الدول انهيار جميع وظائف الحكومة ومؤسساتها انهياراً فعلياً فى سياق حرب أهلية فى كثير من الأحيان. ومتى كُفَّت الدول عن أداء حتى الأساسيات الرئيسية من مهامها، فإن الأزمة التى تقترب من ذلك يمكن أن تطول وتتسم بالحدة. وكثيراً ما يتم تدمير الهياكل التى قد تخفف عادةً من تأثير الأزمة وتهيب سبل الانتعاش فى خاتمة المطاف، فقد تكون أكثر الوصفات ملائمة لتعظيم قدرة الدولة إلى حد ما غير صالحة للتطبيق.

### **أسباب انهيار الدولة**

لا يمثل انهيار الدولة ظاهرة جديدة. على أنه يبدو أن الانهيار قد أصبح أكثر شيوعاً فى عقدي الثمانينات والتسعينات منه فى السنوات المبكرة لما بعد الحرب وهى مسألة تقلق الدول الأخرى قلقاً شديداً، سواء منفردة أو مجتمعة. فالدول التى انهيارت مثل أفغانستان ورواندا والصومال وكمبوديا وليبيريا كانت مسرحاً لبعض من أسوأ الكوارث الإنسانية فى السنين الأخيرة، وهى كوارث كثيرة ما تنتقل آثارها إلى داخل البلدان المجاورة فى شكل عنف أو قطع الطريق وتدفقات اللاجئين. كما أنها كثيراً ما تؤدي إلى تأخر البلدان، وتدمير الأصول الاقتصادية والبنية الأساسية، ومطالبتها بمبالغ هائلة من المساعدة الدولية - وبالطبع فقدان

والاستجابة بمرونة للأحداث غير المتوقعة، مقابل ثمن قليل تدفعه من مصداقيتها. أما البلدان الخارجة من فترات طويلة من الحكم التعسفى المختل فى أداء وظيفته، فلعلها تغدو أفضل حالاً باطراح مزايا المرونة فى الأجل القصير لصالح هدف فى الأجل الطويل هو بناء مؤسسات ذات مصداقية ومستديمة.

وحيث تكون إمكانيات الإصلاح إمكانيات قوية، فقد جاء هذا التقرير ليقتراح الأخذ بنهج ذى شقين لتحسين فعالية الدولة، وهما:

- المواعة بين الدور والقدرة .

- وتنشيط قدرة الدولة بإخضاع الدولة لمزيد من القواعد والضوابط، ولقدر أكبر من الضغط التنافسى، وجعلها أكثر شفافية وانفتاحاً.

### **إن تركيز القدرة المحدودة للدولة على الأساسيات هو خطوة أولى تشدد إليها الحاجة فى طائفة عريضة من البلدان - خاصة فى أفريقيا وبلدان كومنولث الدول المستقلة وفى أجزاء من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا .**

إن المواعة بين الدور والقدرة لابد من أن يجيء أولاً. ففى أجزاء كثيرة من العالم يلاحظ أن الدولة لا تضطلع حتى بأداء وظائفها الأساسية : وهى حفظ القانون والنظام، وحماية حقوق الملكية، وإدارة الاقتصاد الكلى، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية المعوزين .

وفى بعض الحالات، أفرطت الدولة فى تكبيل الاقتصاد باللوائح القانونية، حتى برغم افتقارها إلى القدرة على تطبيق اللوائح تطبيقاً نظامياً، وكان من نتائج ذلك انتشار الفساد الذى ينحر فى القدرة بدرجة أكبر - وهو فى بعض الأحيان يجعل الدولة عاجزة حتى عن تقديم الخدمات الأساسية. ويمرور السنين، ضعفت البيروقراطيات التى كانت تؤدي وظيفتها على نحو معقول. وسيعوزها الآن أن تجرى عملية إعمار شاملة. والأمر الحيوى هو تخليص هذه الاقتصادات من اللوائح القانونية المكبلة لها .

وقد توخّت الإصلاحات التى يدعمها البنك الدولى وسواه من المنظمات الدولية معاونة البلدان على تصميم إصلاحات يتواءم فيها دور الدولة مع قدرتها. وحاولت كثرة من الإصلاحات التى أجريت فى العقد الأخير أو نحوه تقليص دور الدولة فى بعض مجالات الاقتصاد، وإعادة تركيز الموارد المحررة على الوظائف المحورية. وما هذه إلا البداية، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد .

على أنه وكما أوضح هذا التقرير فإن المواعة بين الدور والقدرة لا يقتصر على مجرد تقليل دور الدولة. فالمسألة ليس مجرد سؤال حول ما الذى ينبغى عمله؟ بل هناك أيضاً سؤال حول كيفية عمله ؟ فكيف يدار القطاع المالى ؟ وكيف ينظم النشاط الاقتصادى باللوائح القانونية؟ وكيف تتم حماية البيئة ؟ وهذه الاختيارات جميعاً تتوقف بصورة حاسمة على القدرة المؤسسية للدولة.

الأساسي لتوزيع الموارد، كما أن العنف هو مصدر السلطة. وتعمل هذه الاقتصادات مستقلة عن أي مؤسسات للدولة، ومن المؤكد أنه من المحتمل أن تعوقها هذه المؤسسات. ومن هنا، فإن هناك قوى اقتصادية قادرة تعمل على استدامة القتال. وقد تجلى بصورة صارخة خاصة دور العوامل الاقتصادية بوصفها سبباً دافعاً للحرب في حالة ليبيريا (الإطار ١٠ - ٢) ومن شأنه كذلك أن يفسر سبب استتالة أمد الحروب في أنغولا وسيراليون. والناس العاديون يدفعون ثمناً باهظاً بسبب قربهم - دون حول أو طول - من هذه النظم، وهي نظم تعطل المعاملات الاقتصادية الدولية العادية وكثيراً ما تدمغها بالفساد .

ولئن انطوى تناقض العائد من الصراع واستغلال الموارد على معنى ضمني هو أن الحرب لن تلبث أن تنقضى في آخر الأمر دون تدخل دولي، فإن هذه النتيجة لا يتم التوصل إليها إلا بعد أن تكون جميع الأصول المادية للبلد قد دمرت، وهو ما يجعل الدول الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية تواجه سؤالين ملحين هما : كيف يتسنى الحيلولة دون انهيار الدولة ؟ وكيف يمكن إنقاذ حكومة ناهضة بوظائفها من آثار الدمار لحكومة أخرى منهارة ؟

#### الحيلولة دون انهيار الدولة

إن الثمن الباهظ لانهيار الدول قد حول الاهتمام بصورة طبيعية إلى الوقاية باعتبارها وسيلة التصرف المفضلة والقليلة التكلفة في نهاية الأمر. ولكن لا توجد هناك طرق مختصرة سهلة. والحيلولة دون انهيار دولة في وقت غير مناسب، هي عملية تنطوي على مجموعة كاملة من المؤسسات والسياسات التي تؤثر في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع. ومع ذلك، فقد برز نهجان مترابطان باعتبارهما الوسيلة إلى الحد من إمكان انطلاق الصراع السياسي انطلاقاً حزنوياً إلى أسفل فينتهى بالانهيار الشامل للدولة .

أما الاستراتيجية الأولى فتؤكد على ضرورة تدعيم المجتمع المدني باعتبار ذلك وسيلة إلى زيادة مرونة المؤسسات الاجتماعية التي ربما استطاعت قمع الفوضى حتى ولو كانت الدولة ضعيفة. فالحياء الغنية بالمشاركة قد تمكن المجتمعات من المحافظة على القانون والنظام المحليين، وعلى دعم شبكة الأمان، ومقاومة الفساد أو الاستغلال الرسمي. أما النهج الثاني، وهو مستمد من تجربة شرق آسيا، فيدعو إلى ضرورة بناء هياكل بيروقراطية منعزلة عن التدخل السياسي، وإلى ترسيخ عملية اتخاذ القرارات البيروقراطية في حدود ضوابط مناسبة. والعنصر الهام في هذا هو نزاهة الموظفين الحكوميين وتخصصهم المهني .

**إن المجتمع المدني النشط والبيروقراطية ذات الكفاءة المتخصصة مهنيًا هما دعائمان متلازمان لقيام علاقة بناءة بين الدولة والمجتمع. ومتى لو كانت هناك خطورة من الانهيار الشامل للدولة، فإن هاتين الدعائمتين المتلازمتين قد تقللان من المخاطر.**

أرواحاً لا حصر لها ويمكن التعرف على ثلاث أسباب رئيسية متداخلة لانهيار الدولة، ألا وهي :

- دول فقدت الشرعية (أو أخفقت في توطيدها) في عيون معظم السكان الذين يفترض أنهم تحت سلطانها، وهي بالتالي عاجزة عن ممارسة هذه السلطة .
- دول تهاوت على يدى قادة وموظفين فاسدين ومهملين وغير أكفاء أو يجمعون بين هذه الصفات الثلاث جميعاً.
- دول تفتتت نتيجة الحرب الأهلية، وليس فيها طرف قادر على أن يعيد توطيد السلطة المركزية .

والأمر الذي تشترك فيه هذه الدول جميعاً هو ضياع القدرة المؤسسية بصورة كبيرة وكما ورد بيانه في الفصل الأول (انظر الجدول ١ - ١)، فإن الحد الأدنى للدولة هو أن تضطلع بالأساسيات الرئيسية من وظائفها وهي المحافظة على القانون والنظام وتوفير الدفاع القومي، ووضع إطار لإدارة المعاملات الاقتصادية. ومن هنا، فإن الدولة المنهارة ليست هي الدولة التي تخفق في القيام بالصائب من الأمور، بل هي الدولة التي تفشل في القيام بأي قدر كبير من أي شيء بصورة فعالة - ولو حتى الحفاظ على النظام القمعي. والدولة المنهارة لا تماثل الدولة التي انهزمت في حرب أو الدولة التي انقسمت إلى دولتين أو أكثر حيث تواصل النظم، ولكن بشيء من عدم القدرة، أداء وظيفتها بقدر من الفعالية يقل أو يكثر. كما أن الدولة المنهارة لا تشبه دولة «التهب» أو دولة القمع. فالقمع الناجح للسكان جميعاً قد يحتاج إلى قدر كبير من القدرة التنظيمية. وهذه التصرفات قد تعرض على القيام بإحلال هيكل الدولة أو نظامها بسواه كما حدث في رواندا أو كمبوديا، ولكن ذلك لا يؤدي بالضرورة - أو حتى احتمالاً - إلى انهيار .

#### العوامل التي تؤدي إلى استدامة الصراع

في معظم البلدان التي انهارت فيها الدولة توجد قوى لها مصلحة في استدامة حالة الفوضى، ولا من سعيها دون رادع إلى الشراء أو إلى السلطة إلا دولة تتوافر لها القدرة اللازمة لإصدار الأوامر وتحصيل الضرائب وتطبيق القانون. وأشد الدول المنهارة اضطراباً وتمرداً على الإصلاح هي الدول التي تكون فيها لهذه القوى هيمنة. ففي أنغولا والصومال وليبيريا مثلاً نشأ اقتصاد للعنف المسلح معيل لنفسه بنفسه، يستند إلى النهب وحماية العصابات والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال واستخراج الموارد الخام مثل الأحجار الكريمة والمعادن والخشب المداري (الإطار ١٠ - ١) وللحرب الأهلية في هذه البلدان جذورها الضاربة في المنافسات السياسية أو العرقية ولكنها غيرت طبيعتها تدريجياً وأصبحت تتركز الآن حول السيطرة على الأصول الاقتصادية التي توفر المصدر اللازم لتمويل الحرب والإثراء الشخصي .

وفي هذه البلدان ، فإن الحرب بين الفصائل هي النظام

## الإطار ١٠ - ١ انهيار الدولة وما بعده في الصومال

تسببت الحرب فيها إلى فترة للراحة وإلى شيء من إعادة التعمير، ولكن هذه المكاسب ارتدت على أعقابها بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة وعودة الفوضى.

وأظهر بعض عناصر من القطاع الخاص والسوق غير الرسمية مرونة غير عادية - وإن تكن منحرفة نوعاً ما - لتقاء الفوضى والعنف اللذين أحاطا بها. ولم يكن في وسع التجار ومنظمي المشاريع العمل إلا في حماية قبلية؛ أما الذين ينتفعون من هذه الحماية ومن سيطرة قبيلتهم على الأصول المادية الاقتصادية كالموانئ ومناجم المعادن والأراضي الزراعية، فكانوا يمولون ميليشيات القبيلة. ومع انعدام اللوائح أو الضوابط الحكومية، أصبحت أسعار السلع والعملات الأجنبية تعوم بحرية. صحيح أن المعاملات كانت مرتفعة التكاليف، ولكن الأسواق كانت تعمل بكفاءة، كما كانت للشلل الصومالي قيمة برغم عدم وجود بنك مركزي، أما أوراق البنكنوت فقد تهرأت بصورة كبيرة، وكانت التحويلات من الخارج تتم بسرعة وبصورة يُعَوَّل عليها من خلال الشبكات القبلية.

واليوم يُجسّم الصومال اقتصاد ما بعد الدولة. فالقدرة الإنتاجية، واستثمارات القطاع الخاص، والعمالة منخفضة انخفاضاً شديداً؛ أما المخاطر فهي عالية، والعنف هو الوسيلة الطبيعية للمنافسة ولحل المنازعات الاقتصادية. وإذا استطاعت دولة تؤدي وظيفتها بمؤسسات مشروعة استعادة القانون والنظام دون النكوص إلى سوء الإدارة الاقتصادية الأخرق لنظام سياد بري، فقد برهن القطاع الخاص على أن في وسعه اجتياز المخاطر الشديدة والاستجابة لتحديات السوق.

الصومال هو من أكثر البلدان تجانساً من الناحية العنصرية في أفريقيا؛ ولم يكن للصراع العنصري الداخلي - وهو من أكثر العوامل شيوعاً في انهيار الدولة - أي دور في الانهيار. والأخرى، أن ديناميكية انهيار الصومال قد عملت عملها خلال فترة طويلة (٦٩ - ١٩٩١) من الحكم الدكتاتوري والإدارة الاقتصادية السيئة الفظيعة من جانب محمد سياد بري، وأعقب ذلك تنافس ضار على السلطة بعد خلعه بصورة عنيفة. وقد لعب سياد بري في الحرب الباردة للقوى العظمى بأن كان يضرب الواحدة بالأخرى. وترتب على دعمه من الخارج من الاتحاد السوفياتي أولاً ثم من الولايات المتحدة، إحداث خلل في موازين الأيكولوجيا الاجتماعية الهشة لسياسات القبائل الصومالية، وإدخال أسلحة على درجة عالية من الفتك. ثم إن الصراع بين الشمال والجنوب الموروث من الحقبة السابقة على الاستقلال، والحرب الوحشية للاستيلاء على منطقة أوغادين التي يقطنها الصوماليون في اثيوبيا، وتوقف المعونة الاقتصادية والعسكرية في عام ١٩٨٩، كل هذا ساهم مساهمة إضافية في تآكل قدرة الدولة.

ومنذ عام ١٩٩١ أدت الحرب الأهلية المستمرة بين القبائل والفصائل المتنافسة إلى إتمام دمار الاقتصاد الرسمي، وخلفت الصومال وليس لديها إدارة مؤسسية أو عامة للدولة. وتم تدمير البنية الأساسية المادية والأصول الاقتصادية، ونهبت دور الأعمال في القطاع الخاص، وانخفض الإنتاج الزراعي الحيواني انخفاضاً حاداً. وهرب المهنيون والتكنوقراط والموظفون الحكوميون. ومن أواخر عام ١٩٩٢ إلى أوائل عام ١٩٩٥ أدى التدخل الدولي للحد من المجاعة المروعة التي

## الإطار ١٠ - ٢ الركائز الاقتصادية للصراع : حالة ليبيريا

في بادئ الأمر، تم خوض الحرب في ليبيريا بدوافع أغلبها دوافع اجتماعية وسياسية هدفها المحوري هو السيطرة على الحكومة المركزية. وساعد التأييد الخارجي على تمويل شن الحرب. وشيئاً فشيئاً صارت السيطرة على موارد ليبيريا الطبيعية الغنية وأصولها المادية الأخرى، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة لضمان تمويل الحرب، هدفاً في حد ذاته تتوخاه الفصائل المتقاتلة.

وتعتمد الفصائل على وارد منتظم من الدخل من تصدير المطاط والخشب وركاز الحديد والذهب والماس. وخلال فترات الصراع الكثيف، كان جزء كبير من الدخل يُستخدم لشراء الأسلحة والذخيرة. وفي حالة عدم نشوب قتال، فإن «فائضاً» للإيراد يتكون فيهيىء للقادة إثراء شخصياً، ويستخدم في التوزيع على أعضاء الفصائل للمحافظة على ولائها. هذا، بالإضافة إلى أن الشكوك التي تواجه أعضاء الفصائل حول مستقبلهم الاقتصادي بعد الحرب، تولد ضغوطاً شديدة في الصفوف الدنيا للفصائل من أجل المشاطرة في الفائض. على أن المقاتلين في الصفوف الدنيا نادراً ما يحصلون على مدفوعات مباشرة وهم يعتمدون

عوضاً عن ذلك على السلب والنهب في كسب أرزاقهم. ونظراً لأن القتال يستنفد «الفائض» فعلاً، فإنه طالما كانت احتمالات الإثراء الشخصي احتمالات مرتفعة، تشدد حوافز الفصائل للحفاظ على ميزان «اللا حرب واللا سلم». ويساعد هذا في تقليل المصاعب التي تعترض الوصول إلى اتفاق للسلام المقيم في ليبيريا.

ومن هنا، فإن أي تدخل يرمي إلى استعادة السلم لابد أن ينطوي على إجراءات من شأنها أن تجعل ما يؤول إلى المنظمات المتقاتلة من «الفائض» صفرًا أو سلباً، مع العمل في الوقت نفسه على التخلص من حصول المقاتلين الأفراد على دخول من النهب، أو زيادة المخاطر المقترنة بذلك. وتتفاوت هذه الإجراءات بين فرض جزاءات اقتصادية على تصدير الخشب والمطاط بناء على اتفاقات دولية مما يزيد من تكلفة الأسلحة. يضاف إلى هذا أن من الضروري تخليص المقاتلين من الحوافز التي تحوهم إلى استمرار الحرب، وذلك من خلال خطة معدة جيداً تجمع بين التسريح وبين تطبيق القوانين الجنائية.

منها أن تحل محل القدرة الغائبة للدولة إلى أجل غير مسمى.

ويختلف اختيار الاستراتيجية بالنسبة للقوى الفاعلة الخارجية تبعاً للعلة المعينة للدولة المنهارة المقصودة. وكما يوحى البحث الوارد في الفصل الثامن فهناك وعى متزايد بالدور الذى يتعين أن يضطلع به المتبرعون الخارجيون والوكالات الخارجية فى المستقبل لتهيئة الأسباب اللازمة لعملية إعادة التعمير والتأهيل الطويلة. ونذكر فيما يلى بعضاً من التحديات التى تواجه القوى الفاعلة الخارجية.

**إعادة إقرار الأمن :** إن انتهاء الحرب الأهلية لا يؤدي تلقائياً إلى انتهاء حالة عدم الأمن. بل الواقع أن الخوف من العنف الشخصى أو السرقة قد يتزايد بعد الحرب، وبدون اتخاذ تدابير تزيد من تكاليف الفرصة البديلة للحرب بالنسبة إلى المقاتلين فرادى، فإن انتهاء الحرب قد يعطى إشارة بتزايد فرص النشاط الإجرامى. والأولية إذن هى إعداد برامج للتسريح حسنة التصميم، كتلك التى عرفت أوغندا، حتى تكفل للمقاتلين الاندماج فى المجتمع المدنى بعد الحرب وبذلك يعطون استراتيجية مشروعة للخروج منها. ومن الضروري كذلك بذل الجهود لتعزيز قوات الشرطة المحلية والتشدد فى تطبيق القوانين الجنائية وغيرها من التدابير للحد من مخاطر العصابات والنشاط الإجرامى. إلا أن الاستجابة فى المدى الطويل لابد أن تنص على الأسباب الاجتماعية الاقتصادية الجذرية للصراع .

**الانتعاش الاقتصادى :** لئن اختلفت عناصر تحقيق الاستقرار وبرامج تحقيق الانتعاش فى الفترة التالية للصراع عن البرامج المطبقة فى مكان آخر اختلافاً يسيراً، فهناك ما يدعو إلى الحذر وإلى دراسة عناصر البرامج السياسية النمطية فى ضوء الظروف والتشوهات التى يتسم بها المناخ فى الفترة التالية للصراع. فالصراع المدنى يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعى وهو الذى يورث الثقة ويسهل الاستثمار. وبالتالي، فقد يمثل الخوف عقبة أمام إنعاش الاستثمار أكبر من عقبة البنية الأساسية المدمرة. ولابد بالتالى فى السياسات الرامية إلى استحثاث انتعاش القطاع الخاص أن تتفادى الزيادات المفرطة فى الضرائب المتعسفة وأن تؤكد على تسلسل الإصلاحات ذات الحساسية للاستثمار فى وقت مبكر، بما فى ذلك المحافظة على انخفاض التضخم، وبيع أرصدة الإسكان الذى نزع ملكيته أو ردة إلى أصحابه، ومراعاة الانضباط فى تحصيل الضرائب. على أن اجتناب التحصيل التعسفى للضرائب لا يعنى منح حوافز ضريبية مفرطة فى سخائها لاستثمارات القطاع الخاص الأجنبى. وقد اتضح الآن من تجربة كمبوديا أن هذه الحوافز قد تكون سبباً للنتائج، فتحرم الحكومة من إيراد كبير لسنوات طويلة، وتتأى بالحكومة عن الوظيفة الغاية فى الأهمية، ألا وهى إنعاش الاستثمار المحلى .

**النهوض بالمصالحة الأساسية الاجتماعية والسياسية :** تحتاج

## التحدى المتمثل فى إعادة التعمير

إن الاسترجاع السريع لدولة مفقودة هو أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلاً. ومعظم الدول المنهارة إما أن تكون غارقة فى صراع مرير ضروس أو خارجة لتوها منه. وفى كثير من الأحيان تكون السياسة محاطة بقدر كبير من الشك فى وجود توافق، كما يكون عدم الثقة واسع الانتشار. ومن العسير تحقيق تعاون فيما بين الغرماء السابقين، كما أن الرغبة فى العدالة من جانب البعض قد تبدو للبعض الآخر أشبه ما تكون بالسعى إلى الانتقام. وقد يكون هناك قدر قليل من الثقة باستمرار السلم أو فى المحافظة على السياسات، كما أن رأس المال الاجتماعى والبشرى كثيراً ما يتم تدميره بعنف .

أما القوى الفاعلة من الخارج، فتواجه صعوبات غير عادية عندما تقرر الاضطرار بدور فى بلد ليس لديه دولة ناهضة بوظائفها. وهنا يبرز سؤال رئيسى وهو : كيف يجرى العمل ؟ ومع من ؟ فأحدى الاستراتيجيات تنطوى على الاختيار بين العمل مع الفصائل المحلية أو مع القادة، مع محاولة تعزيز وضع الشريك المختار. وهو أمر محفوف بالمخاطر، لأن الشريك المختار قد يكون طرفاً لا يمكن الاعتماد عليه أو لعله يسيء استخدام وضع القيادة. ثم إن هناك أيضاً خطورة من قيام قوة خارجية أخرى بالتقاط فائز بديل، مما يطيل أمد الصراع كما حدث فى أنغولا وموزامبيق. وبديل ذلك أن فى وسع القوى الخارجية إثارة العمل مع السلطات والمؤسسات المحلية التى كثيراً ما تحتفظ بالشرعية والقدرة لفترة طويلة بعد انهيار المؤسسات المركزية. وهذه الاستراتيجية من شأنها المعاونة فى إعادة بناء الثقة المحلية وفى تعزيز القدرة المحلية على صنع القرارات. ولكن من شأنها أيضاً إطالة أمد تفتت الدولة ما لم تقترن باستراتيجية لإعادة بناء سلطة حكومة مركزية. والصومال خير مثال لهذا .

وفى كثير من الحالات تركز القوى الفاعلة الخارجية على التخفيف من حدة التكلفة البشرية لانهيار الدولة من خلال برامج الغوث والتأهيل عوضاً عن التدخل المباشر فى إعادة التعمير المدنى أو السياسى. على أن التجارب الحديثة توحى بأن هذه البرامج تؤدي بعد فترة من الوقت إلى أن يصبح السكان عالة بل إنها تضر بعملية إعادة بناء قدرة الدولة وذلك بجعل الاهتمام ينصرف عن وظائف الدولة فى حدودها الدنيا. ونقيض ذلك أن النهج السلمية الأكثر شمولاً، كالنهج التى اتبعت فى أنغولا وكمبوديا وموزامبيق، تضع السلطة الرسمية البعيدة المدى فى أيدي المنظمات الدولية كيما تشرف على اتفاقات السلم، وتقدم الخدمات العامة، وتسهل عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم. وهذا كله بغية تسليم الاختصاص إلى سلطة محلية بعد إجراء الانتخابات. وتعتبر العمليات الدولية فى كمبوديا وموزامبيق بصورة عامة أنها قد نجحت فى هذا المضمار. ولكنهما كانتا عمليات باهظة التكاليف. ولا يسع القوى الفاعلة الخارجية ولا ينتظر

ففي أفريقيا جنوب الصحراء أصبح التدهور في فعالية الدولة أشد حدة - بسبب تآكل مرتبات الموظفين، والاعتماد الشديد على المعونة، وسياسات المحسوبية. وهناك بضعة من الاستثناءات كحالة بوتسوانا. إلا أنه جاء في تقرير أخير طلبته مجموعة من وزراء المالية الأفريقيين، يردّد صدى الموضوعات التي تناولت في الفصول السابقة من هذا التقرير، إن أغلبية البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء لديها الآن قدرة أقل مما كان لديها في زمن الاستقلال (بما في ذلك قدرة الدولة). ومن نتائج ذلك أن كثرة منها قد وقعت في فخ حلقة مفرغة شريرة من انهيار قدرة الدولة، وبالتالي انهيار المصادقية في أعين مواطنيها .

### **هناك إذا أزمة في تسيير أمور الدولة في جزء كبير من أفريقيا - وهي أزمة قدرة وشرعية**

لعل الشق الأول من الاستراتيجية ذات الشقين التي أوصى بها هذا التقرير هي التي تدعو إليها الحاجة بإلحاح أشد في أفريقيا جنوب الصحراء. فهناك حاجة ماسة إلى إعادة التركيز الحاد على أولويات الدولة. وفي بعض الحالات تمت إعادة التركيز المذكورة، ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أزمة متطاولة، وبصورة نمطية أدت إلى إضعاف طاقة الدولة وفعاليتها، وفي واقع الأمر انسحبت الدولة بحكم الضرورة. ومما يؤسف له أن إعادة التركيز ما دامت لم تتم بعناية، فإن الدولة قد ضعفت بدورها وانسحبت من ميادين هي من صميم وظيفتها المشروعة. ونشأ فراغ مؤسسي له أبعاده الكبيرة في أجزاء شتى من أفريقيا جنوب الصحراء، فآدى ذلك إلى زيادة الجرائم وغياب الأمن كما أثر في الاستثمار والنمو.

ولن يكون من السهل التوصل إلى الالتفاف حول فاعلية الدولة، لأن جذور فشل الدولة كثيرة ومعقدة، ومن أهمها الصراع المستمر بين الأشكال التقليدية لحسن السياسة والتنظيم الاجتماعي (وهو في كثير من الأحيان يستند إلى قبائل وسلالات ومجموعات لغوية وخاصة بالأنساب) وبين الأشكال العصرية للحكومة. ومن المعوقات الرئيسية الأخرى الإنفاق العسكري المرتفع والسلوك الوظيفي الرديء من جانب العسكريين (عند غياب الضوابط والتوازنات الأخرى). وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى الانتقاص من شفافية المؤسسات العامة وخضوعها للمساءلة مادامت الحكومات تستشعر حاجة متناقصة إلى تحليل تصرفاتها وتبريرها للسكان المحليين .

### **تتمثل الأولوية الملحة في أفريقيا في إعادة بناء قدرة الدولة من خلال إجراء عملية عُمرَة للمؤسسات العامة ووضع ضوابط على سوء استخدام سلطة الدولة لها مصداقيتها**

إن الحاجة الواضحة في معظم البلدان الأفريقية هي إلى إجراء إصلاح شامل لجهاز الدولة بحيث تستطيع تقديم خدمات عامة جيدة، وتيسير النشاط الخاص، عوضاً عن أن يعطل

السياسة الاقتصادية والمشروعات القطاعية إلى تفصيلها على المقاس بحيث تأخذ في الحسبان المشكلات الخاصة للسكان الذين أصابتهم صدمات، والمجتمعات التي تعرضت لضرر شديد في رأس مالها الاجتماعي. وإن عملية تسلسل إصلاح السياسة الاقتصادية النمطية والتدابير الكفيلة بحسن السياسة إنما تحتاج بدورها إلى أن تفصل حسب المقاس لتفادي تعريض استدامة اتفاقات السلم للمخاطر، وكما تؤخذ بعين الاعتبار التشوهات النمطية الحادة في الأوضاع الاقتصادية.

**بناء القدرة :** الافتقار إلى القدرة هو المشكلة الكامنة في صميم المحاولات التي تبذل لاستدامة الانتعاش والتعمير في الأوضاع التالية للصراع. ومع ذلك، فإنه حتى في حالة الاضطلاع بإصلاحات فعالة في الاقتصاد الكلي وفي السياسة، فإن التحسينات في القدرة البيروقراطية كثيراً ما تتخلف بدرجة كبيرة (كما هو الحال مثلاً في أوغندا). وقد جُربت خيارات شتى للبدء قفزاً في عملية بناء القدرة، بما في ذلك الاعتماد على شتات المهنيين لشغل مناصب داخل الحكومة الجديدة (كما هو الحال في كمبوديا ولبنان وهايتي) والاستعانة بخبراء أجانب للعمل كمستشارين لنظرائهم المحليين. وكما تنطوي عليه استراتيجية النهوض بقدرة الدولة، فإن من النادر أن تكون المساعدة التقنية التقليدية فعالة في الأوضاع التي تفتقر حتى إلى الحد الأدنى من القواعد والضوابط المفروضة على التصرف التعسفي. وانعدام أمثال هذه القواعد هو من المظاهر التي تعرف بها الدولة الفاشلة. ومن هنا كان من الضروري أن تجيء المساعدة التقنية المستوردة ومعها جهود مبذولة لتطبيق وتنفيذ القواعد الأساسية الكبرى للخضوع للمساءلة والانضباط داخل الحكومة، وهكذا تبدأ في بناء مصداقيتها المفقودة .

إن انهيار دولة ما هو ظاهرة شاذة، وكل حالة منها هي حالة فريدة. ومن هنا لا سبيل إلى التعميم السهل بشأن أسباب ذلك وآثاره. وكل حالة منها تولّد تحدياتها الخاصة بالنسبة للأمة المبتلاة وبالنسبة للنظام الدولي. على أن الناس العاديين هم الذين يتحملون العواقب بصورة نمطية تقريباً، وهو ما يوضح مرة أخرى الأهمية الحاسمة لوجود دولة فعالة متجاوبة لفائدة المجتمع وثرائه في الأجل الطويل .

### **بعض خطوات إقليمية - وخطوات خاطئة**

لا مناص من أن تختلف عناصر أي استراتيجية لتحسين فعالية الدولة اختلافاً هائلاً من بلدٍ إلى آخر تبعاً لوضعه المؤسسي والسياسي. والملاحم والتحديات الرئيسية التي تواجه الدول في المناطق المختلفة قد أجملت فيما بعد، وهي بالضرورة تعميمات عريضة: فكل منطقة تضم عدداً من البلدان التي تختلف تجاربها اختلافات تامة .

مبادئ التعليم الأولى والرعاية الصحية الأساسية والخدمات المحلية كالتخلص من النفايات. وكثيراً ما برزت هذه المبادرات نتيجة لإخفاق الدولة نفسها في توفير هذه الخدمات توفيراً ناجحاً. صحيح أن هذه المبادرات قل أن تحل بالكامل محل الإدارة الحكومية التي تؤدي وظيفتها أداء جيداً، ولكنها تمثل هرباً جزئياً من المستقبل الحالي. أما وقد قيل هذا، فمن العسير تصور كيف يتسنى تحقيق إصلاح لدور الدولة وتحسين قدرتها في معظم البلدان الأفريقية دون توافر ما أوصى به هذا التقرير أيضاً من حوافز أقوى، وهي: المزيد من الضغط التنافسي، والمزيد من المجاهرة بالرأى، والشفافية، والقواعد والضوابط بما فيها حكم القانون.

والوضع في آسيا مختلف. ففي البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا، يُنظر إلى الدولة عموماً بوصفها عنصراً فعالاً يعمل في شراكة إنتاجية مع القطاع الخاص. ومع وجود بضعة استثناءات، فقد جعلت الدولة دورها يتسق مع قدرتها بصورة جيدة، وعظمت بالتالي من فعاليتها. وفي حين أن الدولة السلطوية غير الفعالة كانت مسؤولة بصورة مباشرة عن الانهيار الاقتصادي في أفريقيا، فإن عدداً كبيراً من بلدان شرق آسيا شهد نمواً هائلاً (مع شيء من التحسين في الأنصاف) في ظل النظم السلطوية. وكما أشار الفصل السابق ضمناً، فإن الصلة بين السلطوية والانهيار الاقتصادي، وهي شديدة الوضوح في أفريقيا، لم تؤد عملها في البلدان الآسيوية، وذلك راجع إلى حد كبير إلى التزامها القوي بالتنمية الاقتصادية السريعة، وقدرتها الإدارية القوية، والصلات المؤسسية مع أصحاب المصلحة كشركات القطاع الخاص، وقدرتها أيضاً على العطاء استناداً إلى الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية وهي: الإدارة الاقتصادية السليمة، والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية، والبنية الأساسية.

**إن قدرة الدولة في شرق آسيا على التغير استجابة للتحديات الجديدة المهمة هي قدرة حاسمة في النجاح الاقتصادي المتصل للمنطقة. وفي الوقت عينه، فإن الخطوات اللازمة لتحديث الإدارة العامة والتوصل إلى لا مركزية فعالة هي خطوات حاسمة.**

ومع ذلك فهناك في جميع أرجاء شرق آسيا تحديات جديدة كبيرة لدور الدولة واضطلاعها بوظائفها. فالصين وفيت نام، وهما الاقتصادات الانتقالية في المنطقة، تصارعان الحاجة إلى إعادة تعريف دور الدولة في قطاع المشروعات والقطاع المالي. وقد جمع البلدان بين النمو السريع والاحتفاظ بمشروعات كبيرة للقطاع العام، ولكن يبدو أن هذه القطاعات تزداد هشاشة من الناحية المالية. وهناك أيضاً جدل مستمر في هذه الاقتصادات حول الدور المقبل الذي تضطلع به سياسة صناعية نشطة في توجيه

الأمرين. وكما أكد هذا التقرير، فإن الشق الثاني من الاستراتيجية - ألا وهو إعادة بناء القدرة - ينبغي الشروع فيه بصورة عاجلة. وفي هذا الصدد، يتعين البدء ببعض المجالات ذات الأولوية. والخطوة الحيوية الأولى ينبغي أن تتمثل في تعزيز حكم القانون. أما الخطوة الثانية، فتتمثل في تعزيز قدرة السلطة التشريعية على مراقبة السلطة التنفيذية. ولكن تعزيز السلطة التنفيذية - وبصورة خاصة قدرة الحكومة المركزية على وضع السياسات الاقتصادية الكلية والسياسة الاستراتيجية وحوافزها لتوفير السلع العامة الرئيسية توفيراً ناجحاً - هو أمر يحظى بدوره بأولوية كبيرة. ومن دواعي خيبة الرجاء، مع بعض الاستثناءات الواعدة (بوتسوانا ومن فترة أقرب أوغندا) أن تحسين فعالية الدولة في أفريقيا قد اقتصر بصورة عامة على التحويم بصورة غشيمة حول الحوافز، وعلى إجراء الإصلاحات على الورق. ولكن هناك أمارات على أن هذه القضايا باتت تؤخذ بجديّة الآن. فبرامج الإصلاح الحديثة تولي مزيداً من الاهتمام إلى تعزيز المؤسسات، كما أن إدارة الاقتصاد الكلي أخذت في التحسن عبر شريحة عريضة من الاقتصادات الأفريقية.

وثمة قيد مهم على الإصلاح السياسي النظامي للدولة في أفريقيا يتمثل في تكلفته ولكن في الوسع الاهتمام إلى موارد إذا كانت الأولويات واضحة. وسيعوز معظم البلدان أن تعيد توجيه الموارد الحالية التي أسيء تخصيصها لزيادة الأجور الحقيقية في القطاع العام (بأكثر مما يتناسب مع أي توفير ينتج من إجراء تخفيض آخر في المصروفات)، ولزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وإجراء استثمارات ضخمة في إدارة العاملين وإعادة تدريبهم وخضوعهم للمساءلة. ليس من الممكن تحقيق مهمة إعادة البناء الضخمة المذكورة لقدرة الدولة دون مساعدة دولية. ولكن القدر الاستثنائي من التعاون بين الحكومة والوكالات الخارجية انتهى به الأمر إلى نمط من الاعتماد على الخارج. كما أن أنواع المساعدة والحوافز التي تولدها يحتاجان بدورهما إلى إعادة دراسة للتأكد من أن المساعدة تدعم السياسات المتجانسة والتي يمكن الدفاع عنها بصورة جيدة، وأنها تعزز الإطار الشامل للحوافز داخل الدولة وخارجها وأن تحديد الأولويات بل وإنشاء جيوب استراتيجية منفصلة هما أمران ضروريان للبدء في عملية الإصلاح، ولكن على أن يكون ذلك جزءاً من خطة تم إنعام النظر فيها جيداً لتوسيع نطاق الإصلاحات وتعميقها.

**ويحتاج تحسين تقديم الخدمات العامة والجماعية إلى شراكات أوثق مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني. ومثل هذه الشراكات يتعين تشجيعها، ولاسيما متى كانت الصلات بين الدولة والمجتمع المدني غير متطورة.**

وثمة تطور حديث يبعث على الأمل وهو وجود طائفة مبتدئة من مبادرات الاعتماد على النفس في المجتمع المحلي، ولاسيما في

نوعاً ما (مثل تايلند والفلبين). كما أن هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرة بيروقراطية على المستويات الحكومية الدنيا في بلدان مثل إندونيسيا والفلبين وفيت نام والصين حيث ترتب على اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية وضع السلطة في أيدي موظفين من نوعية منخفضة، وإثارة خطر الاستيلاء على الحكومات المحلية (انظر الفصل السابع).

**إن الوضع في جنوب آسيا مختلف، حيث يلاحظ في كثير من البلدان أن فساد الدولة وعدم كفاءتها قد تعاشيا مع خمة مدنية على كفاءة واقتدار نسيين، على الرغم من أن هناك بلدًا عانى من انهيار ملحوظ في النوعية.**

ويعاني جنوب آسيا بدوره من عدم الاتساق بين دور الدولة وقدرتها ولا يتحصل الأمر هنا في أن قدرة الدولة كانت ضعيفة تاريخياً، كما هو الحال في أفريقيا. فواقع الأمر أنها لم تكن ضعيفة، ولكنها اتبعت جدولاً للأعمال على درجة مبالغ فيها من الحيوية بحيث تجاوز قدرتها بكثير. وكان من نتيجة ذلك أن عانت التنمية، ومع مضي الوقت انخفضت قدرة الدولة بدورها. أما جدول الأعمال الحالي فيدعو إلى إعادة التركيز على دور الدولة بحيث يتسق مع قدرتها الحالية، ويحد من حدوث مزيد من الانخفاض ويحسن هذه القدرة.

والقضية الرئيسية في آسيا هي الإفراط في إصدار اللوائح التنظيمية، والإفراط في زيادة دور الدولة - وكلاهما سبب ونتيجة للترهل في العمالة الحكومية، وهو أضمن طريق إلى الفساد. وكما جرى التأكيد عليه في الفصل الرابع، فإن تبسيط اللوائح التنظيمية وإصلاح مشروعات القطاع العام مع ما يترتب على ذلك من الانكماش في دور الدولة، هو أمر معقد وصعب من الناحية السياسية. ولكن من شأن هذه التدابير تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الضغط التنافسي، والحد من الفساد، وإيجاد وفورات مالية كبيرة. وهناك حتمية أخرى تتمثل في بناء شراكات أقوى مع مجتمع رجال الأعمال والمجتمع المدني، والاستماع بصورة أكثر فعالية لهذا المجتمع تحسناً للتغذية الرجعية، وتكميلاً لقدرة الدولة.

والتدخل السياسي الواسع الانتشار هو حاجز منيع ثان أمام فعالية الدولة في كثير من بلدان المنطقة. وكما ورد في الفصل الخامس، فإن قدرة الهند البيروقراطية تعاني لا من مجرد وجود قدر أسطوري من الروتين الإداري، بل من كون الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به موظفوها المؤهلون تأهيلاً عالياً تتم محاصرته محاصرة حادة من الناحية العملية (برغم الحماية القانونية من التدخل في تصرفاتهم الفردية) وذلك بتعرض الموظفين بصورة متواترة - وبدوافع سياسية في كثير من الأحيان - للنقل ولترتيبات أخرى.

وفي باكستان، تزايد خضوع جهاز الدولة للضغط من جانب

الاستثمار. غير أن الظروف التي تواجه هذين الاقتصاديين تبدو مختلفة جداً عن تلك التي كانت سائدة في جمهورية كوريا واليابان في مراحل تصنيعهما المبكرة (الفصل الرابع).

وفي طول المنطقة وعرضها يواصل الربيع الاقتصادي الكبير (المتدفق من الاحتكارات القانونية أو من القيود أو من أثر الفساد) انتعاش مع الديناميكية الضخمة للقطاع الخاص والتعاملات الدولية. والأرجح أن التسامح مع هذا الربيع أخذ في التناقص - تأمل الحملات التي شنت مؤخراً ضد الفساد في الصين وفيت نام وكوريا. كما أن تعاظم المنافسة الدولية قد يعنى أنه لم يعد ممكناً بعد الآن تحميل القطاعات المحمية غير الكفوة على أكتاف القطاعات الديناميكية الكفوة، سواء في كوريا أو في اليابان أو في الاقتصادات الجديدة الصاعدة.

وهذا يشير إلى أن الحاجة ستدعو إلى إجراء إصلاحات أعمق للتحديث في جزء كبير من شرق آسيا لإقامة هياكل تنظيمية قوية دعماً للمنافسة، وإقامة آلية في ميادين العمل الحكومي المستمر لضمان مزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة. ومما له أهمية حيوية بصورة خاصة من حيث إمكانيات التنمية في هذه البلدان في الأجل الطويل، الاستزادة من التمويل الكفؤ، وتوفير البنية الأساسية بالمشاركة مع القطاع الخاص. ومع أن كثرة من المشروعات الضخمة يجري العمل فيها، فإن شرق آسيا يعوزه أن يتحرك تحركاً أسرع في إعداد الإطارات التنظيمية لخلق المنافسة وإدارة عملية التعاقد وتنظيم الاحتكارات باللوائح القانونية.

وفي الوقت عينه، يرجح أن تواجه كثرة من مجتمعات شرق آسيا مجالات جديدة تدعو فيها الحاجة إلى تعظيم عمل الدولة، ومن المحتمل أن تشتمل هذه المجالات على آليات رسمية كمشروعات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للمساعدة على إدارة المخاطر الجديدة التي تواجه الأفراد والأسر المعيشية في المجتمعات التي تزداد فيها الحضرة وعلو السن، كما تحتاج إلى مزيد من الجهود الحماسية لحماية البيئة. وستدعو الحاجة أيضاً إلى عمل حكومي للوصول إلى الذين تخلفوا عن الركب بسبب التنمية السريعة كالسكان الحضريين في بعض أقاليم الصين الداخلية، وأكثر منهم فقرا نسبيا السكان في شرق إندونيسيا، والأقليات الاثنية في بعض البلدان. وربما دعت الحاجة إلى آليات جديدة للتصدى لحالات عدم المساواة الأخذة في الازدياد كالحالة في تايلند والصين وماليزيا.

وأخيراً، تواجه كثرة من البلدان في المنطقة حاجة إلى بناء مؤسسات محورية حكومية على قدر أكبر من الفاعلية (حسب جدول الأعمال الوارد في الفصل الخامس)، كما تحتاج إلى التصدي لمشكلة الفساد (الفصل السادس). ولبناء المؤسسات أولوية عالية بالنسبة للبلدان التي يوجد فيها خدمة مدنية ضعيفة نسبياً (مثل إندونيسيا) والتي تآكلت فيها قدرات الدولة التقليدية

الامتياز الحالية التي نشأت بمضى الوقت، وتزويد السكان بآليات الحماية الاجتماعية التي ألفوها. ونظراً للقدرات الكامنة في السكان ذوى التعليم والوعى الاجتماعى العالين، فإن مهمة إعادة بناء قدرة الدولة - وهى الشق الثانى من الاستراتيجية - تُعتبر هنا أكثر منها فى أى مكان آخر، عملية تغيير للحوافز والتراث البيروقراطى. أما مدى توحى السرعة فى إدارة مثل هذا التوجه الجديد، فهذا هو الذى يقرر مدى السرعة فى إنجاز الانتقال .

**إن عملية إعادة توجيه الدولة صوب «قيادة السفينة وليس التجديف» هى أبعد ما تكون عن الإنجاز فى وسط أوروبا وشرقها. ولكن غالبية البلدان حققت تقدماً فى إعادة تركيز دور الدولة، وهى فى سبيلها إلى تحسين القدرة والخضوع للمساءلة .**

فليس مما يبعث على الدهشة إن أن تكون التحسينات فى فعالية الدولة قد غدت ملحوظة بدرجة أكبر فى وسط أوروبا وشرقها، ولاسيما فى بلدان مثل بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا. وقد تحقق جزء كبير من هذا نتيجة للعملية السريعة جداً لإعادة تركيز دور الدولة - وهو الشق الأول من الاستراتيجية ذات الشقين. على أن التقدم فى جنوب شرق أوروبا كان بصورة عامة أقل ظهوراً، سواء من حيث إصلاح السياسات أو على جبهة الإدارة العامة .

وبصورة خاصة، حققت بلدان وسط أوروبا وشرقها تقدماً صوب إقامة نظم تنافسية لتقديم الخدمات، وصوب الاعتماد بدرجة أكبر بكثير على القطاع الخاص (بما فى ذلك - وبصورة جزئية - الاعتماد عليه فى التعليم والرعاية الصحية). كما بدأت جمعيات مهنية ذات استقلال ذاتى ترسخ جذورها فى هذه البلدان بما لها من آثار ضمنية صحية فى المستقبل بالنسبة للقدرة المؤسسية خارج الحكومة (وهى قدرة لازمة للمساعدة فى إجراء الإصلاحات) وبالنسبة لإعادة بناء رأس المال الاجتماعى. كما جرى إصلاح تنظيمى كبير فى عمليات تبسيط أعان عليها دعم من الاتحاد الأوروبى. ومرة أخرى، فإن التقدم فى جنوب شرق أوروبا فى جميع هذه الميادين يميل إلى كونه شديد البطء جداً. والصعوبة لا تتمثل فى الافتقار إلى توافق الآراء حول صواب هذه الإصلاحات بقدر ما تتمثل فى الافتقار الحاد إلى قدرة الحكومة فى صميمها فى صياغة هذه الإصلاحات وتوجيهها - يضاعف من ذلك أن هناك موقفاً سياسياً مائلاً فى بعض البلدان .

**إن القدرة المنخفضة للدولة فى الجمهوريات السوفياتية السابقة هى عقبة خطيرة متعاظمة أمام تحقيق مزيد من التقدم فى معظم مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.**

وعملية إعادة توجيه الدولة فى كومنولث الدول المستقلة مازالت فى مرحلة مبكرة، وقد ظهر حشد من المشكلات الحادة . وفى كومنولث الدول المستقلة، خلافاً لأوروبا الوسطى والشرقية، لا

رجال الأعمال الأقوياء وجماعات المصالح الإقطاعية القوية. ومن فترة قريبة أدى التآكل فى سلطة الدولة وفعاليتها إلى استحثاث محاولة لإصلاح جهاز الدولة نفسه. وهنا أيضاً يلاحظ أن الخدمة المدنية الكفؤة زائداً القضاء النشط إنما يهيئان الأسباب للتفاؤل بأن الإصلاح ليس ممكناً وحسب، بل سيحدث فعلاً . وفى بنغلاديش، أدت التطورات السياسية الحديثة إلى إيجاد ظروف تدعو إلى الشروع فى التصدى لانتهيار سلطة الدولة وفعاليتها، بالاستعانة بدعائم من الالتزام السياسى القوى من أعلى مستوى، والمشاركة الشعبية، واللامركزية. وتدعم ذلك عناصر كفؤة ومتخصصة من الموظفين. وقد بدأت تظهر فى أماكن أخرى من المنطقة إمكانيات مماثلة لتحسين الإدارة الحكومية وتحقيق الإنسياب للإدارة العامة .

وكما سلفت الإشارة إليه، فإن هناك اختلافات جوهرية فيما بين البلدان فى جميع المناطق، ولا تفيد التعميمات الإقليمية إلا باعتباره عملية تقريب أولية. وهذا يصدق بصورة خاصة على بلدان وسط أوروبا وشرقها وكومنولث الدول المستقلة التى تشهد الآن انتقالاً من نظام التخطيط المركزى. وهناك أيضاً اختلافات واسعة بين بلدان وسط أوروبا وشرقها كمجموعة وبلدان كومنولث الدول المستقلة. ولئن كان كلاهما يواجه تحدياً مشتركاً يتمثل فى التحول الاقتصادى والسياسى. وبالتالي القيام بعملية إعادة تركيز أساسية على أنشطة الدولة - فإن بلدان كومنولث الدول المستقلة (باستثناء روسيا) تواجه تحدياً مزدوجاً هائلاً وفريداً من الناحية التاريخية، ألا وهو التحول الاقتصادى زائداً بناء الدولة: فلم تكن لديها حكومة مركزية تشهد عليها الذاكرة الحية، ولا نشأت لها كيانات سياسية مستقلة داخل حدودها الحالية على مدى قرون (وأغلبها لم يعرف الكيانات السياسية المستقلة أبداً).

والتحدى المتمثل فى إيجاد حكومات أكثر فاعلية لهذه الاقتصادات الانتقالية هو أسهل من بعض الجوانب وأصعب من جوانب أخرى - وإن كان من المؤكد أنه مختلف كل الاختلاف - عما يواجه معظم الاقتصادات النامية. والشق الأول من هذه الاستراتيجية ذات الشقين - وهو الخاص بتحقيق الاتساق بين الدور والقدرة - هو عملية حاسمة وإن لم تكن صعبة بدرجة خاصة فى الحالة التى يكون فيها كل من الدور والقدرة يمران بتغيير سريع. ويتفاوت مدى التدهور فى القدرة تفاوتاً هائلاً مع وجود جزر منعزلة من الامتياز وسط بحر من الفعالية الآخذة فى الانهيار ومشكلات هائلة خاصة بحسن الإدارة الحكومية الأساسية. وفى هذا السياق، فإن تحقيق الاتساق بين الدور والقدرة لا يعتبر عملية سهلة تتحصل فى التركيز على الأساسيات. وهذا يعنى أن الأساسيات ليست عنصراً حاسماً، فبدونها يصبح طريق التقدم صوب نظام اقتصادى يستند إلى السوق طريقاً صخرياً. ولكن التحدى فى هذه البلدان يتمثل فى توفير هذه الأساسيات مع المحافظة فى نفس الوقت على مراكز



وكان الإصلاح الإداري الأصيل في معظم بلدان كومنولث الدول المستقلة من أجل تحسين القدرة البيروقراطية، ظاهراً وذلك بحكم غيابها فيها. فالعمالة في الحكومة المركزية تجنح إلى الانخفاض، صحيح أن العاملين في الحكومة هم في كثير من الأحيان على درجة عالية من التعليم وعلى دراية تقنية، إلا أنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للإدارة في اقتصاد غير موجه. يضاف إلى هذا أنهم محرومون من الإمدادات والموارد الأساسية، ومرتباتهم على درجة شديدة من الانخفاض. وليس مما يدهش أن الاهتمام والموارد المالية انصرفت خلال المرحلة الأولى للتحويل الاقتصادي إلى مهام الخصخصة الملحة، وإلى إصلاح نظام الأسعار والصرف الأجنبي، وإلى اتخاذ بعض التدابير للرقابة المالية والنقدية. ولكن مما يماثل هذا في عدم الدهشة أن المرحلة التالية من التحويل، وهي المتعلقة بالإصلاحات التي تقتضى عملاً إدارياً حاسماً وواضحاً، قد تعرضت الآن لإعاقة شديدة بفعل غياب الآليات والعاملين الحكوميين والموارد اللازمة لإجراء هذه الإصلاحات.

شهد دور الدولة في أمريكا اللاتينية والكاريبي تغييراً جوهرياً على مدى العقد الأخير، أُنكت نيراته الأزمة المالية والتوقعات العريضة المتولدة عن عودة الديمقراطية ويزوغ المجتمع المدني. وبسبب الضغوط التنافسية الناشئة عن العولة تزايدت الحاجة الملحة إلى قيام الحكومة بالخصخصة، أو بالتعاقد مع جهات خارجية على الأنشطة التي تفتقر فيها إلى الميزة النسبية، وتحسين كفاءتها وفعاليتها في إنتاج السلع العامة.

ولكن، في حين طبقت المرحلة الأولى من الإصلاحات بنجاح في عدد من البلدان في المنطقة، فقد تعرّض تحقيق تقدم في الجيل الثاني من الإصلاحات حيث يعتبر التغيير المؤسسي عنصراً حيوياً. ومن ذلك مثلاً أن إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات في الخدمات الاجتماعية قد تقاعست بفعل القيود السياسية والمصالح المكتسبة، وهي إصلاحات (شرع فيها مؤخراً في الأرجنتين وفي بضعة بلدان أخرى) لا يستطيع النهوض بها على انفراد، بل لابد أن تكون جزءاً من عملية أوسع لتحقيق اللامركزية للإدارة السياسية والإدارة المالية، وهي عملية تجرى فعلاً في كثير من البلدان.

#### **تعيد الحكومات في أمريكا اللاتينية التفكير في النهج الذي تتبعه لتخفيف عبء الفقر وهو أمر له أهمية خاصة في منطقة يتسم توزيع الدخل فيها بشدة التفاوت .**

وبعدما أقدم عدد من بلدان أمريكا اللاتينية على إجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية كبيرة، قامت اليوم بإنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي لصالح القطاع الأفقر من المجتمع. وعلى الصعيد الأخرى، ووجهت الحكومات في المنطقة بإفلاس نظم المعاشات التي تتسم بالافتقار الشديد إلى الإنصاف والتي تديرها

توجد في كثير من الأحيان تعريف واضح للدور الجديد للدولة. وحيثما يكون هذا التعريف واضحاً من حيث المبدأ، فإن القدرة لمركزية الضعيفة من الناحية العملية تجعل ترجمة هذه المبادئ إلى واقع عملية شديدة الصعوبة. وفي معظم الحالات، يلاحظ أن الهياكل المؤسسية الرئيسية لدولة فاعلة هي هياكل ضعيفة. والمشكلة الأولى والجوهرية هي ضعف خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة من جانب السلطة التشريعية في معظم بلدان كومنولث الدول المستقلة. وفي وقت مبكر جداً من عقد التسعينيات كانت البرلمانات في معظم هذه البلدان الجديدة هي المستودع الوحيد لأي شرعية سياسية كانت موجودة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. بل لقد كانت هناك حالات من التدخل المفرط من جانب السلطة التشريعية في الوظائف الروتينية للسلطة التنفيذية (وهي ما زالت تمثل مشكلة في أوكرانيا). ولكن الموقف في معظم البلدان اليوم هو موقف سلطة تنفيذية مهيمنة ومراقبة تشريعية ضعيفة.

وراء قضية الاستزادة من خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة، هناك ثلاث مجموعات أخرى من المشكلات تواجه معظم كومنولث الدول المستقلة. وهذه المشكلات فيما بينها لا ترتب عليها تكاليف اقتصادية هائلة وحسب، بل إنها تخلق كذلك فساداً واسع الانتشار. وقد نعى هذا الأخير في كل مكان في المنطقة تقريباً - وبحق - وتؤكد ذلك في نتائج مسح دور الأعمال في القطاع الخاص الذي طلب إجراؤه لهذا التقرير. أولاً - إن النظم القضائية الضعيفة والبطيئة تقعد الإصلاح وكذلك النشاط الاقتصادي بصورة حادة. وكما هو معروف جيداً، فقد سمح الضعف في تطبيق القانون وهزال الإجراءات القضائية بظهور الجريمة المنظمة على نحو ليس له مثيل من قبل. ثانياً - إن الحدود المتشابكة بين حقوق الملكية الخاصة والعامة قد ولدت مساعي حاشدة للحصول على الربح، وذلك بقيام المسؤولين في كثير من الحالات باستغلال الأصول المادية للقطاع العام، بما في ذلك أصول مشروعات الدولة، لاجتئاء ربح شخصي. ثالثاً - إن الإطارات التنظيمية المعتمدة والمعقدة قد أُنكت نيران الفساد عبر دائرة التعاملات بين القطاعين العام والخاص.

وإن المساعدة والتشجيع من الخارج بقصد التشدد في خضوع السلطات التنفيذية للمساءلة من جانب السلطات التشريعية، وتعزيز قدرة السلطة التشريعية على الرقابة، وتحقيق الإنسيابية للنظم القضائية وتعزيزها، وتوضيح حقوق الملكية، والعمل على مساءلة الإدارة ومراقبة الأصول المادية للقطاع العام، وتبسيط الإطار التنظيمي تبسيطاً جذرياً، والتحرك بسرعة صوب الأخذ بالقواعد والنأي عن الأخذ بالتقدير الشخصي، ناهيك عن إخضاع الأنشطة الإجرامية للسيطرة واستئصال علاقاتها مع القطاع العام... إن هذا لازم بوضوح لتحسين اضطلاع الدولة بوظيفتها والنهوض بالانتعاش الاقتصادي في جميع ربوع المنطقة.

التقليدية من الحكومات تعتبر أن هذا التبادل - أى دفع ثمن السلع والخدمات المقدمة - أمراً مسلماً به . ولكن انقضاء أربعة عقود على النظم المركزية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى قضى على هذه الصفقة الصامتة بشأن الثقة، وما الاسترداد الهزيل للتكاليف والإيرادات المنخفضة للضرائب إلا نتيجتان لذلك. والمظهر البارز للنموذج الجديد للحكم، وهو ما يمثل أملاً باهراً بالنسبة للمستقبل، هو استعادة هذه الصلة الضريبية الحاسمة على المستوى المحلى .

كما أن الحكومات ماضية فى إنشاء إدارات أكثر انفتاحاً، تعكس ظهور مجتمع مدنى أقوى (وسائط الإعلام، ومستودعات التفكير فى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) وهو مجتمع يطالب بأن يكون له مزيد من أسباب الوصول إلى عملية اتخاذ القرار، ولاسيما فى الكومنولث الكاريبى، وذلك من خلال موثاق المواطنين (فى جاميكا مثلاً). وهناك محاولات تجرى فى بلدان مثل كولومبيا لتطوير مؤشرات لأداء (الاقتصاد والكفاءة والفاعلية ونوعية الخدمة والأداء المالى) وهى تبيىء الأسباب لخضوع مديرى القطاع العام والساسة للمساءلة .

وقد عانت نظم المحاكم فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية من أوجه قصور كبيرة ومن الفساد المنتشر ومن التدخل السياسى. وحتى يتسنى للهيكل التشريعية والمؤسسية الجديدة أن تؤدي وظيفتها بكفاءة، فلا بد للنظام القضائى من أن يعمل بكفاءة وإصاف. وتجرى فى الوقت الحالى الإصلاحات المطلوبة فى عدد من البلدان (منها اكوادور وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا) وهى تشمل التعليم القانونى وإدارة المحاكم بصورة أفضل وإدارة تدفقات القضايا وإصلاح الإجراءات بما فى ذلك تطوير نظم بديلة لحل المنازعات خارج المحاكم. كما أن الحاجة تدعو إلى بذل الجهود لتعزيز نظام القضاء الجنائى للتصدى للمشكلة المتنامية المتعلقة بالجريمة والعنف، وهى ترتبط ارتباطاً جزئياً بالاتجار بالمخدرات فى المنطقة .

### **إن البطالة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى أكبر مشكلة اقتصادية واجتماعية على الإطلاق، مما يجعل تخفيض حجم الحكومة أمراً عسيراً بصورة خاصة .**

أسندت البلدان فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسؤوليات اقتصادية ضخمة إلى الدولة فى عقدي الستينيات والسبعينيات. ومن وقت قريب قامت الحكومات باختصار أدوارها إلى حد ما، ولكن مازال هناك الكثير الذى يتعين القيام به داخل الحكومة وفى قطاع مشروعات الدولة. كما أنه لم يحدث أى تخفيض متناسب فى العمالة الحكومية الضخمة التى تكسدت فى تلك السنين الغابرة. ومع وجود بضعة من الاستثناءات (ومنهما تونس) فإن اللوائح التنظيمية مفرطة . كما أن التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى وتقديم الخدمات العامة يفتقران إلى الكفاءة .

الدولة وتسير وفقاً لنظام دفع النفقات عند تكبدها. وفى عام ١٩٨١ قامت شبلى بخصخصة نظامها، وهبطت بدور الحكومة إلى دور الجهة التى تنظم باللوائح القانونية، واتبعت بلدان أخرى (كالأرجنتين وكولومبيا) نظاماً مزدوجة. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان شرعت الآن حالاً فى التفكير فى الأسلوب الذى ينبغى أن يسير عليه إصلاح نظام المعاشات. ولكن هناك حاجة إلى عمل أشد إقداماً يتعلّق بالأساسيات الاجتماعية استكمالاً للإصلاح المتعلق بالأساسيات الاقتصادية، هذا إذا ما أريد لأمريكا اللاتينية أن تنافس شرق آسيا .

والأولى فى أمريكا اللاتينية تتمثل فى إعادة تنشيط القدرة المؤسسية للدولة. وفى هذا الصدد تتخذ حالياً بعض المبادرات المهمة. وقد تحول كل من الدول الموحدة والاتحادية إلى اللامركزية، وبصورة خاصة لتحسين تقديم الخدمات. وجرى تحويل السلطة والمسؤولية عن كل من الإيرادات والإنفاق، وإن كان هذان الأمران قد أسىء تحقيق الاتساق بينها فى كثير من الأحيان فى بادئ الأمر. وإن تعزيز القدرة المؤسسية على المستوى البلدى والمحلى هو التحدى الكبير الذى يواجهه البلدان ذات النظم الاتحادية كالأرجنتين والبرازيل وهى بلدان لها تراث من وجود حكومات محلية مدينة بصورة مفرطة، ومن بنوك ضعيفة فى الولاية أو البلدية. ومع ذلك، فهناك أمثلة كثيرة على إصلاحات ناجحة للحكومات المحلية (كأن يكون ذلك من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص)، وهى إصلاحات تظهر فى وقت الأزمة، وقد استطاع القادة المحليون الديناميون تعهد الإصلاحات على نطاق يمكن إدارته .

### **حققت لا مركزية السلطة والإنفاق، زائداً الأخذ بالديمقراطية، تحولاً هائلاً فى الساحة السياسية المحلية فى أمريكا اللاتينية فيما وصفه البعض بأنه «ثورة هادئة» وهناك نموذج جديد للحكم أخذ فى البروز فى هذه المنطقة .**

إن المرحلة الأولى للإصلاح المحلى فى أمريكا، التى غطت على وجه التقريب الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠م قد أوجدت بيئة مؤسسية أنبتت جيلاً جديداً من طلاب الوظائف، وهم أكثر تخصصاً من سابقيهم وأكبر منهم رغبة فى الإصلاح. وانجذب القادة فى عشرات من المدن إلى المنطق الحتمى للمشاركة الشعبية باعتبار ذلك وسيلة طبيعية لجس النبض بالنسبة لرغبات الناخبين. وقد أدى هذا المنطق عينه إلى تعزيز الصلة بين الحكومة والمحكومين، مما زاد من وضوح الصلة بين الأشغال العمومية والتحسينات فى الخدمة التى يبدي سكان المجاورات رغبتهم فيها وبين أعباء المدفوعات التى ترى السلطات أن على السكان تحملها وصولاً إلى استرداد التكاليف. ومن الأمثلة على ذلك أن كثرة من الحكومات المحلية تربط التحسينات بما يدفعه المستخدمون من رسوم أو برسوم التحسينات، أو تعتمد على الاستفتاءات. والأشكال

لاتعدو أن تكون دليلاً عريضاً يهتدى به في جداول أعمال الإصلاح الكثيرة المختلفة التي تراعى في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، فإن المساعدة الدولية لإصلاح الدول ينبغي أن تتجاوز نهج «المقاس الملائم للجميع» أو أن تستند إلى ما يفضل المتبرعون عوضاً عن احتياجات المتلقين. فلابد من أن تستند إلى تشخيص جلي للحالة الماثلة، وللکیفیه التي تكون فيها الإصلاحات مناسبة للتغييرات السياسية والاجتماعية الأوسع التي تجرى في كل بلد.

وعنصر مهم من عناصر الإصلاحات التي نوقشت في هذا التقرير هو عنصر مؤسسي، وهو لذلك يحتاج إلى وقت. وقد جربت على مدى السنوات العشرين الماضية حلول لبناء القدرة باعتبارها حلاً جاهزة سريعة، فكان أثرها محدوداً. وقد أنصبت هذه المحاولات بدرجة كبيرة على التدريب، وعلى بناء المهارات وعلى استيراد نظم تقنية، ولم تنصب على الحوافز التي تجيء من الضغوط التنافسية والشراكة والشفافية، ومن النظم التي تستند إلى قواعد. ومن شأن الإصلاحات التي تدفع إلى الأمام دعفاً سريعاً أن تسفر بدورها عن مخاطر جديدة، وربما اعترض سبيلها أولئك الذين يحتمل أن يخسروا بسبب التغيير. وهناك دائماً خطر ماثل، وهو أن تؤدي الإصلاحات إلى التفتت وإلى خلق فراغ مؤسسي.

ويمثل التعاون الدولي واللامركزية اتجاهاً إيجابياً بالنسبة للمستقبل لأنهما يهيئان فرصة لتحسين العمل الجماعي الدولي وتقديم السلع العامة المحلية. والواقع أن الاتجاهين يعزز الواحد منهما الآخر، ولكن المكاسب لن تتحقق إلا إذا اجتنبت المزالق. ولا يدرّ التعاون الدولي مكاسب إلا إذا اعتقدت البلدان بأنها ستستفيد من التكامل الدولي، وهو لن يحدث إلا إذا عولجت بمهارة المخاطر والشكوك المتعلقة بالعملة بالنسبة للأسر المعيشية والعمال والفقراء والمستضعفين. كما أن اللامركزية ستحتاج إلى إدارة دقيقة للتأكد من أن التكاليف - كفقْدان الرقابة على الاقتصاد الكلي وتزايد حالات عدم المساواة الإقليمية - لا تطغى على المزايا.

وقد تبين بوضوح في الماضي أن تأخير الإصلاح إنما هو مجرد نمو مؤجل، وأن تكلفة الفرصة الضائعة تتمثل - في أسوأ الأحوال - في استمرار الركود، ولكن الفهم المعمق للکیفیه التي يمكن بها لحالات الانخفاض في فعالية الدولة ومصادقيتها - والمقاومة للإصلاح - أن تتضخم بمرور الزمن، مضافاً إليه أمثلة من الدول التي انهارت في نهاية هذه الانخفاضات الطرْونية، إنما يوحي بأن التكاليف أكبر بكثير. فإن عجزت الحكومات عن استجماع شجاعته لتحسين فعاليتها وإعادة الحيوية إلى المؤسسات الحكومية، فلعل إمكانيات تحقيق تحسين في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في بعض البلدان أن تكون احتمالات قائمة فعلاً.

وفي كثير من الحالات يندر المعروض من العمالة الحكومية الماهرة، كما أن تقديم الخدمات العامة تتسم في كثير من الأحوال بالقصور. وقد ترتب على الإفراط في إصدار اللوائح التنظيمية ترهل في القوة العاملة وتدخل واسع في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وفساد منتشر. ولم يبذل إلا جهد قليل في سبيل تحقيق الانسياب للوكالات (الحكومية) وتحسين كفاءة الدولة. ومع الوقت أخذت قدرة النظام على التغيير تضمر ببطء. ثم إن المنازعات الإقليمية صرفت الانتباه عن إصلاح الدولة، ولكن انتهاء الحرب الباردة، وانقضاء حرب الخليج، والتغيير الذي حدث في المواقف نتيجة لعملية السلام دفعت الحكومات في المنطقة إلى الشروع في إيلاء هذه المسألة مزيداً من الاهتمام.

والخطوة الأولى في معظم بلدان هذه المنطقة هي ضرورة الحيلولة دون أي نمو آخر في عمالة الحكومة المركزية وتحرير الاقتصاد. وقد بدأت هذه الخطوات في بضع حالات. ولأن المصاعب السياسية والاجتماعية للإصلاح هي مصاعب جمة - وإن لم تستعص على التغلب عليها - فقد يتمثل النهج الذي يُنتهج في إجراء لا مركزي لخدمات منتقاة تحسيناً للاستجابة والخضوع للمساءلة، والتركيز على إجراء إصلاحات لمشروعات منتقاة تابعة للدولة، في حين يُعبّد الطريق أمام إجراء إصلاح أشمل للدولة.

وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تتسم القدرة الشاملة للدولة بالارتفاع، فإن الجهود تجرى على قدم وساق لتحسين فاعليتها. وهناك تغييرات تجرى، مدفوعة بصورة جزئية بالعملة والتكنولوجيا، ومن شأنها أن تهبيء لعدد كبير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فرصاً أكبر لدخول الحكومة في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولاسيما في ميدان الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

وقد تحقق بعض من أكثر إصلاحات الدولة شمولاً على الصعيد العالمي في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، مدفوعة إلى ذلك أساساً بارتفاع تكاليف الحكومة وبمطالبة المواطنين بالحصول على قيمة أكبر للنقود. وما زال الوقت مبكراً جداً لإصدار أي حكم جازم على معظم هذه الجهود. ولكن عمق السخط على فاعلية الدولة في هذه البلدان يوحي بأن البحث عن حكومة أكثر فاعلية وخدمات عامة أفضل بتكلفة إجمالية أقل بالنسبة للمجتمع هو بحث سيستمر ويجب أن يستمر.

**من شأن حتى الخطوات الصغيرة أن تحدث فرقاً كبيراً في فاعلية الدولة، فتحقق مستويات أفضل للمعيشة وتهيء الفرص لمزيد من الإصلاحات. والتحدى الماثل هو الإقدام على اتخاذ هذه الخطوات الصغيرة التي يمكن أن تفتح الطريق أمام حلقات دورات حميدة.**

إن الاستراتيجية ذات الشقين التي بُسِطت في هذا التقرير

وإن اقتراب القرن الحادى والعشرين يجىء ببشرى هائلة للتغيير وبأسباب تبعث على الأمل. فقد أصبحت الدولة، فى عالم تجرى فيه تغييرات مذهلة فى الأسواق والمجتمعات المدنية والقوى العالمية، تحت ضغط كيما تصبح أكثر فاعلية، ولكنها لا تتغير حتى الآن بالسرعة الكافية للملاحقة (هذه التحولات). وليس هناك نموذج

فريد للتغيير، ثم إن الإصلاحات ستجىء ببطء فى كثير من الأحيان لأنها تنطوى على تعديلات أساسية فى أدوار المؤسسات وفى التفاعلات بين المواطنين والحكومة. وقد أوضح هذا التقرير أن إصلاح مؤسسات الدولة هو مهمّة طويلة عسيرة ذات حساسية سياسية، ولكن إذا ما كان لدينا اليوم إدراك أفضل بأبعاد التحدى، فنحن الآن أكثر وعياً أيضاً بتكاليف ترك الأمور على ما هى عليه.

# ملاحظة تقنية

## استعراض عام

البيانات الواردة في الشكل ١ هي الأسعار القومية الجارية. والبيانات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستمدة من تانزى وشوكنشت ١٩٩٥، مع تنقيحات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سنوات مختلفة. وتشمل هذه البلدان أسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبيانات الخاصة بالبلدان النامية مستمدة من صندوق النقد الدولي. وتشمل البلدان النامية البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل مثلما حددها البنك الدولي وهناك اختلاف في البلدان المدرجة عبر الفترة الزمنية.

والأرقام القياسية الإقليمية في اللوحة التي إلى اليسار في الإطار ٢ هي متوسطات للأرقام القياسية للبلدان الواقعة في الإقليم. وفيما يتعلق بأسلوب التوصل للرقم القياسي للمصادقية، انظر «مسح القطاع الخاص» فيما يلي والورقتين الأساسيتين لبرونيتي وكيسونكو وويدر.

وتستند اللوحتان الأخريان في الإطار ٢ إلى الانحدارات الواردة في الجدول ١ في الملاحظات التقنية. ويتبع انحدار نمو الناتج المحلي الإجمالي منهجية المتغير الوسيط، التي تستخدم الرقم القياسي لفريدم هاوس عن الحقوق السياسية (فريدم هاوس، سنوات مختلفة) كوسيلة لقياس مستوى المصادقية. ويصور انحدار حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية. والرقم القياسي للمصادقية مأخوذ من الورقة الأساسية لبرونيتي وكيسونكو وويدر (أ)؛ وقد أعد الرقم القياسي بحيث يكون مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل مساويا للواحد الصحيح ومصدر المتغيرات الباقية هو ورقة أساسية لكوماندر دافودي ولي.

والمنهجية المستخدمة في استخراج اللوحتين الواردتين في الإطار ٢ تستخدم بصورة روتينية في تحليل الانحدار المتعدد، وقد استخدمت طوال التقرير ما لم ينص على خلاف ذلك. وارتفاع العمود الرأسى في الفئة المتوسطة يوضح قيمة المتغير التابع المستخرج بتقييم الانحدار المقدر بمتوسط العينة لجميع مقاييس الجانب الأيمن (على سبيل المثال، الحد الثابت، المصادقية، الدخل الأول، التعليم الأولي، تشوه السياسة في الجدول ١ في الملاحظات التقنية). ويعكس ارتفاع العمودين الآخرين قيم المتغير التابع المستخرج بتقييم الانحدار المقدر بمتوسط العينة لجميع متغيرات الجانب الأيمن عدا متغير الفائدة (المصادقية في الجدول ١ في الملاحظات التقنية)، والذي تم تقييمه بانحراف معيارى واحد فوق متوسط العينة بالنسبة للفئة الدنيا.

وفي الأشكال التي يستند فيها الشكل البياني بالأعمدة إلى ارتباط بسيط (على سبيل المثال اللوحة العليا لليسر في الشكل ٣ من الاستعراض العام)، استخدمت المنهجية التالية ما لم ينص على خلاف ذلك. فقد تم ترتيب البلدان الواردة في العينة حسب قيمها الخاصة بالمتغير المبين على المحور الأفقى. وبعد ذلك تم تحديد الفئات الدنيا والمتوسطة والعليا كالتالى. تشمل الفئة المتوسطة البلدان الواقعة في حدود انحراف معيارى واحد عن متوسط العينة، وارتفاع العمود هو متوسط تلك البلدان. ومن ثم، فإن البلدان الباقية والواقعة في أجزاء أدنى من التوزيع، تشكل الفئتين العليا والدنيا على التوالي، ومرة ثانية فإن ارتفاع العمود هو متوسط للبلدان الواردة في الفئة.

وتستند اللوحة العليا اليسرى في الشكل ٣ على ارتباط بسيط بين الرقم القياسي لتشوه السياسة (متوسط للفترة ٨٤-١٩٩٣) والرقم القياسي للفساد (بيانات ١٩٩٦). ومعامل الارتباط هو ٠.٥٣. بمعامل إحصائى للزمن قدره ٣.٧٩. والرقم القياسي لتشوه السياسة مأخوذ من ورقة أساسية لكوماندر دافودي ولي. وتعنى

**جدول الملاحظة التقنية رقم ٢ انحدار مستوى الفساد على إمكانية التنبؤ بأعمال السلطة القضائية والجريمة والسرقة**

المتغير التابع	معامل الانحدار
ثابت	***٧,٦٣-
	(٠,٧٠٣)
إمكانية التنبؤ بأعمال السلطة القضائية	***٠,٥٩-
	(٠,١٠)
لوغاريتم نصيب الفرد الأول من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٠	***٠,٥١-
	(٠,١٦٢)
لوغاريتم القيد بالمدارس الثانوية في ١٩٩٠	٠,٣٩
	*(٠,١٨٥)
R <sup>2</sup> مصححة	٠,٦٠٣
عدد المشاهدات	٥٩

\*\*\* كبيرة عند مستوى ١ في المائة  
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أخطاء معيارية. التقدير بمنهج المربعات الصغرى العادية.

**جدول الملاحظة التقنية رقم ١ انحدارات النمو والاستثمار على مستوى المصادقية، والمتغيرات الأخرى**

المتغير التابع	معامل الانحدار	معامل الانحدار
ثابت	***٢٦,٨٤١-	***٩,٥٥٠-
	(٩,٠٣)	(٤,١٤)
مستوى المصادقية	***١٧,٥٤	***١٣,٤٤
(صفر = الأسوأ، ١ = الأفضل)	(٧,٥٢)	(٦,٣٤)
لوغاريتم نصيب الفرد الأول من الناتج المحلي الإجمالي	***٥,٠٢٥	٠,٠٤٨-
	(١,٤٣)	(٠,٧٧)
لوغاريتم المتوسط الأول لسنوات الدراسة	١,١٠٩-	٠,٢٥٥-
	(١,٨٥)	(٠,٨٥)
تشوه السياسة	٠,٦٢٨	٠,٢٥٦-
	(١,٥١)	(٠,٦٤)
R <sup>2</sup> مصححة	٠,٦٧٤	٠,٢٦٤
عدد المشاهدات	٣٣	٣٣

\*\*\* كبيرة عند مستوى ١ في المائة  
\*\* كبيرة عند مستوى ٥ في المائة  
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أخطاء معيارية.

باعتبارهما متغيراً مستقلاً. وتبين القيم العليا لهذا الرقم القياسي أن نسبة أكبر من موظفي المستوى الأعلى في الوكالات الاقتصادية الرئيسية دخلوا الخدمة المدنية من خلال نظام الامتحان الرسمي، وأن نسبة أكبر من الذين لم يدخلوها عن طريق الامتحانات حاصلون على درجات جامعية أو عالية. ويرد وصف المنهجية الإحصائية لاستخلاص الأعمدة في الملاحظة التقنية المتعلقة بالإطار ٢.

وتبين اللوحة اليمنى السفلى في الشكل ٣ العلاقة بين نسبة أجور الخدمة المدنية إلى الأجور في الصناعة التحويلية من جانب، وبين الرقم القياسي للفساد المستمد من الدليل الدولي للمخاطر القطرية من جانب آخر. وكان معامل الارتباط الإجمالي ٠,٦٥ بمعامل إحصائي للزمن مقداره ٣,٦١، والبيانات مأخوذة من ورقة أساسية لفان ريكجيم وويذر.

ومعامل الارتباط بالنسبة للبيانات الواردة في الشكل ٤ و٠,٣٥ بمعامل إحصائي للزمن - ٣,٦٥.

والشكل ٥ مأخوذ من ورقة أساسية لكوماندر ودافودي ولي ويستند للانحدار الرابع، بمقياس التفاعل الوارد في الجدول ٣ من الملاحظات التقنية. والبيانات من مصادر البنك الدولي والجدول العالمية لسومرز هيستون (المكتب القومي للبحوث الاقتصادية ١٩٩٧). ومتغيرات الحالة هي لوغاريتم نصيب الفرد الأول من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥ الدولية، ومستوى التحصيل الدراسي (كما تم قياسه بلوغاريتم متوسط سنوات الدراسة بين السكان في سن العمل)، ومعدل نمو السكان، ولوغاريتم حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥ الدولية. وتشمل متغيرات المراجعة والضبط لوغاريتم حصة الإنفاق

القيم العليا للرقم القياسي سياسات أكثر تشوها. والرقم القياسي للفساد مأخوذ من مسح للقطاع الخاص تم إجراؤه من أجل هذا التقرير (انظر أدناه) وانظر الملاحظة التقنية الخاصة بالشكل ٥ للاطلاع على طريقة وضع الرقم القياسي لتشوه السياسة.

وتستند اللوحة العليا اليمنى في الشكل ٣ على انحدار ورد في الجدول ٢ في الملاحظات التقنية، لرقم قياسي للفساد، وعلى الرقم القياسي لإمكان التنبؤ بأعمال السلطة القضائية (القيمة العليا تعني قدرة أكبر على التنبؤ)، مع المقارنة والإسناد لنصيب الفرد الأول من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم (البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي). والبيانات المتعلقة بالفساد وقابلية أعمال السلطة القضائية للتنبؤ بها مأخوذة من مسح القطاع الخاص (انظر أدناه) وقد جرى وصف المنهجية الإحصائية المستخدمة في التوصل للأعمدة في الملاحظة التقنية للأشكال الواردة في الإطار ٢.

واللوحة اليسرى السفلى في الشكل ٣ مستخرجة من انحدار أورده إيفانز وراوخ ١٩٩٦. والمتغير التابع هو الفساد، والبيانات الخاصة به مأخوذة من أعداد مختلفة من الدليل الدولي للمخاطر القطرية وهو مطبوع لإدارة المخاطر السياسية، مثلما صنفها مركز IRIS، بجامعة ميريلند، (انظر أيضا كيفر وكناك ١٩٩٥)، ثم أعيد قياسها حتى تدل القيم العليا على فساد أكبر. ويتضمن الانحدار حدا ثابتاً، ويتضمن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورقم قياسي للتوظيف استناداً للجدارة،

**جدول الملاحظة التقنية رقم ٣ انحدارات طريقة المربعات الصغرى العادية والمتغير الوسيلى مع اعتبار نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى متغير مستقل**

المتغير التابع		منهج المربعات الصغرى العادية		المنهج الرابع (الوسيلى)	
بدون مقياس التفاعل	بمقياس التفاعل	بدون مقياس التفاعل	بمقياس التفاعل	بدون مقياس التفاعل	بمقياس التفاعل
ثابت	***.١٧١ (.٠٠٢٢)	***.١٦١ (.٠٠٢٤)	***.١٦٧ (.٠٠٢٧)	***.١٣٦ (.٠٠٣٨)	
متغير صورى للفترة ٧٤ - ١٩٨٣	***.١٥- (.٠٠٠٣)	***.١٥- (.٠٠٠٣)	***.١٥- (.٠٠٠٣)	***.١٤- (.٠٠٠٤)	
متغير صورى للفترة ٨٤ - ١٩٩٣	***.١٧- (.٠٠٠٤)	***.١٦- (.٠٠٠٤)	***.١٧- (.٠٠٠٤)	***.١٦- (.٠٠٠٤)	
نصيب الفرد الأولى من الناتج المحلى الإجمالى	***.١٩- (.٠٠٠٣)	***.١٩- (.٠٠٠٣)	***.٢١- (.٠٠٠٣)	***.٢١- (.٠٠٠٣)	
المدة الأولية للاتحاق بالمدارس	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
نمو السكان	***.١٨٤- (.٠٠٠٣)	***.١٨٤- (.٠٠٠٣)	***.١٨٤- (.٠٠٠٣)	***.١٨٤- (.٠٠٠٣)	
نسبة الاستثمار للناتج المحلى الإجمالى	***.١٩- (.٠٠٠٣)	***.١٩- (.٠٠٠٣)	***.١٩- (.٠٠٠٣)	***.١٩- (.٠٠٠٣)	
حجم الحكومة	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
القدرة المؤسسية (صفر = الأسوأ، ١ = الأفضل)	***.١٧ (.٠٠٠٩)	***.١٧ (.٠٠٠٩)	***.١٧ (.٠٠٠٩)	***.١٧ (.٠٠٠٩)	
حجم الحكومة × القدرة المؤسسية	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
تشوه السياسة	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
التغيرات فى معدل التبادل	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
المتغير الصورى لأمريكا اللاتينية	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
المتغير الصورى لأفريقيا جنوب الصحراء	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
المتغير الصورى الاشتراكي	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	***.١٦- (.٠٠٠٣)	
عدد المشاهدات	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	
R <sup>2</sup>	٠.٥١٩٦	٠.٥٢١٣	٠.٥٢١٣	٠.٥٢١٣	

\*\*\* كبيرة عند مستوى ١ فى المائة

\*\* كبيرة عند مستوى ٥ فى المائة

\* كبيرة عند مستوى ١٠ فى المائة

ملاحظة: النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار ١٩٨٥ الدولية. الأخطاء المعيارية، التى تم تصحيحها بين قوسين.

١. R<sup>2</sup> - ليست مقياسا لسلامة التوافق مع انحدارات المتغير الوسيلى.

المستثمرين الأجانب تركّز على مدى الروتين المتضمن فى أى تعامل، والمناخ التنظيمى، ودرجة الاستقلال عن الضغط السياسى. ورغم أنه من المحتمل أن تكون ردود المستثمرين الأجانب متحيزة، فإن هذه السلاسل هى التقييمات الوحيدة واسعة النطاق وعبر القطرية المتاحة حالياً، والتى تبين الطريقة التى تعمل بها البيروقراطيات الحكومية. وقد أعيد ترتيب جميع الردود لتتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تدل الأرقام العليا على بيروقراطيات أفضل. وتم الحصول على الرقم القياسى لتشوه السياسة بتحليل المكون الرئيسى لمؤشرات أساسية ثلاثة:

الحكومى من الناتج المحلى الإجمالى (حجم الحكومة)، بأسعار ١٩٨٥ الدولية، والرقم القياسى لتشوه السياسة، ومقياس نوعية البيروقراطية أو القدرة المؤسسية، ومتوسط النسبة المئوية للتغير فى معدلات التبادل التجارى والنماذج الصورية العقدية والإقليمية. ويقدر الانحدار بمقياس التفاعل التأثير الشامل لحجم الحكومة والبيروقراطية على نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ومتغير القدرة المؤسسية هو رقم قياسى مركب لنوعية الحكومة، ويعتمد على كنان وكيفر ١٩٩٥ وماورو ١٩٩٥، من ضمن آخرين. وقد تم استخراج هذا التقييم من مجموعة من ردود

لاستخلاص تأثير القيم المرتفعة للمتغيرين اللذين يحدثان في نفس الوقت - يعطى معاملا إيجابيا. وعند تقييم تأثير الحكومة على النمو، لا يكون الحجم وحده هو المهم. ذلك أن السياسات السيئة، كما تتمثل في المغالاة في تقييم العملة وشيوع القيود التجارية، تعرقل نمو البلدان، في حين أن جودة الحكومة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الأداء. ومن الواضح إن البلدان والأقاليم التي حققت أقل نجاح كانت هي الأسوأ في المؤشرات الثلاثة جميعها. ويبدو أن المهم هو توليفة من حجم الحكومة ونوعية السياسة والمؤسسات.

## الفصل الثاني

في الشكل ٢-٢ استخدمت التقديرات الرابعة المأخوذة من انحدار النمو الوارد في الورقة الأساسية لكوماندو وداقودي ولي لتحليل مصادر النمو في أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٣-٦٤. وقد أضيفت هذه المصادر (المفسرة وغير المفسرة) على التعاقب إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء في ١٩٦٤.

انظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالإطار ٢ للاطلاع على التفاصيل بالنسبة للوحتين العلويتين في الشكل ٢-٤، واللوحة السفلى في «الشكل ٢-٤ مستمدة من الانحدار الوارد في الجدول ٤ في الملاحظات التقنية. والمتغير التابع هو متوسط معدلات العائد القطري لعينة من ٣١٢ مشروعا إثمائيا يمولها البنك الدولي. وقد استكمل تقييم المشروعات بالنسبة للمشروعات المختارة. والبيانات مستمدة من قاعدة بيانات عمليات وتقييمات البنك الدولي.

### جدول الملاحظة التقنية رقم ٤ انحدار معدلات العائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي على مستوى المصادقية والمتغيرات الأخرى

المتغير التابع	معامل الانحدار
ثابت	٧.٠٨٠ -
	(١٢.٨٧)
مستوى المصادقية	٢٢٣٥.٥٥
(صفر = الأسوأ، ١ = الأفضل)	(١٦.١٨)
التغير في معدلات التبادل التجاري ٨٤ - ١٩٩٣	٨.٠٧٨
	(٣١.٠٧)
تشوه السياسة، ٨٤ - ١٩٩٣	٢.٤٨١
	(٢.٧٦)
R <sup>2</sup> مصححة	٠.٠٨٨
عدد المشاهدات	٣٠

•• كبير عند مستوى ٥ في المائة  
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أخطاء معيارية. التقدير بمنهج المربعات الصغرى العادية.

درجة انفتاح الاقتصاد (مقيسة بحصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي)، درجة المغالاة في تقييم عملة البلد (مقيسة بعلاوة السوق السوداء على سعر الصرف الرسمي) ودرجة اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية. وتبين القيم العليا للرقم القياسي أن تشوه السياسة أكبر.

وقد تم تجميع البيانات من أجل الشكل ٥ بحيث يمكن استخدام المعلومات في متوسطات لعشر سنوات تغطي الفترات ١٩٧٣-٦٤، ١٩٨٣-٧٤، ١٩٩٣-٨٤. وقد أدرج كل من انحدارات المربعات الصغرى العادية والانحدارات الرابعة في الجدول ٣ في الملاحظات التقنية. وتقديرات المربعات الصغرى العادية والانحدارات الرابعة متقاربة جدا؛ وتتركز المناقشة الأخيرة. وأدوات الرقم القياسي لتشوه السياسة وحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي هي القيم المتخلفة من خمس سنوات سابقة. وأداة متغير حجم الحكومة هو التنبؤ المأخوذ من الانحدار الرابع لحجم الحكومة الوارد في الورقة الأساسية لكوماندو وداقودي ولي. وقد عولجت كل المتغيرات الأخرى في الانحدار باعتبارها متغيرات خارجية المنشأ.

ولتغيرات الحالة جميعها العلامات المتنبأ بها. ويبين المعامل المتعلق بمقياس الدخل الأولي معدلا للالتقاء المشروط مقداره ٢,١ في المائة سنويا، وهو يقرب من المعدل البالغ ٢,٦ في المائة الذي أورده بارو وسالا - اي - مارتن ١٩٩٥. ويؤثر تكوين رأس المال البشري، محسوبا بعدد سنوات الدراسة، على النمو تأثيرا إيجابيا، لكن التأثير ليس كبيرا من الناحية الإحصائية. ومن جانب آخر، فإن معدل الاستثمار يؤثر على النمو بصورة كبيرة تماما. ويمارس نمو السكان تأثيرا سلبيا على نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن للمتغير الخاص بمعدل التبادل التجاري تأثيرا إيجابيا. بيد أنهما كليهما غير معنويين إحصائيا. وهناك تأثير سلبي بصورة واضحة، وكبير من الناحية الإحصائية، ناتج عن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي. وترتبط زيادة مقاديرها انحراف معياري واحد في الاستهلاك الحكومي بانخفاض قدره ٠,٦٥ نقطة مئوية سنويا، مما يقرب من المعدل البالغ ٠,٧ نقطة مئوية الذي أورده بارو وسالا - اي - مارتن ١٩٩٥. وهناك أيضا تأثير سلبي واضح على النمو ناتج عن تشوه السياسة، وهو تأثير كبير يبلغ مستواه ١ في المائة. ويوضح هذا أن تشوهات السياسة، مقيسة بالرقم القياسي المستخدم هنا، سيكون لها تأثير سلبي على النمو يمكن التنبؤ به. بيد أن حجم ذلك التأثير، مثلما يوضحه المعامل المتعلق بمقياس السياسة (مع ضبط المتغيرات الأخرى) ليس كبيرا، على الأقل بالنسبة لمتغير حجم الحكومة (٠,٥ نقطة مئوية سنويا). وعلى النقيض من ذلك، فإن المتغير الخاص بالقدرة المؤسسية يمارس تأثيرا كبيرا، إيجابيا، وله شأنه على النمو. وبالمثل، فإن تفاعل مقياس الاستهلاك الحكومي مع متغير القدرة المؤسسية - وتلك محاولة



القيم العليا نوعية بيروقراطية أعلى. والمتغيرات المستقلة هي نصيب الفرد الأولي من الناتج المحلي الإجمالي ورقم قياسي لجدارة الحكومة. كما يشمل الانحدار حداً ثابتاً.

ومعامل الارتباط بالنسبة لبيانات الشكل ٥-٧ هو -٠,٣٧. بمعامل إحصائي زمني قدره -٠,١٤, ١٠, والبلدان الممتلئة فيه هي بوتسوانا، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، الجابون، غامبيا، رواندا، السنغال، السودان، الصومال، غانا، الكاميرون، كينيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، نيجيريا. وتعطى العينة اختلافاً عبر الزمن وعبر البلدان في الأجور وفرص التوظيف. والمتغير الخاص بالأجور هو متوسط الأجر الحقيقي في الحكومة المركزية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكلاهما مقيس بالعملة المحلية؛ ومتغير فرص التوظيف هو فرص التوظيف في الحكومة المركزية بالنسبة لإجمالي السكان. وفرص التوظيف والأجور الرسمية مأخوذة من كراي وفان ريكجهيم ١٩٩٥. وتم التوصل لمتوسط الأجر الحقيقي بتكميش إجمالي الأجور الأسمية بناتج الرقم القياسي لسعر المستهلك وفرص التوظيف. وتم أخذ أرقام السكان، والرقم القياسي لسعر المستهلك، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قاعدة بيانات البنك الدولي.

### الفصل السادس

يستند الشكل ٦-١ إلى نتائج الانحدار عبر البلدان الوارد في الجدول ٥ في الملاحظات التقنية. وللإطلاع على البلدان المدرجة وتعريف المتغير الخاص بالفساد، انظر «مسح القطاع الخاص» أدناه. والمتغير التابع، نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، هو متوسط بسيط لحصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي عبر الفترة ٩٠-١٩٩٤. وإمكان التنبؤ بالفساد هو توليفة من إمكان التنبؤ بالنتائج وحجم المبالغ الإضافية التي يتعين دفعها، ويقارن الانحدار بالمستوى الأولي للتعليم (مقيساً باعتباره لوغاريتم القيد بالمدارس الثانوية في ١٩٩٠)، والدخل الأولي (لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقيساً بتكافؤ القوة الشرائية)، وتشوه السياسة القائمة. والمتغير الخاص بتشوه السياسة مأخوذ من ورقة أساسية لكوماندر ودافودي ولي (انظر الملاحظة التقنية للشكل ٥). وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالاستثمار والتعليم والدخل الأولي من مصادر البنك الدولي. والمنهجية الإحصائية المستخدمة في إعداد الشكل ٥. ومستوى الفساد وإمكان التنبؤ به، عاملان مهمان في تحديد حصة الاستثمار وهما معنويان عند مستوى ٥ في المائة.

### الفصل السابع

يستند الرقم القياسي للديمقراطية في الشكل ٧-١ إلى

### جدول الملاحظة التقنية رقم ٥ انحدار نسبة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المصادقية والفساد والمتغيرات الأخرى

المتغير التابع	معامل الانحدار
ثابت	١٩,٥٣٣ (١٣,٤٩)
مستوى الفساد	-٥,٨١٤** (٢,٣٣)
إمكانية التنبؤ بالفساد	-٦,٣٠٩** (٢,٦٢)
لوغاريتم القيد بالمدارس الثانوية في ١٩٩٠	١,٩٨٧ (٢,١٨)
لوغاريتم نصيب الفرد الأولي من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٠	-١,١٤٩ (١,٨٧)
تشوه السياسة	-١,٩٥٩ (١,٤٦)
R <sup>2</sup> مصححة	٠,٣٤
عدد المشاهدات	٣٩

\*\* كبيرة عند مستوى ٥ في المائة  
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أخطاء معيارية. التقدير بمنهج المربعات الصغرى العادية.

والمتغيرات المستقلة هي التغير في معدل التبادل التجاري عبر الفترة ٨٤-١٩٩٣، والرقم القياسي لتشوه السياسة للفترة ٨٤-١٩٩٣، والرقم القياسي لمستوى مصادقية الحكومة. والمتغيران الخاصان بمعدل التبادل التجاري وتشوه السياسة (انظر الملاحظة الخاصة بالشكل ٥ أعلاه) مأخوذان من ورقة أساسية لكوماندر ودافودي ولي. والبيانات المتعلقة بمستوى المصادقية مأخوذة من مسح القطاع الخاص الذي أجري من أجل هذا التقرير (انظر «مسح القطاع الخاص» أدناه). كما يتضمن الانحدار حداً ثابتاً.

### الفصل الثالث

البيانات الواردة في الشكل ٣-٨ هي متوسطات بسيطة للحصص من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة وإعانات البطالة والإنفاق على مساعدة الأسر في بلدان مجلس التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعددها اثنان وعشرون بلداً. وتم استخلاص السلاسل الخاصة بالسنوات ٦٥-١٩٧٩ من بيانات منظمة العمل الدولية، سنوات مختلفة. والبيانات الخاصة بالفترة ٨٠-١٩٩٣ مستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٦.

### الفصل الخامس

في الشكل ٥-٥، المتغير التابع، وهو رقم قياسي لقدرة البيروقراطية، هو متغير ترتيب نوعية البيروقراطية الوارد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية، أعداد مختلفة، أعيد قياسه لكي تعنى

المحلية حسب هذه الأبعاد الخمسة نفسها. وكان «مسح تنمية الموارد البشرية» مسحا ممثلا على النطاق القومى شمل ٥ آلاف أسرة فى تنزانيا. وكان المسح جهدا مشتركا اضطلع به قسم الاقتصاد فى جامعة دار السلام وحكومة تنزانيا والبنك الدولى، وموّل البنك الدولى وحكومة اليابان والوكالة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار (انظر فيريير وجريفن ١٩٩٥).

### الفصل التاسع

يستند الشكل ٩-٢ إلى انحدار المربعات الصغرى المعمم الوارد فى الجدول ٦ فى الملاحظات التقنية. ويعكس الانحدار تأثير الأوضاع الأولية والمتغيرات المؤسسية والديمقراطية والاقتصادية على الإنفاق على الرفاهية.

والمتغير التابع هو إنفاق الحكومة على المعاشات والبطالة والمساعدة المقدمة للأسر كحصة من الناتج المحلى الإجمالى (انظر الملاحظة التقنية للشكل ٣-٨). والأوضاع الأولية تظهر فى رقم جينى القياسى الأولى لتوزيع الدخل (دننجر وسكوير ١٩٩٦) والزمن المنقضى منذ بداية برنامج التأمين الاجتماعى فى كل بلد (وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية، ١٩٩٤). وتشمل المتغيرات المؤسسية مؤشر كفاءة البيروقراطية (القدرة المؤسسية، من ورقة أساسية لكوماندر وداڤودى ولي) وثلاثة مؤشرات للبيئة السياسية. والأرقام تعنى كفاءة أعلى. وعلى الرغم من أن الاحتمال الأكبر هو أن تحد البيروقراطيات الكفوءة من الغش والاستغلال، فالأرجح أيضا أن توفر المنافع للمستفيدين

بيانات السياسات التى وضعها جاجرز وجور ١٩٩٦؛ وتتبع التجمعات الدولية التصنيفات المعتادة للبنك الدولى. والرقم القياسى مستمد من مؤشرات «الديمقراطية التى أضفى عليها طابع مؤسسى» و«الحكم الفردى الذى أضفى عليه طابع مؤسسى» لكل سنة من ١٨٠٠ إلى ١٩٩٤، لجميع البلدان المستقلة التى كان عدد سكانها يزيد على ٥٠٠ ألف نسمة فى مطلع التسعينات (١٧٧ بلدا إجمالا). وتم حساب الرقم القياسى بطرح المؤشر اللاحق من السابق. ويتكون كل مؤشر من خمسة عناصر أساسية: التنافس على المشاركة السياسية، تنظيم المشاركة السياسية، مدى المنافسة فى تعيين المديرين، الانفتاح فى تعيين المديرين، القيود على المسؤول التنفيذى الرئيسى. وتم حساب كل عنصر أساسى حسب ما أورده جاجرز وجور ١٩٩٥ (ص ٤٧٢) وكل من المؤشرين يضاف على مقياس من ١١ نقطة من صفر إلى ١٠. وتتمثل ميزة استخدام الفرق بين المؤشرين فى أنه يبين نوع النظام على امتداد سلسلة متصلة تمثل نهايتها الديمقراطية (١٠+) والحكم الفردى (-١٠). ويرتبط الرقم القياسى للديمقراطية ارتباطا كبيرا بالرقم القياسى لفريدم هاوس للحقوق السياسية والحقوق المدنية (فريدم هاوس، أعداد مختلفة)، بمعامل ارتباط ٠.٩٢، ٠.٨٧. على التوالى للفترة ٧٣-١٩٩٤.

وتستند الأشكال الواردة فى الإطار ٧-٣ إلى ارتباطات بسيطة، ودون ضبط بالنسبة للخصائص الأخرى للقرى. بيد أن الارتباطات تظل قائمة عندما يتم الضبط بهذه الخصائص. والبيانات الخاصة برأس المال الاجتماعى مستمدة من «مسح رأس المال الاجتماعى والفقر» الذى تم إجراؤه فى ريف تنزانيا فى نيسان / أبريل وآيار / مايو ١٩٩٥ كجزء من دراسة أكبر اعتمدت على المشاركة قام بها البنك الدولى لتقييم الفقر. والبيانات المتعلقة بالإنفاق مأخوذة من نفس المصدر، وإن كان جزء من المسح غطى الأسر فى ثلاث وخمسين مجموعة فقط من المجموعات السبعة والثمانين. والرقم القياسى لرأس المال الاجتماعى على مستوى القرية هو العدد المتوسط للمجموعات (على سبيل المثال الكنائس، ومجموعات النساء، ومجموعات المزارعين) التى ينتمى إليها من ردوا على الاستبيان مضروبا فى الرقم القياسى للخصائص المتوسطة لهذه المجموعات على أساس ثلاثة أبعاد: اختلاف القرابة، واختلاف الدخل، وأسلوب عمل المجموعة. والبيانات الخاصة بنوعية المدارس مأخوذة من «مسح تنمية الموارد البشرية» الذى أجرى فى تنزانيا فى ١٩٩٣ والتى يمكن مقارنتها على مستوى المجموعة العنقودية مع المجموعات العنقودية السبعة والثمانين الواردة فى «مسح رأس المال الاجتماعى والفقر». والرقم القياسى لنوعية المدارس هو متوسط على مستوى المجموعة مستمد من إجابات من تم مسحهم على الأسئلة المتعلقة بالأهمية النسبية للخصائص الخمس للمدارس تقيّمهم لنوعية مدارسهم

جدول الملاحظة التقنية رقم ٦ انحدار الانفاق على خدمات الرفاهية على الهيكل الدستوري والمتغيرات الأخرى

المتغير التابع	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى
ثابت	-٦.٣٧	٤.٢٢٩
الهيكل الدستورى	٤.٤٠	٢.١٨٩
التقدم فى السن	٠.٥٨٣	٠.٠٨٢
معدل البطالة	٠.٣٦١	٠.٠٢٩
نوع الحكومة	٠.٢٢٧	٠.٠٦٣
كفاءة البيروقراطية	١.٧٦	٠.٥٢١
نسب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى $\times 10^4$	٠.٩٤	٠.٤٩٥
إيديولوجية الحكومة	٠.٠٤	٠.٠٤٥
معدل التضخم	٠.٠١	٠.٠١٧
عدد الأطفال $\times 10^4$	٢.٣٧	٤.٠٩
سنة بدء البرنامج	٠.٠٠٦	٠.٠٣٩
رقم جينى القياسى	٠.٠٠٤	٠.١٠٩
R <sup>2</sup> مصححة	٠.٦٣	
عدد المشاهدات	٣٦٥	

\*\*\* كبيرة عند مستوى ١ فى المائة

\*\* كبيرة عند مستوى ٥ فى المائة

\* كبيرة عند مستوى ١٠ فى المائة

ملاحظة: التقدير بمنهج المربعات الصغرى المعممة. R<sup>2</sup> ٧ تحوى كل خصائص R<sup>2</sup> فى طريقة المربعات الصغرى العادية.

ومعادلة خسارة الحمل الساكن (DWL) هي:

$$DWL = (0.5) \times (t^2) \times (1 - t)^{-1} \times \varepsilon_T \times TI$$

حيث  $t$  = سعر الضريبة

$\varepsilon_T$  مرونة الطلب التي تم تعويضها

$TI$  الدخل الخاضع للضريبة

وسعر الضريبة قبل الإصلاح المستخدم هو ٦٠ في المائة، وسعر ما بعد الإصلاح هو ٢٠ في المائة. ومرونة الطلب التي تم تعويضها المستخدمة هي ٠,٥، وهي مماثلة لما ورد في فيلدستين ١٩٩٥. ونسبة الدخل الخاضع للضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ٧,٢٢ في المائة. واستنادا لهذه الأرقام، يقدر خفض خسارة الحمل الساكن (ما قبل الإصلاح ناقصا ما بعده) المقترن بالإصلاح المحايد بالنسبة للإيراد بـ ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### مسح القطاع الخاص

#### لماذا أجرى هذا المسح؟

يتضمن عدد كبير من التقارير وثائق تثبت الضرر الذي يلحق بتنمية القطاع الخاص نتيجة لعدم اليقين بشأن القوانين والسياسات واللوائح التنظيمية. ومن أمثلة تلك التقارير، تقرير دي سوتو ١٩٨٩ عن مشاكل المنشآت غير الرسمية في بيرو، ووصف كليتجار لأوجه عدم اليقين في مجال القيام بالأعمال في غينيا الاستوائية، وتحليل عدم اليقين المؤسسي في نيكاراغوا الذي قام به بوردر وبرونيتي وويذر ١٩٩٥.

غير أنه كان من الصعب الحصول على بيانات تكفي لإجراء هذا التحليل. وسعى مسح القطاع الخاص الذي أجرى من أجل هذا التقرير إلى سد تلك الثغرة بإنشاء مجموعة بيانات قابلة للمقارنة دوليا، لقطاع مستعرض واسع من البلدان، بشأن جوانب مختلفة لعدم اليقين المؤسسي مثلما يراها منظمو المشروعات الخاصة.

#### الاستبيان المستخدم في المسح

يسأل الاستبيان أولا عن بعض الخصائص العامة للمنشأة التي ترد على الاستبيان. وقد تم بحث خمسة أبعاد مختلفة: الحجم (أقل من ٥٠ مستخدما، أو بين ٥٠ و ٢٠٠ مستخدما، أو أكثر من ٢٠٠ مستخدما)؛ خط أعمال المنشأة (صناعة تحويلية، أو خدمات، أو زراعة)؛ موقع مقرها الرئيسي (عاصمة، أو مدينة كبيرة أخرى، أو مدينة صغيرة، أو الريف)؛ وجود أو عدم وجود مشاركة لرأس المال الأجنبي؛ وما إذا كانت المنشأة تصدر منتجاتها للخارج؟

ويتكون الجزء الأساسي من الاستبيان من خمسة وعشرين سؤالاً من أسئلة الخيارات المتعددة، تم تجميعها في خمسة

المستحقين لها. وهكذا، فإن علامة المعامل المتعلق بمتغير الكفاءة البيروقراطية تتوقف على الأهمية النسبية لهذين التأثيرين. ويعنى المعامل الإيجابي أن حكومات أكثر كفاءة توفر تغطية أكبر في مجال الرفاهية. وتتكون مؤشرات البيئة السياسية من الهيكل الدستوري، ونوع الحكومة، والاتجاه الايديولوجي للهيئة التشريعية (البيانات الخاصة بالمؤشرين الأخيرين مأخوذة من اليسنا ويتروتى ١٩٩٥). ويقاس الهيكل الدستوري بسلطة النقض الممنوحة بموجب الدستور للأقليات ومجموعات المصالح للاعتراض على صدور تشريعات اجتماعية. وتعنى القيم الكبرى للرقم القياسي قدرة أقل على التعويق. ويعنى المعامل الإيجابي أن البلدان التي تقل فيها سلطة النقض يزيد فيها احتمال التوسع في الرفاهية. وتم تصنيف الحكومات في ستة أنواع تبدأ من حكومة الحزب الواحد إلى الأقلية متعددة الأحزاب. ويتم تصنيف الاتجاه الايديولوجي كالاتي: جناح يميني، يمين الوسط، المتوازن، يسار الوسط، الجناح اليساري. ويعنى المعامل الإيجابي لنوع الحكومة أن حكومات الحزب الواحد أقل ميلا للسياسات التوسعية؛ وهو يعنى بالنسبة للاتجاه الايديولوجي أن حكومات الجناح اليساري أكثر ميلا لهذه السياسات. وبيانات النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر ما يزيد على ٦٥ سنة (المسنين) وعدد الأطفال البالغين من العمر ١٤ سنة فأقل، ومعدل البطالة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، مأخوذة من قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية للبنك الدولي، ومن بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سنوات مختلفة؛ ومنظمة العمل الدولية ١٩٨٦ و ١٩٩٤، وصندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة (ب)، وقاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية للبنك. ويتوقع أن يكون معامل المتغير المتعلق بالتقدم في السن ومعدل البطالة إيجابيا. وأخيرا، كلما كان البلد أكثر وفرة ويسرا، زادت فيه فاتورة الرفاهية ويظهر هذا التأثير بمعامل إيجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد تم تحديد متغير جديد، هو «الإنفاق المتوسط الفاض على الرفاهية»، وذلك بأن يطرح من متوسط عينة الإنفاق على الرفاهية، الحد الثابت للانحدار والحد التالي: (المعامل  $\times$  متوسط العينة بالنسبة للمتغيرات المستقلة التي لا تكون معنوية عند مستوى ١٠ في المائة أو أقل). وتم الحصول على إسهام كل متغير في الإنفاق على الرفاهية بضرب المعامل المقدر لكل متغير في متوسط عينة ذلك المتغير وقسمة النتيجة على متوسط الإنفاق الفاض على الرفاهية. وهذا التحليل للإنفاق على الرفاهية يفيد في عدم إبقاء متغيرات في الانحدار إلا إذا كانت معنوية عند مستوى ١٠ في المائة أو أكثر.

ويستند الحساب الأولي للانخفاض في التشوهات الناجم عن الإصلاح الضريبي في باكستان إلى ما يسمى مثلث هاربرجر.

النطاق العالمي تطلب ترجمته إلى لغات أساسية عدة: الفرنسية والألمانية والروسية والأسبانية. وحيثما كان ممكنا، كانت الاستبيانات توجه بإحدى هذه اللغات أو بالإنجليزية. بيد أنه كان من الحيوى أحيانا توفير ترجمات عدة لبلد واحد. وقد أجرى هذا فى حالات ألبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية وهنغاريا.

وتم تنفيذ المسح فيما بين آب / أغسطس ١٩٩٦ وكانون الثانى / يناير ١٩٩٧. وعند إتمامه، كان تسعة وستون بلدا قد شاركت فيه. وهى تشمل ما يلى: البلدان الصناعية اسبانيا، ألمانيا إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا، سويسرا، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، الولايات المتحدة: جنوب آسيا وجنوبها الشرقى فيجي، ماليزيا، الهند؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأردن، الضفة الغربية وغزة، المغرب؛ أوروبا الشرقية والوسطى ألبانيا استونيا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، هنغاريا؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي اكوادور، باراغواي، بوليفيا، بيرو، جامايكا، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك؛ أفريقيا جنوب الصحراء أوغندا، بنن، تشاد، توغو تنزانيا جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي السنغال، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت دى فوار، الكاميرون، الكونغو، كينيا، مدغشقر، ملاوى، مالى، موريشوس، موزامبيق، نيجيريا؛ كومنولث الدول المستقلة أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية القرغيز، جورجيا، روسيا، كازاخستان، مولدوفا.

وامتدت الشركات المختارة عبر سلسلة حجم المنشأة، الموقع الجغرافى داخل البلد، ونوع الأعمال، وتم تمثيل الشركات بمشاركة من رأس المال الأجنبى وبدونها بصورة جيدة. وتم إرسال الاستبيانات عن طريق البريد حيثما كان ممكنا، ولكنها

أقسام، لكل منها الموضوع الذى تركز عليه. والاستبيان مقسم للأقسام الخمسة التالية:

■ **إحكام التنبؤ بالقوانين والسياسات.** وتسعى الأسئلة فى هذا القسم لتقييم أوجه عدم اليقين الناتجة عن عملية صنع القوانين.

■ **عدم الاستقرار السياسى وأمان الملكية.** وتستفسر هذه الأسئلة عن أوجه عدم اليقين الناجمة عن انتقال سلطة الدولة سواء بصورة نظامية أو غير نظامية.

■ **العلاقات بين الحكومة ومشروعات الأعمال.** يورد الاستبيان خمسة عشر مجالا تواجه فيها المنشأة إجراء حكوميا ويطلب منها تقييم الدرجة التى يخلق بها كل مجال من هذه المجالات عقبات أمام القيام بالأعمال.

■ **إنفاذ القانون والروتين البيروقراطى.** تركز هذه الأسئلة على درجة الفساد، وما إذا كان يمثل تكلفة يمكن التنبؤ بها للمعاملات أم يمثل مصدرا لعدم اليقين؟ وبالطبع، هناك مشكلة فى تحليل الردود تتمثل فى تحفظ المنشآت فى الاعتراف علانية بأنها تدفع رشاوى. وبالإضافة لذلك، فإن الاستبيان يسأل بصورة مباشرة عما إذا كانت أوجه عدم اليقين فى التعامل مع الدولة قد عرقل مشروعات كانت معدة للاستثمار، وأى نسبة مئوية من وقت الإدارة العليا يتم إنفاقه فى التعامل مع المتطلبات القانونية.

■ **عدم اليقين الناشئ عن الافتقار للكفاءة الحكومية فى تقديم الخدمات.** تركز هذه الأسئلة على ما إذا كانت الحكومة تقدم خدمات أساسية معينة مثل خدمات البريد والرعاية الصحية والتليفونات والطرق ومدى كفاءتها فى ذلك.

### التنفيذ والنتائج

تم وضع الاستبيان أصلا بالإنجليزية. بيد أن توزيعه على

جدول الملاحظة التقنية رقم ٧ الردود على مسح القطاع الخاص حسب الإقليم

الإقليم أو المجموعة	عدد البلدان التى تم مسحها	عدد الشركات التى تم مسحها	عدد الاستبيانات العائدة			حد أقصى
			متوسط	وسيط	حد أدنى	
البلدان الصناعية	١١	٢٥٤	٢٣	٢٠	١٤	٥٦
جنوب وجنوب شرق آسيا	٣	١٢٩	٤٦	٤٥	٤١	٥٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣	١٠٩	٣٦	٤٢	١٥	٥٢
وسط وشرق أوروبا	١١	٧٧١	٧٠	٧٠	٤٦	١١٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٩	٤٧٤	٥٣	٤٧	١٧	٨٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٢	١٢٨٨	٥٩	٤٨	١٣	١٢٤
رابطة الدول المستقلة	١٠	٦٥٠	٦٥	٦٢	٣١	٩١
جميع البلدان النامية	٥٨	٣٤٣١	٥٩	٥١	١٣	١٢٤
جميع البلدان	٦٩	٣٦٨٥	٥٣	٥٠	١٣	١٢٤

وكانت الشركات موزعة بصورة متساوية فيما يتعلق بمشاركة رأس المال الأجنبي وفرص الوصول للأسواق الخارجية. وذكر ثلثا الشركات التي تم مسحها أنه ليس بها مشاركة أجنبية. ومن ثم تتناقض هذه النتائج مع نتائج المحاولات الأخرى السابقة للقيام بقياس ذاتي لمناخ الاستثمار في البلدان، والتي ركزت كلية على رؤية الشركات متعددة الجنسيات.

#### وضع مؤشر المصدقية

تم تصميم مؤشر المصدقية باعتباره مقياسا عريضا لمدى التعويل على الإطار المؤسسي مثلما يراه منظمو المشروعات الخاصة. وشمل عدة مصادر مختلفة لعدم اليقين في التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص ويوزعها في مؤشر عام واحد. وقد تم وضع الرقم القياسي للمصدقية باعتباره المتوسط الحسابي البسيط للإجابة المتوسطة على خمسة مؤشرات فرعية، ثم تم تعديلها بحيث يصبح المؤشر المتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساويا للواحد الصحيح:

■ **إمكان التنبؤ بوضع القواعد**، أو المدى الذي يستطيع به منظمو المشروعات مواجهة التغيرات غير المتوقعة في القواعد والسياسات، وما إذا كانوا يتوقعون أن تتمسك الحكومة بالسياسات المعلنة أم لا، والدرجة التي يتم بها إبلاغ منظمي المشروعات عادة بالتغيرات المهمة في القواعد، وما إذا كانت تتوافر لهم أم لا فرصة للإعراب عن مخاوفهم واهتماماتهم عندما تؤثر التغيرات المعتمدة على أعمالهم؟

■ **التصور الذاتي للاستقرار السياسي**، أو ما إذا كان يعتقد أن التغييرات في الحكومة (الدستورية وغير الدستورية) ستصطحب بمفاجئات سياسية بعيدة المدى يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على القطاع الخاص.

■ **أمن الأشخاص والملكية**، أو ما إذا كان منظمو المشروعات يشعرون أم لا بالثقة بأن السلطات ستحميهم هم وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية، وما إذا كانت السرقة وأشكال الجريمة الأخرى تمثل مشاكل خطيرة لمشروعات الأعمال.

■ **إمكان التنبؤ بالإنفاذ عن طريق القضاء**، أو درجة عدم اليقين الناجمة عن الإنفاذ التعسفي للقواعد من قبل الهيئة القضائية، وما إذا كان عدم إمكان التنبؤ بهذا يمثل مشكلة أمام القيام بالأعمال.

■ **الفساد**، أو ما إذا كان من الشائع أنه يتعين على منظمي المشروعات الخاصة أن يقوموا بمدفوعات إضافية مخالفة للقانون لتسيير الأمور.

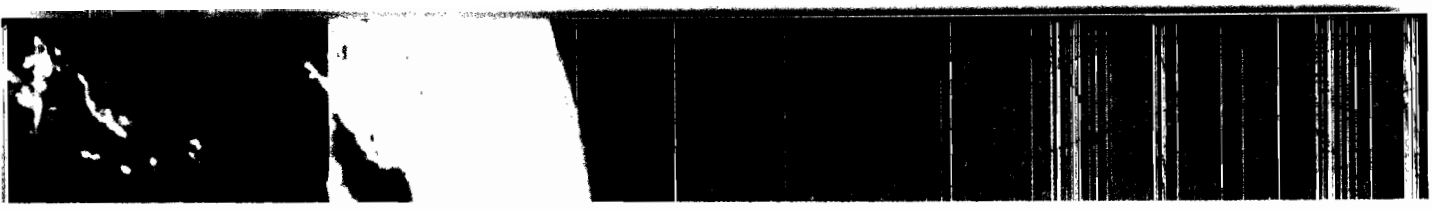
سلمت باليد في بعض البلدان حيث لا يعتمد على التسليم عن طريق البريد. ويوفر الجدول ٧ في الملاحظات التقنية تفاصيل عن معدلات الرد. وفي ضوء تجربة عمليات المسح الأخرى عن طريق البريد، فإن معدل الرد الإجمالي المرتفع على المسح عن طريق البريد في البلدان النامية كبير بصورة مرموقة (٣٠ في المائة). ويمكن عزو ذلك إلى عاملين: أن المسح أثار أسئلة تشغل كثيرا رجال الأعمال المحليين، وأن المسح أشرفت عليها منظمة دولية تحظى بسمعة طيبة في البلدان النامية.

ويسبب قيود الميزانية والوقت، لم تكن المنشآت التي قامت بالرد في بعض البلدان تمثل عينة عشوائية ممن تم توزيع الاستبيان عليهم. وفي بلدان أخرى، لم تسمح الظروف السياسية والاقتصادية إلا بتغطية جغرافية محدودة. بيد أنه في المتوسط، حقق المسح هدفه في الحصول على خمسين ردا من كل بلد.

وكان نحو النصف تقريبا من المنشآت صغيرة (أقل من خمسين مستخدما)؛ وكان الباقي مقسما بالتساوي تقريبا بين الحجمين الكبيرين للمنشآت. وكان القصد في المسح أن تمثل الشركات في العينة تشكيلة متنوعة من المواقع الجغرافية داخل كل بلد. وقد شكلت المنشآت الواقعة في العاصمة نحو نصف المنشآت التي ردت على الاستبيان. بيد أنه مما يبعث على التشجيع أن إدارة نحو ربع المنشآت كانت تقع في مدينة صغيرة أو في الريف.

بيد أن النتائج الإجمالية تخفي اختلافا كبيرا داخل البلدان. إذ تتراوح حصة المنشآت الواقعة في العاصمة بين ١٠٠ في المائة وصفر في المائة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بتوزيع مشروعات أعمال القطاع الخاص في أنحاء البلد. ففي بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، يوجد ما يزيد على نصف مشروعات الأعمال المسجلة في العاصمة. وفي بلدان أخرى، قصر الوضع السياسي والاقتصادي توزيع الاستبيان على الأجزاء النائية. وفي بعض البلدان، جعل عدم إمكان التعويل على البريد توزيع الاستبيانات على الأماكن النائية ورجوعها في الوقت المناسب أمرا غير عملي.

وكانت الخدمات والصناعة التحويلية ممثلتين بصورة متساوية تقريبا بين من قاموا بالرد، لكن الردود الواردة من المشروعات الزراعية كانت قليلة نسبيا. ويمكن تفسير هذا الانحراف بالظروف الجغرافية: إذ كان مقر ما يزيد على ثلاثة أرباع الشركات التي جرى مسحها يقع في العاصمة أو في مدينة كبيرة أخرى، حيث يقع عدد قليل من الشركات الزراعية.



## مذكرة بيبليوغرافية

### اعتماد

هذا التقرير على طائفة عريضة من وثائق البنك الدولي ومصادر خارجية عديدة. تتضمن مصادر البنك الدولي البحوث الجارية وكذلك البحوث القطرية المتعلقة بالاقتصاد والقطاعات والمشروعات. وهذه المصادر وغيرها مدرجة حسب الترتيب الأبجدي تبعا للمؤلف أو المنظمة في مجموعتين: أوراق أساسية أعدت خصيصا من أجل هذا التقرير وبيبليوغرافيا مختارة. وتجمع الأوراق الأساسية التي سيكون بعضها متاحا في سلسلة «أوراق عمل الأبحاث المتعلقة بالسياسات» والباقي من خلال مكتب تقرير عن التنمية في العالم بين الكتابات ذات الصلة وأعمال البنك الدولي. والآراء التي تعرب عنها ليست بالضرورة آراء البنك الدولي أو هذا التقرير.

وبالإضافة إلى المصادر الأساسية المدرجة، قدم أشخاص كثيرون، من داخل البنك وخارجه على حد سواء، نصيحة ومشورة قيمة. وندين بالشكر بصفة خاصة لجريجوري انجرام، ارتورو إسرائيل، رافي كنبيور، ومايكل والتون. وقد ساعدت كارولين انستي وهانز يورجن جروس في تسهيل الحصول على المدخلات والاستشارات من مصادر عديدة. كما قدم تعليقات وإسهامات قيمة سرى - رام آير، مارك بيرد، شهيد جاويد بوركي، يوري دادوش، بارتا داسجويتا، جلوريا دافيس، شانتا ديفاراجان، مامادو ضيا، جسيكا اينهورن، جونا آيسكلند، فرانسيسكو فيرييرا، سيزار جافيريا، روجر جرو، جيفري هامر، ريكاردو هوسمان، انريك اجلسياس، ادموندو جاركين، روبرت كليتجار، جيوف لامب، مويزس نعيم، جوبند نانكاني، جون نيلس، ريتشارد نيو فارمر، جوليرمو بيرى، جاى ففرمان، روبرت بتشوتو، بورييس بلسكوفتش، ستيفن بيرسى، سارا راجاباتيرانا، مالكولم روات، سلفاتورى شيافو - كامبو، نعمات شفيق، إبراهيم شحاته، مارى شيرلى، ج. سنغ، اندرو ستير، نيكولاس ستيرن، موريس سترونج، روجر سوليفان، فينود توماس، جاك فان دير جاج،

باولو فييرا دا كونه، ستيف ويب، آلان وينترز، وجون ويليامسون. وقدم بروس روس - لارسون، ميتا دى كوكرومونت، بول هولتز، واليسون سترونج مشورة تحريرية قيمة ومساعدة في مراحل مختلفة. وترد قائمة الإسهامات المفيدة بشأن الفصول فرادى في الشكر والتقدير الخاص بكل فصل.

وقد أجرى مسح شركات القطاع الخاص خصيصا لهذا التقرير وأمكن تنفيذه من خلال مساعدة وتعاون أناس كثيرين في إدارة العمليات القطرية بالبنك الدولي. ويستحق الشكر بصفة خاصة منسقو المسح في مكاتب نواب الرئيس الإقليميين وكذلك الممثلون المقيمون والعاملون في البعثات المقيمة في البلدان المشاركة.

وقد تم إجراء طائفة عريضة من المشاورات من أجل هذا التقرير. ونود أن نشكر بصفة خاصة المنظمات التالية لقيامها بتنظيم اجتماعات للتشاور: معهد البحوث من أجل المساعدة الإنمائية، صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار، طوكيو؛ وزارة التعاون الألمانية، وزارة الخارجية النرويجية؛ معهد الشمال - الجنوب - اوتاوا؛ المجلس الوطنى للبحوث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي؛ اتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية، نيروبي؛ وكالة التنمية لما وراء البحار، لندن؛ التحالف العالمى من أجل أفريقيا، أديس أبابا؛ «العمل المشترك»، واشنطن.

ونود أن نشكر في طوكيو: يوان جانجمنج، كاورو هاياشي، السيد هيساتيك، ناوكو ايشي، شيجيرو ايشيكاوا، شنشى جين، يوتاكا كوزاي، ايزاو كويوتا، تورو ناكانيشي، نوبوتيك اودانو، تيتسوجي اوكازاكي، يوشيو اوكوبو، تورو شينوتسوكا، ماساكي شيراتورى، اكيرا سويهيرو، شيجيكي تيجما، البروفسور جورو تيرانيشي، ويوشيو وادا، وفي بروكسل: دومنيك بيه، برونر برنارد، نويل كوجلان، ب. ديفريني، م. دى لانج، ل. دى ريشمونت.

المنظمات غير الحكومية: بيتر بشارتش، ديورا براوتيجام، جيم كوكس، جورج ديفندورف، جاك داوئي، جوستن فورسايت، جو ماري جرسجراي، وندي جريزواتش، كاري هامرشلاج، كارولا كابس، ميخ كنجهورن، مايكل كرونثال، كارولين لونج، كلوديا مارتن، كارمن مونيكو، جو موينج، جابريل نجاتو، ميشال نيرباس، كارولين رينولدز، ميلدرد روبنز ليت، بروس روبنسون، بيرتا روميرو، جيمس روزن، فرانسيس سيمور، جماكان شيرمان، كارلا سيمون، اندريا سكويو، جوليا تافت، نيكولاس فان ديفال، نيك فانديولد، وتشوك وولري، وفي القاهرة: إسماعيل صبري عبد الله، ممدوح البلتاجي، أحمد جلال، عبد الفتاح الجبالي، محمود السيد سليم، محمد أبو العينين، سميحة فوزي، أحمد جويلي، هبة هندوسة، طاهر حلمي، محمد محمود الإمام، محمد لطفى منصور، عمر مهنا، محمد أوزالب، غادة رجب، ياسر صبحي، ارفند سوبرامانيان، فؤاد سلطان، والسيد يسن، وفي اوسلو: اولي وينكلر اندرسن، كريستيان فريس باخ، انجريد برايندن، ادني كابيلن، ارني ديش، ثورفالذ جرونج موي، تور هالفرسون، تروند فولك لندبرج، ديزموند ماكنيل، لارس ميوس، فرود نيرجار، بول انجبرج برسن، اريك رينرت، رولف ستين، استري سورك، ولارس يودشولت، وفي هولندا: م. بينفلت، ك. بلكتون، ج. دي جروت، ل. دي مات، ك. دورنهوف، ج. انكنج، ج. فيبر، ه. جويس، اس.م. هامر، ج.ب. راميك، ف.روس، ج. ستورم، ر.ج. تيردسما، ا. فانت فير، ف.ف.م. فان دير كراجي، ج. فان ديك، ج.ي.ي.م. فان امبل، ف.د. فان لون، ل.فان مار، ا. فان رافيرستين، وم. فان وير، ومن بلجيكا: جوييد دومون، داني جيكيير، لوك هوللو، توماس لينفنز، وجاي شوروتشوف، وفي منظمة الصحة العالمية: د. بتشر، ا. مونكاويو، س. سابيري، ج. تولتش، ج. فسشدك، وديرك ياتش: وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: جمال بينومار، واريك موريس: وفي أديس أبابا: أعضاء اللجنة الاقتصادية للتحالف الدولي من أجل أفريقيا: وفي الضفة الغربية وغزة: سمير عبد الله، حاتم حلواني، نبيل قسيس، علي محمود خضر، محمد زهدى التشاشيبي، يوسف ناصر، ومحمد شتيه: وفي كاتكون، المكسيك: خوزيه افونسو، بيدرو اجوايو، كيني انطوني، نيكولاس اريدتو - بارليتا، ادجارو بويننجر، خوان بور، هرنان بوتشي، روبن كارلس، اليخاندرو كاريللو، تارسيو كاستانيدا، بيلجرين، كاستللو، خوزيه دانيو باستوري، اندرس دوهابري، ديجو دي فيجويريدو موريرا نيتو، البرتو دياز كايروس، هايدي جارسيا، رودلف هومز، تاسو بيرساتي، ارنولدو خيمينيز، ادواردو ليزانو، تيريزا لوبو، رولف لودرز، جابريل مارتينيز، نستور مارتينيز، هيلين ماكبين، امبلر موس، مارت ميوز، اورتو نونيز دل برادو، توماس باستوريزا، رامون بينانجو، فيرناندو روميرو، لويس روبيو، ريكاردو سامانجو، سيزلي سامبسون، انطونيو سانشو، انريك فيسكوفى،

دانييل جيوادير، موريس جيوادير، ديتي جول يورجنسن، مارال ليروي، فرانسواز مورو، ل.ر. بنش، رجين روي، ج. تيجي، أ. تينكاني، ج. فينيون، وروتجر ويسلز: وفي المملكة المتحدة: مانديب بينز، بيل بيكر، ريتشار باتلي، كيت بايليس، ساره برنارد، جراهام ب. تشابمان، آن كولس، بول كولير، سين كولينز، روزاليند اين، مايك فوستر، بيتر جرانت، السيد جريف، ب. هولدن، توني كيليك، روبرت لسييت، اندرو ليزلي، ديورا ماكجورك، دينو ميروتو، مايك مور، بيتر مونتيغليد، راتشيل فيلبسون، تريفور روبنسون، سالي تيلور، ساندرا ولمان، جون ويلمسبرست، وجيوفري وود: وفي ستوكهولم: ستيفان فولستر، يورجن هولكفست، ايريك جونسون، اسار ليندبك، ايفا ليندستروم، بير مولندر، وجواكيم بالم، وفي فيرنو - فولتير، فرنسا: هانز انجلبرتس، ايلي جوين، ومايك ويجهورن: وفي بون: فريدريتش و. بولاي، هانز - جيرت براون، هارتموت الزنهانز، انجريد هوفن، ارنست ج. كيبروش، أمار كلاينز، جودرون كوتشندورفر - لوسيسوس، رولف ج. لانجامر، هيلدجارد لينجناو، بيتر مولت، السيد بروس، ديرك راينرمان، هانز - بيرند شيفر، السيد شرويدر، كريستيان سيجرست، كلاوس سيمون، البريخت ستوكماير، فرانتز شيدك، جوزيف سيزنج، الدكتور تيتل - جرونفيلد، كلمنز فان دي ساند، وبيتر وولف، وفي باريس: صوفي بيزموت، كاثرين بورتمبرج كريستيان شافينيو، جان كوسي، ماكسيمين ايمانجا، بندكت اتيان، اولريخ هايمنز، اتيان ليروي، تركية ولد - دادة، ميشيل بيبلييه، وجان بيسانى فيري: وفي اجتماع لممثلي المنظمات غير الحكومية في لندن: جراهام براي، جوجي كاريو، ماركوس كولشستر، هاريت جودمان، اندرو جراي، كارولين هاربر، روب ليك، كريستين ليباي، برندون مارتن، آرثر نيامي، هنري نورثوفر، هيلين اوكنيل، روبن بولتون، محمد سليمان، سابجت توها، كيتي وارنوك، اليكس ويلكس، كريستيان وسكرشين، وجيسكا وودروف: وفي اللجنة الأوروبية، رودريك أبوت، كريستوف بايل، كريس بويد، جونثر بورجهارت، كارلوس كامينو، جيم كلوس، روبرت كولمان، كارلوس كوستا، بيير ديفريني، جزافيه دي لارندوي - ايفل، جولي ديكسون، مايكل جرين، الكسندر ايتاليانز، هورست كرنزله، اد كروننبرج، فرانسوا لاموريه، رينيه ليراي، جان - فرانسوا مارشيبون، ستيفانو ميكوسي، اني بانتيلوري، برنار بتيت، جوان برات، جوفاني رافازيو، الكسندر شاوب، ستيفن شميت، ميشيل فان دن ايبلي، روبرت فيرو، جيروم فينيون، هنريش فون مولتكه، وجورج ونزل: وفي جامعة جورج تاون، واشنطن: دانييل برومبيرج، مارشا دارلنج، بروس دوجلاس، ستيفن كنج، كارول لانكستر، مارلين ماكورو، دنيس ماكنمارا، جويندولين ميكل، هوارد شيفر، ودان اونجر، وفي كلية القانون بواشنطن، الجامعة الأمريكية: كلوديا مارتن، وروشاس بروك: وفي اجتماع البنك الدولي مع ممثلي

مدخلات قيمة مأخوذة من جيفرى هامر.

## الفصل الثانى

أسهم بيتر نايت بمواد فى الإطار ٢ - ١. ويعتمد الشكل ٢ - ١ على أليستون ١٩٩٦. وللإطلاع على قياس الدولة انظر جيميل ١٩٩٣ ولنداور ١٩٨٨. والمرجع الأساسى بشأن أسعار تكافؤ القوة الشرائية هو سومرز وهستون ١٩٩١. ويستند العمل التطبيقى فى هذا الفصل على ورقة أساسية لكوماندرو دافودى ولى. وهناك كتابات عديدة عن العوامل المحددة لحجم الحكومة: انظر من بين مراجع أخرى، بورشردينج ١٩٨٥، بوكانان ١٩٧٧، كورايس، مورا - روك، وترديماس ١٩٩٣، وليبيك ١٩٨٦، ولتزر وريتشارد ١٩٨١، واوكسلى ١٩٩٤، وبيكوك ووايزمان ١٩٦١، ورام ١٩٨٧، ورودرىك ١٩٩٦. وللإطلاع على تأثير حجم الحكومة على النمو والمؤشرات الأخرى للرفاهية، انظر اليسنا وبيروتي ١٩٩٥، اناند ورافالينون ١٩٩٣، بارو وسالاي - مارتن ١٩٩٥، بوزورث وكولنز وتشن ١٩٩٥، ديفاريان وسواروب وزو ١٩٩٦، كورمندی وميجوير ١٩٨٥، لاندوا ١٩٨٦، رام ١٩٨٦، سليمروث ١٩٩٥. وقد بحث كناك وكيفر ١٩٩٥ بصورة صريحة دور المؤسسات. وبحث ماورو ١٩٩٥ آثار الفساد على النمو. وتعتمد المناقشة المتعلقة بالمصادقية على بورنر وبرونيتى ويدر ١٩٩٥، والنتائج التى تم إيرادها مستمدة من مسح للمصادقية أجرى من أجل هذا التقرير، وجرى وصفه تفصيلا فى أوراق أساسية لبرونيتى وكيسونكو ويدر. وتعتمد المناقشة العامة حول المؤسسات على نورث ١٩٩٠، واولسون ١٩٩٦، وضيا ١٩٩٦. وتعتمد مناقشة تطور أفكار الاقتصاديين عن النمو على بارو وسالاي مارتن ١٩٩٥، سولو ١٩٥٦، داسجوبتا ١٩٩٥، ويدر وسن ١٩٨٩.

## الفصل الثالث

استفاد هذا الفصل من الإسهامات القيمة والمقترحات التى قدمها ريتشارد بول، جنين بريثويت، ليونيل ديمرى، جيفرى هامر، ايسيتل جيمس، ايمانويل خيمينيز، مورين لويس، جيوفرى شيبيرد، كارلوس سيلفا، كالانيدى سوباروا، ودمينيك فان ديفال. واعتمدت مناقشة المشاركة فى النمو على اوكى ومردوخ واكونو- فوخيوارا ١٩٩٥ وايشيكاوا ١٩٩٠. والإطار ٣ - ٢ مستمد من جوهريرو ١٩٩٦. والمناقشة المتعلقة بالتعدين فى نيفادا من ليبكاب ١٩٩٦. وقدم كلاوس دننجر المواد الخاصة بملكية الأرض، مع معلومات إضافية من فيدر ونيشيو ١٩٩٦. ويصف بيرى وليفى ١٩٩٤ أنماط تسويق الصادرات بواسطة الشركات الأندونيسية. ويرتكز الإطار ٣ - ٣ على ستون وليفى وباريدس ١٩٩٦.

وادواردو وسنر دوران؛ وفى الهند: سواميناثان ايار، يوجيندر الاج، سورجت بهالا، اونكار جوسوانى، رن. مالهوترا، راكيش موهان، وباي بانانديكار، وفى برن: فرانز بلانكارت، توماس جريمنجر، بيت كابلر، لوزيوس مادر، وماثياس ميير؛ وفى اتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية: إبراهيم البدوى، وبيو ندولو؛ وفى برلين: هاينز بوهلر، الكسندر فريدريتش، جونز لينك، ثيو سومر، وكارل - ديتز سبرنجر؛ وفى منظمة العمل الدولية: كاترين هاجن، وستانلى تيلور؛ وفى الاتحاد الفيدرالى الدولى لاتحادات التجارة الحرة، جيما ادايا، وفى كندا: ايزابيل باكر، مانفريد بنفيلد، جيم كاروثرز، ج. شايبير تشيما، روى كولبير، ناصر إسلام، ديفش كابور، باهمان كيا، بيتر لارسون، كارولين بتسيو، واليسون فان روى : وفى أديس أبابا : أديس انتته، تدنكياالش اصفاو، أسرات بكيلي، بفاكو دجيفى، جيتاشو دميك، تكالين جيدامو، مرتضى جعفر، رهنيا ينجو كاكونجى، تيشوم ج. مريام، برهاني ميوا، جابريل نيجاتو، فلورنس نكيون، توم ل.تورومى، وكيفلى وداجو.

وبالنسبة لعملية التشاور نود أن نشكر بصفة خاصة باتريشيا دوفور، توموكو هيراي، ميكا ايوازاكى، على خضر، جيوف لامب، س. ميامورا، فايز عمر، سودارشان جويتو، كلوديا فون مونبارت، وسبيريوس فويادزيس، وكثيرين من المديرين التنفيذيين فى البنك الدولى والعاملين معهم فى مقره بواشنطن.

## الفصل الأول

أورد تيلي ١٩٩٠ نظرة جريئة وبانورامية لتطور الدولة عبر الألف سنة الماضية. وتشمل النصوص الكلاسيكية التى تعالج مسألة الدولة وإدارتها كتاب مكيافيللى «الأمير» وكتاب كوتيليا Arthashastra (انظر كانجل، ١٩٦٥). ويحلل هيلم ١٩٨٩ الحدود المتغيرة للدولة بعد ١٩٤٥. ويبحث دياز اليخاندرو، ١٩٨٨، أساليب التحول فى التنمية فى سياق أمريكى لاتينى. ويقدم تانزى وشوكنشت ١٩٩٥ تقييما حديثا لفعالية الدولة ويقدم البنك الدولى ١٩٩١ (ب) نظرة عامة على النماذج المتنافسة للتنمية والأدوار المختلفة للدولة. ويقدم تيرانيشى وكوساى ١٩٩٣ نظرة شاملة على السياسات الاقتصادية لليابان. ويقدم صندوق النقد الدولى ١٩٩٦ استعراضا لقضايا السياسة المالية التى تواجه البلدان النامية. ويتضمن مؤلف ستيجلتز ١٩٩٤، استعراضا شاملا للحجج الداعية لتدخل الدولة. وللإطلاع على نهج بديل انظر مويلر ١٩٨٩. والإطار ١ - ١ مأخوذ بتصرف من سيلز ١٩٦٨، جولد وكولب ١٩٦٤، وكوبر وكوبر ١٩٩٦. والإطار ١ - ٢ ملخص من ستيجلتز ١٩٩٦. والإطار ١ - ٣ مستمد من مذكرة أساسية لسواميناثان ايار. واستفاد القسم التاريخى من إسهامات اياما روتشيلد واعتمد كثيرا على ورقة أساسية لأرون والبدوى وندولو. والإطار ١ - ٤ ملخص من ستيجلتز ١٩٩٦. واستفاد الجدول ١ - ١ من



فى تنظيم شؤون البيئة مأخوذة بتصرف من أفساه ولا بلان  
ومكارم ١٩٩٦. والإطار ٤ - ٥ مأخوذ من برنامج تحسين البيئة  
فى العواصم الكبيرة ١٩٩٦.

ويعتمد القسم المتعلق بالسياسة الصناعية على اوكى  
وموردوش واكونو- فوجيوارا ١٩٩٥، اونو ١٩٩٦، البنك الدولى  
١٩٩٣، ليفى وآخرين ١٩٩٤، وهمفرى وشميتز ١٩٩٥. والإطار ٤ -  
٦ مأخوذ بتصرف من او كازاكي ١٩٩٧. وتجربة الفلبين فى  
المشروعات الكثيفة فى رأس المال ملخصة فى البنك الدولى ١٩٨٧.  
وتعرض ورقة لى الأساسية التجربة المتعلقة بالبنية الأساسية فى  
إقليم تشولا فى جمهورية كوريا. ويبحث تندلر ١٩٩٧ المشتروات  
العامة فى ولاية سييرا فى البرازيل .

#### الفصل الخامس

استفاد هذا الفصل من إسهامات ومقترحات وتعليقات قيمة  
من لاديبو اداموليكون، اد كامبوس، ميجارادا سيلفا، جوليو دى  
توماسو، روجر جرو، جيفرى هامر، مالكولم هولز، ارتورو  
إسرائيل، كلاوس كونيغ، الكسندر كوتشيجورا، باتريشيا لانجان،  
نيكولاس ماننج، ارنستو ماى، جولى ماكلفلين، اميتابا موخيرجى،  
فيكرام نهرو، تشيتانا نيرتشانال، بربارا نونبرج، جارى رايد،  
سوزان روز - اكرمان، جورج راسل، كلاود سالم، سالفاتورى  
شيافو - كامبو، مارى شيرلى، مايك ستيفنز، روجر سوليفان، جيم  
وزبرى، وديفيد وود.

ويعتمد الفصل على ورقة أساسية لكامبوس وبرادان، وورقة  
أساسية لشيافو - كامبو، دى توماسو، وموخيرجى، ومذكرات  
أساسية لنيكولاس ماننج وجراى رايد، وأسهم مايك ستيفنز  
بالإطار ٥ - ١. والإطار ٥ - ٢ مأخوذ من كامبوس وبرادان ١٩٩٦.  
وتعتمد مناقشة صنع السياسة باعتبارها عقل الحكومة على  
إسرائيل ١٩٩٠. وتعتمد مناقشة صنع السياسة فى بولندا  
وهنغاريا على عمل وشيك الصدور لنونبرج.

ويعتمد القسم المتعلق بتوفير الحكومات للخدمات على معلومات  
قدمها نيكولاس ماننج وعلى إسرائيل ١٩٩٧. والإطار ٥ - ٣ من  
البنك الدولى ١٩٩٦ (ب). ويعتمد الإطار ٥ - ٤ على فان دير جاج  
١٩٩٥ وعمل وشيك الصدور لهاينمان. والإطار ٥ - ٥ من فان دير  
جاج. ودراسة عقود الأداء مع المنشآت العامة هى للبنك الدولى  
١٩٩٥ (ج). وتعتمد المقارنة بين نظامى الرى فى الهند وكوريا على  
ويد ١٩٩٤. ويعتمد القسم الخاص بالرقابة المالية والإدارية على  
معلومات من جارى رايد، تشيتانا نيرتشانال، جورج راسل، وجيم  
وزبرى .

واستفاد القسم الخاص بإنشاء هيئة عاملين أكفاء لديهم دافع  
قوى على إسهامات عديدة من باربرا نونبرج. ويعتمد القسم  
الخاص بالتوظيف والترقية استنادا للجدارة على ايفانز ١٩٩٥

ويعتمد القسم الخاص ببيئة السياسات على البنك الدولى  
١٩٩٤ (أ) فى مناقشته لتشوهات الأسعار فى الزراعة الأفريقية.  
وتستند مناقشة التغيرات فى الطريقة التى تجمع بها البلدان  
النامية إيرادات الضرائب على معلومات قدمتها فينانيا سواروب.  
وتعتمد مناقشة آليات خلق المصادقية المالية والنقدية على أوراق  
أساسية لاليسنا و بول.

وتعتمد مناقشة أنماط الإنفاق العام على هامر ١٩٩٧، برادان  
١٩٩٦، والبنك الدولى ١٩٩٤ (ج). وتعتمد مناقشة معدل منافع  
الإنفاق العام على إسهامات قدمها ليونيل ديمرى وعلى فان ديفال  
ونيد ١٩٩٥. وتعتمد مناقشة الدور التاريخى للقطاع الخاص على  
بساتشاروبولس ونجوين ١٩٩٧ وفان دير جاج ١٩٩٥. ويستند  
الإطار ٣ - ٦ على فان دير جاج ١٩٩٥.

ويستند الإطار ٣ - ٧ على كولوما ١٩٩٦. وقدم نيشا أجروال  
الإطار ٣ - ٨.

#### الفصل الرابع

تلقى هذا الفصل إسهامات قيمة من جين أدين، جيرارد  
كابريو، تشيريل جرائ، لويس جواش، روبرت هان، جوردون  
هيوز، بابلو سبيلر، واندرى ستون. وقد أعد أندرو ستون الإطار  
١-٤.

واعتمدت مناقشة الخصخصة والتحرير الاقتصادى اعتمادا  
كبيرا على جلال وآخرين ١٩٩٤، البنك الدولى ١٩٩٥ (ج)، وورقة  
أساسية أعدها جواش وهان. وحدد لاو وسونج ١٩٩٢ تطور  
الملكية العامة والخاصة فى كوريا وتايوان الصينية .

واعتمدت أطر مناقشة التنظيم المالى والتنظيم المتعلق بالمرافق  
والبيئة اعتمادا كبيرا، على كابريو ١٩٩٦ وليفى وسبيلر ١٩٩٤،  
وأفساه ولا بلان وهويلر ١٩٩٦ على التوالى. واعتمدت مناقشة  
الإشراف المصرفى اعتمادا كبيرا على بوليزاتو ١٩٩٢. واعتمد  
الإطار ٤ - ٣ على شنج ١٩٩٢. ودراسة البنك الدولى لحوادث  
الإعسار المصرفى هى لكابريو وكلينجبيل ١٩٩٦. ويستند وصف  
تنظيم سقف الأسعار فى المملكة المتحدة على سبيلر وفوجلستانج  
١٩٩٦. والمعلومات الخاصة بتنظيم شؤون البيئة فى البلدان  
الصناعية مأخوذة من لوفى ووايس ١٩٩٦ وروز - ايكerman ١٩٩٥.  
وقد بحث مارجوليس ١٩٩٦ عيوب التنظيم البيئى من أعلى لأسفل

ويبحث ستيجلتز ويوى ١٩٩٦ بعض نهج شرق آسيا فى  
الحفاظ على قدرة البنوك على الدفع، وجمع سوندرز وويلسون  
١٩٩٥ بعض التجارب التاريخية المتعلقة بالالتزامات الاحتمالية فى  
العمل المصرفى فى العالم الغربى. ومناقشة تنظيم الاتصالات  
السلكية واللاسلكية فى جامايكا والفلبين مأخوذة من سبيلر  
وسامبسون ١٩٩٦. وأصفهانى ١٩٩٦. ومناقشة تجربة اندونيسيا

الأولية على فيشر ١٩٩٣ وكارول وشميت وبينجتون ١٩٩٦. والإشارة إلى أومو - ايتودو، نيجيريا، تأتي من فرانسس وآخرين ١٩٩٦. ويستند الإطار ٧ - ٣ على بوتنام وليوناردى ونانتى ١٩٩٣ وناراين وبريتشت ١٩٩٧. وتعتمد مناقشة دور رأس المال الاجتماعى فى تعزيز نوعية العمل العام على ايفانز ١٩٩٦ (١) و١٩٩٦ (ب).

واستمدت المناقشة الخاصة بالآليات القائمة على التشارك، أفكارا من كامبوس وروت ١٩٩٦، ويول ١٩٩٤، وبتشيوتو ١٩٩٥، وهولمز وكريشنا ١٩٩٦. وتأتى الإشارة إلى تقييم المستخدمين لإمدادات المياه فى باكو، اذيربيجان، من البنك الدولى ١٩٩٥ (أ). ويستند الإطار ٧ - ٤ إلى مواد قدمتها باتريشيا لانجان. ويستند الدليل الوارد فى الإطار ٧ - ٥ إلى نارايان ١٩٩٥ وعمل تطبيقى لاحق لايشام وناراين وبريتشت ١٩٩٥. والمثل المستمد من ريسيف، البرازيل، مأخوذ من اورستروم ١٩٩٦. وتعتمد المناقشة الخاصة بالتأثير على الوكالات العامة والبيئة المساعدة على البنك الدولى ١٩٩٦ (ج) والبنك الدولى ١٩٩٦ (هـ).

ويعتمد القسم الخاص بتحقيق اللامركزية على عمل بينت ١٩٩٠، وعمل وشيك الصدور لكامل وفوهر، واوتسى ١٩٧٢، وشاريف ١٩٩٤، وشاه ١٩٩٤، وستيجلتز ١٩٧٧ و١٩٩٦، وتانزى ١٩٩٥ (أ)، وواليش ١٩٩٤، ويحث البنك الدولى بقيادة هانز بنسوانجر وأنور شاه. ويستند الجدول ٧ - ٢ إلى إسهامات من جيفرى هامر. وأعد الإطار ٧ - ٦ ببلى ديلنجر وفيرام نهرو، وأعد الإطار ٧ - ٧ أنور شاه. وأعد الجدول ٧ - ٤ أنور شاه. وتستند أمثلة مبادرات تحقيق اللامركزية فى بلدان مختلفة إلى بارزلاى ١٩٩١، كانتر ١٩٩٥، فيلادسن ولويانجا ١٩٩٦، ومعلومات قدمها تيم كامبل، فلورنس ايد، أرمن فيدلر، فيكرام نهرو، الكيون صليبا، كلاوس سيمون، وماركوس شتاينتش.

### الفصل الثامن

يعتمد هذا الفصل اعتمادا كبيرا على الإطار الذى وضعه ستيجلتز ١٩٩٥. وتعتمد مبادئ التعاون الطوعى على لورنس وبريسانت وايتو ١٩٩٦. ويعتمد القسم الخاص بضمان تعاون أكثر فعالية على شحاته ١٩٩٦. وقدم هويكمان مواد أساسية مفيدة حول فتح الأسواق العالمية. ويستند الإطار ٨ - ١ على هويكمان ١٩٩٥ و*الفائنانشال تايمز* ١٩٩٦. واستفاد القسم الخاص بالبحوث الأساسية من النتائج الواردة فى تقرير اللجنة المخصصة المعنية ببحوث الصحة المتعلقة بخيارات التدخل مستقبلا ١٩٩٦. ويستند الإطار ٨ - ٢ إلى باردى وآخرين ١٩٩٦. وتستند مناقشة اتفاقيات البيئة الدولية إلى مواد قدمها لورنس بواسون دى شاسورن، والأمثلة الخاصة بقضايا البيئة العالمية مأخوذة من فلافن ١٩٩٦. والإطار ٨ - ٣ أعده كارتر براندون

وكامبوس وروت ١٩٩٦. والإطار ٥ - ٦ من نونبرج ١٩٩٥. وتعتمد المناقشة المتعلقة بالأجور وفرص العمل، بما فى ذلك تحليل الأجور فى أفريقيا، على لنداور ونونبرج ١٩٩٤، وتحليل انخفاض أجور القطاع العام مستمد من حق وساهى ١٩٩٦، ووردت دراسة جهود إصلاح الخدمة المدنية عبر الفترة ٨١ - ١٩٩١ فى البنك الدولى ١٩٩١ (أ). والإطار ٥ - ٧ من تندلر ١٩٩٧.

### الفصل السادس

استفاد هذا الفصل من مدخلات واقتراحات وتعليقات قيمة من لاديبو اداموليكون، روبرت بيتس، اد كامبوس، ماريا داكولياس، ماثيو ماكويونز، ايلينا باناريتس، اندريس ريجو سوريدا، سوزان روز - اكرمان، كينث شيبسل، مايك ستيفنز، اندرو ستون ودوجلاس ويب .

ويستند الجزء المتعلق بالهيئة القضائية على ورقة أساسية لويب . ودراسة حقوق الملكية واستقرار النظام هى لكلاج وآخرين ١٩٩٦. وقدمت إلينا باناريتس الإطار ٦ - ١. ويعتمد القسم الخاص بالفساد على ورقة أساسية لروز - اكرمان. واستفاد تحليل إمكان التنبؤ بالفساد من مناقشات مع اد كامبوس. وقدمت سوزان روز - اكرمان الأطر ٦ - ٢، ٦ - ٣، ٦ - ٤، اعتمادا على بریت ١٩٩٣ وروزيندانا ١٩٩٥ (الإطار ٦ - ٣) ومانيون ١٩٩٦ وكوا، ١٩٩٣ (الإطار ٦ - ٤). وهناك كتابات عديدة عن الفساد، تشمل كتابات كليتجار ١٩٨٨، وماورو ١٩٩٥، وروز - اكرمان ١٩٧٨، وشليفز وفيشنى ١٩٩٣ .

### الفصل السابع

استفاد هذا الفصل من إسهامات وتعليقات قيمة من جنيد ك. أحمد، دان ارونسون، كاثرين باين، ايليا بهات، ريتشارد بيرد، تيم كامبل، جون كلارك، بيتر ايفانز، ماريان فاي، ديون فيلمر، أشرف غانى، جيم هيكس، مايكل ليفر، ديبا نارايان فيكرام نهرو، صمويل بول، لانت بريشت، ليستر سلامون، ديفيد سويل، أنور شاه، جبرى سيلفرمان، البريشت ستوكماير، وديفيد ويلداسين.

واعتمد القسم الخاص بالقدرة على التعبير والمشاركة اعتمادا كبيرا على الأفكار التى جرى تطويرها فى ايفانز ١٩٩٦ (أ) و١٩٩٦ (ب)، هيرشمان ١٩٧٠، مونجمرى ١٩٨٨. ويستند الإطار ٧ - ١ على لنز وليبست وبول (بدون تاريخ)، وويفر وديكنز ١٩٩٥. واستطلاعات أجرتها هيئة يوروبنيون، بروكسل، وانديا توداي ١٩٩٦. وتأتى الإشارة إلى الترتيبات الانتخابية فى ظل الأنظمة البرلمانية والتمثيل السياسى للمرأة من ليارت ١٩٩٥. ويستند القسم الخاص بالتنوع والتمثيل النيابى إلى ورقة أساسية لبراويتجام ومذكرة أساسية لجلالى. ويعتمد التمييز بين المنظمات غير الحكومية التى تقدم الخدمات، وتنظيمات الوساطة، والروابط

- Braathen, Einar, and Harald Ekker. "The State and National Reconstruction: Interdependency Between Central and Local Level."
- Brautigam, Deborah. "The State and Ethnic Pluralism: Managing Conflict in Multiethnic Societies."
- Brunetti, Aymo, Gregory Kisunko, and Beatrice Weder. "Credibility of Rules and Economic Growth: Evidence from a Worldwide Survey of the Private Sector." (a)
- \_\_\_\_\_. "Institutional Obstacles for Doing Business: Region-by-Region Results from a Worldwide Survey of the Private Sector." (b)
- Campos, Ed, and Sanjay Pradhan. "Building Institutions for a More Effective Public Sector."
- Commander, Simon, Hamid Davoodi, and Une J. Lee. "The Causes and Consequences of Government for Growth and Well-Being."
- De Silva, Migara. "War, Tax Revenue and the Rise of the Modern Public Administration in Western Europe."
- Disch, Arne. "The Scandinavian 'Model': Successes and Limitations of the Activist State."
- Guasch, J. Luis, and Robert W. Hahn. "The Costs and Benefits of Regulation: Some Implications for Developing Countries."
- Jalali, Rita. "State and Ethnicity."
- Lee, Kyu Sik. "Cholla Region Catches Up with Korea: The Role of Local Governments."
- Molander, Per. "Public Sector Spending Control: Swedish Experiences."
- Ohno, Kenichi. "Creating the Market Economy: The Japanese View on Economic Development and Systemic Transition."
- Rose-Ackerman, Susan. "When Is Corruption Harmful?"
- Schiavo-Campo, Rino. "Civil Service and Economic Development—A Selective Synthesis of International Facts and Experience."
- Schiavo-Campo, Salvatore, Giulio de Tommaso, and Amitabha Mukherjee. "An International Statistical Survey of Government Employment and Wages."
- Suhrke, Astri, and Kathleen Newland. "States and Refugees: International Cooperation on Issues of Displacement."
- Van Rijckeghem, Caroline, and Beatrice Weder. "Corruption and Rate of Temptation: Do Low Wages in the Civil Service Cause Corruption?"
- Webb, Douglas. "The Judiciary: The Arbiter of Rules and Resolver of Disputes."
- WHO (World Health Organization). "Essential Public Health Functions: A New Initiative in Support of Health for All."
- \_\_\_\_\_. "Redefining the Scope of Public Health Beyond the Year 2000."
- \_\_\_\_\_. "The Role of Government in Public Health Through the Ages."
- \_\_\_\_\_. "The Role of State Action in Disease Eradication and Control."

### بيليوغرافية مختارة

- Abdallah, A. E. A. 1990. "Ethnic Conflict in Sudan." In M. L. Michael Wyzan, ed., *The Political Economy of Ethnic Discrimination and Affirmative Action*. New York, N.Y.: Praeger.

وتشارلس فاينشتاين. ويعتمد الإطار ٨ - ٥ على عمل لاندوا ١٩٩٣ ونابت ولوايزا وفيلانيوفا ١٩٩٥. وتستند مناقشة اللاجئين ودور الدولة إلى ورقة أساسية لشوركي ونيولند. والدليل الخاص بفعالية المعونة مأخوذ من بيرنسايد ودولار ١٩٩٦.

### الفصل التاسع

استفاد هذا الفصل من إسهامات داني رودريك وجاري رايد واقتراحات وتعليقات باري أمس، خوان كاريجا، انطونيو استاش، سوى جولدمارك، يورجي جوريو، رافي كانبور، اوكتافيو اموريم نيتو، جراهام سكوت، ماري شيرلي، وزافيرس ترانانتوس.

والمعلومات الخاصة ببرنامج تحقيق اللامركزية في بيرو مأخوذة من جراهام وكان ١٩٩٦. والدراسة الخاصة بعدم الكفاءة في مرافق المياه في اوروجواي هي لاستاش ورودريجو - باردينا وسميث ١٩٩٦. والدراسة الخاصة بالتحالفات السياسية في البرازيل هي لاليسنا وروزنتال ١٩٩٥. وللإطلاع على نفقات المعاشات في اوروجواي، انظر كان ١٩٩٥. ويستند الإطار ٩ - ٢ على لوندال ١٩٩٢. ويستند الإطار ٩ - ٣ على لويس ١٩٦١. وتستند مناقشة الاتصالات السلوكية واللاسلكية في سرى لانكا على البنك الدولي ١٩٩٦ (ز). ويستند الإطار ٩ - ٤ على برميو وجارسيا دوران ١٩٩٤. ويستند الإطار ٩ - ٥ على نافارو ١٩٩٦.

### الفصل العاشر

تستند المناقشة حول انهيار الدولة على ورقة أساسية لسوركي ونيولند. كما تعتمد على مناقشات مع مامادو ضيا وستيفن هولتزمان وعلى تولوث ١٩٩٧. ويستند الإطار ١٠ - ١ على مبارك ١٩٩٦. ويستند الإطار ١٠ - ٢ على تولوث ١٩٩٧. وتم إعداد المناقشة حول جدول الأعمال الإقليمي بمساعدة مالكولم روات وسلفاتور شيافو - كامبو ومايكل والتون. كما قدم شاهرخ فردوست، آلان جيلب، كوستاس ميخالوبولوس، مارسيلو سيلووسكي، شيوخر شاه، روجر سوليفان، وجون وليامسون، تعليقات قيمة.

### أوراق معلومات أساسية

- Aiyar, Swaminathan. "Evolution of the Role of the State in India."
- Alesina, Alberto. "Politics, Procedures, and Budget Deficits."
- Aron, Janine, Ibrahim Elbadawi, and Benno Ndulu. "The State and Development in Sub-Saharan Africa."
- Ball, Richard. "The Institutional Foundations of Monetary Commitment: A Comparative Analysis."

- for Economic Policy Research Discussion Paper No. 442. Stanford, Calif.
- Arisawa, Hiromi, and Takahide Nakamura, eds. 1990. *Data: Design of Postwar Economic Policies*, Vol. 1. Tokyo: Tokyo University Press (in Japanese).
- Bahl, Roy. 1994. "Revenues and Revenue Assignment: Intergovernmental Fiscal Relations in the Russian Federation." In Christine I. Wallich, ed., *Russia and the Challenge of Fiscal Federalism*. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Bardhan, Pranab. 1996. "Efficiency, Equity and Poverty Alleviation: Policy Issues in Less Developed Countries." *Economic Journal* 106 (September): 1344-56.
- Barro, Robert J. 1996. "Determinants of Democracy." Department of Economics, Harvard University, Cambridge, Mass.
- Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. 1995. *Economic Growth*. New York, N.Y.: McGraw-Hill.
- Barzelay, Michael. 1991. "Managing Local Development: Lessons from Spain." *Policy Sciences* 24: 271-90.
- Batley, Richard. 1996. "Public-Private Relationships and Performance in Service Provision." *Urban Studies* 33(4-5): 723-51.
- Bennett, Robert J., ed. 1990. *Decentralization, Local Governments, and Markets: Toward a Post-Welfare Agenda*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Bermeo, Nancy, and José García-Durán. 1994. "Spain: Dual Transition Implemented by Two Parties." In Stephan Haggard and Steven B. Webb, *Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Berry, Albert, and Brian Levy. 1994. "Indonesia's Small and Medium-Size Exporters and Their Support Systems." Policy Research Working Paper No. 1402. Policy Research Department, Finance and Private Sector Development Division, World Bank, Washington, D.C.
- Bhatt, Ela. n.d. "Moving Towards a People-Centered Economy." The Self-Employed Women's Association, Ahmedabad, India.
- Bird, Richard M. 1995. "Decentralizing Infrastructure: For Good or for Ill?" In Antonio Estache, ed., *Decentralizing Infrastructure: Advantages and Limitations*, pp. 22-51. World Bank Discussion Paper No. 290. Washington, D.C.: World Bank.
- Bird, Richard M., Robert D. Ebel, and Christine I. Wallich, eds. 1995. *Decentralization of the Socialist State: Intergovernmental Finance in Transition Economies*. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Boadway, Robin W., Sandra Roberts, and Anwar Shah. 1994. "The Reform of Fiscal Systems in Developing and Emerging Market Economies: A Federalism Perspective." Policy Research Working Paper No. 1259. Policy Research Department, Public Economics Division, World Bank, Washington, D.C.
- Borcherding, T. E. 1985. "The Causes of Government Expenditure Growth: A Survey of the U.S. Evidence." *Journal of Public Economics* 28 (December): 359-82.
- Adamolekun, Ladipo. 1991. "Promoting African Decentralization." *Public Administration and Development* 11(3): 285-91.
- Aden, Jean. 1996. "Industrial Pollution Abatement in the Newly Industrializing Countries: Korea." Asia Technical Department, World Bank, Washington, D.C.
- Ad Hoc Committee on Health Research Relating to Future Intervention Options. 1996. *Investing in Health Research and Development: Report of the Ad Hoc Committee on Health Research Relating to Future Intervention Options*. Geneva: World Health Organization.
- Afsah, Shakeb, Benoit Laplante, and Nabil Makarim. 1996. "Program-based Pollution Control Management: The Indonesian PROKASIH Program." World Bank Policy Research Working Paper No. 1602. Policy Research Department, Environment, Infrastructure and Agriculture Division, World Bank, Washington, D.C.
- Afsah, Shakeb, Benoit Laplante, and David Wheeler. 1996. "Controlling Industrial Pollution: A New Paradigm." World Bank Policy Research Working Paper No. 1672. Policy Research Department, Environment, Infrastructure and Agriculture Division, World Bank, Washington, D.C.
- Alesina, Alberto, R. Hausmann, R. Hommes, and E. Stein. 1996. "Budget Institutions and Fiscal Performance in Latin America." NBER Working Paper No. 5556. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. 1995. "Fiscal Expansions and Adjustments in OECD Countries." *Economic Policy: A European Forum* 21 (October): 205-48.
- \_\_\_\_\_. 1996. "Income Distribution, Political Instability, and Investment." *European Economic Review* 40: 1203-28.
- Alesina, Alberto, and Howard Rosenthal. 1995. *Partisan Politics, Divided Government, and the Economy*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Alston, Lee. 1996. "Empirical Work in Institutional Economics: An Overview." In Lee Alston, T. Eggertsson, and Douglas North, eds., *Empirical Studies in Institutional Change*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Amsden, Alice. 1989. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Anand, Sudhir, and Martin Ravallion. 1993. "Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services." *Journal of Economic Perspectives* 7(1): 133-50.
- Andic, Fuat, and Suphan Andic. 1996. *The Last of the Ottoman Grandees: The Life and Political Testament of Ali Pasha*. Istanbul: Istanbul's Press.
- Aoki, Masahiko, and Ronald Dore, eds. 1994. *The Japanese Firm: Sources of Competitive Strength*. Oxford, England: Clarendon Press.
- Aoki, Masahiko, Hyung-Ki Kim, and Masahiro Okuno-Fujiwara. 1997. *The Role of the Government in East Asian Economic Development: Comparative Institutional Analysis*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Aoki, Masahiko, Kevin Murdoch, and Masahiro Okuno-Fujiwara. 1995. "Beyond the East Asian Miracle: Introducing the Market-Enhancing View." Stanford University Center

- Private Sector Development Division, World Bank, Washington, D.C.
- Caprio, Gerard, Jr., and Daniela Klingebiel. 1996. "Bank Insolvency: Bad Luck, Bad Policy, or Bad Banking?" Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics, World Bank, Washington, D.C., April 25.
- Carroll, Tom, Mary Schmidt, and Tony Bebbington. 1996. "Participation Through Intermediary NGOs." Environment Department Papers No. 031. Environment Department, World Bank, Washington, D.C.
- CEPAL/GTZ (Comisión Económica para América Latina/Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit). 1996. *Descentralización Fiscal en América Latina: Balance y Principales Desafíos*. Santiago, Chile: CEPAL/GTZ.
- Chellaraj, Gnanaraj, Olusoji Adeyi, Alexander S. Preker, and Ellen Goldstein. 1996. *Trends in Health Status, Services, and Finance: The Transition in Central and Eastern Europe. Volume II: Statistical Annex*. Washington, D.C.: World Bank.
- Chhibber, Ajay, Mansoor Dailami, and Nemat Shafik, eds. 1992. *Reviving Private Investment in Developing Countries: Empirical Studies and Policy Lessons*. Elsevier Science Publishers, North Holland.
- Chisari, Omar, Antonio Estache, and Carlos Romero. 1996. "Winners and Losers from Utilities Privatizations: Lessons from a General Equilibrium Model of Argentina." Universidad Argentina de la Empresa, Buenos Aires, and World Bank, Washington, D.C.
- Clague, Christopher, Philip Keefer, Stephen Knack, and Mancur Olson. 1996. "Property and Contract Rights under Democracy and Dictatorship." *Journal of Economic Growth* 1(2): 243-76.
- Clark, John. 1995. "The State, Popular Participation and the Voluntary Sector." *World Development* 23(4): 593-601.
- Coase, R. H. 1960. "The Problem of Social Cost." *Journal of Law and Economics* 3 (October): 1-44.
- \_\_\_\_\_. 1988. *The Firm, the Market, and the Law*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Coloma, Fernando C. 1996. "Seguro de Desempleo: Teoría, Evidencia, y una Propuesta." *Cuadernos de Economía* 33(99): 295-320.
- Conyers, Diana. 1985. "Decentralization: A Framework for Discussion." In Hasnat Abdul Hye, ed., *Decentralization, Local Government Institutions and Resource Mobilization*, pp. 22-42. Comilla, Bangladesh: Bangladesh Academy for Rural Development.
- Courakis, Anthony, Fatima Moura-Roque, and George Tridimas. 1993. "Public Expenditure Growth in Greece and Portugal: Wagner's Law and Beyond." *Applied Economics* 25: 125-34.
- Cox, Gary W., and Mathew D. McCubbins. 1996. "Structure and Policy: The Institutional Determinants of Policy Outcomes." Department of Political Science, University of California, San Diego, Calif.
- Dasgupta, Partha. 1995. *An Inquiry into Well-Being and Destitution*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1997. "Social Capital and Economic Performance." University of Cambridge, Cambridge, England.
- Borner, Silvio, Aymo Brunetti, and Beatrice Weder. 1995. *Political Credibility and Economic Development*. New York, N.Y.: St. Martin's Press.
- Boston, Jonathan, John Martin, June Pallot, and Pat Walsh. 1996. *Public Management: The New Zealand Model*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Bosworth, Barry, Susan Collins, and Yu-chin Chen. 1995. "Accounting for Differences in Economic Growth." Economic Studies Program, Brookings Institution, Washington, D.C.
- Brautigam, Deborah. 1996. "State Capacity and Effective Governance." In Benno Ndulu and Nicholas van de Walle, eds., *Agenda for Africa's Economic Renewal*, pp. 81-108. Washington, D.C.: Overseas Development Council.
- Brass, P. R. 1985. *Ethnic Groups and the State*. Totowa, N.J.: Barnes and Noble.
- Bread for the World Institute. 1997. *What Governments Can Do: Seventh Annual Report on the State of World Hunger*. Silver Spring, Md.: Bread for the World Institute.
- Brett, E. A. 1993. "Theorizing Crisis and Reform: Institutional Theories and Social Change in Uganda." Institute for Development Studies, Sussex University, Brighton, England.
- Buchanan, J. M. 1977. "Why Does Government Grow?" In Thomas Borcherding, ed., *Budgets and Bureaucrats: The Sources of Government Growth*. Durham, N.C.: Duke University Press.
- Burki, Shahid J., and Sebastian Edwards. 1996. *Dismantling the Populist State. The Unfinished Revolution in Latin America and the Caribbean*. World Bank Latin American and Caribbean Studies: Viewpoints. Washington, D.C.: World Bank.
- Burnside, Craig, and David Dollar. 1996. "Aid, Policies and Growth." Policy Research Department, Macroeconomics and Growth Division, World Bank, Washington, D.C.
- Buscaglia, Edgardo, and Maria Dakolias. 1996. *Judicial Reform in Latin American Courts: The Experience in Argentina and Ecuador*. World Bank Technical Paper No. 350. World Bank, Washington, D.C.
- Campbell, Tim, and Harald Fuhr, eds. Forthcoming. *Does Decentralization Work? Case Studies on Innovative Local Government in Latin America*. Washington, D.C.: World Bank.
- Campbell, Tim, George Peterson, and José Brakarz. 1991. "Decentralization to Local Government in IAC: National Strategies and Local Response in Planning, Spending and Management." Report No. 5. Latin America and the Caribbean Technical Department, Regional Studies Program, World Bank, Washington, D.C.
- Campos, Ed, and Sanjay Pradhan. 1996. "Budgetary Institutions and Expenditure Outcomes: Binding Governments to Fiscal Performance." Policy Research Working Paper No. 1646. Policy Research Department, World Bank, Washington, D.C.
- Campos, Ed, and Hilton L. Root. 1996. *The Key to the Asian Miracle: Making Shared Growth Credible*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Caprio, Gerard, Jr. 1996. "Bank Regulation: The Case of the Missing Model." World Bank Policy Research Working Paper No. 1574. Policy Research Department, Finance and

- Commitment: Comparative Studies of Telecommunications*, pp. 145–201. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Esman, Milton. 1994. *Ethnic Politics*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Estache, Antonio, ed. 1995. *Decentralizing Infrastructure: Advantages and Limitations*. World Bank Discussion Paper No. 290. Washington, D.C.: World Bank.
- Estache, Antonio, M. Rodriguez-Pardina, and W. Smith. 1996. "Towards a New Role for the State in Uruguay's Utilities." Latin America and the Caribbean Country Department I, Infrastructure and Urban Development Division, World Bank, Washington, D.C.
- European Commission. 1996. "Towards a More Coherent Global Economic Order." Discussion Paper. Forward Studies Unit and Directorate-General for Economic and Financial Affairs, European Commission, Brussels.
- Evans, Peter B. 1995. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- . 1996a. "Government Action, Social Capital and Development: Reviewing the Evidence on Synergy." *World Development* 24(6): 1119–32.
- . 1996b. "Social Capital and the Functioning of Bureaucracies in Developing Countries." Paper presented at the International Conference on Governance Innovations: Building a Government-Citizen-Business Partnership, Manila, October 20–23.
- Evans, Peter B., and James Rauch. 1996. "Bureaucratic Structure and Economic Growth: Some Preliminary Analysis of Data on 35 Developing Countries." University of California, Berkeley, Calif.
- Fageberg, Jan, Bart Verspagen, and Nick von Tunzelmann. 1994. *The Dynamics of Technology, Trade and Growth*. Aldershot, Hants, England, and Brookfield, Vt.: Edward Elgar.
- Farrington, John, and David Lewis, eds., with S. Satish and Avrea Miclat-Teves. 1993. *Nongovernmental Organizations and the State in Asia: Rethinking Roles in Sustainable Agricultural Development*. London and New York, N.Y.: Routledge.
- Feder, Gershon, and Akihiko Nishio. 1996. "The Benefits of Land Registration and Titling: Economic and Social Perspectives." Paper presented at the International Conference of Land Tenure and Administration, Orlando, Fla., November 12.
- Federalist Papers*. 1987. Edited by Isaac Kramnick. Harmondsworth, Middlesex, England: Penguin.
- Feldstein, Martin. 1995. "Tax Avoidance and the Deadweight Loss of the Income Tax." NBER Working Paper No. 5055. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Feldstein, Martin, and Andrew Samwick. 1996. "The Transition Path in Privatizing Social Security." Paper presented at a National Bureau of Economic Research conference on Privatizing Social Security, Cambridge, Mass., August 2.
- Fernandez, Raquel, and Dani Rodrik. 1991. "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty." *American Economic Review* 81(5): 1146–55.
- Deininger, Klaus, and Lyn Squire. 1996. "A New Data Set on Measuring Income Inequality." *World Bank Economic Review* 10(3): 565–92.
- De Soto, Hernando. 1989. *The Other Path*. New York, N.Y.: Harper & Row.
- Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ). n.d. "Indo-German Watershed Development Programme, Maharashtra, India." GTZ, Eschborn, Germany.
- Deutsche Stiftung für internationale Entwicklung. 1996. *Zweites Deutsches Weltbank-Forum: Verantwortungsbewusste öffentlich-private Partnerschaft*. Berlin: Deutsche Stiftung für internationale Entwicklung.
- Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou. 1996. "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth." *Journal of Monetary Economics* 37: 313–44.
- Dia, Mamadou. 1996. *Africa's Management in the 1990s and Beyond: Reconciling Indigenous and Transplanted Institutions*. Directions in Development Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Díaz Alejandro, Carlos. 1988. *Trade, Development and the World Economy: Selected Essays*. Oxford, England: Basil Blackwell.
- Dilulio, John J., Jr., ed. 1994. *Deregulating the Public Service: Can Government Be Improved?* Washington, D.C.: The Brookings Institution.
- Dillinger, Bill. 1995. "Decentralization, Politics and Public Service." In Antonio Estache, ed., *Decentralizing Infrastructure: Advantages and Limitations*, pp. 5–21. World Bank Discussion Papers No. 290. Washington, D.C.: World Bank.
- Dixon, Geoffrey. 1993. "Managing Budget Outlays 1983–84 to 1992–93." In Brian Galligan, ed., *Federalism and the Economy: International, National and State Issues*. Canberra: Federalism Research Centre, Australian National University.
- Drèze, Jean, and A. K. Sen. 1989. *Hunger and Public Action*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Easterly, William, and Ross Levine. 1996. "Africa's Growth Tragedy: A Retrospective, 1960–89." World Bank Policy Research Paper No. 1503. Macroeconomics and Growth Division, Policy Research Department, World Bank, Washington, D.C.
- Easterly, William, and Sergio Rebelo. 1993. "Fiscal Policy and Economic Growth." *Journal of Monetary Economics* (Netherlands) 32(3): 417–58.
- Economic and Social Research Council. n.d. *ESRC Whitehall Programme: The Changing Nature of Central Government in Britain*. London: Economic and Social Research Council.
- Edwards, Michael, and David Hulme, eds. 1992. *Making a Difference: NGOs and Development in a Changing World*. London: Earthscan Publications.
- Elsenhans, Hartmut. 1996. *State, Class and Development*. New Delhi: Radiant Publishers.
- Epsing-Andersen, Gøsta. 1994. "After the Golden Age: The Future of the Welfare State in the New Global Order." Occasional Paper No. 7. World Summit for Social Development, Geneva.
- Esfahani, Hadi Salehi. 1996. "The Political Economy of the Telecommunications Sector in the Philippines." In Brian Levy and Pablo T. Spiller, eds., *Regulations, Institutions and*

- Galal, Ahmed, Leroy Jones, Pankaj Tandon, and Ingo Vogelsang. 1994. *Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: An Empirical Analysis*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Gemmell, Norman, ed. 1993. *The Growth of the Public Sector*. London: Edward Elgar.
- Gould, Julius, and William L. Kolb. 1964. *A Dictionary of the Social Sciences*. New York, N.Y.: Free Press of Glencoe.
- Graham, Carol, and Cheikh Kane. 1996. "Opportunistic Government or Sustaining Reform? Electoral Trends and Public Expenditure Patterns in Peru, 1990-1995." Poverty and Social Policy Department Discussion Paper Series 89. Human Capital Development and Operations Policy Department, World Bank, Washington D.C.
- Graham, Carol, and Moises Naím. 1997. "The Political Economy of Institutional Reform in Latin America." Paper presented to the MacArthur Foundation/IDB Conference on Inequality Reducing Growth in Latin America's Market Economies, January 28-29.
- Gray, Cheryl. 1996. "In Search of Owners: Privatization and Corporate Governance in Transition Economies." *World Bank Research Observer* 11(2): 179-97.
- Greenwood, Roystone, C. R. Hinnings, and Stewart Ranson. 1975. "Contingency Theory and the Organization of Local Authorities. Part 1: Differentiation and Integration." *Public Administration* 53: 1-23.
- Gruber, Jonathan. 1994. "The Consumption Smoothing Benefits of Unemployment Insurance." NBER Working Paper Series No. 4750. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Guasch, J. Luis, and Pablo T. Spiller. 1997. *Managing the Regulatory Process: Concepts, Issues and the Latin America and Caribbean Story Book*. Directions in Development Series. Washington, D.C.: World Bank and Johns Hopkins University Press.
- Guerrero, Rodrigo. 1996. "Epidemiology of Violence: The Case of Cali, Colombia." Paper presented at the Second Annual World Bank Conference on Development in Latin America and the Caribbean, Bogotá, Colombia, July.
- Guhan, S., and Samuel Paul, eds. 1997. *Corruption in India: Agenda for Action*. New Delhi: Vision Books.
- Gupta, Sanjeev, Jerald Schiff, and Benedict Clements. 1996. "Drop in World Military Spending Yields Large Dividend." *IMF Survey* (June 3).
- Gurr, Ted Robert, Keith Jagers, and Will H. Moore. 1990. "The Transformation of the Western State: The Growth of Democracy, Autocracy, and State Power Since 1800." *Studies in Comparative International Development* 25(1): 73-108.
- Gustafsson, Bo. 1995. "Foundations of the Swedish Model." *Nordic Journal of Political Economy* 22: 5-26.
- Gwartney, James D., Robert Lawson, and Walter Block. 1996. *Economic Freedom of the World, 1975-1995*. Vancouver: Fraser Institute.
- Haggard, Stephan, and Steven B. Webb, eds. 1994. *Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Hahn, Robert W., ed. 1996. *Risks, Costs and Lives Saved: Getting Better Results from Regulation*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Ferreira, M. Luisa, and Charles C. Griffen. 1995. "Tanzania Human Development Survey: Final Report." Population and Human Resources, Eastern Africa Department, World Bank, Washington, D.C.
- Financial Times*. 1996. "Antagonists Queue for WTO Judgment." (August 8).
- Fischer, Stanley. 1995. "Central-Bank Independence Revisited." *AEA Papers and Proceedings* (May): 201-06.
- Fisher, Julie. 1993. *The Road from Rio: Sustainable Development and the Nongovernmental Movement in the Third World*. New York, N.Y.: Praeger.
- Fiske, Edward B. 1996. *Decentralization of Education: Politics and Consensus*. Directions in Development Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Flavin, Christopher. 1996. "Facing Up to the Risks of Climate Change." In Lester R. Brown, Christopher Flavin, and Linda Starke, eds., *State of the World 1996. A Worldwatch Institute Report on Progress Toward a Sustainable Society*. New York, N.Y.: Norton.
- Fölster, Stephan. 1996. "Social Insurance Based on Personal Savings Accounts: A Possible Reform Strategy for Overburdened Welfare States." Industrial Institute for Economic and Social Research, Stockholm.
- Forster, Michael. 1994. *The Effects of Net Transfers on Low Income Among Non-Elderly Families*. OECD Economic Studies No. 22. Paris: OECD.
- Francis, Paul, J. A. Akinwumi, P. Ngwu, S. A. Nkom, J. Odihi, J. A. Olomajeye, F. Okunmadewa, and D. J. Shehu. 1996. *State, Community and Local Development in Nigeria*. World Bank Technical Paper No. 336. Africa Region Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Frankes, Penelope. 1992. *Japanese Economic Development: Theory and Practice*. London and New York, N.Y.: Routledge.
- Freedom House. Various issues. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties*. New York, N.Y.: Freedom House.
- Freeman, Richard B., Birgitta Swedenborg, and Robert Topel. 1995. "Economic Troubles in Sweden's Welfare State: Introduction, Summary, and Conclusions." NBER/SNS Project Reforming the Welfare State Occasional Paper No. 69. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Frey, Bruno S., and Reiner Eichenberger. 1994. "The Political Economy of Stabilization Programmes in Developing Countries." *European Journal of Political Economy* 10: 169-90.
- Fuhr, Harald, Klaus Simon, and Albrecht Stockmayer, eds. 1993. *Subsidiarität in der Entwicklungszusammenarbeit: Dezentralisierung und Verwaltungsreformen zwischen Strukturanpassung und Selbsthilfe*. Baden-Baden, Germany: Nomos Verlagsgesellschaft.
- Fukuyama, Francis. 1995. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York, N.Y.: Simon & Schuster.
- Galal, Ahmed. 1996. "Chile: Regulatory Specificity, Credibility of Commitment, and Distributional Demands." In Brian Levy and Pablo Spiller, eds., *Regulations, Institutions and Commitment: Comparative Studies of Telecommunications*. Cambridge, England: Cambridge University Press.



- ILO (International Labour Office). Various years. *The Cost of Social Security*. Geneva: ILO.
- ILO (International Labour Organisation). 1986. *Yearbook of Labor Statistics*. Geneva: ILO.
- \_\_\_\_\_. 1994. *Yearbook of Labor Statistics*. Geneva: ILO.
- IMF (International Monetary Fund). 1986. *Manual on Government Finance Statistics*. Washington, D.C.: IMF.
- \_\_\_\_\_. 1996. *World Economic Outlook*. Washington, D.C.: IMF.
- \_\_\_\_\_. Various years—a. *Government Statistics Yearbook*. Washington, D.C.: IMF.
- \_\_\_\_\_. Various years—b. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.: IMF.
- India Today. 1996. "The Maturity of Democracy." (August 31).
- International Country Risk Guide. Various issues. New York, N.Y.: International Reports.
- International Political Science Review. 1996. *New Trends in Federalism*. Special edition of *International Political Science Review* 17(4).
- Inter-Parliamentary Union. 1996. "Women in Parliament as at 30 June 1995." Inter-Parliamentary Union, Geneva.
- Isham, Jonathan, Daniel Kaufmann, and Lant Pritchett. 1995. "Governance and the Returns to Investment: An Empirical Investigation." World Bank Policy Research Working Paper No. 1550. Policy Research Department, Poverty and Human Resources Division, World Bank, Washington, D.C.
- Isham, Jonathan, Deepa Narayan, and Lant Pritchett. 1995. "Does Participation Improve Performance? Establishing Causality with Subjective Data." *World Bank Economic Review* 9(2): 175–200.
- Ishikawa, Shigeru. 1990. *Basic Issues of Development Economics*. Tokyo: Iwanami Shoten (in Japanese).
- \_\_\_\_\_. 1996. "From Development Economics to Development Aid Policy." In S. Ishikawa, ed., *Theoretical Studies on Development Aid Policy*. Tokyo: Institute of Development Economics (in Japanese).
- Israel, Arturo. 1990. "The Changing Role of the State: Institutional Dimensions." PRE Working Paper WPS 495. Country Economics Department, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1997. "A Guide for the Perplexed: Institutional Aspects of Social Programs." SOC 96–105. Inter-American Development Bank, Washington, D.C.
- Itoh, Motoshige, Kazuharu Kiyono, Masahiro Okuno, and Kotaro Suzumura. 1988. *Economic Analysis of Industrial Policy*. Tokyo: Tokyo University Press (in Japanese).
- Jagers, Keith, and Ted Robert Gurr. 1995. "Tracking Democracy's Third Wave with the Polity III Data." *Journal of Peace Research* 32(4): 469–82.
- \_\_\_\_\_. 1996. "Polity III: Regime Type and Political Authority, 1800–1994." Inter-University Consortium for Political and Social Research, Ann Arbor, Mich.
- Jalali, Rita, and Seymour M. Lipset. 1992–93. "Racial and Ethnic Conflicts: A Global Perspective." *Political Science Quarterly* 107(4).
- Jalan, Bimal. 1992. *The Indian Economy: Problems and Prospects*. New Delhi: Penguin Books India.
- Hammer, Jeffrey S. 1997. "Economic Analysis for Health Projects." *World Bank Research Observer* 12(1): 47–71.
- Haque, Nadeem Ul, and Ratna Sahay. 1996. "Do Government Wage Cuts Close Budget Deficits? Costs of Corruption." *IMF Staff Papers* 43(4): 754–78.
- Helm, Dieter, ed. 1989. *The Economic Borders of the State*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Hesse, Jems-Joachim. 1993. "From Transformation to Modernization: Administrative Change in Central and Eastern Europe." *Public Administration* 71 (Spring-Summer): 219–57.
- Heyneman, Stephen P. Forthcoming. "Education Choice in Eastern Europe and the Former Soviet Union: A Review Essay." *Education Economics*.
- Hirsch, Joachim. 1995. *Der nationale Wettbewerbsstaat: Staat, Demokratie, und Politik, in globalen Kapitalismus*. Berlin: Edition ID-Archiv.
- Hirschman, Albert O. 1970. *Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations and States*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Ho, Luu Bich. 1997. "The Government's Role in Market-oriented Economic Renovation Process in Viet Nam." Paper presented at the International Symposium on Government's Role in the Market Economy, China Institute for Reform and Development, Haikou, China, January 7–8.
- Hoekman, Bernard M. 1995. *Trade Laws and Institutions: Good Practices and the World Trade Organization*. World Bank Discussion Paper No. 282. Washington, D.C.: World Bank.
- Holmes, Malcolm, and Anirudh Krishna. 1996. "Public Sector Management and Participation: Institutional Support for Sustainable Development." In Jennifer Rietbergen-McCracken, ed., *Participation in Practice: The Experience of the World Bank and Other Stakeholders*, pp. 29–35. World Bank Discussion Paper No. 333. Washington, D.C.: World Bank.
- Holsti, K. J. 1995. "War, Peace, and the State of the State." *International Political Science Review* 16(4): 319–39.
- Holtzman, Steven. 1995. "Post Conflict Reconstruction." Environment Department, Social Policy and Resettlement Division, World Bank, Washington, D.C.
- Hommes, Rudolf. 1995. "Conflicts and Dilemmas of Decentralization." In Michael Bruno and Boris Pleskovic, eds., *Annual World Bank Conference on Development Economics*, pp. 331–50. Washington, D.C.: World Bank.
- Huber, Evelyne, Charles Ragin, and John D. Stephens. 1993. "Social Democracy, Christian Democracy, Constitutional Structure, and the Welfare State." *American Journal of Sociology* 99(3): 711–49.
- Hulten, Charles R. 1996. "Infrastructure and Economic Development: Once More into the Breach." Department of Economics, University of Maryland, College Park, Md.
- Humphrey, John, and Hubert Schmitz. 1995. "Principles for Promoting Clusters and Networks of Small and Medium Enterprises." Discussion Paper No. 1. Small and Medium Enterprise Branch, United Nations Industrial Development Organization, New York, N.Y.
- Huntington, Samuel P. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.



- Middle Eastern Department, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Kohli, Atul. 1994. "Where Do High Growth Political Economies Come From? The Japanese Lineage of Korea's 'Development State.'" *World Development* 22: 1269-93.
- König, Klaus. 1996. "Policy Planning and Management Dialogue with Countries in Transition." *Public Administration and Development* 16: 417-29.
- . 1997. "Drei Welten der Verwaltungsmodernisierung." In Klaus Lüder, ed., *Staat und Verwaltung: Fünfzig Jahre Hochschule für Verwaltungswissenschaften*, pp. 399-424. Berlin: Duncker & Humblot.
- Kormendi, Roger, and Philip Meguire. 1985. "Macroeconomic Determinants of Growth: Cross-Country Evidence." *Journal of Monetary Economics* 16(2): 141-63.
- Kraay, Aart, and Caroline Van Rijckeghem. 1995. "Employment and Wages in the Public Sector: A Cross-Country Study." IMF Working Paper WP/95/70. Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Kubota, Isao. 1996. "Roles That Governments Play in Developing, Developed States." *Japan Times*, June 17, p. 15.
- Kuper, Adam, and Jessica Kuper, eds. 1996. *The Social Science Encyclopedia*, 2nd ed. London and New York, N.Y.: Routledge.
- Laking, R. G. 1996. "Good Practice in Public Sector Management: Issues for the World Bank." Poverty and Social Policy Department, World Bank, Washington, D.C.
- Lalor, R. Peter, and Hernan Garcia. 1996. "Reshaping Power Markets in South America." *Electricity Journal* 9(2): 63-71.
- Landau, D. 1986. "Government and Economic Growth in Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980." *Economic Development and Cultural Change* 35(1): 35-75.
- . 1993. "The Economic Impact of Military Expenditures." World Bank Policy Research Working Paper No. WPS 1138. Policy Research Department, World Bank, Washington, D.C.
- Latinobarometro. 1996. "Press Release: Latinobarometro Survey 1996." Latinobarometro, Santiago, Chile.
- Lau, Lawrence, and D. H. Song. 1992. "Growth versus Privatization—An Alternative Strategy to Reduce the Public Enterprise Sector: The Experiences of Taiwan and South Korea." Working Paper, Department of Economics, Stanford University, Stanford, Calif.
- Lawrence, Robert Z., Albert Bressand, and Takatoshi Ito. 1996. *A Vision for the World Economy*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Leftwich, Adrian, ed. 1996. *Democracy and Development: Theory and Practice*. Cambridge, England, and Cambridge, Mass.: Polity Press in association with Blackwell Publishers.
- Leonard, David K., and Dale Rogers Marshall. 1982. "Institutions of the Rural Development for the Poor: Decentralization and Organizational Linkages." Institute of International Studies, University of California, Berkeley, Calif.
- Letowski, Janusz. 1993. "Polish Public Administration Between Crisis and Renewal." *Public Administration* 71 (Spring-Summer): 1-11.
- Levine, Ross, and David Renelt. 1992. "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions." *American Economic Review* 82(4): 942-63.
- Jhabvala, Renana, and Ela Bhatt. n.d. "The World of Work in the People's Sector: And Its Inherent Strength. The SEWA Experience." The Self-Employed Women's Association, Ahmedabad, India.
- Jun, Jong S., and Deil S. Wright, eds. 1996. *Globalization and Decentralization: Institutional Contexts, Policy Issues and Intergovernmental Relations in Japan and the United States*. Washington, D.C.: Georgetown University Press.
- Ka, Samba, and Nicolas van de Walle. 1994. "Senegal: Stalled Reform in a Dominant Party System." In Stephan Haggard and Stephen B. Webb, *Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment*, pp. 290-359. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Kabeer, Naila. 1994. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso.
- Kane, Cheikh T. 1995. "Uruguay: Options for Pension Reform." Education and Social Policy Paper Series No. 68. Human Resources Development and Operations Policy Department, World Bank, Washington, D.C.
- Kane, Cheikh, and Robert Palacios. 1996. "The Implicit Pension Debt." *Finance and Development* 33 (June): 36-38.
- Kangle, K. P. 1965. *The Kautiliya Arthashastra: An English Translation with Critical and Explanatory Notes*. Delhi: Motilal Banarsidass Publishers.
- Kanter, Rosabeth Moss. 1995. "Thriving Locally in the Global Economy." *Harvard Business Review* (September-October): 151-60.
- Kaufmann, Daniel. 1996. "Listening to Stakeholders on Development Challenges and World Bank Instruments in their Countries: Myths Meet Some Evidence on Corruption, Economic Reforms, and Bank Programs." Harvard Institute for International Development, Harvard University, Cambridge, Mass., and World Bank, Washington, D.C.
- Keefer, Philip, and Stephen Knack. 1995. "The Effects of Institutions on Public Investment." Policy Research Department, World Bank, Washington, D.C.; IRIS/University of Maryland, College Park, Md.; and School of Public Affairs, American University, Washington, D.C.
- Khaldun, Ibn. n.d. *The Muqaddimah*. Translated with an Introduction by Franz Rosenthal. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Kim, Hyung-Ki, Michio Muramatsu, T. J. Pempel, and Kozo Yamamura, eds. 1995. *The Japanese Civil Service and Economic Development: Catalysts of Change*. Oxford, England: Clarendon Press.
- Klingemann, Hans-Dieter, and Dieter Fuchs, eds. 1995. *Beliefs in Government. Volume 1: Citizens and the State*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Klitgaard, Robert. 1988. *Controlling Corruption*. Berkeley, Calif.: University of California Press.
- . *Tropical Gangsters*. New York, N.Y.: Basic Books.
- Knack, Stephen, and Philip Keefer. 1995. "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures." *Economics and Politics* 7(3): 207-27.
- Knight, Malcolm, Norman Loayza, and Delano Villanueva. 1995. "The Peace Dividend: Military Spending Cuts and Economic Growth." IMF Working Paper No. WP/95/53.

- Linz, Juan J., and Alfred Stepan, eds. 1996. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Lipset, Seymour Martin. 1979. *The First New Nation: The United States in Historical & Comparative Perspective*. New York, N.Y.: W. W. Norton & Company.
- . 1996. *American Exceptionalism: A Double Edged Sword*. New York, N.Y.: W. W. Norton.
- Lovei, Magda, and Charles Weiss, Jr. 1996. "Environmental Management and Institutions in OECD Countries: Experience and Lessons Learned." Environment Department, World Bank, Washington, D.C.
- Lundahl, Mats. 1992. *Politics or Markets?: Essays on Haitian Underdevelopment*. London and New York, N.Y.: Routledge.
- Lybeck, J. A. 1986. *The Growth of Government in Developed Economies*. Aldershot, Hants, England, and Brookfield, Vt.: Gower.
- Ma, Jun. 1996. *Intergovernmental Relations and Economic Management in China*. Houndsmill, Basingstoke, and London: Macmillan.
- Machiavelli, Niccolò. 1513. *The Prince*. Translated with an Introduction by George Bull. London: Penguin Books, 1981.
- Mainwaring, Scott. 1991. "Politicians, Parties, and Electoral Systems: Brazil in Comparative Perspective." *Comparative Politics* (October): 21–43.
- Manion, Melanie. 1996. "Policy Instruments and Political Context: Transforming a Culture of Corruption in Hong Kong." Paper presented at the Annual Meeting of the Association for Asian Studies, Honolulu, Ha., April 11–14.
- Manor, James. 1996. "The Political Economy of Decentralization." Agriculture and Natural Resources Department, World Bank, Washington, D.C.
- Margulis, Sergio. 1996. "Environmental Regulation: Instruments and Actual Implementation." Environment Department, World Bank, Washington, D.C.
- Margulis, Sergio, and Paulo Pereira de Gusmao. 1996. "Problems of Environmental Management in the Real World: The Rio de Janeiro Experience." Environment Department, World Bank, Washington, D.C.
- Martin, Brendan. 1993. *In The Public Interest?: Privatization and Public Sector Reform*. London: Zed Books.
- Mauro, Paolo. 1995. "Corruption and Growth." *Quarterly Journal of Economics* 110: 681–712.
- McLure, Charles E., Jr. 1994. "The Sharing of Taxes on Natural Resources and the Future of the Russian Federation." In Christine I. Wallich, ed., *Russia and the Challenge of Fiscal Federalism*, pp. 181–217. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- . 1995. "Comment on Prud'homme." *World Bank Research Observer* 10(2): 221–26.
- Meltzer, Alan, and S. F. Richard. 1981. "A Rational Theory of the Size of Government." *Journal of Political Economy* 89: 914–27.
- Metropolitan Environment Improvement Program. 1996. "Japan's Experience in Urban Environmental Management—Yokohama: A Case Study." United Nations Development Programme, New York, N.Y., and World Bank, Washington, D.C.
- Levy, Brian, and Pablo Spiller. 1994. "The Institutional Foundations of Regulatory Commitment: A Comparative Analysis of Telecommunications and Regulation." *Journal of Law, Economics and Organization* 10(2): 201–46.
- Levy, Brian, and Pablo Spiller, eds. 1996. *Regulations, Institutions and Commitment: Comparative Studies of Telecommunications*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Levy, Brian, Albert Berry, Motoshige Itoh, Linsu Kim, Jeffrey Nugent, and Shujiro Urata. 1994. "Technical and Marketing Support Systems for Successful Small and Medium-Size Enterprises in Four Countries." World Bank Policy Research Working Paper No. 1400. Policy Research Department, Finance and Private Sector Division, World Bank, Washington, D.C.
- Lewis, Bernard. 1961. *The Emergence of Modern Turkey*. London and New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Libecap, Gary D. 1996. "Economic Variables and the Development of Law: The Case of Western Mineral Rights." In Lee J. Alston, Thrainn Eggertsson, and Douglass C. North, eds., *Empirical Studies in Institutional Change*. New York, N.Y.: Cambridge University Press.
- Lijphart, Arendt. 1969. "Consociational Democracy." *World Politics* 21.
- . 1995. "The Virtues of Parliamentarism: But Which Kind of Parliamentarism?" In H. E. Chenabi and Alfred Stepan, eds., *Politics, Society, and Democracy: Comparative Studies*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Lijphart, Arendt, and Carlos H. Waisman, eds. 1996. *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Lim, Linda Y., and Peter Gosling, eds. 1983. *The Chinese in Southeast Asia*, vol. 1. Singapore: Naruyen Asia.
- Lin, Justin Yifu. 1996. "Comparative Advantage, Development Policy, and the East Asian Miracles." Peking University, Hong Kong University of Science and Technology, and Australian National University.
- Lin, Justin Yifu, Fang Cai, and Zhou Li. 1996. *The China Miracle: Development Strategy and Economic Reform*. A Friedman Lecture Fund Monograph. Hong Kong: The Chinese University Press.
- Lindauer, David. 1988. "The Size and Growth of Government Spending." Policy Working Paper WPS 44. World Bank, Washington, D.C.
- Lindauer, David, and Barbara Nunberg, eds. 1994. *Rehabilitating Government: Pay and Employment Reform in Africa*. Washington, D.C.: World Bank.
- Lindbeck, Assar. 1995. "Hazardous Welfare State Dynamics." Reprint Series No. 538. Institute for International Economic Studies, Stockholm University, Stockholm.
- Lindbeck, Assar, Per Molander, Torsten Persson, Olof Petersson, Agnar Sandmo, Birgitta Swedenborg, and Niels Thygesen. 1994. *Turning Sweden Around*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Linz, Juan J., Seymour Martin Lipset, and Amy Bunker Pool. n.d. "Social Conditions for Democracy in Latin America: Latin American Barometer Survey Analysis." Yale University, New Haven, Conn.

- Nellis, John R., and Dennis A. Rondinelli. 1986. "Assessing Decentralization Policies in Developing Countries: The Case for Cautious Optimism." *Development Policy Review* 4(1): 3-23.
- Noonan, John T., Jr. 1994. *Bribes*. Berkeley, Calif.: University of California Press.
- North, Douglass. 1990. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- \_\_\_\_\_. 1993. Paper prepared for the Nobel Prize Lecture in Economic Science, Stockholm.
- Nunberg, Barbara. 1995. *Managing the Civil Service: Reform Lessons from Advanced Industrialized Countries*. World Bank Discussion Paper No. 204. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. Forthcoming. *The State After Communism: Administrative Transitions in Central and Eastern Europe*. Public Management Division, ECA-MENA Technical Department, World Bank, Washington, D.C.
- Oates, Wallace E. 1972. *Fiscal Federalism*. New York, N.Y.: Harcourt Brace Jovanovich.
- \_\_\_\_\_. 1985. "Searching for the Leviathan: An Empirical Study." *American Economic Review* 74(4): 748-57.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1993. *Managing with Market-Type Mechanisms*. Paris: OECD/PUMA.
- \_\_\_\_\_. 1994. *DAC Orientations on Participatory Development and Good Governance*, Vol. 2, No. 2. OECD Working Papers. Paris: OECD.
- \_\_\_\_\_. 1996. "Social Expenditure Statistics of OECD Member Countries (Provisional Version)." Labor Market and Social Policy Occasional Papers No. 17. Paris: OECD.
- \_\_\_\_\_. Various years. *OECD Economic Outlook*. Paris: OECD.
- Office of the United Nations High Commissioner for Refugees. 1995. *The State of the World's Refugees: In Search of Solutions*. New York, N.Y.: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.
- Ohno, Kenichi. 1996. "Replicability of Selective Industrial Policy: The Case of Five Capital-Intensive Industries in Vietnam." Saitama University and Tsukuba University, Japan.
- Okazaki, Tetsuji. 1997. "The Government-Firm Relationship in Postwar Japanese Economic Recovery: Co-ordinating the Co-ordination Failure in Industrial Rationalization." In Masahiko Aoki, Hyung-Ki Kim, and Masahiro Okuno-Fujiwara, eds., *The Role of Government in East Asian Economic Development: Comparative Institutional Analysis*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Olson, Mancur, Jr. 1971. *The Logic of Collective Action*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- \_\_\_\_\_. 1996. "Big Bills Left on the Sidewalks: Why Some Nations are Rich, and Others Poor." *Journal of Economic Perspectives* 10(2): 3-24.
- Orstrom, Elinor. 1996. "Crossing the Divide: Co-production, Synergy and Development." *World Development* 24(6): 1073-87.
- Orstrom, Elinor, Larry Schroeder, and Susan Wynne. 1993. *Institutional Incentives and Sustainable Development: Infrastructure Policies in Perspective*. Boulder, Colo., San Francisco, Calif., and Oxford, England: Westview Press.
- Milgrom, Paul R., Douglass C. North, and Barry R. Weingast. 1990. "The Role of Institutions in the Revival of Trade: The Law Merchant, Private Judges, and the Champagne Fairs." *Economics and Politics* 2(1): 1-23.
- Montgomery, John D. 1988. *Bureaucrats and People: Grassroots Participation in Third World Development*. Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press.
- Montinola, Gabriella, Yingyi Qian, and Barry R. Weingast. 1995. "Federalism, Chinese Style: The Political Basis for Economic Success in China." *World Politics* 48: 50-81.
- Mosley, Paul, Jane Harrigan, and John Toye. 1995. *Aid and Power: The World Bank and Policy-Based Lending*. Vol. 1, *Analysis and Policy Proposals*, 2nd ed. London and New York, N.Y.: Routledge.
- Moser, Caroline. 1996. *Confronting Crisis: A Comparative Study of Household Responses to Poverty and Vulnerability in Four Urban Communities*. Environmentally Sustainable Development Studies and Monographs Series No. 8. Washington, D.C.: World Bank.
- Mubarak, Jamil Abdalla. 1996. *From Bad Policy to Chaos in Somalia: How an Economy Fell Apart*. London: Praeger.
- Mueller, D. C. 1989. *Public Choice II*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Mugoya, Ndungu. 1996. "Tribalism and the Politics of Patronage in Kenya." *Finance* 31 (May): 14-18.
- Murphy, Ricardo López, ed. 1995. *Fiscal Decentralization in Latin America*. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.
- Musgrave, R. A. 1976. "Adam Smith on Public Finance and Distribution." In Thomas Wilson and Andrew Skinner, eds., *The Market and the State: Essays in Honour of Adam Smith*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Naím, Moises. 1995. "Latin America's Journey to the Market: From Macroeconomic Shocks to Institutional Therapy." International Center for Economic Growth Occasional Paper No. 62. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Narayan, Deepa. 1995. "The Contribution of People's Participation: Evidence from 121 Rural Water Supply Projects." Environmentally Sustainable Development Occasional Paper Series No. 1. World Bank, Washington, D.C.
- Narayan, Deepa, and Lant Pritchett. 1997. "Cents and Sociability: Household Income and Social Capital in Rural Tanzania." Environment Department and Policy Research Department, World Bank, Washington, D.C.
- National Bureau of Economic Research. 1997. *Penn World Tables, Mark 5.6*. <http://nber.harvard.edu/pwt56.html>.
- Navarro, Juan Carlos. 1996. "Reversal of Fortune: The Ephemeral Success of Adjustment in Venezuela, 1989-93." In Leila Frischtak and Izak Atiyas, eds., *Governance, Leadership, Communication: Building Constituencies for Economic Reform. Essays on Venezuela, Malaysia, Tanzania, Bolivia, Egypt, Ghana, Pakistan, Turkey, Brazil*. Washington, D.C.: World Bank Private Sector Development Department.
- Ndulu, Benno, and Nicholas van de Walle, eds. 1996. *Agenda for Africa's Economic Renewal*. New Brunswick, N.J., and Oxford, England: Transaction Publishers.

- Poterba, James M. 1994. "State Responses to Fiscal Crises: The Effect of Budgetary Institutions and Politics." *Journal of Political Economy* 102(4): 799.
- Pradhan, Sanjay. 1996. *Evaluating Public Spending: A Framework for Public Expenditure Review*. World Bank Discussion Paper No. 323. Washington, D.C.: World Bank.
- Pritchett, Lant, and L. H. Summers. 1996. "Wealthier Is Healthier." *Journal of Human Resources* 1(4): 841-68.
- Prud'homme, Rémy. 1995. "The Dangers of Decentralization." *World Bank Research Observer* 10(2): 201-20.
- Psacharopoulos, George. 1995. *Building Human Capital for Better Lives*. Washington, D.C.: World Bank.
- Psacharopoulos, George, and Nguyen Xuan Nguyen. 1997. *The Role of Government and the Private Sector in Fighting Poverty*. World Bank Technical Paper No. 346. Washington, D.C.: World Bank.
- Psacharopoulos, George, and P. Zafiris Tzannatos. 1992. *Women's Employment and Pay in Latin America: Overview and Methodology*. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Putnam, Robert, with Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. 1993. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Quah, Jon. 1993. "Controlling Corruption in City-States: A Comparative Study of Hong Kong and Singapore." Paper presented at a conference on "The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy," Stanford University, Palo Alto, Calif., October 25-26.
- Ram, Rati. 1986. "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data." *American Economic Review* 76(1): 191-203.
- . 1987. "Wagner's Hypothesis in Time Series and Cross-Section Perspectives: Evidence from 'Real' Data for 115 Countries." *Review of Economics and Statistics* 69: 194-204.
- Ramey, Garey, and Valerie Ramey. 1995. "Cross-Country Evidence on the Link Between Volatility and Growth." *American Economic Review* 85(5): 1138-51.
- Reinert, Erik S. 1996. "The Role of the State in Economic Growth." Paper prepared for a conference on The Rise and Fall of Public Enterprises in Western Countries in Milan, October 10-12.
- Rietbergen-McCracken, Jennifer, ed. 1996. *Participation in Practice: The Experience of the World Bank and Other Stakeholders*. World Bank Discussion Paper No. 333. Washington, D.C.: World Bank.
- Rodrik, Dani. 1996. "Why Do More Open Economies Have Larger Governments?" John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, Mass.
- Romer, Paul M. 1994. "The Origins of Endogenous Growth." *Journal of Economic Perspectives* 8(1): 3-22.
- Rose, Richard, and Christian Haerpfer. 1990. "New Democracies Barometer III: Learning from What is Happening." *Studies in Public Policy*.
- Rose-Ackerman, Susan. 1978. *Corruption: A Study in Political Economy*. New York, N.Y.: Academic Press.
- . 1992. *Rethinking the Progressive Agenda: The Reform of the American Regulatory State*. New York, N.Y.: Free Press.
- Osborne, David, and Ted Gaebler. 1993. *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector*. New York, N.Y.: Penguin.
- Ottaway, Marina. 1994. *Democratization and Ethnic Nationalism: African and Eastern European Experiences*. Policy Essay No. 14. Washington, D.C.: Overseas Development Council.
- Oxley, Les. 1994. "Cointegration, Causality and Wagner's Law: A Test for Britain, 1870-1913." *Scottish Journal of Political Economy* 41(3): 286-98.
- Pardey, Philip G., and others. 1996. *Hidden Harvest: U.S. Benefits from International Research Aid*. Washington, D.C. International Food Policy Research Institute.
- Pasha, Hafiz. 1996. "Governance and Fiscal Reform: A Study of Pakistan." In Leila Frischak and Izak Atiyas, eds., *Governance, Leadership, Communication: Building Consistencies for Economic Reform. Essays on Venezuela, Malaysia, Tanzania, Bolivia, Egypt, Ghana, Pakistan, Turkey, Brazil*. Washington, D.C.: World Bank Private Sector Development Department.
- Paul, Samuel. 1994. "Does Voice Matter? For Public Accountability, Yes." Policy Research Working Paper No. 1388. Policy Research Department, Finance and Private Sector Development Division, World Bank, Washington, D.C.
- Peacock, A. T., and J. Wiseman. 1961. *The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom*. NBER General Series No. 72. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Peters, B. Guy. 1996. *The Future of Governing: Four Emerging Models*. Lawrence, Kan.: University Press of Kansas.
- Peterson, George E. 1997. *Decentralization in Latin America: Learning Through Experience*. World Bank Latin American and Caribbean Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Peterson, Paul E. 1995. *The Price of Federalism*. A Twentieth Century Fund Book. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Picciotto, Robert. 1995. *Putting International Economics to Work: From Participation to Governance*. World Bank Discussion Paper No. 304. Washington, D.C.: World Bank.
- . 1996. "What Is Education Worth? From Introduction Function to Institutional Capital." Human Capital Development Working Papers No. 75. World Bank, Washington, D.C.
- Picks Currency Yearbook. Various years. New York, N.Y.: Pick Publishing.
- Pierson, Paul. 1994. *Dismantling the Welfare State*. New York, N.Y.: Cambridge University Press.
- Pitschas, Rainer, and Rolf Sölzer, eds. 1995. *New Institutionalism in Development Policy: Perspectives and General Conditions of Public Administration Development in the South and East*. Berlin: Duncker and Humblot.
- Platteau, Jean Philippe. 1991. "Traditional Systems of Social Security." In E. Ahmad and others, eds., *Social Security in Developing Countries*. Oxford, England: Oxford University Press.
- Polizatto, Vincent P. 1992. "Prudential Regulation and Banking Supervision." In Dimitri Vittas, ed., *Financial Regulation: Changing the Rules of the Game*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

- Shihata, Ibrahim F. I. 1996. "Implementation, Enforcement and Compliance With International Environmental Agreements—Views from the World Bank." Legal Department, World Bank, Washington, D.C.
- Shiratori, Masaki, and Yoshio Wada. 1996. "World Bank-OECF Periodic Conference: General Meeting on 'Role of Government.'" World Bank, Washington, D.C.
- Shleifer, Andrei. 1996. "Government in Transition." Discussion Paper No. 1783. Harvard Institute of Economic Research, Harvard University, Cambridge, Mass.
- Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. 1993. "Corruption." *Quarterly Journal of Economics* 108: 599–617.
- Shui Yan Tang. 1992. *Institutions and Collective Action: Self Governance in Irrigation*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies.
- Sills, David L., ed. 1968. *International Encyclopedia of the Social Sciences*. New York, N.Y.: Macmillan and the Free Press, and London: Collier-Macmillan.
- Silverman, Jerry M. 1992. *Public Sector Decentralization: Economic Policy and Sector Investment Programs*. World Bank Technical Paper Number 188, Africa Technical Department Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Slemrod, Joel. 1995. "What Do Cross-Country Studies Teach about Government Involvement, Prosperity and Economic Growth?" *Brookings Papers on Economic Activity* 2: 373–431.
- Snider, Lewis. 1996. *Growth, Debt and Politics: Economic Adjustment and the Political Performance of Developing Countries*. Boulder, Colo.: Westview Press.
- Solow, Robert. 1956. "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 70: 65–94.
- Soyinka, Wole. 1996. *The Open Sore of a Continent: A Personal Narrative of the Nigerian Crisis*. New York, N.Y., and Oxford, England: Oxford University Press.
- Spiller, Pablo T., and Cezley Sampson. 1996. "Telecommunications Regulation in Jamaica." In Brian Levy and Pablo Spiller, eds., *Regulations, Institutions and Commitment: Comparative Studies of Telecommunications*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Spiller, Pablo, and Ingo Vogelsang. 1996. "The United Kingdom: A Pacesetter in Regulatory Incentives." In Brian Levy and Pablo Spiller, eds., *Regulations, Institutions and Commitment: Comparative Studies of Telecommunications*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Stein, Freiherr vom. 1807. "Über die zweckmäßige Bildung der obersten und der Provinzial-, Finanz- und Polizeibehörden in der preussischen Monarchie (Nassauer Denkschrift)." (Reprinted in Walther Hubatsch, ed., 1959. *Freiherr vom Stein. Briefe und amtliche Schriften*, pp. 380–98. Stuttgart, Germany: Kohlhammer.)
- Stiglitz, Joseph E. 1977. "The Theory of Local Public Goods." In Martin S. Feldstein and Robert P. Inman, eds., *The Economics of Public Services*, pp. 274–333. London: Macmillan.
- \_\_\_\_\_. 1986. *Economics of the Public Sector*. New York, N.Y., and London: W. W. Norton.
- \_\_\_\_\_. 1994. *Whither Socialism?* Cambridge, Mass.: MIT Press.
- \_\_\_\_\_. 1995. "The Theory of International Public Goods and the Architecture of International Organizations." Paper pre-
- \_\_\_\_\_. 1995. *Controlling Environmental Policy: The Limits of Public Law in Germany and the United States*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- \_\_\_\_\_. Forthcoming. "The Political Economy of Corruption." In Kimberly Ann Elliott, ed., *Corruption in the World Economy*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Roy, Jayanta, ed. 1995. *Macroeconomic Management and Fiscal Decentralization*. EDI Seminar Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Ruzindana, Augustine. 1995. "Combating Corruption in Uganda." In Petter Langseth, J. Katorobo, E. Brett, and J. Munene, eds., *Uganda: Landmarks in Rebuilding a Nation*. Kampala: Fountain Publishers.
- Salamon, Lester M., and Helmut K. Anheier. 1994. *The Emerging Sector—An Overview*. Baltimore, Md.: The Johns Hopkins University Institute for Policy Studies.
- \_\_\_\_\_. 1996. "The Nonprofit Sector: A New Global Force." Working Paper No. 21. The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, The Johns Hopkins University Institute for Policy Studies, Baltimore, Md.
- Saunders, Anthony, and Berry Wilson. 1995. "Contingent Liability in Banking: Useful Policy for Developing Countries?" World Bank Policy Research Working Paper No. 1538. Policy Research Department, Finance and Private Sector Development Division, World Bank, Washington, D.C.
- Scharpf, Fritz W. 1994. *Optionen des Föderalismus in Deutschland und Europa*. Frankfurt, Germany, and New York, N.Y.: Campus Verlag.
- Schwartz, Joseph. 1994. "Democratic Solidarity and the Crisis of the Welfare State." In Lyman Legters, John Burke, and Arthur DiQuatro, eds., *Critical Perspectives on Democracy*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.
- Scott, Graham. 1995. "Improving Fiscal Responsibility." Extract from *Agenda: A Journal of Policy Analysis and Reform* 2(1): 3–16. Heidelberg, Victoria, Australia.
- \_\_\_\_\_. 1996. "The Use of Contracting in the Public Sector." *Australian Journal of Public Administration* 55(3).
- Sen, Amartya. 1987. *The Standard of Living*. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Senghaas, Dieter. 1985. *The European Experience: A Historical Critique of Development Theories*. Oxford, England: Berg Publishers.
- Serven, Luis, and Andres Solimano, eds. 1994. *Striving for Growth after Adjustment: The Role of Capital Formation*. Washington, D.C.: World Bank.
- Shah, Anwar. 1994. *The Reform of Intergovernmental Fiscal Relations in Developing and Emerging Market Economies*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1997. "Fostering Responsible and Accountable Performance: Lessons from Decentralization Experience." Paper presented at the OED Annual Conference, World Bank, Washington, D.C., April 1–2.
- Sheng, Andrew. 1992. "Bank Restructuring in Malaysia." In Dimitri Vittas, ed. *Financial Regulation: Changing the Rules of the Game*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.



- Tendler, Judith. 1997. *Good Government in the Tropics*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Tengs, Tammy O., and John D. Graham. 1996. "The Opportunity Costs of Haphazard Social Investments in Life-Saving." In Robert W. Hahn, ed., *Risks, Costs and Lives Saved: Getting Better Results from Regulation*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Teranishi, Juro, and Yukata Kosai, eds. 1993. *The Japanese Experience of Economic Reforms*. New York, N.Y.: St. Martin's Press.
- Thomas, Vinod, and Jisoon Lee. 1997. "The Payoffs from Economic Reforms." In Nancy Birdsall and Frederick Jaspersen, eds., *Pathways to Growth*. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.
- Tilly, Charles. 1990. *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Tlaiye, Laura, and Dan Biller. 1994. "Successful Environmental Institutions: Lessons from Colombia and Curitiba, Brazil." LATEN Dissemination Note No. 12. Latin America Technical Department, Environment Unit, World Bank, Washington, D.C.
- Toye, J. 1992. "Interest Group Politics and the Implementation of Adjustment Policies in Sub-Saharan Africa." *Journal of International Development Policy, Economic and International Relations* 4(2), March-April: 183-98 (special issue on The Economic Analysis of Aid Policy).
- Trebilcock, Michael J. 1996. "What Makes Poor Countries Poor? The Role of Institutional Capital in Economic Development." Faculty of Law, University of Toronto, Toronto.
- Twain, Mark, Charles Warner, and Ward Just. 1877. *The Gilded Age: A Tale of Today*. Reprinted by New York, N.Y.: Oxford University Press, 1996.
- United Nations Development Programme. 1997. *Reconceptualising Governance*. Discussion Paper 2. New York, N.Y.: Management Development and Governance Division, Bureau for Policy and Programme Support, United Nations Development Programme.
- U.S. Department of Health and Human Services. 1994. *Social Security Programs Throughout the World*. SSA Publication No. 13-11805, Research Report No. 63. Office of Research and Statistics, Social Security Administration, Washington, D.C.
- Valdeavilla, Ermelita V. 1995. "Breakthroughs and Challenges of Making Philippine Government Work for Gender Equality." *IDS Bulletin* 26(3): 94-101. Brighton, England: Institute for Development Studies, University of Sussex.
- van der Gaag, Jacques. 1995. *Private and Public Initiatives: Working Together for Health and Education*. Washington, D.C.: World Bank.
- van de Walle, Dominique, and Kimberley Nead, eds. 1995. *Public Spending and the Poor: Theory and Evidence*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Villadsen, Søren, and Francis Lubanga, eds. 1996. *Democratic Decentralisation in Uganda: A New Approach to Local Governance*. Kampala, Uganda: Fountain.
- \_\_\_\_\_ . 1996. "Keynote Address: The Role of Government in Economic Development." In Michael Bruno and Boris Pleskovic, eds., *Annual World Bank Conference on Development Economics*, pp. 11-23. Washington, D.C.: World Bank.
- Stiglitz, Joseph, and Marilou Uy. 1996. "Financial Markets, Public Policy and the East Asian Miracle." *World Bank Research Observer* 11(2): 249-76.
- Stone, Andrew, Brian Levy, and Ricardo Paredes. 1996. "Public Institutions and Private Transactions: A Comparative Analysis of the Legal and Regulatory Environment for Business Transactions in Brazil and Chile." In Lee J. Alston, Thrainn Eggertsson, and Douglass C. North, eds., *Empirical Studies in Institutional Change*. New York, N.Y.: Cambridge University Press.
- Strong, Maurice F. 1996. "The CGIAR at Twenty-Five: Looking Back and Looking Forward." Sir John Crawford Memorial Lecture, International Centers Week, Washington, D.C., October 28.
- Stuart, Charles E. 1981. "Swedish Tax Rates, Labor Supply, and Tax Revenues." *Journal of Political Economy* 89(51): 1020-51.
- Subbarao, Kalanidhi, Aniruddha Bonnerjee, Jeanine Braithwaite, Soniya Carvalho, Kene Ezemenari, Carol Graham, and Alan Thompson. 1997. *Safety Net Programs and Poverty Reduction: Lessons from Cross Country Experience*. Directions in Development Series. Washington, D.C.: World Bank.
- Summers, Robert, and Alan Heston. 1991. "The Penn World Table (Mark 5): An Expanded Set of International Comparisons, 1950-1988." *Quarterly Journal of Economics* 106 (May): 327-68.
- Sweden. Ministry of Health and Social Affairs. 1994. "Pension Reform in Sweden: A Short Summary." Stockholm: Ministry of Health and Social Affairs.
- Sweden. Styrelsen för Internationell Utveckling. 1994. *State, Market and Aid: Redefined Roles*. Stockholm: Swedish International Development Authority.
- Tallroth, Nils Borje, III. 1997. "The Political Economy of Modern Wars in Africa." Paper presented at the Carter Center Conference on the Transition from War to Peace, Atlanta, February 19-21.
- Tanzi, Vito. 1995a. "Fiscal Federalism and Decentralization: A Review of Some Efficiency and Macroeconomic Aspects." In Michael Bruno and Boris Pleskovic, eds., *Annual World Bank Conference on Development Economics*, pp. 295-316. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_ . 1995b. *Taxation in an Integrating World*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Tanzi, Vito, and Ludger Schuknecht. 1995. "The Growth of Government and the Reform of the State in Industrial Countries." IMF Working Papers WP/95/130. International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Tavares, Jose, and Romain Wacziarg. 1996. "How Democracy Fosters Growth?" Department of Economics, Harvard University, Cambridge, Mass.

- \_\_\_\_\_. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. A World Bank Policy Research Report. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1994a. *Adjustment in Africa: Reforms, Results and the Road Ahead*. A World Bank Policy Research Report. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1994b. *Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and Promote Growth*. A World Bank Policy Research Report. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1994c. *World Development Report 1994: Infrastructure for Development*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1995a. "Azerbaijan: Baku Water Supply Rehabilitation Project." Environment Department Papers Series. Assessment Series Paper No. 017. World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1995b. *Better Urban Services: Finding the Right Incentives*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1995c. *Bureaucrats in Business: The Economics and Politics of Government Ownership*. A World Bank Policy Research Report. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1995d. *Development in Practice: Priorities and Strategies for Education—A World Bank Review*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1995e. *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1995f. "Vietnam Poverty Assessment and Strategy." Report No. 13442-VN. Country Department I, East Asia and Pacific Region, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1995g. *World Development Report 1995: Workers in an Integrating World*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1996a. "Argentina: Reforming Provincial Utilities: Issues, Challenges and Best Practice." Report No. 15063-AR. Infrastructure Division, Country Department I, Latin America and the Caribbean Region, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1996b. "Bangladesh: Government That Works: Reforming the Public Sector." Private Sector Development and Finance Division, Country Department I, South Asia Region, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1996c. *Handbook on Good Practices for Laws Relating to Nongovernmental Organizations*. Prepared for the World Bank by the International Center for Non-Profit Law.
- \_\_\_\_\_. 1996d. "Republic of Guinea: Public Expenditure Review." Western Africa Department, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1996e. *Social Assistance and Poverty-Targeted Programs: A Sourcebook Prepared by the Social Assistance Program Team*. Washington, D.C.: Poverty and Social Policy Department, World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1996f. *Social Indicators of Development 1996*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1996g. "Technical Annex: Democratic Republic of Sri Lanka: Telecommunications Regulation and Public Enterprise Reform Technical Assistance Project." Report No. T-6730 CE. Country Department I, Energy and Project Finance Division, South Asia Region, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1996h. *The World Bank Participation Sourcebook*. Washington, D.C.: World Bank.
- \_\_\_\_\_. 1996i. *World Development Report 1996: From Plan To*
- Vittas, Dimitri, ed. 1992. *Financial Regulation: Changing the Rules of the Game*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- von Hagen, J., and I. Harden. 1994. "National Budget Processes and Fiscal Performance." *European Economy, Reports and Studies* 3: 311–418.
- Wade, Robert. 1994. "The Governance of Infrastructure: Organizational Issues in the Operation and Maintenance of Irrigation Canals." World Bank, Washington, D.C.
- Wallich, Christine I. 1994. "Intergovernmental Fiscal Relations: Setting the Stage." In Christine I. Wallich, ed., *Russia and the Challenge of Fiscal Federalism*, pp. 19–63. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Weal, Albert. 1990. "Equality, Social Welfare and the Welfare State." *Ethics* 100(3): 475.
- Weaver, R. Kent, and William T. Dickens, eds. 1995. *Looking Before We Leap: Social Science and Welfare Reform*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Wiesner Durán, Eduardo. 1992. "Colombia: Descentralización y Federalismo Fiscal: Informe Final de la Misión para la Descentralización." Departamento Nacional de Planeación, Presidencia de la República, Bogotá, Colombia.
- Wildasin, David E. 1996. "Introduction: Fiscal Aspects of Evolving Federations." *International Tax and Public Finance* (Netherlands) 3: 21–131.
- Williamson, John, ed. 1994. *The Political Economy of Policy Reform*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Willman, John, Stephen Pollard, Bernard Jenkin, Madsen Pirie, Eamonn Butler, and José Piñera. 1996. "The Need for Welfare Reform." In *Over to You: The Transition to Funded Fortune Accounts*. London: Adam Smith Institute.
- Williamson, Oliver E. 1996. *The Mechanisms of Governance*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- Winston, Clifford. 1993. "Economic Deregulation: Days of Reckoning for Microeconomists." *Journal of Economic Literature* 31(3): 1263–89.
- Wolf, Edward. 1985. "Social Security, Pensions and the Wealth Holdings of the Poor." Institute for Research on Poverty Discussion Paper No. 799–85. University of Wisconsin-Madison, Madison, Wisc.
- Wong, John. 1997. "Government Participation in Economic Development: Singapore Experiences." Paper presented at the International Symposium on Government's Role in the Market Economy, China Institute for Reform and Development, Haikou, China, January 7–8.
- World Bank. 1983. *World Development Report 1983*. New York, N.Y.: Oxford University Press.
- \_\_\_\_\_. 1987. "The Philippines: Issues and Policies in the Industrial Sector." Report No. 6706-PH. Asia Region, Country Department II, World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1991a. *The Reform of Public Sector Management: Lessons of Experience*. Policy Research Series 18. World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. 1991b. *World Development Report 1991: The Challenge of Development*. New York, N.Y.: Oxford University Press.

- Wyman, M. L. Michael, ed. 1990. *The Political Economy of Ethnic Discrimination and Affirmative Action: A Comparative Perspective*. New York, N.Y.: Praeger.
- Zartman, William I., ed. 1995. *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. Boulder, Colo., and London: Lynne Rienner.

*Market*. New York, N.Y.: Oxford University Press.

- \_\_\_\_\_. 1997. "Ukraine Public Sector Reform Loan, Preparation Mission Report, Public Administration." World Bank, Washington, D.C.
- \_\_\_\_\_. Forthcoming. *The Road to Financial Integration: Private Capital Flows to Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.





# مؤشرات مختارة بشأن المالية العامة

وتشمل المصروفات على السلع والخدمات كل المدفوعات الحكومية مقابل سلع وخدمات، سواء في شكل أجور ورواتب للمستخدمين أو لشبثروات أخرى. وتتكون الأجور والمرتبات من كل المدفوعات التقديية للمستخدمين مقابل خدمات مؤداة، قبل الضرائب واشتراكات المعاشات. ومدفوعات الفائدة هي مدفوعات مقابل استخدام المال المقترض والتي تقدم للقطاعات المحلية وغير المقيمين. ويشمل الدعم والتحويلات الجارية الأخرى كل التحويلات بغير مقابل التي لا ترد على الحساب الجارى والمقدمة إلى المشروعات العامة والخاصة، وتكاليف تغطية العجز النقدي في التشغيل للمبيعات للجمهور في محلات الأقسام المتعددة. والمصروفات الرأسمالية هي مصروفات للحصول على الأصول الرأسمالية الثابتة، والأرض، والأصول غير الملموسة، والأرصدة الحكومية، والأصول غير العسكرية غير المالية. كما تشمل المنح الرأسمالية.

## الجدول أ - ٣ مصروفات الحكومة المركزية حسب الوظيفة

غالباً ما تكون بيانات مصروفات الحكومة المركزية حسب الوظيفة غير كاملة، وتتباين التغطية من بلد لآخر لأن المسؤوليات الوظيفية تمتد عبر مستويات الحكم التي لا تتوافر بيانات عنها. وبالتالي، فإن البيانات المقدمة، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة، قد لا تكون على الدوام قابلة للمقارنة عبر البلدان. وتغطي الصحة المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ومراكز علاج الأسنان، وبعض المستوصفات، وعلى مشروعات التأمين الصحي الوطنية، وعلى تنظيم الأسرة والرعاية الوقائية. ويشمل التعليم المصروفات على مدارس الحضانة والابتدائي والثانوي، والجامعات والكليات، والمؤسسات المهنية والتقنية وغيرها من مؤسسات التدريب. ويغطي الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية التعويض عن خسارة الدخل بسبب المرض أو العجز المؤقت، والبطالة، والمدفوعات لكبار السن والعاجزين بصورة دائمة والمتعطلين؛ وعلاوات الأسرة والأمومة والصفولة؛ وتكاليف خدمات المساعدة الاجتماعية، مثل رعاية المسنين والعجزة والأطفال. ويشمل الدفاع كل المصروفات التي تنفق للحفاظ على القوات العسكرية، سواء انفقها وزارة الدفاع أو غيرها من الوزارات. وتشمل المصروفات الأخرى الخدمات العامة، ومدفوعات الفائدة، والبنود غير المدرجة في أماكن أخرى.

البيانات المعنية بإيرادات ومصروفات الحكومة المركزية مأخوذة من صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة (أ) و(ب)، ومن ملفات بيانات صندوق النقد الدولي. وقد تم توضيح حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة في صندوق النقد الدولي ١٩٨٦. وللإطلاع على تفسيرات كاملة وموثوق بها للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات، أنظر هذه المصادر .

## الجدول أ - ١ إيرادات الحكومة المركزية

تشمل الإيرادات الجارية متحصلات الضرائب والمتحصلات التي لا ترد (بخلاف المنح) من بيع الأراضي، أو الأصول غير الملموسة، أو الأرصدة الحكومية، أو أصول رأس المال الثابت، أو من التحويلات الرأسمالية من المصادر غير الحكومية .

وضرائب الدخل، والأرباح، وزيادة رأس المال تفرض على صافى دخل الأفراد الفعلى أو المقدّر جزافياً، وعلى أرباح المشروعات، وعلى زيادة رأس المال. وتشمل اشتراكات الضمان الاجتماعي اشتراكات أرباب الأعمال والمستخدمين واشتراكات من يعملون لحساب أنفسهم والعاطلين. وتشمل ضرائب السلع والخدمات المحلية المبيعات العامة وحجم الأعمال أو ضرائب القيمة المضافة، ورسوم الإنتاج الانتقائية على السلع، والضرائب الانتقائية على الخدمات، والضرائب على استخدام السلع أو العقارات، وأرباح الاحتكارات المالية، وتشمل ضرائب التجارة الدولية رسوم الواردات والصادرات، وأرباح احتكارات الصادرات والواردات، وأرباح الصرف الأجنبي، وضرائب الصرف الأجنبي. وتشمل الضرائب الأخرى الضرائب على رواتب الموظفين وأجور العمال والضرائب العقارية والضرائب التي لا تقع تحت تصنيف آخر. وتشمل الإيرادات من غير الضرائب المتحصلات التي لا ترد، والتي تدفع للأغراض العامة، مثل الغرامات أو الرسوم الإدارية، أو دخل تنظيم المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات، والمتحصلات الطوعية بغير مقابل والتي لا ترد من مصادر أخرى غير حكومية.

## الجدول أ - ٢ مصروفات الحكومة المركزية حسب نوعها الاقتصادي

تشمل مصروفات الحكومة كل المدفوعات التي لا ترد، سواء كانت جارية أو رأسمالية بمقابل أو بغير مقابل، ويمكن قياس المصروفات اما حسب النوع الاقتصادي كما هو مبين هنا أو حسب الوظيفة كما هو في الجدول أ - ٣.

## جدول أ-١ إيرادات الحكومة المركزية

النسبة المئوية من إجمالي الإيراد الجارى									
اقتصادات متوسطة الدخل	إيرادات الضرائب								
	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح	الضرائب الأرباح
١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٩٧-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٩	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥
١	٢٢.٤	٢٧.٤	١.٧	١.٧	٢٢.٧	٢٢.٢	...	...	٢٦.٤
٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٣٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٤٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٥٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٦٩	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٧٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٧١	...	...	...	...	...	...	...	...	...
٧٢	...	...	...	...	...	...	...	...	...

ملاحظة: مجموع المكونات قد لا يمثل ١٠٠ في المائة بسبب عمليات تصحيح إحصائيات الإيرادات من قبل البلدان المبلغة. الأرقام بخط مائل تشير إلى سنوات أخرى غير تلك المذكورة.

النسبة المئوية من اجمالي الايرادات الجارى										
	ايرادات الضرائب									
	الضريبة على الدخل		الضريبة على القيمة المضافة		الضريبة على الشركات		الضريبة على المبيعات		الضريبة على الدخل	
	١٩٩٥-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨	١٩٩٥-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨	١٩٩٥-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨	١٩٩٥-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨	١٩٩٥-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٨
٧٣ تونس	١٧.٨	٢٤.٤	٢.٩	٢.٦	٢٨.٤	٢٧.٤	٢٣.٢	٢٦.٠	١٢.٢	١٣.٧
٧٤ ليتوانيا	٦.٥	..	..	..	٢٨.٢	..	٢٨.٨	..	٢٠.٧	..
٧٥ كولومبيا	١٢.٢	١٤.٤	١.٧	٦.٢	٢٧.٢	٢٨.٢	..	١٠.٢	٢٩.٢	٢٤.٦
٧٦ ناميبيا	١٢.٧	١٢.٢	١.٤	١.٢	٢٢.٦	٢٩.٢	..	..	٢٦.٢	٢٤.٩
٧٧ بيلاروس	٢.٠	..	٨.٧	..	٢٩.٩	..	٢٢.٢	..	١١.٩	..
٧٨ الاتحاد الروسى	٦.٤	..	١.٤	..	٢٢.٧	..	٢٢.٦	..	١٤.٢	..
٧٩ لاتفيا	٩.٨	..	١.٤	..	٢٢.٩	..	٢٢.٩	..	١١.٢	..
٨٠ بيلو	٨.٦	٩.١	٧.٢	٨.٠	٢٩.٢	٢٩.٨	٢٢.٢	٧.٢	١٤.٢	١٤.٦
٨١ كوستاريكا	١٣.٦	١٠.٦	١.٧	١.٢	٢٢.٢	٢٦.٠	٢٧.٧	٢٦.٢	٩.٨	١٢.٢
٨٢ لبنان	٢.٠	..	٦.٧	..	٦.٨	..	..	..	١٠.٢	..
٨٣ تايلند	٩.١	٩.٢	١.٨	١.٧	١٧.٦	٢٢.٢	١.١	١.٢	٢٨.٤	٢٠.٢
٨٤ بنما	٢٦.٦	٢٦.٦	١.٧	١.٧	١٦.٨	١٤.٠	٢٠.٢	٢٢.٤	١٨.٠	٢٠.٧
٨٥ تركيا	١٠.٦	١٥.٢	٢.٢	٢.٧	٢٥.٤	٢٨.٠	..	..	٢٧.٠	٢٤.٤
٨٦ بولندا	١.٤	٥.٢	١.٤	٦.٢	٢٨.٠	٢٠.٠	٢٤.٧	٢٤.٠	٢٧.٦	٢٤.٨
٨٧ استونيا	٤.٦	..	..	..	٢٨.٨	..	٢٢.٦	..	٢٠.٢	..
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ بوسنينا	١٨.٦	٢٠.٢	..	..	٢٠.٢	١٢.٢	..	..	٢٨.٧	٢٥.٦
٩٠ فنزويلا	٢٢.٢	١٨.٢	١.٢	١.١	١٠.٤	٢.٤	٤.٤	٢.٨	٥.٠	٦.٠
الدخل المتوسط الأعلى										
٩١ جنوب أفريقيا	٦.٤	٨.٧	١.٢	١.٤	٢٤.٨	٢٦.٠	١.٨	١.٤	٤٠.٨	٤١.٤
٩٢ كرواتيا	٤.١	..	..	..	٢٨.٦	..	٢٦.٩	..	١٠.٧	..
٩٣ المكسيك	٩.١	١٠.٧	٢.٤	١.٠	٤٠.٢	٤٤.٢	١٧.٩	١٢.٩	٢٤.٢	٢٧.٩
٩٤ موريشيوس	١١.٦	١٠.٨	١.٧	١.٤	٢٢.٩	١٨.٢	١.١	٤.٤	١٦.٢	١٣.٨
٩٥ الفايون	٢٤.٢	٢٨.٢	١.٨	١.٨	٢٢.٧	١٠.٨	..	١.٩	٢٦.٢	٢٤.٢
٩٦ البرازيل	١٧.٢	٢٩.٤	٤.٢	٤.٤	١٩.٢	٢٦.٠	٢٠.٦	٢٤.٨	١٦.٢	١٧.٤
٩٧ ترينيداد وتوباغو	..	١٧.٧	..	..	..	١١.٠	..	..	..	٦٢.٢
٩٨ الجمهورية التشيكية	٧.٤	..	١.٧	..	٢١.٩	..	٢٨.٠	..	١٦.٦	..
٩٩ ماليزيا	١٢.٦	٢٤.٦	٢.٤	١.٨	٢٢.٠	١٧.٨	١.٠	١.٦	٢٤.٢	٢٤.٨
١٠٠ هونغ كونغ	..	١٣.٢	..	٢.٨	..	٢٤.٧	..	٢٢.٨	..	١٦.٩
١٠١ شيلي	١١.٧	٢٦.٦	٢.٧	٦.٢	٤٥.٢	٤١.٨	٦.٧	٨.٤	١٨.٦	١٣.٢
١٠٢ عمان	١١.٩	١١.٩	١.٧	١.٤	١.٠	١.٧	..	..	١٩.٩	٢٤.٢
١٠٣ أوروغواي	٥.٩	٦.٤	٨.٤	١١.٩	٢٢.٤	٢٤.٢	٢٠.٦	٢٦.٦	٧.٢	٧.٤
١٠٤ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ الأرجنتين	٩.١	١١.٩	٤.٦	٦.٠	٢٦.٦	٢٢.٦	٤.٩	٢٦.٤	٢.٦	٤.٩
١٠٦ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ اليونان	٦.٤	٩.٧	٢.٩	٤.٧	٦٦.٤	٢٧.٨	١.١	٢٦.٧	٢٩.٦	١٨.٤
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٨ جمهورية كوريا	١٠.٦	١٢.٤	٦.٠	٢.٧	٢٢.٦	٤٠.٨	٦.٩	٢.٢	٢٦.٦	٢٧.٦
١٠٩ البرتغال	١٢.٨	٢.٢	٢.٨	٤.٤	٢٤.٢	٢٤.٦	٢٤.٠	٢٤.٠	٢٦.٧	٢٦.٦
١١٠ اسبانيا	٢٠.٦	١١.٩	..	١.٢	٢٦.٤	١٩.٩	٢٨.٢	٢٤.٤	٢٦.٢	٢٤.٦
١١١ نيوزيلندا	١٠.٦	١٢.٤	١.٤	١.١	٢٧.٦	٢٦.٠	..	..	٢٨.٢	٢٩.٧
١١٢ أيرلندا	٦.٤	١٠.٠	١.٤	١.٤	٢٠.٨	٢٦.٢	١٤.٧	١٢.٦	٢٨.٦	٢٢.٩
١١٣ + إسرائيل	١١.٧	١٢.٧	٢.٩	٢.٤	٢٥.٨	٢٨.٨	٧.٧	٨.٤	٢٧.٤	٢٨.٢
١١٤ + الكويت	..	٩٢.٠	..	..	..	..	..	..	..	١٠.٧
١١٥ + الامارات العربية المتحدة	٧.٩	١٧.٢	..	..	٢٦.٠	٢٤.٦	٢.١	٢.٤	..	..
١١٦ المملكة المتحدة	٢.٢	١٠.٧	١.١	١.٠	٢٢.٢	٢٩.٧	١٦.٩	١٦.٩	٢٤.٢	٢٩.٢
١١٧ اسبانيا	١٠.٩	١٠.٦	١.٤	١.٤	٢٠.٤	٢٢.٨	..	..	٢٢.٩	٢٦.٤
١١٨ ايطاليا	٩.٩	٤.٠	١.٢	١.٤	٢٨.٨	٢٤.٦	٢٩.٢	٢٢.٧	٢٦.٦	٢٦.٢
١١٩ كندا	١١.٤	١٢.٤	..	..	١٨.٢	١٩.٢	١٨.٤	١٣.٦	٤٩.٢	٤٠.٢
١٢٠ فنلندا	١١.٦	٨.٤	١.٢	١.٢	٤٤.٢	٤٦.٧	١١.٤	٩.٤	٢٩.٠	٢٠.٤
١٢١ + هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ السويد	١٥.٨	١٤.٤	٢.٠	٤.١	٢٦.٦	٢٨.٦	٢٦.٠	٢٦.٤	٨.٩	١٦.٩
١٢٣ هولندا	٢.٠	١٢.٠	..	..	٢٦.٦	٢٠.٦	٢٨.٤	٢٩.٠	٢٨.٧	٢٦.٠
١٢٤ بلجيكا	٢.٨	٢.٧	..	..	٢٤.٧	٢٢.٤	٢٤.٤	٢٢.٤	٢٢.٦	٢٧.٢
١٢٥ فرنسا	٦.٨	٧.٧	٢.٠	١.٢	٢٧.٤	٢٩.٤	٤٤.٦	٤٢.٦	١٧.٧	١٧.٦
١٢٦ + سنغافورة	٢٦.٤	٤٠.١	٨.٩	٤.٤	١٨.٢	١٤.٢	..	..	٢٨.٠	٢٧.٢
١٢٧ النمسا	٨.٦	٨.٢	٦.٤	٦.٤	٢٤.٦	٢٦.٢	٢٧.٤	٢٦.٢	١٩.٩	١٩.٦
١٢٨ الولايات المتحدة	٨.١	٩.٢	..	..	٢.٩	٤.٤	٢٤.٤	٢٢.٤	٤٠.٩	٤١.٤
١٢٩ لاتفيا	٦.٢	٦.٢	..	..	٢٤.٢	٢٢.٤	٤٧.٧	٤٢.٩	١٠.٤	١٧.٢
١٣٠ النرويج	١٤.٨	١٢.٢	١.٤	١.٧	٢٩.٦	٢٢.٦	٢.٩	٢.٩	٢٨.٢	٢٦.٧
١٣١ النرويج	٢٩.٩	١٦.٢	..	..	٢٦.٧	٢٧.٩	٢٤.٠	٢٢.٧	١٦.٠	٢١.٤
١٣٢ اليابان	١٤.٤	٤.٢	١.٦	٢.٦	١٢.٩	١٧.٤	٢٤.٦	..	٢٨.٧	٢٧.٨
١٣٣ سويسرا	٦.٦	٦.٠	..	..	١٦.٩	١٩.٢	٤٢.٦	٤٨.٧	١٤.٧	١٤.٩

١ - اقتصادات صنفها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية أو اعتبارها سلطنتها كذلك في غير هذا. اعتباراً من الأول من تموز / يوليو ١٩٩٧ تعد هونغ كونغ جزءاً من الصين.

## جدول أ ٢- مصروفات الحكومة المركزية حسب النمط الاقتصادي

اقتصادات مختلفة الدخل	نسبة مئوية من اجمالي المصروفات							
	سلع وخدمات		اجور ومرتبات <sup>(١)</sup>		معلومات الفاتحة		دعم وتحويلات جارية أخرى	
	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٠-١٩٩١
١ موزامبيق	٧٨.٠	٧٤.٦	٢٥.٠	٤٣.٩	٤.٩	٧.٢	٧.٢	١٤.٩
٢ اثيوبيا	٥٣.٤	١٩.٠	١٩.٠	٢٥.٠	٨.٩	١٣.١	١٣.١	٢٨.٦
٣ تنزانيا	٢٩.٤	٢٥.٥	٢٥.٥	٢٥.٥	١.٩	١.٩	١.٩	٢٥.٥
٤ بروندي	٤٧.٩	١٨.٢	١٨.٢	١٧.٠	١٧.٠	١٧.٠	١٧.٠	٢٨.٦
٥ ملاوي	٢٤.١	٤٠.٩	٢٤.٢	٢٢.٩	١.٢	٢.٨	٢.٨	٢.٨
٦ تشاد	٤٧.٩	٦٠.٢	٢٩.٢	٢٧.٢	٥.٢	٨.٩	٨.٩	١٤.٧
٧ رواندا	٤٤.٩	٣٦.١	٢٧.٠	١٨.٨	١٤.٦	٢٢.٧	٢٢.٧	١٩.٤
٨ سيراليون	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠
٩ نيبال	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠
١٠ النيجر	٦٣.٨	٤٦.٠	٤٦.٠	٢٧.٨	٤.٨	٨.٢	٨.٢	١١.٦
١١ بوركينا فاسو	٢٧.٥	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٠.٨	١.٨	٢.٩	٢.٩	٧.٦
١٢ مدغشقر	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٠.٨	١.٨	٢.٩	٢.٩	٧.٦
١٣ بنغلاديش	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٠.٨	١.٨	٢.٩	٢.٩	٧.٦
١٤ أوغندا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٠.٨	١.٨	٢.٩	٢.٩	٧.٦
١٥ قيت نام	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٠.٨	١.٨	٢.٩	٢.٩	٧.٦
١٦ غينيا بيساو	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٩
١٧ هايتي	٢٠.٥	٢٠.٥	٢٠.٥	٢٠.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١٨ مالي	٢٧.٩	٢٧.٩	٢٧.٩	٢٧.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٩
١٩ نيجيريا	١٦.٢	١٦.٢	١٦.٢	١٦.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢
٢٠ جمهورية اليمن	٦٤.٢	٦٨.٦	٤٥.٠	٤٨.٤	٨.٤	١٠.٠	١٠.٠	١٣.٦
٢١ كمبوديا	٤٢.٢	٤٩.٨	٢١.٤	٢١.٤	١٤.٧	٢٦.٢	٢٦.٢	١٤.٤
٢٢ كينيا	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦
٢٣ منغوليا	٤٨.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦
٢٤ توغو	٤٨.٩	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦
٢٥ غامبيا	٤٩.٩	٢٢.٦	٢٢.٦	٢٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٧.٠	٢٧.٠	٢٧.٠	٢٧.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٢٧ الهند	٢٧.٢	٢٢.٨	٢٢.٨	٢٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢.٨
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٢٩ بن	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٣٠ نيكاراغوا	٤٩.٩	٤٩.٩	٤٩.٩	٤٩.٩	٤.٩	١٠.٧	١٠.٧	١٩.٢
٣١ غانا	٥٥.٥	٤٧.٤	٢٢.٦	٢١.٦	١٣.٧	١٣.٨	١٣.٨	٢٠.٧
٣٢ زامبيا	٤٧.٢	٢٧.٦	٢١.٢	١٩.٦	٩.٦	١٨.٤	١٨.٤	١٩.٨
٣٣ أنغولا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٣٤ جورجيا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٣٥ باكستان	٤٠.٠	٤٤.٧	٢٢.٠	٢٢.٠	١٩.٩	٢٢.٧	٢٢.٧	١٣.٧
٣٦ موريتانيا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٣٧ أذربيجان	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٣٨ زيمبابوي	٤٨.٦	٤٨.٦	٢٠.٤	٢٨.٠	١٣.٥	١٤.٢	١٤.٢	١٨.٢
٣٩ غينيا	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢
٤٠ هندوراس	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤١ السنغال	٤٢.٤	٢٢.٢	٢٢.٢	٢٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢
٤٢ الصين	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٣ الكاميرون	٤٧.٢	٤٩.٠	٢٠.٠	٢٧.٨	٣.٠	٨.٦	٨.٦	١٤.٤
٤٤ كوت ديفوار	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٥ ألبانيا	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢
٤٦ الكونغو	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٧ جمهورية القيرغيز	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢٦.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢
٤٨ سرى لانكا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٩ أرمينيا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
اقتصادات متوسطة الدخل								
النظر المتوسط الأدنى								
٤٠ ليسوتو	٤٣.٨	٤١.٨	٢٢.٥	٢٤.٢	٩.٠	١٠.١	١٠.١	١٢.٢
٤١ جمهورية مصر العربية	٤٢.٤	٢٢.٦	٢٢.٢	١٧.٨	٩.٢	١٨.٩	١٨.٩	٢٥.٢
٤٢ بوليفيا	٦٢.٦	٤٨.٠	٤١.٦	٢٢.٨	٦.٦	٨.٢	٨.٢	١٣.٥
٤٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٤ مولدوفا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٥ أوزبكستان	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٦ أذربيجان	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٤٧ الفلبين	٤٢.٠	٤٢.٠	٢٢.٠	٢٨.٠	٢٢.١	٢٨.٩	٢٨.٩	١٨.٩
٤٨ المغرب	٤٧.٢	٤٠.٦	٢٢.٠	٢٧.٢	١٤.٦	١٧.٩	١٧.٩	١٢.٦
٤٩ الجمهورية العربية السورية	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٥٠ بابوا غينيا الجديدة	٦٦.٩	٤٧.٠	٢٥.٢	٢٨.٧	٩.٥	٩.٢	٩.٢	١١.٢
٥١ بلغاريا	٢٤.٠	٢٦.٦	٢.٨	٤.٧	٦.٩	٢٤.٦	٢٤.٦	٤.٩
٥٢ كازاخستان	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٥٣ غواتيمالا	٤٢.٨	٤٠.٢	٢٧.٢	٢٤.٤	٩.٧	١١.٤	١١.٤	١٤.٤
٥٤ أكوادور	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٥٥ الجمهورية الدومينيكية	٤٧.٩	٢٢.٩	٢٤.٨	٢٢.٩	٤.٨	٦.٩	٦.٩	١٠.٢
٥٦ رومانيا	٢٤.٩	٢٢.٤	٤.٩	١٥.٨	١.٨	١.٨	١.٨	٢.٨
٥٧ جامايكا	٤٤.١	٢٢.٠	١٨.٤	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٥٨ الأردن	٤٢.٩	٤٧.٩	٤٢.٩	٤٢.٩	٤.٩	١٢.٤	١٢.٤	١٨.٦
٥٩ الجزائر	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٦٠ السلطانيات	٦٦.٢	٤١.٢	٤١.٠	٤١.٩	٨.٢	١٣.٢	١٣.٢	١٧.٤
٦١ أوكرانيا	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٦٢ باراغواي	٤٤.٩	٤٢.٧	٢٥.٢	٤٢.٤	٦.٢	٧.٠	٧.٠	١٢.٤

ملاحظة: مجموع المكونات قد لا يمثل ١٠٠ في المائة بسبب عمليات تصحيح إحصائيات المصروفات من قبل البلدان المبلغة. الأرقام بخط مائل تشير إلى سنوات أخرى غير تلك المذكورة.

نسبة مئوية من إجمالي المصروفات											
	مصروفات رأسمالية		دعم وتمويلات جارية أخرى		مطعومات الفائدة		اجور ومشتريات <sup>(١)</sup>		سلع وخدمات		
	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	
٧٣	٣٠,٩	٢٧,٠	٣٢,٩	٢٠,٩	١٠,٣	٧,٥	٢٩,٣	٢٦,٩	٣٥,٩	٣٥,٣	تونس
٧٤	١٢,٣	...	٥٥,٨	...	١٠,٧	...	١١,٨	...	٢١,٥	...	ليتوانيا
٧٥	٢٢,٩	٢٠,٧	١٢,٧	١٥,٧	١٠,٠	٧,٣	١٦,٢	١٩,٣	٢٥,٢	٢٨,١	كولومبيا
٧٦	١٥,٥	١٦,٩	١٠,٩	٢٥,٧	١,١	٥,٨	...	٢٩,٨	٧٢,٥	٥١,٥	ناميبيا
٧٧	١٥,٥	...	٤٦,٢	...	١,٨	...	٢,١	...	٢٦,٤	...	بيلاروس
٧٨	٤,٦	...	٤٩,٤	...	٩,٧	...	١٣,٧	...	٢٩,٦	...	الاتحاد الروسي
٧٩	٤,٢	...	٥٦,٦	...	٢,٤	...	١٨,٦	...	٢٦,٨	...	لاتفيا
٨٠	١٥,٣	١٦,٦	٣٥,٧	١٥,٨	١١,٣	٢١,٦	١٥,٦	١٨,٥	٢٩,٧	٤٦,٠	بيرو
٨١	١٠,٥	١٥,٣	٢٣,٩	٢٩,٢	١٥,٢	٩,٢	٣٨,٠	٣٨,٩	٥٠,٥	٤٩,٤	كوستاريكا
٨٢	٢٠,٥	...	...	...	٢١,٦	...	٣٧,٠	...	٥٢,٩	...	لبنان
٨٣	٢٨,٦	١٨,٤	٧,٥	٨,٠	٥,٥	١٢,٨	٢٢,١	٢٠,٨	٥٨,٤	٥٩,٩	تايلند
٨٤	٨,٣	٧,٩	٢٨,٩	١٨,٩	٩,٧	١٥,٨	٤٠,١	٢٧,٦	٥٧,٣	٥٧,٣	بنما
٨٥	١١,٤	٢٠,٢	٢٧,٩	٢٨,٩	١٤,٤	١١,٨	٢٤,٥	٢٥,٢	٤٦,٣	٣٩,٩	تركيا
٨٦	٢٠,١	٦,٩	٦٠,١	٧٤,٥	١٠,٣	١٠,٥	١٤,١	...	٢٦,١	١٨,٢	بولندا
٨٧	٧,٥	...	٧٢,٨	...	١٠,٢	...	٧,٨	...	٢٥,١	...	استونيا
٨٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجمهورية السلوفاكية
٨٩	١٧,٩	٢١,٨	٢٧,٠	٢٦,٠	٢,١	٣,٢	٢٧,٩	٢٥,٧	٤٠,٠	٤٨,٨	بوتسوانا
٩٠	١٥,٤	١٩,٢	٢٤,٧	٢٩,٨	١٧,٤	١٢,٤	٢٤,٤	٢٩,٥	٣٠,٩	٣٧,٤	فنزويلا
الدخل المتوسط الأطل											
٩١	٨,٤	١٠,٧	٢٩,٠	٢٧,٨	١٥,٢	١١,٨	٢١,٩	٢١,٥	٤٧,٤	٤٩,٦	جنوب أفريقيا
٩٢	٦,٢	...	٢٢,٢	...	٢,١	...	٢١,٣	...	٤٧,٥	...	كرواتيا
٩٣	١٥,١	١٦,٧	٢٩,٩	١٩,٢	٢٢,٧	٤٠,٦	٢٢,٤	١٧,٩	٢٢,٦	٢٢,٧	المكسيك
٩٤	١٨,٧	١٤,٢	٢٢,٤	٢٤,٦	١١,٦	١٧,٧	٣٥,١	٢٤,١	٤٦,١	٤٣,١	موريشيوس
٩٥	٢٥,٢	٢٥,٢	٢,٨	٦,٢	...	...	٢٧,١	٢٢,٠	...	٢٥,٨	الفلبين
٩٦	٢,٢	٥,٥	٤٧,٣	٤٦,٧	٤٤,٥	٢٩,٧	٨,٧	٩,٤	١٥,١	١٦,٥	البرازيل
٩٧	...	٢٣,٠	...	٢٠,٢	...	٦,٢	...	٢٤,٨	...	٤٠,٦	ترينيداد وتوباغو
٩٨	١,٦	...	٦٦,١	...	٣,٧	...	٨,٦	...	١٩,٦	...	الجمهورية التشيكية
٩٩	١٩,٦	٢٠,٩	١٦,٦	١٤,٦	١٦,٥	١٩,٨	٢٠,٧	٢١,١	٤٧,٩	٤٤,١	ماليزيا
١٠٠	...	٨,٩	...	٦٧,٩	...	٢,٥	...	٢٠,٦	...	١٩,٦	هنغاريا
١٠١	١٥,٤	١٠,١	٥٠,٩	٤٤,٠	٦,٢	٥,٩	١٨,٦	١٩,٢	٢٨,٤	٢٠,٠	شيلي
١٠٢	١٦,٢	٢٠,٠	٦,٥	٤٤,٧	٥,٢	٢,٩	٢٢,٤	١٦,٥	٧٢,١	٧١,٤	عمان
١٠٣	٦,٢	٧,٢	٤٧,٥	٤٦,٤	٥,٩	٦,٥	١٥,٨	٢٤,٩	٢٠,٢	٢٩,٩	أوروغواي
١٠٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
١٠٥	٢,٨	٩,٥	٥٧,٧	٥٠,٦	١٠,٢	١١,٦	٢٢,٢	١٩,٨	٢٩,٣	٢٨,٤	الأرجنتين
١٠٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سلوفينيا
١٠٧	١٠,٤	١١,٦	٢٢,٣	٢٨,٦	٢٥,٨	١١,١	٢٢,١	٢٤,٨	٢٩,٤	٢٩,٢	اليونان
اقتصادات مرتبطة بالطل											
١٠٨	١٠,٥	١٤,٨	٤٩,٥	٢٩,٠	٢,٤	٦,٢	١٢,١	١٤,٢	٢١,٧	٢٩,٩	جمهورية كوريا
١٠٩	١٢,٦	١٠,٥	٢٢,٤	٤٠,٠	١٥,٨	١٦,٦	٢٨,٥	٢٢,٠	٢٨,٢	٢٦,٧	البرتغال
١١٠	١٧,٧	١٠,٧	٦٦,٧	٥٢,٥	١٠,٢	٦,٦	١٤,٩	٢١,٦	٢٠,٥	٢٩,٠	آسيايا
١١١	٢,٤	٥,١	٢٩,٤	٤٤,٥	١٢,٦	١٥,٢	١٠,٥	١٦,١	٤٢,٦	٢٥,٢	نيوزيلندا
١١٢	١٠,٤	٧,١	٥٨,١	٤٦,٩	١٦,٠	١٧,٩	١٢,٢	١٢,٨	١٨,٥	١٨,١	ايرلندا
١١٣	١٦,١	٢,٩	٢٩,٦	٢٤,٠	١٥,٢	٢٢,٦	١٣,٥	١١,١	٢٤,٢	٢٨,٤	+ إسرائيل
١١٤	١,٣	٢٩,٠	٤٧,٨	٢٤,١	...	...	١٩,٧	٢٤,٨	٤١,٩	٤٦,٩	+ الكويت
١١٥	٢,٨	٤,٤	٨,٢	٨,٨	...	...	٢٤,٠	٢٠,٦	٨٨,٦	٨٨,٦	+ الامارات العربية المتحدة
١١٦	٦,٦	٥,٢	٥٦,٤	٤٤,١	٧,٢	١٠,٠	١٠,٤	١٢,٨	٢٩,٨	٢٠,٢	المملكة المتحدة
١١٧	١٠,٢	٦,٤	٦٥,٧	٦٢,١	٥,٥	٨,٢	١٠,٠	١١,١	٢٢,٤	٢٢,٢	استراليا
١١٨	٦,٠	٩,٥	٤٦,٥	٤٦,٠	٢١,٨	١٧,١	١١,٧	١١,٧	١٥,٢	١٦,٠	ايطاليا
١١٩	١٠,٤	١٠,٨	١٠,٩	١٠,٤	١٧,٣	١٧,٢	٩,٢	٩,٨	١٨,٩	٢٠,٦	كندا
١٢٠	٤,٧	٩,٠	٧١,١	٦٧,٠	٦,٣	٢,٦	٧,٨	١٠,٤	١٧,٩	٢٠,٢	فنلندا
١٢١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	+ هونغ كونغ
١٢٢	٢,٥	٢,٢	٧٢,٩	٦٨,٦	١١,٧	١٣,٧	٥,٨	٦,٢	١٤,٧	١٤,٤	السويد
١٢٣	٤,٥	٧,٨	٧١,٩	٦٩,٩	٩,١	٧,٥	٨,٧	٩,١	١٤,٥	١٤,٩	هولندا
١٢٤	٤,٦	٦,٤	٥٧,٤	٤٦,٦	٢٠,١	١٧,١	١٤,٢	١٤,٢	١٨,٠	١٩,٩	بلجيكا
١٢٥	٤,٩	٤,٦	٦٤,٢	٦٣,٨	٦,٠	٤,٢	١٦,٣	١٧,٨	٢٤,٩	٢٧,٤	فرنسا
١٢٦	٢٢,٧	٢٨,٦	١٣,٠	٧,٤	١٠,٢	١٤,٧	٢٨,٢	٢٦,٢	٤٤,١	٤٩,٢	+ سنغافورة
١٢٧	٧,٩	٨,٨	٥٧,٧	٥٨,٠	٩,٥	٧,٢	٩,٧	١٠,٢	٢٤,٩	٢٥,٩	النمسا
١٢٨	٤,٤	٥,١	٥٥,٧	٥٠,٦	١٤,٦	١٤,٢	٩,٢	١٠,٥	٢٥,٢	٢٠,١	الولايات المتحدة
١٢٩	٤,٢	٥,٢	٥٨,٤	٥٦,٠	٦,٣	٤,٩	٧,٦	٨,٦	٢٠,١	٢٢,٧	ألمانيا
١٣٠	٣,٥	٤,٢	٦٣,٠	٦٠,٢	١٢,٦	١٥,١	١١,٤	١٢,٦	١٩,٨	٢٠,٤	النمورل
١٣١	٤,٢	٢,٤	٦٩,٤	٧٠,٨	٥,٦	٩,٠	٨,٠	٩,٠	١٩,٧	١٨,٨	النرويج
١٣٢	...	١٤,٩	...	٥٢,٠	...	١٨,٧	...	...	...	١٣,٤	اليابان
١٣٣	٤,٨	٦,٢	٦٢,٠	٦٢,١	٢,٨	٢,٥	٥,٠	٦,٥	٢٠,٤	٢٩,٢	سويسرا

١ - تشمل السلع والخدمات. + اقتصادات صنفها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية أو اعتبرتها سلطات كذا في غير هذا اعتبارا من الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٧ تعد هونغ كونغ جزءا من الصين.

١- تشمل السلع والخدمات. + اقتصادات صنفها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية أو اعتبرتها سلطنتها كذا في غير هذا. اعتبارا من الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٧ تعد هونغ كونغ جزءا من الصين.

## جدول أ ٣- مصروفات الحكومة المركزية حسب الوظيفة

النسبة المئوية من إجمالي المصروفات

	الصحة		التعليم		الضمان الاجتماعي والرعاية		القطاع		أخرى	
	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧
١ موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ النيبوبيا	٤٠.٢	٢٠.٤	١٢.٤	١٠.٧	٤.٨	٤.٢	٢٠.٢	٢٢.٨	٤٧.٢	٤٧.٧
٣ نيجيريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ بنين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ ملاوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ سيماليون	..	٧.٨	..	١٤.٨	..	١.٩	..	٦.١	..	٦٩.٤
٩ نيبال	٤٠.٦	٤٠.٦	١٢.٢	١٠.٨	..	٠.٦	٤.٧	٤.٩	٧٨.٠	٧٨.٤
١٠ النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١ بوركينا فاسو	٦.٩	٦.٩	١٧.٢	١٧.٢	..	٤.٥	١٤.٠	١٩.٩	٤٢.٢	٤٢.٢
١٢ مدغشقر	٤.٢	٤.٦	١٢.٤	١٢.٢	١.٦	٢.٢	٤.٨	٧.٢	٧٢.٧	٧٢.٧
١٣ بنغلاديش	..	٤.٦	..	٩.١	..	٢.٤	..	١٠.٨	..	٧١.٦
١٤ أوغندا	..	٢.٧	..	١٢.٦	..	١.٤	..	٢.٦	..	٦٢.٠
١٥ فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٦ غينيا بيساو	..	٦.٩	..	٨.٠	..	٤.٠	..	٧.٢	..	٧٤.٤
١٧ هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ مالي	..	٢.٦	..	١٠.٠	..	٤.٢	..	٨.٢	..	٧٤.٨
١٩ نيجيريا	..	١.٧	..	٦.١	..	٠.٢	..	٧.٤	..	٨٤.٥
٢٠ جمهورية اليمن	٤.٤	٤.٩	١٩.٧	١٧.٤	..	..	٢٠.٢	٢٩.٤	٤٠.٦	٤٩.٠
٢١ كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ كينيا	٦.٤	٦.٤	٢٠.٢	٢٠.٦	..	٠.٦	٧.٧	١٠.٧	٦٢.٤	٦٢.٤
٢٣ منغوليا	..	٢.٤	..	٢.٦	..	٢٢.٢	..	١١.٢	..	٦٠.٤
٢٤ توغو	..	٤.٩	..	١٨.٤	..	٧.٨	..	٨.٠	..	٦٠.٦
٢٥ غامبيا	..	٧.٤	..	١٤.٨	..	٢.٤	..	٤.٢	..	٧٤.٠
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	..	٤.٩	..	١٧.٦	..	٦.٢	..	٩.٧	..	٦١.٤
٢٧ الهند	١٠.٧	٢.٠	٢.٢	٢.٢	..	..	١٤.٦	١٩.٢	٨١.٢	٧٦.٧
٢٨ جمهورية أو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩ بن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ نيكاراغوا	١٢.٢	١٢.٢	١٢.٤	١٢.٧	١٦.٤	٨.٢	٧.٦	٢٨.٤	٤٧.٢	٢٦.٢
٣١ غانا	٧.٨	٨.٤	٢٢.٠	٢٢.٨	٧.٠	٦.٠	٤.٧	٤.٤	٤٨.٢	٤٧.٦
٣٢ زامبيا	٩.٩	٦.٤	١٢.٨	١١.٦	٢.٨	١.٨	..	..	٨٠.٦	٨٠.٦
٣٣ أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٤ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ باكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ موزمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ زيمبابوي	..	٦.٨	..	٢١.٤	..	٤.٤	..	١٧.٦	..	٤٠.٦
٣٩ غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤١ السنغال	٤.٢	٤.٢	١٨.٠	١٨.٠	٤.٤	٤.٤	..	١٠.٠	..	٦٢.٢
٤٢ الصين	٠.٤	٠.٤	٢.٤	٢.٦	٠.٦	٠.٦	١٢.٢	١٢.٤	٨٢.٠	٨٢.٠
٤٣ الكاميرون	٢.٨	٢.٨	١١.٨	١١.٨	١.٠	٤.٦	٩.٤	٧.٤	٧٢.٢	٧٢.٢
٤٤ كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٥ ألمانيا	٤.٦	..	٢.٢	..	٢١.٧	..	٧.٦	..	١٢.٢	..
٤٦ الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ جمهورية القيرغيز	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ سرى لانكا	٤.٤	٤.٧	١٠.٦	٨.٦	١٠.٨	١٠.٨	١١.٨	٤.٤	٧٠.٤	٧٠.٤
٤٩ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٠ ليسوتو	٨.٨	٨.٨	١٢.٦	١٢.٧	٢١.٢	١٠.٧	٦.١	٧.٤	٦١.٢	٦١.٢
٥١ جمهورية مصر العربية	٢.٦	٢.٦	١١.٢	١١.٢	١٠.٤	١١.٨	٩.٤	١٤.٤	٤٨.٨	٤٨.٨
٥٢ بوليفيا	٤.٤	٤.٤	٢٠.٤	٢٠.٤	١٨.٠	١٨.٠	١٤.٢	١٢.٦	٤٢.٢	٤٢.٢
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٤ مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٥ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ اندونيسيا	٢.٨	٢.٢	٩.٨	٩.٢	٤.٢	٤.٢	٦.٦	٩.٧	٧٩.٤	٧٩.٤
٥٧ الفلبين	٤.٠	٤.٠	١٧.٦	١٧.٦	١٤.٧	١٤.٦	١٢.٧	١٢.٧	٦٢.٢	٦٢.٢
٥٨ المغرب	٢.٩	٢.٩	١٧.٤	١٧.٤	٤.٦	٤.٦	١٤.٦	١٤.٦	٤٩.٨	٤٩.٨
٥٩ الجمهورية العربية السورية	٦.٤	٦.٤	٨.٨	٨.٨	٤.٠	٤.٢	٢٤.٢	٢٦.٢	٤٩.٢	٤٩.٢
٦٠ بابوا غينيا الجديدة	٩.٢	٩.٢	١٧.٤	١٧.٤	١٠.٨	١٠.٤	٢.٨	٤.٦	٦٨.٦	٦٨.٦
٦١ بلغاريا	٢.٢	٢.٢	٢.٨	٢.٨	٢٠.٧	٢١.٨	٧.٠	٨.٨	٦٤.٠	٦٤.٠
٦٢ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٣ غواتيمالا	٧.٧	٧.٧	١٤.٦	١٤.٦	٤.٤	٤.٤	١٢.٨	١٢.٨	٦٠.٨	٦٠.٨
٦٤ إكوادور	٩.٠	٩.٠	٢٤.٨	٢٤.٨	..	٦.٤	..	١٢.٢	..	٤٢.٦
٦٥ الجمهورية الدومينيكية	١٠.٦	١٠.٦	١٢.٤	١٢.٤	١٠.٦	١٠.٦	٤.٨	٧.٢	٧٠.٤	٧٠.٤
٦٦ رومانيا	٢.٦	٢.٦	٩.٧	٩.٧	٢٧.٠	٢٧.٤	٨.٦	٧.٦	٤٧.٦	٤٧.٦
٦٧ جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٨ الأردن	٤.٤	٤.٤	١٤.٨	١٤.٨	١١.٤	١١.٤	٢٤.٦	٢٤.٨	٤٦.٦	٤٦.٦
٦٩ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠ السلطانيات	٧.٤	٧.٤	١٦.٧	١٦.٧	٣.٢	٣.٢	١٤.٠	٢١.٧	٤٠.٨	٤٠.٨
٧١ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ باراغواي	٤.٢	٤.٢	١١.٨	١١.٨	١٤.٦	١٤.٦	١٢.٦	١١.٨	٤٧.٢	٤٧.٢

ملاحظة: مجموع المكنات قد لا يمثل ١٠٠ في المائة بسبب عمليات تصحيح إحصائيات الإيرادات من قبل البلدان المبلغة. الأرقام بخط مائل تشير إلى سنوات أخرى غير تلك المذكورة.

النسبة المئوية من إجمالي المصروفات									
	الصحة		التعليم		الضمان الاجتماعي والرعاية		الطاقة		أخرى
	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	
٧٣ تونس	٦.٣	٦.٣	١٧.٥	١٥.١	١٢.١	١٠.٧	٤.٥	٧.٧	٦.٣
٧٤ ليتوانيا	٦.٠	٦.٠	٦.٩	٦.٩	٢٤.٨	٢٤.٨	٢.٤	٢.٤	١٨.٩
٧٥ كولومبيا	٤.٤	٤.٦	١٨.٣	٢١.١	٨.٣	١٦.٧	٨.٠	٨.٠	٦٠.١
٧٦ ناميبيا	٢.٥	٢.٥	١٧.٦	١٧.٦	٢٦.٥	٢٦.٥	٤.١	٤.١	٢٩.٣
٧٧ بيلاروس	١.٦	١.٦	٣.٧	٣.٧	٢٨.١	٢٨.١	١٤.٣	١٤.٣	٢٣.٣
٧٨ الاتحاد الروسي	٦.٤	٦.٤	١٣.٨	١٣.٨	٢٩.٠	٢٩.٠	٢.٠	٢.٠	٢٧.٩
٧٩ لاتفيا	٤.٧	٤.٧	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٤٧.٢
٨٠ بيرو	٢٦.٧	٢٦.٧	٢١.٠	٢١.٠	١٤.٤	١٣.٢	٢.٠	٢.٠	٢٨.٠
٨١ كوستاريكا	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٢ لبنان	٤.٧	٤.٧	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٣ تايلند	١٧.١	١٧.١	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٤ بنما	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٥ تركيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٦ بولندا	١٣.١	١٣.١	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٧ استونيا	١٣.١	١٣.١	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٨٩ بوتسوانا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٠ فنزويلا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
<b>البلد القريب الأدنى</b>									
٩١ جنوب أفريقيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٢ كرواتيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٣ المكسيك	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٤ موريشيوس	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٥ الغابون	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٦ البرازيل	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٧ ترينيداد وتوباغو	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٨ الجمهورية التشيكية	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
٩٩ ماليزيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٠ هونغاري	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠١ شيلي	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٢ عمان	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٣ أوروغواي	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٤ المملكة العربية السعودية	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٥ الأرجنتين	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٦ سلوفينيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٧ اليونان	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
<b>اقتصادات من قائمة الدول</b>									
١٠٨ جمهورية كوريا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٠٩ البرتغال	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٠ أسبانيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١١ نيوزيلندا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٢ أيرلندا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٣ + إسرائيل	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٤ + الكويت	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٥ + الإمارات العربية المتحدة	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٦ المملكة المتحدة	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٧ استراليا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٨ إيطاليا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١١٩ كندا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٠ فنلندا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢١ + هونغ كونغ	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٢ السويد	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٣ هولندا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٤ بلجيكا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٥ فرنسا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٦ + سنغافورة	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٧ النمسا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٨ الولايات المتحدة	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٢٩ ألمانيا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٣٠ النرويج	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٣١ اليابان	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
١٣٢ سويسرا	٢.٠	٢.٠	١٦.٩	١٦.٩	١١.٠	١١.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠

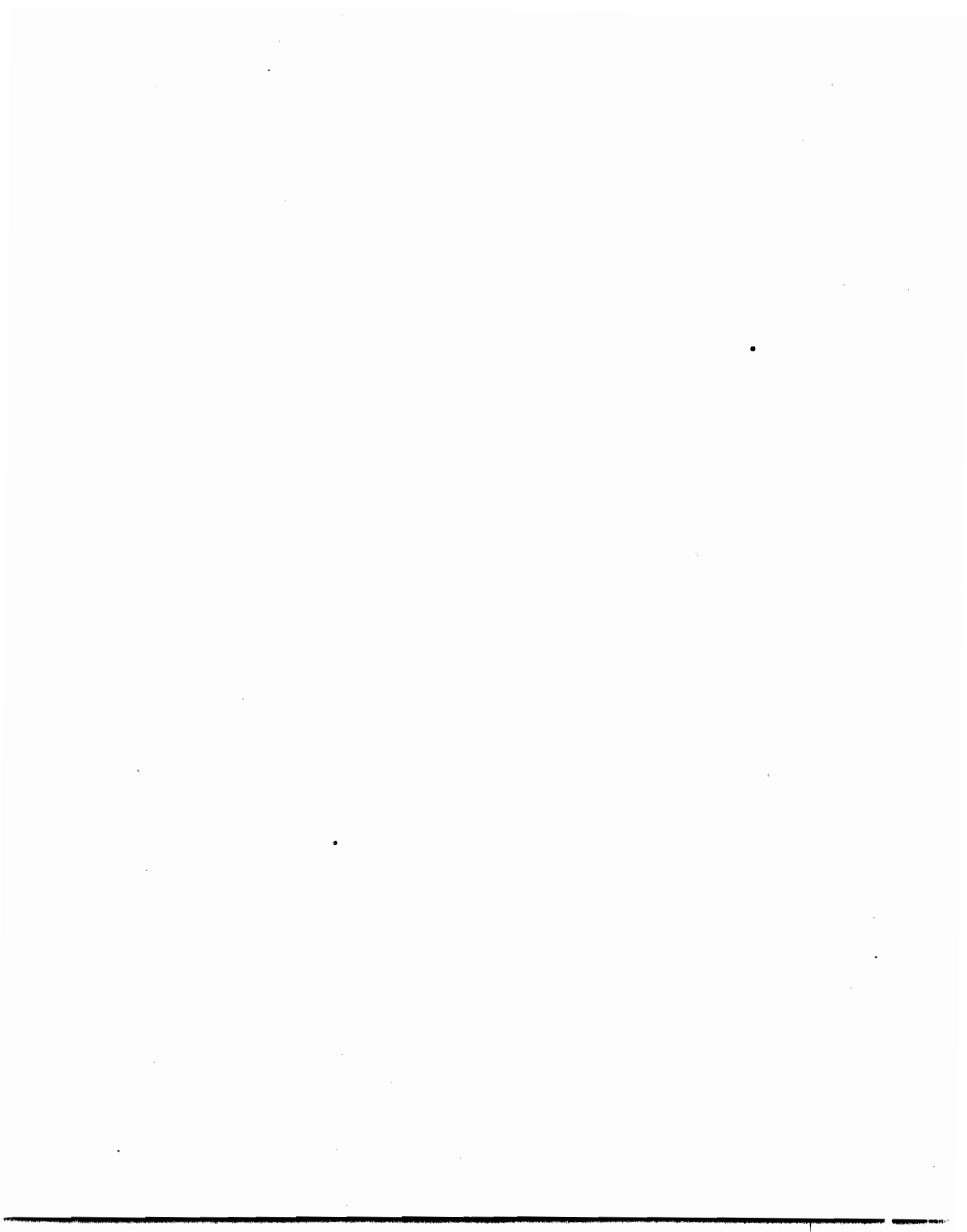
١ - تشمل السلع والخدمات. + اقتصادات صنفها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية أو اعتبرتها سلطاتها كذلك في غير هذا. اعتبارا من الأول من تموز/يوليه ١٩٩٧ تعد هونغ كونغ جزءا من الصين





# البراقعة





# المحتويات

٢٢٤	مقدمة لمؤشرات مختارة للتنمية الدولية
٢٢٨	مفتاح الجداول
	الجداول
	موجز مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية
٢٣٢	جدول ١ مؤشرات أساسية
٢٣٤	جدول ٢ مؤشرات الاقتصاد الكلى
٢٣٦	جدول ٣ مؤشرات اقتصادية خارجية
	الموارد البشرية
٢٣٨	جدول ٤ السكان وقوة العمل
٢٤٠	جدول ٥ توزيع الدخل أو الاستهلاك
٢٤٢	جدول ٦ الصحة
٢٤٤	جدول ٧ التعليم
	استدامة البيئة
٢٤٦	جدول ٨ استخدام الطاقة التجارية
٢٤٨	جدول ٩ استخدام الأرض والحضنة
٢٥٠	جدول ١٠ الغابات وموارد المياه
	الأداء الاقتصادي
٢٥٢	جدول ١١ نمو الاقتصاد
٢٥٤	جدول ١٢ هيكل الاقتصاد : الإنتاج
٢٥٦	جدول ١٣ هيكل الاقتصاد : الطلب
٢٥٨	جدول ١٤ ميزانية الحكومة المركزية
٢٦٠	جدول ١٥ الصادرات والواردات من السلع
٢٦٢	جدول ١٦ ميزان المدفوعات
٢٦٤	جدول ١٧ الدين الخارجى
٢٦٦	جدول ١ أ مؤشرات أساسية عن الاقتصادات الأخرى
٢٦٧	ملاحظات تقنية
٢٨٣	مصادر البيانات
٢٨٤	تصنيف الاقتصادات

# مقدمة لمؤشرات مختارة للتنمية الدولية

## توفر

مؤشرات التنمية الدولية المختارة هذه مجموعة أساسية من البيانات تغطي موضوعات ثلاثة للتنمية : الناس والبيئة والاقتصاد. ويحتفظ بإخراج السبعة عشر جدولاً بالتقليد الوارد في الطبوعات السابقة من تقرير عن التنمية في العالم والمتمثل في عرض بيانات اجتماعية اقتصادية مقارنة تغطي ما يزيد على ١٣٠ اقتصاداً عن أحدث سنة تتوافر عنها البيانات وعن سنة سابقة. وهناك جدول إضافي يعرض المؤشرات الأساسية لستة وسبعين اقتصاداً تتوافر عنها بيانات متناثرة أو يقل عدد سكانها عن المليون نسمة.

ومعظم المؤشرات المعروضة هنا تم اختيارها مما يزيد على ٥٠٠ مؤشر غطاها مطبوع «مؤشرات التنمية ١٩٩٧» الجديد المنفصل. ومطبوع مؤشرات التنمية الدولية الذي يصدر سنوياً هو المطبوع الإحصائي الرئيسي للبنك الدولي. وهو يمثل منهجاً أوسع وأكثر تكاملاً لعرض إحصاءات التنمية. وهو يعكس في أقسامه الخمسة الأساسية تفاعل طائفة عريضة من القضايا : تنمية رأس المال البشري، الاستدامة البيئية، الأداء الاقتصادي الكلي، تنمية القطاع الخاص، والروابط العالمية التي تؤثر على البيئة الخارجية للتنمية. كما يعكس للمرة الأولى، توثيقاً موسعاً للبيانات لإلقاء الضوء على أوجه القصور المحتملة في المقارنات بين البلدان والأزمنة. وتستكمل مؤشرات التنمية الدولية بقاعدة بيانات جديدة CD-ROM لما يزيد على ١٠٠٠ جدول بيانات و ٥٠٠ من مؤشرات السلاسل الزمنية عن ٢٠٩ اقتصادات.

## المزيد عن مؤشرات التنمية الدولية المختارة

تقدم الجداول من ١ إلى ٣ موجز مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، نظرة عامة على قضايا التنمية الأساسية : مدى ثراء الناس أو فقرهم ؟ ما العمر المتوقع للمولودين حديثاً ؟ ما النسبة المئوية للأميين من الكبار ؟ كيف كان أداء الاقتصاد من زاوية النمو والتضخم ؟ ما نوع البيئة الاقتصادية الخارجية التي تواجهها البلدان ؟

وتبين الجداول من ٤ إلى ٧، الموارد البشرية، معدل التقدم في مجال التنمية الاجتماعية خلال العقد الماضي. وقد أضيفت بيانات عن نمو السكان، ومشاركة قوة العمل، وتوزيع الدخل. كما عرضت مقاييس لرفاهية السكان مثل سوء التغذية، وفرص الحصول على الرعاية الصحية، ونسب الالتحاق بالمدارس، والفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالأمية.

وتشمل الجداول من ٨ إلى ١٠، الاستدامة البيئية، مقاييس تأثيرات البشر على البيئة - إزالة الغابات، تغيير أنماط استخدام الأرض، المسحوبات من المياه العذبة، وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون - وبعض الأنشطة التي تسبب هذه التأثيرات - استخدام الطاقة والحضرة. كما أدرجت معلومات عن نطاق المساحات المحمية التي تصون الموئل الطبيعي، ومن ثم التنوع الأحيائي .

وتعرض الجداول من ١١ إلى ١٧، الأداء الاقتصادي، معلومات عن الهيكل الاقتصادي والنمو، وكذلك معلومات عن الاستثمار الأجنبي، والديون الخارجية، ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ونظراً لأن المهمة الأولية للبنك الدولي هي تقديم المشورة بشأن الإقراض والسياسة للبلدان الأعضاء منخفضة ومتوسطة الدخل، فإن القضايا المشمولة تركز أساساً على هذه الاقتصادات. وحيثما أمكن، تم تقديم معلومات بشأن الاقتصادات مرتفعة الدخل من أجل المقارنة. وقد يرغب القراء في الرجوع إلى المطبوعات الإحصائية القومية أو مطبوعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي من أجل الحصول على مزيد من المعلومات عن الاقتصادات مرتفعة الدخل.

## تصنيف الاقتصادات

مثلاً ورد في التقرير نفسه، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو المعيار الرئيسي المستخدم في تصنيف الاقتصادات والتمييز بصورة واسعة بين مختلف مراحل التنمية

مسوح الأسر المعيشية التي تقوم عليها تختلف في المنهج وفي نوع البيانات التي يتم جمعها.

وكل الأرقام الدولارية هي بالدولارات الأمريكية الجارية ما لم يذكر غير ذلك. ويرد وصف مختلف المناهج المستخدمة للتحويل من العملة المحلية في الملاحظات التقنية.

### المقاييس الموجزة

والمقاييس الموجزة المعروضة في الشرائط الملونة في كل جدول هي إما إجماليات (مشار إليها بحرف ج)، أو متوسطات مرجحة (م) أو قيم وسيطة (و) حسبت بالنسبة لمجموعات الاقتصادات. وقد أدرجت البلدان التي لم تعرض عنها بيانات بالمقاييس الموجزة في الجداول الرئيسية ضمنا بافتراض أنها اتبعت نفس اتجاه الاقتصادات التي تقوم بالإبلاغ خلال هذه الفترات. وقد أدرجت البلدان التي استبعدت من الجداول الرئيسية (تلك المعروضة في الجدول ١ أ المؤشرات الأساسية للاقتصادات الأخرى) في المقاييس الموجزة حينما كانت البيانات متوافرة، أو بافتراض أنها تتبع اتجاه البلدان التي تقوم بالإبلاغ في حالة عدم توافر البيانات. وهذا يحقق مقياسا إجماليا أكثر اتساقا عن طريق تخطيط التغطية القطرية لكل فترة مبينة. بيد أنه حيثما تكون المعلومات الناقصة تمثل ثلث التقدير الإجمالي أو أكثر، يُذكر أن تقدير المجموعة غير متاح. والأساليب المستخدمة لحساب المقاييس الموجزة لكل جدول مذكورة في الملاحظة التقنية الخاصة بذلك الجدول.

### المصطلحات والتغطية القطرية

في هذه لا يعنى تعبير «بلد» الاستقلال السياسي بل قد يشير إلى أى إقليم تقدم السلطات المسؤولة عنه إحصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة.

والبيانات مبينة عن البلدان أو الاقتصادات مثلما كانت قائمة في ١٩٩٥، ويتم تنقيح البيانات التاريخية لتعكس الترتيبات السياسية الجارية. وقد أُشير إلى الاستثناءات في كل الجداول. والبيانات الخاصة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بتايوان الصينية ما لم ينص على غير ذلك. وتعتبر هونغ كونغ جزءا من الصين اعتبارا من أول تموز / يولييه ١٩٩٧.

وقد عرضت البيانات على نحو منفصل حيثما أمكن بالنسبة لجمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك، البلدين اللذين تشكلا من تشيكوسلوفاكيا السابقة.

وقد عرضت البيانات على نحو منفصل بالنسبة لاريتريا حيثما أمكن: بيد أنها أدرجت في البيانات الخاصة بآثيوبيا في معظم الحالات السابقة لعام ١٩٩٢.

وتشير البيانات الخاصة بألمانيا إلى ألمانيا الموحدة ما لم ينص على خلاف ذلك.

وتشير البيانات الخاصة بالأردن إلى الضفة الشرقية فحسب ما لم ينص على خلاف ذلك.

الاقتصادية. وتصنف البلدان تقليديا في ثلاث فئات : منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل. والمستويات الفارقة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى هذه الطبقة من مؤشرات التنمية المختارة هي كالتالى: منخفضة الدخل ٧٦٥ دولارا أو أقل فى ١٩٩٥ (تسعة وأربعون اقتصادا)؛ متوسطة الدخل ٧٦٦ دولارا إلى ٩٣٨٥ دولارا (ثمانية وخمسون اقتصادا)؛ مرتفعة الدخل ٩٣٨٦ دولارا أو أكثر (ستة وعشرون اقتصادا). وهناك تقسيم إضافى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عند مستوى ٣٠٣٥ دولارا بين الشريحة الدنيا والشريحة العليا من الدخل المتوسط. كما تم تصنيف الاقتصادات مرة أخرى حسب الإقليم. وللإطلاع على قائمة بالاقتصادات فى كل مجموعة وإقليم، بما فى ذلك تلك التى يقل سكانها عن المليون، انظر الجدول الخاص بتصنيف الاقتصادات فى نهاية مؤشرات التنمية العالمية المختارة.

### مصادر البيانات ومنهجها

البيانات الاجتماعية الاقتصادية المعروضة هنا مستمدة من مصادر عدة : تجميع أولى قام به البنك الدولى، المطبوعات الإحصائية للبلدان الأعضاء، منظمات غير حكومية مثل معهد الموارد العالمية، الوكالات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، صندوق النقد الدولى، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (للاطلاع على قائمة كاملة للمصادر، انظر مصادر البيانات فى نهاية الملاحظات التقنية). ورغم أن معايير التغطية الدولية والتعاريف والتصنيفات تنطبق على معظم الإحصاءات التى تبلغها البلدان والوكالات الدولية، فهناك بالضرورة فروق فى التغطية وحدثة البيانات والقدرات والموارد المكرسة لجمع البيانات الأساسية وتصنيفها. وفى بعض الحالات يقتضى تعارض المصادر أن يقوم موظفو البنك الدولى باستعراضها لضمان عرض أكثر البيانات المتاحة جدارة بالتحويل عليها. وحيثما رؤى أن البيانات المتاحة أضعف من أن تقدم مقاييس يعول عليها للمستويات والاتجاهات أو لا تلتزم بالمعايير الدولية بصورة كافية، فلن يتم عرض البيانات.

والبيانات المعروضة فى هذه الجداول تتسق مع تلك الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٧. ولا تعكس الفروق بين البيانات المعروضة فى كل طبعة سنوية المعلومات التى تم تلقيها مؤخرا فحسب، بل تعكس أيضا التنقيحات للسلاسل الزمنية والتغير فى المنهج. وهكذا فإن بيانات من زاوية مختلفة قد تنشر فى الطباعات المختلفة. وننصح القراء بعدم مقارنة سلاسل البيانات فيما بين المطبوعات. وبيانات السلاسل الزمنية المتسقة متاحة فى

World Development Indicators 1997. CD-ROM.

وقد بذل جهد كبير لتخطيط البيانات، لكن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها، وينبغى الحرص فى تفسير المؤشرات. فعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات الواردة فى الجدول ٥، توزيع الدخل والاستهلاك، لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر البلدان، لأن

البيانات الأولية رقم الإسناد الخاص بكل اقتصاد.

### الملاحظات التقنية

نظرا لأن نوعية البيانات والمقارنات فيما بين البلدان تثير إشكالات عادة، فإننا نحث القراء على الرجوع إلى الملاحظات التقنية، والمفتاح، وجدول توثيق البيانات الأولية، وجدول تصنيف الاقتصادات، والهوامش الملحقة بالجدول. وهي تصف المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد الجدول. وللإطلاع على توثيق أكثر تفصيلا انظر مؤشرات التنمية العالمية ١٩٩٧. ويورد القسم الخاص بمصادر البيانات في نهاية الملاحظات التقنية المصادر التي تحتوى على مزيد من التعاريف والتوصيفات الشاملة للمفاهيم المستخدمة.

وللحصول على مزيد من المعلومات عن مؤشرات التنمية الدولية المختارة والمطبوعات الإحصائية الأخرى للبنك الدولي يرجى الاتصال بالعنوان التالي :

Information Center, Development Data Group

The World Bank, 1818 H Street, N. W.

Washington, D.C. 20433

Hotline : (800) 590 - 1906 or (202) 473-7824

Fax : (202) 522-1498

E-mail : info @ worldbank. org

World Wide Web : http : // www. worldbank . org or

http : // www. worldbank. org / wdi.

للحصول على مطبوعات البنك الدولي، أرسل طلبك بالبريد الإلكتروني إلى، books @ worldbank. org أو اكتب إلى مطبوعات البنك الدولي على العنوان عاليه، أو اتصل برقم ١٥٨٠-٦٦١ (٧٠٣).

وقد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسميا في ١٩٩١ إلى خمسة عشرة بلدا : الاتحاد الروسى، أرمينيا، أذربيجان، أوكرانيا، أوزبكستان، استونيا، بيلاروس، تركمانستان، جورجيا، جمهورية القزغيز، طاجيكستان، كازخستان، لايفيا، لتوانيا، مولدوفا. وحيثما أمكن، عرضت البيانات بالنسبة للبلدان فرادى.

وتشير البيانات الخاصة بجمهورية اليمن إلى ذلك البلد من ١٩٩٠ فصاعدا، وتشير بيانات السنوات السابقة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة وجمهورية اليمن العربية السابقة، ما لم ينص على خلاف ذلك.

وحيثما أمكن، عرضت البيانات بالنسبة للبلدان فرادى التي تشكلت من يوغوسلافيا السابقة : البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، سلوفينيا، جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

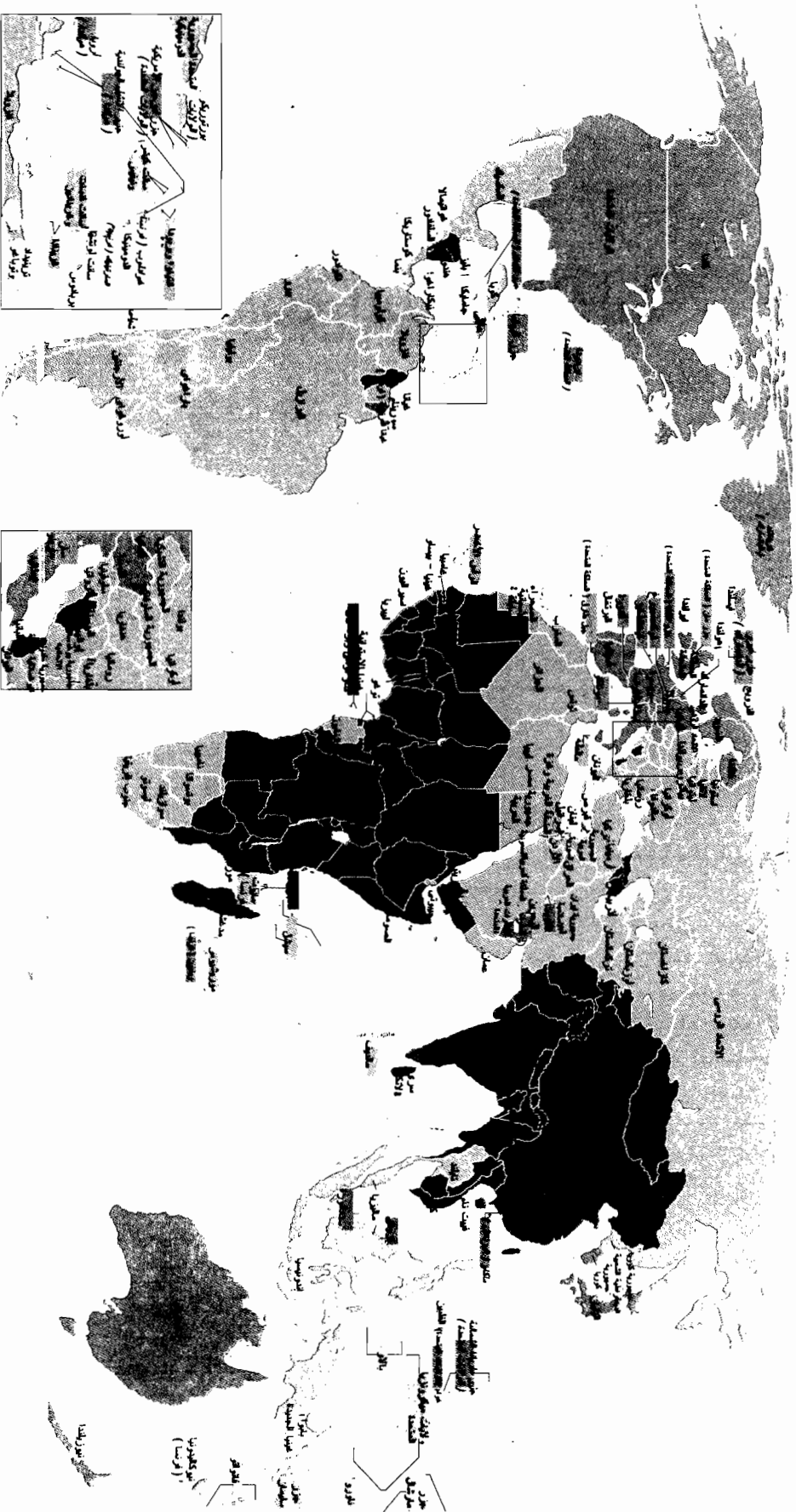
### إخراج الجداول

يتبع شكل الجداول في هذه الطبعة بصفة عامة الشكل المستخدم في الطبقات السابقة من تقرير عن التنمية في العالم. فقد رتبنا الاقتصادات بنظام تصاعدي لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى كل الجداول عدا الجدول ١ أ. والاقتصادات مرتفعة الدخل المميزة بالعلامة + هى تلك التى تصنفها الأمم المتحدة، أو فى غير ذلك تلك التى تراها سلطاتها من نواحٍ أخرى، باعتبارها اقتصادات نامية. ولم تعرض الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة أو التى لا تتوافر عنها سوى بيانات متناثرة فى الجداول الرئيسة، بل أدرجت فى الإجماليات. ويمكن أن نجد فى الجدول ١ أ مؤشرات أساسية لهذه الاقتصادات. وتبين القائمة الواردة بالترتيب الأبجدي فى المفتاح وجدول توثيق

## مجموعات الاقتصادات

في هذه الخريطة، صُنفت الاقتصادات حسب مجموعة الدخل، مثل الجداول التالية. الاقتصادات منخفضة الدخل هي التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ٧٨٥ دولار أو أقل في ١٩٩٥، ومجموعة الدخل من ٧٨٥ - ١٢٨٥ دولار أو أكثر. وتشير المساحة، فإن الخريطة لا تبين خمسة اقتصادات متوسطة الدخل - ساموا الأمريكية (الولايات المتحدة)، فيجي، كيريباتي، تونجا، وساموا الغربية - واقتصاد مرتفع الدخل، بولينيزيا الفرنسية. وتقال التي لا تتوافر عنها بيانات خاصة بالدخل.

الاقتصادات منخفضة الدخل  
الاقتصادات متوسطة الدخل  
الاقتصادات مرتفعة الدخل  
البيانات غير متوفرة





# جدول المفتاح وتوثيق البيانات الأولية

## يقدم

جدول المفتاح وتوثيق البيانات الأولية الواردة أدناه فهرسا للبلدان المدرجة في مؤشرات التنمية الدولية المختارة ومعلومات إضافية عن مصادر ومعالجة وحداثة المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية الأساسية بالنسبة إلى ١٢٣ بلدا مدرجة في الجداول الإحصائية الرئيسية .

والبنك الدولي ليس وكالة لجمع البيانات أساسا بالنسبة لمعظم المجالات فيما عدا مسح مستوى المعيشة والديون. بيد أن البنك الدولي باعتباره مستخدما رئيسيا للبيانات الاجتماعية الاقتصادية يولى اهتماما خاصا لتوثيق البيانات لإطلاع مستخدمي البيانات فى التحليل الاقتصادي وصنع السياسة. والفروق القائمة فى الأساليب والأعراف التى يستخدمها جامعو البيانات الأولية - عادة الوكالات الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وإدارات الجمارك - قد تؤدى إلى اختلافات كبيرة على مر الزمن بين البلدان وفى داخلها على حد سواء. للاطلاع على معالجة أكثر اكتمالا لتوثيق البيانات الأولية انظر مؤشرات التنمية الدولية المختارة ١٩٩٧.

وفى كل جدول إحصائى من مؤشرات التنمية الدولية المختارة، رتبت الاقتصادات بنظام تصاعدى حسب نصيب الفرد من الناتج

القومى الإجمالى ومن ثم فإن الترتيب أدناه حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يدل على مكان البلد فى الجداول الإحصائية.

والأرقام الموجودة فى الأشرطة الملونة فى الجداول هى مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصادات. ويشير الحرف (م) إلى أنه متوسط مرجح؛ ويشير الحرف (و) إلى قيمة وسيطة؛ ويشير الحرف (ج) إلى المجموع.

وفيما عدا الأماكن التى أشير فيها إلى ذلك فى الملاحظات التقنية، فإن بيانات معدلات النمو الاقتصادي مبينة بالقيمة الحقيقية.

وكان آخر تاريخ للبيانات هو أول شباط/فبراير ١٩٩٧.

والرمز .. = غير متاح .

البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق .

صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة .

والأرقام المائلة هى أرقام عن سنوات أو فترات غير تلك المحددة.

الرمز + يشير إلى الاقتصادات مرتفعة الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها حكوماتها اقتصادات نامية .

الاقتصاد	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الجداول	آخر تعداد للسكان	آخر مسح للأسر المعيشية أو آخر مسح ديمغرافى	اكتمال التسجيل الحيوى	آخر بيانات على مسوحات المياه	نهاية السنة المالية	النسبات القومية		مفهوم المحاسبة المالية الحكومية
							سنة الأساس	تقييم السعر	
الاتحاد الروسى	٧٨	١٩٨٩	LSMS ١٩٩١	✓	١٩٩١	٢١ ديسمبر	١٩٩٢	VAB	C
ألبانيا	٢	١٩٩٤	الأسرة والفقرى ١٩٩٠	✓	١٩٨٧	٧ يوليو	١٩٨١	VAB	B
أذربيجان	٢٧	١٩٨٩			١٩٨٩	٢١ ديسمبر	١٩٨٧	VAP	
لاريجين	١٠٤	١٩٩١			١٩٧٦	٢١ ديسمبر	١٩٨٦	VAP	C
الأردن	٦٨	١٩٩٤	DHS ١٩٩٠		١٩٧٤	٢١ ديسمبر	١٩٩٠	VAB	B
أرمينيا	٤٩	١٩٨٩		✓	١٩٨٩	٢١ ديسمبر	١٩٩٢	VAB	
إسبانيا	١١٠	١٩٩١		✓	١٩٩١	٢١ ديسمبر	١٩٩٦	VAP	C
إستونيا	١١٧	١٩٩١		✓	١٩٨٤	٣٠ يونيو	١٩٨٩	VAP	C
مستونيا	٨٧	١٩٨٩		✓	١٩٨٩	٢١ ديسمبر	١٩٩٢	VAB	C
إسرائيل	١١٢	١٩٨٣		✓	١٩٨٩	٢١ ديسمبر	١٩٩٠	VAB	C

الاقتصاد	الترتيب حسب تصنيف الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجداول	آخر تعداد السكان	آخر مسح المعيشية أو آخر مسح ديموغرافي	آخر مسح للأسر المعيشية أو آخر مسح ديموغرافي	اكتمال التسجيل الحيوي	آخر بيانات عن مسجريات المياه	نهاية السنة المالية	الحسابات القومية		مفهوم الحسابات المالية الحكومية
								سنة الأساس	تقييم السعر	
إكوادور	٦٤	١٩٩٠	١٩٩٤, DHS		✓	١٩٨٧	ديسمبر ٢١	١٩٧٥	VAP	B
اليابان	٤٥	١٩٨٩			✓	١٩٧٠	ديسمبر ٣١	١٩٩٣	VAP	C
ألمانيا	١٢٩	١٩٩٠			✓	١٩٩١	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
الإمارات العربية المتحدة	١١٥	١٩٨٠				١٩٨٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAB	B
إندونيسيا	٥٦	١٩٩٠	١٩٩٤, DHS			١٩٨٧	٢١ مارس	١٩٩٣	VAP	C
أنغولا	٣٣	١٩٧٠				١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٧٠	VAP	C
أوروغواي	١٠٣	١٩٨٥				١٩٦٥	ديسمبر ٣١	١٩٨٣	VAP	C
أوزبكستان	٥٥	١٩٨٩		✓		١٩٨٩	ديسمبر ٣١	١٩٨٧	VAB	C
أوغندا	١٤	١٩٩١	١٩٩٥, DHS			١٩٧٠	٢٠ يونيو	١٩٩١	VAB	C
أوكرانيا	٧١	١٩٨٩		✓		١٩٨٩	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAB	C
أيرلندا	١١٢	١٩٩٦		✓		١٩٨٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAB	C
إيطاليا	١١٨	١٩٩١		✓		١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAP	C
بابوا غينيا الجديدة	٦٠	١٩٩٠				١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٨٣	VAP	B
باراغواي	٧٢	١٩٩٢	١٩٩٢, CDC			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٨٢	VAP	C
باكستان	٣٥	١٩٨١	١٩٩١, LSMS			١٩٧٥	٢٠ يونيو	١٩٨١	VAB	C
البرازيل	٩٦	١٩٩١	١٩٩١, DHS			١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٠	VAB	C
البرتغال	١٠٩	١٩٩١		✓		١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAP	C
بلجيكا	١٢٤	١٩٩١		✓		١٩٨٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAP	C
بلغاريا	٦١	١٩٩٢		✓		١٩٨٨	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
بنغلاديش	١٣	١٩٩١	١٩٩٤, DHS			١٩٨٧	٢٠ يونيو	١٩٨٥	VAP	C
بنما	٨٤	١٩٩٠				١٩٧٥	ديسمبر ٣١	١٩٩٢	VAB	C
بنن	٢٩	١٩٩٢	١٩٨١, WFS			١٩٩٤	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAP	C
بوتسوانا	٨٩	١٩٩١	١٩٨٨, DHS			١٩٩٢	٢١ مارس	١٩٨٦	VAP	B
بوركينافاسو	١١	١٩٨٥	١٩٩٥, SDA			١٩٩٢	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAB	C
بوروندي	٤	١٩٩٠				١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٨٠	VAB	C
بولندا	٨٦	١٩٨٨		✓		١٩٩١	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
بوليفيا	٥٢	١٩٩٢	١٩٩٤, DHS			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٨٠	VAP	C
بيرو	٨٠	١٩٩٢	١٩٩٤, LSMS			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٧٩	VAP	C
بيلاروس	٧٧	١٩٨٩		✓		١٩٨٩	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAB	C
تايلند	٨٣	١٩٩٠	١٩٨٧, DHS			١٩٨٧	٢٠ سبتمبر	١٩٨٨	VAP	C
تركيا	٨٥	١٩٩٠	١٩٨٣, SDA			١٩٩١	ديسمبر ٣١	١٩٩٤	VAB	C
ترينيداد وتوباغو	٩٧	١٩٩٠	١٩٨٧, DHS	✓		١٩٧٥	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAB	C
تشاد	٦	١٩٩٣				١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٧٧	VAB	C
تنزانيا	٣	١٩٨٨	١٩٩٣, LSMS			١٩٩٤	٢٠ يونيو	١٩٩٢	VAB	C
توغو	٢٤	١٩٨١	١٩٨٨, DHS			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٧٨	VAP	C
تونس	٧٣	١٩٩٤				١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
جامايكا	٦٧	١٩٩١	١٩٩٤, LSMS	✓		١٩٧٥	ديسمبر ٣١	١٩٨٦	VAP	C
الجزائر	٦٩	١٩٨٧	١٩٩٣, PAPCHILD			١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٠	VAB	C
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٦	١٩٨٨	١٩٩٥, DHS			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٨٧	VAB	C
الجمهورية التشيكية	٩٨	١٩٩١	١٩٩٣, CDC	✓		١٩٩١	ديسمبر ٣١	١٩٨٤	VAP	C
الجمهورية الدومينيكية	٦٥	١٩٩٣	١٩٩١, DHS	✓		١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٧٠	VAP	C
الجمهورية السلوفاكية	٨٨	١٩٩١				١٩٩١	ديسمبر ٣١	١٩٩٣	VAP	C
الجمهورية العربية السورية	٥٩	١٩٩٤				١٩٧٦	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAP	C
جمهورية القيرغيز	٤٧	١٩٨٩	١٩٩٤, LSMS	✓		١٩٨٩	ديسمبر ٣١	١٩٩٣	VAB	C
جمهورية كوريا	١٠٨	١٩٩٥				١٩٩٢	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٨	١٩٨٥				١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
جمهورية مصر العربية	٥١	١٩٨٦	١٩٩٥, DHS	✓		١٩٩٢	٢٠ يونيو	١٩٨٧	VAB	C
جمهورية مقدونيا	٥٣	١٩٩٤		✓		١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAP	C
الجمهورية اليمنية	٢٠	١٩٩٤	١٩٩٣, DHS			١٩٨٧	ديسمبر ٣١	١٩٩٠	VAB	C
جنوب إفريقيا	٩١	١٩٩١	١٩٩٣, LSMS			١٩٩٠	٢١ مارس	١٩٩٠	VAB	C
جورجيا	٣٤	١٩٨٩		✓		١٩٨٩	ديسمبر ٣١	١٩٨٧	VAB	C
الدانمرك	١٣٠	١٩٩١				١٩٩٠	ديسمبر ٣١	١٩٨٠	VAB	C
رواندا	٧	١٩٩١	١٩٩٢, DHS			١٩٩٣	ديسمبر ٣١	١٩٨٥	VAB	C
رومانيا	٦٦	١٩٩٢	١٩٩٥, LSMS	✓		١٩٩٤	ديسمبر ٣١	١٩٩٣	VAB	C
زامبيا	٣٢	١٩٩٠	١٩٩٣, SDA			١٩٩٤	ديسمبر ٣١	١٩٧٧	VAP	C

مفهوم الحاسبة المالية الحكومية	الحسابات القومية		نهاية السنة المالية	آخر بيانات من مسجلات المياه	اكتمل التسجيل العمومي	آخر مسح للأسر المعيشية أو آخر مسح ديمقراطي	آخر تعداد السكان	الترتيب حسب نصيب الفرق من الناتج القومي الإجمالي في الجداول		الاقتصاد
	تقييم السعر	سنة الأساس								
C	VAB	١٩٨٠	٣٠ يونيو	١٩٨٧		١٩٩٤ .DHS	١٩٩٢	٣٨		زيمبابوي
C	VAB	١٩٨٢	ديسمبر	١٩٧٠	✓	١٩٩٣ .DHS	١٩٨١	٤٨		سري لانكا
B	VAP	١٩٦٢	ديسمبر	١٩٧٥		١٩٩٤ .CDC	١٩٩٢	٧٠		السلفادور
	VAB	١٩٩٢	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩١	١٠٦		سلوفينيا
C	VAP	١٩٨٥	٣١ مارس	١٩٧٥	✓		١٩٩٠	١٢٦		+ سنغافورة
	VAP	١٩٨٧	ديسمبر	٣١		١٩٩٣-٩٢ .DHS	١٩٨٨	٤١		السنگال
C	VAB	١٩٩٠	٣٠ يونيو	١٩٩١	✓		١٩٩٠	١٢٢		السويد
C	VAP	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩٠	١٣٣		سويسرا
B	VAB	١٩٨٥	٣٠ يونيو	١٩٨٧		١٩٩٠-٨٩ .SHEHA	١٩٨٥	٨		سيراليون
C	VAP	١٩٨٦	ديسمبر	٣١			١٩٩٢	١٠١		شيلي
B	VAP	١٩٩٠	ديسمبر	٣١		السكان: ١٩٩٥	١٩٩٠	٤٢		الصين
B	VAP	١٩٧٨	ديسمبر	٣١		صحة الطفل: ١٩٨٩	١٩٩٢	١٠٢		عمان
B	VAP	١٩٨٩	ديسمبر	٣١			١٩٩٣	٩٥		غابون
B	VAB	١٩٧٦	٣٠ يونيو	١٩٨٢			١٩٩٣	٢٥		غامبيا
C	VAP	١٩٧٥	ديسمبر	٣١		١٩٩٣ .DHS	١٩٨٤	٣١		غانا
B	VAP	١٩٥٨	ديسمبر	٣١		١٩٩٥ .DHS	١٩٩٤	٦٣		غواتيمالا
	VAP	١٩٨٦	ديسمبر	٣١		١٩٩١ .SDA	١٩٩١	٣٩		غينيا
C	VAP	١٩٨٩	ديسمبر	٣١		١٩٩٥-٩٤ .SDA	١٩٨٣	١٦		غينيا - بيساو
C	VAP	١٩٨٠	ديسمبر	٣١	✓	الدخل: ١٩٨٩	١٩٩٠	١٣٥		فرنسا
B	VAP	١٩٨٥	ديسمبر	٣١		١٩٩٣ .DHS	١٩٩٠	٥٧		الفلبين
C	VAP	١٩٨٤	ديسمبر	٣١		١٩٩٣ .LSMS	١٩٩٠	٩٠		فنزويلا
C	VAB	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩٠	١٢٠		فلندا
	VAP	١٩٨٩	ديسمبر	٣١		البنمية بـ: الجداول: ١٩٩٥	١٩٨٩	١٥		فيت نام
	VAB	١٩٩٤	ديسمبر	٣١	✓		١٩٨٩	٦٢		كازاخستان
C	VAP	١٩٨٠	٣٠ يونيو	١٩٨٧		١٩٩١ .DHS	١٩٨٧	٤٣		الكاميرون
C	VAB	١٩٩٤	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩١	٩٢		كرواتيا
	VAP	١٩٦٠	ديسمبر	٣١			١٩٦٢	٢١		كمبوديا
C	VAB	١٩٨٦	٣١ مارس	١٩٩١	✓		١٩٩١	١١٩		كندا
C	VAB	١٩٨٦	ديسمبر	٣١		١٩٩٤ .DHS	١٩٨٨	٤٤		كوت ديفوار
C	VAP	١٩٨٧	ديسمبر	٣١	✓	١٩٩٣ .CDC	١٩٨٤	٨١		كوستاريكا
C	VAP	١٩٧٥	ديسمبر	٣١		١٩٩٥ .DHS	١٩٩٣	٧٥		كولومبيا
	VAP	١٩٧٨	ديسمبر	٣١			١٩٨٤	٤٦		الكتفو
C	VAP	١٩٨٤	٣٠ يونيو	١٩٧٤	✓		١٩٩٥	١١٤		+ الكويت
B	VAB	١٩٨٢	٣٠ يونيو	١٩٩٠		١٩٩٣ .DHS	١٩٨٩	٢٢		كينيا
C	VAB	١٩٩٣	ديسمبر	٣١	✓		١٩٨٩	٧٩		لاتفيا
	VAB	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	•		١٩٧٠	٨٢		لبنان
C	VAB	١٩٩٢	ديسمبر	٣١	✓		١٩٨٩	٧٤		ليتوانيا
C	VAB	١٩٨٠	٣١ مارس	١٩٨٧		١٩٩١ .DHS	١٩٨٦	٥٠		ليسوتو
	VAB	١٩٨٧	ديسمبر	٣١		١٩٨٧ .DHS	١٩٨٧	١٨		مالي
C	VAP	١٩٧٨	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩١	٩٩		ماليزيا
C	VAB	١٩٨٤	ديسمبر	٣١		١٩٩٣ .SDA	١٩٩٣	١٢		مدغشقر
C	VAP	١٩٨٠	ديسمبر	٣١		١٩٩٥ .DHS	١٩٩٤	٥٨		المغرب
C	VAP	١٩٨٠	ديسمبر	٣١		١٩٨٧ .DHS	١٩٩٠	٩٣		المكسيك
B	VAB	١٩٧٨	٣١ مارس	١٩٩٤		١٩٩٢ .DHS	١٩٨٧	٥		ملاوي
	VAP	١٩٧٠	سنة هجرية	١٩٧٥	✓	سنة الهجري: ١٩٩٣	١٩٩٢	١٠٤		المملكة العربية السعودية
C	VAB	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩١	١١٦		المملكة المتحدة
C	VAB	١٩٨٦	ديسمبر	٣١			١٩٨٩	٢٣		منغوليا
	VAB	١٩٨٥	ديسمبر	٣١		١٩٩٠ .PAPCHILD	١٩٨٨	٣٦		موريتانيا
C	VAB	١٩٩٢	٣٠ يونيو	١٩٧٤	✓	١٩٩١ .CDC	١٩٩٠	٩٤		موريشيوس
	VAB	١٩٨٧	ديسمبر	٣١			١٩٨٠	١		موزامبيق
	VAB	١٩٩٣	ديسمبر	٣١	✓		١٩٨٩	٥٤		مولدوفا
C	VAB	١٩٩٠	٣١ مارس	١٩٩١		١٩٩٢ .DHS	١٩٩١	٧٦		ناميبيا
C	VAP	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩٠	١٣١		النرويج
C	VAP	١٩٩٠	ديسمبر	٣١	✓		١٩٩١	١٣٧		النمسا

الاقتصاد	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجداول	آخر تعداد السكان	آخر مسح للأسر المعيشية أو آخر مسح ديمغرافي	اكتمل التسجيل الحيوي	آخر بيانات من مسوحات المياه	نهاية السنة المالية	الحسابات القومية		مفهوم المحاسبة المالية الحكومية
							سنة الأساس	تقييم السعر	
نيبال	٩	١٩٩١			١٩٨٧	١٤ يوليو	١٩٨٥	VAB	C
النيجر	١٠	١٩٨٨	برائة الأسرة (١٩٩٢)			٣١ ديسمبر	١٩٨٧	VAP	
نيجيريا	١٩	١٩٩١	سرقات استحقاق ١٩٩٢		١٩٨٧	٣١ ديسمبر	١٩٨٧	VAB	
نيكاراغوا	٣٠	١٩٩٥	LSMS, ١٩٩٢		١٩٧٥	٣١ ديسمبر	١٩٨٠	VAP	C
نيوزيلندا	١١١	١٩٩١		✓	١٩٩١	٣٠ يونيو	١٩٨٢	VAP	B
هايتى	١٧	١٩٨٢	DHS, ١٩٩٥-٩٤		١٩٨٧	٣٠ سبتمبر	١٩٧٦	VAP	
الهند	٢٧	١٩٩١	الولاية الأسرة (١٩٩٢)		١٩٧٥	٣١ مارس	١٩٨٠	VAB	C
هندوراس	٤٠	١٩٨٨	DHS, ١٩٩٤		١٩٩٢	٣١ ديسمبر	١٩٧٨	VAB	
هونغاري	١٠٠	١٩٩٠	الدخل, ١٩٩٥	✓	١٩٩١	٣١ ديسمبر	١٩٩١	VAB	C
هولندا	١٢٢	١٩٧١		✓	١٩٩١	٣١ ديسمبر	١٩٩٠	VAP	C
+ هونغ كونغ	١٢١	١٩٩١		✓		٣١ ديسمبر	١٩٩٠	VAB	
الولايات المتحدة	١٢٨	١٩٩٠	ع. السكان العالمي ١٩٩١	✓	١٩٩٠	٣٠ سبتمبر	١٩٨٥	VAP	C
اليابان	١٣٢	١٩٩٠		✓	١٩٩٠	٣١ مارس	١٩٨٥	VAP	C
اليونان	١٠٧	١٩٩١		✓	١٩٨٠	٣١ ديسمبر	١٩٧٠	VAB	C

ملاحظات :

- \* آخر تعداد السكان يبين آخر سنة أجرى فيها التعداد للسكان.
- \* آخر مسح ديمغرافي أو مسح للأسر المعيشية يقدم معلومات عن عمليات المسح التي استخدمت في جمع بيانات الديمغرافية وبيانات الأسر المعيشية. PAPCHILD هو المشروع العربي الوحيد لتنمية الأضال ، DHS مسح ديمغرافي وصحي، WFS دراسة عن الخصوبة في العالم ، LSMS دراسة لقياس مستوى المعيشة، SDA الأبعاد الاجتماعية للتصحيح، CDC مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، SHEHEA مسح لثقافات الأسر المعيشية والأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية.
- \* التسجيل الحيوي مستكمل تعنى أن هذه البلدان مقدر أن لديها سجلات مستكملة للإحصاءات الحيوية (٢) لدى دائرة الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وشعبة الإحصاء، ووردت في تقارير السكان والإحصاءات الحيوية والبلدان التي لديها سجلات مستكملة للإحصاءات الحيوية يرجع أن تكون لديها مؤشرات ديمغرافية أكثر دقة وحدثة.
- \* آخر مسح لمسوحات المياه يشير إلى أقرب سنة تم جمع البيانات عنها من مصادر متنوعة.
- \* نهاية السنة المالية هو تاريخ نهاية سنة مالية للحكومة المركزية. أما السنوات المالية لمستويات الحكم الأخرى وسنوات تقديم التقارير عن المسوح الإحصائية فقد تختلف، ولكن إذا وصف أحد البلدان بأنه من البلدان التي تقدم تقارير عن السنة المالية في العمود التالي، يكون التاريخ المبين هو نهاية مدة تسليم البيانات في حساباته الوطنية.
- \* سنة الأساس في الحسابات الوطنية هي السنة المستخدمة كفترة أساس لحسابات الأسعار الثابتة في الحسابات الوطنية للبلد. والأرقام القياسية للأسعار المستمدة من إجماليات الحسابات الوطنية مثل مكش الناتج المحلي الإجمالي، تعبر عن مستوى الأسعار بالقياس إلى الأسعار في سنة الأساس. وبيانات الأسعار الثابتة التي يذكرها البنك الدولي أعيد تحديد أساسها جزئيا بحيث تكون سنة ١٩٨٧ سنة أساس مشتركة لها.
- \* تقييم الأسعار في الحسابات الوطنية يبين ما إذا كانت القيمة المضافة في الحسابات الوطنية مدرجة بأسعار الأساس أو أسعار المنتجين (٣). أو بأسعار المشتريين (VAP) وأسعار المشتريين تشمل قيمة الضرائب المفروضة على القيمة المضافة والتي يتم تحصيلها من المستهلكين وبالتالي فهي تتجه إلى المبالغة في بيان القيمة المضافة الفعلية في الإنتاج.
- \* مفهوم المحاسبة المالية الحكومية يصف أساس المحاسبة في إعداد التقارير عن البيانات المالية للحكومات المركزية. وقد تم تجميع البيانات المالية لمعظم الحكومات (٤) في مجموعة واحدة من الحسابات التي تكشف عن كل الأنشطة المالية للحكومة المركزية أما حسابات ميزانية الحكومة المركزية، «تستبعد وحدات الحكومة المركزية».

**جدول ١ مؤشرات أساسية**

الترتيب	الاسم	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١)	تقديرات تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (ب)		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١)		المساحة (بالملايين من كم <sup>٢</sup> )	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٥	التقديرات مختلفة الدخل باستبعاد الصين والهند				
			الولايات المتحدة = ١٠٠	١٩٨٧	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) ١٩٩٥ - ٨٥	دولارات ١٩٩٥							
										١٩٩٥	١٩٨٧	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠
١	موزمبيق	١٦.٢	٨٠.٢	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢	اثيوبيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣	تنزانيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤	بوروندي	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥	ملاوي	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٦	تشاد	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٧	رواندا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٨	سيراليون	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٩	نيبال	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٠	النيجر	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١١	بوركينا فاسو	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٢	مدغشقر	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٣	بنغلاديش	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٤	أوغندا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٥	فيتنام	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٦	غينيا بيساو	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٧	هايتي	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٨	مالي	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
١٩	نيجيريا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٠	جمهورية اليمن	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢١	كمبوديا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٢	كينيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٣	منغوليا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٤	توغو	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٥	غامبيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٦	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٧	الهند	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٢٩	بن	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٠	نيكاراغوا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣١	غانا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٢	زامبيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٣	أنغولا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٤	أفريقيا جنوب الصحراء	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٥	باكستان	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٦	موريتانيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٧	أذربيجان	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٨	زيمبابوي	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٣٩	غينيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٠	هندوراس	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤١	السنتال	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٢	الصين	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٣	الكاميرون	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٤	كوت ديفوار	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٥	ألبانيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٦	الكاميرون	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٧	جمهورية القيرغيز	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٨	سرى لانكا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٤٩	أرمينيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٠	ليسوتو	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥١	جمهورية مصر العربية	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٢	بوليفيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٤	مولدوفا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٥	أوزبكستان	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٦	اندونيسيا	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٧	الفلبين	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٨	المغرب	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٥٩	الجمهورية العربية السورية	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠				
٦٠	بابوا غينيا الجديدة	٢٨.٦	٩٤.٥	٤٠٠-٦٠٠ م ٢٩٠	٤٠٠								

ملاحظة بالنسبة للاقتصادات الأخرى انظر الجدول ٦ أ. بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

البلد	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٥	المساحة (بالملايين كلمتر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١)		تغيرات تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (ب)		النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) ١٩٩٥-٨١	العمر متوسط عند الميلاد (سنوات) ١٩٩٥	أمية الكبار (نسبة مئوية) ١٩٩٥
			دولارات ١٩٩٥	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) ١٩٩٥ - ٨٥	الناتج القومي الإجمالي (ب)				
					١٩٨٧	١٩٩٥			
٧٣ تونس	٩.٠	١٦٤	١٨٢.٠	١.٩	١٨٣	١٨٥	٥.٠٠	٦٩	٣٣
٧٤ ليتوانيا	٣.٧	٦٥	١٩.٠	١١.٧	٢٥.٢	١٥.٣	٤١٢.٠	٦٩	٠.٠
٧٥ كولومبيا	٣٦.٨	١١٣٩	١١٣.٠	٢.٦	٢٠.٧	٢٢.٧	٦١٣.٠	٧٤	٩
٧٦ ناميبيا	١.٥	٨٢٤	٢.٠٠	٢.٩	١٥.٨	١٥.٤	٤١٥.٠	٥٩	٠.٠
٧٧ بيلاروس	١.٣	٢٠.٨	٢٠.٧	٥.٢	٣٦.٣	١٥.٦	٤٢٢.٠	٧٠	٠.٠
٧٨ الاتحاد الروسي	١٤٨.٢	١٧.٧٥	٢٢٤.٠	٥.١	٣٠.٩	١٦.٦	٤١٨.٠	٦٥	٠.٠
٧٩ لاتفيا	٢.٥	٦٥	٢٢٧.٠	٦.٦	٢٤.٥	١٢.٥	٣٣٧.٠	٦٩	٠.٠
٨٠ بيلز	٢٣.٨	١٢٨٥	٢٣١.٠	١.٦	١٧.٩	١٤.٠	٣٧٧.٠	٦٦	١١
٨١ كوستاريكا	٣.٤	٥١	٢٦١.٠	٢.٨	١٩.٨	١٢.٧	٥٨٥.٠	٧٧	٥
٨٢ لبنان	٤.٠	١٠	٢٦٦.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٦٨	٨
٨٣ تايلند	٥٨.٢	٥١٢	٢٧٤.٠	٨.٤	١٦.٢	٢٨.٠	٧٥٤.٠	٦٩	٦
٨٤ بنما	٣.٦	٧٦	٢٧٥.٠	١.٤	٣٦.١	٢٢.٢	٥٩٨.٠	٧٤	٩
٨٥ تركيا	٦١.١	٧٧٩	٢٧٨.٠	٢.٢	٢٠.٤	٢٠.٧	٥٥٨.٠	٦٧	١٨
٨٦ بولندا	٣٨.٦	٣١٢	٢٧٩.٠	١.٢	٢١.٥	٢٠.٠	٦.٨	٧٠	٠.٠
٨٧ استونيا	١.٥	٤٥	٢٨٦.٠	٤.٣	٢٥.٥	١٥.٦	٤٢٢.٠	٦٠	٠.٠
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٥.٤	٤٩	٢٩٥.٠	٢.٨	١٧.٦	١٣.٤	٣٦١.٠	٧٢	٠.٠
٨٩ بوسناتس	١.٥	٥٨٢	٢٠.٢	٦.٦	١٥.٣	٢٠.٧	٥٥٨.٠	٦٨	٣.٠
٩٠ فنزويلا	٢١.٧	٩١٢	٢٠.٢	٠.٥	٣٣.٠	٢٩.٣	٧٩.٠	٧١	٩
المتوسط العالمي									
٩١ جنوب أفريقيا	٤١.٥	١٢٢١	٢٣٦.٠	١.١	٢٢.٤	١٨.٦	٥٠.٣	٦٤	١٨
٩٢ كرواتيا	٤.٨	٥٧	٢٢٥.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٧٤	٠.٠
٩٣ المكسيك	٩١.٨	١٩٨٨	٢٣٢.٠	٠.١	٢٧.٨	٢٣.٧	٦٤.٠	٧٢	١.٠
٩٤ موريشيوس	١.١	٢	٢٣٨.٠	٥.٤	٢٩.٠	٤٩.٠	١٣٦١.٠	٧١	١٧
٩٥ الفلبين	١.١	٣٦٨	٢١٩.٠	٨.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٥	٣٧
٩٦ البرازيل	١٥٩.٢	٨٥١٢	٢٦٤.٠	٠.٨	٢٤.٢	٢٠.٠	٥٤.٠	٦٧	١٧
٩٧ ترينيداد وتوباغو	١.٣	٥	٢٧٧.٠	١.٦	٣٨.١	٢١.٩	٨١١.٠	٧٢	٢
٩٨ الجمهورية التشيكية	١.٣	٧٩	٢٨٧.٠	١.٨	٤٤.٩	٣٦.٢	٩٧٧.٠	٧٢	٠.٠
٩٩ ماليزيا	٢.١	٣٣٠	٢٨٩.٠	٥.٧	٣٢.٩	٢٣.٤	٩٠.٢	٧١	١٧
١٠٠ هنغاريا	١٠.٢	٩٣	٤١٢.٠	١.٠	٢٨.٩	٢٣.٨	٦٤١.٠	٧٠	٠.٠
١٠١ شيلي	١٤.٢	٧٥٧	٤١٦.٠	٦.١	٢٤.٦	٢٥.٣	٩٥٢.٠	٧٢	٤
١٠٢ عمان	٢.٢	٢١٢	٤٨٢.٠	٠.٣	٣٣.٢	٢٠.٢	٨١٤.٠	٧٠	٠.٠
١٠٣ أوروغواي	٣.٢	١٧٧	٥١٧.٠	٣.١	٢٣.٦	٢٣.٦	٦٦٣.٠	٧٠	٣
١٠٤ المملكة العربية السعودية	١٩.٠	٢١٥	٧٠٤.٠	١.٩	٤٣.٠	٠.٠	٠.٠	٧٠	٣٧
١٠٥ الأرجنتين	٢٤.٧	٢٧١٧	٨٠.٣	١.٨	٣١.٦	٢٠.٨	٨٣١.٠	٧٣	٤
١٠٦ سلوفينيا	٢.٠	٢٠	٨٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٧٤	٠.٠
١٠٧ اليونان	١.٥	١٣٢	٨٦٦.٠	١.٣	٤٤.٢	٤٣.٤	١١٧١.٠	٧٨	٠.٠
المتوسط العالمي									
١٠٨ أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٢.٢	٤١٧٧.٨	٤١٧٧.٨	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١
١٠٩ شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٧٠.٦	١٦٢٩٩	١٦٢٩٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١١٠ جنوب آسيا	١٢١٣.٠	٤١١٣٣	٤١١٣٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١١١ أوروبا وآسيا الوسطى	٤٨٧.٦	٤٢٢٥٥	٤٢٢٥٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١١٢ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٧٢.٤	١١٠.٢١	١١٠.٢١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١١٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤١٧.٩	٤١٧.٩	٤١٧.٩	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
اقتصادات من قائمة الدخل									
١١٤ جمهورية كوريا	٤٤.٩	٩٩	٩٧.٠	٧.٧	٢٧.٣	٤٢.٤	١١٤٥.٠	٧٢	٤
١١٥ البرتغال	٩.٩	٩٢	٩٧٤.٠	١٧.٠	٤١.٦	٤١.٠	١٣٦٧.٠	٧٥	٠.٠
١١٦ إسبانيا	٢٩.٢	٥٠.٥	١٢٥٨.٠	٢.٦	٥٠.٥	٥٢.٨	١٤٢٤.٠	٧٧	٠.٠
١١٧ نيوزيلندا	٣.٦	٢٧١	١٢٤٤.٠	٠.٨	٦٣.٣	٦٠.٦	١٣٦٦.٠	٧١	٠.٠
١١٨ أيرلندا	٣.٦	٧٠	١٤٧١.٠	٥.٢	٤٤.٢	٥٨.١	١٥٦٨.٠	٧٧	٠.٠
١١٩ إسرائيل	٥.٥	٢١	١٥٩٢.٠	٢.٥	٥٦.٢	٦١.١	١٦٤٩.٠	٧٧	٠.٠
١٢٠ الكويت	١.٧	١٨	١٧٦٩.٠	١.١	٨٦.٣	٨٨.٢	٢٣٧٩.٠	٧٦	٢١
١٢١ الامارات العربية المتحدة	٢.٥	٨٤	١٧٦.٠	٢.٨	٨٤.٤	٦١.١	١٦٤٧.٠	٧٥	٢١
١٢٢ المملكة المتحدة	٥٨.٥	٢٤٥	١٨٧.٠	١.٤	٧٢.٠	٧١.٤	١٩٦٦.٠	٧٧	٠.٠
١٢٣ استراليا	١٨.١	٧٧١٣	١٨٧٢.٠	١.٤	٧٠.١	٧٠.٢	١٨٩٤.٠	٧٧	٠.٠
١٢٤ إيطاليا	٥٧.٢	٣٠.١	١٩٠.٢	١.٨	٧٢.٥	٧٢.٧	١٩٨٧.٠	٧٨	٠.٠
١٢٥ كندا	٢٩.٦	٩٩٦٨.٠	٩٩٦٨.٠	٠.٤	٨٤.٦	٨٤.٣	٢١١٣.٠	٧٨	٠.٠
١٢٦ فنلندا	٥.١	٢٣٨	٢٠.٥٨٠	٠.٢	٧٢.٩	٦٥.٨	١٧٧٦.٠	٧٦	٠.٠
١٢٧ هونغ كونغ	٦.٢	١	٢٢٩٩.٠	٤.٨	٧٠.٧	٨٥.١	٢٢٩٥.٠	٧٩	٨
١٢٨ السويد	٨.٨	٤٥٠	٢٣٧٥.٠	١.٠	٧٧.٧	٦٨.١	١٨٥٤.٠	٧٩	٠.٠
١٢٩ هولندا	١٥.٥	٣٧	٢٤.٠٠	١.٩	٧٠.٥	٧٢.٩	١٩٩٥.٠	٧٨	٠.٠
١٣٠ بلجيكا	١٠.١	٣١	٢٤٧٠.٠	٢.٥	٧٦.٣	٨٠.٣	٢١٦٦.٠	٧٧	٠.٠
١٣١ فرنسا	٥٨.١	٥٥٢	٢٤٩٠.٠	١.٥	٧٧.٢	٧٨.٠	٢١٦٦.٠	٧٨	٠.٠
١٣٢ سنغافورة	٣.٠	١	٢٦٧٣.٠	٦.٢	٥٦.١	٨٤.٤	٢٢٧٧.٠	٧٦	٩
١٣٣ النمسا	٨.١	٨٤	٢٣٨٩.٠	١.٩	٧٥.٠	٧٨.٨	٢١٢٥.٠	٧٧	٠.٠
الولايات المتحدة									
١٣٤ ألمانيا	٨١.٩	٣٥٧	٢٧٤١.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٠.٧	٧٦	٠.٠
١٣٥ النمرك	٥.٣	٤٣	٢٣٨٩.٠	١.٥	٧٨.٧	٧٨.٧	٢١٢٣.٠	٧٥	٠.٠
١٣٦ الترويج	٤.٤	٢٢٤	٢١٤٥.٠	١.٧	٧٨.٦	٨١.٣	٢١٩٤.٠	٧٨	٠.٠
١٣٧ اليابان	١٢٥.٢	٢٧٨	٢٣٦٤.٠	٢.٩	٧٥.٣	٨٢.٠	٢٣١١.٠	٨٠	٠.٠
١٣٨ سويسرا	٧.٠	٤١	٤٠٦٣.٠	٠.٢	١٠٥.٤	٩٥.٩	٢٥٨٦.٠	٧٨	٠.٠
العالم									
١٣٩	٤١٧٣.٠	١٣٢٤٨٣	٤١٨٠.٠	٠.٨	٠.٨	٠.٨	٠.٨	٠.٨	٠.٨

+ اقتصادات تصنيفها الأمم المتحدة أو تعتبرها سلطاتها اقتصادات نامية. ١ - منهج أطلس: انظر الملاحظات التقنية. ب - تعادل القوة الشرائية: انظر الملاحظات التقنية. ج - تم تقديره استناداً إلى معدل الانحدار: والبيانات الأخرى تم تقديرها استناداً إلى آخر تقديرات برنامج المفارنة الدولية. د - في كل الجداول، يغطي الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي تزاناً البلد الرئيسي في القارة. هـ - تم تنقيح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد المراجعة النهائية للاحصائيات المتعلقة بهذا التقرير. و - التقديرات الخاصة باقتصادات الاتحاد السوفيتي السابق أولاً، وسيظل تصنيفها قيد المراجعة. ز - تشير البيانات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ح - وفقاً لفرنسكو، نقل الأمية عن ه في المائة.



[illegible]



## جدول ٣ مؤشرات اقتصادية خارجية

الاقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	صافي معدل التبادل التجاري ١٠٠ = ١٩٨٧		التجارة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		إجمالي تفتلات الموارد الصافية (%) من الناتج القومي الإجمالي		صافي تفتلات رأس المال الخاص (مليارات الدولارات)		المساعدات (من الناتج المحلي الإجمالي)	
	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥
١ موزامبيق	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢ أنغولا	١١٩	١١٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣ تنزانيا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤ بروندي	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥ ملاوي	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦ تشاد	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٧ رواندا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٨ سيراليون	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٩ نيبال	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٠ النيجر	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١١ بوركينا فاسو	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٢ مدغشقر	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٣ بنغلاديش	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٤ أوغندا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٥ فييت نام	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٦ غينيا بيساو	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٧ هايتي	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٨ مالي	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
١٩ نيجيريا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٠ جمهورية اليمن	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢١ كمبوديا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٢ كينيا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٣ منغوليا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٤ توغو	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٥ غامبيا	١١٣	١١٣	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٧ الهند	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٢٩ بن	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٠ نيكاراغوا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣١ غانا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٢ زامبيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٣ أنغولا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٤ جوجيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٥ باكستان	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٦ موريتانيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٧ أذربيجان	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٨ زيمبابوي	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٣٩ غينيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٠ فنزويلا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤١ السنغال	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٢ الصين	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٣ الكاميرون	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٤ كوت ديفوار	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٥ ألبانيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٦ الكونغو	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٧ جمهورية الفلبين	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٨ سريلانكا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٤٩ أرمينيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
الاقتصادات متوسطة الدخل	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٠ ليون	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥١ جمهورية مصر العربية	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٢ بوليفيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٤ مولدوفا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٥ أوزبكستان	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٦ أنتونيسيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٧ الفلبين	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٨ المغرب	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٥٩ الجمهورية العربية السورية	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٠ بابوا غينيا الجديدة	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦١ بلغاريا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٢ كازاخستان	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٣ غواتيمالا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٤ أنغولا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٥ الجمهورية الدومينيكية	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٦ رومانيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٧ جامايكا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٨ الأردن	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٦٩ الجزائر	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٧٠ السلفادور	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٧١ أوكرانيا	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١
٧٢ باراغواي	٩٩	٩٩	١٠٣	٦١	٧١	٣٩	٦٧	١٠١	١٠١	١٠١

ملاحظة: بالنسبة لمعظم البيانات المقارنة ومدى تطورها، انظر الملاحظات التقنية، الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

	صافي معدل التبادل التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ١٩٨٧ = ١٠٠		صافي مخلفات رأس المال الفاس (مليارات الدولارات)		إجمالي مخلفات الموارد الصافية (%) من الناتج القومي الإجمالي		المساعدات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠
٧٣ تونس	١٢٣	٩١	٢٣٧	٧٠١	٥٧	٧٢	٢٧	٧
٧٤ ليتوانيا	١٠٨	١٠٨	١٩٤	١٩٤	٣٦	٣٦	١١	١١
٧٥ كولومبيا	١٢٤	٨٠	٦٨٨	٣٧٤١	٢٧	٢٩	٣	٣
٧٦ ناميبيا	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	٤٧	٤٧
٧٧ بيلاروس	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢	١٢
٧٨ الاتحاد الروسي	١٢٢	١٢٢	٢٨١٧	١١١٦	١٠٥	١٠٥	١٢	١٢
٧٩ لايتفيا	١٢٢	١٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢	٢٢
٨٠ بيو	١١١	٨٣	٦٧	٣٥٣٢	٦٤	٦٤	١٠	١٠
٨١ كوستاريكا	١١١	٩٢	٢٤٨	٢٤٨	١٦	٩٢	١٤	١٤
٨٢ لبنان	١٠٥	٩٥	٧٠	١١٥٣	١١٣	١١٣	٢٥	٢٥
٨٣ تايلند	١٠٣	١٠٠	١٤٦٥	٩١٤٣	٦١	٦١	١٣	١٣
٨٤ بنما	١٠٤	٨٦	٦٥	٢٢٨	١٠١	١٠١	١٣	١٣
٨٥ تركيا	٨٢	١٠٩	٦٦٠	٢٠٠٠	١٠٨	٣٠	١٤	١٤
٨٦ بولندا	٩٥	١٠٩	٢٢٦٥	٥٠٥٨	٥٦	٥٥	١١	١١
٨٧ استونيا	١٠٠	١٠٠	٢٠٧	٢٠٧	٦٥	٦٥	١١	١١
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٩٨	٨٦	١١٥	٦٥٣	٤٣	٤٣	١٢	١٢
٨٩ بورتوريكا	٩٧	١٥٣	١١٥	٦٤	٢٠٣	٢٠٣	١١	١١
٩٠ فنزويلا	١٦٦	٨٢	١٥٣٥	٨٤٨	٢٦	٢٦	١١	١١
المعدل المتوسط الأدنى	١١٠	٩٥	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
٩١ جنوب أفريقيا	١٠١	١١١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
٩٢ كرواتيا	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
٩٣ المكسيك	١٤٥	٩٢	٨١٨١	١٣٠٦٨	٨٧	٤٨	١٠	١٠
٩٤ موريشيوس	٧٧	١٠٣	٤٨	٣٠٠	٧٩	٨٤	١٤	١٤
٩٥ الفلبين	١٤٤	٩٦	٩٣	١٢٥	٩٦	٩٦	١٤	١٤
٩٦ البرازيل	١٠١	١٠١	٥٦٥٦	١٩٠٩٧	٢٦	٢٩	١٠	١٠
٩٧ ترينيداد وتوباغو	١٣٨	٨٦	٢٥٨	٢٧١	٦٤	٦٣	١٠	١٠
٩٨ الجمهورية التشيكية	٩٨	٨٦	٥٥٩٦	٥٥٩٦	٩٢	٩٢	١٠	١٠
٩٩ ماليزيا	١١٤	٩٢	١٩١٣	١٩١٣	١٤	٨٧	١٠	١٠
١٠٠ هنغاريا	١٠٣	٩٧	٥٩٦	٧٨٤١	٣٣	٣٣	١٠	١٠
١٠١ شيلي	٩١	٩٤	٢٤٤٧	٤٣٠	٨٧	٨٧	١٠	١٠
١٠٢ عمان	١٨٢	٧٧	٢٣	١٢٦	٢٣	٢٣	١٠	١٠
١٠٣ أوروغواي	٩١	١١٢	٤٧٩	٢١٧	١٠٨	١٠٨	١٠	١٠
١٠٤ المملكة العربية السعودية	١٧٥	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠
١٠٥ الأرجنتين	١٢٣	١٣٠	٢٤٧٥	٧٢٠٤	٤٦	٤٦	١٠	١٠
١٠٦ سلوفاكيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠
١٠٧ اليونان	٩٦	١١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠
المعدل المتوسط المتوسط	١١١	٩٣	١١١	١١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	١١٠	٩١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جنوب آسيا	١٠٩	٩٤	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
أوروبا وآسيا الوسطى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١٢	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١١	٩٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاقتصاد مرتفعة الدخل	٩٦	٩٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٨ جمهورية كوريا	٩٤	١٠٢	٧٤	٦٧	٧٤	٧٤	١٠	١٠
١٠٩ البرتغال	١١٧	٩٢	٦١	٦٦	٦٦	٦٦	١٠	١٠
١١٠ آسيا	٨٢	١١٤	٣٤	٤٧	٣٤	٣٤	١٠	١٠
١١١ نيوزيلندا	٩٠	١٠٨	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	١٠	١٠
١١٢ أيرلندا	٩٦	٩٠	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠	١٠
١١٣ + إسرائيل	٩٩	١٠٩	٩٩	٦٩	٩٩	٩٩	١٠	١٠
١١٤ + الكويت	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١٠	١٠
١١٥ + الامارات العربية المتحدة	١١٥	٩٣	٩٣	١٣٩	٩٣	٩٣	١٠	١٠
١١٦ المملكة المتحدة	١٠٤	١٠٢	٥٢	٥٧	٥٢	٥٢	١٠	١٠
١١٧ استراليا	١١٠	١٠١	٣٤	٤٠	٣٤	٣٤	١٠	١٠
١١٨ إيطاليا	٨٤	١٠٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	١٠	١٠
١١٩ كندا	٩٩	١٠٠	٥٥	٧٩	٥٥	٥٥	١٠	١٠
١٢٠ فنلندا	٨٨	٩٥	٦٧	٦٨	٦٧	٦٧	١٠	١٠
١٢١ + هونغ كونغ	١١٨	٨٧	١٨١	٢٩٧	١٨١	١٨١	١٠	١٠
١٢٢ السويد	٩٢	١٠٣	٦١	٧٧	٦١	٦١	١٠	١٠
١٢٣ هولندا	١٠١	١٠٣	١٠٣	٩٩	١٠٣	١٠٣	١٠	١٠
١٢٤ بلجيكا	٩٦	١٠١	١٠١	١٢٨	١٠١	١٠١	١٠	١٠
١٢٥ فرنسا	٨٩	١٠٦	٤٤	٤٣	٤٤	٤٣	١٠	١٠
١٢٦ + بنغلاديش	١٠٨	٨٩	٤٢٣	١٠٠	٤٢٣	٤٢٣	١٠	١٠
١٢٧ النمسا	٩٢	٨٧	٧٦	٧٧	٧٦	٧٦	١٠	١٠
١٢٨ الولايات المتحدة	١٠١	١٠٢	١٠٢	٢٤	١٠٢	١٠٢	١٠	١٠
١٢٩ ألمانيا	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	١٠	١٠
١٣٠ الدنمارك	٩١	١٠٠	٦٦	٦٤	٦٦	٦٦	١٠	١٠
١٣١ النرويج	١٤٢	٩٥	٨١	٧١	٨١	٨١	١٠	١٠
١٣٢ اليابان	٧٣	١٢٧	٢٨	١٧	٢٨	٢٨	١٠	١٠
١٣٣ سويسرا	٨٥	٦٠	٧٧	٦٨	٧٧	٧٧	١٠	١٠
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - بما في ذلك أيرلندا ، ب - بما في ذلك لوكسمبورغ ، ج - تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

**جدول ٤ السكان وقوة العمل**

[illegible]

قوة العمل										السكان													
الصناعة		الزراعة		الائتات (%)		متوسط معدل النمو السنوي %		الاجمالي ١ (بالمليون)		السن ١٥ - ٦٤ (بالمليون)		متوسط معدل النمو السنوي %		الاجمالي (بالمليون)									
١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥ - ٩٠	١٩٩٠ - ٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥ - ٩٠	١٩٩٠ - ٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠								
٢٢	٢٠	٢٨	٢٩	٢٠	٢٩	٢,٠٠	٢,٧	٢	٢	٥	٢	١,٩	٢,٥	٩	٦								
٤٠	٣٨	١٨	٢٨	٤٨	٥٠	١,٠٠	١,٧	٢	٢	٢	٢	١,٩	٢,٥	٤	٣								
٢٢	٢٠	٢٥	٢٩	٢٧	٢٦	٢,٧	٢,٩	١٦	٩	٢٢	١٦	١,٨	١,٩	٢٧	٢٨								
١٥	١٥	٥٦	٤٦	٤٦	٤٦	٢٢,٥	٢,٢	١	١	١	١	٢,٧	٢,٧	٢	١								
٤٠	٣٨	٢٠	٢٦	٤٩	٥٠	٠	٠,٥	٥	٥	٧	٦	٠,٢	٠,٦	١٠	١٠								
٤٢	٤٤	١٤	١٦	٤٩	٤٩	١,٢	١,٢	٧٧	٧٦	٩٩	٩٥	١,٢	١,٦	١٤٨	١٢٩								
٤٠	٤٢	١٦	١٦	٥٠	٥١	١,١٠	١,٢	١	١	٢	٢	١,٢	١,٦	٣	٣								
١٨	١٨	٢٦	٤٠	٢٩	٢٤	٢,١	٢,١	٩	٥	١٤	٩	٢,٠	٢,٢	٢٤	١٧								
٢٧	٢٢	٢٦	٢٥	٢٠	٢١	٢,٥	٢,٨	١	١	٢	١	٢,٢	٢,٨	٣	٢								
٢٢	٢٦	٥	١٢	٢٨	٢٢	٢,٩	٢,٥	١	١	٢	٢	١,٩	٢,٥	٤	٣								
١٤	١٠	٦٤	٧١	٤٦	٤٧	١,٢	١,٦	٢٤	٢٤	٢٩	٢٦	١,٩	١,٧	٥٨	٤٧								
١٦	١٩	٢٦	٢٩	٢٤	٢٥	٢,٤	٢,٦	١	١	٢	١	١,٧	٢,١	٣	٢								
١٨	١٦	٥٢	٦٠	٢٥	٢٥	٢,١	٢,٩	٢٨	١٩	٢٨	٢٥	١,٧	٢,٢	٦١	٤٤								
٢٦	٢٨	٢٧	٢٠	٤٦	٤٥	١,٦	١,١	١٩	١٩	٢٦	١٩	١,٢	١,٧	٢٩	٢٦								
٤١	٤٢	١٤	١٥	٤٩	٥١	٠,٥	٠,٤	١	١	١	١	١,١	١,٦	١	١								
٢٢	٢٦	١٢	١٤	٤٨	٥٥	١,٧	١,٩	٣	٢	٤	٣	١,٢	١,٦	٥	٥								
٢٠	١٠	٤٦	٦٤	٤٦	٥٠	٢,٥	٢,٤	١	١	١	١	٢,٥	٢,٥	١	١								
٢٨	٢٨	١٢	١٥	٢٢	٢٧	٢,٠	٢,٥	٨	٥	١٢	٨	٢,٢	٢,٦	٢٢	١٥								
الخط المتوسط الأدنى										٢٧	٢٩	٢٦	٢٦	٢٤	٢٩	٢٤	٢٩	١٨٢	١٦٦	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩
٢٢	٢٥	١٤	١٧	٢٧	٢٥	٢,٤	٢,٧	١٦	١١	٢٤	١٦	٢,٢	٢,٤	٤١	٢٩								
٢٢	٢٢	١٥	٢٤	٤٢	٤٠	١,١	١,٢	٢	٢	٢	٢	١,٩	٢,٢	٥	٥								
٢٤	٢٩	٢٨	٢٧	٢٨	٢٧	٢,٨	٢,٥	٢٦	٢٢	٤٤	٢٥	١,٩	٢,٢	٩٢	٦٧								
٤٢	٢٨	١٧	٢٧	٢٢	٢٦	١,٨	١,٢	١	١	١	١	١,٢	١,٩	١	١								
١٩	١٤	٦١	٧٦	٤٤	٤٥	١,٩	٢,١	١	١	١	١	٢,٨	٢,٠	١	١								
٢٢	٢٤	٢٢	٢٧	٢٥	٢٨	١,٦	٢,٢	٧١	٤٨	١٠١	٧١	١,٥	٢,٠	١٥٩	١٢١								
٢٢	٢٩	١١	١١	٢٦	٢٢	١,٨	١,٢	١	١	١	١	١,٨	١,٢	١	١								
٤٥	٥٦	١١	١٢	٤٧	٤٧	٠,٤	٠,٢	٦	٥	٧	٦	٠,١	٠,١	١٠	١٠								
٢٢	١٩	٢٧	٤٢	٢٧	٢٤	٢,٧	٢,٨	٨	٥	١٢	٨	٢,٤	٢,٦	٢٠	١٤								
٢٨	٤٢	١٥	١٨	٤٤	٤٢	٠,١	٠,٥	٥	٥	٧	٧	٠,٢	٠,٢	١٠	١١								
٢٥	٢٥	١٩	٢١	٢٢	٢٦	٢,١	٢,٧	٦	٤	٩	٧	١,٥	١,٧	١٤	١١								
٢٦	٢٢	٤٨	٥٠	١٤	١٤	٥,١	٢,٤	١	١	١	١	١,١	٢,٩	٣	١								
٢٧	٢٨	١٤	١٧	٤٠	٢٦	١,٠	١,٦	١	١	٢	٢	١,٦	١,٦	٣	٣								
٢٠	١٦	٢٠	٤٥	١٢	٨	٢,٢	٦,٥	٦	١٠	١٠	١٠	٢,٧	٥,٢	١٩	٩								
٢٢	٢٤	١٢	١٢	٢١	٢٨	٢,٢	١,٢	١٤	١١	٢١	١٧	١,٢	١,٥	٢٥	٢٨								
٤٤	٤٢	٥	١٥	٤٦	٤٦	٠,١	٠,٢	١	١	١	١	١,١	١,٥	٢	٢								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٨	١,٢	٤	٤	٧	٦	٠,٦	٠,٥	١٠	١٠								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								
٢٨	٢٩	٢٢	٢٦	٢٦	٢٨	١,٧	٢,٢	٢٢٢	٢١١٩	٢١١٩	٢١١٩	٢١,٦	٢٠,٠	٤١٧١	٢١١١								

## جدول ٥ توزيع الدخل أو الاستهلاك

المصصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك									
أعلى ٪١٠	أعلى ٪٢٠	رابع خمس	ثالث خمس	ثاني خمس	أدنى ٪٢٠	أدنى ٪١٠	رغم جيني القياسي	سنة المسح	اقتصادات متشعبة الدخل باستخدام الصين والهند
٢٠,٢	٤٥,٤	٢٩,٥	١٥,٣	١٠,٩	٦,٩	٢,٩	٢٨,٦	١٩٩٣	١ موزامبيق
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢ أثيوبيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٣ تنزانيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٤ بروندي
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٥ مالاوي
٢٤,٢	٢٩,٦	٢٩,٦	١٦,٥	١٣,٢	٩,٧	٤,٢	٢٨,٩	٨٣ - ١٩٨٥	٦ تشاد
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٧ رواندا
٢٩,٨	٤٤,٨	٢٩,٦	١٥,٦	١١,٥	٧,٦	٣,٢	٣٦,٧	٩٥ - ١٩٩٦	٨ سيراليون
٢٩,٢	٤٤,٦	٢٩,٦	١٥,٥	١١,٨	٧,٥	٣,٠	٣٦,٦	١٩٩٣	٩ نيبال
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	١٠ النيجر
٢٤,٩	٥٠,٠	٢٠,٢	١٤,٠	٩,٩	٥,٨	٢,٣	٤٣,٤	١٩٩٣	١١ بوركينا فاسو
٢٣,٧	٢٧,٩	٢٢,٠	١٧,٢	١٣,٥	٩,٤	٤,٦	٢٨,٣	١٩٩٣	١٢ مدغشقر
٢٣,٤	٤٨,٦	٢٠,٤	١٤,٤	١٠,٣	٦,٨	٣,٠	٤٠,٨	٩٢ - ١٩٩٣	١٣ بنغلاديش
٢٩,٠	٤٤,٠	٢٩,٤	١٥,٤	١١,٤	٧,٨	٣,٥	٣٥,٧	١٩٩٣	١٤ أوغندا
٤٢,٤	٥٨,٩	٢٠,٦	١٢,٠	٦,٥	٢,٦	٠,٥	٥٦,٢	١٩٩١	١٥ غينيا بيساو
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	١٦ غينيا
٢٩,٢	٤٩,٢	٢٣,٤	١٤,٤	٨,٩	٤,٠	١,٢	٤٥,٠	٩٢ - ١٩٩٣	١٧ هايتي
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	١٨ مالي
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	١٩ نيجيريا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٠ جمهورية اليمن
٤٧,٧	٦٢,٦	١٧,٠	١٠,٧	٦,٧	٣,٤	١,٢	٥٧,٥	١٩٩٣	٢١ كمبوديا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٢ كينيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٣ منغوليا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٤ توغو
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٥ غامبيا
٢٨,٤	٤٢,٦	٢٩,٦	١٥,٨	١٢,٢	٨,٥	٣,٧	٣٣,٨	١٩٩٣	٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٦,٤	٤٠,٢	٢٩,٠	١٦,٢	١٢,٩	٩,٦	٤,٢	٣٠,٤	١٩٩٣	٢٧ الهند
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٩,٨	٥٥,٢	٢٠,٠	١٢,٦	٨,٠	٤,٢	١,٦	٥٠,٢	١٩٩٣	٢٩ بنن
٢٧,٢	٤٢,٢	٢٩,٨	١٦,٦	١٢,٠	٧,٩	٣,٤	٣٣,٩	١٩٩٣	٣٠ نيكاراغوا
٢١,٢	٥٠,٤	٢٣,٨	١٣,٨	٨,٠	٣,٩	١,٥	٤٦,٢	١٩٩٣	٣١ غانا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٣٢ زامبيا
٢٥,٢	٢٩,٧	٢٢,٢	١٦,٩	١٢,٩	٨,٤	٣,٤	٣٦,٢	١٩٩١	٣٣ أنغولا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩١	٣٤ جورجيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٨٨	٣٥ باكستان
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٨٨	٣٦ موريتانيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٣٧ أذربيجان
٢٦,٩	٦٢,٢	١٧,٤	١٠,٠	٦,٣	٤,٠	١,٨	٥٦,٨	١٩٩٠	٣٨ زيمبابوي
٢١,٧	٥٠,٢	٢٢,٩	١٤,٦	٨,٣	٣,٠	٠,٩	٤٦,٨	١٩٩١	٣٩ غينيا
٢١,٩	٥٧,٢	٢٢,٩	١٢,٠	٧,٤	٣,٨	١,٥	٥٢,٧	١٩٩٣	٤٠ هندوراس
٤٢,٨	٥٨,٦	١٩,٢	١١,٦	٧,٠	٣,٥	١,٤	٤٤,١	١٩٩١	٤١ السنغال
٣٠,٩	٤٧,٥	٢٢,٢	١٤,٩	٩,٨	٥,٥	٢,٢	٤١,٥	١٩٩٥	٤٢ الصين
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٨٨	٤٣ الكاميرون
٢٨,٥	٤٤,٦	٢٢,٢	١٥,٨	١١,٢	٦,٨	٢,٨	٣٦,٩	١٩٨٨	٤٤ كوت ديفوار
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٨٨	٤٥ ألبانيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٤٦ الكونغو
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٤٧ جمهورية الفريغيز
٢٥,٢	٢٩,٢	٢٩,٧	١٦,٩	١٣,٦	٨,٩	٣,٨	٣٠,٦	١٩٩٠	٤٨ سرى لانكا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٤٩ أرمينيا
اقتصادات متشعبة الدخل									
الدخل المتوسط الأدنى									
٤٣,٤	٦٠,٦	١٩,٤	١١,٢	٦,٥	٢,٨	٠,٩	٥٦,٠	٨٦ - ١٩٩٨	٥٠ ليونو
٢٦,٧	٤١,٦	٢٩,٤	١٦,٢	١٢,٥	٨,٧	٣,٩	٣٢,٠	١٩٩١	٥١ جمهورية مصر العربية
٢٩,٧	٤٨,٢	٢٢,٠	١٤,٥	٩,٧	٥,٦	٢,٣	٤٢,٠	١٩٩٠	٥٢ بوليفيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢٥,٨	٤١,٥	٢٢,٦	١٦,٧	١١,٩	٦,٩	٢,٧	٣٤,٤	١٩٩٢	٥٤ مولدوفا
٢٥,٦	٤٠,٧	٢٢,٦	١٦,٢	١٢,٢	٨,٧	٣,٩	٣١,٧	١٩٩٣	٥٥ أوزبكستان
٢٢,٦	٤٧,٨	٢٩,٢	١٤,٤	١٠,٦	٦,٥	٣,٨	٤٠,٧	١٩٨٨	٥٦ اندونيسيا
٣٠,٥	٤٦,٢	٢٩,٧	١٥,٠	١٠,٥	٦,٦	٢,٨	٣٩,٢	٩٠ - ١٩٩١	٥٧ الفلبين
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٥٨ المغرب
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٠	٥٩ الجمهورية العربية السورية
٢٤,٧	٢٩,٢	٢٢,٢	١٧,٠	١٣,٠	٨,٢	٣,٢	٣٠,٨	١٩٩٣	٦٠ بابوا غينيا الجديدة
٢٤,٩	٤٠,٤	٢٢,٩	١٦,٩	١٢,٢	٧,٥	٣,١	٣٢,٧	١٩٨٩	٦١ بلغاريا
٤٦,٦	٦٣,٠	١٨,٦	١٠,٥	٥,٨	٢,٦	٠,٦	٥٩,٦	١٩٩٤	٦٢ كازاخستان
٢٧,٦	٥٢,٦	١٩,٩	١٣,٢	٨,٩	٥,٤	٢,٢	٤٦,٦	١٩٩٤	٦٣ غواتيمالا
٢٩,٦	٥٥,٧	١٩,٧	١٢,٥	٧,٩	٤,٢	١,٦	٥٠,٥	١٩٨٩	٦٤ الجمهورية الدومينيكية
٢٠,٢	٢٤,٨	٢٢,٢	١٨,٤	١٤,٤	٩,٢	٣,٨	٢٥,٥	١٩٩٢	٦٥ رومانيا
٢١,٩	٤٧,٥	٢٩,٦	١٤,٩	١٠,٢	٥,٨	٢,٤	٤١,٤	١٩٩١	٦٦ جامايكا
٢٤,٧	٥٠,٦	٢٠,٢	١٢,٩	٩,٨	٥,٩	٢,٤	٤٣,٤	١٩٩١	٦٨ الأردن
٢٩,٥	٤٦,٦	٢٠,٩	١٥,٦	١١,٠	٦,٩	٢,٨	٣٨,٧	١٩٨٨	٦٩ الجزائر
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٧٠ السلطانية
٢٠,٨	٢٥,٤	٢٢,٩	١٨,٦	١٤,٦	٩,٥	٤,٦	٢٥,٧	١٩٩٣	٧١ أوكرانيا
٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٢	١٩٩٣	٧٢ باراغواي

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التفسيرية.



## جدول ٦ الصحة

الترتيب	اسم الدولة	النسبة المئوية من إجمالي السكان التي تتوافر لها فرص الحصول على						معدل ولادات الرضع (كل ألف من المواليد أحياء)	معدل وفيات التوليد (كل ألف من المواليد أحياء)	معدل استخدام وسائل منع الحمل (النسبة المئوية)	معدل الخصوبة (كل ألف من المواليد أحياء)	نسبة وفيات الأمهات (كل ألف من المواليد أحياء)
		الرعاية الصحية			المياه المأمونة							
		١٩٩٢-١٩٩٠			١٩٩٥-٩٤							
		١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٠-٨٩	١٩٩٥	٩٤	١٩٩٠-٨٩	١٩٩٥	٨٩	١٩٩٥-٨٩	١٩٩٥	٨٩-١٩٩٠
البيانات متوسطة الدخل												
١	موزامبيق	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢	أثيوبيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣	تنزانيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤	بنين	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥	ملاوي	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦	تشاد	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧	رواندا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٨	سيراليون	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٩	نيجال	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٠	التيمر	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١١	بوركينا فاسو	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٢	مدغشقر	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٣	بنغلاديش	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٤	أوغندا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٥	فيت نام	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٦	غينيا بيساو	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٧	هايتي	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٨	مالى	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٩	نيجيريا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٠	جمهورية اليمن	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢١	كمبوديا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٢	كوت ديفوار	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	منغوليا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٤	ترينيداد	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٥	غامبيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٦	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٧	الهند	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٩	بن	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٠	نيكاراغوا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣١	غانا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٢	زامبيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٣	أنغولا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٤	جورجيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٥	باكستان	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٦	موريتانيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٧	أذربيجان	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٨	زيمبابوي	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٩	غينيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٠	هندوراس	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤١	السفال	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٢	الصين	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٣	الكاميرون	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٤	كوت ديفوار	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٥	ألمانيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٦	الكونغو	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٧	جمهورية الفلبين	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٨	سري لانكا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٤٩	أرمينيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
البيانات متوسطة الدخل												
٥٠	ليسوتو	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥١	جمهورية مصر العربية	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٢	بوليفيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٤	مولدوفا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٥	أوزبكستان	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٦	أندونيسيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٧	الفلبين	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٨	المغرب	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٥٩	الجمهورية العربية السورية	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٠	بابوا غينيا الجديدة	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦١	بلغاريا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٢	كازاخستان	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٣	غواتيمالا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٤	أكوادور	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٥	الجمهورية الدومينيكية	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٦	رومانيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٧	جامايكا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٨	الأردن	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٩	الجزائر	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧٠	السلفادور	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧١	أوكرانيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧٢	باراغواي	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢

بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التفسيرية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المدة.

الترتيب	الدولة	النسبة المئوية من إجمالي السكان التي تتوافر لها فرص الحصول على				معدل وفيات الرضع (كل ألف من المواليد أحياء)	معدل وفيات التغذية (كل ألف من المواليد أحياء)	معدل شيوخ استخدام وسائط منع الحمل (%)	معدل الموت الاجمالي	نسبة وفيات الأمهات (كل ألف من المواليد أحياء)
		المياه الشرب		الصرف الصحي						
		١٩٩٥-٩٤	١٩٨٠	١٩٩٥-٩٤	١٩٨٠					
٧٣	تونس	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٤	ليبيريا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٥	كولومبيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٦	ناميبيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٧	بيلاروس	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٨	الاتحاد الروسي	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٧٩	لاتفيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٠	بيرو	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨١	كوستاريكا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٢	لبنان	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٣	تايلند	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٤	بنما	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٥	تركيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٦	بولندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٧	استونيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٨	الجمهورية السلوفاكية	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٨٩	بوتسوانا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٠	فنزويلا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
المتوسط الإجمالي										
٩١	جنوب أفريقيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٢	كرواتيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٣	المكسيك	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٤	موريشيوس	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٥	الفايوز	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	البرازيل	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٧	ترينيداد وتوباغو	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٨	الجمهورية التشيكية	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
٩٩	ماليزيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٠	هونغاري	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠١	شيلي	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٢	عمان	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٣	أوروغواي	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٤	المملكة العربية السعودية	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٥	الأرجنتين	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٦	سلوفينيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٧	اليونان	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
المتوسط الإجمالي										
١٠٨	جمهورية كوريا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٠٩	البرتغال	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٠	أستراليا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١١	نيوزيلندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٢	أيرلندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٣	إسرائيل	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٤	الكويت	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٥	الإمارات العربية المتحدة	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٦	المملكة المتحدة	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٧	إسبانيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٨	إيطاليا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١١٩	كندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٠	فنلندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢١	هونغ كونغ	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٢	السويد	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٣	هولندا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٤	بلجيكا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٥	فرنسا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٦	سنغافورة	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٧	النمسا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٨	الولايات المتحدة	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٢٩	ألمانيا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٣٠	الدنمارك	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٣١	النرويج	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٣٢	اليابان	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
١٣٣	سويسرا	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٣	٧٣	٩٥	٩٥	٩٥
المتوسط الإجمالي										

١ - تستند تقديرات اليونيسيف / منظمة الصحة العالمية على النماذج الإحصائية. ب - تقدير غير مباشر يستند إلى مسوحات بالعين. ج - استنادا لمسوحات بالعين. د - تقدير رسمي.  
هـ - استنادا لمسح يغطي ثلاثين مقاطعة. و - استنادا للتسجيل المدني.



## جدول ٧ التعليم

البلد	الانتماء بالمدارس كنسبة مئوية من مجموعة عمرية									
	الابتدائي					الثانوي				
	إناث		ذكور		التعليم العالي	إناث		ذكور		النسبة المئوية من الجيل التي تصل إلى الصف الرابع
	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠		١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
للتصاريح مختلفة الدخل باستبعاد الصين والهند	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م
١ موزامبيق	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢ أنغولا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣ تنزانيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤ موروزني	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥ ملاوي	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦ تشاد	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٧ رواندا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٨ سيراليون	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٩ نيبال	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٠ النيجر	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١١ بوركينا فاسو	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٢ مدغشقر	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٣ بنغلاديش	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٤ أرتندا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٥ فييت نام	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٦ غينيا بيساو	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٧ هايتي	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٨ مالي	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
١٩ نيجيريا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٠ جمهورية اليمن	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢١ كمبوديا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٢ كينيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٣ منغوليا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٤ توغو	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٥ غامبيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٧ الهند	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٢٩ بن	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٠ نيكاراغوا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣١ غانا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٢ زامبيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٣ أنغولا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٤ جوجيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٥ باكستان	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٦ موريتانيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٧ أذربيجان	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٨ زيمبابوي	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٣٩ غينيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٠ هندوراس	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤١ السنغال	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٢ الصين	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٣ الكاميرون	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٤ كوت ديفوار	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٥ ألبانيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٦ الكونغو	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٧ جمهورية الفلبين	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٨ سرى لانكا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٤٩ أرمينيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
التصاريح مختلفة الدخل	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م	٨١ م
٥٠ ليسوتو	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥١ جمهورية مصر العربية	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٢ بوليفيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٤ مولدوفا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٥ أوزبكستان	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٦ أنتونيسيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٧ الفلبين	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٨ المغرب	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٥٩ الجمهورية العربية السورية	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٠ بابوا غينيا الجديدة	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦١ بلغاريا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٢ كازاخستان	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٣ غواتيمالا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٤ لكواندور	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٥ الجمهورية الدومينيكية	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٦ رومانيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٧ جامايكا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٨ الأردن	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٦٩ الجزائر	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٧٠ السلطادور	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٧١ أوكرانيا	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٧٢ باراغواي	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١

ملاحظة - بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تطبيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاتحاق بالمدارس كمتبة مئوية من مجموعة عمرية																	
النسبة المئوية من الجيل التي تصل إلى الصف الرابع												أمية الكبار (%)					
الابتدائي																	
الثانوي																	
التعليم العالي																	
إناث		ذكور		إناث		ذكور		إناث		ذكور							
١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٥						
٢١	٤٥	٩٥	٩٤	٩٣	٩٠	١١	٥	٥٥	٢٤	٤٩	٣٠	١٢٢	١١٨	١١٣	٨٨	٧٣ تونس	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٤٩	٧٦	٠٠	٧٩	٠٠	٩٥	٠٠	٩٠	٠٠	٧٤ ليتوانيا	
٩	٩	٧٢	٤٢	٧٤	٤٦	١٠	٩	٥٧	٤٠	٦٨	٤١	١١٨	١٢٢	١٣٠	١٢٦	٧٥ كولومبيا	
٠٠	٠٠	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣	٠٠	٤٩	٠٠	١٣٤	٠٠	١٢٤	٠٠	١٢٨	٠٠	٧٦ ناميبيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤	٣٩	٨٩	٠٠	٩٦	٠٠	٩٦	٠٠	٥٥	٠٠	٧٧ بيلاروس	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥	٤٦	٨٤	٩٥	٩١	٩٧	١٠٧	١٠٢	١٠٧	١٠٢	٧٨ الاتحاد الروسي	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٤٥	٨٤	٠٠	٨٣	٠٠	٨٣	٠٠	٩٠	٠٠	٧٩ لاتفيا	
٦	١٧	٠٠	٨٥	٠٠	٨٣	٤٠	١٧	٠٠	٦٣	٠٠	٥٤	٠٠	١١٧	٠٠	١١١	٨٠ بيلد	
٥	٥	٩٠	٨٠	٩٩	٨٤	٣٩	٣٠	٤٥	٤٤	٤٩	٥١	١٠٦	١٠٦	١٠٥	١٠٤	٨١ كوستاريكا	
٥	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩	٣٠	٧٣	٠٠	٧٨	٠٠	١١٧	٠٠	١١٤	٠٠	٨٢ لبنان	
٤	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩	١٣	٣٨	٣٠	٣٧	٢٨	٩٨	١٠٠	٩٧	٩٧	٨٣ تايلند	
٩	١٠	٨٥	٨٧	٨٨	٨٨	٢٣	٢١	٠٠	٥٨	٦٥	٦٥	٠٠	١٠٨	٠٠	١٠٥	٨٤ بنما	
٠٠	٢٨	٩٨	٠٠	٩٨	٠٠	١٦	٥	٧٤	٤٤	٤٨	٢٤	١٠٧	١٠٢	٩٨	٩٠	٨٥ تركيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦	١٨	٨٢	٧٥	٨٠	٠٠	٩٨	١٠٠	٩٧	٩٩	٨٦ بولندا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨	٤٣	٨٧	٠٠	٩٦	٠٠	٨٤	٠٠	٨٣	٠٠	٨٧ استونيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧	٠٠	٨٧	٠٠	٩٠	٠٠	١٠١	٠٠	١٠١	٠٠	٨٨ الجمهورية السلوفاكية	
٢٠	٤٠	٩٢	٩١	٩٤	٩٨	٣	١	٤٩	١٧	٥٥	٢٠	١١٣	٨٣	١٢٠	١٠٠	٨٩ بورتوريكا	
٨	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٢١	٢٩	١٨	٤١	٢٥	٩٥	٠٠	٩٧	٠٠	٩٠ فنزويلا	
السلطنة المتوسط الأطل																	
١٢م		١٤م		١٦م		١٢م		١٤م		١٦م		١٠م		١٠م		١٠م	
١٨	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	٧١	٠٠	٨٤	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٩١ جنوب أفريقيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٠٠	٨٠	٠٠	٨٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢ كرواتيا	
٨	١٣	٠٠	٨٥	٠٠	٦٣	١٤	١٤	٥٧	٥١	٤٨	٤٦	١١٤	١٢٢	١١٠	١٢٦	٩٣ المكسيك	
١٣	٢١	٩٩	٩٧	٩٨	٩٧	٤	١	٥٨	٥١	٦٠	٤٩	١٠٧	٩٤	١٠٦	٩١	٩٤ موريشيوس	
٢٦	٤٧	٨٢	٨٢	٨٠	٧٩	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٣	٠٠	١٢٦	٠٠	٩٥ الفلبين	
١٧	١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢	١١	٠٠	٢١	٠٠	٢٦	٠٠	١٠١	٠٠	٩٧	٩٦ البرازيل	
١	٣	٩٦	٨٣	٩٧	٨٩	٨	٤	٧٤	٠٠	٧٨	٠٠	٩٤	٩٨	٩٤	١٠٠	٩٧ ترينيداد وتوباغو	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	١٨	٨٥	٠٠	٨٨	٠٠	٩١	٠٠	١٠٠	٠٠	٩٨ الجمهورية التشيكية	
١١	٢٢	٩٨	٠٠	٩٩	٠٠	٠٠	٤	٥٦	٥٠	٦١	٤٦	٩٣	٩٣	٩٣	٩٢	٩٩ ماليزيا	
٠٠	٠٠	٩٧	٩٦	٩٧	٩٦	١٧	١٤	٧٩	٧٢	٨٢	٦٧	٩٥	٩٦	٩٥	٩٧	١٠٠ هنغاريا	
٥	٥	٩٥	٧٨	٩٥	٨١	٢٧	١٢	٦٥	٤٩	٥٧	٥٦	٩٩	١١٠	٩٨	١٠٨	١٠١ شيلي	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥	٠٠	٦٤	٦٩	٦٩	٦	٨٧	٦٩	٨٢	٢٦	١٠٢ عمان	
٣	٢	٩٨	٩٣	٩٨	٩٩	٣٠	١٧	٠٠	٦١	٠٠	٦٢	١٠٩	١٠٧	١٠٨	١٠٧	١٠٣ أوروغواي	
٢٩	٤٠	٠٠	٨١	٠٠	٩٠	١٤	٧	٥٤	٢٦	٢٣	٢٣	٧٨	٧٤	٧٣	٤٩	١٠٤ المملكة العربية السعودية	
٤	٤	٠٠	٧٣	٠٠	٧٦	٤١	٢٢	٧٠	٢٦	٧٥	٠٠	١٠٨	١٠٦	١٠٧	١٠٦	١٠٥ الأرجنتين	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠	٨٨	٠٠	٩٠	٠٠	٩٧	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٦ سلوفينيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	٩٨	٠٠	١٧	٠٠	٨٥	٠٠	٧٧	٠٠	١٠٣	٠٠	١٠٣	١٠٧ اليونان	
٢١م	٢٦م	٠٠	٨	٠٠	٨	٠٠	٨	٠٠	١٩	٢٣	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٨٧	السلطنة المتوسط الأطل
٢٥م	٢٨م	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	٢٠	٢٢	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٩٩	١٠٨ جمهورية كوريا
٢٦م	٢٩م	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢١	٢٣	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٩٨	١٠٩ البرتغال
٢٧م	٣٠م	٠٠	٥	٠٠	٥	٠٠	٥	٠٠	٢٢	٢٥	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٩٧	١١٠ آسيا
٢٨م	٣١م	٠٠	١١	٠٠	١١	٠٠	١١	٠٠	٢٣	٢٦	٠٠	١١٠	٠٠	١١٠	٠٠	٩٦	١١١ نيوزيلندا
٣٨م	٤١م	٠٠	١١	٠٠	١١	٠٠	١١	٠٠	٢٤	٢٧	٠٠	١٠٣	٠٠	١١٠	٠٠	٩٥	١١٢ أيرلندا
٤٢م	٤٥م	٠٠	١٤	٠٠	١٤	٠٠	١٤	٠٠	٢٥	٢٨	٠٠	١٠٣	٠٠	١١٠	٠٠	٩٤	١١٣ + إسرائيل
٠٠	٠٠	٢٥م	٣٥م	٠٠	٣٥م	٠٠	٣٥م	٠٠	٣٥م	٣٥م	٠٠	١٠٣	٠٠	١١٠	٠٠	٩٣	١١٤ + الكويت
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٥ + الامارات العربية المتحدة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٦ المملكة المتحدة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧ أستراليا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٨ إيطاليا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٩ كندا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٠ فنلندا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢١ + مونغ كونغ
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٢ السويد
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٣ هولندا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٤ بلجيكا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٥ فرنسا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٦ + سنغافورة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٧ النمسا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٨ الولايات المتحدة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٩ ألمانيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٠ النرويج
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣١ اليابان
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٢ سويسرا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	العالم

١ - بيانات ١٩٨٠ تشمل إريتريا : ب - حسب ما أعلنته اليونسكو فإن الأمية تقل عن ٥ في المئة  
ج - تشير البيانات قبل ١٩٩٠ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

## جدول ٨ استخدام الطاقة التجارية

البلد	استخدام الطاقة (مكافئات النفط)				صافي واردات الطاقة كتنسبة مئوية من استهلاك الطاقة				انبعاثات ثاني أكسيد الكربون <sup>١</sup>			
	إجمالي (آلاف الأطنان المتسوية)		نصيب الفرد (كجم)		نصيب الفرد (كجم)		متوسط معدل النمو السنوي (%)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات ١٩٨٧)		نصيب الفرد من الطاقة (بملايين الأطنان المتسوية)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
التقديرات مختلفة الدخل باستبعاد الصين والهند	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١ موزامبيق	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢ اثيوبيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣ تنزانيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤ بوروندي	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥ ملاوي	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٦ تشاد	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٧ رواندا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٨ سيراليون	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٩ نيبال	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٠ النيجر	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١١ بوركينا فاسو	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٢ مدغشقر	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٣ بنغلاديش	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٤ أوغندا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٥ فييت نام	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٦ غينيا بيساو	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٧ هايتي	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٨ مالي	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
١٩ نيجيريا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٠ جمهورية اليمن	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢١ كمبوديا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٢ كينيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٣ منغوليا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٤ توغو	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٥ غامبيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٧ الهند	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٢٩ بن	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٠ نيكاراغوا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣١ غانا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٢ زامبيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٣ أنغولا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٤ جورجيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٥ باكستان	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٦ موريتانيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٧ أذربيجان	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٨ زيمبابوي	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٣٩ غينيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٠ هندوراس	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤١ السنغال	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٢ الصين	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٣ الكاميرون	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٤ كوت ديفوار	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٥ ألمانيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٦ الكونغو	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٧ جمهورية القيرغيز	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٨ سرى لانكا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٤٩ أرمينيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
التقديرات مختلفة الدخل	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٠ ليونور	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥١ جمهورية مصر العربية	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٢ بوليفيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٤ مولدوفا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٥ أوزبكستان	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣
٥٦ اندونيسيا	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣</			

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون <sup>١</sup>		الطاقة ككسبة		استخدام الطاقة (مكافآت النفط)										
إجمالي		متوفرة من استهلاك الطاقة		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليارات ١٩٨٧)		متوسط معدل السنوي (١٩٩١-٨٠)		نصيب الفرد (كجم)		إجمالي (الآلاف الأطنان المتسوية)				
١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٩١			
٧٢	٥.٩	٠.٠	٢.٢	٠.٠	٧٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥.٩٥	٧٥٥٥	٧٢	تونس		
٧٤	١.٨	١.٤	٦.١	٢.٩	٩٩	٧	٢.١	٢.١	٢.٢٠	٢٢٤٧	١٢٩٧٢	ليتوانيا		
٧٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٦.٢٢	٠.٠	٠.٠	كولومبيا		
٧٦	٩.٩	٠.٠	١٠.٢	٠.٠	٨٨	٨	١.٨	٠.٠	١٢.٤	٢٤٧	٢٤٧٧٢	ناميبيا		
٧٧	١٤.١	٠.٠	٢١.٢	٠.٠	٥٢	٠.٠	٠.٦	٢.٦	٢٢.٢	٥٢٩٧	٥٢٩٧٢	بيلاروس		
٧٨	٥.٦	٠.٠	١.٥	٠.٠	٩٠	٠.٠	١.٢	٠.٠	٤.١٤	٢٩٩٧	٠.٠	الاتحاد الروسي		
٧٩	١.٠	١.٤	٢.٢	٢.٤	٢٦	٠.٠	٢.٧	٢.٥	١.٢٠	٤٧	٨١٢٩	لاتفيا		
٨٠	١.٢	١.١	٤	٢	٦٧	٨٦	٢.٤	٢.١	٢.٥	٢.٦٧	٤.٦	١٨١٢	بيرو	
٨١	٢.٩	٢.٢	١١	٦	٩٨	٩٧	٠.٠	٠.٠	٢.٢	٥.٨	٢٧٧٦	كوستاريكا		
٨٢	٢.٠	٢.٩	١١.٢	٤.٠	٦١	٩٦	٢.٢	٢.٨	١٢.٤	٩.٤	٤١٢٩٥	لبنان		
٨٣	١.٧	١.٩	٤	٤	٨٧	٩٧	٢.٩	٢.٢	١.٢	٧.٢	١٥٩٧	تايلاند		
٨٤	٢.٥	١.٧	١٤٥	٧٦	٥٢	٤٥	١.٨	١.٩	٤.٤	٦.١٨	٥٧٥٨٠	بنما		
٨٥	٨.٩	١٢.٩	٢٤.٢	٤٦.٠	٢	٢	٠.٧	٠.٥	٢.٠	٢.٩٩	٩٢٥٧٧	١٢٤٠٠	تركيا	
٨٦	١٢.٥	٠.٢	٢١	٠.٠	٢٩	٠.٠	٠.٧	٠.٠	٢٤.١	٠.٠	٥٥٦٠	٠.٠	بولندا	
٨٧	٧.٠	٠.٠	٢٧	٠.٠	٧٢	٠.٠	١.٩	٠.٠	٢٧.٩	٠.٠	١٧٢٤٢	٠.٠	استونيا	
٨٨	٥.٧	٦.٠	١١٦	٩٠	٢٦٩	٢٨٠	١.٢	١.٢	٢.٢	٢.٢٤	٤٦٢	٢٥.١١	الجمهورية السلوفاكية	
٨٩	٤.٠	٢.٧	١١٦	١١٦	٠.٠	٠.٠	١.٧	٢.٢	٢.٦	٢.٨٧	١١٢٢٦	١٢٢٢٦	بوسنينا	
٩٠	١.٦	١.١	٢	١	٥٥	٢٤	٤.٧	٢.١	٢.٦	٢.١٨٦	٤٦٦	٢.٨٤	فنزويلا	
الخط المتوسط الأدنى														
٩١	٧.٥	٧.٢	٢٩	٢١٢	٢٥	١٤	١.٠	١.٢	٢.١	١.١٦	٢.٧٤	٨١٩٩٥	٦.٥١١	جنوب أفريقيا
٩٢	٢.٤	٠.٠	١٦	٠.٠	٤٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٢٥	٠.٠	٦٦٦٧	٠.٠	كرواتيا	
٩٣	٢.٨	٢.٩	٢٢٢	٢٦٠	٤٨	٤٩	١.٢	١.٢	٢.٦	١.٥٦	١١.٨٤٠	٩٧٢٤	٢٢٢٤	المكسيك
٩٤	١.٢	٠.٦	١	١	٩٢	٩٤	١.٢	٢.٧	٢.٨	٢.٨٧	٢.٥١	٢.١	٢.٢	موريشيوس
٩٥	٥.٥	٦.٩	٦	٥	٢٢١٢	١١.٦	٥.٥	٥.٠	١.٤	٦.٥٢	٦.٩٨	٦٩٢	٧٥٩	الفلبين
٩٦	١.٤	١.٥	٢١٧	١٨٤	٢٩	٦٥	٢.٨	٢.٤	٢.٩	٧.١٨	٥.٥٥	١١٢٧٩٥	٧٢١٤١	البرازيل
٩٧	١٦.٥	١٥.١	٢٦	١٧	٨٧	٢٤	٠.٧	١.٥	٢.٩	٤.٢٦	٢.٥٧	١٢٢٤	٢.٨٢٢	ترينيداد وتوباغو
٩٨	١٢.٩	٠.٠	١٦٦	٠.٠	٧	٢٩	٠.٨	٠.٠	٤٥.٢	٢.٨١٨	٢.٨١٨	٢.٨١٨	الجمهورية التشيكية	
٩٩	٢.٨	٢.٠	٧٠	٢٨	٧١	٥٨	١.٧	٢.٤	١.٠	١.٦٩٩	٦.٩٢	٢.٢٤١	٩.٥٢٢	ماليزيا
١٠٠	٥.٨	٧.٧	٦٠	٨٢	٤٧	٤٩	١.٠	١.٨	١.٨	٢.٨٢	٢.٦٥	٢.٤٤٥	٢.٨٢٢٢	هندا
١٠١	٢.٦	٢.١	٢٥	٢٧	٦٨	٥٠	٢.٢	٢.٢	٥.٠	١.١٢	٦.٩٥	١.١١٥٥	٧.٧١٢	شيلي
١٠٢	٥.٢	٥.٢	١٠	٦	٧٨٧	١.٢٤	٢.٤	٢.٩	٩.١	٢.٢٢	١.٢٢٢	٥.١٨	١.٢٤	عمان
١٠٣	١.٦	٢.٠	٥	٦	٢٧	٨١	٤.٦	٢.٤	٢.٢	١.٢٢	٢.٥٨	١.٩٧١	٢.٢	أوروغواي
١٠٤	١٢.١	١١.٠	٢٢١	١٢١	٤٢٢	١٢.٦	١.١	٢.٧	٥.٥	٤.٥٤	٢.٧٨٧	٢.٧٨٧	٢.٧٨٧	المملكة العربية السعودية
١٠٥	٢.٥	٢.٨	١١٧	١٠.٧	١٨	٨	٢.٧	٢.٨	١.٦	١٥.٤	١.٤١١	٥.١٠٥	٢.٩٦٩	الأرجنتين
١٠٦	٢.٨	٠.٠	٦	٠.٠	٥١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢.٦٢	٠.٠	٤.١٩٥	٠.٠	٠.٠	سلوفينيا
١٠٧	٧.٢	٥.٢	٧٤	٥١	٦٢	٧٧	٢.٢	٢.٨	٢.٢	٢.٦٠	١.٦٥٦	٢.٢٥٠	١.٥٩٢	اليونان
الخط المتوسط المتوسط														
١٠٨	٢.٤	١.٨	١١٠.١	٤.٢٢	٤.٢٢	٤.٢٢	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٢.٤	أفريقيا جنوب الصحراء
١٠٩	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	شرق آسيا والمحيط الهادئ
١١٠	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	جنوب آسيا
١١١	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	أوروبا وآسيا الوسطى
١١٢	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١١٣	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
اقتصادات متقدمة الخط														
١١٤	٦.٦	٢.٢	٢٨	١٦	٨١	٧٧	١.٨	١.٨	١.٥	٢.٨٢	١.٨٧	١.٢٥٢٨	١.٢٤٦	جمهورية كوريا
١١٥	٤.٨	٢.٨	٤٧	٢٧	٨٨	٨١	٢.٨	٢.٥	٤.٧	١.٨٢٧	١.٥٤	١.٨٠٩	١.٢٩١	البرتغال
١١٦	٥.٧	٥.٤	٢٢٢	٢٠٠	٦٩	٧٧	٢.٦	٢.٦	٢.٨	٢.٤٨	١.٨٢٧	١.٨٢٧	١.٨٢٧	أستراليا
١١٧	٧.٦	٥.٦	٢٦	١٨	١٥	٢٩	٢.٨	٢.٤	٤.١	١.٢٤٥	٢.٩٤	١.٥.٧	١.٥.٧	نيوزيلندا
١١٨	٨.٧	٧.٤	٢٦	٢٥	٦٨	٧٨	٢.٩	٢.١	٢.٢	٢.٢٧	٢.٤٥	١.٢٤٠	٨.٤٨٥	أيرلندا
١١٩	٨.١	٥.٤	٤٢	٢٦	٩٦	٩٨	٢.٧	٢.٤	٤.٩	٢.٧١٧	٢.٢٢٢	١.٢٤٢	٨.٦٦	إسرائيل
١٢٠	١١.٢	١٨.٠	١٦	٢٥	٦٢٢	٧٢٩	٢.٠	٢.٧	٠.٢	٨.٢٢	٦.٩.٩	١.٢٩٨	٩.٥٠٠	إيطاليا
١٢١	٢٢.٩	٢٤.٨	٧١	٢٦	٤٤٤	٩٩٦	٠.٠	٢.٦	٦.٢	١.٥٢٢	٨٢.٥	٢.٩٢٧	٨.٥٨٨	الولايات المتحدة
١٢٢	١.٨	١.٤	٤٦٦	٥٨٨	١.٠	٢	٢.٥	٢.٨	٠.٨	٢.٧٧٢	٢.٥٧٢	٢.٢.٧	٢.٢.٧	المملكة المتحدة
١٢٣	١٥.٢	١٢.٨	٢٦٨	٢.٢	٨٢	٢٢	٢.٦	٢.٤	٢.٢	٤.٢١	٤.٧٢	٩.٥٨٠	٧.٢٩٩	أستراليا
١٢٤	٧.٢	٦.٦	٤.٨	٢٧٢	٨١	٨٦	٥.٥	٤.٨	١.٤	٢.٧.٧	٢.٤٦٦	١.٤٦٦	١.٢٩١٨	إيطاليا
١٢٥	١٤.٤	١٧.٥	٤١.٠	٤٢.٠	٤٧	٧	٢.٠	١.٧	١.٥	٧.٨٥٤	٧.٨٥٤	٢.٩٧٢	٢.٩٧٢	كندا
١٢٦	٨.٢	١١.٥	١١	٥٥	٥٨	٧٢	٢.٠	٢.٩	١.٧	٥.٩٩٧	٥.٢٣٠	٢.٥٢٣	٢.٤٩٩٨	فنلندا
١٢٧	٥.٠	٢.٢	٢٩	١٦	١٠٠	١٠٠	٥.٢	٥.٢	٦.٤	٢.١٨٥	١.١١٧	١.٢٢٢	٥.٢٢٨	هونغ كونغ
١٢٨	٦.٦	٨.٦	٥٧	٧١	٢٨	٦١	٢.٢	٢.٤	١.٢	٤.٩٢٢	٤.٩٢٢	٥.٢٤٠	٤.٩٩٢	السويد
١٢٩	٩.٢	١٠.٨	١٢٩	١٥٢	٧	١٠	٢.٧	٢.٠	١.٢	٤.٥٨٠	٤.٦.١	٧.٤٤٠	٦.٥١.٦	هولندا
١٣٠	١٠.١	١٢.٠	١٠.٢	١٢٨	٧٨	٨٢	٢.٢	٢.٨	١.٥	٥.١٢٠	٤.٦٨٤	٤.٦٨٤	٤.٦٨٤	بلجيكا
١٣١	٦.٢	٩.٠	٢٢٢	١٨٤	٩٥	٧٥	٤.٤	٤.١	٢.٠	٤.٠٤٢	٢.٥٢٩	٢.٢.١٦	١.٢.١٦	فرنسا
١٣٢	١٧.٧	١٢.٢	٥٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	١.٦	٢.٢	٩.٩	٨١.٢	٢.٦٥١	٢.٦٥١	٢.٦٥١	سنغافورة
١٣٣	٧.٢	٦.٩	٥٧	٤٢	٦٦	٦٧	٥.٤	٤.٦	١.٦	٢.٢.١	٢.١.٥	٢.١.٥	٢.٢.١٥	النمسا
١٣٤	١٤.١	٢.٢	١٨٨١	٤٢٢	١٩	١٤	٢.٦	٢.١	١.٦	٧.٨١٩	٧.٨.٨	٢.٢.٧٨٨	١.٨.١.٠	الولايات المتحدة
١٣٥	١٢.٩	١٢.٦	٨٧٨	١.٦٨	٥٨	٤٩	٠.٠	٠.٠	٠.١	٤.١٢٨	٤.٥٨٧	٢.٢.١٦	٢.٢.١٦	ألمانيا
١٣٦	١٠.٤	١٢.٢	٥٤	٢٢	٢٨	٩٧	٥.٥	٤.٤	٠.٨	٢.٩٧٧	٢.٨.٤	٢.٧.٠	١.٩.٨٨	النرويج
١٣٧	١٤.١	٩.٨	٦٠	٤٠	٦٢٨	١٩٤	٤.٦	٢.٩	١.٦	٤.٦١١	٢.٦.١	١.٨٨.٦	١.٨٨.٦	اليابان
١٣٨	٨.٨	٨.٠	١.٢٢	٩٢٤	٨١	٨٨	٦.٢	٥.٥	٢.٨	٢.٨٥٢	٢.٨٥٢	٢.٢.١٦	٢.٢.١٦	اليابان
١٣٩	٦.٤	٦.٥	٤٤	٤٤	٥٧	٦٦	٧.٤	٧.٢	١.٧	٢.٢.٨	٢.٢.٨	٢.٢.٨	٢.٢.٨	سويسرا
المعالم														
١٤٠	٢.٠	٢.٦	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	١.٢٢٧	المعالم

١. من العمليات الصناعية.

## جدول ٩ استخدام الأرض والحضنة

اقتصادات مختلفة الدخل باستخدام الصين والهند	استخدام الأرض (نسبة مئوية من إجمالي مساحة الأرض)										سكان الحضرة				السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر	
	الأرض المصنوية					المراعى الدائمة					كنسية مئوية من إجمالي السكان		متوسط معدل التوسع السنوي (%)		كنسية مئوية من	
	أخرى		أخرى		أخرى	أخرى		أخرى		أخرى	أخرى		أخرى		أخرى	
	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠		١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠		١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠
١ موزامبيق	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٢ أثيوبيا	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣ تنزانيا	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٤ موروشي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٥ ملاوي	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
٦ تشاد	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٧ رواندا	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٨ سيراليون	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩ نيبال	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٠ النيجر	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
١١ بوركينا فاسو	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٢ مدغشقر	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
١٣ بنغلاديش	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
١٤ أوغندا	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١٥ فييت نام	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٦ غينيا بيساو	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٧ هايتي	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٨ مالي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٩ نيجيريا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٠ جمهورية اليمن	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٢١ كمبوديا	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٢٢ كينيا	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٢٣ منغوليا	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٤ توغو	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٢٥ غامبيا	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٢٧ الهند	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٢٩ بن	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٣٠ نيكاراغوا	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٣١ غانا	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
٣٢ زامبيا	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٣٣ أنغولا	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٣٤ جورجيا	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
٣٥ باكستان	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٣٦ موريتانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٧ أذربيجان	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٣٨ زيمبابوي	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٣٩ غينيا	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤٠ هندوراس	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٤١ السنغال	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٤٢ الصين	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٤٣ الكاميرون	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
٤٤ كوت ديفوار	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٤٥ ألبانيا	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٤٦ الكنتو	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٤٧ جمهورية القيرغيز	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٤٨ سرى لانكا	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٤٩ أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
الدخل المتوسط الأدنى	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٥٠ ليسوتو	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٥١ جمهورية مصر العربية	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٥٢ بوليفيا	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٤ مولدوفا	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٥٥ أوزبكستان	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٥٦ أنغوليسيا	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
٥٧ الفلبين	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٥٨ المغرب	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
٥٩ الجمهورية العربية السورية	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٦٠ بابوا غينيا الجديدة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٦١ بلغاريا	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٦٢ كازاخستان	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٦٣ غواتيمالا	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٦٤ أنكوادور	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٦٥ الجمهورية الدومينيكية	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٦٦ رومانيا	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٦٧ جامايكا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٦٨ الأردن	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٦٩ الجزائر	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٧٠ السلغادور	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٧١ أركانيا	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٧٢ باراغواي	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

	استخدام الأرض (نسبة مئوية من إجمالي مساحة الأرض)												السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر			
	الأرض المحصورة				المراعى الدائمة				أخرى				كثافة مئوية من		متوسط معدل	
	١٩٨٠		١٩٩٥		١٩٨٠		١٩٩٥		١٩٨٠		١٩٩٥		١٩٨٠		١٩٨٠	
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
٧٢ تونس	٣٠	٣٢	٢٢	٢٠	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٧٣ ليتوانيا	٤٩	٤٧	٨	٨	٤٣	٤٣	٧	٧	٤٣	٤٣	٧	٧	٤٣	٤٣	٧	٧
٧٤ كولومبيا	٥	٥	٣٧	٣٧	٥٦	٥٦	٣٩	٣٩	٥٦	٥٦	٣٩	٣٩	٥٦	٥٦	٣٩	٣٩
٧٥ ناميبيا	١	١	٤٦	٤٦	٥٣	٥٣	٤٦	٤٦	٥٣	٥٣	٤٦	٤٦	٥٣	٥٣	٤٦	٤٦
٧٦ بيلاروس	٢١	٢١	١٦	١٦	٥٥	٥٥	١٦	١٦	٥٥	٥٥	١٦	١٦	٥٥	٥٥	١٦	١٦
٧٨ الاتحاد الروسى	٨	٨	٨	٨	٨٧	٨٧	٠٠	٠٠	٨٧	٨٧	٠٠	٠٠	٨٧	٨٧	٠٠	٠٠
٧٩ لاتفيا	٢٨	٢٨	١٢	١٢	٥٩	٥٩	٦٠	٦٠	٥٩	٥٩	٦٠	٦٠	٥٩	٥٩	٦٠	٦٠
٨٠ بيرو	٣	٣	٢١	٢١	٧٦	٧٦	٢١	٢١	٧٦	٧٦	٢١	٢١	٧٦	٧٦	٢١	٢١
٨١ كوستاريكا	١٠	١٠	٣٩	٣٩	٤٤	٤٤	٥١	٥١	٤٤	٤٤	٥١	٥١	٤٤	٤٤	٥١	٥١
٨٢ لبنان	٣٠	٣٠	١	١	٦٩	٦٩	١	١	٦٩	٦٩	١	١	٦٩	٦٩	١	١
٨٣ تايلند	٢٦	٤١	١	١	٥٨	٥٨	٦٣	٦٣	٥٨	٥٨	٦٣	٦٣	٥٨	٥٨	٦٣	٦٣
٨٤ بنما	٧	٩	١٧	١٧	٧١	٧١	٦٥	٦٥	٧١	٧١	٦٥	٦٥	٧١	٧١	٦٥	٦٥
٨٥ تركيا	٢٧	٣٦	١٣	١٣	٤٨	٤٨	٥٠	٥٠	٤٨	٤٨	٥٠	٥٠	٤٨	٤٨	٥٠	٥٠
٨٦ بولندا	٤٩	٤٨	١٣	١٣	٣٩	٣٩	٥٨	٥٨	٣٩	٣٩	٥٨	٥٨	٣٩	٣٩	٥٨	٥٨
٨٧ استونيا	٢٤	٢٧	٨	٨	٦٦	٦٦	٦٨	٦٨	٦٦	٦٦	٦٨	٦٨	٦٦	٦٦	٦٨	٦٨
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٤١	٣٤	١٣	١٣	٤٥	٤٥	١٧	١٧	٤٥	٤٥	١٧	١٧	٤٥	٤٥	١٧	١٧
٨٩ بوتسوانا	١	١	٤٥	٤٥	٥٤	٥٤	٤٥	٤٥	٥٤	٥٤	٤٥	٤٥	٥٤	٥٤	٤٥	٤٥
٩٠ فنزويلا	٤	٤	٢٠	٢٠	٧٦	٧٦	٢٠	٢٠	٧٦	٧٦	٢٠	٢٠	٧٦	٧٦	٢٠	٢٠
الدخل المتوسط الأدنى	٧	٧	٣٠	٣٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠
٩١ جنوب أفريقيا	١١	١١	٦٧	٦٧	٢٢	٢٢	٦٧	٦٧	٢٢	٢٢	٦٧	٦٧	٢٢	٢٢	٦٧	٦٧
٩٢ كرواتيا	٢٩	٢٢	٢٨	٢٨	٤٢	٤٢	٢٠	٢٠	٤٢	٤٢	٢٠	٢٠	٤٢	٤٢	٢٠	٢٠
٩٣ المكسيك	١٣	١٣	٣٩	٣٩	٤٨	٤٨	٣٩	٣٩	٤٨	٤٨	٣٩	٣٩	٤٨	٤٨	٣٩	٣٩
٩٤ موريشيوس	٥٣	٥٣	٣	٣	٤٤	٤٤	٣	٣	٤٤	٤٤	٣	٣	٤٤	٤٤	٣	٣
٩٥ النابون	٢	٢	١٨	١٨	٨٠	٨٠	١٨	١٨	٨٠	٨٠	١٨	١٨	٨٠	٨٠	١٨	١٨
٩٦ البرازيل	٦	٦	٢٠	٢٠	٧٤	٧٤	٢٢	٢٢	٧٤	٧٤	٢٢	٢٢	٧٤	٧٤	٢٢	٢٢
٩٧ ترينيداد وتوباغو	٢٤	٢٤	٢	٢	٧٥	٧٥	٢	٢	٧٥	٧٥	٢	٢	٧٥	٧٥	٢	٢
٩٨ الجمهورية التشيكية	١٣	٤٤	١٣	١٣	٤٥	٤٥	١٣	١٣	٤٥	٤٥	١٣	١٣	٤٥	٤٥	١٣	١٣
٩٩ ماليزيا	١٥	٢٣	١	١	٨٥	٨٥	١	١	٨٥	٨٥	١	١	٨٥	٨٥	١	١
١٠٠ هنغاريا	٥٨	٥٤	١٤	١٤	٢٤	٢٤	٢٨	٢٨	٢٤	٢٤	٢٨	٢٨	٢٤	٢٤	٢٨	٢٨
١٠١ شيلي	٦	٦	١٧	١٧	٧٧	٧٧	١٨	١٨	٧٧	٧٧	١٨	١٨	٧٧	٧٧	١٨	١٨
١٠٢ عمان	صفر	صفر	٥	٥	٩٥	٩٥	٥	٥	٩٥	٩٥	٥	٥	٩٥	٩٥	٥	٥
١٠٣ أوروغواي	٨	٧	٧٨	٧٨	١٤	١٤	٧٧	٧٧	١٤	١٤	٧٧	٧٧	١٤	١٤	٧٧	٧٧
١٠٤ المملكة العربية السعودية	١	٢	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢	٦٠	٦٠	٤٢	٤٢	٦٠	٦٠	٤٢	٤٢	٦٠	٦٠
١٠٥ الأرجنتين	١٠	١٠	٥٢	٥٢	٣٨	٣٨	٥٢	٥٢	٣٨	٣٨	٥٢	٥٢	٣٨	٣٨	٥٢	٥٢
١٠٦ سلوفاكيا	١١	١١	٢٥	٢٥	٦١	٦١	٢٥	٢٥	٦١	٦١	٢٥	٢٥	٦١	٦١	٢٥	٢٥
١٠٧ اليونان	٣٠	٢٧	٤١	٤١	٢٩	٢٩	٤١	٤١	٢٩	٢٩	٤١	٤١	٢٩	٢٩	٤١	٤١
الدخل المتوسط المتوسط	١٠	١١	٢٨	٢٨	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠
١٠٨ أفريقيا جنوب الصحراء	٦	٧	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١٠٩ شرق آسيا والمحيط الهادئ	١١	١٢	٢٠	٢٠	٤٤	٤٤	٢٠	٢٠	٤٤	٤٤	٢٠	٢٠	٤٤	٤٤	٢٠	٢٠
١١٠ جنوب آسيا	٤٤	٤٤	١١	١١	٤٤	٤٤	١١	١١	٤٤	٤٤	١١	١١	٤٤	٤٤	١١	١١
١١١ أوروبا وآسيا الوسطى	١٣	١٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١٢ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦	٦	٢١	٢١	٧٤	٧٤	٢١	٢١	٧٤	٧٤	٢١	٢١	٧٤	٧٤	٢١	٢١
١١٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧	٧	٢٨	٢٨	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠
الاقتصادات متوسطة الدخل	١٢	١٢	٢٥	٢٥	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠
١٠٨ جمهورية كوريا	٢٢	٢١	١	١	٧٧	٧٧	١	١	٧٧	٧٧	١	١	٧٧	٧٧	١	١
١٠٩ البرتغال	٣٤	٢٢	٩	٩	٥٨	٥٨	١١	١١	٥٨	٥٨	١١	١١	٥٨	٥٨	١١	١١
١١٠ أسبانيا	٤١	٤٠	٢٢	٢٢	٣٨	٣٨	٢٢	٢٢	٣٨	٣٨	٢٢	٢٢	٣٨	٣٨	٢٢	٢٢
١١١ نيوزيلندا	١٣	١٤	٥٣	٥٣	٣٤	٣٤	٥٠	٥٠	٣٤	٣٤	٥٠	٥٠	٣٤	٣٤	٥٠	٥٠
١١٢ أيرلندا	١٦	١٩	٦٧	٦٧	١٧	١٧	٤٥	٤٥	١٧	١٧	٤٥	٤٥	١٧	١٧	٤٥	٤٥
١١٣ + إسرائيل	٢٠	٢١	٦	٦	٧٤	٧٤	٧	٧	٧٤	٧٤	٧	٧	٧٤	٧٤	٧	٧
١١٤ + الكويت	صفر	صفر	٨	٨	٩٢	٩٢	٨	٨	٩٢	٩٢	٨	٨	٩٢	٩٢	٨	٨
١١٥ + الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	٢	٢	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
١١٦ المملكة المتحدة	٢٩	٢٥	٤٧	٤٧	٢٩	٢٩	٤٧	٤٧	٢٩	٢٩	٤٧	٤٧	٢٩	٢٩	٤٧	٤٧
١١٧ استراليا	٦	٦	٥٧	٥٧	٤٠	٤٠	٢٧	٢٧	٤٠	٤٠	٢٧	٢٧	٤٠	٤٠	٢٧	٢٧
١١٨ ايطاليا	٤٢	٣٨	١٧	١٧	٤٠	٤٠	١٥	١٥	٤٠	٤٠	١٥	١٥	٤٠	٤٠	١٥	١٥
١١٩ كندا	٥	٥	٣	٣	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
١٢٠ فنلندا	٨	٩	١	١	٩١	٩١	صفر	صفر	٩١	٩١	صفر	صفر	٩١	٩١	صفر	صفر
١٢١ + هونغ كونغ	٧	٧	١	١	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
١٢٢ السويد	٧	٧	٢	٢	٩١	٩١	١	١	٩١	٩١	١	١	٩١	٩١	١	١
١٢٣ هولندا	٢٤	٢٨	٣٥	٣٥	٤١	٤١	٣١	٣١	٤١	٤١	٣١	٣١	٤١	٤١	٣١	٣١
١٢٤ بلجيكا	٢٤	٢٤	٢١	٢١	٥٥	٥٥	٢١	٢١	٥٥	٥٥	٢١	٢١	٥٥	٥٥	٢١	٢١
١٢٥ فرنسا	٣٤	٣٤	٢٣	٢٣	٤٢	٤٢	١٩	١٩	٤٢	٤٢	١٩	١٩	٤٢	٤٢	١٩	١٩
١٢٦ + سنغافورة	١٣	٢	صفر	صفر	٩٨	٩٨	صفر	صفر	٩٨	٩٨	صفر	صفر	٩٨	٩٨	صفر	صفر
١٢٧ النمسا	٢٠	١٨	٢٥	٢٥	٥٧	٥٧	٢٤	٢٤	٥٧	٥٧	٢٤	٢٤	٥٧	٥٧	٢٤	٢٤
١٢٨ الولايات المتحدة	٢١	٢١	٢٦	٢٦	٥٣	٥٣	٢٦	٢٦	٥٣	٥٣	٢٦	٢٦	٥٣	٥٣	٢٦	٢٦
١٢٩ ألمانيا	٣٦	٣٤	١٧	١٧	٤٧	٤٧	١٥	١٥	٤٧	٤٧	١٥	١٥	٤٧	٤٧	١٥	١٥
١٣٠ الدنمارك	٦٣	٥٦	٦	٦	٣٧	٣٧	٣١	٣١	٣٧	٣٧	٣١	٣١	٣٧	٣٧	٣١	٣١
١٣١ النرويج	٣	٣	صفر	صفر	٩٧	٩٧	صفر	صفر	٩٧	٩٧	صفر	صفر	٩٧	٩٧	صفر	صفر
١٣٢ اليابان	١٣	١٢	٢	٢	٨٥	٨٥	٢	٢	٨٥	٨٥	٢	٢	٨٥	٨٥	٢	٢
١٣٣ سويسرا	١٠	١١	٤٠	٤٠	٦٠	٦٠	٤٩	٤٩	٦٠	٦٠	٤٩	٤٩	٦٠	٦٠	٤٩	٤٩
المعدل	١١	١١	٢٨	٢٨	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠



مساحة الغابات											
المعدل السنوي لإزالة الغابات											
١٩٩٠ - ٨٠											
إجمالي المساحة											
(ألف كيلومتر مربع)											
١٩٩٠											
ألف كيلومتر مربع											
النسبة المئوية المتغير											
ألف كم مربع											
المنطقة المحمية على نطاق قومي، ١٩٩٤ <sup>١</sup>											
كثافة مائية											
من إجمالي											
المساحة السطحية											
الإجمالي											
(كم مكعب)											
كثافة مائية											
من إجمالي											
مصادر المياه											
نصيب الفرد (م مكعب)											
المتزاسي											
خسيرة											
٧٢	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤
٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨
١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠
١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢
١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤
١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧
١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠
١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣
١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦
١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠
٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣
٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠
٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤
٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨
٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦
٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠
٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤
٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨
٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦
٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠
٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤
٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨
٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢
٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦
٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠
٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤
٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨
٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠	٥٠١	٥٠٢
٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠	٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦
٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠
٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠	٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤
٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨
٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠	٥٧١	٥٧٢
٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥	٥٨٦
٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠
٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤
٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨
٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢
٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦
٦٥٩	٦٦٠	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠
٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤
٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨
٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢
٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠	٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦
٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠
٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠	٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤
٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨
٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠	٧٨١	٧٨٢
٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥	٧٩٦
٨٠٠	٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠	٨١١
٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥	٨٢٦
٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١
٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦
٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١
٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦
٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠	٩٠١
٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦
٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١
٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦
٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١
٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦
٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١
٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠	١٠٠١	١٠٠٢	١٠٠٣	١٠٠٤	١٠٠٥	١٠٠٦
١٠١٠	١٠١١	١٠١٢	١٠١٣	١٠١٤	١٠١٥	١٠١٦	١٠١٧	١٠١٨	١٠١٩	١٠٢٠	١٠٢١
١٠٢٥	١٠٢٦	١٠٢٧	١٠٢٨	١٠٢٩	١٠٣٠	١٠٣١	١٠٣٢	١٠٣٣	١٠٣٤	١٠٣٥	١٠٣٦
١٠٤٠	١٠٤١	١٠٤٢	١٠٤٣	١٠٤٤	١٠٤٥	١٠٤٦	١٠٤٧	١٠٤٨	١٠٤٩	١٠٥٠	١٠٥١
١٠٥٥	١٠٥٦	١٠٥٧	١٠٥٨	١٠٥٩	١٠٦٠	١٠٦١	١٠٦٢	١٠٦٣	١٠٦٤	١٠٦٥	١٠٦٦
١٠٧٠	١٠٧١	١٠٧٢	١٠٧٣	١٠٧٤	١٠٧٥	١٠٧٦	١٠٧٧	١٠٧٨	١٠٧٩	١٠٨٠	١٠٨١
١٠٨٥	١٠٨٦	١٠٨٧	١٠٨٨	١٠٨٩	١٠٩٠	١٠٩١	١٠٩٢	١٠٩٣	١٠٩٤	١٠٩٥	١٠٩٦
١١٠٠	١١٠١	١١٠٢	١١٠٣	١١٠٤	١١٠٥	١١٠٦	١١٠٧	١١٠٨	١١٠٩	١١١٠	١١١١
١١١٥	١١١٦	١١١٧	١١١٨	١١١٩	١١٢٠	١١٢١	١١٢٢	١١٢٣	١١٢٤	١١٢٥	١١٢٦
١١٣٠	١١٣١	١١٣٢	١١٣٣	١١٣٤	١١٣٥	١١٣٦	١١٣٧	١١٣٨	١١٣٩	١١٤٠	١١٤١
١١٤٥	١١٤٦	١١٤٧	١١٤٨	١١٤٩	١١٥٠	١١٥١	١١٥٢	١١٥٣	١١٥٤	١١٥٥	١١٥٦
١١٦٠	١١٦١	١١٦٢	١١٦٣	١١٦٤	١١٦٥	١١٦٦	١١٦٧	١١٦٨	١١٦٩	١١٧٠	١١٧١
١١٨٥	١١٨٦	١١٨٧	١١٨٨	١١٨٩	١١٩٠	١١٩١	١١٩٢	١١٩٣	١١٩٤	١١٩٥	١١٩٦
١٢١٠	١٢١١	١٢١٢	١٢١٣	١٢١٤	١٢١٥	١٢١٦	١٢١٧	١٢١٨	١٢١٩	١٢٢٠	١٢٢١
١٢٢٥	١٢٢٦	١٢٢٧	١٢٢٨	١٢٢٩	١٢٣٠	١٢٣١	١٢٣٢	١٢٣٣	١٢٣٤	١٢٣٥	١٢٣٦
١٢٥٠	١٢٥١	١٢٥٢	١٢٥٣	١٢٥٤	١٢٥٥	١٢٥٦	١٢٥٧	١٢٥٨	١٢٥٩	١٢٦٠	١٢٦١
١٢٧٥	١٢٧٦	١٢٧٧	١٢٧٨	١٢٧٩	١٢٨٠	١٢٨١	١٢٨٢	١٢٨٣	١٢٨٤	١٢٨٥	١٢٨٦
١٣٠٠	١٣٠١	١٣٠٢	١٣٠٣	١٣٠٤	١٣٠٥	١٣٠٦	١٣٠٧	١٣٠٨	١٣٠٩	١٣١٠	١٣١١
١٣٢٥	١٣٢٦	١٣٢٧	١٣٢٨	١٣٢٩	١٣٣٠	١٣٣١	١٣٣٢	١٣٣٣	١٣٣٤	١٣٣٥	١٣٣٦
١٣٥٠	١٣٥١										

١ - قد تشير البيانات إلى سنوات سابقة وهي أحدث ماقدّمه مركز الحفاظ على الطبيعة العالمي.

٢ - تشير إلى أي سنة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥. ج - يشمل إجمالي موارد المياه تنفقات الانهار من بلدان أخرى.



جدول ۱۱ نمو الاقتصاد

متوسط معدل النمو السنوي (%)

[illegible]

ملاحظة. بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

متوسط معدل النمو السنوي (%)														
	الاستثمار المطلق الاجمالي		المصارف من السلع والخدمات		الخدمات		الصناعة		الزراعة		مكش الناتج المحلي الاجمالي		الناتج المحلي الاجمالي	
	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠	١٩٩٠-٨٠
٧٣ تونس	١.٤	١.٨	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٣.٦	٤.٠	٣.٦	٢.٦	٢.٨	٥.٤	٧.٤	٣.٩	٣.٣
٧٤ ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٤١.٤	..	٩.٧	..
٧٥ كولومبيا	١٩.٠	..	٧.٢	٧.٥	٦.٤	٣.٦	٣.٠	٥.٠	١.٤	٢.٩	٢٣.٣	٢٤.٦	٤.٦	٣.٧
٧٦ ناميبيا	٢.٨	١١.٩	٦.٩	١.٥	٤.٦	٢.٧	٢.٩	١.٦	٦.٨	١.٨	٩.٣	١٣.٦	٣.٨	١.٦
٧٧ بيلاروس	١٧.٠	..	..	..	٦.٩	..	١٠.٩	..	١١.٢	..	٨٧٨.٨	..	٩.٣	..
٧٨ الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥١٧.٠	٣.٢	٩.٨	١.٩
٧٩ لاتفيا	٣٧.٦	٣.٤	..	..	٢.٦	٣.٦	٢٥.٦	٤.٣	١٦.٤	٢.٣	١٤٩.٦	..	١٣.٧	٣.٤
٨٠ بيلو	٧.٤	٤.٢	٨.٣	١.٧	..	..	..	..	..	..	٦٢.٤	٢٢٩.٦	٥.٣	٠.٢
٨١ كوستاريكا	٦.٦	٥.٣	٩.٥	٦.٦	٥.٦	٣.٦	٥.٢	٢.٨	٢.٦	٣.٦	١٩.٦	٢٢.٥	٥.٦	٣.٠
٨٢ لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٣ تايلند	١٠.٢	٩.٤	١٤.٢	١٤.٠	٧.٨	٧.٣	١٠.٨	٩.٩	٢.٦	٤.٠	٤.٦	٢.٩	٨.٤	٧.٦
٨٤ بنما	١٥.٣	..	٤.٣	..	٥.٥	..	١٤.٩	..	٤.٤	..	١.٨	٢.١	٦.٣	٠.٣
٨٥ تركيا	٢.٠	٥.٣	٩.٤	١٦.٩	٢.٣	٤.٤	٤.٢	٧.٨	٠.٩	١.٣	٧٥.٦	٤٥.٣	٣.٢	٥.٣
٨٦ بولندا	١.٦	٠.٩	٩.٤	٤.٥	٢.٤	٥.٦	٣.٧	٠.٩	٢.٠	٠.١	٢٤.٩	٥٣.٧	٢.٤	١.٩
٨٧ استونيا	١٣.٤	..	..	..	٣.٨	..	١٤.٩	..	٨.٩	..	١٥١.٤	٢.٤	٩.٢	٢.٦
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٧.٧	١.٦	١٧.٨	..	٦.٢	٠.٨	١٠.٤	٢.٠	١.٠	١.٦	١٦.٠	١.٨	٢.٨	٢.٠
٨٩ بوتسوانا	..	..	..	..	٧.٧	١١.٠	١.٤	١١.٤	٠.٧	٣.٢	٩.٢	١٣.٦	٤.٢	١٠.٣
٩٠ فنزويلا	٣.٨	٥.٣	٤.٩	٣.٨	١.٧	٠.٥	٣.٤	١.٦	١.٩	٣.٠	٣٨.٤	١٩.٣	٢.٤	١.٦
الخط المتوسط الأعلى														
٩١ جنوب أفريقيا	٤.٧	٤.٨	٢.٤	١.٩	٠.٩	٣.٦	٠.٦	١.٦	٠.٣	٢.٠	١١.٥	١٤.٨	٠.٦	١.٣
٩٢ كرواتيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ المكسيك	١.٢	٣.١	٦.٨	٦.٦	١.٥	١.٦	٠.٥	١.٠	٠.٤	٠.٦	١٥.٥	٧٠.٤	١.٦	١.٠
٩٤ موريشيوس	١.٧	١٠.٢	٤.٨	١٠.٤	٦.٤	٥.٤	٥.٦	١٠.٣	١.٤	٢.٦	٦.٧	٩.٤	٤.٩	٦.٢
٩٥ الفلبين	٠.٥	٤.٦	٤.٦	٣.٨	١.٠	٠.٣	٢.٧	١.٠	٠.٢	١.٧	١٣.٠	١.٩	٢.٥	٠.٥
٩٦ البرازيل	٣.٥	٠.٢	٧.٤	٧.٥	٢.٦	٢.٥	١.٧	٢.٠	٢.٧	٢.٨	٩٦٥.٣	٢٨٤.٥	٢.٧	٢.٧
٩٧ ترينيداد وتوباغو	١.٠	١٠.١	١٢.٥	٨.٩	٠.٦	٢.٣	٠.٢	٥.٥	١.٣	٥.٨	٧.٢	٤.٦	١.٠	٢.٥
٩٨ الجمهورية التشيكية	٠.٩	٢.٣	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨٠.٣	١.٥	٢.٦	١.٧
٩٩ ماليزيا	١٦.٠	٢.٦	١٤.٤	١٠.٩	٨.٦	٤.٢	١١.٠	٧.٢	٢.٦	٣.٨	٣.٩	١.٧	٨.٧	٥.٢
١٠٠ هنغاريا	٦.٦	٠.٤	١.٥	٤.٠	٤.٦	٢.٦	٠.٥	٢.٦	٧.٠	٠.٦	٢٢.٣	٨.٦	١.٠	١.٦
١٠١ شيلي	١١.٩	٩.٦	٩.٢	٧.٠	٨.٤	٤.٢	٦.٦	٣.٧	٥.٢	٥.٦	١٤.٧	٢.٠	٧.٣	٤.٦
١٠٢ عمان	..	..	..	..	..	٦.٠	..	١٠.٣	..	٧.٩	٢.٩	٢.٦	٦.٠	٨.٣
١٠٣ أوروغواي	١٢.٩	٧.٨	٤.٤	٤.٣	٦.٢	٠.٩	٠.٦	٠.٢	٤.٥	صفر	٥٥٦.٣	٦٦.٣	٤.٠	٠.٤
١٠٤ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	١.٢	..	٢.٣	..	١٣.٤	١.٠	٣.٧	١.٧	١.٢
١٠٥ الأرجنتين	١٦.٠	٤.٧	٦.٩	٣.٧	٦.٤	صفر	٥.٩	٠.٩	٠.٥	٠.٩	٢٠.٥	٢٨٩.٠	٥.٧	٠.٣
١٠٦ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ اليونان	١.٩	٠.٩	٤.٥	٧.٦	٠.٦	٤.٩	٠.٨	١.٣	٢.٦	٠.٦	١٣.٦	١٨.٣	١.٦	١.٤
الخط المتوسط المنخفض														
١٠٨ أفريقيا جنوب الصحراء	٦.٥	٨.٨	..	..	٤.٥	٢.٦	٢.٩	٢.٩	٢.٠	٢.٦	٢٣٥.٨	٢٥٠.٦	٢.٦	٢.٨
١٠٩ شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢.٤	٢.٠	٢.٥	٢.٩	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١١٠ جنوب آسيا	٢.٤	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١١١ أوروبا وإسبانيا الوسطى	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١١٢ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
١١٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥
القطاعات من قائمة الخط														
١١٤ جمهورية كوريا	٧.٢	١١.٩	١٣.٤	١٢.٠	٧.٩	٨.٢	٧.٢	١٣.١	١.٢	٢.٨	٦.٢	٥.٩	٧.٢	٩.٤
١١٥ البرتغال	..	..	٢.٣	٨.٧	..	..	..	..	..	..	٨.٧	١٨.٦	٠.٨	٢.٩
١١٦ إسبانيا	٢.٦	٥.٧	١٠.١	٥.٧	..	..	..	..	١.٧	..	٥.٢	٩.٣	١.٦	٣.٢
١١٧ نيوزيلندا	١٢.٤	١.٧	٥.٢	٤.٦	٢.٥	١.٧	٣.٨	١.٣	٠.٩	٤.٤	٠.٦	١٠.٨	٢.٦	١.٨
١١٨ أيرلندا	٣.٨	..	١٠.٧	٨.٩	..	..	..	..	..	..	٢.٢	٦.٦	٤.٧	٣.١
١١٩ إسرائيل	١١.٥	٢.٢	٩.٥	٥.٥	..	..	..	..	..	..	١٢.٢	١٠.٥	٦.٤	٣.٥
١٢٠ الكويت	..	٤.٥	..	٢.٣	..	٠.٩	..	١.٠	..	١٤.٧	٢.٠	٢.٤	١٢.٢	٠.٩
١٢١ الإمارات العربية المتحدة	..	٨.٧	..	صفر	٤.٩	٢.٤	١.٨	٤.٢	٩.٣	٩.٦	..	..	٢.٠	٢.٠
١٢٢ المملكة المتحدة	..	٦.٤	٤.٣	٣.٩	..	..	..	..	..	..	٣.٦	٥.٧	١.٤	٣.٢
١٢٣ استراليا	٥.٨	٢.٧	٦.٨	٧.٠	٣.٧	٣.٧	٣.٣	٢.٨	٢.٤	٢.٣	١.٣	٧.٣	٣.٥	٣.٤
١٢٤ إيطاليا	٣.٢	٢.٦	٨.٦	٤.٦	..	..	..	..	١.٦	٠.٦	٤.٧	٩.٩	١.٠	٣.٤
١٢٥ كندا	٢.٣	٥.٢	٩.٥	٦.٠	١.٨	٣.٧	١.٢	٢.٩	٠.٣	١.٥	١.٥	٤.٤	١.٨	٣.٤
١٢٦ فنلندا	٨.٣	٣.٠	٩.٨	٢.٢	٢.٧	٥.٢	١.٢	٢.٣	٠.٢	٠.٢	١.٨	٦.٨	٠.٥	٣.٣
١٢٧ + هونغ كونغ	١١.٧	٤.٠	١٣.٥	١٤.٤	..	..	..	..	..	..	٨.٦	٧.٧	٥.٦	٦.٩
١٢٨ السويد	٧.٢	٤.٣	٦.٧	٤.٣	٠.٦	٢.٥	٠.٧	٢.٨	١.٩	١.٥	٣.٥	٧.٤	٠.٦	٢.٣
١٢٩ هولندا	٠.٣	٢.٦	٢.٧	٤.٥	٢.٩	٢.٦	٠.٤	١.٦	٢.٠	٢.٤	٢.٢	١.٦	١.٨	٢.٢
١٣٠ بلجيكا	٠.٩	٢.٢	٤.٦	٤.٦	..	١.٨	..	٢.٢	٤.٠	١.٨	٢.٦	٤.٤	١.٦	١.٩
١٣١ فرنسا	٢.٨	٢.٨	٤.٠	٣.٧	١.٥	٢.٠	١.٠	١.٦	١.١	٢.٠	٢.٦	٦.٠	١.٠	٢.٤
١٣٢ + سنغافورة	٦.٠	٢.٧	..	١٠.٠	٨.٤	٧.٢	٩.٢	٥.٤	٠.٥	٦.٢	٣.٧	٢.٠	٨.٧	٦.٤
١٣٣ النمسا	٢.٦	٢.٥	٢.٥	٤.٦	٢.٢	٢.٣	١.٧	١.٩	١.٨	١.٦	٢.٥	٢.٧	١.٩	٢.٦
١٣٤ الولايات المتحدة	٤.٦	٢.٤	٧.٣	٥.٢	٢.٦	٢.٦	١.٢	٢.٨	٢.٦	٤.٠	٢.٤	٤.٦	٢.٦	٣.٠
١٣٥ ألمانيا	..	٤.٠	..	٤.٤	..	٢.٩	..	١.٢	..	١.٧	..	٢.٦	..	٢.٢
١٣٦ الدنمارك	١.٦	٤.٠	٢.٨	٤.٤	١.٢	٢.٣	١.٦	٢.٩	٠.٣	٢.٦	١.٨	٥.٥	٢.٠	٢.٤
١٣٧ النرويج	..	٠.٦	٥.١	٥.٠	..	٢.٦	..	٢.٥	..	٠.٩	١.٣	٥.٥	٢.٥	٢.٩
١٣٨ اليابان	٠.٨	٥.٣	٢.٤	٤.٥	٢.٣	٢.٩	صفر	٤.٢	٢.٢	١.٣	٠.٩	١.٧	١.٠	٤.٠
١٣٩ سويسرا	صفر	٤.٩	١.٥	٢.٤	..	..	..	..	..	..	٢.٣	٢.٧	٠.٦	٢.٢
المجموع	٠.٨	٢.٧	٢.٨	٢.٣	٢.٦	٢.٤	٢.٤	٢.٢	١.٢	٢.٨	٢.٦	٢.٠	٢.٠	٢.١

١ - تشمل القطاعات بنودا غير مخصصة. ب - البيانات قبل ١٩٩٢ تشمل إيرتريا. ج - تم تطبيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الانتهاء من الاعصائات الخاصة بهذا التقرير. د - البيانات قبل ١٩٩٠ تشير إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.



توزيع الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)									
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)		الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية <sup>أ</sup> )		الخدمات	
١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠
٧٢	٧٢	١٨.٢٥	١٤	١٢	٢١	٢٩	١٢	١٩	٥٥
٧٤	٧٤	٧.٨٩	١١	٢٦	٢١	٢٦	٢١	٢٠	٥٥
٧٥	٧٥	٧٦١١٢	١٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	١٨	٤٩
٧٦	٧٦	٢.٢٢	١٢	٥٢	٢٩	٥	٥	٩	٢٥
٧٧	٧٧	٢٠.٥١	١٢	٢٥	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٥٢
٧٨	٧٨	٢٤٤٧١١	٧	٧	٧	٢٨	٢٨	٢١	٥٥
٧٩	٧٩	٦.٢٤	٩	٢١	٢١	٢١	٢١	١٨	٦٠
٨٠	٨٠	٥٧٤٢٤	١٠	٤٢	٢٨	٢٠	٢٠	٢٤	٥٥
٨١	٨١	٩٢٢٢	١٨	٢٧	٢٤	١٩	١٩	١٩	٥٨
٨٢	٨٢	١١١٤٢	٧	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	١٠	١٩
٨٣	٨٣	١٦٧.٥٦	٢٢	٢٩	٤٠	٢٢	٢٢	٢٩	٤٩
٨٤	٨٤	٢٠٩٢	١١	٢٢	١٥	٢٢	٢٢	٢٢	٤٩
٨٥	٨٥	١٦٤٧٨٩	٢٦	٢٢	٢١	١٤	١٤	٢١	٥٣
٨٦	٨٦	١١٧٦٦٢	٦	٢٩	٢٩	٢٢	٢٢	٢٦	٥٤
٨٧	٨٧	٤٠٠٧	٨	٢٨	٢٨	١٧	١٧	١٧	٦٤
٨٨	٨٨	١٧٤١٤	٦	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٦١
٨٩	٨٩	٤٣١٨	١٢	٤٤	٤٤	١٤	١٤	٤	٤٨
٩٠	٩٠	٧٥٠١٦	٥	٤٦	٤٦	١٦	١٦	١٧	٤٦
المعدل المتوسط الأدنى									
٩١	٩١	١٣٦.٢٥	٧	٥٠	٢٦	٢٢	٢٢	١٨	٤٢
٩٢	٩٢	١٨.٨١	١٢	٢٥	٢٥	٢٢	٢٢	٢٠	٤٢
٩٣	٩٣	٢٥٠٠٢٨	٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٦٧
٩٤	٩٤	٢٩١٩	١٢	٢٦	٢٢	١٥	١٥	٢٢	٦٢
٩٥	٩٥	٤٦٩١	٧	٦٠	٢٢	٥	٥	٢٢	٢٢
٩٦	٩٦	٦٨٨.٨٥	١١	٤٤	٢٧	٢٢	٢٢	٢٤	٤٩
٩٧	٩٧	٥٢٢٢	٢	٦٠	٤٢	٩	٩	٢٨	٤٤
٩٨	٩٨	٤٤٧٧٢	٧	٦٢	٦٢	٢٢	٢٢	٢٠	٥٥
٩٩	٩٩	٨٥٢١١	٢٢	٢٨	٤٢	٢١	٢١	٢٢	٤٤
١٠٠	١٠٠	٤٢٧١٢	٨	٢٢	٢٢	٢١	٢١	٢٤	٤٩
١٠١	١٠١	٦٧٢٩٧	٧	٢٧	٢٧	٢١	٢١	٢٢	٥٥
١٠٢	١٠٢	١٢١.٢	٢	٢٩	٢٩	١	١	٢٨	٥٥
١٠٣	١٠٣	١٧٨٤٧	١٤	٢٤	٢٦	٢٦	٢٦	١٨	٥٢
١٠٤	١٠٤	١٢٥٥٠١	١	٨١	٨١	٥	٥	٢٠	١٨
١٠٥	١٠٥	٢٨١.٦٠	٦	٤١	٢٩	٢٩	٢٩	٢٠	٥٢
١٠٦	١٠٦	١٨٥٥٠	٥	٢٩	٢٩	١	١	١	٥٥
١٠٧	١٠٧	٩٠٥٥٠	٢٧	٤٨	٢٦	٢٠	٢٠	٢١	٤٤
المعدل المتوسط المتوسط									
١٠٨	١٠٨	٤٠٣٢١٤٢	٥	٢٠	٢٦	٢٢	٢٢	٢٠	٤٨
١٠٩	١٠٩	٢٩٢٥٥٧	٢٤	٢٠	٢٢	١٢	١٢	٢٨	٤٨
١١٠	١١٠	٤٤٧١٩	٢٧	٢٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
١١١	١١١	٤٢٩٢.٢	٢٠	٢٤	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
١١٢	١١٢	١١.٢٢٢٠	٩	٢٧	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
١١٣	١١٣	٤٢٢.٢١	٩	٢٧	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
١١٤	١١٤	٢٥٨٥٩٩	١٠	٢٧	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
البيانات من قاعدة المثل									
١١٥	١١٥	٢٢٤٨٥٤٨	٢	٢٧	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨
١١٦	١١٦	٤٥٤٧١	١٥	٤٠	٤٢	٢٩	٢٩	٢٢	٤٨
١١٧	١١٧	١.٢٢٢٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١١٨	١١٨	٥٥٨١٧	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١١٩	١١٩	٥٧.٧٠	١١	٢٠	٢٠	٢٢	٢٢	٢٠	٤٨
١٢٠	١٢٠	٦٠٧٨٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢١	١٢١	٩١٩٦٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٢	١٢٢	٢٢٥٧٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٣	١٢٣	٢٢٦٥٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٤	١٢٤	٢٢٩١.٧	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٥	١٢٥	١١.٥٨٢٤	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٦	١٢٦	٢٤٨٧٨٢	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٧	١٢٧	١٦.١٠٩	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٨	١٢٨	١.٨٦٩٢٢	٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٢٩	١٢٩	٥٦٨٩٢٨	٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٠	١٣٠	١٢٥٤٢٢	١٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣١	١٣١	١٢٢٦٦٩	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٢	١٣٢	٢٢٨٦٧٩	٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٣	١٣٣	٢٨٥٩٠٠	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٤	١٣٤	٢٢٩.٨١	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٥	١٣٥	١٥٢٦٠.٨٩	٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٦	١٣٦	٨٢٦٥٠	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٧	١٣٧	٢٢٢٤٢٧	٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٨	١٣٨	٦٩٥٢٠.٢٠	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٣٩	١٣٩	٢٤١٥٧٦٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٤٠	١٤٠	١٧٢٢٢٠	٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٤١	١٤١	١٤٥٩٥٤	٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٤٢	١٤٢	٥١.٨٥٤٠	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
١٤٣	١٤٣	٢٠٠٥٠٨	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨
المعدل									
١٤٤	١٤٤	٢٧٨١٢٤١	٧	٢٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢١	٤٢

أ - نظراً لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر ديناميكية من القطاع الصناعي ، فإن تصنيفها مابين بصورة منفصلة . ب - الخدمات تشمل بنود غير مخصصة . ج - تشمل بيانات ما قبل ١٩٩٢ إريتريا .



توزيع الناتج المحلي الإجمالي (%)												
مصادر الموارد	مصادر السلع والخدمات		الاستثمار المحلي الإجمالي		الاستثمار المحلي الإجمالي		الاستهلاك الخاص		الاستهلاك الحكومي العام		ميزان الموارد	
	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠
٧٣ تونس	٤٠	٤٠	٢٠	٢٤	٢٤	٢٩	٦٢	٦٢	١٦	١٤	٤٠	٤٠
٧٤ ليتوانيا	٢٠	٢٠	١٦	٢٠	١٩	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٧٥ كولومبيا	٢٠	٢٠	١٦	٢٠	٢٠	٢٩	٦٠	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٧٦ ناميبيا	٢٠	٢٠	١٦	٢٩	٢٠	٢٩	٦٢	٦٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٧٧ بيلاروس	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٧٨ الاتحاد الروسي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٧٩ لاتفيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٠ بيلو	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨١ كوستاريكا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٢ لبنان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٣ تايلند	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٤ بنما	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٥ تركيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٦ بولندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٧ استونيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٨٩ بوسنينا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٠ فنزويلا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المنطقة المتوسطة الأدنى												
٩١ جنوب أفريقيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٢ كرواتيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٣ المكسيك	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٤ موريشيوس	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٥ الفلبين	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٦ البرازيل	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٧ ترينيداد وتوباغو	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٨ الجمهورية التشيكية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٩ ماليزيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٠ هنغاريا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠١ شيلي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٢ عمان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٣ أوروغواي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٤ المملكة العربية السعودية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٥ الأرجنتين	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٦ سلوينيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٧ اليونان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المنطقة المتوسطة والمتوسطة												
١٠٨ أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٩ شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٠ جنوب آسيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١١ أوروبا وإسبانيا الوسطى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٢ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
اقتصادات متوسطة الدخل												
١١٤ جمهورية كوريا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٥ البرتغال	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٦ آسيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٧ نيوزيلندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٨ أيرلندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١٩ + إسرائيل	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٠ + الكويت	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢١ + الإمارات العربية المتحدة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٢ المملكة المتحدة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٣ استراليا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٤ إيطاليا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٥ كندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٦ فنلندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٧ + هونغ كونغ	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٨ السويد	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٢٩ هولندا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٠ بلجيكا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣١ فرنسا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٢ + سنغافورة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٣ النمسا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٤ الولايات المتحدة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٥ ألمانيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٦ النرويج	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٧ اليابان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٣٨ سويسرا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
العالم												
١٣٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٦٢	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

١. بما في ذلك إيريرا. ب. لا تتوافر أرقام منفصلة عن الاستهلاك الحكومي العام، ومن ثم فقد أدرج في الاستهلاك الخاص. ج. يشمل الفرق الإحصائي.

## جول ١٤ ميزانية الحكومة المركزية

نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي														
إجمالي الميز / الفائض (% من الناتج القومي الإجمالي)	إجمالي الإيرادات <sup>١</sup>													
	إجمالي المصروفات													
	التسويات المتوقعة من إجمالي المصروفات <sup>٢</sup>													
	الضمانات الاجتماعية <sup>٣</sup>		الضمانات الاجتماعية <sup>٤</sup>		الرأسمالية		المجارية		من غيرها		من الضرائب		من الضرائب	
١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	
اقتصادات منخفضة الدخل														
باستخدام الصين والهند														
١	موزامبيق	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢	أنغولا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣	تنزانيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤	بوروندي	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥	ملاوي	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٦	تشاد	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٧	رواندا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٨	سيراليون	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٩	نيجال	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٠	النيجر	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١١	بوركينا فاسو	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٢	مدغشقر	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٣	بنغلاديش	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٤	أوغندا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٥	فيت نام	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٦	غينيا بيساو	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٧	هايتي	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٨	مالي	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
١٩	نيجيريا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٠	جمهورية اليمن	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢١	كمبوديا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٢	كينيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٣	منغوليا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٤	توغو	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٥	غامبيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٦	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٧	الهند	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٢٩	بن	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٠	نيكاراغوا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣١	غانا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٢	زامبيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٣	أنغولا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٤	جورجيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٥	باكستان	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٦	موريتانيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٧	أذربيجان	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٨	زيمبابوي	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٣٩	غينيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٠	هونغ كونغ	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤١	السفال	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٢	الصين	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٣	الكامبيون	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٤	كويت ديفوار	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٥	ألبانيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٦	الكونو	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٧	جمهورية الفريغيز	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٨	سري لانكا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٤٩	أرمينيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
اقتصادات متوسطة الدخل														
الدخل المتوسط الأدنى														
٥٠	ليسوتو	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥١	جمهورية مصر العربية	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٢	بوليفيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٤	مولدوفا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٥	أوزبكستان	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٦	أنتونيسيا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٧	الفلبين	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٨	جامايكا	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٥٩	الجمهورية العربية السورية	١٢.٨	١١.٩	٢.٧	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩	١١.٩	٢.٣	١٨.٠	١١.٩
٦٠	بابوا غينيا الجديدة	١٢.٨</												

نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي														
إجمالي الميزن / الفائض <sup>١</sup> (% من الناتج القومي الإجمالي)	النسبة المئوية من إجمالي المصروفات <sup>٢</sup>													
	إجمالي المصروفات													
	إجمالي الإيرادات <sup>٣</sup>													
	من الضرائب													
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														
من الضرائب														
من غيرهما														

١ - تشير للايرادات الجارية. ب - تشمل الاقتراض ناقصا السداد. ج - تشمل المنح. د - تشير للتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرعاية والإسكان ومراقف المجتمع المحلي. هـ - بما في ذلك ايرتريا.



**جدول ١٥ الصادرات والواردات من السلع**

[illegible]

	المصارف				السرايات				نسبة معدل النمو السنوي %			
	الإجمالي		السلع المستوردة		الإجمالي		الأجنبية		المصارف		جميع السرايات	
	(مليارات الدولارات)	(% من الإجمالي)	(مليارات الدولارات)	(% من الإجمالي)	(مليارات الدولارات)	(% من الإجمالي)	(مليارات الدولارات)	(% من الإجمالي)	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٤
٧٣ تونس	٢٢٠٠	٥٤٧٥	٣٦	٧٥	٣٤٤٠	٧٩٠٢	٨	٢١	٧٧	٦٢	٧٧	٦٢
٧٤ ليتوانيا	٢٧٠٧	٢٧٠٧	٢٤	٢٤	٢٠٨٢	٢٠٨٢	١١	١١	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٧٥ كولومبيا	٣٩٢٠	٩١٦٤	٢٠	٤٠	١٣٨٥٢	١٣٨٥٢	١٢	١٢	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٧٦ ناميبيا	١٢٤٢	١٢٤٢	٢٢	٢٢	١١١٦	١١١٦	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧٧ بيلاروس	٤٢٦١	٤٢٦١	٢٢	٢٢	٥١٤٩	٥١٤٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧٨ الاتحاد الروسي	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٢٢	٢٢	٥٨٩٠٠	٥٨٩٠٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٧٩ لاتفيا	١٣٠٥	١٣٠٥	٢٢	٢٢	١٨١٨	١٨١٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٨٠ بيلو	٣٩٠٠	٥٥٧٥	١٨	١٨	٩٢٢٤	٩٢٢٤	٢٠	٢٠	١٩	١٩	١٩	١٩
٨١ كوستاريكا	١٠٠٠	٣٦١١	٣٤	٣٤	٣٢٥٢	٣٢٥٢	٩	٩	١٥	١٥	١٥	١٥
٨٢ لبنان	٨٦٨	٩٨٢	٦٥	٦٥	٦٧٢١	٦٧٢١	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٨٣ تايلاند	٦٥١٠	٥٦٤٥	٢٨	٢٨	٧٠٧٧	٧٠٧٧	٥	٥	١٤	١٤	١٤	١٤
٨٤ بنما	٣٤٨	١٤٥٠	١٦	١٦	٢٥١١	٢٥١١	١٠	١٠	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٨٥ تركيا	٢٩١٠	٢١٦٠	٢٧	٢٧	٣٥٧١٠	٣٥٧١٠	٦	٦	١٢	١٢	١٢	١٢
٨٦ بولندا	٢٢٨٩٢	٢٢٨٩٢	٧١	٧١	٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٤	١٤	١٧	١٧	١٧	١٧
٨٧ استونيا	١٤٢٠٠	١٨٤٧	٢٢	٢٢	٢٥٣٩	٢٥٣٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٨٥٨٥	٨٥٨٥	٢٢	٢٢	٩٠٧٠	٩٠٧٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٨٩ يوتسلافيا	٥٠٢	٢١٢٠	٢٢	٢٢	١٩٠٧	١٩٠٧	٢٢	٢٢	١١	١١	١١	١١
٩٠ فنزويلا	١٩٢٢٦	١٨٤٧	٢	٢	١١٨٢٧	١١٨٢٧	١٥	١٥	١	١	١	١
الخط المتوسط الأعلى	٤٢٢٢٩	٣٧٢٨٨	١٤	١٤	١٦١٨٨	٣٧٢٨٠	٦	٦	١٧	١٧	١٧	١٧
٩١ جنوب أفريقيا	٢٥٠٠٠	٢٧٨١٠	٣٩	٣٩	١٩٦٠٠	٢٠٥٥٥	٦	٦	١٠	١٠	١٠	١٠
٩٢ كرواتيا	٤٦٣٢	٤٦٣٢	٧١	٧١	٧٥٨٢	٧٥٨٢	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠
٩٣ المكسيك	١٥٦٠٠	٧٩٥٤٢	١٢	١٢	١٩٥٠٠	٧٥٠٠	١٦	١٦	٢	٢	٢	٢
٩٤ موريشيوس	٤٢٦	١٥٢٧	٢٧	٢٧	١٩٥٩	١٩٥٩	١٤	١٤	٩	٩	٩	٩
٩٥ الفلبين	٢١٧٠	٢١٧٢	٤	٤	٨٨٢	٨٨٢	١٩	١٩	١٠	١٠	١٠	١٠
٩٦ البرازيل	٢٠١٠٠	٤٦٥٠٦	٦٠	٦٠	٥٢٧٨٢	٥٢٧٨٢	١٠	١٠	١٤	١٤	١٤	١٤
٩٧ ترينيداد وتوباغو	٣٩٦٠	٢٤٥٠	٤	٤	١٧١٤	١٧١٤	١١	١١	١٦	١٦	١٦	١٦
٩٨ الجمهورية التشيكية	٢١٦٥٤	٢١٦٥٤	٢٢	٢٢	٢٦٥٢٢	٢٦٥٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٩٩ ماليزيا	١٣٠٠٠	٧٤٠٢٧	١٩	١٩	٧٧٥٠١	٧٧٥٠١	١٢	١٢	١٥	١٥	١٥	١٥
١٠٠ هنغاريا	٨٦٧٠	١٢٥٤٠	٦٦	٦٦	١٥٠٧٢	١٥٠٧٢	٦	٦	١٣	١٣	١٣	١٣
١٠١ شيلي	١٧١٠	١٢٠٢٩	١٠	١٠	٥٨٠٠	٥٨٠٠	١٥	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠٢ عمان	٢٣٠٠	٦٠٦٥	٣	٣	٤٢٤٨	٤٢٤٨	١٥	١٥	١١	١١	١١	١١
١٠٣ أوروغواي	١٠٦٠	٢١٠٦	٢٨	٢٨	٢٨٦٧	٢٨٦٧	٨	٨	٩	٩	٩	٩
١٠٤ المملكة العربية السعودية	١٠٠٠٠	٤٦٦٦٤	٩	٩	٢٧٥٥٨	٢٧٥٥٨	١٢	١٢	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠٥ الأرجنتين	٨٠٢٠	٢٠٩٦٧	٢٢	٢٢	٢٠١٢٢	٢٠١٢٢	٦	٦	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠٦ سلوفينيا	٨٢٨٦	٨٢٨٦	٢٢	٢٢	٩٤٥٢	٩٤٥٢	٨	٨	١١	١١	١١	١١
١٠٧ اليونان	٥١٥٠	٩٣٨٦	٤٨	٤٨	٢١٢٤٢	٢١٢٤٢	٦	٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
الخط المتوسط والمنخفض	٦٦٠٨٢٢	١١٥٣٢٩٩	٤٧	٤٧	١٠٧٤١٧	١١٣٢٧٩	١١	١١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٨ جمهورية كوريا	١٧٥٠٠	١٢٥٠٨	٩٠	٩٠	٢٢٢٠٠	٢٢٢٠٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٢	١٢
١٠٩ البرتغال	٤٦٤٠	٢٢٦٦١	٧٢	٧٢	٢٢٢٢٩	٢٢٢٢٩	١٤	١٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١١٠ أسبانيا	٢٠٧٠٠	٩١٧١٦	٧٢	٧٢	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٢	١٢	١١	١١	١١	١١
١١١ نيوزيلندا	٥٤٢٠	١٣٧٢٨	٢٠	٢٠	١٣٦٥٨	١٣٦٥٨	٨	٨	٧	٧	٧	٧
١١٢ أيرلندا	١٤٢٠٠	٤٤١٩١	٥٨	٥٨	٢٢٥٢٨	٢٢٥٢٨	١٢	١٢	١٠	١٠	١٠	١٠
١١٣ + إسرائيل	٥٥٤٠	١٩٠٤٦	٨٢	٨٢	٩٧٨٠	٩٧٨٠	١١	١١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
١١٤ + الكويت	١٩٧٠٠	١٢٩٧٧	١٠	١٠	٧٧٨٤	٧٧٨٤	١٥	١٥	١	١	١	١
١١٥ + الإمارات العربية المتحدة	٢٠٧٠٠	٢٥٦٥٠	٣	٣	٢١٠٢٤	٢١٠٢٤	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١٦ المملكة المتحدة	١١٠٠٠٠	٥٤٢٠٤٢	٧٤	٧٤	٢٢٢٧١٩	٢٢٢٧١٩	١٣	١٣	١٤	١٤	١٤	١٤
١١٧ استراليا	٢١٩٠٠	٥٢٦٩٢	٢٥	٢٥	٦١٢٨٠	٦١٢٨٠	٥	٥	١٤	١٤	١٤	١٤
١١٨ إيطاليا	٧٨١٠٠	٢٢١٢٣٦	٨٥	٨٥	٢٠٤٠٦٢	٢٠٤٠٦٢	١٣	١٣	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١١٩ كندا	٦٧٧٠٠	١٩٢١٩٨	٤٩	٤٩	١٦٨٤٢٦	١٦٨٤٢٦	٨	٨	١٢	١٢	١٢	١٢
١٢٠ فنلندا	١٢٠٠٠	٣٩٥٧٢	٧٠	٧٠	٢٨١١٤	٢٨١١٤	٧	٧	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
١٢١ + هونغ كونغ	١٩٨٠٠	١٧٢٧٥٤	٩٥	٩٥	١٩٢٧٧٤	١٩٢٧٧٤	٦	٦	١٢	١٢	١٢	١٢
١٢٢ السويد	٣٠٩٠٠	٧٩٩٠٨	٧٩	٧٩	٦٤٤٢٨	٦٤٤٢٨	٧	٧	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١٢٣ هولندا	٧٤٠٠٠	١٩٥٩١٢	٦٢	٦٢	١٧٤٤٢٠	١٧٤٤٢٠	١٥	١٥	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١٢٤ بلجيكا	٦٤٥٠٠	١٣٦٨٦٢	٢٢	٢٢	١٢٥٢٢٧	١٢٥٢٢٧	١٥	١٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٢٥ فرنسا	١١٦٠٠٠	٢٨١٧٢٨	٧٤	٧٤	٢٧٥٢٧٥	٢٧٥٢٧٥	١٠	١٠	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
١٢٦ + سنغافورة	١٩٤٠٠	١١٨٢٦٨	٨٠	٨٠	١٢٤٥٠٧	١٢٤٥٠٧	٦	٦	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
١٢٧ النمسا	١٧٥٠٠	٤٥٢٠٠	٨٩	٨٩	٥٥٢٠٠	٥٥٢٠٠	٦	٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٢٨ الولايات المتحدة	٢٢٦٠٠٠	٥٨١٧٤٢	٦٨	٦٨	٧٧٠٨٥٢	٧٧٠٨٥٢	٥	٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٢٩ ألمانيا	١٩٢٠٠٠	٤٢٢٧٤٢	٩٠	٩٠	٤٦٤٢٢٠	٤٦٤٢٢٠	١٠	١٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٣٠ النمرك	١٦٧٠٠	٤٩٠٢٦	٢٦	٢٦	٤٢٢٢٢	٤٢٢٢٢	١٣	١٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٣١ النرويج	١٨٦٠٠	٤١٧٤٦	٢٢	٢٢	٢٢٧٠٢	٢٢٧٠٢	٧	٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٣٢ اليابان	١٣٠٠٠٠	٤٤٢١١٦	٩٦	٩٦	٢٢٥٨٨٢	٢٢٥٨٨٢	١٢	١٢	١٨	١٨	١٨	١٨
١٣٣ سويسرا	٢٨٦٠٠	٧٧٦٤٩	٩٤	٩٤	٦٦٨٥٥	٦٦٨٥٥	٧	٧	١١	١١	١١	١١
العالم	٢٠٠٠٠٧٧	٤٠١١٣٧٧	٧٨	٧٨	٢٠٢٧٠٧٨	٢٠٢٧٠٧٨	٧	٧	١٧	١٧	١٧	١٧

١ - البيانات قبل ١٩٩٢ تشمل إريتريا . ب - تشمل لوكسمبورغ . ج - البيانات قبل ١٩٩٠ تشير إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

## جدول ١٦ ميزان المدفوعات

الصادرات من السلع والخدمات والنقل (ملايين الدولارات)	١٩٩٥	١٩٩٨	الواردات من السلع والخدمات والنقل (ملايين الدولارات)	١٩٩٥	١٩٩٨	التحويلات الجارية		ميزان الحساب الجاري (ملايين الدولارات)	١٩٩٥	١٩٩٨	إجمالي الاحتياطيات الدولية (ملايين الدولارات)
						ملايين الدولارات	ملايين الدولارات				
اقتصادات مختلفة الدخل											
بإستخدام الصين والهند											
١ موزامبيق	٤٥٢	٤٩٠	٨٧٥	١٣٦٨	١٤٠٠	صفر	صفر	٣٦٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢ أثيوبيا	٨٢٨	٧٦٢	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣ تنزانيا	١٢٥٢	١٢٥٢	٢٢٢٦	٢٢٢٦	٢٢٢٦	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤ بروندي	١٢٩	١٢٩	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥ ملاوي	٣١٥	٣١٥	٦٢٨	٦٢٨	٦٢٨	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦ تشاد	٢٧٤	٢٧٤	٨٢	٨٢	٨٢	١٥ -	١٥ -	٢٨ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٧ رواندا	٩١	٩١	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٧ -	٧ -	٢٨ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٨ سيراليون	١٣٧	١٣٧	٣٧٤	٣٧٤	٣٧٤	٢ -	٢ -	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٩ نيبال	١١١٠	١١١٠	١٥٩٢	١٥٩٢	١٥٩٢	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٠ النيجر	٦٤٤	٦٤٤	١٠١٦	١٠١٦	١٠١٦	٤١ -	٤١ -	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١١ بوركينا فاسو	٢٢٥	٢٢٥	٥٩٦	٥٩٦	٥٩٦	٣٩	٣٩	٤٩ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٢ مدغشقر	٥٦٨	٥٦٨	١١٦١	١١٦١	١١٦١	٢ -	٢ -	٥٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٣ بنغلاديش	٩٧٦	٩٧٦	٢٦٢٢	٢٦٢٢	٢٦٢٢	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٤ أوغندا	٢٣٦	٢٣٦	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٥ غينيا تام	صفر	صفر	٩٨٦٥	٩٨٦٥	٩٨٦٥	صفر	صفر	١٢٦ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٦ غينيا بيساو	١٧	١٧	٨٢	٨٢	٨٢	١٥ -	١٥ -	٨٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٧ هايتي	٣٠٩	٣٠٩	٤٩٨	٤٩٨	٤٩٨	صفر	صفر	١٠٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٨ مالي	٢٢٢	٢٢٢	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٧	٦٩	٦٩	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
١٩ نيجيريا	٢٧٧٥٩	٢٧٧٥٩	٢٢٠٠٥	٢٢٠٠٥	٢٢٠٠٥	٢٥٦٧	٢٥٦٧	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٠ جمهورية اليمن	صفر	صفر	٣٠٧٥	٣٠٧٥	٣٠٧٥	صفر	صفر	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢١ كمبوديا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠	١٠	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٢ كينيا	٢٠٦١	٢٠٦١	٢٠٩٥	٢٠٩٥	٢٠٩٥	صفر	صفر	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٣ منغوليا	٤٧٦	٤٧٦	١٢٨٢	١٢٨٢	١٢٨٢	صفر	صفر	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٤ ترينيداد	٥٧٠	٥٧٠	٧٥٢	٧٥٢	٧٥٢	٥	٥	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٥ غامبيا	٦٦	٦٦	١٨١	١٨١	١٨١	صفر	صفر	١٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٦ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٥	٢٠٥	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	١٩ -	١٩ -	٤٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٧ الهند	١٢٣٤٨	١٢٣٤٨	١٨١٢٠	١٨١٢٠	١٨١٢٠	صفر	صفر	٢٢٢٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٨ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	صفر	٧٧٢	٧٧٢	٧٧٢	صفر	صفر	٢٢٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٢٩ بن	٢٤١	٢٤١	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٧٥	٧٥	٢٢٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٠ نيكاراغوا	٥١٤	٥١٤	١٠٤٩	١٠٤٩	١٠٤٩	صفر	صفر	٢٢٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣١ غانا	١٢١٢	١٢١٢	١٢٦٤	١٢٦٤	١٢٦٤	١٢	١٢	٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٢ زامبيا	١٦٢٥	١٦٢٥	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	٦١ -	٦١ -	١٦٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٣ أنغولا	صفر	صفر	٤٧٠١	٤٧٠١	٤٧٠١	٨٣ -	٨٣ -	١٦٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٤ جورجيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٥ باكستان	٣٠٦١	٣٠٦١	٦٠٤٢	٦٠٤٢	٦٠٤٢	صفر	صفر	١٦٢ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٦ موريتانيا	٢٧٠	٢٧٠	٤٩٢	٤٩٢	٤٩٢	٢٧ -	٢٧ -	١٢٤ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٧ أذربيجان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢٤ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٨ زيمبابوي	١٧١٤	١٧١٤	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	٢ -	٢ -	١٧١ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٣٩ غينيا	صفر	صفر	١٠٩٠	١٠٩٠	١٠٩٠	١٠ -	١٠ -	١٧١ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٠ غامبيا	٩٦٧	٩٦٧	١٣٠٦	١٣٠٦	١٣٠٦	صفر	صفر	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤١ السنغال	٨٢٠	٨٢٠	١٥٠١	١٥٠١	١٥٠١	١٢	١٢	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٢ الصين *	٢٤٧٢٩	٢٤٧٢٩	١٥٢٤١	١٥٢٤١	١٥٢٤١	٢٥٠	٢٥٠	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٣ الكاميرون	١٨١٢	١٨١٢	٢٤٧٨	٢٤٧٨	٢٤٧٨	صفر	صفر	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٤ كوت ديفوار	٣٦٤٠	٣٦٤٠	٤٥٠٢	٤٥٠٢	٤٥٠٢	٧٦٦ -	٧٦٦ -	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٥ ألبانيا	٣٨٦	٣٨٦	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	صفر	صفر	٢١٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٦ الكونغو	١٠٢٩	١٠٢٩	١١٩٥	١١٩٥	١١٩٥	٢٨ -	٢٨ -	١٦٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٧ جمهورية الفلبين	صفر	صفر	٤٩٠	٤٩٠	٤٩٠	صفر	صفر	١٦٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٨ موزمبيق	١٣٤٠	١٣٤٠	٢٢٦٩	٢٢٦٩	٢٢٦٩	١٥٢	١٥٢	١٦٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٤٩ أرمينيا	صفر	صفر	٧٤١	٧٤١	٧٤١	١٢	١٢	١٦٧ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
اقتصادات متوسطة الدخل											
الدول المتوسطة الدخل											
٥٠ ليسوتو	٣٦٢	٣٦٢	٤٨٢	٤٨٢	٤٨٢	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥١ جمهورية مصر العربية	٦٥١٦	٦٥١٦	٩٧٥٥	٩٧٥٥	٩٧٥٥	٢٤١٧	٢٤١٧	٤٢٨ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٢ بوليفيا	١٠٤٦	١٠٤٦	١١١٢	١١١٢	١١١٢	١ -	١ -	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٣ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	صفر	صفر	٢١٨٤	٢١٨٤	٢١٨٤	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٤ مولدوفا	صفر	صفر	٩٩٩	٩٩٩	٩٩٩	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٥ أوزبكستان	صفر	صفر	٢٢٥٢	٢٢٥٢	٢٢٥٢	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٦ أرمينيا	٢٤٨٧٨	٢٤٨٧٨	٢٥٦٩٤	٢٥٦٩٤	٢٥٦٩٤	٦٠٢٦٧	٦٠٢٦٧	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٧ الفلبين	٧٩٩٧	٧٩٩٧	١٠٢٤٨	١٠٢٤٨	١٠٢٤٨	٢٠٢	٢٠٢	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٨ المغرب	٢٣٧٠	٢٣٧٠	٥٨٠٧	٥٨٠٧	٥٨٠٧	١٨٩٠	١٨٩٠	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٥٩ الجمهورية العربية السورية	٢٤٦٨	٢٤٦٨	٤٦١٠	٤٦١٠	٤٦١٠	٧٧٤	٧٧٤	٢٤٦	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٠ بابوا غينيا الجديدة	١٠٨٩	١٠٨٩	١٥٦١	١٥٦١	١٥٦١	صفر	صفر	٢٨٩ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦١ بلغاريا	٩٤٤٢	٩٤٤٢	٨٥٤٧	٨٥٤٧	٨٥٤٧	صفر	صفر	٩٥٤ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٢ كازاخستان	صفر	صفر	٨٨٧٤	٨٨٧٤	٨٨٧٤	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٣ غواتيمالا	١٨٢٤	١٨٢٤	٢١٠٧	٢١٠٧	٢١٠٧	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٤ إكوادور	٢٩٧٥	٢٩٧٥	٣٦٤٧	٣٦٤٧	٣٦٤٧	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٥ الجمهورية الدومينيكية	١٣١٢	١٣١٢	٢٢٢٧	٢٢٢٧	٢٢٢٧	١٨٢	١٨٢	٧٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٦ رومانيا	١٢١٦٠	١٢١٦٠	١٥٨٠٠	١٥٨٠٠	١٥٨٠٠	صفر	صفر	٧٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٧ جامايكا	١٤٢٢	١٤٢٢	١٦٧٨	١٦٧٨	١٦٧٨	٤١٤	٤١٤	٧٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٨ الأردن	١٧٨٢	١٧٨٢	٢٣١٨	٢٣١٨	٢٣١٨	صفر	صفر	٧٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٦٩ الجزائر	١٤٥٠٠	١٤٥٠٠	١٤٥٥٢	١٤٥٥٢	١٤٥٥٢	٢٤٦	٢٤٦	٧٢٠ -	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٧٠ السلطانيات	١٢٧١	١٢٧١	١٢٨٩	١٢٨٩	١٢٨٩	١٠٦٦	١٠٦٦	٢٤	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٧١ لوكزامبورج	صفر	صفر	١٢٣٧	١٢٣٧	١٢٣٧	صفر	صفر	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
٧٢ باراغواي	٧٨١	٧٨١	١٣٩٩	١٣٩٩	١٣٩٩	٢	٢	١٠٨	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٥
* البيانات بالنسبة لثانيون والعين											

ملاحظة: بالنسبة لقائمة البيانات المقارنة ومدى تطبيتها، انظر الملاحظات التقنية: الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

		التحويلات الجارية				الواردات من السلع والخدمات والفنل (مليون اليورو)		الصادرات من السلع والخدمات والفنل (مليون اليورو)		إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليون اليورو)	ميزان الحساب الجاري (مليون اليورو)		
		صافي تحويلات المالكين (مليون اليورو)		تحويلات صافية أخرى (مليون اليورو)		١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠		١٩٩٥	١٩٨٠	
		١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠								
٧٢	تونس	٢٢٥٦	٨٠٩٨	٤١١٩	٩٦٤٦	٣٠٤	٦٥٩	١٠٦	١٥٢	٣٥٣	٧٢٧	٧٠٠	١٦٨٩
٧٤	ليتوانيا	٢٢٤٢	٢٢٤٢	٢٢٤٦	٢٢٤٦	١	١	١	١	١	١	١	١
٧٥	كولومبيا	٥٨٦٠	١٤٧٩٤	٦٢٢٦	١٩٥٨٨	٦٨	١٧٢	٩٧	٥٠٦	٢٠٦	٤١١٦	٦٤٧٤	٨٢٠٥
٧٦	ناميبيا	١٨٩٩	١٨٩٩	٢٠٨٢	٢٠٨٢	٤	٤	٢٢٠	٢٢٠	٥٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
٧٧	بيلاوس	٢٧٧٢	٢٧٧٢	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩	٢٢٠٩
٧٨	الاتحاد الروسي	٩٥١٠٠	٩٥١٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٧٩	لاتفيا	٢١٥١	٢١٥١	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦	٢٢٤٦
٨٠	بيرو	٤٨٣٢	٧٣٨٢	٥٠٨٠	١٢٠٩٧	صفر	صفر	١٤٧	١٤٧	٤٢٢٢	٤٢٢٢	٢٨٠٤	٨٦٥٣
٨١	كوستاريكا	١٢١٩	٣٩٤٤	١٨٩٧	٤٢٤٦	صفر	صفر	١٥٤	١٥٤	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
٨٢	ليبنان	١٥١٢	٢٧٧٢	٦٩٥٢	٦٩٥٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٨٣	تايلاند	٨٥٧٥	٢٤٠٩٢	١٠٨١٦	٨٨٣٤٤	صفر	صفر	٢١٠	٤٨٧	٢٠٧٦	١٢٥٤٤	٢٠٢٦	٢٦٨٢٩
٨٤	بنما	٧٨٥٢	٩٥٤٢	٨٢٢٥	٩٥٨٤	٣٦	٧	٧١	٢١٠	١٢١	١٢١	١١٧	٧٨٢
٨٥	تركيا	٢٣٧٢	٣٨٠١٩	٢٤٥١	٤٤٠٤٠	٢٠٧١	٢٣٢٧	١٠٠	١١٩٩	٢٤٠٨	٢٢٢٢	٢٢٨٨	١٢٨٩١
٨٦	بولندا	١٦٢٠٠	٢٢١٦٩	٢٠٢٢٨	٦٦٩٢٩	صفر	صفر	٧٢١	٥٢٠	٢٤١٧	٢٤١٧	٥٧٤	١٤٩٥٧
٨٧	استونيا	٢٨٠١	٢٨٠١	٢١١٢	٢١١٢	١	١	١٧٧	١٧٧	١٨٤	١٨٤	٢٠٠	٥٨٢
٨٨	الجمهورية السلوفاكية	١١١٨٥	١١١٨٥	١٠٦٢٩	١٠٦٢٩	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٨٩	يونان	٧٤٨	٢٩٠٨	٩٥٤	٢٥٢٩	١٧	١٥٧	١٢٩	١٢٩	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٤	٤٧٦٤
٩٠	فنزويلا	٢٢٢٢٢	٢٢٤٠٦	١٧٠٦٥	٢٠٦٢٢	٤١٨	١٧٣	٢١	٢٨٤	٤٧٢٨	٢٢٥٥	١٢٢٦٠	١٠٧١٥
الشرق الأوسط													
٩١	جنوب أفريقيا	٢٢٢٥٨	٢٢٤٧١	٢٥٩٨٩	٢٦٩٩٤	صفر	صفر	٢٢٩	٢٢	٢٥٠٨	٢٥٠٠	٧٨٨٨	٤٤٦٤
٩٢	كرواتيا	٧٢٥٠	٧٢٥٠	٩٧٢٢	٩٧٢٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٩٣	المكسيك	٢٢٨٧٧	٩٢٢٩٢	٣٥٢٤٢	٩٨١٤٥	٦٨٧	٣٦٧٢	١٤٧	٢٩٠	١٠٤٢٢	٦٥٤	١٧٠٤٧	١٧٠٤٧
٩٤	موريشيوس	٥٧٩	٢٠٠	٦١٨	٢٥٢٤	صفر	صفر	٢٢	١٠١	١١٧	٢٢	١١٢	٨٨٧
٩٥	الكاميرون	٢٢٢٤	٢٧٢٢	١٩٦٢	٢٤١٥	١٤٢	١٥٢	١٩	صفر	٢٨٤	٢٧٨	١١٥	١٥٢
٩٦	البرازيل	٢٢٢٧٥	٤٦٠٩٨	٢٦٢٥٠	٧٧٨٥٥	٨٠	٢٧٧٢	٢٢٤	٨٤٨	١٢٨٢١	١٨٢١	٦٨٧٥	١٤٧٧٧
٩٧	ترينيداد وتوباغو	٢٢٧١	٢٨٧٥	٢٦٧٢	٢٥٧٧	١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١٢	٢٨١٢
٩٨	الجمهورية التشيكية	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١	٢٢٢٩١
٩٩	ماليزيا	١٤٨٣٦	٨٤٢٢٢	١٥١٠٠	٩٢٤٠٠	صفر	صفر	٢	١٢٢	٢٦٦	٢٦٦	٥٧٥٥	٢٢٢٩٩
١٠٠	مغارتيا	٩٨٠	١٧٩٨٠	١٠٢٧٤	٢١٥٢٨	١٤	١٤	١٢	١٢	٢٤٢٥	٢٤٢٥	١٢٠٠	١٢٠٠
١٠١	شيلي	٦٢٧٦	٢٠٠١٤	٨٢٦٠	٢٠٢١٤	صفر	صفر	١١٢	٢٥٧	١٩٧١	١٥٧١	٤١٢٨	١٤٨٦٠
١٠٢	عمان	٢٨٥٢	٦٤٠٢	٢٦٥٠	٥٧١٠	١٧٤	١٧٤	١٢	٢٩	٩٧١	٩٧١	٧٤٠	١٢٥١
١٠٣	أوروغواي	١٥٩٤	٢٣١٢	٤٠٦٩	٤٠٦٩	صفر	صفر	٩	٢٢	٧٠٠	٢٥٨	٢٤٠	١٨١٢
١٠٤	المملكة العربية السعودية	١١٢٠٨	٥٥٠٩١	٦٦٧١	٤٥٨٢٢	١٦٦١٦	١٦٦١٦	٥٩٠١	١٠٠٠	١٦٥٢	٨١٠٨	٢٢١٩٩	١٠٣٩٩
١٠٥	الأرجنتين	١١٢٠٢	٢٨٠٠٢	١٥٩٩٩	٢٠٨٧٤	صفر	صفر	٢٢	٢٢	٤٧٧٤	٤٧٧٤	٩٢٨٧	١٥٩٩٧
١٠٦	سلوفينيا	٢٠٠	١٠٧٣١	٢٠٠	١٠٨١٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
١٠٧	اليونان	٨٢٧٤	١٦٨٢٥	١١٦٧٠	٢٧٧٠٧	١٠٦٦	٢٩٨٢	٢١	٥٠٢٦	٢٢٠٩	٢٨٦٤	٢٦٠٧	١٦١١٩
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													
الشرق الأوسط والهند													

**جدول ١٧ الدين الخارجي**

[illegible]

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

	إجمالي الدين الخارجي (مليارات الدولارات)		التأثير القوي الإجمالي		الصادرات من السلع والخدمات		خدمة الدين كشبه		نسبة القيمة الحالية للدين إلى قيمته الاسمية (%)		الدين متعدد الأطراف كشبه	
	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠
	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠
٧٣ تونس	٩٩٣٨	٣٥٣٧	٤١ ٦	٥٧ ٣	٩٦ ٠	١١٣ ٢	١٧ ٠	١٤ ٨	٨٩ ٨	١٢ ٣	٢٧ ٢	١٩٩٥
٧٤ ليتوانيا	٨٠٢	٠٠	٠٠	١٠ ١	٠٠	٢٤ ٧	١ ٤	٨٧ ٩	٠٠	٠٠	٢٠ ٧	١٩٨٠
٧٥ كولومبيا	٢٠٦١٠	٦٩٤١	٣٠ ٩	٢٨ ٢	١١٧ ١	١٣٨ ٧	١٦ ٠	٢٥ ٢	٩٥ ٨	١٩ ٥	٢٥ ٦	١٩٨٠
٧٦ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٩٥
٧٧ بيلاروس	١٦٤٨	٠٠	٠٠	٧ ٩	٠٠	٣٣ ٣	٠٠	٠٠	٨٠ ٧	٠٠	١١ ٤	١٩٩٥
٧٨ الاتحاد الروسي	١٢٠٤٦١	٠٠	٠٠	٣٧ ٦	٠٠	١٦٦ ٧	٠٠	٠٠	٩٢ ٧	٠٠	١ ٧	١٩٨٠
٧٩ لاتفيا	٤٦٢	٠٠	٠٠	٧ ٦	٠٠	٢١ ٥	٠٠	٠٠	٩٢ ١	٠٠	٣٠ ٣	١٩٨٠
٨٠ بيلو	٣٠٨٣١	٩٣٨٦	٤٧ ٦	٤٤ ١	١٩٤ ٢	٣٩٩ ٥	٤٤ ١	١٥ ٣	٩٦ ٥	٥ ٥	١٢ ١	١٩٨٠
٨١ كوستاريكا	٣٨٠٠	٢٧٤٤	٥٧ ٧	٤٢ ٥	٢٤٥ ٢	٩٦ ٢	٢٩ ١	١٦ ٤	١٦ ٤	١٦ ٤	٣٥ ٥	١٩٨٠
٨٢ لبنان	٢٩٦٦	٥١٠	٠٠	٢٥ ٥	٠٠	١٤٢ ٧	٠٠	٠٠	٩٧ ٢	١٥ ٢	٦ ٧	١٩٨٠
٨٣ تايلند	٥٦٧٨٩	٨٢٩٧	٢٥ ٩	٣٤ ٩	٩٦ ٨	٧٦ ٦	١٨ ٩	١٠ ٢	١٠١ ٢	١٢ ٠	٥ ٦	١٩٨٠
٨٤ بنما	٧١٨٠	٢٩٧٥	٨١ ٨	١٠ ٤	٣٧ ٥	٧٤ ٧	٣ ٩	٣ ٩	١١ ٠	١١ ٠	٥ ٦	١٩٨٠
٨٥ تركيا	٧٣٥٩٢	١١١٣٦	٢٧ ٤	٤٤ ١	٣٣٣ ١	١٧٧ ٨	٢٨ ٠	٢٧ ٧	٩١ ٣	١١ ٢	١٢ ٢	١٩٨٠
٨٦ بولندا	٤٢٣٢١	٠٠	٠٠	٣٦ ١	٠٠	١٧٧ ٣	٠٠	٠٠	١٢ ٢	٠٠	٤ ٩	١٩٨٠
٨٧ استونيا	٣٠٩	٠٠	٠٠	٦ ٧	٠٠	١١ ٠	٠٠	٠٠	٩٢ ٦	٠٠	٤ ٢	١٩٨٠
٨٨ الجمهورية السلوفاكية	٥٨٢٧	٠٠	٠٠	٣٣ ٥	٠٠	٥٢ ١	٠٠	٠٠	٩٢ ٢	٠٠	١٦ ٢	١٩٨٠
٨٩ بونينوا	٦٩٩	١٤٧	١٦ ٢	١٦ ٢	١٩ ٦	٢٤ ٠	٢ ١	٢ ١	٨٠ ٠	٥٧ ٤	٦ ٨	١٩٨٠
٩٠ فنزويلا	٣٥٨٤٢	٢٩٣٤٤	٤٢ ١	٤٩ ٠	١٣٢ ٠	١٦٠ ٠	٢٧ ٢	٢١ ٧	٩٥ ٥	٠٧ ٧	٩ ٢	١٩٨٠
المتوسط الأدنى												
٩١ جنوب أفريقيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٨٠
٩٢ كرواتيا	٣٦٦٢	٠٠	٠٠	٢٠ ٣	٠٠	٤٩ ٧	٠٠	٠٠	٨٨ ٩	٠٠	١٤ ٤	١٩٨٠
٩٣ المكسيك	١٦٥٧٤٣	٥٧٣٧٨	٣٠ ٥	٦٩ ٩	٣٣٢ ٤	١٧٠ ٥	٤٤ ٤	٢٤ ٢	٩٦ ١	٠٦ ٦	١١ ٢	١٩٨٠
٩٤ موزمبيق	١٨٠١	٤٦٧	٤٩ ٦	٤٥ ٩	٨٠ ٨	٧٥ ٠	٩ ٠	٩ ٠	٩٠ ٦	١٦ ٦	١٥ ٠	١٩٨٠
٩٥ الفلبين	٤٤٩٢	١٥١٤	٣٩ ٢	١١٦ ٦	٦٢ ٢	١٦٠ ٣	١٧ ٧	١٥ ٨	٧٩ ٨	٢ ٧	١٤ ٨	١٩٨٠
٩٦ البرازيل	١٥٩١٣٠	٧١٥٢٠	٣١ ٢	٢٤ ٠	٣٠٦ ٥	٦٦٩ ٨	٦٣ ٣	٣٧ ٩	٩٥ ٤	٤ ٣	٥ ٩	١٩٨٠
٩٧ ترينيداد وتوباغو	٢٥٥٦	٨٢٩	١٤ ٠	٥٣ ٦	٢٤ ٦	٨٧ ٩	٦ ٨	١٤ ٨	٩٧ ٤	٨ ٦	٢٠ ٧	١٩٨٠
٩٨ الجمهورية التشيكية	١٦٥٧٦	٠٠	٠٠	٣٧ ٠	٠٠	٦٧ ٤	٠٠	٠٠	٩٧ ٢	٠٠	٦ ١	١٩٨٠
٩٩ ماليزيا	٢٤٣٥٢	٦٦١١	٢٨ ٠	٤٤ ٦	٤٠ ٨	٦٣ ٨	٦ ٣	٧ ٨	٩٠ ٥	١١ ٣	٤ ٨	١٩٨٠
١٠٠ هنغاريا	٣١٢٤٨	٩٧٦٤	٤٤ ٨	٤٢ ٨	٠٠	١٧٤ ٢	٠٠	٠٠	٩٩ ٤	٠٠	١٠ ٥	١٩٨٠
١٠١ شيلي	٢٥٥٦٢	١٢٠٨١	٤٥ ٥	٤٣ ٣	١٩٢ ٥	١٢٧ ٧	٤٣ ١	٢٥ ٧	٩٥ ٥	٢ ٩	١١ ٢	١٩٨٠
١٠٢ عمان	٣١٠٧	٥٩٩	١١ ٢	٢٩ ٥	١٥ ٤	٤٨ ٢	٦ ٤	٧ ٤	٩٤ ٩	٠ ٨	٥ ٧	١٩٨٠
١٠٣ أوروغواي	٥٣٠٧	١٦٦٠	١٧ ٠	٣٢ ٤	١٠٤ ١	١٤٤ ٣	١٨ ٨	٢٣ ٥	٩١ ٥	١١ ٠	١٣ ٧	١٩٨٠
١٠٤ المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٨٠
١٠٥ الأرجنتين	٨٩٧٤٧	٢٧١٥٧	٣٥ ٦	٣٣ ١	٢٤٢ ٤	٣٢٠ ٢	٢٧ ٣	٢٤ ٧	٩٢ ٥	٤ ٠	١٠ ٤	١٩٨٠
١٠٦ سلوفينيا	٣٤٨٩	٠٠	٠٠	١٨ ٧	٠٠	٣٣ ٢	٠٠	٠٠	٩٦ ٥	٠٠	١٥ ٤	١٩٨٠
١٠٧ اليونان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٨٠
المتوسط الأدنى												
١٠٨ أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠٦٦٦٩	٦١٥٧١١	٤٠ ٦	٣٩ ٦	٨٦ ٥	١٥١ ٤	١٣ ٠	١٧ ٠	١٧ ٠	٧ ٦	١٤ ٢	١٩٨٠
١٠٩ شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٦٦٤٨٣	٨٤١١٩	٣٠ ٦	٢٩ ٦	٩١ ٧	٢٤١ ٧	٩ ٨	١٤ ٥	١٧ ٨	٨ ٦	٢٤ ٢	١٩٨٠
١١٠ جنوب آسيا	٤٠٤٤٨	٦٤٦٠٠	١٧ ٣	٢٩ ٦	٨١ ٨	٣٨ ٣	١١ ٥	١١ ٥	١٧ ٨	٨ ٦	١٣ ٢	١٩٨٠
١١١ أوروبا وإسبانيا الوسطى	١٥١٧٧٨	٣٨٠١٤	١٧ ٤	٢٠ ٥	١٦٠ ٥	٣٨٠ ٧	٧ ٤	١٢ ٨	١٢ ٨	١١ ٣	٦ ١	١٩٨٠
١١٢ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٢٥٦١٩	٨٩٦١٩	٩ ٩	٣٩ ٦	٤٧ ١	١٣٠ ٧	٥ ٧	٥ ٧	١٢ ٨	١١ ٣	٧ ١	١٩٨٠
١١٣ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
الاقتصادات من قائمة الدخل												
١١٤ جمهورية كوريا	٢٠٦٦٦٩	٦١٥٧١١	٤٠ ٦	٣٩ ٦	٨٦ ٥	١٥١ ٤	١٣ ٠	١٧ ٠	١٧ ٠	٧ ٦	١٤ ٢	١٩٨٠
١١٥ البرتغال	٢٦٦٤٨٣	٨٤١١٩	٣٠ ٦	٢٩ ٦	٩١ ٧	٢٤١ ٧	٩ ٨	١٤ ٥	١٧ ٨	٨ ٦	٢٤ ٢	١٩٨٠
١١٦ أسبانيا	٤٠٤٤٨	٦٤٦٠٠	١٧ ٣	٢٩ ٦	٨١ ٨	٣٨ ٣	١١ ٥	١١ ٥	١٧ ٨	٨ ٦	١٣ ٢	١٩٨٠
١١٧ نيوزيلندا	١٥١٧٧٨	٣٨٠١٤	١٧ ٤	٢٠ ٥	١٦٠ ٥	٣٨٠ ٧	٧ ٤	١٢ ٨	١٢ ٨	١١ ٣	٦ ١	١٩٨٠
١١٨ أيرلندا	٤٢٥٦١٩	٨٩٦١٩	٩ ٩	٣٩ ٦	٤٧ ١	١٣٠ ٧	٥ ٧	٥ ٧	١٢ ٨	١١ ٣	٧ ١	١٩٨٠
١١٩ إسرائيل	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٠ الكويت	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢١ الإمارات العربية المتحدة	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٢ المملكة المتحدة	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٣ استراليا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٤ إيطاليا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٥ كندا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٦ فنلندا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٧ هونغ كونغ	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٨ السويد	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٢٩ هولندا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٠ بلجيكا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣١ فرنسا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٢ سنغافورة	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٣ النمسا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
المصالح												
١٣٤ الولايات المتحدة	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٥ ألمانيا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٦ النمسا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٧ السويد	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٨ اليابان	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٣٩ كوريا	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠
١٤٠	٢١٦٠٤٦	٨٣٩٦٢	١٨ ٣	٣٧ ٣	٤١ ١	١٣٢ ٤	٥ ٧	١٤ ٩	١٢ ٨	١١ ٣	١٠ ٤	١٩٨٠

جدول ١ أ مؤشرات أساسية عن الاقتصادات الأخرى

[illegible]

طريقة أطلس: انظر الملاحظات التقنية. ب. تعادل القوة الشرائية: انظر الملاحظات التقنية. ج. يقدر انها تنتهي لمجموعة الدخل المنخفض (٧٩٥ دولارا غائلا). د. يقدر انها تنتهي للشريحة العليا من الدخل المتوسط (٣٠٦ دولارا إلى ٩٣٨ دولارا). هـ. يقدر انها تنتهي لمجموعة الدخل المرتفع (٩٣٨ دولارا فائكا). و. يستند التقرير إلى انداز. وقد تم التوصل لتقديرات أخرى من طريق الاستقراء من آخر تقديرات قيادة البرنامج القارات الدولية. ز. يقدر انها تنتهي للشريحة العليا من الدخل المتوسط (٧٦٦ دولارا إلى ٣٠٢٤ دولارا). حسب بيانات اليونسكو. نقل الأمية عن هـ في المائدة. و- التقديرات الخاصة باستعدادات الاتحاد السوفيتي السابق أولية: وصفتل تصنفها قبل المراجعة.

# ملاحظات تقنية

## تناقش

هذه الملاحظات التقنية المصادر والمناهج المستخدمة لتصنيف المؤشرات المائة والأربع والعشرين المدرجة في مؤشرات التنمية الدولية المختارة لعام ١٩٩٧. وقد تم ترتيب الملاحظات حسب عناوين الجداول، وفي داخل كل جدول حسب ترتيب ظهور المؤشر.

وقد أدرجت الاقتصادات التي يبلغ عددها ١٣٣ اقتصادا الواردة في الجداول الرئيسية بنظام تصاعدي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ويبين جدول منفصل (الجدول ١ أ) المؤشرات الأساسية لستة وسبعين اقتصادا تتوافر عنها بيانات قليلة أو يقل عدد سكانها عن المليون نسمة.

## المصادر

البيانات المنشورة في «مؤشرات التنمية الدولية المختارة» مأخوذة من مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٧، وهي مطابقة في المصدر والمأخذ للبيانات الواردة في هذا المجلد، فيما عدا تصحيحات قليلة أجريت على قاعدة البيانات بعد تسليم المجلد للطباعة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان أنتجت سلاسل إحصائية منقحة بعد نشر مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٧، فإن هذه التعديلات لم تدرج هنا، وستظهر في الطبعة القادمة من مؤشرات التنمية الدولية.

ويعتمد البنك الدولي على تشكيلة متنوعة من المصادر فيما يتعلق بالمؤشرات المنشورة في مؤشرات التنمية الدولية. فالبيانات المتعلقة بالديون الخارجية قدمتها البلدان النامية الأعضاء مباشرة إلى البنك الدولي، من خلال نظام إبلاغ المدينين، واستمدت البيانات الأخرى أساسا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وصندوق النقد الدولي، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولي. كما استخدمت التقديرات التي وضعها العاملون في البنك لتحسين حداثة البيانات أو اتساقها. وبالنسبة لمعظم البلدان، تم الحصول

على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولي. وقام العاملون بالبنك بتصحيحها في بعض الحالات لضمان الاتساق مع التعاريف والمفاهيم الدولية. ومعظم البيانات الاجتماعية المأخوذة من مصادر وطنية، مستمدة من ملفات إدارية منظمة، أو مسوحات خاصة، أو من استقصاءات دورية للتعداد. وقد أدرجت استشهادات بمصادر معينة في المفتاح وجدول وثائق البيانات الأولية وفي الملاحظات الواردة أدناه.

## اتساق البيانات ومدى التعويل عليها

بذل مجهود كبير في سبيل توحيد وتنميط البيانات؛ ومع ذلك لا يمكن ضمان القابلية الكاملة للمقارنة وينبغي توخي الحرص في تفسير المؤشرات. وتؤثر عوامل كثيرة على توافر البيانات وقابليتها للمقارنة ومدى التعويل عليها: فالنظم الإحصائية مارالت ضعيفة في كثير من الاقتصادات النامية، وتختلف الأساليب الإحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا واسعا بين البلدان، والمقارنة فيما بين البلدان وفيما بين الأزمنة تنطوي دائما على مشكلات تقنية ومفاهيمية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعاً مانعاً للبس. ولهذه الأسباب، ففي حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة، فإنه ينبغي فهمها فقط باعتبارها مبنية للاتجاهات وموضحة للفروق الأساسية بين الاقتصادات، وأنها لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق. كذلك، تنزع الوكالات الإحصائية القومية إلى تنقيح بياناتها التاريخية، خاصة بالنسبة للسنوات الأخيرة. لذلك قد تنشر بيانات تنتمي لفترات مختلفة في مختلف مطبوعات البنك الدولي. ونصيحتنا إلى القراء ألا يقارنوا هذه البيانات من طباعات مختلفة. والسلاسل الزمنية المتسقة متاحة على - World Development Indicators. 1997 CD ROM. وبالإضافة لذلك لم يتم حل الخلافات المتعلقة بالبيانات بالنسبة لخمس عشرة اقتصادا في الاتحاد السوفياتي السابق:



## المقاييس الموجزة

تم حساب المقاييس الموجزة عبر البلدان بالنسبة للأقاليم ومجموعات الدخل، المعروضة في الأشرطة الزرقاء من الجداول. عن طريق الجمع البسيط عندما تم التعبير عنها في مستويات. ويتم عادة الربط بين معدلات النمو ونسب النمو من خلال نظام لترجيح القيم في سنوات الأساس. والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان أو المجموعات الفرعية للسكان، فيما عدا وفيات الرضع التي تم ترجيحها بعدد المواليد. وللحصول على مزيد من المعلومات انظر الملاحظات الخاصة بمؤشرات معينة.

وبالنسبة للمقاييس الموجزة التي تغطي عدة سنوات، تستند الحسابات إلى مجموعة متجانسة من الاقتصادات حتى لا تحدث التغييرات في تكوين الإجمالي تغييرات زائفة في المؤشر. ولم يتم وضع مقاييس المجموعات إلا عندما توافرت البيانات عن سنة معينة بالنسبة لثلثي المجموعة بأسرها على الأقل، كما حددتها نقاط البداية في ١٩٨٧. وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار، فإنه يفترض أن البلدان التي لا تقدم بيانات تنصرف مثل البلدان التي تقدم تقديرات. وينبغي أن يضع القراء في الاعتبار أن هدف المقاييس الموجزة هو تقديم إجماليات تمثل كل بلد، رغم كثرة المشاكل المتعلقة بالبيانات القطرية، وأنه لا يمكن استنتاج أى شيء له مغزاه عن السلوك على المستوى القطري بالاستناد لمؤشرات المجموعات. وذلك بالإضافة إلى أن عملية الترجيح قد تقضى إلى فروق بين المجموعات الفرعية والإجماليات العامة.

## جدول ١ مؤشرات أساسية

المؤشرات الأساسية للاقتصادات التي تتوافر عنها بيانات متناثرة، أو التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة، مبينة في الجدول ١ أ.

وتستند تقديرات السكان عن منتصف ١٩٩٥ إلى تحديد السكان بحكم الأمر الواقع، والذي يعد كل المقيمين، بغض النظر عن المركز القانوني أو الجنسية. واللاجئون الذين لم يستقروا بصورة دائمة في بلد اللجوء يعتبرون بصفة عامة جزءاً من سكان بلدهم الأصلي.

وتقديرات السكان مستمدة من التعدادات القومية. وتستند تقديرات ما قبل التعداد وما بعده عادة على الاستيفاء أو الإسقاطات. والقابلية الدولية للمقارنة بين مؤشرات السكان محدودة بسبب اختلاف المفاهيم والتعاريف وإجراءات جمع البيانات، وأساليب التقدير التي تستخدمها الوكالات القومية للإحصاء والمنظمات الأخرى التي تجمع البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تواتر ونوعية تغطية تعدادات السكان تتباين حسب البلدان والأقاليم. وللحصول على مزيد من المعلومات عن جمع

فالتغطية مبعثرة، والبيانات تخضع لأكثر من المدى الطبيعي لعدم التيقن.

والبيانات الواردة بحروف مائلة هي عن سنوات أو فترات تختلف عن البيانات المحددة: لدى يبلغ سنتين قبل أو بعد التاريخ المبين بشأن المؤشرات الاقتصادية، ولدى يصل إلى ثلاث سنوات فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، وذلك لأن هذه الأخيرة تجمع بصورة أقل انتظاماً ولا تتغير تغيراً كبيراً خلال الفترات القصيرة.

## نسب ومعدلات النمو

لتيسير الإحالة، عُرضت البيانات عادة باعتبارها نسباً أو معدلات للنمو. وتتوافر البيانات المطلقة الكامنة وراءها عادة على أقراص *World Development Indicators 1997 CD-RoM*. وما لم ينص على خلاف ذلك، تم حساب معدلات النمو المتوسطة للفترات آلياً باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى (انظر الأساليب الإحصائية أدناه). ونظراً لأن هذه الطريقة تأخذ في اعتبارها كل المشاهدات المتاحة في الفترة المعنية، فإن معدلات النمو الناتجة تتراعى فيها الاتجاهات العامة التي لا تتأثر بالقيم الاستثنائية بغير مسوغ. ولاستبعاد آثار التضخم، استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة في حساب معدلات النمو.

## سلاسل الأسعار الثابتة

لتسهيل المقارنات الدولية وإدراج آثار التغيرات في الأسعار النسبية فيما بين القطاعات بالنسبة لإجماليات الحسابات القومية، أعيد أولاً إسناد بيانات الأسعار الثابتة لمعظم الاقتصادات جزئياً إلى ثلاث سنوات أساس متوالية «رُبطت في سلسلة» معاً وتم التعبير عنها في الأسعار الخاصة بسنة أساس مشتركة هي ١٩٨٧. وسنة ١٩٧٠ هي سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها.

وخلال عملية ربط السلسلة، يتم إعادة إسناد كل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي على حدة تبعاً للمنشأ الصناعي، ثم تجمع للحصول على ناتج محلي إجمالي أعيد إسناده. وقد يحدث في أثناء هذه العملية انحراف في إعادة القياس بين الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت مثلما تم قياسه حسب المنشأ الصناعي، وبين الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت مثلما تم قياسه حسب المصروفات. ومثل هذه الانحرافات في إعادة القياس يتم استيعابها في مصروفات استهلاك القطاع الخاص بافتراض أن الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي هو التقدير الأكثر جدارة بالثقة. وعلى نحو مستقل عن إعادة الإسناد، فإن القيمة المضافة في قطاع الخدمات تتضمن أيضاً فرقاً إحصائياً عما ورد في المصدر الأصلي.

بيانات السكان، انظر ملاحظات الجدول ٤.

والمساحة مقيسة بالكيلومترات المربعة وتشمل المساحة البرية (الأراضي) والمياه الداخلية. والبيانات المتعلقة بالمساحة تأتي من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ويتم نشرها في حولية الفاو عن الإنتاج.

ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، هو مجموع القيمة المضافة من قبل المنتجين، زائداً أي ضرائب (ناقصا الدعم) لم تدرج في تقييم الناتج، زائداً المتحصلات الصافية للدخل الأولى (أجور المستخدمين ودخل الملكية) من مصادر غير مقيمة، مقسوماً على عدد السكان في منتصف السنة ومحولاً لدولارات أمريكية باستخدام أسلوب أطلس البنك الدولي. ويتضمن هذا استخدام متوسط ثلاث سنوات من أسعار الصرف لتخفيف آثار تقلبات أسعار الصرف الانتقالية. وللإطلاع على مزيد من المناقشة لأسلوب الأطلس، انظر الأساليب الإحصائية أدناه ويتم حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من الناتج القومي الإجمالي مقيساً بأسعار ١٩٨٧ الثابتة باستخدام أسلوب معدل نمو المربعات الصغرى.

وقد قام العاملون في البنك الدولي بتقدير نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي استناداً لبيانات الحسابات القومية التي جمعها العاملون بالبنك خلال البعثات الاقتصادية التي قاموا بها أو حسبما قدمتها مكاتب الإحصاء القومية للمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتأتي البيانات الخاصة باقتصادات منظمة التعاون والتنمية عالية الدخل من نفس المنظمة. ويستخدم البنك الدولي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولارات الأمريكية لتصنيف البلدان من أجل الأغراض التحليلية ولتحديد الجدارة بالاقتراض. وللإطلاع على تعاريف مجموعات الدخل المستخدمة في هذا الكتاب، انظر الجدول الخاص بتصنيف الاقتصادات حسب الدخل والإقليم.

ويتم حساب تقديرات تعادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بتحويل الناتج القومي الإجمالي إلى دولارات أمريكية باستخدام تعادلات القوة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف كعوامل تحويل. ويتم التعبير عن التقديرات الناتجة بالدولارات الدولية، وهي وحدة حسابية لها نفس القوة الشرائية على مجموع الناتج القومي الإجمالي مثل الدولار الأمريكي في سنة معينة. والمقام هو تقدير السكان في منتصف السنة وذلك بالنسبة للسنة المبينة.

وتنزع الأسعار النسبية للسلع والخدمات التي لا تتداول في الأسواق الدولية إلى التباين كثيراً من بلد لآخر، مما يؤدي لفروق كبيرة في القوة الشرائية النسبية للعملات ومن ثم فإن الرفاهية مقيسة بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ويصح استخدام عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية هذه الفروق ومن ثم

يوفر مقارنة أفضل لمتوسط الدخل أو الاستهلاك بين الاقتصادات. بيد أنه ينبغي التزم الحرس في تفسير المؤشرات المستندة لتعادل القوة الشرائية. فتقديرات تعادل القوة الشرائية تستخدم مقارنات السعر لبنود قابلة للمقارنة، لكن لا يمكن مطابقة كل البنود بصورة متكاملة من حيث النوعية عبر البلدان وعلى مر الزمن. ومقارنة الخدمات بصفة خاصة مسألة صعبة، جزئياً بسبب الفروق في الإنتاجية. فكثير من الخدمات - على سبيل المثال، الخدمات الحكومية - لا تباع في الأسواق في كل البلدان، ومن ثم تقارن باستخدام أسعار المدخلات (أساساً الأجور). ونظراً لأن هذا النهج يتجاهل فروق الإنتاجية، فإنه قد يضخم تقديرات الكميات الحقيقية في البلدان الأدنى دخلاً.

ومصدر بيانات تعادل القوة الشرائية هو برنامج المقارنة الدولية، الذي تنسقه شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة. ويجمع البنك الدولي بيانات الإسناد المرجعية التفصيلية لبرنامج المقارنات الدولية من المصادر الإقليمية، ويوفر الاتساق الشامل عبر مجموعات البيانات الإقليمية، ويحسب ألياً التقديرات المستندة للانحدار للبلدان التي لا تعتبر مرجعاً. وللإطلاع على معلومات تفصيلية عن المصادر الإقليمية وتصنيف بيانات الإسناد المرجعية انظر البنك الدولي ١٩٩٣. وللإطلاع على معلومات عن كيفية استخلاص تقديرات القوة الشرائية المستندة للانحدار، انظر أحمد ١٩٩٢.

والنسبة المئوية للناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً (تعادل القوة الشرائية) بأسعار ١٩٨٥ الدولية (تعادل القوة الشرائية) هو مقياس للفقر يستخدم على نطاق واسع. ويقال إن الشخص فقير إذا كان يعيش في أسرة يقل إجمالي دخل الفرد فيها أو استهلاكه عن حد الفقر. وعلى الرغم من أنه من المستحيل وضع مؤشر للفقر يقبل المقارنة بصورة صارمة عبر البلدان، فإن استخدام حد للفقر، نمطى ودولى، يساعد على تقليل مشكلات القابلية للمقارنة بعدة طرق. وفي تقدير مستويات المعيشة، استخدمت مسوحات تمثيلية على النطاق القومي، أجرتها إما مكاتب الإحصاء القومية أو وكالات خاصة تحت إشراف الحكومة أو وكالة دولية. وحيثما أمكن، استخدم الاستهلاك كمؤشر للرفاهية لتقرير من الفقير؟ ومقياس الاستهلاك هو مقياس شامل بصفة عامة، يتضمن الاستهلاك من الإنتاج الخاص الذاتي وكذلك كل الأغذية والسلع غير الغذائية المشتراة. وعندما لا تتوافر سوى دخول الأسر، فإن المستوى المتوسط للدخل تم تصحيحه ليتفق إما مع تقدير مستند إلى المسح للاستهلاك المتوسط (عندما يكون متاحاً) أو تقدير مستند إلى بيانات الاستهلاك مأخوذة من الحسابات القومية.

ومقاييس الفقر أعدتها «شعبة الفقر والموارد البشرية» في دائرة بحوث السياسة بالبنك الدولي. إن حدود الفقر الدولية تستند

للقطاعات المقيمة بخلاف ما يخص الحكومة المركزية. وحيثما تكون المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا مهما للخصوم من أشباه النقود، فإن هذه الخصوم قد تدرج في أشباه النقود.

ومصدر البيانات عن عرض النقود هو الإحصائيات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي. والنقود وأشباه النقود هما مجموع السطرين ٣٤ و ٣٥ من الإحصائيات المالية الدولية.

ومعدل النمو الاسمي السنوي المتوسط لعرض النقود يحسب من أرقام آخر السنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى. ويستخدم الرقم المتوسط لنهاية السنة بالنسبة للسنة المبينة والسنة السابقة من أجل حساب متوسط المتبقى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبين أسعار الفائدة الاسمية للبنوك السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وسعر الإقراض الذي تحمله البنوك على القروض لعملائها المتمازين. وقابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة، جزئياً بسبب تباين التغطية والتعاريف. ويُعبر عن أسعار الفائدة بالقيمة الاسمية؛ ولذلك فإن قدراً كبيراً من التباين بين البلدان ينبع من الفروق في التضخم. وتأتي البيانات من السطرين ٦٠ (ط) و ٦٠ (ف) من الإحصاءات المالية الدولية.

ويقاس متوسط المعدل السنوي للتضخم بمعدل التغير في المكش الضمني للناتج المحلي الإجمالي. ويتم حساب المكش الضمني بقسمة الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الجارية على القيمة المقابلة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، كلاهما بالعملة الوطنية. ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالي للفترة.

ومكش الناتج المحلي الإجمالي الضمني هو المقياس الأوسع قاعدة للتضخم، وهو يبين تحركات الأسعار بالنسبة لكل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، ولكنه مثل كل الأرقام القياسية للأسعار يخضع لقيود تتعلق بالمفاهيم وقيود عملية. وتم تقدير المكشات بالنسبة للاقتصادات النامية من بيانات الحسابات القومية التي جمعها البنك الدولي. والبيانات الخاصة بالاقتصادات مرتفعة الدخل مأخوذة من البيانات التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وميزان الحساب الجاري هو مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية الصافية. وتستبعد التحويلات الرأسمالية (انظر أيضاً الجدول ١٦). وتأتي البيانات من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي ومن التقديرات التي تقدمها الفرق القطرية للبنك الدولي.

وتتألف الاحتياطيات الدولية الإجمالية من الحيازات من المسكوكات النقدية الذهبية، وحقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي لأعضاء صندوق النقد الدولي في الصندوق، وحيازات

على بيانات المسح الأولى للأسر التي تم الحصول عليها من لوكالات الإحصائية الحكومية والدوائر القطرية بالبنك الدولي. وتستند مقاييس الفقر إلى أحدث تقديرات تعادل القوة الشرائية، من أحدث صورة من جداول بن الدولية (مارك ٥ - ٦ أ).

والعمر المتوقع عند المولد هو عدد السنوات التي سيعيشها طفل رضيع حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة في وقت مولده على ما هي عليه عبر حياته كلها؛ وتقديرات العمر المتوقع مأخوذة من نظم التسجيل الحيوية، أو في حالة عدم وجودها، من المسوح الديمغرافية ومسوح الأسر المعيشية التي تستخدم نماذج للحصول على معدلات وفيات خاصة بأعمار محددة.

وأمية الكبار هي نسبة الكبار البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر ولا يستطيعون القراءة والكتابة لجملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية وفهمها. ومن الصعب تحديد وقياس معرفة القراءة والكتابة والأمية كليهما. ويستند التعريف هنا إلى معرفة القراءة والكتابة «الوظيفية» ويتطلب قياس معرفة القراءة والكتابة باستخدام هذا التعريف توافقاً في الرأي أو قياسات للمسح بالعينة في ظل ظروف تم ضبطها. وفي التطبيق، فإن كثيراً من البلدان يقدر عدد الأميين الكبار من بيانات يتم الإبلاغ بها ذاتياً أو من تقديرات عن إكمال الدراسة. وبسبب هذه المشاكل، فإنه يتعين الحرص في إجراء المقارنات عبر البلدان - أو حتى عبر الزمن بالنسبة للبلد الواحد. والبيانات عن معدلات الأمية تقدمها اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) وتنتشر في الحولية الإحصائية.

## جدول ٢ مؤشرات الاقتصاد الكلي

يعرف العجز / الفائض الجاري للحكومة المركزية باعتباره الإيراد الجاري للحكومة المركزية مطروحاً منه المصروفات الجارية. ولا تدرج المنح في الإيراد. وهذا مقياس مفيد للقدرة المالية الذاتية للحكومة. والعجز أو الفائض الإجمالي، بما في ذلك المنح وحساب رأس المال، مبين في الجدول ١٤. وتأتي البيانات من حولية الإحصاءات المالية الحكومية التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

والنقود وأشباه النقود تشمل معظم الخصوم على المؤسسات النقدية لبلد ما المستحقة لصالح مقيمين بخلاف الحكومة المركزية. وهذا التعريف لعرض النقود يشار إليه أحياناً باعتباره النقود بمعناها الواسع (م). وتشمل النقود العملة المحتفظ بها خارج البنوك والودائع تحت الطلب بخلاف ما يخص الحكومة المركزية. وتشمل أشباه النقود الودائع لأجل وودائع الادخار والحسابات المصرفية المماثلة التي يستطيع المصدر مبادلتها بنقود بدون تأخير أو غرامة، أو بتأخير وغرامة ضئيلين، والودائع بعملة أجنبية

والمنح الرسمية هي تحويلات تجريها وكالة رسمية نقداً أو عيناً، ولا يتحمل الملقى عنها أية مديونية قانونية. والبيانات مأخوذة من نظام البنك الدولي للإبلاغ عن المدينين ومن الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

ويتكون صافي تدفقات رأس المال الخاص من الديون الخاصة والتدفقات غير المنشئة للديون والإقراض المصرفي والخاص بالتجارة. وتتضمن تدفقات الديون الخاصة الإقراض من المصارف التجارية، والسندات والائتمانات الخاصة الأخرى. أما التدفقات الخاصة غير المنشئة للديون فهي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحفظة. والاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار أجرى للحصول على مصلحة دائمة في الإدارة في منشأة تعمل في اقتصاد مغاير لاقتصاد المستثمر. وهو صافي التدفقات من رأس مال الأسهم، والعوائد التي أعيد استثمارها، وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل مثلما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتشمل تدفقات استثمار المحفظة صافي تدفقات أسهم المحفظة غير المنشئة للديون (مجموع الأموال القطرية، إيرادات الإيداع والمشتروات المباشرة من الأسهم بوساطة المستثمرين الأجانب)، وصافي تدفقات ديون المحفظة (إصدارات السندات التي يشتريها المستثمرون الأجانب).

والمصدر الأساسي للبيانات المتعلقة بتدفقات رأس المال الخاص هو نظام البنك الدولي للإبلاغ عن المدينين. وتأتي بيانات إضافية من الإحصاءات المالية الدولية وملفات بيانات البنك الدولي.

وتشمل المعونة المساعدة المالية المصنفة باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية أو معونة رسمية مقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من القروض والمنح التي قدمتها بشروط مالية ميسرة كافة الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية. ويساوى صافي المدفوعات، المدفوعات الإجمالية مطروحا منها المدفوعات المسددة لمن قدموا المعونة أصلاً لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة. ولكي تعتبر أي معاملة من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تفي بالشروط التالية: أن يتم إدارتها على أساس أن هدفها الرئيسي هو النهوض بالتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للبلدان النامية، وأن تكون ميسرة في طابعها وتتضمن عنصراً للمنح يبلغ ٢٥ في المائة على الأقل. وتشمل المعونة الرسمية المساعدة المقدمة بشروط تشبه شروط المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق والاقتصادات الأخرى في «الجزء ٢» من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية. وقد قدمت هذه اللجنة البيانات الخاصة بالمعونة ونشرت في تقريرها

النقد الأجنبي الخاضعة لإشراف السلطات النقدية. وبين الجدول ١٦ الاحتياطات الدولية الإجمالية بالدولار الأمريكي. وقد تم حساب الحيازات من الاحتياطي باعتبارها عدد شهور تغطية الواردات على أنها نسبة الاحتياطات الدولية الإجمالية إلى القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بالدولار الأمريكي مضروبة في ١٢.

وتم حساب المقاييس الموجزة في هذا الجدول ألياً باعتبارها نسبة إجماليات المجموعة إلى الاحتياطات الدولية الإجمالية وإجمالي الواردات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية.

والقيمة الحالية الصافية للديون الخارجية هي قيمة الديون قصيرة الأجل زائداً المبلغ المخصوم من كل مدفوعات خدمة الديون المستحقة عبر أجل الديون القائمة بالأسعار الجارية. ويتم تحويل أرقام الديون إلى دولارات أمريكية من عملات السداد بأسعار الصرف الرسمية في نهاية العام. ولحساب نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي، يتم تحويل الناتج القومي الإجمالي بأسعار الصرف الرسمية، وفي حالات استثنائية عن طريق بديل، معاملة تحويل سنة واحدة يحددها العاملون في البنك الدولي (انظر أيضاً ملاحظات الجدولين ١٢ و ١٧).

### جدول ٢ مؤشرات اقتصادية خارجية

تقيس معدلات التبادل التجاري الصافية بالمقايضة، الحركة النسبية لأسعار الصادرات مقابل حركة أسعار الواردات. وبين هذا المؤشر الذي يحسب باعتباره النسبة بين الرقم القياسي لمتوسط أسعار صادرات بلد ما إلى متوسط الرقم القياسي لأسعار وارداته، التغيرات بالنسبة إلى سنة للأساس (١٩٨٧). وتأتي البيانات من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والإحصاءات المالية الدولية، التي يصدرها صندوق النقد الدولي. وتقديرات العاملين بالبنك الدولي (انظر أيضاً الجدول ١٥).

وتقاس التجارة كنسبة إجمالي الواردات من السلع والخدمات إلى القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي. ونسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يشيع استخدامها كمقياس لانفتاح اقتصاد ما وتكامله مع الاقتصاد العالمي. وتأتي البيانات من ملفات بيانات الحسابات القومية بالبنك الدولي.

وإجمالي صافي تدفقات الموارد هو مجموع صافي التدفقات من الديون طويلة الأجل (باستبعاد استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي) زائداً المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية)، وصافي الاستثمار المباشر، وصافي تدفقات رؤوس الأموال عن طريق المحافظ المالية. وصافي إجمالي التدفقات من الديون طويلة الأجل هو المبالغ المنصرفة مطروحا منها سداد أصل الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة من سلطة عامة والخاصة غير المضمونة.

السنوى، التعاون الإنمائي. وبيانات الناتج المحلى الإجمالى هى تقديرات للبنك الدولى.

وتم حساب المقاييس الموجزة للمساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى من إجماليات المجموعات بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية والناتج القومى الإجمالى بالدولارات الجارية.

#### جدول ٤ السكان وقوة العمل

تقديرات السكان لمنتصف عام ١٩٩٥ مستمدة من تشكيلة من المصادر، منها شعبة الأمم المتحدة للسكان، والمكاتب الإحصائية القومية، والإدارات القطرية بالبنك الدولى. ويستخدم البنك الدولى تعريف الأمر الواقع لسكان بلد ما الذى يحسب كل المقيمين بغض النظر عن مركزهم القانونى أو جنسيتهم. ولكن اللاجئين الذين لم يتم توطيئهم بصورة دائمة فى بلد اللجوء يعتبرون بصفة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلى.

وتوفر ملاحظات الجدول ١ معلومات إضافية عن تقديرات السكان. ويورد المفتاح وجدول وثائق البيانات الأولية تاريخ أحدث التعدادات والمسوحات الديمجرافية.

وتم حساب معدل النمو السنوى المتوسط للسكان من بيانات نهاية المدة باستخدام نموذج النمو الأسى. انظر القسم الخاص بالناهج الإحصائية للحصول على مزيد من المعلومات.

والسكان بين سن ١٥ و ٦٤ سنة هى المجموعة العمرية التى تعتبر بصفة عامة مجموعة أنشط اقتصاديا. بيد أن الأطفال دون سن ١٥ سنة يعملون كل الوقت أو جزءا منه فى كثير من الاقتصادات النامية. وفى بعض الاقتصادات عالية الدخل، يؤجل عمال كثيرون تقاعدهم لما بعد سن ٦٥ سنة.

وتشمل قوة العمل الإجمالية الناس الذين ينطبق عليهم تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشيطين اقتصاديا: كل الناس الذين يقدمون العمل لإنتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة. ويشمل العاملين والمتعطلين على حد سواء. ورغم أن الممارسات القومية تختلف فى معالجة مجموعات مثل القوات المسلحة والعاملين الموسمين والعاملين بعض الوقت، فإن قوة العمل بصفة عامة تشمل القوات المسلحة، والمتعطلين، والباحثين عن عمل للمرة الأولى، ولكن يستبعد منها ربات البيوت وغيرهن من مقدمى الرعاية بغير أجر والعاملين فى القطاع غير الرسمى.

ومعدل النمو السنوى المتوسط لقوة العمل يتم حسابه أليا باستخدام أسلوب نقطة النهاية الأسية. وللحصول على مزيد من المعلومات انظر القسم الخاص بالأساليب الإحصائية.

وبين عدد الإناث كنسبة مئوية من قوة العمل مدى نشاط النساء فى قوة العمل. وتقديرات قوة العمل يتم استخراجها بتطبيق معدلات المشاركة المأخوذة من منظمة العمل الدولية على

تقديرات البنك الدولى للسكان.

وتشمل قوة العمل الزراعية العاملين فى الزراعة والحراجة وصيد الحيوانات والأسماك.

وتشمل قوة العمل الصناعية العاملين فى التعدين والصناعة التحويلية وصناعات التشييد والكهرباء والمياه والغاز.

وتقوم منظمة العمل الدولية بجمع وتصنيف معدلات النشاط أو معدلات المشاركة فى قوة العمل من قبل السكان النشيطين اقتصاديا، من آخر تعدادات أو مسح قومية ويجرى نشرها فى حولية إحصاءات قوة العمل. وتعكس أعداد قوة العمل فى بعض البلدان النامية بخس تقدير كبير فى معدلات مشاركة الإناث. كما قد تفشل تقديرات قوة العمل الريفية فى أن تعكس نطاق العمل الموسمى والأسرى.

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات قطرية مرجحة بعدد السكان أو المجموعة الفرعية للسكان.

#### جدول ٥ توزيع الدخل أو الاستهلاك

سنة المسح هى السنة التى تم فيها جمع البيانات الأساسية.

ورقم جينى القياسى هو مقياس لمدى انحراف توزيع الدخل (أو مصروفات الاستهلاك فى بعض الحالات) بين الأفراد والأسر المعيشية فى اقتصاد ما عن التوزيع المتساوى بصورة كاملة. ويعين منحني لورنز مجمع النسب المئوية للدخل الإجمالى الذى يتم الحصول عليه تلقاء العدد المجمع للمتلقين بدءا بأفقر فرد أو أسرة معيشية. ويقاس رقم جينى القياسى المساحة بين منحني لورنز وخط افتراضى للمساواة المطلقة، ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية من المساحة القصوى الواقعة دون الخط. وهكذا فإن رقما قياسيا لجينى مقداره صفر يمثل المساواة الكاملة، ورقما قياسيا مقداره ١٠٠ فى المائة يمثل عدم المساواة الكاملة.

والنسبة المئوية للحصة من الدخل أو الاستهلاك هى الحصة التى تستحق للمجموعات الفرعية من السكان حسب أعشار السكان أو أخصاسهم، والحصص المئوية حسب الأخصاس قد لا يبلغ مجموعها ١٠٠ بسبب عملية التقريب.

ويتراعى عدم المساواة فى توزيع الدخل فى الحصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك التى تستحق لأقسام السكان مرتبين حسب مستويات الدخل أو الاستهلاك. فالأقسام المرتبة باعتبارها الأدنى من حيث الدخل الفردى أو الأسرى تحصل بصورة نموذجية على أصغر حصة من الدخل الإجمالى. ويقدم الرقم القياسى لجينى مقياسا موجزا مناسبا لدرجة عدم المساواة.

وتأتى البيانات الخاصة بالدخل أو الاستهلاك الفردى أو العائلى من مسوحات الأسر المعيشية ذات الطابع التمثيلى على النطاق القومى. وتشير مجموعات البيانات إلى سنوات مختلفة بين

وتم ترتيب الأسر حسب دخل أو استهلاك الفرد في تشكيل المجموعات المنوية، وتستند المجموعات المنوية للسكان وليس للأسر المعيشية. وقابلية البيانات للمقارنة بالنسبة للاقتصادات عالية الدخل محدودة بدرجة أكبر، لأن وحدة المشاهدة عادة هي أسر معيشية لم تصبح لمراعاة الحجم، والأسر مرتبة حسب دخل الأسرة الإجمالي وليس حسب دخل عضو الأسرة. وهذه البيانات معروضة انتظاراً لنشر بيانات محسنة من «دراسة لوكسمبورج للدخل»، التي ترتب الأسر المعيشية حسب متوسط الدخل المتاح لمكافئ الشخص البالغ. ومن ثم، ينبغي معاملة التقديرات الواردة في الجدول بحرص كبير.

وقد قامت شعبة الفقر والموارد البشرية في دائرة بحوث السياسة في البنك الدولي، بجمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالتوزيع بالنسبة للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل، مستخدمة بيانات مسح الأسر المعيشية الأولية التي تم الحصول عليها من الوكالات الإحصائية الحكومية والإدارات القطرية بالبنك الدولي. والبيانات الخاصة بالاقتصادات مرتفعة الدخل مأخوذة من مصادر قطرية، وجرى استكمالها من قاعدة بيانات دراسة لوكسمبورج للدخل ١٩٩٠، والحوالية الإحصائية ليوروستات، وإحصاءات الحسابات القومية: خلاصة إحصاءات توزيع الدخل للأمم المتحدة (١٩٨٥).

### جدول ٦ الصحة

تقاس فرص الحصول على الرعاية الصحية بالنسبة من السكان التي يتوافر لها العلاج من الأمراض والإصابات الشائعة. بما في ذلك الأدوية المدرجة في القائمة القومية، في حدود ساعة من المشي أو السفر. وتنزع المرافق إلى التركيز في المناطق الحضرية.

وتبين فرص الحصول على المياه المأمونة النسبة المنوية من السكان الذين تتوافر لهم فرصة معقولة للحصول على مقادير كافية من المياه المأمونة (بما في ذلك المياه السطحية المعالجة والمياه غير المعالجة ولكن غير ملوثة، من مصادر مثل مياه الينابيع والآبار الصحية والآبار الارتوازية المحمية). وقد يكون مثل هذا المصدر في المناطق الحضرية ينبوعاً عاماً أو حنفية عمومية لا تبعد أكثر من ٢٠٠ متر. وفرص الحصول على المياه تعنى في المناطق الريفية أنه ليس من المتعين أن يقضى أعضاء الأسرة جزءاً غير متناسب من اليوم في البحث عن المياه. وقد تغير تعريف المياه المأمونة على مر الزمن.

وتشير فرص الحصول على الصرف الصحي إلى النسبة المنوية من السكان التي تتوافر لها على الأقل مرافق كافية للتخلص من الفضلات التي تمنع بصورة فعالة التلامس مع فضلات الإنسان والحيوان والحشرات.

١٩٨٥ و ١٩٩٤. وتبين الهوامش التي تشير لسنوات المسح ما إذا كان الترتيب يستند إلى نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك، أو دخل الأسرة المعيشية في حالة الاقتصادات مرتفعة الدخل. وحيثما توافرت البيانات الأصلية من مسح الأسر المعيشية، استخدمت لحساب حصص الدخل (أو الاستهلاك) حسب الأخماس بصورة مباشرة. وفي غير ذلك، تم تقدير الحصص من أفضل البيانات المجموعة المتاحة.

وتم تصحيح مؤشرات التوزيع للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل لمراعاة حجم الأسرة، مما يوفر مقياساً أكثر اتساقاً لنصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك. ولم تجر أية تصحيحات لمراعاة الفروق الجغرافية في تكلفة المعيشة داخل البلدان، لأن البيانات المطلوبة لمثل هذه الحسابات غير متوافرة بصفة عامة. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل حول أسلوب التقدير للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، انظر رافايون وتشن ١٩٩٦.

وبسبب اختلاف مسح الأسر المعيشية الأساسية المستخدمة في الأسلوب ونوع البيانات التي يتم جمعها، فإن مؤشرات التوزيع لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر البلدان. وتتناقض هذه المشاكل مع تحسن أساليب المسح وعندما تصبح نمطية بدرجة أكبر، لكن القابلية التامة للمقارنة لاتزال مستحيلة.

وينبغي ملاحظة المصادر التالية لعدم القابلية للمقارنة. أولاً، إن المسوح تختلف فيما إذا كانت تستخدم الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي باعتباره مؤشراً لمستوى المعيشة. إذ تشير البيانات إلى الإنفاق الاستهلاكي في حالة سبعة وثلاثين اقتصاداً تتوافر عنها بيانات من ستة وستين اقتصاداً منخفضة ومتوسطة الدخل. والتفاوت في الدخل عادة أكبر من التفاوت في الاستهلاك. وبالإضافة لذلك، فإن تعاريف الدخل المستخدمة في المسوح مختلفة جداً في العادة عن التعريف الاقتصادي للدخل (المستوى الأقصى من الاستهلاك المتسق مع الإبقاء على القدرة الإنتاجية دون تغيير). ولهذه الأسباب، فإن الاستهلاك هو في العادة مقياس أفضل كثيراً. ثانياً، تختلف المسوحات في استخدام الفرد أو الأسرة كوحدة مشاهدة. وبالإضافة لذلك، تختلف وحدات الأسر في حجمها ومدى تقاسم الدخل بين أعضائها. ويختلف الأفراد في العمر والحاجة للاستهلاك. وحيث تستخدم الأسر المعيشية كوحدة للمشاهدة، فإن الأعمار أو الأخماس تشير إلى النسبة المنوية للأسر المعيشية وليس للسكان. ثالثاً، تختلف المسوحات حسب ما إذا كانت وحدات المشاهدة مرتبة وفق الأسر المعيشية أو دخل الفرد (أو نصيبه من الاستهلاك).

وقد بذل العاملون في البنك جهداً لضمان أن تكون البيانات الخاصة بالاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل قابلة للمقارنة بقدر الإمكان. وحيثما أمكن استخدم الاستهلاك بدلاً من الدخل.

ومعدل وفيات الأطفال الرضع هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام واحد من العمر لكل ألف من المواليد أحياء في سنة معينة. والبيانات توليفة من القيم المشاهدة والتقديرات المستوفاة والتي يتم إسقاطها.

وتفشى سوء التغذية هو النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يقل وزنهم بالنسبة لسنهم عن متوسط السكان محل المقارنة بما يزيد على انحرافين معياريين. ومؤشر الوزن بالنسبة للسن هو مؤشر مركب للوزن بالنسبة للطول (الهزال) والطول بالنسبة للسن (التقزم). ورغم أن هذا المؤشر لا يميز الهزال من التقزم، فإنه مفيد في المقارنات مع المسوحات السابقة، حيث كان الوزن بالنسبة للسن هو أول مقياس لمواصفات الإنسان يستخدم استخداما عاما. ويتكون السكان المرجع الذين يتم الإسناد إليهم والمقارنة بهم، وهو ما اعتمدته منظمة الصحة العالمية في ١٩٨٢، من الأطفال في الولايات المتحدة الذين يفترض أن تغذيتهم جيدة. وإذا لم يمكن تقدير الوزن بالنسبة للسن فيما يتعلق ببعض البلدان، قدرت منظمة الصحة العالمية أن تفشى سوء التغذية تم من بيانات المسوحات. ولهذا النهج آثار ضئيلة على المعدلات المقدرة، والتي تعتبرها منظمة الصحة العالمية قابلة للمقارنة بصفة عامة عبر البلدان.

ومعدل شيوع وسائل منع الحمل هو نسبة النساء اللاتي يستخدمن، أو يستخدم أزواجهن، أى شكل من أشكال منع الحمل. ويقاس استخدام وسائل منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء المتزوجات وتتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة. وتستخدم قلة من البلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى، خاصة من ١٥ إلى ٤٤ سنة. والبيانات مستمدة أساسا من المسوحات الديمجرافية والصحية، ومسوحات شيوع وسائل منع الحمل.

ويمثل معدل الخصوبة الإجمالى عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها، وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد. والبيانات توليفة من التقديرات المشاهدة، والمستوفاة والتي تم إسقاطها.

وتشير نسبة وفيات الأمهات إلى عدد وفيات الإناث التي تحدث في أثناء الحمل والولادة لكل مائة ألف من المواليد أحياء. ونظرا لأن الوفاة في أثناء الولادة معرفة بصورة أوسع في بعض البلدان لتشمل مضاعفات الحمل أو الفترة التالية للولادة أو الإجهاض، ونظرا لوفاة نساء حوامل كثرات بسبب الافتقار للعناية الصحية المناسبة، فمن الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متسقة ويعول عليها عبر البلدان. ومن الواضح أن كثيرا من وفيات الأمهات يحدث دون أن يسجل، خاصة في البلدان التي بها سكان في الأماكن النائية من الريف. وقد يفسر هذا بعض التقديرات المنخفضة الواردة في الجدول، خاصة بالنسبة لكثير من

بلدان أفريقيا. والبيانات مستمدة من مصادر قومية متنوعة. وحيثما كانت النظم الإدارية القومية ضعيفة، استمدت التقديرات من المسوحات الديمجرافية والصحية التي تستخدم تقنيات تقدير غير مباشرة أو من مسوحات قومية أخرى تتم بالعينة. وبالنسبة لعدد من البلدان النامية، استمدت تقديرات وفيات الأمهات من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) باستخدام تقنيات التماذج.

وجميع المقاييس الموجزة، عدا ما يتعلق بوفيات الرضع، مرجحة بعدد السكان أو المجموعات الفرعية للسكان. ووفيات الرضع مرجحة بعدد المواليد.

## جدول ٧ التعليم

البيانات المتعلقة بالالتحاق بالمدارس الابتدائية هي تقديرات لنسبة الأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية إلى عدد الأطفال من السكان في السن المدرسية، وفي حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة، فإن بلدانا أخرى تستخدم مجموعات عمرية أخرى. ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس قد تتجاوز ١٠٠ في المائة؛ لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر، أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية في البلد.

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس الثانوية بنفس الطريقة، وهنا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان. والشائع هو اعتبار أن هذه السن هي من ١٢ إلى ١٧ سنة. ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب، وكذلك الإعادة، وظاهرة «التكويم» في الفصول النهائية، أن تؤثر في هذه النسب.

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى التعليمي الثالث (التعليم العالي)، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان، في المجموعة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة، رغم أن من يزيدون على هذه المجموعة العمرية ومن يقلون عنها قد يتم تسجيلهم في مؤسسات المستوى الثالث.

والنسبة المئوية للجيل الذي يصل إلى الصف الرابع هي نسبة الأطفال الذين بدأوا التعليم الابتدائي في ١٩٨٠ و ١٩٨٨ واستمروا حتى الصف الرابع بحلول ١٩٨٢ و ١٩٩١ على التوالي. وتبين الأرقام المدرجة بالبنط الأسود أجيالا سابقة أو لاحقة.

وقد قام اليونسكو بتصنيف البيانات الخاصة بالالتحاق من تقارير السلطات الوطنية.

وتحدد أمية الكبار هنا باعتبارها نسبة السكان الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما أو أكثر ولا يستطيعون القراءة والكتابة لجملة قصيرة بسيطة عن الحياة اليومية وفهمها. وذلك تعريف واحد فحسب من ثلاثة تعاريف مقبولة على نطاق واسع، ويخضع تطبيقه

ويحسب مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون سنويا انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الأسمنت بالنسبة لمعظم بلدان العالم. وتستند هذه الحسابات إلى بيانات تتعلق بالاستهلاك الظاهر الصافي للوقود الأحفوري من مجموعة بيانات الطاقة العالمية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة ومن البيانات الخاصة بصناعة الأسمنت استنادا لمجموعة بيانات صناعة الأسمنت التي تحتفظ بها مكتب المناجم بالولايات المتحدة. ويتم حساب الانبعاثات باستخدام المتوسط العالمي لكمياء الوقود واستخدامه. ولا تتضمن التقديرات الوقود الموجود بمستودعات السفن المستخدمة في النقل الدولي بسبب صعوبة توزيع هذا الوقود بين البلدان التي تستفيد من ذلك النقل. ورغم أن تقديرات الانبعاثات العالمية ربما تبعد في حدود ١٠ في المائة عن الانبعاثات الحقيقية، فإن التقديرات القطرية منفردة ربما تكون بها حدود خطأ أكبر من ذلك.

والمقاييس الموجزة لإجمالي استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي إجماليات بسيطة. ومعدلات النمو الموجزة يتم حسابها من إجماليات المجموعات باستخدام أسلوب المربعات الصغرى. وقد استخدمت أوزان السكان لحساب متوسطات المجموعات، بالنسبة إلى نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

## جدول ٩ استخدام الأرض والحضنة

تشمل الأرض المحصولية الأرض المستخدمة لزراعة محاصيل مؤقتة أو دائمة، والمراعي المؤقتة، والحدائق المزروعة للبيع في السوق أو للاستهلاك المنزلي، والأرض المراحة مؤقتا. والمحاصيل الدائمة هي التي لا تحتاج إلى إعادة غرسها بعد كل حصاد، لكن تستبعد منها الأراضي المستخدمة لزراعة الأشجار للحصول على الحطب والأخشاب.

والمراعي الدائمة هي الأراضي المستخدمة لإنتاج العلف لمدة خمس سنوات أو أكثر، بما في ذلك المحاصيل الطبيعية والمزروعة. وقلة من البلدان فحسب هي التي تقدم بانتظام بيانات عن المراعي الدائمة، حيث إنه من الصعب تقييم هذه الفئة لأنها تشمل الأراضي البرية المستخدمة للرعى.

وتشمل الأراضي الأخرى الغابات والأراضي المشجرة، وهي الأراضي التي تضم نباتا من الأشجار الطبيعية أو المزروعة، وكذلك المناطق التي قطعت أشجارها وسيتم تحريجها في المستقبل القريب. وتضم أيضا الأراضي غير المزروعة والأراضي العشبية غير المستخدمة في الرعى، والأراضي الرطبة والأراضي البور وأراضي المباني. وتشمل أراضي المباني الأراضي المخصصة للمساكن والترفيه وللصناعة والمناطق التي تغطيها الطرق أو غيرها

لعدد من الاشتراطات في عدد من البلدان. والبيانات مأخوذة من تقديرات الأمية وإسقاطاتها التي أعدها اليونسكو.

ومقاييس الالتحاق الموجزة الواردة في هذا الجدول مرجحة بعدد السكان.

## جدول ٨ استخدام الطاقة التجارية

يشير إجمالي استهلاك الطاقة إلى استخدام الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى أنواع أخرى من الوقود للاستخدام النهائي (مثل الكهرباء، والمنتجات البترولية المكررة) وتحسب باعتبارها الإنتاج المحلي زائدا الواردات، والتغير في الرصيد، مطروحا منه الصادرات والمستودعات البحرية الدولية. كما يتضمن استهلاك الطاقة المنتجات المكرسة لاستعمالات لا تتعلق بالطاقة، والمشتقة من البترول أساسا. ولم يوضع في الاعتبار استخدام حطب الوقود، وفضلات الحيوانات الجافة وغيرها من أنواع الوقود الثقلي، رغم أنها كبيرة في بعض البلدان النامية، لعدم توافر بيانات يعول عليها وشاملة.

ونصيب الفرد من استخدام الطاقة يستند إلى تقديرات إجمالي السكان في السنوات المبينة.

والنتائج المحلي الإجمالي من كل كيلوجرام من الطاقة التجارية المستخدمة هو تقدير بالدولار (بأسعار ١٩٨٧ الثابتة) للنتائج المحلي الإجمالي الذي يتم إنتاجه مقابل كل كيلوجرام من مكافئ النفط.

ولحساب صافي واردات الطاقة كنسبة من الاستهلاك، تقاس كل من الواردات والاستهلاك بمكافئات النفط. وتبين علامة ناقص أن البلد مصدر خالص.

وتأني البيانات المتعلقة باستخدام الطاقة التجارية أساسا من وكالة الطاقة الدولية وحولية إحصاءات الطاقة التي تصدرها الأمم المتحدة. وهي تشير إلى الأشكال التجارية من الطاقة الأولية - البترول (النفط الخام، سوائل الغاز الطبيعي، والنفط من مصادر غير تقليدية) والغاز الطبيعي وأنواع الوقود الصلب (الفحم، اللجنيت، وأنواع الوقود المشتقة الأخرى) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية والكهرومائية والحرارية الأرضية وغيرها) - كلها محولة إلى مكافئات للنفط. ولتحويل الكهرباء النووية إلى مكافئات للنفط، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٢ في المائة، والطاقة الكهرومائية ممثلة بكفاءة تبلغ ١٠٠ في المائة.

وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إسهامات الصناعة في تدفق ثاني أكسيد الكربون من الوقود الصلب، والوقود السائل، والوقود الغازي، واشتعال الغاز، وصناعة الأسمنت. وتستند البيانات إلى عدة مصادر مثلما أوردتها معهد الموارد العالمية. والمصدر الرئيسي هو مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، شعبة علوم البيئة، ومعمل أوك ريدج القومي.



الإجمالية ونسبتها المئوية المبينان إلى المتوسط السنوي لإزالة الأحراج من إجمالي مساحة الغابات الطبيعية.

وتقديرات مساحة الغابات مستمدة من إحصاءات قطرية جمعتها الفاو ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وقد نشرت الفاو تقديرات جديدة في ١٩٩٣ عن البلدان المدارية، ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو تقديرات مشتركة عن المناطق المعتدلة. ولكنهما استخدمتا تعاريف مختلفة. فالفاو تحدد الغابات الطبيعية في البلدان المدارية إما كغابات ممتلئة حيث تغطي الأشجار نسبة مرتفعة من الأراضي والتي لا يوجد فيها أي غطاء متصل من الأعشاب أو كغابات غير ممتلئة، تحدد باعتبارها أرضا مختلطة من الغابات والأعشاب مع غطاء شجري لا يقل عن ١٠ في المائة وطبقة مستمرة من العشب على أرض الغابة. وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو الغابة باعتبارها أرضا تتوج فيها الأشجار ما يزيد على ٢٠ في المائة من المساحة. كما تشمل تشكيلات الغابات غير الممتلئة وطرق الغابات، ومصدات النيران، والمناطق الصغيرة التي تم إخلؤها مؤقتاً؛ والمجموعات الشجرية الفتية التي يتوقع أن تحقق غطاء متوجا عند نضجها يبلغ ٢٠ في المائة على الأقل ومصدات الرياح وأحزمة الحماية.

وتشير مساحات الأرض المحمية على النطاق القومي إلى المساحات التي لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة: المحميات العلمية، والمحميات الطبيعية بصورة تامة، والمتنزهات القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتي لا يؤثر عليها النشاط البشري تأثيراً كبيراً) والآثار الطبيعية، ومناطق المناظر الطبيعية التي لها جوانب فريدة، والمحميات الطبيعية والخاضعة لإدارة خاصة وملاذ الحياة البرية، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتي قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية). ولا يتضمن هذا الجدول المناطق المحمية بحكم القانون المحلي أو الإقليمي أو المناطق التي يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية. وهذه البيانات عرضة للتباين في التعاريف وفي نظام الإبلاغ إلى المنظمات، مثل مركز رصد صون البيئة العالمي، الذي يجمع هذه البيانات وينشرها.

ويشير السحب السنوي من المياه العذبة إلى إجمالي السحب من المياه، دون احتساب خسائر البخر من أحواض التخزين. كما تشمل المسحوبات المياه من محطات التحلية في البلدان التي يمثل فيها هذا المصدر جزءاً مهماً من سحب المياه. وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٥. والمسحوبات قد تزيد على ١٠٠ في المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة أو محطات التحلية كبيراً، أو إذا كانت المياه يعاد استخدامها على نطاق كبير. والبيانات معبر عنها كإجماليات وكنسب مئوية من إجمالي موارد المياه

من البنية الأساسية المصنوعة.

والبيانات المتعلقة باستخدام الأرض مأخوذة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تجمع هذه البيانات من الوكالات القومية من خلال استبيانات سنوية وتعدادات زراعية قومية. بيد أن البلدان تستخدم أحياناً تعاريف مختلفة لاستخدام الأرض. وعادة ما تقوم الفاو بتصحيح تعاريف فئات استخدام الأرض ونقوم أحياناً بتنقيح البيانات السابقة بصورة كبيرة. ونظراً لأن البيانات المتعلقة باستخدام الأرض تعكس تغيرات في إجراءات الإبلاغ عن البيانات وكذلك تغيرات في الاستخدام الفعلي للأرض، فإن الاتجاهات البادية ينبغي تفسيرها بحرص. ومعظم بيانات استخدام الأرض من ١٩٩٤.

وسكان الحضر هم السكان في منتصف العام في المناطق المحددة باعتبارها مناطق حضرية في كل بلد. ويتباين التعريف بصورة طفيفة من بلد لبلد.

والسكان في التجمعات الحضرية التي تبلغ مليون نسمة أو أكثر معبر عنهم كنسبة مئوية من سكان البلد الذين يعيشون في منطقة عاصمة كانت تضم في ١٩٩٠ مليون نسمة أو أكثر.

وتقديرات سكان الحضر مأخوذة من مطبوع الأمم المتحدة، آفاق الحضرنة في العالم: تنقيح ١٩٩٤. ولحساب معدل نمو سكان الحضر تطبق نسبة الأمم المتحدة لسكان الحضر إلى إجمالي السكان أولاً على تقديرات البنك الدولي لإجمالي السكان (الجدول ٤). كما تستخدم السلاسل الناتجة عن تقديرات السكان لحساب السكان في التجمعات الحضرية كنسبة مئوية من سكان الحضر. ونظراً لأن التقديرات الواردة في هذا الجدول تستند إلى تعاريف قومية مختلفة لما يعد حضرياً، فإنه ينبغي إجراء المقارنات عبر البلدان بحرص.

ويتم حساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالي السكان من النسب المئوية القومية مرجحة بنصيب كل بلد في إجمالي السكان. والمقاييس الموجزة الأخرى مرجحة بنفس الطريقة، باستخدام سكان الحضر.

## جدول ١٠ الغابات وموارد المياه

تشير مساحة الغابات إلى المستنبتات الطبيعية التي لها غطاء نباتي شجري وتسودها الأشجار.

وتشير إزالة الغابات سنوياً إلى تحول أراضي الغابات بصورة لا رجعة فيها إلى استخدامات أخرى، بما في ذلك الزراعة المتنقلة، والزراعة الدائمة، وإقامة مزارع تربية الماشية، والمستوطنات وتنمية البنية الأساسية. ولا تتضمن المساحات المزالة غاباتها، المساحات التي قطعت أشجارها لكن النية متوافرة لتجديدها ولا المساحات التي تدهورت بسبب جمع حطب الوقود، وتهطل الأحماض، أو حرائق الغابات. ويشير نطاق المساحة

المصنوعة أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها.

ويتم حساب مكمش الناتج المحلى الإجمالى ضمنيا باعتبارها نسبة للناتج المحلى الإجمالى بالسعر الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت. ومكمش الناتج المحلى الإجمالى هو المقياس الأوسع قاعدة للتغيرات فى مستوى السعر الإجمالى (انظر أيضا ملاحظة الجدول ٢).

والزراعة تشمل القيمة المضافة من الحراجة والقمص وصيد الأسماك بالإضافة إلى زراعة المحاصيل وإنتاج الماشية. وفى البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف، يلاحظ أن قدرا كبيرا من الإنتاج الزراعى لا يتم تبادله مقابل نقود. ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس إسهام الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة.

وتشمل الصناعة القيمة المضافة فى التعدين والصناعة التحويلية، (وقد وردت أيضا باعتبارها مجموعة فرعية مستقلة) والتشييد والكهرباء والمياه والغاز.

وتشير الصناعة التحويلية إلى الصناعات المنتجة للأقسام ١٥-٣٧ من التصنيف الصناعى المعيارى الدولى، التتقيح ٢.

وتشمل الخدمات القيمة المضافة فى جميع فروع النشاط الاقتصادى الأخرى، مثل تجارة الجملة والقطاعى (بما فى ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل، والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية، مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. كما تدرج فيها رسوم الخدمات المصرفية المحسنة، ورسوم الاستيراد، وكذلك أى فروق إحصائية يلاحظها جاععو انبيانات الوطنيين وكذلك الفروق الناتجة عن إعادة القياس.

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة للعالم. ويتضمن هذا قيمة السلع والشحن والتأمين والسفر وغيرها من الخدمات التى لا تدخل فيها عوامل الإنتاج. ويتم استبعاد إيرادات عوامل الإنتاج والملكية (كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج)، مثل إيرادات الاستثمار، والفائدة، ودخل العمل. كما تستبعد مدفوعات التحويلات من حساب الناتج المحلى الإجمالى.

ويتم حساب معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وعناصره الأساسية باستخدام البيانات بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية. ويتم حساب معدلات النمو الإقليمى ودخل المجموعات بعد تحويل العملات المحلية لدولارات باستخدام معامل تحويل إدارة الاقتصاديات الدولية للبنك الدولى. ويتم تقدير معدلات النمو بتوفيق خط الاتجاه الخطى مع القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير المعنى باستخدام أسلوب معدل نمو المربعات الصغرى. وهذا يؤدى إلى معدل متوسط النمو يتفق مع نموذج النمو المركب الدورى ويجرى وصف أسلوب معدل نمو المربعات الصغرى

العذبة والتى تشمل المصادر الداخلية المتجددة، ومن تدفقات الأنهار من بلدان أخرى حيثما أشير فى الجدول. وتشمل موارد المياه المتجددة داخليا تدفقات الأنهار والمياه الجوفية من سقوط المطر فى البلاد.

ويتم حساب نصيب الفرد من مسحوبات المياه العذبة بقسمة إجمالى مسحوبات المياه فى بلد ما على عدد سكانه فى السنة التى تتوافر عنها تقديرات المسحوبات. ويتم حساب بيانات نصيب الفرد من المسحوبات القطاعية بالنسبة لمعظم البلدان، باستخدام النسب المئوية للمسحوبات المقدرة حسب القطاعات للفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٥. وتتضمن الاستخدامات المنزلية، مياه الشرب، واستخدامات أو إمدادات البلديات، والاستخدامات للخدمات العامة، والمؤسسات التجارية والبيوت. والمسحوبات الأخرى هى الخاصة بالاستخدام الصناعى المباشر، بما فى ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية والمسحوبات من أجل الزراعة (الرى وتربية الماشية).

والبيانات المتعلقة بالسحب السنوى من المياه العذبة عرضة للتباين فى أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين حجم استخدام المياه من الزاوية الإجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء. ومع ذلك، فإن هذه البيانات تخفى أيضا ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا فى إجمالى موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى. كما أنها تفشل فى تحديد التباين فى توافر المياه داخل بلد ما، موسميا وجغرافيا على حد سواء. ونظرا لأن موارد المياه العذبة تستند إلى متوسطات طويلة الأجل، فإن تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التى تستمر عقودا من الزمان وقد جمع معهد موارد العالم البيانات اللازمة لمؤشرات المياه من مصادر مختلفة ونشرها فى موارد العالم ٩٦ - ١٩٩٧. وقد جمعت إدارة الجيولوجيا الهيدرولوجية فى أورليان بفرنسا، بيانات عن موارد المياه والسحب منها من الوثائق المنشورة، بما فى ذلك مطبوعات الأمم المتحدة والمطبوعات القومية والمهنية. كما جمع معهد الجغرافيا فى الأكاديمية الوطنية للعلوم فى موسكو بيانات عالمية عن المياه على أساس الأعمال المنشورة، ويقدر عند الاقتضاء موارد المياه واستخدامها من نماذج تستخدم بيانات أخرى مثل المساحة المروية، وعدد الماشية، والتهطل. والبيانات المتعلقة بالبلدان الصغيرة وبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة أقل قابلية للتحويل عليها من البيانات المتعلقة ببلدان أكبر حجما والتى يزيد بها سقوط الأمطار.

## جدول ١١ نمو الاقتصاد

الناتج المحلى الإجمالى بأسعار المشتري هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية التى ينتجها منتجون مقيمون وغير مقيمين فى الاقتصاد زائدا أى ضرائب ناقصا أى دعم لم يدرج فى قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون إجراء خصومات لإهلاك الأصول

وسعامل تحويل دائرة الاقتصاديات الدولية في القسم الخاص بالمنهاج الإحصائية.

وفي حساب المقاييس الموجزة، يتم حساب القيم بدولارات ١٩٨٧ الثابتة بالنسبة لكل مؤشر عن كل سنة من الفترة المشمولة، ويتم تجميع القيم عبر البلدان عن كل سنة. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو الإجمالية.

### جدول ١٢ هيكل الاقتصاد: الإنتاج

إن تعاريف الناتج المحلي الإجمالي وعناصره الأساسية هي تعاريف نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، السلسلة (و)، العدد ٢، التنقيح ٣. ولم يكتمل التنقيح ٤ من النظام إلا في سنة ١٩٩٣، ومن المرجح أن تظل بلدان كثيرة تستخدم توصيات التنقيح ٣ للسنوات القليلة القادمة. وقد استمدت التقديرات من المصادر القومية، التي وصلت إلى البنك الدولي أحياناً عن طريق وكالات دولية أخرى، ولكنها جمعت في الغالب من قبل هيئة العاملين في البنك الدولي. وللإطلاع على تعاريف عناصر محددة، انظر الملاحظة التقنية للجدول ١١.

ويتم جمع بيانات الحسابات القومية بالنسبة للبلدان النامية من المنظمات الإحصائية القومية والبنوك المركزية بوساطة بعثات البنك الدولي الزائرة والمقيمة. وتأتي البيانات الخاصة بالبلدان الصناعية من ملفات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وللإطلاع على معلومات عن سلسلة الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الحسابات القومية، ١٩٦٠ - ١٩٩٤، المجلدان ١ و ٢. والمجموعة الكاملة للسلاسل الزمنية للحسابات القومية متوافرة على أقراص CD-ROM الخاصة بمؤشرات التنمية الدولية.

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية، وتصحح في بعض الحالات السلاسل القومية. وبسبب القدرات المحدودة أحياناً لمكاتب الإحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة، خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية، أو القطاع غير الرسمي، أو زراعة الكفاف.

وأرقام الناتج المحلي الإجمالي هي قيم دولارية تم تحويلها من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. وقد استخدم معامل تحويل بديل بالنسبة لقلّة من البلدان حيث لا يعكس سعر الصرف الرسمي السعر المطبق فعلياً على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية. لاحظ أن الجدول لا يستخدم تقنية استخراج متوسط الثلاث سنوات («أطلس») المطبقة على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجدول ١.

ويتم حساب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للناتج

المحلي الإجمالي القطاعي بالدولارات الأمريكية الجارية.

### جدول ١٣ هيكل الاقتصاد: الطلب

يشمل استهلاك الحكومة المركزية كل الإنفاق الجارى على شراء السلع والخدمات من قبل كل مستويات الحكم، ولكن يستبعد منه معظم المشروعات الحكومية. ويعتبر معظم الإنفاق الرأسمالي على الدفاع والأمن القومي إنفاقاً عاماً على الاستهلاك الحكومي.

والاستهلاك الخاص هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات والحاسبات المنزلية) التي تشتريها الأسر والمؤسسات غير الساعية للربح أو تلقاها كدخل عيني. وتُستبعد المشتريات من المساكن ولكن تتضمن الإيجار المفترض للمساكن التي يشغلها ملاكها. وفي التطبيق، قد تتضمن أى فرق إحصائية في استخدام الموارد. ويتكون الاستثمار المحلي الإجمالي من الاعتمادات الخاصة بالإضافة إلى الأصول الثابتة للاقتصاد زائداً صافى التغيرات في مستوى المخزونات.

ويحسب الادخار المحلي الإجمالي بطرح الاستهلاك الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات قيمة كل السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة للعالم. ويتضمن هذا قيمة السلع والشحن والتأمين والسفر وغيرها من الخدمات التي لا تدخل فيها عناصر الإنتاج. ويتم استبعاد إيرادات عوامل الإنتاج والملكية (كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج)، مثل إيرادات الاستثمار، والفائدة، ودخل العمل. ويتم استبعاد مدفوعات التحويلات من حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ورصيد الموارد هو الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات.

ويتم حساب المقاييس الموجزة في هذا الجدول من إجماليات المجموعات في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالدولارات الأمريكية الجارية.

### جدول ١٤ ميزانية الحكومة المركزية

يستخرج إجمالي الإيراد من المصادر الضريبية وغير الضريبية. ويشمل إيرادات الضرائب المتحصلات الإلزامية وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها في الأغراض العامة. وتشمل الفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التي يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب، أو التأخر في تسديدها، وهي موضحة خالصة من المبالغ التي ردت أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية. ويشمل الإيراد من غير الضرائب المتحصلات التي ليست لها صفة الإلزام، أو عدم الاسترداد والتي تدفع لأغراض عامة، مثل الغرامات أو الرسوم الإدارية أو دخل

على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية. وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مدرجة دائماً في حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تقتصر عادة إلى الكمال. وقد أشير في الحواشي إلى المفهوم المستخدم من قبل البلد المبلغ في المفتاح وجدول وثائق البيانات الأولية.

وبصفة عامة، فإن البيانات المقدمة، ولاسيما ما تعلق منها بالخدمات الاجتماعية، لا تقبل المقارنة عبر البلدان. وفي كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهرية، وفي بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات، وإن كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات. ومن هنا يتعين التذرع بالحذر عند استخدام البيانات في مقارنات عبر البلدان.

والبيانات المتعلقة بإيرادات ومصروفات الحكومة المركزية مستمدة من الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الحكومية (١٩٩٥) الذي يصدره صندوق النقد الدولي، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولي. ويتم الإخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة في دليل الإحصاءات المالية الحكومية (١٩٨٦) الذي أصدره صندوق النقد الدولي. وللإطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم وتعريف ومصادر البيانات، انظر مصادر صندوق النقد الدولي هذه.

#### جدول ١٥ الصادرات والواردات من السلع

تغطي صادرات السلع وواراداتها، مع بعض الاستثناءات: تحركات التجارة الدولية للسلع عبر الحدود الجمركية؛ ولا تشمل التجارة في الخدمات. وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والنولون) ما لم ينص على خلاف ذلك في المصادر المذكورة آنفاً. وهذه القيم هي بالدولارات الجارية.

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نسق التصنيف التجاري الدولي الموحد للسلسلة (م)، رقم ٣٤، التنقيح ١. والسلع المصنوعة هي السلع المصنفة في الأقسام من ٥ إلى ٩، باستبعاد الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية). والسلع الغذائية هي الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد الأقسام صفر، ١ و ٤ والفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبنور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الزيتي)، ومواد الوقود هي السلع الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد، القسم ٣ (الوقود المعدني ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد). والبيانات غير متاحة بالنسبة لأنواع معينة من السلع فيما يتعلق ببعض البلدان.

وتم حساب المعدلات السنوية لنمو صادرات السلع وواراداتها من بيانات الأسعار الثابتة التي استمدت من بيانات قيم

منظمى المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات. ولا تدرج فيها حصيلة المنح والقروض، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة قدمتها الحكومة، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرأسمالية.

ويشمل إجمالي المصروفات مصروفات جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التي تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما. وتشمل كلاً من المصروفات الجارية والرأسمالية (الإنمائية).

ويشمل الدفاع جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو وزارات سواها، للإنفاق على الحفاظ على القوات المسلحة، بما في ذلك الإمدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجنيد والتدريب. وتندرج تحت هذه الفئة أيضاً بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية. ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العام والأمن، التي تصنف بصورة منفصلة.

وتشمل الخدمات الاجتماعية المصروفات على الصحة والتعليم والإسكان، والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ومرافق المجتمع المحلي. كما تغطي هذه الفئات التعويض عن خسارة الدخل للمرضى والمعوقين بصورة مؤقتة؛ والمدفوعات لكبار السن والمتعطلين، والإعانات للأسرة والأمومة والأطفال، وتكاليف الخدمات الاجتماعية مثل رعاية كبار السن والعجزة والأطفال. وتدرج في هذه الفئة دون تمييز، كثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة، مثل تخفيف حدة التلوث، وإمدادات المياه، وشؤون الصرف الصحي، وجمع الفضلات.

ويعرف العجز / الفائض الإجمالي على أنه الإيرادات الجارية والرأسمالية والمنح الرسمية ناقصاً إجمالي المصروفات والقروض مع استبعاد المبالغ المسددة. وهذا مفهوم أوسع من العجز أو الفائض الحكومي الجارى الوارد في الجدول ٢.

وبسبب ما في البيانات المتاحة من فروق في التغطية، فإن المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وإيراداتها الجارية المبينة قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعها.

وبفرض عدم كفاية التغطية الإحصائية لحكومات الولاية والإقليم والمحليات، استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية؛ وربما ينتقص هذا انتقاصاً خطيراً من الصورة الإحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها، ولاسيما في البلدان التي تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. يضاف إلى هذا أن مفهوم «الحكومة المركزية» قد يعنى واحداً من مفهومين محاسبين: المحاسبية الموحدة أو محاسبية الموازنه. فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل، وإن كان المتبع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر

ويشمل صافى التحويلات الأخرى صافى التحويلات غير المستردة بخلاف تحويلات العاملين.

وميزان الحساب الجارى هو إجمالى صافى الصادرات من السلع والخدمات وصافى التحويلات.

وتتألف الاحتياطيات الدولية الإجمالية من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لأعضاء صندوق النقد الدولي فى الصندوق وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لإشراف السلطات النقدية. ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن فى نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) وهى ٥٨٩.٥ دولار للأوقية فى ١٩٨٠ و ٢٨٦.٧٥ دولار للأوقية فى ١٩٩٥. وبسبب وجود فروق فى تعريف الاحتياطيات الدولية وفى تقييم الذهب وفى ممارسات إدارة الاحتياطي فإن مستويات حيازة الاحتياطي المنشورة فى المصادر الوطنية قد لا تكون قابلة للمقارنة بدقة. وتشير مستويات الاحتياطي عن عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٥ إلى نهاية السنة المبينة، وهى بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة. انظر الجدول ٢ للاطلاع على حيازات الاحتياطي معبرا عنها بعدد أشهر تغطية الواردات.

تستند بيانات هذا الجدول إلى ملفات بيانات صندوق النقد الدولي. كما يضع العاملون فى البنك الدولي تقديرات، وفى حالات نادرة يصححون التغطية أو التصنيف لتعزيز القابلية للمقارنة بين الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وتستند التعاريف والمفاهيم إلى مطبوع صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (١٩٩٣). والقيم بالدولارات محولة بأسعار الصرف الرسمية.

وتحسب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الإجمالية.

### جدول ١٧ الدين الخارجى

إجمالى الدين الخارجى هو مبلغ الديون طويلة الأجل العامة، والمضمونة من سلطة عامة، والخاصة غير المضمونة، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي والديون قصيرة الأجل. ولدى طويل الأجل ثلاثة مكونات: القروض العامة، والقروض المضمونة من سلطة عامة، والقروض الخاصة غير المضمونة. والقروض العامة هى التزامات خارجية على المدينين العامين، بما فى ذلك الحكومات القومية وأجهزتها، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى. والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها. والقروض الخاصة غير المضمونة، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها. ويشير استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي إلى التزامات إعادة الشراء

الصادرات والواردات بعد تكميشها بالرقم القياسى للسعر المناظر. ويستخدم البنك الدولي الأرقام القياسية للأسعار التى وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل وتلك الواردة فى الإحصاءات المالية الدولية التى يصدرها صندوق النقد الدولي للاقتصادات مرتفعة الدخل. وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المستمدة من المصادر القومية: لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة وإجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه الاونكتاد أو صندوق النقد الدولي.

ومصدر البيانات الأساسى للقيم التجارية الجارية هو قاعدة بيانات التجارة الخاصة بالاونكتاد، وقد تم استكمالها ببيانات من الإحصاءات المالية الدولية التى يصدرها صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التجارة السلعية (كومتريد) للأمم المتحدة وتقديرات البنك الدولي. والحصص الواردة فى هذه الجداول مستخرجة من القيم التجارية الواردة بالدولارات الجارية فى نظام الاونكتاد للبيانات التجارية وتم استكمالها بالبيانات المأخوذة من نظام كومتريد للأمم المتحدة.

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو فى الفترات الموضحة.

### جدول ١٦ ميزان المدفوعات

تشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات والدخل كل المعاملات التى تتضمن تغيير ملكية السلع والخدمات بين المقيمين فى بلد ما وباقى العالم، بما فى ذلك السلع والخدمات والدخل. وحصيلة التعويض المدفوع للمستخدمين من الكيانات غير المقيمة وإيرادات الاستثمار منها تعامل باعتبارها صادرات، وتعامل المدفوعات من غير المقيمين إلى المقيمين كواردات.

ويغطى صافى تحويلات العاملين بالخارج المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون من دخلهم، سواء كانوا مستخدمين أم ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة فى اقتصادهم ائجديد الذى يعتبرون مقيمين فيه. وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل، فى حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل. وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دوليا، ولكن بعض البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (وبالتالى مكونا من مكونات الناتج القومى الإجمالى). والبنك الدولي يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية فى تعريف الناتج القومى الإجمالى، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية.

صندوق النقد الدولي لسعر إقراض حقوق السحب الخاصة. وبالنسبة للديون المخصصة بعملات أخرى، فإن أسعار الخصم هي متوسط أسعار الفائدة على ائتمانات التصدير التي تحملها البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة للقروض الممنوحة بسعر متغير، والتي لا يمكن بالنسبة لها تحديد مدفوعات خدمة الدين مستقبلاً بدقة، يتم حساب خدمة الدين باستخدام أسعار نهاية ١٩٩٤ لفترة الأساس المحددة في القرض.

*والديون المتعددة الأطراف كنسبة مئوية من الدين الخارجى الإجمالى*، تقدم معلومات عن حصيلة ما تلقاه المقترض من معونة من البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية. ولا تدخل في ذلك القروض المقدمة من صناديق تديرها منظمة دولية ما نيابة عن حكومة مانحة بعينها.

والبيانات المتعلقة بالديون في هذا الجدول مستمدة من نظام البنك الدولي للإبلاغ من قبل المدينين تكملها تقديرات البنك الدولي. ويقتصر هذا النظام على الاقتصادات النامية، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصادات التي ليست أعضاء في البنك الدولي. والدين مذكور بالدولارات محولة بأسعار الصرف الرسمية. وتشمل البيانات المتعلقة بالديون، الديون الخاصة غير المضمونة التي أبلغ عنها ثلاثون بلداً نامياً وتقديرات كاملة أو جزئية لعشرين بلداً إضافية لا تقوم بالإبلاغ ولكن من المعروف أن هذا النوع من الديون كبير بالنسبة لها.

والمقاييس الموجزة مأخوذة من التمويل الإنمائى العالمى ١٩٩٧ التي يصدرها البنك الدولي.

### المنهج الإحصائية

يصف هذا القسم حساب معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى، ومعدل النمو الأسى (نقطة النهاية)، ورقم جيني القياسي، ومنهجية أطلس التي يستخدمها البنك الدولي في تقدير معامالتحويل المستخدم لتقدير الناتج القومى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار.

#### معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى

يقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى،  $r$ ، بالتوفيق بين خط اتجاه الانحدار الخطى بطريقة المربعات الصغرى والقيمة اللوغاريتمية السنوية للمتغير في الفترة ذات الصلة. وتتخذ معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$\log X_t = a + bt,$$

وهو مكافئ للتحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو الهندسى

$$X_t = X_0 (1 + r)^t.$$

تجاه صندوق النقد الدولي لجميع استخدامات موارد الصندوق، باستثناء ما كان ناشئاً عن مسحوبات في شريحة الاحتياطي. ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان، بما في ذلك موارد الإتاحة الموسعة، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطي والتمويل التعويضي والصندوق الموسع وتسهيلات النفط)، وقروض الصندوق الاستئماني، والعمليات التي تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز، وتم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي القائم في نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى في نهاية السنة. والديون قصيرة الأجل هي ديون استحقاقها الأصلي سنة أو أقل. وتشمل متأخرات الفائدة على الديون طويلة الأجل القائمة والمنصرفة المستحقة وإن كانت لا تدفع على أساس مجمع. ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الديون قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة.

*وإجمالى الديون الخارجية كنسبة من الناتج القومى الإجمالى والصادرات من السلع والخدمات* تم حسابه بالدولارات. وقد أدرجت تحويلات العاملين في صادرات السلع والخدمات.

وخدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات هي مجموع تسديدات الأصل ومدفوعات الفائدة على الدين الخارجى الإجمالى. وهو واحد من عدة مقاييس متفق عليها تستخدم لقياس قدرة بلد ما على خدمة الدين. وقد أدرجت تحويلات العاملين في صادرات السلع والخدمات.

ونسبة القيمة الحالية للدين إلى قيمته الاسمية هي القيمة المخصومة لمدفوعات خدمة الدين مستقبلاً مقسومة على القيمة الاسمية للدين الخارجى الإجمالى. والقيمة الحالية للدين الخارجى هي المجموع المخصوم لجميع مدفوعات خدمة الدين المستحقة خلال أجل القروض القائمة. والقيمة الحالية قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية للدين. والعوامل المحددة لكون القيمة الحالية أعلى من سعر التعادل أو أقل منه هي أسعار الفائدة على القروض وسعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية. فالقرض بسعر فائدة أعلى من سعر الخصم يغل قيمة حالية أكبر من القيمة الاسمية للدين، ويصدق العكس على القروض المحملة بسعر فائدة أقل من سعر الخصم.

وأسعار الخصم المستخدمة لحساب القيمة الحالية هي أسعار الفائدة التي تحملها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى على ائتمانات التصدير المدعومة رسمياً. والأسعار محددة بالنسبة لعملات مجموعة السبعة - الجنيه البريطانى، الدولار الكندى، الفرنك الفرنسى، المارك الألمانى، الليرة الايطالية، الين اليابانى، والدولار الأمريكى. ويتم خصم قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية بأحدث سعر لإقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويتم خصم قروض

الصرف لبلد ما (أو معامل تحويل بديل) لتلك السنة وأسعار الصرف الخاصة بها بالنسبة للسنتين السابقتين، بعد تصحيحها لمراعاة الفروق في معدلات التضخم بين البلد المعنى وبلدان مجموعة الخمسة (فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). ويتمثل معدل التضخم لبلدان مجموعة الخمسة في التغيرات في مكشحات حقوق السحب الخاصة. وهذا المتوسط لثلاث سنوات يخفف من أثر التقلبات السنوية في الأسعار وأسعار الصرف لكل بلد. ويطبق معامل أطلس للتحويل على الناتج القومي الإجمالي للبلد. ويتم قسمة الناتج القومي الإجمالي الناتج بالدولارات على عدد السكان في منتصف العام لآخر ثلاث سنوات للحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

وتصف المعادلتان التاليتان إجراءات حساب معامل التحويل

للسنة  $t$ :

$$e_t^* = \frac{1}{3} \left[ e_{t-2} \left( \frac{p_t}{p_{t-2}} / \frac{p_t^{SS}}{p_{t-2}^{SS}} \right) + e_{t-1} \left( \frac{p_t}{p_{t-1}} / \frac{p_t^{SS}}{p_{t-1}^{SS}} \right) + e_t \right]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدولارات

الولايات المتحدة للسنة  $t$ :

$$Y_t^S = (Y_t / N_t) / e_t^*$$

حيث:

$Y_t$  = الناتج القومي الإجمالي الجارى (بالعملة المحلية) للسنة  $t$ .

$P_t$  = مكش الناتج القومي الإجمالي للسنة  $t$ .

$e_t$  = سعر الصرف السنوي المتوسط (العملة المحلية إلى دولار

الولايات المتحدة) للسنة  $t$ .

$N_t$  = عدد السكان في منتصف السنة بالنسبة للسنة  $t$ .

$PS_t^S$  = مكش حقوق السحب الخاصة بالدولارات في السنة  $t$ .

معاملات التحويل البديلة

يقيم البنك الدولي بصورة نظامية مدى ملائمة أسعار الصرف الرسمية كمعاملات تحويل. ويستخدم معامل تحويل بديل عندما يُقضى بأن سعر الصرف الرسمي يختلف بهامش كبير بصورة استثنائية عن السعر المطبق عمليا في المعاملات المحلية للعمليات الأجنبية والمنتجات التي يتم تبادلها؛ وهذا هو الحال بالنسبة لعدد صغير من البلدان فقط (انظر المفتاح وجدول وثائق البيانات الأولية). وتستخدم معاملات التحويل البديلة في منهج الأطلس وفي أماكن أخرى من مؤشرات التنمية الدولية باعتبارها معاملات تحويل لسنة واحدة.

وفي هاتين المعادلتين، فإن  $x$  هي المتغير،  $t$  هي الزمن، و  $a = \log$  و  $X_0$  و  $b = \log(I + r)$  هما البارامتران اللذان يتعين تقديرهما. وإذا كانت  $b^*$  هي التقدير بطريقة المربعات الصغرى لـ  $b$ ، فإن  $r$  يكون معدل النمو السنوي المتوسط، ويتم الحصول عليه باعتباره  $[1 - \text{antilog}(b^*)]$  ويتم ضربته في ١٠٠ للتعبير عنه كنسبة مئوية.

ومعدل النمو المسحوب هو المعدل المتوسط الذي يمثل المشاهدات المتاحة عبر الفترة. وهو لا يعادل بالضرورة معدل النمو الفعلي بين أي فترتين. وبافتراض أن النمو الهندسي هو «النموذج» المناسب للبيانات، فإن تقدير المربعات الصغرى لمعدل النمو يتسم بالاتساق والكفاءة.

معدل النمو الأسى في نقطة النهاية

يتم حساب معدل النمو بين نقطتين في الزمن لبيانات ديمجرافية معينة، خاصة قوة العمل والسكان، من المعادلة:

$$r = \ln(P_n / P_1) / n$$

حيث  $P_1$  و  $P_n$  هما آخر وأول المشاهدات في الفترة على التوالي، و  $n$  هي عدد السنوات في الفترة و  $\ln$  هي عامل اللوغاريتم الطبيعي.

ويستند معدل النمو هذا على نموذج للنمو الأسى المستمر. وللحصول على معدل النمو لفترات معينة قابلة للمقارنة مع معدل نمو المربعات الصغرى، نأخذ مقابل اللوغاريتم ( $\text{antilog}$ ) لمعدل النمو المحسوب ونطرح منه ١.

رقم جيني القياسي

يقيس رقم جيني القياسي مدى انحراف توزيع الدخل (أو في بعض الحالات مصروفات الاستهلاك) بين الأفراد أو الأسر داخل اقتصاد ما عن التوزيع المتساوي بصورة كاملة. ويحدد منحني لورنز نقاط النسبة المئوية المجمعة لإجمالي الدخل الذي يتم تلقيه على ضوء النسبة المئوية المجمعة للمتلقيين، بدءا بأفقر الأفراد أو الأسر. ويقيس رقم جيني القياسي المساحة بين منحني لورنز وخط افتراضي للمساواة المطلقة، معبرا عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى تحت الخط. ولهذا فإن رقم جيني القياسي الذي يساوي صفرا يمثل المساواة الكاملة في حين أن رقما قياسيا يساوي ١٠٠ في المائة يعني عدم المساواة القصوى.

ويستخدم البنك الدولي برنامجا للتحليل العددي POVCAL، لتقدير قيمة رقم جيني القياسي؛ انظر تشن ودات ورافاليون (١٩٩٢).

طريقة أطلس البنك الدولي

معامل الأطلس للتحويل بالنسبة لأي سنة هو متوسط سعر

# مصادر البيانات

- Ahmad, Sultan. 1992. "Regression Estimates of Per Capita GDP Based on Purchasing Power Parities." Policy Research Working Paper 956. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
- Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Massiah, and Rodolfo A. Bulatao. 1994. *World Population Projections, 1994-95 Edition*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Council of Europe. 1995. *Recent Demographic Developments in Europe and North America*. Council of Europe Press.
- Eurostat (Statistical Office of the European Communities). Various years. *Statistical Yearbook*. Luxembourg.
- FAO (Food and Agriculture Organization). Various years. *Production Yearbook*. FAO Statistics Series. Rome.
- IEA (International Energy Agency). 1996. *Energy Statistics and Balances of Non-OECD Countries 1993-94*. Paris.
- . 1996. *Energy Statistics of OECD Countries 1993-94*. Paris.
- ILO (International Labour Organisation). 1995. *Year Book of Labour Statistics*. Geneva.
- . 1995. *Labour Force Estimates and Projections, 1950-2010*. Geneva.
- . 1995. *Estimates of the Economically Active Population by Sex and Age Group and by Main Sectors of Economic Activity*. Geneva.
- IMF (International Monetary Fund). 1986. *A Manual on Government Finance Statistics*. Washington, D.C.
- . 1993. *Balance of Payments Manual, 5th ed.* Washington, D.C.
- . Various years. *Government Finance Statistics Yearbook*. Washington, D.C.
- . Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1988. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries*. Paris.
- . 1996. *Development Co-operation: 1995 Report*. Paris.
- . 1996. *National Accounts 1960-1994*. Vol. 1, *Main Aggregates*. Paris.
- . 1996. *National Accounts 1960-1994*. Vol. 2, *Detailed Tables*. Paris.
- . Various years. *Development Co-operation*. Paris.
- Ravallion, Martin, and Shaohua, Chen. 1996. "What Can New Survey Data Tell Us About Recent Changes in Living Standards in Developing and Transitional Economies?" World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- U. S. Bureau of the Census. 1996. *World Population Profile*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Geneva.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization). Various years. *Statistical Yearbook*. Paris.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 1997. *The State of the World's Children 1997*. Oxford: Oxford University Press.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). 1996. *International Yearbook of Industrial Statistics 1996*. Vienna.
- United Nations. 1968. *A System of National Accounts: Studies and Methods*. Series F. No. 2. Rev. 3. New York.
- . 1985. *National Accounts Statistics: Compendium of Income Distribution Statistics*. New York.
- . 1994. *World Urbanization Prospects, 1994 Revision*. New York.
- . 1996. *World Population Prospects: The 1996 Edition*. New York.
- . Various years. *Energy Statistics Yearbook*. New York.
- . Various years. *Levels and Trends of Contraceptive Use*. New York.
- . Various issues. *Monthly Bulletin of Statistics*. New York.
- . Various years. *Population and Vital Statistics Report*. New York.
- . Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
- . Various years. *Update on the Nutrition Situation*. Administrative Committee on Co-ordination, Subcommittee on Nutrition. Geneva.
- . Various years. *Yearbook of International Trade Statistics*. New York.
- WHO (World Health Organization). 1991. *Maternal Mortality: A Global Factbook*. Geneva.
- . Various years. *World Health Statistics*. Geneva.
- . Various years. *World Health Statistics Report*. Geneva.
- World Bank. 1993. *Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data*. Washington, D.C.
- . 1997. *Global Development Finance 1997*. Washington, D.C.
- World Resources Institute in collaboration with UNEP (United Nations Environment Programme) and UNDP (United Nations Development Programme). 1994. *World Resources 1994-95: A Guide to the Global Environment*. New York: Oxford University Press.
- World Resources Institute, UNEP (United Nations Environment Programme), UNDP (United Nations Development Programme), and World Bank. 1996. *World Resources 1996-97: A Guide to the Global Environment*. New York: Oxford University Press.



## الجدول ١ : تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم ، ١٩٩٧

		أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	جنوب آسيا	شرقي أوروبا وآسيا الوسطى	باقي أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	
منخفضة الدخل		اثيوبيا اريتريا أنغولا أوغندا بوروندي تنزانيا جزر القمر رواندا زائير زامبيا زيمبابوي السودان الصومال كينيا ليسوتو مدغشقر ملاوي موزامبيق	بنن بوركينا فاسو تشاد توغو جمهورية أفريقيا الوسطى سان تومي وبرنسيبي السنغال سيراليون غامبيا غانا غينيا غينيا الاستوائية غينيا بيساو الكاميرون الكوت ديفوار ليبيريا مالي موريتانيا النيجر نيجيريا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصين فيت نام كمبوديا منغوليا ميانمار	أفغانستان باكستان بنغلاديش بوتان سرى لانكا نيبال الهند	أذربيجان أرمينيا البانيا البوسنة والهرسك جمهورية قيرغيز جورجيا طاجيكستان		جمهورية اليمن	غيانا نيكاراغوا هايتي هندوراس	
	متوسطة الدخل	الشرقية الدنيا	بوتسوانا جيبوتي سوازيلند ليسوتو ناميبيا	الرأس الأخضر	اندونيسيا بابوا غينيا الجديدة تاييلند تونغا جزر سليمان جزر مارشال جمهورية كوريا الديمقراطية ساموا الغربية فانواتو الفلبين فيجي كيريباتي ولايات ميكرونيزيا المتحدة	جزر مالديف	الاتحاد الروسي استونيا اوزبكستان أوكرانيا بلغاريا بولندا بيلاروس تركمانستان الجمهورية السلوفاكية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رومانيا كازاخستان كرواتيا لتوانيا لاتفيا مولدوفا	تركيا	الأردن البحرين (الاسلامية) الجمهورية العربية السورية الضفة الغربية وغزة العراق لبنان	تونس الجزائر جمهورية بلين مصر العربية بوليفيا بيرو جامايكا الجمهورية الدومينيكية الدومينيكا سانت فينسنت وجزر غراندين السلفادور سورينام غرينادا غواتيمالا كوبا كوستاريكا كولومبيا فنزويلا
الشرقية العليا		جنوب افريقيا سيشل مايوت موريشيوس	غابون	ساموا الأمريكية ماليزيا		الجمهورية التشيكية سلوفينيا كرواتيا هنغاريا	جزر مان مالطة اليونان	البحرين عمان المملكة العربية السعودية	ليبيا	الأرجنتين انتيفوا وبربودا أوروغواي البرازيل بربادوس بورتوريكو ترينيداد وتوباغو سانت لوسيا سانت كيتس ونيفيس شيلي غوايايلوب المكسيك
الإجمالي الفرعي	١٥٨	٣٦	٢٣	٢١	٨	٣٧	٤	١٠	٥	٣٤

## الجدول ١ (تابع)

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
		شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	جنوب آسيا	شرقي أوروبا وآسيا الوسطى	باقي أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا والأمريكيتين
الدخل المرتفع	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي			استراليا جمهورية كوريا نيوزيلندا اليابان			أستراليا المانيا إيرلندا إيسلندا إيطاليا البرتغال بلجيكا الدانمرك السويد سويسرا فرنسا فنلندا لوكسمبرغ المملكة المتحدة النرويج النمسا هولندا		كندا الولايات المتحدة
	بلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	دومينيون		بروناي بولينزيا الفرنسية جزر مارشال الشمالية سنغافورة غوام كاليدونيا الجديدة مكاو هونغ كونغ اقتصادات آسيا الأخرى تايبان ، الصين		اندورا جزر فيروى جزر الفنال غرينلاند قبرص موناكو لختنشتاين	إسرائيل الإمارات العربية المتحدة قطر الكويت		الانتيل الهولندية أروبا برمودا جزر البهاما جزر فرجين (الولايات المتحدة) جزر كايمان غيانا الفرنسية المارتنيك
		٢٧	٢٣	٣٤	٨	٢٧	٢٨	١٤	٥
									٤٤

## تعريف المجموعات

تتضمن هذه الجداول تصنيفاً للبلدان الأعضاء في البنك الدولي، وكل الاقتصادات الأخرى التي يزيد سكانها على ٣٠ ألف نسمة.

مجموعة الدخل : قسمت الاقتصادات حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، محسوبا باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي. والمجموعات هي: منخفضة الدخل، ٧٦٥ دولاراً أو أقل؛ الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل، ٧٦٦ إلى ٣٠٣٥ دولاراً، الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ٣٠٣٦ إلى ٩٣٨٥ دولاراً؛ ومرتفعة الدخل ٩٣٨٦ دولاراً أو أكثر. والتقديرات الخاصة بجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق وتقديرات أولية وسيظل تصنيفها قيد المراجعة.

لأغراض عملية وتحليلية، فإن المعيار الرئيسي الذي يستخدمه البنك الدولي في تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ويصنف أى اقتصاد باعتباره منخفض الدخل، متوسط الدخل (ويقسم فرعياً إلى الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل والشريحة العليا منها)، أو مرتفع الدخل. كما تستخدم مجموعات تحليلية أخرى، استناداً للأقاليم الجغرافية، والصادرات، ومستويات الديون الخارجية. ويشار إلى الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل أحياناً باعتبارها اقتصادات نامية. واستخدام المصطلح يتم من باب التيسير عملياً، ولا يعنى أن كل الاقتصادات في المجموعة تشهد تنمية متماثلة أو أن الاقتصادات الأخرى وصلت لمرحلة مفضلة أو نهائية من التنمية. والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية.

**ISRAEL**

Yozmot Literature Ltd.  
P.O. Box 56055  
3 Yohanan Hasandlar Street  
Tel Aviv 61560  
Tel: (972 3) 5285-397  
Fax: (972 3) 5285-397

R.O.Y. International  
PO Box 13056  
Tel Aviv 61130  
Tel: (972 3) 5461423  
Fax: (972 3) 5461442  
E-mail: royil@netvision.net.il

Palestinian Authority/Middle East  
Index Information Services  
P.O.B. 19502 Jerusalem  
Tel: (972 2) 6271219  
Fax: (972 2) 6271634

**ITALY**

Licosa Commissionaria Sansoni  
SPA  
Via Duca Di Calabria, 1/1  
Casella Postale 552  
50125 Firenze  
Tel: (55) 645-415  
Fax: (55) 641-257  
E-mail: licosa@fbcc.it  
Url: <http://www.fbcc.it/licosa>

**JAMAICA**

Ian Randle Publishers Ltd.  
206 Old Hope Road  
Kingston 6  
Tel: 809-927-2085  
Fax: 809-977-0243  
E-mail: irpl@colis.com

**JAPAN**

Eastern Book Service  
3-13 Hongo 3-chome, Bunkyo-ku  
Tokyo 113  
Tel: (81 3) 3818-0861  
Fax: (81 3) 3818-0864  
E-mail: orders@svt-ebs.co.jp  
URL: <http://www.bekkoame.or.jp/~svt-ebs>

**KENYA**

Africa Book Service (E.A.) Ltd.  
Quaran House, Mfangano Street  
P.O. Box 45245  
Nairobi  
Tel: (254 2) 223 641  
Fax: (254 2) 330 272

**KOREA, REPUBLIC OF**

Daejon Trading Co. Ltd.  
P.O. Box 34, Youida  
706 Seoun Bldg  
44-6 Youido-Dong, Yeongchengpo-Ku  
Seoul  
Tel: (82 2) 785-1631/4  
Fax: (82 2) 784-0315

**MALAYSIA**

University of Malaya Cooperative  
Bookshop, Limited  
P.O. Box 1127  
Jalan Pantai Baru  
59700 Kuala Lumpur  
Tel: (60 3) 756-5000  
Fax: (60 3) 755-4424

**GERMANY**

UNO-Verlag  
Poppelsdorfer Allee 55  
53115 Bonn  
Tel: (49 228) 212940  
Fax: (49 228) 217492

**GREECE**

Papasotiriou S.A.  
35, Stoumara Str.  
106 82 Athens  
Tel: (30 1) 364-1826  
Fax: (30 1) 364-8254

**HAITI**

Culture Diffusion  
5, Rue Capois  
C.P. 257  
Port-au-Prince  
Tel: (509 1) 3 9260

**HONG KONG, MACAO**

Asia 2000 Ltd.  
Sales & Circulation Department  
Seabird House, unit 1101-02  
22-28 Wyndham Street, Central  
Hong Kong  
Tel: (852) 2530-1409  
Fax: (852) 2526-1107  
E-mail: sales@asia2000.com.hk  
URL: <http://www.asia2000.com.hk>

**INDIA**

Allied Publishers Ltd.  
751 Mount Road  
Madras - 600 002  
Tel: (91 44) 852-3938  
Fax: (91 44) 852-0649

**INDONESIA**

Pt. Indira Limited  
Jalan Borobudur 20  
P.O. Box 181  
Jakarta 10320  
Tel: (62 21) 390-4290  
Fax: (62 21) 421-4289

**IRAN**

Ketab Sara Co. Publishers  
Khaled Eslamboli Ave.,  
6th Street  
Kusheh Delafrooz No. 8  
P.O. Box 15745-733  
Tehran  
Tel: (98 21) 8717819; 8716104  
Fax: (98 21) 8712479  
E-mail: ketab-sara@neda.net.ir

**Kowkab Publishers**

P.O. Box 19575-511  
Tehran  
Tel: (98 21) 258-3723  
Fax: (98 21) 258-3723

**IRELAND**

Government Supplies Agency  
Oifig an tSoláthair  
4-5 Harcourt Road  
Dublin 2  
Tel: (353 1) 661-3111  
Fax: (353 1) 475-2670

**CHINA**

China Financial & Economic  
Publishing House  
8, Da Fo Si Dong Jie  
Beijing  
Tel: (86 10) 6333-8257  
Fax: (86 10) 6401-7365

**COLOMBIA**

Infoenlace Ltda.  
Carrera 6 No. 51-21  
Apartado Aereo 34270  
Santafé de Bogotá, D.C.  
Tel: (57 1) 285-2798  
Fax: (57 1) 285-2798

**COTE D'IVOIRE**

Center d'Edition et de Diffusion  
Africaines (CEDA)  
04 B.P. 541  
Abidjan 04  
Tel: (225) 24 6510; 24 6511  
Fax: (225) 25 0567

**CYPRUS**

Center for Applied Research  
Cyprus College  
6, Diogenes Street, Engomi  
P.O. Box 2006  
Nicosia  
Tel: (357 2) 44-1730  
Fax: (357 2) 46-2051

**CZECH REPUBLIC**

National Information Center  
prodejna, Konviktska 5  
CS - 113 57 Prague 1  
Tel: (42 2) 2422-9433  
Fax: (42 2) 2422-1484  
URL: <http://www.nis.cz/>

**DENMARK**

Samfundslitteratur  
Rosenborgs Allé 11  
DK-1970 Frederiksberg C  
Tel: (45 31) 351942  
Fax: (45 31) 357822

**جمهورية مصر العربية**

وكالة الامرام للتوزيع  
شارع الجلاء  
القاهرة  
تليفون: ٥٧٨ - ٦٠٨٣ (٢٠٢)  
فاكس: ٥٧٨ - ٦٨٣٣ (٢٠٢)

ميدان ايسيت اوبيرفر  
٤١ شارع شريف  
القاهرة  
تليفون: ٩٧٣٢ - ٢٩٢ (٢٠٢)  
فاكس: ٩٧٣٢ - ٢٩٢ (٢٠٢)

**FINLAND**

Akateeminen Kirjakauppa  
P.O. Box 128  
FIN-00101 Helsinki  
Tel: (358 0) 121-4418  
Fax: (358 0) 121-4435  
E-mail: akatilaus@stockmann.fi  
URL: <http://www.akateeminen.com/>

**FRANCE**

World Bank Publications  
66, avenue d'Iéna  
75116 Paris  
Tel: (33 1) 40-69-30-56/57  
Fax: (33 1) 40-69-30-68

**موزعو مطبوعات**

البنك الدولي  
تدابير الأسعار وشروط الائتمان  
من بلد لآخر.  
استشر الموزع المحلي قبل تقديم  
طلب الشراء.

**ARGENTINA**

Oficina del Libro Internacional  
Av. Cordoba 1877  
1120 Buenos Aires  
Tel: (54 1) 815-8354  
Fax: (54 1) 815-8156

**AUSTRALIA, FIJI, PAPUA NEW GUINEA, SOLOMON ISLANDS, VANUATU, AND WESTERN SAMOA**

D.A. Information Services  
648 Whitehorse Road  
Mitcham 3132  
Victoria  
Tel: (61 3) 9210 7777  
Fax: (61 3) 9210 7788  
E-mail: service@dadirect.com.au  
URL: <http://www.dadirect.com.au>

**AUSTRIA**

Gerold and Co.  
Weihburggasse 26  
A-1011 Wien  
Tel: (43 1) 512-47-31-0  
Fax: (43 1) 512-47-31-29  
URL: <http://www.gerold.co.at/online>

**BANGLADESH**

Micro Industries Development  
Assistance Society (MIDAS)  
House 5, Road 16  
Dhanmondi R/Area  
Dhaka 1209  
Tel: (880 2) 326427  
Fax: (880 2) 811188

**BELGIUM**

Jean De Lannoy  
Av. du Roi 202  
1060 Brussels  
Tel: (32 2) 538-5169  
Fax: (32 2) 538-0841

**BRAZIL**

Publicações Técnicas Internacionais  
Ltda.  
Rua Peixoto Gomide, 209  
01409 Sao Paulo, SP  
Tel: (55 11) 259-6644  
Fax: (55 11) 258-6990  
E-mail: postmaster@pti.uol.br  
URL: <http://www.uol.br>

**CANADA**

Renouf Publishing Co. Ltd.  
5369 Canotek Road  
Ottawa, Ontario K1J 9J3  
Tel: (613) 745-2665  
Fax: (613) 745-7660  
E-mail: order\_dept@renoufbooks.com  
URL: <http://www.renoufbooks.com>

**THAILAND**

Central Books Distribution  
306 Silom Road  
Bangkok 10500  
Tel: (66 2) 235-5400  
Fax: (66 2) 237-8321

**TRINIDAD & TOBAGO,  
AND THE CARIBBEAN**

Systematics Studies Unit  
9 Watts Street  
Curepe  
Trinidad, West Indies  
Tel: (809) 662-5654  
Fax: (809) 662-5654  
E-mail: tobe@trinidad.net

**UGANDA**

Gustro Ltd.  
PO Box 9997  
Madhvani Building  
Plot 16/4 Jinja Rd.  
Kampala  
Tel: (256 41) 254 763  
Fax: (256 41) 251 468

**UNITED KINGDOM**

Microinfo Ltd.  
P.O. Box 3  
Alton, Hampshire GU34 2PG  
England  
Tel: (44 1420) 86848  
Fax: (44 1420) 89889  
E-mail: wbank@ukminfo.demon.co.uk  
URL: http://www.microinfo.co.uk

**VENEZUELA**

Tecni-Ciencia Libros, S.A.  
Centro Ciudad Comercial Tamanco  
Nivel C2  
Caracas  
Tel: (58 2) 959 5547; 5035; 0016  
Fax: (58 2) 959 5636

**ZAMBIA**

University Bookshop  
University of Zambia  
Great East Road Campus  
P.O. Box 32379  
Lusaka  
Tel: (260 1) 252 576  
Fax: (260 1) 253 952

**ZIMBABWE**

Longman Zimbabwe (Pvt.) Ltd.  
Tourle Road, Ardennien  
P.O. Box ST125  
Southerton  
Harare  
Tel: (263 4) 6216617  
Fax: (263 4) 621670

**SOUTH AFRICA, BOTSWANA**

For single titles:  
Oxford University Press  
Southern Africa  
P.O. Box 1141  
Cape Town 8000  
Tel: (27 21) 45-7266  
Fax: (27 21) 45-7265

For subscription orders:  
International Subscription Service  
P.O. Box 41095  
Craighall  
Johannesburg 2024  
Tel: (27 11) 880-1448  
Fax: (27 11) 880-6248  
E-mail: iss@is.co.za

**SPAIN**

Mundi-Prensa Libros, S.A.  
Castello 37  
28001 Madrid  
Tel: (34 1) 431-3399  
Fax: (34 1) 575-3998  
E-mail: libreria@mundiprensa.es  
URL: http://www.mundiprensa.es/

Mundi-Prensa Barcelona  
Consell de Cent, 391  
08009 Barcelona  
Tel: (34 3) 488-3492  
Fax: (34 3) 487-7659  
E-mail: barcelona@mundiprensa.es

**SRI LANKA, THE MALDIVES**

Lake House Bookshop  
100, Sir Chittampalam Gardiner  
Mawatha  
Colombo 2  
Tel: (94 1) 32105  
Fax: (94 1) 432104  
E-mail: LHL@sri.lanka.net

**SWEDEN**

Wennergren-Williams AB  
P.O. Box 1305  
S-171 25 Solna  
Tel: (46 8) 705-97-50  
Fax: (46 8) 27-00-71  
E-mail: mail@wwi.se

**SWITZERLAND**

Librairie Payot  
Service Institutionnel  
Côte-de-Montbenon 30  
1002 Lausanne  
Tel: (41 21) 341-3229  
Fax: (41 21) 341-3235

ADECO Van Diemen Editions  
Techniques

Ch. de Lacuz 41  
CH1807 Blonay  
Tel: (41 21) 943 2673  
Fax: (41 21) 943 3605

**TANZANIA**

Oxford University Press  
Maktaba Street  
PO Box 5299  
Dar es Salaam  
Tel: (255 51) 29209  
Fax: (255 51) 46822

**PERU**

Editorial Desarrollo SA  
Apartado 3824  
Lima 1  
Tel: (51 14) 285380  
Fax: (51 14) 286628

**PHILIPPINES**

International Booksource Center  
Inc.  
1127-A Antipolo St.  
Barangay, Venezuela  
Makati City  
Tel: (63 2) 896 6501; 6505; 6507  
Fax: (63 2) 896 1741

**POLAND**

International Publishing Service  
Ul. Piekna 31/37  
00-677 Warszawa  
Tel: (48 2) 628-6089  
Fax: (48 2) 621-7255  
E-mail: books%ips@ikp.atm.com.pl  
URL: http://  
www.ipscg.waw.pl/ips/export/

**PORTUGAL**

Livraria Portugal  
Apartado 2681  
Rua Do Carmo 70-74  
1200 Lisbon  
Tel: (1) 347-4982  
Fax: (1) 347-0264

**ROMANIA**

Compani De Librarii Bucuresti S.A.  
Str. Lipsani no. 26, sector 3  
Bucharest  
Tel: (40 1) 613 9645  
Fax: (40 1) 312 4000

**RUSSIAN FEDERATION**

Isdatelstvo <Ves Mir>  
9a, Lolpachniy Pereulok  
Moscow 101831  
Tel: (7 095) 917 87 49  
Fax: (7 095) 917 92 59

**SINGAPORE, TAIWAN,  
MYANMAR, BRUNEI**

Asahgate Publishing Asia  
Pacific Pte. Ltd.  
41 Kallang Pudding Road #04-03  
Golden Wheel Building  
Singapore 349316  
Tel: (65) 741-5166  
Fax: (65) 742-9356  
E-mail: ashgate@asianconnect.com

**SLOVENIA**

Gospodarski Vestnik Publishing  
Group  
Dunajska cesta 5  
1000 Ljubljana  
Tel: (386 61) 133 83 47; 132 12 30  
Fax: (386 61) 133 80 30  
E-mail: belicd@gvestnik.si

**MEXICO**

INFOTEC  
Av. San Fernando No. 37  
Col. Toriello Guerra  
14050 Mexico, D.F.  
Tel: (52 5) 624-2800  
Fax: (52 5) 624-2822  
E-mail: infotec@rtn.net.mx  
URL: http://rtn.net.mx

**NEPAL**

Everest Media International  
Services (P) Ltd.  
GPO Box 5443  
Kathmandu  
Tel: (977 1) 472 152  
Fax: (977 1) 224 431

**NETHERLANDS**

De Lindeboom/InOr-Publikaties  
P.O. Box 202  
7480 AE Haaksbergen  
Tel: (31 53) 574-0004  
Fax: (31 53) 572-9296  
E-mail: lindeboo@worldonline.nl  
URL: http://  
www.worldonline.nl/~lindeboo

**NEW ZEALAND**

EBSCO NZ Ltd.  
Private Mail Bag 99914  
New Market  
Auckland  
Tel: (64 9) 524-8119  
Fax: (64 9) 524-8067

**NIGERIA**

University Press Limited  
Three Crowns Building Jericho  
Private Mail Bag 5095  
Ibadan  
Tel: (234 22) 41-1356  
Fax: (234 22) 41-2056

**NORWAY**

NIC Info A/S  
Book Department  
Postboks 6512 Etterstad  
N-0606 Oslo  
Tel: (47 22) 97-4500  
Fax: (47 22) 97-4545

**PAKISTAN**

Mirza Book Agency  
65, Shahrah-e-Quaid-e-Azam  
Lahore 54000  
Tel: (92 42) 735 3601  
Fax: (92 42) 758 5283

Oxford University Press

5 Bangalore Town  
Sharae Faisal  
PO Box 13033  
Karachi-75350  
Tel: (92 21) 446307  
Fax: (92 21) 4547640  
E-mail: oup@oup.khi.ernet.com.pk

Pak Book Corporation  
Aziz Chambers 21  
Queen's Road  
Lahore  
Tel: (92 42) 636 3222; 636 0885  
Fax: (92 42) 636 2328  
E-mail: pbc@brain.net.pk

## مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٧



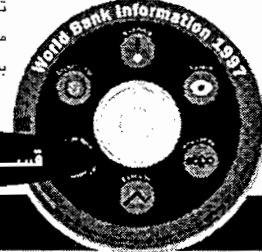
تم توسيع هذه البيانات التي كانت تصدر في السابق في صورة ملحق إحصائي للتقرير عن التنمية في العالم، وتم توسيعها لتضم أكثر من ٧٥ جدولاً عن ما يقرب من ٦٠٠ مؤشر. ويلقى هذا المطبوع الرئيسى الجديد نظرة موسعة على اقتصاد العالم بالنسبة لما يقرب من ١٥٠ بلداً - وبه فصول تركز على السكان، والاقتصاد، والبيئة، والدول والأسواق، والروابط العالمية، ويتضمن تعليقات موجزة ذات نظرة ثاقبة تبين كيف يعيش الناس ويعملون، وكيف تتوسع البلدان وتتغير.

٣٧٦ صفحة، Stock no. 13701 (ISBN) 0-8213-3701-7 ٦٠ دولاراً

CD-ROM

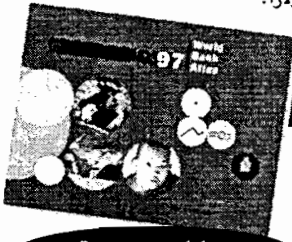
## مؤشرات التنمية الدولية على قرص مدمج

تحتوي هذه القاعدة الشاملة للبيانات التي حلت محل «البيانات العالمية» معظم بيانات السلاسل الزمنية الأساسية بالنسبة إلى مؤشرات التنمية الدولية، و«أطلس البنك الدولي». وقد أضفنا إليها سمات جديدة مهمة - ففي وسعك الآن أن تصنع خرائط ورسوماً بيانية، وأن تسجل النتائج التي تصل إليها على البرامج الجاهزة الأخرى. تحتاج إلى Windows 3.1<sup>TM</sup> النسخة المنفردة : Stock no. 13701 (ISBN) 0-8213-3701-7 ٣٧٥ دولاراً. نسخة الشبكات : Stock no. 13702 (ISBN) 0-8213-3702-5 ٥٥٠ دولاراً.



قسمات جديدة

## أطلس البنك الدولي ١٩٩٧



بيانات موسعة!

واحد من أكثر مطبوعات البنك الدولي رواجاً. وقد أعيد تصميم الأطلس، ليكون مطبوعاً مصاحباً لمؤشرات التنمية الدولية. يحوى جداول ورسوماً بيانية، و ٢١ خريطة ملونة، تتناول موضوعات التنمية المتعلقة بالسكان، والاقتصاد والبيئة والدول والأسواق، وهذا الكتاب سهل الاستعمال زهيد الثمن، يعتبر نموذجاً دولياً لإعداد الإحصاءات، ومرجعاً نموذجياً مناسباً للمكاتب وقاعات الدراسة، ينشر المتن والخرائط والمراجع باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

٤٨ صفحة : Stock no. 13576 (ISBN) 0-8213-3576-6 ١٥ دولاراً

## مطبوعات البنك الدولي



In the USA, contact The World Bank (order form below), P.O. Box 7247-8619, Philadelphia, PA 19170-8619 or phone: (703) 661-1580, Fax: (703) 661-1501. Shipping and handling: US\$5.00. For airmail delivery outside the USA, add US\$13.00 for one item plus US\$6.00 for each additional item. Payment by US\$ check to the World Bank or by VISA, MasterCard, or American Express. Customers outside the USA, please contact your World Bank distributor. To find the distributor in your country, please contact the World Bank Office of the Publisher by fax: 202-522-2631 or check the World Bank website [www.worldbank.org/](http://www.worldbank.org/). Click on Publications.

Quantity	Title	Stock #	Price	Total Price
_____	_____	_____	_____	_____
_____	_____	_____	_____	_____
_____	_____	_____	_____	_____

☐ Bank check ☐ VISA ☐ MasterCard ☐ American Express

Subtotal cost US\$ \_\_\_\_\_

credit card account number \_\_\_\_\_

Shipping and handling US\$ \_\_\_\_\_

Total US\$ \_\_\_\_\_

Expiration Date \_\_\_\_\_

Signature (required to validate all orders) \_\_\_\_\_

PLEASE PRINT CLEARLY

Name \_\_\_\_\_

Address \_\_\_\_\_

City \_\_\_\_\_ State \_\_\_\_\_ Postal Code \_\_\_\_\_

Country \_\_\_\_\_ Telephone \_\_\_\_\_

رقم الإيداع

٩٧/٩٦٧٧





## البنك الدولي

1818 H Street, N.W.

Washington, D.C. 20433 USA

TELEPHONE: 202-477-1234

FACSIMILE: 202-477-6391

TELEX: MCI 64145 WORLDBANK

MCI 248423 WORLDBANK

CABLE ADDRESS: INTBAFRAD

WASHINGTONDC

WORLD WIDE WEB : <http://www.worldbank.org/>

E-MAIL: [books@Worldbank.org](mailto:books@Worldbank.org)



9 780821 337752

ISBN 0-8213-3775-0

تصميم الغلاف : مجموعة المجلة